

الكتب التاريخية

٣

مصر الحديثة

دكتور
محمد يحيى
أستاذ ورئيس قسم التاريخ
كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة المنيا

الناشر / منشأف بالاسكندرية
جلال حزى وشركاه

مصر الحديثة

١٨٠٥ - ١٩١٧

دكتور
جمال محيي

استاذ ورئيس قسم التاريخ
كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة المنيا

الناشر // مشتاق فا مالاكندري
جمال حزي وشركاه

مقدمة

سجلت مصر تاريخها منذ ما يزيد على سبعة آلاف عام، عبر العصور المختلفة ، وحتى وقتنا الحديث . ومن على الأحجار وأوراق البردى ، تطورت كتابة هذا التاريخ ، في مادة وفي طريقة كتابته ، لكي تصل في العصور الحديثة إلى عدد من المؤلفات الضخمة ، والتي تظهر من وقت لآخر بلغات عديدة .

ولإذا كان تاريخ مصر الحديث قد لقي في الربع الثاني من القرن العشرين اهتماماً بالغا، ووجد مصادر تموله وتنفق عليه ، فلا شك في أن ذلك كان يرجع إلى بعض اتجاهات معينة نظرت لهذا التاريخ ، في العصور الحديثة ، أو إعتبرتها على أنها مجرد تاريخ سياسى ، ومجرد تاريخ لمن حكموا البلاد ، وتوارثوها إبننا عن أبه . وأثر ذلك في تقسيم فترات تاريخ مصر الحديث إلى « عصور » ، يرتبط كل عصر منها بشخصية حاكم ، أو أمير ، أو خديو ، أو سلطان ، أو ملك ، فكان المهم هو نسبة كل ما يتم في البلاد في هذه الفترة أو ذلك العصر إلى شخصية معينة ، من أسرة محددة . ولاشك في أن هذا الاتجاه في كتابة التاريخ كان يستند من ناحية إلى فترات تتمشى تاريخيا مع الزمن ، ولكن بما لاشك فيه أيضا هو أن كتابة التاريخ بهذه الطريقة كانت بحجة بمجهودات أبناء هذه البلاد ، سواء أكان عددهم يبلغ المليونين أو يرتفع إلى عشرة ملايين ، أو يبلغ حتى عشرين مليونا . كما أن القيم التي تدفع كاتب التاريخ إلى النظر لعصر معين خلال شخصية حاكمة كانت تمنعه من أن يذكر بعض الأحداث أو المواقف التي قد لا تتمشى مع هذه القيم المحددة ، والتي يكون قد حصر نفسه داخل إطارها عند محاولته الكتابة . وربما كان ما يمله كاتب هذا التاريخ على درجة من الأهمية بالنسبة لدارس

آخر له قيم مختلفة ، ربما تكون أكثر عمقا وأصاله ، أو أكثر جرأة وثورية .
ولاشك في أن هذه العوامل كانت تجعل من كتابة التاريخ بهذه الطريقة ، رغم وفرة
الكتابة ، فاصرة وناقصة ، وتحتاج إلى إعادة نظر من جديد .

وملاحظة ثانية على ما كتب عن تاريخ مصر في العصور الحديثة هو أنه قد
دارت دائما فيما يمكننا أن نسميه « بالبنيان الفوقى » أى فى ذلك المجموع من
العوامل السياسية ، دون محاولة فعالة لدراسة من يسكنون سطح هذا الإقليم
وأرضه ، أى دراسة الأحوال الاجتماعية ، والظواهر التى قد يتخذها دارس
التاريخ على أنها مؤشرات تدل على اتجاهات معينة ، وأحوال محددة عند المصريين .
وبطبيعة الحال كانت كتابة التاريخ بهذه الطريقة بعيدة كل البعد عن محاولات التعمق ،
ومحاولات الوصول إلى الجذور ، والأسس التى تعتبر دعائم لهذا البنيان ، الذى
هو مصر ؛ وهذه الجذور هى الأحوال الاقتصادية وما يصيبها من تطور ، أو ما
يلحق بها من تجمد ، نتيجة لتأثيرها بمن يحتل السلطة . وإذا كانت بعض الكتابات
التاريخية قد تركت الجانب السياسى أو ذلك « البنيان الفوقى » فإنها كانت تنركه
لكى تنزل إلى ميدان « التاريخ العسكرى » ، أو التاريخ الحربى ، بما يشتمل عليه
كذلك من معنى القوة ، والارتباط بقيادة معينة ، وإمتداد حكم محدد إلى آفاق
جديدة . ولاشك فى أن إهمال الجوانب الاجتماعية ، والجذور الاقتصادية ،
يجعل هذا البنيان التاريخى مزعزعا فى كتابته ، وتزيد درجة تفلقة حينما يتطور
المجتمع ، وتتطور القيم الموجودة عند الرجال .

وربما كان هذا عامل من العوامل التى أثرت فى كائى التاريخ ، وبخاصة بعد
سنة ١٩٥٢ . ذلك أن تطور القيم أجبر دارسى التاريخ الحديث على إعادة النظر
فيادرسوا ، وفيما عزموا على أن يكتبوا . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك زيادة

٧٠

وموضوع الترابط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية والسياسية. وعلى دارس التاريخ الآن أن يحاول التعمق مع كل من هذه العوامل ، وحسب مقدراته، والإمكانيات المتاحة له ، حتى يتمكن من أن يكتب ما يرضى عنه ، وما يجعل القارئ يرضى عما كتب .

ولا يمكننا أن نتجاهل صعوبة العمل في ميدان كتابة التاريخ الحديث، وضرورة الرجوع إلى الوثائق في دور المحفوظات ، وهى كثيرة، ولا زالت تحتاج إلى مجهودات ضخمة، حتى تصبح مهينة أمام الباحثين والدارسين ؛ وكذلك ضرورة معرفة بعض اللغات الأجنبية ، وبدرجة من الاتقان ، حتى يتمكن الباحث من تتبع ما يكتبه علماء العالم عن بلادنا . ومع ذلك فن الواجب ألا تكون هذه العقبات حائلا دون محاولة كتابة هذا التاريخ .

ومع إزدياد شعورى بالمسؤولية فى الاسهام بنصيب فى إعادة كتابة تاريخ مصر الحديث ، وجدت لازماً على أن أبدأ ، ولا أدعى لنفسى أنه سيكون فتحاً جديداً فى كتابة التاريخ ، أو أننى أقدم عملاً كاملاً يصمد أمام الزمن ؛ ولستكنها محاولة مخلصه ، وجدت نفسى مهيناً ومعداً لتحمل مسئوليتها . ولأنى إذ أربط بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعوامل الإستراتيجية والسياسية ، إنما أحاول تقديم أكبر تفسير يمكن لتلك الظواهر التى شاهدها مصر فى تاريخها الحديث . كما أن التقسيم الزمنى الذى اتخذته أساساً لهذا التاريخ ، يرتبط بالعوامل العامة التى تؤثر فى المجتمع وفى الدولة ، ودون ان ألغى أهمية القيادة بالنسبة لإلتخاذ قرارات معينة، فى بعض المسائل المحددة .

وأرجو أن تكون محاولتى هذه ، مع تواضعها ، الصعوبة الواضحة فى العمل

— ٨ —

في هذا الميدان ، نضع بعض النقاط على بعض الحروف ، ونفتح عدداً من المشكلات أمام الباحثين والدارسين ، وتكون حافزاً لغيري على العمل، وعلى الكتابة ، إذ أن الميدان يحتاج لمجهود كبير .

فيلى القارىء والدارس والباحث ، أقدم بمجهودى . وعلى الله قصد السبيل .

دكتور

مهرل مجبى

« تمهيد »

درجت كتب تاريخ مصر الحديث على أن تبدأ تاريخ البلاد في هذه الفترة منذ السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، أى من عصر الحملة الفرنسية على مصر . ورجع ذلك إلى سببين : أولهما هو المظهر الجديد الذى أخذه مصر منذ هذه الفترة ، بشكل واضح ومتميز عن الشكل الذى كان لها في الفترة السابقة ، وثانيهما هو صعوبة البحث ، وبخاصة في المکتب القديمة ، على الباحثين ، سواء أ كانوا من الشرقيين أو الغربيين .

ولكن هذا الاتجاه يتنافى مع ما لمصطلح عليه رجال التاريخ في العالم ؛ بالنسبة لتقسيم العصور التاريخية بشكل عام إلى عصور قديمة ، وعصور وسطى ، وعصور حديثة ؛ كما أن صعوبة البحث في بعض الفترات ليست مبرراً لإلغاء فترة معينة من تاريخ دولة ، أو تاريخ شعب .

ويبدأ التاريخ الحديث في العالم مع حركة النهضة الأوروبية ، ويتركز على وجه التحديد مع فتح الأتراك العثمانيين للقسطنطينية في سنة ١٤٥٣ ، أو مع سقوط غرناطة في أيدي الإسبانيين في سنة ١٤٩٨ ؛ أى يبدأ مع النصف الثاني للقرن الخامس عشر . ولا يمكننا أن نعتبر أن تاريخ العصور الوسطى لا يزال ممتداً إلى بعض المناطق المختلفة حتى الآن ، نتيجة لاستمرار الأوضاع الإقطاعية فيها مثلاً ، حتى وقتنا الحاضر ، إذ أن التاريخ وتقسيماته العامة تسرى على كل العالم . رغم تباين الأوضاع واختلاف الأحوال من منطقة إلى منطقة ، ومن إقليم لآخر ، وهذا هو الذى دفعنا إلى إعتبار أوائل القرن السادس عشر ، مع ماتم فيها من أحداث جسام ، تتمثل في دخول القوات العثمانية إلى مصر ، بداية لتاريخ مصر في العصور الحديثة ، حتى وإن كان هذا النظام العثماني سيظل عتيقاً وجامداً ، ويرتبط

١٠ -

في شكله وجوهره بحضارة العصور الوسطى ، أكثر من إرتباطه بروح العصر الحديث . هذه هي نقطة البداية .

وإذا كانت فترة حكم العثمانيين لمصر تعتبر ، من حيث مرحلة تطور وسائل الإنتاج ، ومن حيث مرحلة تطور المجتمع عموماً ، إمتداداً للنظام الإقطاعي الذي ساد في مصر والمناطق الملحقة بها في عصر المماليك ، إلا أن هناك ظروفاً جديدة طرأت على الموقف ، وذلك بالنسبة للطبقة الحاكمة المستغلة ، وهددها ، وعلاقة أفرادها ببعضهم ، وكذلك بالنسبة لعلاقة مصر ببحيراتها ، وعلاقتها بالعالم ولاشك في أن تحول طرق التجارة العالمية في هذا الوقت من منطقة الشرق الأوسط إلى طريق رأس الرجاء الصالح والمحيط الأطلسي ، ودول غرب أوروبا ، جاء عاملاً جديداً يؤثر على أحوال الشرق الأدنى ، في نفس الوقت الذي تغيرت فيه موازين القوى في هذه المنطقة ، ودخلت فيه قوات سليم الأول دمشق ثم القاهرة .

ومع نهاية سلطنة المماليك ، تغيرت الوضعية « الدولية » لمصر ، وإن كان دخول العثمانيين إلى البلاد لم يقض على أمراء الأمس ، بل تحالف معهم بعد أن أنزلهم من مرتبتهم ، وإستعان بهم ، كأدوات له ، وكجزء من نظامه ، لحكم البلاد .

وإن دراسة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ، ودراسة طبيعة « السلطة » الموجودة في مصر في هذه الفترة ، تعتبر ميداناً خصباً لتقييم ذلك الشكل من أشكال الإقطاع ؛ كما أن موازنته بالنظم الإقطاعية الأخرى التي سادت في أوروبا في العصور الوسطى ، تظهر لنا فوارق هامة في علاقة الحاكم بالمحكوم ، وفي إختصاصات هذا الحاكم ؛ وربما تلقى لنا بعض الاضواء على إتجاهاته ، وتفسر لنا بالتالي ، بعض التفسيرات ، ذلك النمط الإجتماعي الذي ساد عند الشعب ، بطوائفه المختلفة ، وربما تلقى كذلك بعض الضوء . على وضعية وسائل الإنتاج عندنا ، في الوقت الذي

تطورت فيه أوروبا بخطوات واسعة . ومن وسائل الانتاج نصل إلى شكل المجتمع ، ونصل منه بالتالى إلى ميدان السلطة والسياسية .

وإذا كانت كتب التاريخ قد ذكرت إجمالاً أحوال البؤس والفقر ، والجهل والأمراض والأوبئة ، التى كانت تفتك بالمصريين ، وذكرت إجمالاً طغيان الحكام وتحكمهم ، وإستكانة المصريين وذلمهم ، تحت ضرب السياط ، وسكوتهم على الاستغلال ، وحرمانهم من السلطة ، فما لا شك فيه أن مثل هذا الاجمال فى إعطاء الشكل العام لمجتمع خلال ما يزيد على قرنين ونصف قرن من الزمان ، لا يتطابق تماماً مع الواقع ، وقد يحمل معنى التجنى على تاريخ مصر فى هذه الفترة . وربما يعثر الباحث عن ثورة نشبت لدفع ظلم ، وحركة قامت لقلب نظام حكم ، وعزيمة وجدت للوصول إلى السلطة . وكلما زاد البحث ، وعثر على جديد ، كلما تغيرت النظرة الاجمالية والمبسطة ، وثبت أن مصر لم تمت ، حتى فى عصر الموت .

حقيقة أن القيم التى سادت فى هذه الفترة ، و« الولاء » للخلافة الاسلامية ، ورباط التضامن المعنوى بين سكان منطقة الشرق الاوسط ، وبخاصة أمام هجمات الدول الغربية والاستعمارية ، من البحر المتوسط ومن المحيط الهندى وخليج عدن ، كانت تقلل من إمكانية الشقاق ، أو النزاع ، بين الحاكم والمحكوم ، وكانت توجه الاهالى صوب السكينة والإطمئنان ، وبخاصة فى كنف هؤلاء الحكام الذين إدعوا لانفسهم مسؤولية الدفاع عن المنطقة وعن الاسلام . ضد هجمات الاستعمار ، وإن كانوا فى حقيقة الامر يدافعون عن « سلطتهم » وعن أقاليمهم ، واقطاعاتهم ، وعن عبيدهم وبهائمهم ، الذين كانوا يستغلون . ولسكن هذا الرباط الخاص بالولاء كان يتحول مع بعض المواقف ، وفى ظل بعض الاحداث ، إلى ولاء للمفكرة العامة بدلا من الولاء لفرد ، وبشكل يسمح بالاصطدام مع شخص الحاكم ، حتى وإن كان ذلك لإستبداله بآخر ، من نفس مصدر السلطة .

وهذه الفترة هي مرحلة قائمة بذاتها في تاريخ مصر ، وتعرف بالعصر العثماني ، واستمدت حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر . وقرب نهاية هذه الفترة ، سترداد الاضواء المسطرة على مصر ، نتيجة لبده التفكير لدى بعض دول الغرب في إحياء طريق التجارة العالمية القديم عبر البحر المتوسط . ومحاولة الوصول إلى الهند من طريق قصير . ومستنافس في هذه العملية كل من فرنسا وإنجلترا . وسيساعد هذا التنافس على زيادة الحركة في هذا الإقليم ، في نفس الوقت الذي ستظهر فيه بعض الحركات من جانب بعض قيادات المالك للاستقلال بمصر عن سلطه الدولة العثمانية ، مع حركة على بك الكبير . والمهم هو أن هذه الحركة تمثل تغيراً جديداً بعد مرحلة السكون والخنود . ومع تطور الأحداث في العالم ، ستشهد مصر مجيء الحملة الفرنسية إليها ، وستجد نفسها فجأة في مواجهة نمط جديد من الجندية ، ومن نظم الحكم ، ومن طريقة التفكير ، وطريقة العمل ؛ وستكون صدمة قاسية تكفي لإيقاظ المصريين . ولا شك في أن هذا الصدام بين النظم الاقطاعية القديمة والقوات الاستعمارية التي كانت تمثل إنتصار البورجوازية على الاقطاع في بلادها ، سيساعد على تحطيم قوى الاقطاع في مصر ، وبخاصة بعد إنتصارها عليه من الناحية الحربية ، التي تعتبر الصفة الأولى والمهنة الأولى للاقطاعيين . ولكن عوامل أخرى ، مثل إختلاف اللغة والدين ، والعادات والتقاليد ، وتحكم الأجانب في الوطنيين ، ستساعد على بعث الروح الوطني لدى المصريين ، وبشكل يميزهم عن المحتلين الجدد ، ويميز بينهم وبين بقية سكان المنطقة . وستؤدي هذه العملية إلى ظهور قيادات جديدة من المصريين ، تشارك في ممارسة السلطة ، وبطريقة كانت قد حرمت منها من قبل . وبإضعاف النظام الاقطاعي الموجود في مصر ، في نفس الوقت الذي ظهرت فيه روح المقاومة الوطنية ، تهيأت البلاد لتغيير أساسي في بنائها الاقتصادي — الاجتماعي ، حتى وإن كان ذلك بعد مرحلة من الاضطراب .

ومن الناحية الاقتصادية ، ومن الناحية الاجتماعية ، يمكننا أن نضع تاريخ هذه الفترة ، الممتدة من أول الفتح العثماني لمصر ، في سنة ١٥١٧ إلى نهاية عصر الفوضى في سنة ١٨٠٥ ، تحت لاسم « عصر الاقطاع » . وستنتهي البلاد من بعدها للدخول في مرحلة جديدة ، لها ميزاتها وخصائصها .

حقيقة أن الإقطاع لن ينتهي فجأة ، ماديا ومعنويا ، ولا حتى ثقافيا ؛ ولكن تطور وسائل الإنتاج ، وتطور البنين الاجتماعي في مصر ، سيدخل البلاد في مرحلة جديدة من مراحل تاريخها ، حتى وإن كان بعض الأفراد قد استمروا في التفكير ، أو في معاملة الغير ، بطريقة إقطاعية ، والمعيشة بقم إقطاعية .

* * *

وإذا كان مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر يعتبر فاتحة عهد جديد ، فإن ذلك كان يتمثل في محاولتها كسب المصريين ، وإعلانها أنها جاءت لكي تخلصهم من تحكم الاتراك والماليك ؛ وكان يتمثل في أنها جاءت اليهم بمبادئ الحرية والاخاء والمساواة . ورغم أن أهداف هذه الحملة كانت استثمارية ، إلا أن مجيئها قد ساعد على تبلور الشعور الطبقى بين المصريين والماليك . ولقد قامت هذه الحملة بإدخال نظم جديدة ، أهمها فرض الضرائب المباشرة ، وتسجيل عقود الملكية ، وتسجيل المباني والحوانيت . ووضعوا ميزانية لها إيرادات ومصروفات ، وبدأوا في دراسة المشروعات الزراعية والصناعية ، وأوصوا بضرورة العناية بمشروعات الري ، والاهتمام بالمحصولات الصيفية . هذا علاوة على إنشاءهم بعض المصانع اللازمة لتزويد قواتهم بالذخائر والملابس والمواد الاستهلاكية . وإن كانت الحملة الفرنسية لم تصل بالفعل إلى القضاء قضاء تاماً على نظام الاقطاع الذى ساد في مصر ، وذلك لقصر المدة التى مكثتها فيها ، وإنشغالها بالظروف الاستراتيجية والحروب والثورات ،

إلا أنها قلقت هذا النظام من أساسه ومهدت الطريق أمام العمليات التي قام بها محمد علي بعد خروج هذه الحملة من مصر .

وتولى محمد علي حكم مصر بناءً على رغبة الأهالي واختيارهم ، ونتيجة لمعرفة المصريين بمساوىء الممالك ، ورغبتهم في التخلص منهم . ولقد قام محمد علي بإدخال تعديلات كبيرة على نظام الملكية العقارية والانتاج الزراعي والإنتاج الصناعي وعمليات التسويق ، بشكل جعل منه منفذاً للقضاء على النظام الإقطاعي ، وبشكل حاسم .

ولقد عمل محمد علي على مواجهة الأخطار العسكرية الغربية ، وخاصة أخطار بريطانيا التي حاولت إحتلال مصر بحملة الجنرال فريزر ، كما عمل على القضاء على خطر المماليك في مصر بمذبحة القلعة ومنع بذلك مساندة القوى الاستعمارية للقوى الإقطاعية الداخلية ، قبل أن يقضى على الإقطاع . ولقد عمل على إلغاء نظام الالتزام حتى يمهّد لاختضاع الانتاج الزراعي لتخطيط الدولة وتوجيهها . ونفذ محمد علي خطته على مرحلتين ، في سنة ١٨٠٩ ، وفي سنة ١٨١١ ، قبل أن يتم له إلغاء الالتزام نهائياً في سنة ١٨١٣ .

وطلب الوالي من الملتزمين كشوفاً بأرباحهم ، فقدموا هذه الكشوف معلنين فيها أصغر ربح يمكن ، فأقرها الباشا وصرف لهم معاشات على هذا الأساس ، وجبرهم من كل امتياز خاص بالالتزام ؛ أما أراضي الوسيّة فإنه قد أبقاها في أيدي أصحابها ، على أن تقول إلى الحكومة بعد موتهم . وسيطرت الحكومة كذلك على أراضي الأوقاف .

وأصبحت الدولة بهذه الطريقة تتمتع فعلاً بملكية الأراضي الزراعية ، ومهدت بهذا الطريق لتدخل الدولة في شئون توزيع الأراضي على صغار الفلاحين ، وعلى

أساس عملهم فيها، دون ملاكيتهم لها . وأخذت حكومة الأمير، أو «الميرى» توجه الفلاح في مديريات بأكملها، إلى زراعة محصول معين، وفي مديريات أخرى إلى زراعة محصولات ثانية . وكانت الحكومة تقدم البذور سلفة للفلاحين ، وتنتظر خروج المحصول لكي تشتريه منهم بسعر معين . وهكذا أصبحت هي الزراعة الوحيدة في مصر .

حقيقة أن هذا النظام كان يجعل الحكومة تتحكم في الفلاح، وفي فرض أنواع معينة من المحاصيل، وفي تحديد سعر المحصول ، خاصة وأنها كانت تعيد بيع القمح إلى الفلاح في نهاية الموسم بأثمان أكثر ارتفاعاً من سعر شرائها له منه في أول الموسم . ولكن هذا النظام عمل من جانب آخر على تقديم مساعدات أخرى للفلاح ، وعلمه زراعة محصولات جديدة ، وحماه من مساومات التجار ، وخاصة الأجانب منهم ؛ وبدلاً من أن يذهب الربح إلى جيوب الأجانب ، انتهى به المطاف إلى خزائن الدولة . ولكن الربح كان موجود ، وأغضب هذا النظام التجار الأجانب، إذ أنه كان يتعارض مع مصالحهم ، ويحرمهم من الربح الناتج عن المساومة في نظام حرية التجارة .

ولقد ساعدت سيطرة الدولة على وسائل الانتاج الزراعى ، مع حاجتها إلى إنشاء صناعة حديثة ، وخاصة لاشباع حاجة الجيش والقوات المسلحة، إلى أن تصبح الحكومة هي المسيطرة الوحيدة ، أو المحتكرة ، للانتاج الصناعى في البلاد . ومهدت هذه السيطرة على الزراعة والصناعة ، الطريق أمام الدولة لكي تسيطر على التجارة .

وتمكنَت الدولة نتيجة لذلك من تحقيق نظام الرى الدائم ، وذلك بتعميق بعض الترع ، وتقوية الجسور ، وحفر ترع جديدة ، والبده في إنشاء القناطر .

وأدخلت الدولة زراعة القطن في مصر ، تلك الزراعة التي أخذت أهميتها في الازدياد . وحققَت الدولة من التجارة في القطن أرباحاً طائلة ، إذ أنها كانت تشتريه من الفلاح بخمسة ربات للقنطار ، وتبيعه للخارج بأضعاف هذا السعر . وإهتمت الدولة بزراعة قصب السكر ، والنيلة وأشجار التوت والزيتون ، وتمكنت بما لها من أمكانيات ، من زيادة مساحة الأراضي المزروعة من مليون فدان إلى أكثر من ثلاثة ملايين .

وكانت عملية التصنيع في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، تعتبر سيراً على سياسة الاكتفاء الذاتي . فأنشأت الدولة مصانع للغزل والنسيج ، بلغ عدد عمالها ثلاثين ألفاً . وربحت الدولة من هذه العملية ، وكانت تبيع قطعة القماش التي تكلفها خمسين قرشاً بأكثر من مائة قرش . وإهتمت الدولة بصناعة السكر والتقطير في الوجه القبلي ؛ وإن كان نجاحها في هذه الصناعة يقل عن نجاحها في صناعة النسيج . وإهتمت الدولة بالصناعات الحرفية اللازمة لتزويد الجيش بالمهمات والأسلحة ، وبناء السفن اللازمة للأسطول ، ووفرت على نفسها الكثير من الأموال التي كانت لازمة لاستيراد هذه المصنوعات من الخارج . وكانت هذه الصناعة مدرسة تعلم المصريين ، وتوفر للسوق المحلي كثيراً من إحتياجاته .

ولقد وصلت الحالة بالدولة إلى أنها أصبحت هي المسيطرة على قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة . فهل ترضى هذه السياسة الاحتكارية ، أو رأسمالية الدولة ، أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ؟ خاصة وأنها كانت تعمل على إشباع أحد أسواقهم بمنتجاتها المحلية من ناحية ، وكانت تعمل ، من ناحية أخرى ، على منع المساومة ، التي كانوا يتخذونها وسيلة لشراء المواد الأولية من الفلاح المصري بأبخس الأثمان ؟

لقد حدث تضارب واضح بين أنصار حرية التجارة ، من الأمريكيين عامة

- ١٧ -

ومن الانجليز خاصة ، وبين هذه الاجهزة الجديدة ، المحتكرة والمركزة في أيدي حكومة أودولة محمد علي . وكان هذا التضارب في المصالح الاقتصادية سبباً أساسياً في وقوف رجال الاعمال البريطانيين في وجه تجربة محمد علي في مصر . وجسمات العوامل الاستراتيجية والسياسية لكي تجبر بريطانيا على محاربة محمد علي ، واستخدام القوة ضد النظام الاقتصادي الذي انشأه .

وكان لتوسع مصر في الحجاز ، ونجد ، ووصولها إلى اليمن ، ومياه الخليج العربي ، ولتوسعها في السودان ، وتوسعها في سوريا — أكبر الأثر في أن بدأت الإمبراطورية البريطانية في إعتبارها خطراً عليها ، وخطراً واضحاً على طرق مواصلاتها الإمبراطورية ، خاصة وأن هذه الدولة الجديدة أصبحت تسيطر على الطريقين المؤديين إلى الهند : وهما طريق الإسكندرية — القاهرة — السويس ، وطريق بيروت والإسكندرونة ، فحلب وبغداد والبصرة . أما من الناحية السياسية فإن إتحاد كل هذه الأقاليم مع مصر ، وهي عربية ، كان يهدد بنشأة قومية جديدة تظهر في المنطقة ، وتكتل حول طريقى الهند ، والتي كانت بريطانيا ترغب في الاحتفاظ بها في أيدي قوات ودول منفصلة . وهكذا وضح التضارب الاقتصادي والاستراتيجي والسياسي ، بين مصالح بريطانيا الاستعمارية في مصر ومنطقة الشرق الأدنى ، ومصالح هذه الدولة الحديثة الناشئة .

واقدم وضعت بريطانيا سياستها لمحاربة هذه الدولة المصرية في الشرق الأدنى ، وعلى أسس اقتصادية وإستراتيجية . فبدأت بعقد معاهدة د بلطة ليمان ، أى نظام المحمل في الموالي ، مع الدولة العثمانية في سنة ١٨٣٨ ، ونصت فيها على ضرورة تطبيق مبدأ حرية التجارة في جميع أنحاء الدولة العثمانية . ولما كانت مصر تعتبر قانوناً جزائرياً لا يتجزأ من الممالك العثمانية ، فإن معنى هذه المعاهدة كان هو موافقة السلطان

العثماني على إلغاء نظام الإحتكار الذي أنشأته دولة محمد علي في مصر ، وفي الإمبراطورية التي كان يحكمها . هذا من الناحية الإقتصادية . أما من الناحية الإستراتيجية فإن بريطانيا قد قامت في العام التالي بإرسال حملة إحتلت صخرة عدن ، والتي كانت تعتبر المفتاح الجنوبي للبحر الأحمر ، وذلك في سنة ١٨٣٩ ، ثم تأهبت لمهاجمة الدولة المصرية في سوريا . وذلك عن طريق إستغلال العناصر غير الراضية في الإقليم ، وعن طريق توزيع الاموال على بعض أصدقائها من الدروز ، وكذلك الأسلحة ، وعن طريق تشجيعهم على الثورة ضد مصر ، وضد النظام المصري .

وتدخلت بريطانيا في حرب الشام الثالثة لإجبار مصر على العودة إلى حدودها الطبيعية السابقة لتوسعها ، وفصلت بين القوة التي تحكم طريق الإسكندرية — القاهرة — السويس ، والقوة التي تحكم طريق بيروت الإسكندرونة إلى الخليج العربي . وجاءت معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ تعلن أن مصر جزء لا يتجزأ من الدولة العثمانية ، وأن القوانين التي يعمل بها في مصر هي القوانين العثمانية . فإنتهى العمل بالنظام الإحتكاري الذي أنشأه محمد علي . وكان الإقطاع قد إنتهى ، كما إنتهى نظام رأسمالية الدولة ، فساعد ذلك على نمو النظام الرأسمالي في مصر ، خاصة وأن النظام السابق في عصر محمد علي كان يحمل في جوهرة أسس هذا النظام ، وساعد ، مع تدخل النفوذ الأجنبي ورؤوس الاموال الأجنبية في البلاد ، على نمو النظام الرأسمالي الحر فيها ، وفي صالح الأغنياء ، وفي توافق مع أصحاب رؤوس الاموال في كل مكان .

* * *

وعليها أن نعترف بأن تدخل محمد علي ، أو تدخل الدولة ، للقضاء على نظام

وكما أثر الإنهيار على الصناعة والتجارة، أثر كذلك على نظام ملكية الأراضي الزراعية، والإنتاج الزراعي. وكان محمد علي قد أدخل بعض التعديلات على نظام الملكية الزراعية في مصر قبيل دخول حرب الشام، وذلك نتيجة لإحتياجه إلى ضمان ولاء بعض العناصر اللازمة له للسيطرة على الجيش وعلى الإدارة، فعمل على إقطاعها قطعاً من الأراضي التي يمكن إستصلاحها، والتي كانت بعيدة عن العمران، وأصبحت تعرف بالأبعاديات والشفالك، وأعفى هذه الأراضي من الضرائب، وعلى أساس قيام أصحابها باستصلاحها. وكانت هذه العملية أول تغيير في قاعدة ملكية الدولة للأراضي الزراعية، وفي تقارب مساحة القطع الصغيرة التي كان يزرعها الفلاح، ولقد إستند أصحاب الأبعاديات والشفالك إلى مرتباتهم، بصفته من كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش، لإستصلاح هذه الأراضي وكان في وسعهم السير في هذه العملية بسهولة تتناسب مع ضخامة مرتباتهم. وجاء إنهيار النظام الاحتكاري الذي أنشأه محمد علي مساعداً لهم على سرعة نمو عملية إستغلالهم الإقتصادي. ذلك أنهم أفادوا من رخص الأيدي العاملة، وتوفرها بعد تسريح الجيش، الذي إنخفض عدده من ٢٨٥ إلى ١٨ ألف جندي، ومن إقفال المصانع ورفعت العمال. فأصبحوا يمتلكون كل موارد الثروة، من أرض ورأس مال وأيدي عاملة، وكل ما يلزمهم لتحسين إنتاجهم، وزيادة أرباحهم. ولم يكن من السهل على التجار الأجانب أن يخضعوا لنظام المساومات التجارية، خاصة وأنه كان في إستطاعتهم، ككبار ملاك وكبار الموظفين في الدولة، أن يتركوا المحصول في شونهم حتى العام التالي، ماداموا لا ينتظرون هذا المحصول، ويعيشون على رواتبهم الكبيرة. أما صغار الفلاحين، فإنهم وجدوا أنفسهم فجأة بمفردهم، ودون مفتش زراعي، ودون بذور توزعها الحكومة، وخضعوا لمساومات التجار. ولم يكن في وسعهم الإصرار على بيع المحصول بسعر معين، خاصة وأنهم كانوا يشتظرونه

٢٠

للتعيش بشمته . فزادت حالة الفلاح الصغير بؤساً على بؤس ؛ ولم اضطر إلى رهن أرضه لشراء البذور والنقاوى ؛ ولم انتهى الأمر بكثير منهم إلى بيع أرضه والعمل فى أرض الباشا المجاورة . هذا فى الوقت الذى تزايدت فيه الأرباح ، ومن الأراضى والرواتب ، فى أيدي كبار الملاك . وهكذا مرت حيازة قطع أرض زراعية كثيرة من أيدي صغار الفلاحين إلى أيدي الباشوات .

ومع إزدياد الثروة فى أيدي الطبقة الحاكمة ، وإستنادها إلى الأرض ، علاوة على إستنادها إلى وظائفها ، أخذت فى إشباع حاجاتها بطريقة متزايدة ؛ فعلمت أبناءها وأنشأت القصور ولشترت العربات والخياد ، فى الوقت الذى زاد فيه فقر الفلاح وضوحاً . وأخذت هذه المجموعة ، من الأعيان وكبار الموظفين وكبار الضباط ، تشعر بأنها تختلف عن الفلاحين ، حتى وإن كان بعضها من أبناء الفلاحين . ذلك أنهم أصبحوا يمتلكون كل شئ ، حتى التصرف فى مصير الفلاح ، ومصير أرضه ، علاوة على إستنادهم إلى سلطة مراكزهم فى الحكومة . ووضح مع الزمن أن هذه الطبقة الجديدة قد أخذت فى الانفصال عن الفلاح ، وشعرت بذلك ، وعاملته على هذا الأساس . ونجد من ناحية أخرى أن ابن الفلاح قد بدأ فى الشعور بنفس هذا الشعور الطبقي تجاه هذه الطبقة ، وهو ابن البلد . ولكن رواسب كثيرة كانت تمنعه من إتخاذ موقف إيجابى ، بل كانت الظروف المادية والمعنوية تجبره على وضع قوته فى خدمة هذه الطبقة الجديدة ، التى كانت تملك له الخير والشر فى القرية ، وقد تساعده أو تخدمه فى الحكومة أو تجاهها .

ولقد كان لإنهيار النظام الإحتكارى ، الذى أنشأه محمد على ، أكبر الأثر فى بداية عملية نمو النظام الرأسمالى الحر فى مصر . وتأثر هذا النمو بالعوامل الداخلية والخارجية المسيطرة ، سواء أكانت تتعلق بنظام ملكية الأرض ، أو بالنظام

المالية ، وكية رؤوس الاموال الموجودة في السوق ، وكذلك بتعداد الاهالى ؛
وخرجت من كل ذلك إمكانيات التطور ، وسرعته في الدخول إلى عمليات
إستثمارية معينة ، سواء أكانت زراعية أو مالية .

ونلاحظ أن الفترة التالية لعصر محمد على ، أى أواسط القرن التاسع عشر ،
قد إمتازت ببدء عملية تملك الفلاحين للأراضي الزراعية ، تلك السياسة التي كان
قد بدأها محمد على ، والتي سار عليها كل من عباس الأول ومحمد سعيد ، إلى أن
أصدر هذا الأخير لائحة سنة ١٨٥٤ ، التي نظمت ملكية الأراضي وحياتها .
وكانت هذه السياسة سبباً أساسياً في استقرار الملكية ، وفي زيادة الدافع الشخصي
للإنتاج الزراعى ، وفي قدرة المالك على الإقتراض بضمان أرضه . فنتج عن ذلك
إنتشار البنوك والمصارف ، وتصدير أوروبا لسكية من رؤوس الاموال
صوب مصر .

ولقد واصلت مصر في هذه الفترة الإهتمام بتوفير مياه الري وتوسيع رقعة
الأراضي المزروعة ، فحفرت ١٢ ترعة في عصر اسماعيل ، كلفتها إثني عشر مليوناً
من الجنيهات ؛ وزادت مساحة أرضها المزروعة من أربعة ملايين إلى أربعة ملايين
وبمئائة ألف فدان . ومع زيادة مساحة الأراضي المزروعة ، إزدادت مساحة
المزروعات الصيفية ، وخاصة القطن والقصب . وكانت للحرب الاهلية الأمريكية ،
ووقف تصدير أمريكا لأقطانها ، أثراً كبيراً في إرتفاع أثمان محصول القطن ،
وفي إتجاه المصريين إلى زراعته ، وخاصة بعد أن وصلت أثمانه إلى خمسين ريالاً
بدلاً من خمسة عشر . ولقد اعتقد المصريون أنه يمكنهم الإعتماد على إنتاج
وتصدير القطن بصورة مستمرة ؛ إلا أن نهاية الحرب الاهلية في أمريكا أعادت
إلى سوق القطن العالمية أسعارها السابقة . وكان عدد كبير من المصريين قد إقترض

٢٢٢

لنسى يتمشى مع سياسة التوسع في الزراعة ؛ فجهاء انخفاض الأسعار لنسى يضعهم في أزمة مالية تجاه البنوك والمصارف . ومعظمها أجنبي . فنزعت ملكية مساحات كثيرة من الأراضي الزراعية .

وكان الخديو إسماعيل نفسه يهتم بهذا النوع من الإستثمار الزراعى ، فاضطر نتيجة لذلك إلى الإهتمام بمحصول جديد ، هو قصب السكر ، الذى كان يصلح ويدشر بالنجاح فى الصعيد . وحفر ترعة الإبراهيمية ، وبدأ فى إنشاء المصانع اللازمة لتكرير وتنقية السكر . ونسى إسماعيل مبدأ التخصيص فى الإنتاج ، والذى كان يسمح لدول أخرى بأن تنتج القصب والسكر بأسعار تقل عن أسعار التكافؤ المصرية ؛ خاصة وأن مبدأ حرية التجارة كان سائداً . فأنهت هذه العملية بخسارة جديدة ، خاصة وأن الحكومة لم تقم باللازم لحماية هذه الصناعة الجديدة الناشئة .

ولاجتازت أوروبا فى هذه الفترة عصر الثورة الصناعية التى ساعدت ، بالتخصيص وبتحسن الآلات ، على سرعة الإنتاج ، وبالتالى على سرعة دورة رأس المال ، وسرعة تكديس الأرباح . ونشأ فى أوروبا اتجاه لتصدير رؤوس الأموال للخارج ، لإستغلالها فى مشروعات مضمونة ، وبأرباح مجزية ، وخاصة إذا ما إستغلت فى قروض لشراء الممتلكات والمصنوعات الأوروبية ، وفى مشروعات النقل والسكك الحديدية ، وساعدت حركة تصدير رؤوس الأموال على تصريف المصنوعات الأوروبية ، وتحقيق الربح ، وتسهيل وصول المواد الخام والمنتجات الزراعية إلى أوروبا . وإذا كان جزء من رؤوس الأموال هذه قد إستخدم فى مصر فى عملية التسليف الزراعى بضمين الأرض ، فإن جزءاً آخر قد جاء ليسهم فى عملية حفر قناة السويس . وبناء السكك الحديدية ، وبناء مصانع السكر ، وغيرها من العمليات المالية ، التى إحتاجت إليها مصر ، والتى إحتاج إليها

الخديو إسماعيل . ولقد أفاد إسماعيل من هذه العمليات المالية والقروض لدفع التزاماته تجاه قناة السويس ، وللانفاق على المشروعات العامة ، وللمقابلة نفقات زيارة السلطان عبد العزيز لمصر ، وللتوسع في بناء السكك الحديدية ، وللإنفاق على حملة كريت ، ولأنشاء مصانع السكر . كما أنه أفاد منها في شراء أملاك الأمير عبد الحليم سنة ١٨٦٥ ، وأراضى الأمير مصطفى فاضل في سنة ١٨٦٧ ، وهى أراض زراعية في الصعيد ، ولاستغلالها في زراعة قصب السكر . والواقع أن شرائه لهذه الاراضى كان يدل على أن الحكام أنفسهم كانوا لا يزالون يبرون فيما هو بين مرحلتى الاقطاع والرأسمالية ، وذلك نظراً لاعتمادهم على الأرض ، ومحاولتهم تصنيع حاصلاتها لتحقيق الربح . كما أنها دلت من ناحية ثانية على عملية إقراض لإعادة تصدير رأس المال لأمرأ يعيشون خارج مصر ، وتمتعهم علاقاتهم الشخصية مع الخديو من المعيشة في البلاد . ولو كنا في عصر محمد على لصادر أملاكهم ، ولكن حرية الملكية الشخصية اضطرت إسماعيل إلى القيام بهذا العمل ، وبهذا الشكل .

حقيقة أن جزءاً من ديون إسماعيل قد أنفق على مشروعات لإنشائية ، مثل شق الترع وإقامة السككبارى وإصلاح مينائى الاسكندرية والسويس ، ومد السكك الحديدية وإقامة مصانع السكر ، وبلغت في مجموعها ما يقرب من أربعين مليوناً من الجنيهات ؛ ولكن إسماعيل كان قد تولى حكم مصر في وقت بلغت فيه ديونها ١٦ مليوناً ، وزادت هذه الديون في عهده إلى ٩١ مليون جنيه . كما أن إسماعيل كان لا يستلم القيمة الفعلية لديونه التى كان قد تعاقد عليها ، وذلك نتيجة لعدم وجود الخبراء الماليين في عهده . كما أنه لمستخدم جزءاً كبيراً منها في تقديم الهدايا وإقامة الحفلات وأوجهه الانفاق والبسوخ الأخرى . وكان قد تعاقد على هذه

القروض على دفعات ، وإضطر إلى أن يدفع من كل منها أرباح الديون السابقة ، فلم يبق له منها بالفعل الكثير . ولقد كانت هذه الديون سبباً في إرتباك المالية المصرية ، وفي التآكل الأجنبي ، وإقامة رقابة أوروبية على مالية مصر . وكانت سبباً في عزل إسماعيل ، وتولية لإبنه محمد توفيق ، وفي وقت تغيرت فيه الأوضاع الطبقية والفكرية والإقتصادية في مصر .

* * *

ولقد تزايد عدد السكان في مصر من $٢\frac{1}{4}$ مليون نسمة في عصر محمد علي إلى ما يزيد على سبعة ملايين في عصر إسماعيل ، وأدى ذلك إلى إعادة تقسيم الملكية بين الورثة ، الغنى منهم والفقير ، أى أنه أدى إلى إنخفاض متوسط مساحة الملكية العقارية للفرد عما كان عليه سابقاً . فإذا أضفنا إلى ذلك إمكانية توسع الأثرياء في شراء الأراضي، لوجدنا أن مساحة الأراضي التي يملكها الفلاح الصغير قد تناقصت في متوسطها حتى بلغت ما يقرب من الفدان الواحد . وجاءت الهزات الاقتصادية الناتجة عن تدهور أسعار القطن بعد إرتفاعها، وسياسة الاقتراض، وإلتجاء الفلاح إلى بنوك التسليف ، أسباباً جديدة تؤدي إلى تفتت الملكية الزراعية . ولم تكن سياسة الباب المفتوح ، بعد عصر الاحتكار ، دفعت بالمنتج المصري إلى التخصص في الزراعة، وإرتفعت نسبة الأراضي المزروعة قطناً، رغم تعرض أسعاره لبعض التقلبات . وكان هذا التوسع في زراعة هذا المحصول يعنى تقليل مساحة الأرض المخصصة لزراعة الحبوب ، فزاد استيراد مصر من القمح لإطعام أبنائها، وأطعام الأجانب المقيمين فيها ، وإعتمد الفلاح على محصول الذرة في طعامه . وهكذا ظهر الخلاف والفرق بين الفلاح وغيره حتى في نوع الحبوب التي يستخدمها في خبزه ، علاوة على الاختلاف الطبقي والفكري بين الاثنين .

وكان إسماعيل قد التجأ إلى القروض الداخلية ، وحاول أن يسدد بها ، منذ

سنة ١٨٧١ ، بعض ديونه الخارجية ؛ وجاء قانون المقابلة عبثاً جديداً على كاهل الفلاح . ووسط هذا الاضطراب الإقتصادي ، اضطّر إسماعيل في سنة ١٨٧٥ ، أى في نفس السنة التي جاءت فيها بعثة كيف لدراسة المالية المصرية ، إلى بيع أسهم مصر في قناة السويس . ومن العجيب أن يقوم في نفس السنة بعملية توسع كبرى في إفريقية ، وذلك بإرساله الحملات إلى هرر وإلى شرق إفريقية وإلى أعالي النيل . وبما لاشك فيه أنه كان يبحث عن موارد جديدة يقوم باستغلالها في هذه المناطق ؛ وكانت غنية بالصمغ العربي وسن الميل وريش النعام ؛ وفي الوقت الذي كان فيه مبدأ حرية التجارة مقررأ في مصر ، حاول إسماعيل أن يذشء نظاماً لاحتكاري لهذه المواد في أقاليمها . وكانت هذه السياسة الاحتكارية ، والتي كانت لا تستند إلى قاعدة ثابتة لها في مصر غير شخصه ، قد عملت على قلقة النظام الاقتصادي في الإمبراطورية المصرية الإفريقية ؛ ولم تستمر فاعليتها في هذه الأقاليم مادام إسماعيل نفسه قد نفى من مصر . والمهم هو أن هذا النمو الاقتصادي والاجتماعي قد ساعد على تبلور العوامل والطبقات داخل مصر نفسها ، وبين مصر والأقاليم الأخرى التي لم تحدث معها ؛ وأخذت هذه العوامل والقوى في التفاعل مع بعضها ، وفي التفاعل مع العوامل الخارجية ، وفي محاولة تغيير الأوضاع الفاسدة ؛ فكانت الثورة العربية .

ويمكننا أن نقول بشكل عام بأن القوى الموجودة في مصر في هذا العصر كانت كلها تؤمن بضرورة التغيير للوصول إلى إصلاح الأحوال ؛ ولكن وسيلة كل قوة لاختلقت عن وسائل القوى الأخرى . فنجد في اليمين عناصر الإصلاح ، وهي التي آمنت بضرورة إصلاح الضمير ، والتعليم ، والعودة بالخلف الفاسد إلى سيرة السلف الصالح ، وكانت تعتمد على التعليم ، أى على نشأة أجيال جديدة ، وكان ذلك يحتاج إلى وقت طويل . أما الوسط فكان يمتاز بضمه لصفوفه لعدد من الرجال الذين كانوا قد تمرنوا على الحكم ، وتعلم عدد منهم في أوروبا ، وإستندوا إلى أملاكهم

العقارية ومصالحهم ، لكي يطالبوا بدستور يحمي البلاد من سوء تصرف الحكام المطلق ، ويحدد في نفس الوقت علاقة الحاكم بالحكومة ، وفي ظل القانون الذي يحترم مصالح كل فرد . وكل طبقة . لقد كانوا يحاولون زيادة سلطتهم ، وإشراكهم في شؤون الحكم ، وعلى أساس إحترام الجميع للقانون ، أى عدم السماح لأحد بالإعتداء على إمتيازاتهم . أما اليسار فكان يتكون من عناصر ثورية ، قاست من تحكيم الاتراك والمتركين ، وحاولت أن تغير الأوضاع ، ولو بالقوة ، وإعترت بمصريتها ونادت بحقوق الملاحين .

وكان الأستاذ الإمام محمد عبده يمثل عناصر اليمين في الوقت الذي كان فيه كل من شريف وسلطان يمثل عناصر الوسط ، وأحمد عرابي ومحمود سامي البارودي يمثلان عناصر اليسار . وشعرت الدول الاستعمارية بأن قيام حكومة دستورية في مصر سيؤثر على التصويت على الميزانية ، أى سيؤثر على دفع أرباح الديون الأجنبية . كما أن قيام حكومة ثورية سيؤثر على وضعية خطوط المواصلات التي تمر في مصر ، وخاصة قناة السويس . ولذلك فإنها قد عملت على التدخل الحربي لوقف هذه التجربة ، وأفادت من تردد عناصر الوسط في مسألة شرعية الثورة أو عدمها ، لإضعاف المعسكر الوطني وإحتلال البلاد . وإذا كان كل من الشيخ محمد عبده وأحمد عرابي ومحمود سامي البارودي قد نفى من مصر ، وهم يمثلون عناصر اليمين واليسار ، فإن شريف قد تولى الوزارة ، وظل سلطان ذا نفوذ بين الوجهاء ولدى المحتلين .

ولقد إمتاز عصر الإحتلال البريطاني لمصر بأنه قد فصل مصر عن ممتلكاتها الإفريقية ، وبدأ في إعطائها شخصية إقليمية قائمة بذاتها . أما من الناحية الاقتصادية فإنه قد أعطى لمصر نوعاً من الإستقرار اللازم للتخصص والإنتاج ، وعلى أن

٢٨ -

يسكونا في خدمة المصالح البريطانية . ولقد إختارت بريطانيا لمصر الشخص في الإنتاج الزراعي . وكانت السنوات الممتدة منذ سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٨٨٢ قد قضت على ما بقي في مصر من مصانع ، خاصة وأن سياسة الباب المفتوح وعدم وجود خبرة فنية كافية ، وعدم وجود حماية جمركية لازمة ، سمح للسلع الأوروبية بالوصول إلى السوق المصري بأسعار متهاودة ، وبإنتاج أحسن . وكان وجود الإنجليز في مصر يشجع على التخصص في زراعة القطن ، التي كانت بريطانيا مستعدة لشراء محصوله وتصنيعه في بلادها . وسارت بريطانيا على هذه السياسة دون أن تعلمها ، رغم أنها أظهرت إهتماما بمشروعات الري وحفر الترعة وإقامة القناطر والخزانات . ولقد تم في سنة ١٨٩٠ إصلاح قناطر محمد علي ، كما أُنشئت قناطر أسيوط في سنة ١٩٠٢ ، وقناطر زفتى في سنة ١٩٠٣ ، وقناطر إسنا في سنة ١٩٠٨ ؛ وإلى جانب ذلك بدى في إنشاء خزان أسوان منذ سنة ١٩٠٢ ، ثم بدى في تعليته في سنة ١٩١٢ . وساعد هذا الخزان الأخير وحده على حجب مليار طن من المياه ، زادت بعد التعليه إلى ٢ مليار و ٣٠٠ ألف طن .

ولقد ساعدت هذه المشروعات على زيادة الأراضي المزروعة قطناً من مليون فدان إلى ١٥ مليون فدان فيما بين سنتي ١٩٠٣ ، ١٩١٢ . وزاد تحسين وسائل الري من زيادة إنتاج العedan من ٢٧ قنطار إلى ٣٥ قنطار . وكان القطن يصدر إلى إنجلترا ، التي أصبحت أكبر المستوردين من مصر . وأثرت عملية شراء بريطانيا لمحصول القطن المصري على زيادة رؤوس الأموال البريطانية في مصر ، وخاصة في المصارف والشركات . وساعدت البيوت التجارية التي كانت تتوزع المصنوعات البريطانية في مصر على زيادة نصيب بريطانيا في كمية رؤوس الأموال الموجودة فيها . وكان إصلاح نظام النقد المصري منذ سنة ١٨٨٥ ، والذي قام على أساس استخدام الذهب وحده أساساً للعملة ، قلل ترك ثلاث عملات ذهبية إلى جانب

الجنيه المصرى فى السوق، الأولى هى القطعة ذات العشرين فرنك الفرنسى والمعروفة باسم البنتو ، والثانية هى الجنيه المجيدى ، والثالثة هى الجنيه الإنجليزى . ولكن كبر حجم المعاملات التجارية المصرية الإنجليزية ، مع رداة الجنيه الإنجليزى بالنسبة للعملاء الأخرى ، وقلة عدد قطع العملة الذهبية المصرية ، وعجزها عن إشباع عمليات السوق ، جعلت الجنيه الإنجليزى هو السائد فى السوق المصرى . وجاء هذا رباطاً ثانياً يربط بين الزارع المصرى وبين رجال الأعمال البريطانيين .

ولاشك فى أن بقاء نظام حرية التجارة سمح للسلم الإنجليزى بإغراق السوق المصرى ، ومنع بالتالى إمكانية نشوء صناعات جديدة فى مصر . وإستمر الحال على ذلك حتى الحرب العالمية الأولى ، التى أنفقت فيها بريطانيا كثيرآ من الرواتب على رجال قواتها المسلحة الموجودين فى مصر ، والتى عجزت فيها عن موازنة غطاء الذهب الموجود فى البنك الأهلى ، بأوراق النقد التى يصدرها هذا البنك فى مصر ، وخاصة أمام صعوبة نقل الذهب من لندن إلى القاهرة ، وعدم رغبة إنجلترا فى القيام بهذه العملية ، التى كانت ستدعم الجنيه المصرى ، وتخفف من قيمة رصيد بريطانيا والجنيه الإسترلينى من الذهب .

* * *

ومنعت ظروف الحرب وصول سلع كثيرة إلى مصر، وكانت بذلك، وبطريق غير مباشر، نظام حماية جمركية، أو نظام حماية صناعية. فرضته الظروف وساعدت به على نشأة صناعة وطنية . وساعدت رؤوس الأموال الموجودة فى مصر فى فترة الحرب ، وأرصدة مصر فى إنجلترا ، وحاجة السوق المصرى ، على نشأة عمليات مصرفية وطنية ، وبداية نشأة الصناعة فى مصر بعد نهاية الحرب . وجاء إرتفاع أسعار القطن مساعداً على إنتشار الرخاء ، وتوفير رؤوس الأموال .

سنة ١٩٢٠ ، وقامت الحكومة من جانبها بإنشاء مصلحة التجارة والصناعة في نفس السنة .

وعلىنا أن نذكر هنا أن هذه المرحلة هي إحدى مراحل التطور الإجتماعي والاقتصادي في مصر ، وساعد عليها توفر رؤوس الأموال ، وظروف الحرب ، وضرورة إشباع السوق بالمنتجات ، ومحاولة تدعيم الاستقلال السياسي . وهي تمثل مرحلة نزول الطبقة الوسطى الرأسمالية إلى الميدان ، للمساهمة في بناء بلادها ، وتدعيم استقلالها ، وبطريقتها الخاصة . وليس أدل على ذلك ، من الناحية السياسية ، من أن الحركة الوطنية في مصر في ذلك الوقت قد ربطت بين ضرورة الإستقلال السياسي ، وضرورة وضع حكم دستوري للبلاد ؛ أي أنها عملت على حماية نفسها ، ولانتزاع حقوقها من الدولة المحتلة ، وفي نفس الوقت الذي عملت فيه على ألانفدع الضرائب إلا بعد موافقة نوابها .

وعلى أي حال فقد بدأ بنك مصر بعملياته . ونزل إلى الميدان أمام بنك أجنبية ، وفروع لبنك أجنبية قوية . وقام هذا البنك برؤوس أموال مصرية ، وتمت إدارة عدد من المصريين ، وكان يهدف الوصول إلى إنشاء بعض الصناعات المصرية وتدعيمها . ولقد تمكن هذا البنك من إنشاء أكثر من عشرين شركة في مدة لا تتجاوز ثلاثين عاما ، وأسدى إلى البلاد خدمات جليلة ، وعمل على استثمار جزء من المدخرات في إنشاء الصناعة ، وأصبح يمثل نهضة مصر الاقتصادية في عصر نمو الرأسمالية فيها .

ولقد قام بنك مصر بإنشاء بعض مصانع الخليج والغزل والنسيج ، وأصبحت الأفطان المصرية تصدر للخارج بعد حلجها وكبسها . أما صناعة الغزل والنسيج فقد تركزت في أيدي شركة الغزل الأهلية ، وشركة مصر للغزل والنسيج . وأسهم بنك مصر بعد ذلك في مبادي التأمين والملاحة ومصايد الأسماك ، وحتى

في صناعة السينما والأفلام . ولقد قابلت هذا البنك بعض الصعوبات الناتجة عن إستغلاله جزءاً هاماً من رأسماله المدفوع ، ومن الودائع ، في الصناعة ؛ الأمر الذي أدى إلى تقليل وإضعاف سيولة مركزه المالي ، وواجه أخطار تعرض ودائع الأفراد للضياع في حالة فشل الصناعات التي قام بإنشائها ؛ وتعرض كذلك للآزمات المالية التي كانت تتعرض لها الصناعات . ولذلك فقد كان من الطبيعي ألا يترك بمفرده في الميدان ، وأن تقوم الرأسمالية الوطنية بتدعيم مركزه ، كلما واجه أزمة معينة ، وإلا فعلى الدولة نفسها أن تقوم بتدعيمه ، حتى لا يعلن الإفلاس . ولقد دعمته مصر وحكوماتها بالفعل ، وأكثر من مرة .

وظلت الأحوال في تطورها في مصر إلى أن بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة ١٩٣٠ . ولقد نشأت هذه الأزمة نتيجة لزيادة الإنتاج بعد الحرب العالمية الأولى ، وما ترتب على ذلك من إرتفاع الأسعار ، الذي تسبب بدوره في زيادة الإنتاج ، فأدى ذلك إلى إرتفاع أسعار الأوراق المالية . وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية . وحين تدخلت حكومة هذه الدولة ل إيقاف عملية إرتفاع الأسعار ، بدأت هذه الأسعار في الانهيار ، وأدى ذلك إلى تزعزع الثقة وإرتباك الأسواق . ولقد أثرت هذه الأزمة على الصناعة وعلى التجارة ، وأثرت على مصر . وكانت مصر تعتمد في معاملاتها التجارية على بيع القطن ، وعلى شراء الأدوات المصنوعة . وأدى الانخفاض الكبير في أثمان المواد الخام إلى عجز مصر عن إستيراد حاجياتها ، وإلى تحملها خسائر جسيمة . وعملت الحكومة المصرية في أول الأمر على التدخل وشراء محصول القطن ، مما ساعد على إرتفاع أسعاره داخلياً ، ولسكنها إضطرت ، نتيجة للخسارة التي تسببتها في هذه العملية ، إلى ترك السوق حراً في الموسم التالي ، وخاضع لقانون العرض والطلب ، وإمتنعت عن

بيع مالا شترته من أفطان، وسلمت عليه لإقراض المزارعين ، بإنشائها بذلك التسليف الزراعى ، فى سنة ١٩٣١ . وحينما وجدت الحكومة عدم جدوى هذه الحلول ، قامت بمحاولة أخرى ، وهى تخفيض القيمة الخارجية للعملة ؛ وبعد أن خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب سنة ١٩٣١ تلته مصر ، وخفضت قيمة النقد بمقدار ٣٠ ٪ . وساعدت هذه العملية على تشجيع التصدير من ناحية ، وتقليل الاستيراد من ناحية أخرى . كما أن هذه العملية قد ساعدت مصر على التخلص من جزء من قيمة ديونها ، التى كانت قد ارتبطت بالاسترلينى .

وكانت هذه الأزمات الاقتصادية سبباً فى توجية الإقتصاد صوب عدم الاعتماد على محصول زراعى واحد ، والسير صوب تنويع المحصول والغلة . كما أن مصر قد بدأت فى الاهتمام بوسائل التخزين والحليج وعصر الزيوت ، والتوسع فى صناعة المنسوجات وصناعة السكر ، حتى تتمكن من تحويل أكبر كمية ممكنة من المواد الأولية إلى مواد مصنوعة ، ولأزمة لسد حاجة السوق المحلية ، بدلا من الاعتماد على السوق الدولى ، الذى ظهر أنه غير مأمون الجانب ؛ وللإفادة من الفرق فى السعر بين أثمان المنتجات الزراعية ، المعرضة دائماً للهبوط ، وأسعار المواد والمنتجات المصنعة ، والمعرضة دائماً للزيادة ، وتحتاجها البلاد . ولذلك فإن هذه العملية قد عملت على تركيز وإستقرار الإقتصاد فى مصر عما كان عليه الحال سابقا ؛ وساهمت ، مثل غيرها فى أوروبا منذ قرن من الزمان ، على استخدام الأيدى العاملة ، وسرعة دورة رأس المال ، وتحقيق نوع من الادخار اللازم .

وفى فترة الحرب العالمية الثانية ، إنقطعت وسائل المواصلات ، بين مصر والعالم الخارجى من جديد ، فظهرت ضرورة إعادة النظر فى الانتاج ، وضرورة تحديد إنتاج القطن ، والتوسع فى زراعة الحبوب ، التى كانت لا تكفى لسد

حاجة المصريين . ومرة جديدة جاءت هذه الحرب كنظام حماية تلقائي للصناعة الموجودة ، ومشجع على نشأة صناعة جديدة . ولكننا نلاحظ أن ظروف الحرب قد حرمت الفلاح من استخدام الأسمدة والوسائل اللازمة ، كما أنها حرمت من الآلات الزراعية وقطع غيارها . ومع تزايد الطلبات ، إرتفع مستوى الأسعار ، وتسكدست رؤوس الأموال ، في نفس الوقت الذي تسكدست فيه أرصدة الحكومة من الجنيئات الاسترلينية في لندن ، نظير الخدمات التي أدتها مصر لحليفتها ، طبقاً لمعاهدة الشرف والتحالف . وكان وجود عدد كبير من رجال القوات المسلحة البريطانية ، ومن الحلفاء ، في مصر ، عاجلاً هاماً أدى إلى إغراق السوق بكميات كبيرة من النقود ورؤوس الأموال ، لم يشهد مثلاً من قبل . وكان عدد جنود الحلفاء في مصر حينئذ يزيد على المليون ، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه عدد موظفي الدولة نصف المليون . وكان الجندي يتقاضى ثمانية عشرة جنيهاً شهرياً ، وهو الجندي البسيط ، وفي الوقت الذي لم يصل فيه متوسط راتب الموظف المصري إلى هذا المبلغ . أى بمعنى آخر ، كانت كمية إنفاق القوات « الحليفة » في مصر في فترة الحرب تزيد على ضعف إنفاق الميزانية المصرية الخاصة بالمرتبات ؛ هذا علاوة على ما كانت القيادة العامة البريطانية تنفقه في السوق المحلية ، نتيجة لشراؤها المواد الغذائية ، ودفعها ثمن الخدمات اللازمة للمعسكرات .

ولقد تسببت هذه العملية في رخاء واضح في مصر ؛ إلا أن القطاع الذي كان يسمى بأصحاب الدخول الثابتة ، والذي لم يكن في وسعه مسايرة إرتفاع الأسعار المستمر طبقاً لقانون العرض والطلب ، قد ظهرت عليه مظاهر الأزمة والضيق المالي . كل ذلك والتجارة حرة في الأسواق .

واقعد اضطرت الحكومة إلى التدخل ، ولكن بحلول مؤقتة ؛ وأعطت علاوة لغلاء المعيشة لموظفيها بلغت ١٥ ٪ ، وفي الوقت الذي زادت فيه رُقوس الأموال المدفوعة في السوق بنسبة ٣٠٠ ٪ . وحاولت الحكومة أن تعمل على تثبيت الأسعار ، وخاصة للسلع الأساسية ، وإنشاء نظام للتموين ؛ ولكن هذا النظام أثبت عدم جدواه . نتيجة لإشرافه على بعض السلع دون غيرها ، ونتيجة للأخطاء التي ارتكبتها في تطبيقه .

أما قطاع الصناعة ، فكان عليه أن يواجه صعوبات الإستيراد ، وكثرة الطلبات ، علاوة على مطالب القوات المسلحة ، وإحتياجات بعض البلدان الشقيقة . وكل القوات المسلحة الموجودة فيها . وإحتاج كل ذلك لمصر ؛ ولذلك فقد كان على الصناعة المصرية أن تتوسع ، رغم أن الظروف كانت غير طبيعية . ونتيجة لإختفاء المنافسة ، عملت الصناعة على تقديم أية مصنوعات ، حتى وإن كانت رديئة ؛ وعملت على تحقيق أكبر ربح ممكن . وسمح ذلك للحكومة بفرض الضرائب التصاعدية على الأرباح ، والإفادة بطريق غير مباشر من المستهلك ؛ أن أن الحكومة ساءرت عملية نمو الرأسمالية في مصر وتركزها ، وعلى حساب المستهلك ، وحسب نظرية حرية التجارة ، وفي الوقت الذي تطلب تدخلها لحماية المستهلك ، الذي كان قد أنهكت قواه .

أما بعد الحرب ، فإن مصر كانت في حالة إنهاك واضحة ، رغم مظاهر الرخاء الموجودة في بعض القطاعات . وكانت الأراضي الزراعية غير حاضنة بعناية كافية ، وكانت الأسواق قد بدأت في التحول إلى أسواق داخلية أو إقليمية ، وتعتمد اعتماداً كبيراً على زبائن مؤقتين ، هم رجال جيوش الحلفاء . كما أن الصناعة كانت قد تسميت معنى المنافسة الدولية ، ومنافسة المصنوعات الممتازة .

وكان من الضروري الإهتمام بزيادة مساحة الأرض المزروعة ، لضمان الحصول على الحبوب اللازمة لحبب الشعب . ولكن زيادة الثروة في السوق ، ووجود رصيد إستراتيجي للحكومة ، والأرباح التي حققتها الشركات ، ساعدت كلها على زيادة التوسع الرأسمالي ، وزيادة التوسع في الصناعة ، وفي مساحة الأراضي المزروعة ، خاصة وأن أسعار القطن أخذت في الإرتفاع ، نتيجة لعودة المواصلات البحرية ، وطلب المصانع الأوروبية للقطن المصري . ولذلك فإن العمل قد بدأ لإستصلاح أراضي شمال الدلتا ، والتي كانت تبلغ ثلث مليون فدان تقريباً ، كما بدأ التفكير في مشروع منخفض القنطرة ووادي الريان . ومع زيادة أسعار القطن ، زادت المساحة المزروعة منه على حساب قصب السكر والقمح ، فتدخلت الحكومة لحماية قصب السكر ، ولكن ثبات أسعار القمح وجه الحكومة إلى إستيراده من الخارج ، وإن كان ذلك قد كلف مصر جزءاً من أرصدها .

أما بالنسبة للملكية العقارية الزراعية ، فنلاحظ إستمرار تفتتها ، مع زيادة عدد السكان ، وعملية التوريث ، حتى وصلت في متوسطها إلى ٢١٦ فدان للمالك الواحد في سنة ١٩٥٠ . وكانت نسبة من يملك أقل من خمسة أفدنة نسبة كبيرة . وفي نفس الوقت ساعدت الإمكانيات المالية ، وإزدهار العمليات الرأسمالية ، على زيادة الملكيات العقارية الزراعية الكبيرة ، وبشكل جعل من ٤٠٪ من الملاك يملكون ما يزيد على ثلث الأراضي الزراعية . وتطلب الأمر ضرورة الإهتمام بالملكيتة العقارية ، كأساس ثابت للإنتاج الضروري ، وفي بلد لم يكن قد وصل بعد إلى أن يصبح بلداً صناعياً . وكان هذا العامل سبباً أساسياً لمطالبة جزء هام من الرأي العام الوطني بضرورة تحقيق « العدالة الاجتماعية » .

وإذا كانت زيادة الأرباح قد غيرت من شكل بعض القطاعات في المجتمع ،

فما لاشك فيه أن قطاع الفلاحين ، وقطاع العمال ، وقطاع الموظفين ، الذى لم يكن قد انضم بعد إلى قطاع العمال ، والذين كانوا فى مجموعهم عصب الحياة فى مصر ، كانوا يشكون من سوء أحوالهم الاقتصادية والمالية . ولما كانت الحكومة فى وضع لا يسمح لها ، بعد أن أقفلت على نفسها الباب بسياسة تثبيت الرواتب وتثبيت الأسعار ، بأن تقوم بعمليات الإنشاء والتعمير ، اللازمة للسكك الحديدية والطرق والسككبارى ، والترع والمصارف ، والموانى ، التى كانت قد أنهكتها الحرب ، ولا أن تقوم بعمليات التنمية الاقتصادية اللازمة لمعيشة ذوى الدخول المحدودة ، وصغار الكادحين ، ولا أن تقوم بعمليات الخدمات اللازمة لشعب أنهلك العمل والجهل والفقر والمرض ، فلا تعجب إن كانت المظاهرات تطالب بالعدالة الاجتماعية . وإن كانت الحكومة قد أخذت فى تخدير رأى العام بأنها ستتم ، وستتم دائماً ، بمحاربة الفقر والجهل والمرض .

ولقد عجزت الحكومة عن القيام بواجبها ، وظهر منذ سنة ١٩٤٨ عشرها فى سياستها الداخلية ، علاوة على رقصها على السلم ، فى محاولة ضرب النفوذ البريطانى بالنفوذ الأمريكى . وثبت أمام المصريين أنها حكومة مقصورة على طبقة معينة ، ولها امتيازات ومصالح معينة ، وأنها منفصلة عن الشعب . ولذلك فإنها لم تصمد أمام ثورة رأى العام ، التى كانت تعبر فعلاً عن الثورة ، والتى أيدت الثورة بمجرد قيامها .

* * *

هذه هى الخطوط العامة لأهم ما أصاب تطور الأحداث فى مصر فى العصور الحديثة ، وبشكل تلمعائى ومستمر ، منذ الفتح العثمانى حتى وقت الثورة . وهى ملاحظ رئيسية لتلك الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التى تعتبر أساساً يقوم عليه

و البنیان الفوقی ، ، أو الأوضاع السياسية الموجودة في البلاد . وعلینا أن نحتفظ بها واضحة في أذهاننا أثناء قراءتها للتاریخ ، حتى يمكننا أن نربط بين البنیان وبين أساسه ، ونرجع الأحداث إلى العوامل الفعالة التي أدت إليها ، حتى وإن كانت هذه العوامل تحت سطح الأرض .

فيمكننا أن نقول إذا أن مصر قد تطورت من عصر الإقطاع ، الذي امتد حتى أوائل القرن التاسع عشر ، إلى نظام رأسمالية الدولة في أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر . وإذا كانت الحملة الفرنسية قد أسهمت بدور كبير في إضعاف الإقطاع ، إلا أن كل من الطبقة البورجوازية والطبقة الشعبية لم تتمكن بمفردها أو في مجموعها من أن تقضي على هذا الإقطاع ، وإحتاج الأمر إلى قيادة معينة تقوم بهذه العملية ، وتسير بالتطور الطبيعي والمنطقي خطوة إلى الامام ؛ وإن كانت هذه القيادة لم تقضي على الإقطاع لكي تنقل السلطة إلى رجال الرأسمالية ، إذ جعلها رأسمالية من نوع خاص ، هو النوع الاحتكاري ، وإن كان ذلك لا ينفي عنها صفتها الرأسمالية . وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبعد إنهيار نظام احتكار الدولة للاقتصاد ، أخذت الرأسمالية دورها في العمل ؛ وإن كانت الرأسمالية المصرية قد تخصصت في الملكية العقارية ، وفي الإنتاج الزراعي ، وتركزت ميدان عمل الرأسمالية المتاجرة في أيدي الأجانب . وإن الشقاق ، وتضارب المصلحة الفعلية بين هذين الميدانين ، هو الذي تمثل في الثورة العربية . وكان الإحتلال البريطاني في مصر يعبر عن إرغام الرأسمالية المصرية على البقاء في ميدان الرأوة العقارية والإنتاج الزراعي ، وتحت إشراف الرأسمالية الأجنبية المتاجرة . التي كانت قوات الإحتلال البريطاني لمصر قد تركزت في البلاد للدفاع عن مصالحها .

وإذا كانت الرأسمالية المتاجرة المصرية قد نشأت وإشتد ساعدها في السنوات

١٠٠

الأولى للقرن العشرين ، فإنها نشأت في كنف الرأسمالية الأوربية ، أو العالمية . وظلت هذه المجموعة الجديدة تؤثر تأثيراً فعالاً في مقدرات مصر إلى أن ظهر عجزها عن معالجة المشكلات الداخلية الأساسية ، وانتشرت شعارات « العدالة الاجتماعية » في كل مكان ؛ فكانت بؤر الثورة .

وهذه المراحل متداخلة في بعضها ، ويترك كل نظام بعض مخلفاته ، أو بعض رواسبه ، في فيما يورثه للمرحلة التالية . وعند إعلان الثورة في سنة ١٩٥٢ كانت هناك الرأسمالية مهيمنة ، بقطاعاتها الصناعية والتجارية ؛ ولكن ذلك لا ينفي وجود قوى ترجع إلى الرأسمالية العقارية ، ورواسب ترجع إلى عهد الإقطاع ، وتأثيرها على الأوضاع والاتجاهات التي وجدت في مصر حتى في سنة ١٩٥٢ .

فن « الإقطاع » ، وهو إقطاع التزامي ، إلى رأسمالية الدولة ، وهي احتكارية ، إلى عصر الرأسمالية العقارية ، ثم إلى عصر الرأسمالية المتأخرة ، وضرورة التغيير ، سارت مصر عبر تاريخها في العصور الحديثة . وبطريقة أخرى نقول من عهد الحكم العثماني ، إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ثم النصف الثاني من هذا القرن ، فصل إلى تاريخ مصر في القرن العشرين ، الذي وصل إلى مرحلة الثورة .

هذه هي التقسيمات العامة لتاريخ مصر الحديثة . وسنسير في روايتها من قسم إلى قسم . ولنبدأ من البداية .

البساتين الأفلاك

الفتح العثماني لمصر

الفصل الأول

نمو النظام الاقطاعى فى مصر

كانت منطقة الشرق الأدنى عامة ، والعالم العربى خاصة ، تحتل مواقعاً جغرافياً واستراتيجياً هاماً بين أقاليم وبلاد الشرق الأقصى وأقاليم وبلاد أوربا فى الغرب . وساعدها ذلك على أن تتحكم فى التجارة العالمية ، وتثرى منها ، وتزايد الأموال فى أيدي أبنائها . وساعدت هذه الظاهرة على إزدياد أهمية الطبقة الوسطى المتاجرة . ولولا خوف الحكام على امتيازاتهم المتوارثة ، وخضوع المنطقة لأخطار خارجية ، لاستمرت طبقة التجار ، وهى الطبقة الوسطى ، فى نموها . ولقد أدت هذه العوامل الداخلية والخارجية إلى زياد أهمية العناصر العسكرية ، وإلى تثبيت دعائم النظام الاقطاعى . ويعتبر هذا التطور ، وبهذا الشكل ، نكسة فى تاريخ تطور الحضارة ، قل أن يشهد العالم مثلاً فى مكان آخر منه . ولقد أثرت هذه النكسة على تاريخ المنطقة بأكملها وعلى تاريخ مصر حتى الآن .

١ - الازدهار التجارى :

لاحتاجت أوربا وبلاد الغرب بشكل عام إلى موارد بلاد الشرق الأقصى ، وموادها الأولية ، سواء أكان ذلك لحفظ اللحوم وإعطاء نكهة معينة للطعام ، وللمواد اللازمة للعلاج ، أو كان ذلك للمصنوعات والمواد الخام التى كانت من منتجات الشرق الأقصى . ولاحتاج الغرب إلى التوابل كما لاحتاج إلى الحرير . وكانت هذه التجارة تنقل فى خلال العصور الوسطى عبر طريقين عرفا بهذين الإسمين . وكان الطريق الأول هو طريق الحرير ؛ وهو طريق برى يمر من الصين إلى

مناطق آسيا الوسطى ومنها الى فارس ، ويستمر بعد ذلك عبر بلاد الرافدين والشام أو فوق هضبة الأناضول إلى بزنطة ومنها إلى أوروبا . وكانت القوافل التي تسير على هذا الطريق تستخدم عدداً من العرب، ويقوم العرب بتمويل بعضها والاثرأء منها ومن التجارة التي تحملها ؛ كما كانت الدول العربية تجنى الكثير من وراء فرضها الضرائب على هذه التجارة التي تمر على هذا الطريق . أما الطريق الثاني فكان طريق التوابل ، وهو طريق بحرى تسلكه السفن ويعمل فيه البحارة العرب الذين كانوا يذهبون إلى الشرق الأقصى وجاوة وسومطرة ، وحتى موانئ الصين، ويعودون بسفنهم محملة بهذه السلع اللازمة . وكان هذا الطريق يستمر بعد ذلك مع الخليج العربى ، ومنه تنقل البضائع بالقوافل من البصرة فبغداد فدمشق وحلب، ومنها إلى الموانئ الشامية المطلة على البحر المتوسط ، أو يستمر مع البحر الأحمر، سواء للوصول إلى السويس ومنها يريا إلى القاهرة والاسكندرية ، أو لىكى تبدأ قوافل أخرى فى نقل هذه السلع من عدن عبر الحجاز حتى موانئ فلسطين الحالية . وكان العرب يعملون فى هذه السفن ويعملون فى القوافل التي تنقل هذه التجاره ، وعمل آلاف منهم كجمالين وجمالين ووزائين ، وكان ذلك مورداً لرزقهم . كما أن الدولة الموجودة فى هذه المنطقة العربية حصلت على ضرائب هامة من هذه التجارة، ساعدتها على مواجهة ما يلزمها من أوجه الإنفاق .

ولقد سيطر العرب على هذه التجارة العالمية ، سواء أكان ذلك فى شرائها أو نقلها أو إعادة بيعها لأوروبا ، وربحوا من ذلك أرباحاً طائلة . وكانت هذه الأرباح تجعل من العرب فى أثناء العصور الوسطى عناصر متاجرة ، أكثر من كونهم عناصر تهتم بفلاحة الأرض أو تربية المواشى . وأثر ذلك على هذه الطبقة الوسطى التي تزايدت أهميتها نتيجة لعملها بالتجارة ، كما أثر على موارد الدولة التي إهتمت بالضرائب المفروضة على هذه التجارة ، أكثر من إهتمامها بالموارد الأخرى، وإن

ما شهدته العالم العربي عامة في هذه الفترة من بنايات شاهقة وفنون مزدهرة وعلوم منقولة عن المارسية واليونانية ليرجع أساسا إلى زيادة هذه الموارد المادية في أيديهم ، وبشكل أثر على مستوى معيشتهم الاجتماعية ، وعلى حياتهم العملية والفنية .

ولقد تركزت الثروة إذا في هذه الفترة في أيدي الطبقة الوسطى أو المناجرة العربية ، وأثر ذلك بالتالى على نوع العملة المعروفة ، وأصبح الدينار العربي أساساً للتعامل التجارى العالمى قبل غيره من القطع الذهبية الأخرى ، التى احتاجت لبعض الوقت للاظهار والانتشار فى بقية أنحاء العالم .

وتعامل العرب فى هذه العصور الاسلامية مع تجار المناطق والبلدان الأوربية ، وكان هذا التعامل يقع فى كل من الموانى الشامية والموانى المصرية . وكان صغر حجم السفن يحتم نقل السلع إلى أقرب الموانى ، ولذلك فإن التجارة العالمية بين الشرق والغرب كانت تتركز بين موانى قريبة من بعضها ، بين الموانى الشامية والمصرية من جهة ، وموانى الإمارات والدوقيات الايطالية من جهة أخرى ، وخاصة فى البندقية وجنوة ، التى كانت تعيد توزيع السلع بعد ذلك على كل أوروبا . وجاء عدد من التجار الأوربيين إلى الموانى العربية وأقاموا فيها ، وأشأوا الوكالات أو الفنادق التى تسمح لهم بالمعيشة فى البلاد ، ويتخزين السلع قبل شحنها أو بيعها ، سواء أكانت آتية من الشرق أو الغرب . ولقد عقدت فى أثناء هذه العصور إتفاقات تجارية بين هؤلاء التجار الأجانب ودولهم وإماراتهم من ناحية ، وبين السلطات العربية والاسلامية من ناحية أخرى . ودعمت هذه الاتفاقات تلك الحركة التجارية ، وأعطاها شكلا منظما له أهميته ؛ وظهر أن من مصلحة الدولة وضع أسس سليمة لهذه العملية التجارية ، خاصة وأنها كانت تعود عليها بأرباح واضحة . وكانت الضرائب التى تفرضها الدولة على هذه السلع تصل فى حالات كثيرة

إلى أضعاف ثمنها ، وتسمح لها بالنال بالانفاق على إداراتها وحكامها وجيوشها ، وحتى على العلماء والعقلاء والشعراء .

ولقد بدا وكأن منطقة الشرق الأدنى قد أخذت في التحول من نظام حكم يسوده الإقطاع ، ظهر مع أوائل الفتح الإسلامى ، واستمر مع الدولة الأموية ، ويرتبط بسلطة الدولة على الأرض والفلاحة ، وبإهتمامها بالخراج والجزية ، إلى نظام تزوداد فيه أهمية التجارة والضرائب المباشرة . ظهر وكأن نظام الإقطاع سيترك مكانه لنظام حكم طبقة وسطى ، أو لسيطرة هذه الطبقة على الشؤون العامة . وكان الأمير يجالس العلماء ويحتاج إلى أموال التجار وسلمهم النادرة ، أكثر من مجالسته لكبار القواد وحكام الدولة . ولقد تبلور هذا النمو الاجتماعى الاقتصادى فى شكل نوع خاص من الأدب والثقافة ظهر واضحا فى أثناء القرن العاشر الميلادى . ولكن الأوضاع العالمية ومراكز القوى فيها أصابت هذا النطور بنكسة عامة . وإعادة من جديد إلى نظام إقطاعى صلب وراسخ .

٢- نمو الإقطاع :

عاش الأمراء والحكام فى العالم العربى معيشة ترف وبذخ واضحة ، وصفتها القصص الشعبية التى روت أيام هارون الرشيد وقصص ألف ليلة وليلة . ونعم الحكام بأكداس مكدسة من الدنانير ، سخروها فى الحصول على النادر والنفيس ، من وسائل اللهو والتسلية والترف . ومع هذه الحياة المنعمة خشوا على أنفسهم من إقتضاض حكام آخرين عليهم ، يذرعون السلطة من بين أيديهم ، وينعمون بما يعيشون فيه من ترف . فعملوا على شراء الجنود ، وإستقدماتهم لذلك عناصر شابة قوية فتية ، من بين الزوج والأتراك ، لإشترهم بالأموال وفى شكل هبداو

رقيق ، ودربوهم على إستخدام الأسلحة وعلى الولاء للحاكم وأصبحوا يستخدمون هذه القوات المرتزقة للدفاع عن إمتيازاتهم ، وللاحتفاظ بمستوى معيشتهم ، الذى عجز القلم حتى الآن عن إعطاء صورة دقيقة عنه . وكانوا يحكمون المنطقة المتوسطة فى العالم ، ويتحكمون بالتالى فى كل الموارد الاقتصادية المعروفة فى ذلك العصر ، ويستفيدون منها أكبر فائدة . ولكنهم وضعوا أسساً لنمو طبقة محاربة ، تشتري بالأموال ، وتمتاز بولائها للحاكم ، دون أن تورث هذه الصفات لابنائها . ولذلك فهى تختلف عن رجال الحرب أو السيف الذين سيطروا على أوروبا فى عصور الإقطاع . وكانت هذه الطبقة تعتمد على رواتبها أكثر من إعتادها على مساحات من الارض الزراعية تقسم على أفرادها كما كان عليه الحال أوروبا الإقطاعية . والمهم هو أن هذه القوة الجديدة أخذت تسيطر على السلاطين ، وتتدخل فى أمر توليتهم وعزلهم ، وخاصة عند موت أحد الحكام ، ومحاولة إختيار أو تنصيب حاكم آخر . وجاءت الاحداث الدولية لىكى تزيد من أهمية هذه القوة العسكرية ، وتجعلها تسيطر تماماً على حكم البلاد ، وعلى إقتصاديات البلاد .

وتعرضت منطقة الشرق الأدنى العربية لأخطار أجنبية ، تمثلت فى شكل هجمات المغول والصليبيين عليها . وجاءت هذه العوامل لىكى تسمح للحاكم بأن يستند إلى سلطات إستثنائية تمكنه من تعبئة كل الموارد حتى يتمكن من مواجهة الأخطار الخارجية ، ومن الدفاع عن البلاد . وكان هذا الحاكم قد أصبح مملوكاً ، أى مستورداً من الخارج ، وكانت تربته تساعد على أن يكون من رجال السيف ، لامن رجال الفكر أو الاقتصاد . ووجد فى هذه الظروف دافعا له على أن يزيد من أهمية العناصر العسكرية ، ويمارس سلطاته فى أجلى معانيها . ولزادت أهمية العناصر المحاربة أو العسكرية ، وهى العناصر التى وقع عليها العبء الأول فى المنطقة ، فزاد إستيراد هذه العناصر ، وزاد عددهم ، وأصبحوا يسيطرون على غيرهم .

وأدت ضروريات العمليات الحربية إلى أن يتدخل الحاكم في فرض زراعة محصول معين ، أو مصادرة سلعة خاصة ، بدعوى إحتياج القوات المحاربة إليها . فخفضت بذلك كل من الزراعة والتجارة المحاربين وانظروا للحرب . وإستولت الطغمة العسكرية على كل السلطات في أيديها ، ومارسها بشكل قد يؤثر في الانتاج أو الثروة العامة ، ودون أن يتمكن أحد من الأهالي من الإحتجاج ، مادام كل المجهود موجه ضد الأخطار الخارجية ، التي تهدد كيان البلاد . ولقد إستمرت هذه الأخطار الخارجية فترة طويلة ، إستمدت إلى ما يزيد على قرنين ونصف قرن من الزمان ، وكانت هذه الفترة كافية لكي يدعم النظام العسكري نفسه ، ويرسي قواعده ، وبسيطر على موارد البلاد ، ويعطى لها نفس تشيكلة الامم ، ويصبح بمثابة إطار عام لها .

ولقد أثمرت هذه الحروب الطويلة والمستمرة في التجارة وفي الزراعة ، فقل التعامل التجاري مع الخارج ، نتيجة لإقفال الحدود والموانئ ، وعدم توفر وسائل النقل ، وقلة أمن الطرق ، كما أنصرف الحكام عن شق الترع والمصارف وبناء الجسور والقناطر . ومنذ هذا الوقت زاد إهتمام الحكام بالملكية العقارية وبالانتاج الزراعى ، حتى يضمّنوا محصولاً أساسياً يمكنهم الإعتماد عليه في التموين ، وفي تغذية الجنود ، وحتى في المبادلة مع غيرهم كما ساعدت عقلية المحاربين وتصلبها وتشدها على الإرتباط بالأرض التي يدافعون عنها ، والارتباط بالتالى بغلتها التي ينتظرونها . فأخذ التنظيم العام للإقليم نفس الشكل أو النموذج التي أخذته القوات المحاربة ، برقيتها وتسلسل قيادتها وشكلها الهرمى . وأصبح النظام الإقتصادى الإجتماعى نظاماً إقطاعياً في شكله وفي طبيعته تكوينه ، حتى وإن اختلف عن النظام الإقطاعى الذى ساد أوروبا في نفس الفترة .

وكان من الصعب على هؤلاء الحكام والمحاربين والماليك أن يتنازلوا عن هذه السلطة ، وعن تلك المصالح والإميازات التي حصلوا عليها . وحينما خشوا من أن تسترد الطبقات الكادحة من الشعب حقوقها ، تبلوروا في شكل طمعة حاكمة متحكمة ومستغلة ، وإحتفظوا للصرى بمكانه كقنابل وطنى بسيط ، وكذلك الأمر بالنسبة للسوريين ، ولكنهم إستوردوا لهم قيادات عسكرية أجنبية ، سواء من الماليك أو من العبيد السود ، لكي يضمّنوا بقاء الوطنى فى مستوى أقل ، ولكي يضمّنوا عدم تطلعه إلى القيادة أو الامارة .

واقده تأثرت كل من الصناعة والحرف بهذا التخيير الاقتصادي الذى بدأ بإخفاض أهمية التجارة فى هذا النظام الجديد ، وإستمر فى شكل قلة العمليات التجارية الخارجية ونشوء قيادات جديدة فى البلاد .

٣- الصناعة والحرف :

كانت الصناعة السائدة فى مصر والشرق الأدنى فى هذا العصر هى صناعة يدوية تعتمد على الأسواق المحلية وتقوم أساساً على نظام الحرف والطوائف . وكان لكل حرفة طائفة لها شيخها الذى يشرف على أمورها وعلى أفرادها ، ويدافع عن مصالحهم . وكان هذا النظام وراثياً فى مصر وفى الشام ، وينتقل من الأب إلى ابنه ؛ ولذلك فإن التعليم الصناعى كان مرتبطاً بالأسرة ، ويساعد على المحافظة على تقاليد معينة للحرفة ، مع محاولة التخصص فيها وإتقانها . وكان أصحاب الحرف يجتمعون سوياً فى شكل طائفة تشتمل على المعلمين والعرفاء والصبيان ، ويكون الأول ملماً بدقائق الحرفة التى يمارسها ، ويشترك مع غيره من المعلمين فى إنتخاب شيخ الطائفة ، الذى يشرف على أمورها ويحكم بين أفرادها . أما العريف فكان يحتل المكان الثانى بعد المعلم ، وهو عامل أجير يعيش عند معلمه ، ويشرف

على الصنائع والصبيان ، ويمكنه أن يرقى بالمران والخبرة ، وبعد إختبار معين ، يصبح معلماً . وأما الصبيان فسكانوا يعمدون في الحرف والصناعات اليدوية ويتمرنون عليها ، وحتى يتمكنوا من أن يصبحوا معلمين فيها في يوم من الأيام ؛ وكانت العلاقة وثيقة بين المعلم ورجاله ، كما كانت فترة التدريب كافية . ولأشتهرت الصناعة في ذلك العصر بالدقة والمهارة ، والوصول إلى مستوى رفيع من الانتاج .

وكان لإشراف الدولة على هذه الحرف يتلخص في جمع الضرائب منها ، دون التدخل في نواحي الانتاج الفنية . وكان الصناع يبيعون مصنوعاتهم في أسواقهم ، إذ أن حوانيتهم كانت متجاورة ، وتمثل سوقاً معيناً للتجارين مثلاً أو الحدادين ، أو الصاغة أو العقادين ؛ كما كانوا يبيعونها في الأسواق المحلية التي تنتشر مع الموالد في الأقاليم . وكانوا يتكاملون في عملهم مع النظام التجاري ، سواء باستيراد المواد الخام اللازمة لهم . أو لتسويق مصنوعاتهم في الخارج ، وكانت المصنوعات المصرية والسورية تصل في هذا العصر إلى الموانئ الإيطالية وإلى أوروبا ، وإلى بلاد المغرب العربي ، والأقاليم السودانية مع قوافل التجار وقوافل الحج . كما أن نظام الطوائف أفاد من كثرة الأموال الموجودة في أيدي الحكام الممالك ، لكي يبدعوا في صناعاتهم ، ويزيدوا في إتقانها ، مادام الحاكم مستعداً للدفع والاعتماد . ولذلك فإن نمو النظام الإقطاعي في عصر الممالك ، سواء في مصر أو سوريا أو الحجاز ، لم يحسم بالظهور على الحرف والصناعات الموجودة ، بل ساعد على زيادة إتقانها وإزدهارها وإنتشارها . وإذا كانت الحروب الصليبية قد أثرت بعض التأثير على العلاقات التجارية بين الشرق والغرب ، وعلى كمية السلع المصدرة إلى أوروبا ، إلا أنها لم توقف هذه الحركة وقفاً تاماً ؛ وكان جزءاً منها

يتمثل في شكل مصنوعات وطنية . كما أن التصنيع الذي واجهته طرق التجارة مع أوروبا في هذه الفترة قد أدى إلى محاولات لزيادة كمية التبادل التجاري بين الأقاليم الإسلامية وبعضها ، وفي اتجاه القارة الإفريقية .

وكانت قوافل الحج تأتي من بلدان المغرب العربي محملة بمنتجات ومصنوعات هذه الأقاليم ، ومنسوجات صوفية وجلدية وفضية ؛ وكان بعض الحجاج يستخدم هذه التجارة من بلد إلى بلد كوسيلة للكسب وهم على طريق الحج . وكانوا يعودون من الحجاز عبر مصر إلى بلادهم بنفس الطريقة ؛ وكثيراً ما قاموا بدورة في الأقاليم السورية قبل أن يعملوا إلى مصر ؛ وكانوا يحملون معهم بعض المنتجات والمصنوعات والسلع ، ويوزعونها في الأقاليم التالية في طريق سفرهم . أما قوافل إفريقية فكانت تصل من سنار إلى إسنا ومن دارفور إلى أسيوط ؛ وكانت تحمل العاج والتبر وريش النعام والصمغ العربي وسن الفيل ؛ وتصطحب بعض العبيد، وتعود من مصر محملة بالأنسجة والمصنوعات . وكانت القوافل التي تأتي عن طريق درب الأربعين يصل عددها إلى خمسة آلاف رجل ؛ وتمثل قيمة تجارية لها أهميتها . وكانت الدولة تفرض عليها الضرائب عند وصولها ، وتعود وتفرض ضرائب جديدة عند دخول هذه السلع إلى القاهرة . وعوضت هذه التجارة بعض الموارد التي نقصت من مصر أثناء الحروب الصليبية .

والمهم هو أن الصناعة والحرف ظلت مزدهرة في عصر المماليك ، وظهرت آثارها في حالة الرخاء الاقتصادي الذي ازدهر في البلاد نتيجة لنمو الحركة التجارية .

وإذا كان الازدهار التجاري وازدهار الصناعات والحرف مظهران من مظاهر نشاط الطبقة الوسطى ، فإن الطبقة الحاكمة كانت قد أخذت شكلاً إقطاعياً

واضحاً وسيطرت على البلاد . ولكن ما هو البنيان السياسى الذى قام على
الاسس الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى عهد المماليك ؟

٤ - حكم المماليك :

إهتم الحكام والسلطين المماليك بالاحتفاظ بمقاليد الحكم فى أيديهم ودون
أن يحاولوا إشراك غيرهم معهم فيها .

كانوا يشعرون من ناحية بأنهم أجانب مستوردون من خارج الإقليم ،
ولذلك فإن صلتهم بالاهالى كانت ضعيفة . ودفعهم ذلك الى محاولة التشبث
بالحكم ، والخوف من السماح بوصول أى عناصر وطنية اليه .

وجاءت الظروف السكى تجعل منهم طبقة محاربة ، تعيش بسيوفها ورمحها
وفرسها ، ويمكنها أن تعتمد على القوة المادية بدلا من إستنادها إلى قوة الفكر ،
أو مهارة الصنعة ، أو أهمية رأس المال المتاجر . فاستندوا إلى هذه القوة كوسيلة
يفرضون بها أنفسهم على الاقليم ، ويبشون عليها إمتيازاتهم الخاصة .

ولكن استيرادهم من الخارج كعناصر محاربة ، وطبيعة النظام العسكرية
الذى عاشوه ، لم تسمح لهم بخلق أسر وراثية تحكم البلاد من بعدهم فاعتمدوا
على عملية شراء ممالك جدد لتدريبهم ، وتزويد طبقتهم بالدماء الجديدة وبالعناصر
المدعمة لها . ولقد أدى ذلك بالتالى إلى وضع نظام خاص بالمماليك كطبقة
حاكمة تسيطر على البلاد ، وفى شكل جمهورية عسكرية ، يصل الاقوى من بينهم
الى الحكم ، دون أن يتمكن من توريثها لابنائه . وكان النظام يتمثل فى تدريب
المماليك الجدد من صغرهم على الاعمال الحربية وركوب الخيل واستخدام الاسلحة ،
الى أن يصل الى مرحلة الشباب ويصبح فارساً ، ثم يرقى من بعد ذلك الى رتبة

— ٥٣ —

البسكوية ، ويصبح مسئولاً عن عدد من الممالك ، وعن إدارة إقليم معين من أقاليم البلاد .

وكان كل من البكوات الممالك يحاول أن يصل إلى الحكم عن طريق قوته ، والتي كانت تتمثل في عدد ممالكه ، وفي مستوى التدريب الذي يصلون إليه . فاهتم كل منهم بشراء الممالك الجدد وتدريبهم ، وشراء الخيول والأسلحة ، حتى يسمح له ذلك بالوصول إلى الحكم في يوم من الأيام . كما اعتمد الممالك على المؤامرات كوسيلة يصلون بها إلى الحكم ، وإنزاعه من أيدي غيرهم من الممالك . ومع قلة العمليات الحربية الخارجية انصرف هم الممالك إلى الحكم ، كل في إقليمه ؛ وزاد إهتمامهم بالأرض وبالفلاحة ، وبغلة الأرض وبالضرائب ، كورد من موارد عيشهم ، وكوسيلة للوصول إلى الحكم . وكانوا يحكاموا من طبقة معينة ، يدين كل منهم بالولاء لأحد البكوات الممالك ، وكان هؤلاء البكوات بدورهم يخضعون لشيخ البلد أو لأمير الحجج ، ويستندون إلى القوة العسكرية ، ويستخدمونها وسيلة وحيدة وفعالة للسيطرة على أداة الحكم ، وللاستمرار في عملية إستغلال عباد الله الصالحين .

وكان التجار والصناع والفلاحين من الوطنيين مبعدين عن الحكم أمام هذه الطبقة التي سيطرت على البلاد ولم تكن هناك سياسة بالمعنى المعروف الآن ، أو مناقشة من أجل مشروع معين أو اتجاه معين ، إذ أنهم كانوا جميعاً من العناصر العسكرية التي تمثل البنين الإداري والعسكري في البلاد ، وتصل إلى الحكم عن طريق الأقدمية أو عن طريق المؤامرات . وظل الحال على ذلك إلى أن وقعت التغيرات الإقتصادية العالمية ، مع إكتشاف الطرق الجديدة للتجارة ، ودخول العثمانيين إلى مصر ، فأدخلت عوامل جديدة إلى هذا البنين الإقتصادي الإجتماعي ، وبالتالي إلى البنين السياسي للبلاد .

الفصل الثاني

عملية التوسع العثماني

في الوقت الذي زاد فيه ضعف القوى المملوكية في مصر والشام ، تزايدت فيه قوى العثمانيين في كل من البلقان وآسيا الصغرى ، كما تزايدت فيه قوى فارس في عهد الصفويين . وكان نفس العصر يبشر بازدياد نمو القوى الرأسمالية في أوروبا ، ولزيادة قوة الطبقة الوسطى المتاجرة في الغرب . ولقد توصل الأوروبيون إلى تحويل طرق التجارة العالمية عن منطقة الشرق الأدنى العربي ، بوصولهم إلى الهند والشرق الأقصى عن طريق رأس الرجاء الصالح . وفقدت منطقة الشرق الأدنى العربي مورداً من أهم موارد رزقها ، في نفس الوقت الذي تعرضت فيه لعملية توسع العثمانيين ودولتهم النامية . وكان لتغيير مراكز الثروة العالمية أكبر أثر في الوصول إلى هذه النتائج .

١ - تحول طرق التجارة :

ظلت مصر وسوريا ، والدولة القائمة على شئونهما واحدة في عصر المماليك ، وظلت مسيطرة على طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، حتى نهاية القرن الخامس عشر . ولقد تعاملت أوروبا مع العرب ، وشعرت بأهمية هذه التجارة ، وأهمية الإيرادات التي تصل عن طريقها إلى جيوب حكام الشرق الأدنى . وكانت الأسباب الاقتصادية أهم وأعظم من غيرها في دفع الأوروبيين إلى إرسال حملاتهم الصليبية إلى الشام وإلى دمياط . وإذا كانت البابوية قد دعت المسيحيين الغربيين إلى المساهمة في هذه الحملات باسم الصليب فان أطماع الملوك والأمراء والفرسان

الأوربيين المادية كانت واضحة في نفس هذه الحملات .

ولقد ساعدت الحروب الصليبية على زيادة سلطة الملوك في أوروبا ، في وقت غيبة النبلاء والفرسان في الأراضي المقدسة ، خاصة وأن بعضهم قد قتل في هذه الحروب ، واستولى الملوك على أراضيهم ؛ وخرج الاقطاعيون الأوربيون من هذه الحرب ضعفاء . كما اضطر بعضهم إلى بيع أراضيهم أو رهنها . وكانت هذه الحروب قد ساعدت على نشأة الضرائب المباشرة للانفاق على الحملات ، وزادت هذه الضرائب من تدعيم مركز الملوك في الوقت الذي زاد فيه عبؤها على الاقطاعيين ؛ فتضعفت الطبقة الانتاعية ونمت الطبقة الوسطى التي زادت الأموال في أيديها . وجاء استخدام البارود وتكوين الجيوش الحديثة ضربة قوية موجهة إلى الاقطاع الأوربي ، إذ أنه لم يكن في وسع الأمير الاقطاعي أن ينفق على تكوين مثل هذه الجيوش الحديثة ، بمدفعيتها وبنادقها ، وكان في وسع الملك وحده أن ينشئ مثل هذه الجيوش ، ويستعين في ذلك بالضرائب المباشرة التي زودته بها الطبقة الوسطى المتاجرة . وهكذا نمت المملوكيات ، ونمت الطبقات الوسطى معها ، وتكاملت مع بعضها في شكل القوميات الحديثة .

ولما تغيرت القوى المسيطرة على أوروبا ، تغيرت وسائل عملها . وإذا كان الفرسان والنبلاء قد حاولوا الانتصار على بلاد المشرق العربي برياً ، فإن الطبقة الوسطى المتاجرة ستحاول أن تنهصر عليهم بحرياً . ولعتمدت هذه الطبقة المتاجرة على وسائل جديدة ، مثل البوصلة ، أو الابرة المغناطيسية والاسطرلاب والدفة المتحركة لعبور البحار . وسمحت لها هذه الوسائل ببناء سفن كبيرة ؛ وتطاب بناء مثل هذه السفن وسائل مادية كبيرة كذلك ، فبدأت الرأسمالية عملها .

كان معنى بناء سفن كبيرة وقوية لإمكان شحنها بكميات أكبر من البضائع ؛

فجاء تقدم الوسائل المالية مكملاً لتقدم الوسائل الفنية للبحرية . وظهرت البنوك وانتشرت . وبدلاً من نقل الذهب والفضة بدأ الممولون في إبداءها لدى أحد المختصين ، والذي أصبح بالتالى مسئولاً عن خزائنه ؛ فنشأت البنوك ، والعمليات المصرفية ، ثم نشأت الشركات والعقود وعمليات التأمين . ثم زادت وسائل العمل - باستخدام الصكوك ، وساعد ذلك على انتشار الأجور ؛ وعلى اختفاء نظام الرق ، وتحرر أبناء القرى وأبناء المدن . ولقد لاجتتمعت بذلك العوامل الأساسية لازدهار الصناعات ، وانتشرت صناعة المنسوجات الصوفية في كل أوروبا ، وعاش منها آلاف من الغزاليين والنساجين والصباغين .

ولقد كانت هذه الوسائل الجديدة من سفن ونقود وأنسجة تهدف للتعامل مع الشرق ؛ وإرتبطت أوروبا بهذه الأسواق الجديدة ، وأصبحت بحاجة إلى أن تبيع ؛ وجرها ذلك إلى البحث عن المراكز البحرية وعن المخازن والقواعد والامتيازات . ودخلت أوروبا بذلك في عصر الاستغلال الرأسمالى الذى كان أساساً لدخولها في عصر الإستعمار .

ولقد ساعدت هذه التغيرات الاقتصادية والمالية التى وقعت في أوروبا على تغيير وجه تاريخ العالم بشكل عام ، وتاريخ الشرق الأدنى ومصر بشكل خاص . وأخذت أوروبا تبحث عن كنوز تنهبها ، ومنها جم ذهب تستغلها ؛ ولم يكن في وسعها أن تجدها إلاّ فيما وراء البحار . وكانت السيطرة على التجارة العالمية والبحث عن كنوز جديدة من المعادن النفيسة سبباً أساسياً في الوصول إلى الكشوف الجغرافية ، وتحول التجارة العالمية . وقامت كل من البرتغال وإسبانيا بدورها في الكشوف الجغرافية وغزو العالم بحثاً عن الذهب ، عصب الحياة الرأسمالية . وساعد موقع البرتغال الممتاز على توجيه أنظار البرتغاليين إلى السواحل الإفريقية ، وعلمهم

على إستكشاف ما وراء المحيط الأطلسى . وإذا كان البرتغاليون قد بدأوا عملياتهم في شكل عسكري للسيطرة على بلاد المغاربة ، فإنهم قد عمدوا إلى محاولة الإلتفاف حول العالم الإسلامى للوصول إلى طريق التوابل . فوصلت سفنهم إلى ذلك الجزء من الساحل الإفريقى الذى كانت تصل إليه قوافل التبر الآتية من السودان الغربى ، وسموه نهر الذهب Rio De Oro ، ثم إلى الرأس الأخضر ، وأنشأوا القلاع على نقط مختلفة من الساحل ، وواصل بارثليميو دياز سفره صوب الجنوب حتى رأس العواصف الذى إلتف حوله وسماه باسم رأس الرجاء الصالح ودخل إلى المحيط الهندى . ووجدت البرتغال بهذه الطريقة طريق الهند ، أو طريق الشرق الأقصى ، الذى كان مصدر التوابل ، ومصدر الحرير . وسيطرت البرتغال على تجارة الشرق الأقصى ، والى كانت توردها إلى أوروبا وتتقاضى ثمنها من الذهب . أما إسبانيا فإنها تمسكت من السيطرة على مناطق غنية بالذهب فى أمريكا ، ثم تمكن الاسبانىون من القيام بعمليات للاستغلال الزراعى فى العالم الجديد ، عمليات أصبحت تدر عليهم من المحاصيل ومنتجاتها الكثير (١) .

والمهم هو أن وصول البرتغاليين إلى مياه الشرق الأقصى وسيطرتهم على التجارة الدولية أو العالمية جاء على حساب مصر وأبناء الشرق الأدنى العربى . ولقد كان وصول البرتغاليين إلى مياه المحيط الهندى فى سنة ١٤٩٨ كارثة على العرب ومراكزهم ومدنهم وسفنهم وتجارتهم فى كل مكان . ويروى لنا التاريخ أن البرتغاليين قد قاموا بإحراق مدن وموانئ العرب على طول ساحل إفريقيا الشرقية ، ومن موزمبيق حتى ساحل البنادر وخليج عدن . وأحرقوا وأغرقوا

(١) أنظر : الاستعمار والاستغلال والتخلف . للدؤلف . الدار القومية . ١٩٦٥ .

سفن العرب في كل مكان ، ومنعوا تجارة الشرق الأقصى من الوصول إلى الشرق الأدنى ، وإلى مصر والشام .

ولقد كان هجوما عنيفا على سلطنة الماليك ، وفي ميدان خلفي لم تكن هذه الدولة تتوقع هجوم الأعداء منه . ولقد حاولت مصر ، رغم المفاجأة ، ورغم قلة إمكانياتها ، أن تدفع هذا الهجوم ؛ وحاولت أن تتحالف مع البندقية . وأن ترسل السفن إلى البحر الأحمر ، والقوات العسكرية إلى اليمن ، لكي تمنع استيلاء البرتغاليين على عدن ، أو دخولهم في البحر الأحمر ، وتهديدهم لموانئ الحجاز والموانئ المصرية . ولقد بذل السلطان الغوري كل ما في وسعه ، ولكن القوات المصرية ضلت الطريق في اليمن ؛ وإنشلت بمشكلات القبائل وخصوماتها ؛ وإنهزم الأسطول المصري أمام الأسطول البرتغالي في مياه الهند ، في موقعة ديو البحرية سنة ١٥٠٨ . وتم بذلك البرتغاليين السيطرة على مياه الهند في ذلك الوقت الذي ضعفت فيه إمكانيات مصر العسكرية وقلت ورود التجارة إليها ، وحرمت من مورد أساسي من موارد رزقها (١) .

ولقد بدأ الفقر يخيّم منذ ذلك الوقت على منطقة مصر والشرق الأدنى . وأثر ذلك على انخفاض مستوى معيشة العرب ، وأدى إلى فقرهم وإنصرافهم عن العلوم والفنون إلى البحث عن قوت يومهم ، وإلى كدهم وشقائهم ؛ لقد تغيرت الظروف العامة في المنطقة ، وفي الوقت الذي لم يجد فيه الفلاح مناصاً من العمل في هذه الظروف العصيبة ، حاول الحكام والمسيطرون أن يحافظوا على مستوى معيشتهم ، ولم يجدوا سوى الأرض والفلاح أمامهم وسيلة للاحتفاظ بما يلزمهم من موارد ؛

(١) أنظر : العلاقات المصرية الصومالية . الواف . لجنة الدراسات الأفريقية . المكتبة

فزاد العبء أضعافاً مضاعفة على الفلاح ولم تسمح له الظروف بالتحرك أو التملص ؛ وربما كان ذلك قناعة منه أو استسلاماً أو عجزاً أو جهلاً بما وصل إليه ، ولكنه لم يستمر في فقرة وعجزه عن مواجهة الأمراض والوبئة . ولم تقطعت صلته بالعالم ، وبدأ رحلة طويلة على طريق التخلف والخضوع للتحكم والاقطاع والاستغلال وجاء الغزو العثماني لمنطقة الشرق الأدنى لكي يزيد أحواله سوءاً وبؤسه شقاءاً .

٢) التوسع العثماني :

ينسب معظم الكتاب سوء أحوال مصر والشرق الأدنى إلى الحكم العثماني . ولكن الواقع هو أن هذا الحكم قد وصل إلى المنطقة بعد نمو وتركز النظام الاقطاعي فيها ، وبعد تحول طرق التجارة العالمية عنها . ولقد سهل على العثمانيين أن يتوسعوا في منطقة الشرق الأدنى ومصر نتيجة لذلك الانهيار الاقتصادي والعسكري للمنطقة وجاءت طبيعية الحكم العثماني ، وطبيعة القائمين به ، وإمكانياتهم لحكم المنطقة ، سبباً جديداً يمكن إضافته إلى أسباب تدهور وتخلف المنطقة .

وكانت منطقة الشرق الأدنى تشتمل في ذلك الوقت على ثلاث قوى رئيسية : الأولى هي قوة الأتراك العثمانيين في البلقان وآسيا الصغرى ، والثانية هي قوة الصفويين في فارس ، والثالثة هي قوة المماليك في مصر والشام والحجاز . وكان التنافس واضحاً بين كل من هذه القوى ، وخاصة بين العثمانيين السنيين ، وبين الصفويين الشيعة . وكانت كل قوة من هذه القوى آخذة في النمو ؛ وتسير على سياسة التوسع الاقليمي على حساب جيرانها . ولتجهت أنظارهما من هضاب فارس وآسيا الصغرى إلى منطقة السهول الجنوبية ، تلك الأرض المنبسطة التي

كان يسكنها العرب ؛ ولما كانت كل قوة من هاتين القوتين ، الفارسية والتركية ، غير عربية ، فإنها قد اتخذت الاسلام شعاراً لحركتها التوسعية . ولقد نجح الفرس في الاستيلاء على بلاد الرافدين ، خاصة وأن عدداً من أهل المنطقة كانوا يدينون بمذهب الشيعة . فعمد العثمانيون إلى إجلالهم عن العراق ، للاحتفاظ به لأهل السنة .

استولى الصفويون على العراق في سنة ١٥٠٨ ، وفي عصر الشاه إسماعيل ، الذي أقام دولته على أنقاض الإمارات المغولية ، واتخذ المذهب الشيعي مذهباً رسمياً لدولته . وجاء الأتراك العثمانيون بقيادة السلطان سليم الأول زاحفين نحو الشرق ، وهزموا القوات الفارسية في موقعة جالديران سنة ١٥١٤ ، ودخلوا عاصمتهم تبريز . ولسكن السلطان سليم إرتداد عن هذه العاصمة ، وترك بذلك الفرصة للفرس الانتعاش . ولم تكن موقعة جالديران حاسمة إلا في أنها وجهت أنظار العثمانيين نحو ضرورة السيطرة على بقية الأقاليم العربية الموجودة في الشرق الأدنى ، وبخاصة أقاليم الشام ومصر ؛ التي كانت تسيطر عليها الدولة المملوكية ، وتضيف إليها الحجاز ، وذلك لكي يمنعوا الفرس من إمكانية التوسع فيها .

والواقع أن الخلاف المذهبي لم يكن إلا ستاراً دعائياً وإعلامياً لتوسيع رقعة هذه الدولة أو تلك ، والسيطرة على الموارد الاقتصادية في البلاد العربية ، والدفاع عنها وعن مواردها وغلاتها بالقوة الحربية ؛ أي معنى آخر ، منع مرور هذه الموارد والغلات إلى أيدي الآخرين ، وبالتالي الاحتفاظ بعملية الاستغلال لأنفسهم بدلاً من تركها تغيرهم . ذلك أن حكام فارس لم يكونوا من أهل البيت الكريم . ولم يظهروا استعداداً لنوعية سلالة الرسول ومسؤوليات معينة في دولتهم ، رغم تكريمهم لآلها ما كن

تقديس وزيارة أبناء المذهب الشيعي ؛ وكذلك الحال مع الاتراك العثمانيين الذين كانوا من السنة دون أن يتركوا لأهل الجماعة حظ في إدارة شئونهم ؛ بل عمدوا إلى الاستيلاء على الخلافة الإسلامية عند أول فرصة سئحت لهم .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن العثمانيين كانوا قد وقفوا وقفات هامة ضد القوى المسيحية في البلقان ، وتمكنوا من الاستيلاء على القسطنطينية ومن تحويلها إلى عاصمة لامبراطوريتهم . ومعنى هذا أنهم قاموا بالهجوم على قوات الاستعمار الأوروبية ، التي حاولت إستعادة نفوذها في شرق البحر المتوسط ، ذلك النفوذ الذى ارتبط بمصالح إقتصادية هامة . ولكن العثمانيين لم يعملوا على القضاء على الامبراطورية الفارسية ، وهى المنافسة لهم فى عملية توحيد الشرق الأدنى ، بل إنهم صوب سوريا ومصر ، والتي كانت تشرف على الحجاز واليمن ، وذلك فى الوقت الذى كانت فيه قوة المماليك فى حرب معلنة على أشدها مع القوات البرتغالية ، التى نجحت فى الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح ، وقامت بتخريب المدن العربية فى شرق إفريقيا ، وأقامت معازل لها على بر الزنج وفى منطقة الجنوب العربى ؛ ووصلت إلى الهند وأخذت فى تهديد مصر والحجاز من البحر الأحمر . وأخيراً فإن إسبانيا كانت تواصل هجماتها فى ذلك الوقت على البلدان العربية والإسلامية فى شمال إفريقيا ، وكان الأجدد بالقوى العثمانية ، التى تدعى لنفسها العمل على الدفاع عن أرض الاسلام ، أن تتجه صوب هذه القوى الاستعمارية المسيحية المعتدية ، التى أغارت على بلاد المغرب الإسلامى بعد أن طردت العرب من الأندلس ؛ بدلا من أن توجه جهودها صوب الشام وصوب مصر .

ولقد إعتبر العثمانيون أن واجبهم الأول يتلخص فى الدفاع عن الأقاليم الإسلامية ضد الأخطار والهجمات الخارجية ؛ ولعتقدوا أنهم أقدر من السلطان

الغورى ومن دولة المماليك على الدفاع عن المنطقة ، وتوحيدها فى صف واحد قوى ضد أى إعتداء أجنبى . ولستخدم العثمانيون السيف وسيلة لتوحيد الشرق الأدنى بأقاليمه فى دولة واحدة ؛ أى أن المسألة قد وصلت إلى مرحلة معركة حول قيادة المنطقة ووحدها . وكانت تحاول فى حقيقة الامر توسيع الرقعة التى كانوا يحكمونها ، وزيادة المنطقة التى كانوا يسيطرون عليها ، وزيادة إمكانيات إستغلالهم لها . وكان هذا هو السبب الأساسى فى حتمية وقوع الصدام بين الدولة العثمانية الناشئة وبين دولة المماليك الهرمة .

٣ - متبعية الصدام مع سلطنة المماليك :

كانت هناك أسبابا عديدة ، مادية ومعنوية ، إقتصادية وإستراتيجية وسياسية ودينية ، تحتم وقوع صدام بين قوة المماليك وقوة الأتراك العثمانيين . وساعد على ذلك تجاوز أقاليم الدولتين ، وظهور الاتجاه التوسعى عند العثمانيين بشكل واضح .

والواقع أن الإصطدام الذى وقع بين العثمانيين والصفويين كان أساسه يتركز حول إمتداد « مناطق النفوذ » فى منطقة الشرق الأدنى . وكان معنى محاولة العثمانيين النزول من هضاب آسيا الصغرى ، إلى منطقة العراق ، وإخراجها . أو إستعادتها ، من نفوذ الصفويين ، وإرجاع هؤلاء الآخرين إلى هضبتهم من جديد ، هو تطلع العثمانيين إلى منطقة السهول العربية . التى كان الجزء الأكبر والأكثر أهمية منها ، وهو الشام والحجاز ومصر . بما فيه من مدن تعتبر عواصما للإسلام ؛ وتطلعهم إلى زيادة نفوذهم فى هذه المنطقة ، بأى شكل من الأشكال ، وإلى القيام باستغلالها . مهما كانت الادعاءات . وساعد العثمانيين على

القيام بتنفيذ خططهم ذلك الاتجاه الذى كان يدفعهم دائما ، ومنذ نشأة دولتهم ، إلى التوسع باستمرار ، وفى كل اتجاه .

ولا شك فى أن إعزاز العثمانيين بقوتهم العسكرية ، وتوالى انتصاراتهم ، كان دافعا لهم صوب السيطرة على تلك المنطقة ، التى وضحت أهميتها الاقتصادية والدينية ، والتى كانت السلطة المسيطرة عليها قد أخذت فى الضعف ، وتنازلت عن أطماعها أمام قوات البرتغاليين البحرية .

أما من الناحية الاقتصادية فكان الأتراك العثمانيون يسيطرون على طرق التجارة البرية التى كانت تصل إلى آسيا الصغرى أو إلى منطقة البحر الأسود ، إلى بحر العرب بلادهم إلى مناطق غرب أوروبا ووسطها . وكانت سيطرة دولة المماليك على منطقة عبور التجارة العالمية ، من الشرق الأقصى إلى سواحل الشام ، أو عبر البحر الأحمر إلى الموانئ المصرية ، يدفع العثمانيين إلى النطلع لتلك الرسوم التى كان المماليك يحصلون عليها من هذه التجارة ، ويجعلهم يتطلعون إلى تلك الثروات الضخمة التى كانوا بها يتمتعون .

أما من الناحية الاستراتيجية ، فلا شك فى أن السيطرة على سواحل الشام ، وسواحل مصر ، كانت مهمة بالنسبة للدولة العثمانية ، ولمصالحها فى هذا البحر المتوسط ، خاصة وأن هذه الدولة كانت قد بدأت منذ فترة فى الاهتمام بالبحر المتوسط ، وبالمراكز الاستراتيجية والجزر الموجودة فيه .

وأما من الناحية السياسية فإن سيطرة الدولة العثمانية على المهدن الكبرى فى الشام وفى مصر ، وإبتلاعها لسلطنة المماليك ، مع ما تشتمل عليه من مدن مقدسة فى الحجاز وفى فلسطين ، كانت ستظهر السلطان العثماني فى شكل جديد ، وبهيبة

معينة ؛ إذ أنه سيصبح رئيساً للعالم الإسلامي ، وسيسيطر على أما كن حج المسيحيين في فلسطين .

فإذا أضفنا إلى ذلك شعور العثمانيين بقوتهم ، وشعورهم بضعف الدولة المملوكية ، لوجدنا أن كل العوامل كانت تدفعهم إلى حتمية الإصطدام بسلطنة المماليك ، كخطوة أولى للإستيلاء عليها ؛ ومهما كانت الظروف والإدعاءات . وجاء تطور الأحداث في المنطقة لكي يساعد على الوصول إلى هذه الحتمية .

وكانت أولى هذه الظروف مرتبطة بمسألة الحرب التي وقعت بين العثمانيين والصفويين . ورأى العثمانيون ، بعد موقعة جالديران ، أن الموقف العسكري قد ظل مائعاً ، أو غير محدد ؛ وأنه من الصعب تحديده داخل إيران نفسها ، أو حتى داخل مناطق آسيا الصغرى . ولذلك فعلى هذا الصراع أن يتقل ميدان عملياته إلى المناطق التي كان في وسع كل من الدولتين أن تتوسع فيها ، أو تنشئ لنفسها فيها مناطق نفوذ . وعلى هذا الأساس ينظر بعض المؤرخين إلى عملية الإصطدام العثماني المملوكي على أنه حلقة من حلقات الصراع العثماني الصفوي . ويمكن هذه النظرة تتجاهل وجود قوة دفع خاصة ، شعر بها العثمانيون ، وحركتهم صوب وضع سياسة معينة تجاه السلطنة المملوكية . كما أن فكرة النزاع العثماني الصفوي لا يمكنها أن تعطي تلك الفجوة التي يمثلها إتجاه العثمانيين إلى وقف توسع القوى البرتغالية في مناطق البحر الأحمر والخليج العربي .

وكانت هناك مناطق احتكاك بين الدولة العثمانية والسلطنة المملوكية ، ما دامت هاتان الدولتان متجاورتان ، ومادامت قوة العثمانيين كانت قد بدأت في الخروج للتوسع في البحر المتوسط . وكان على هاتين الدولتين أن تسلكا أحدهما طريقين : فإما التأخر والتعاون ، وبخاصة أمام الاخطار الخارجية ، وإما الإصطدام في

حالة تضارب المصالح . والواقع أن تاريخ العلاقات المملوكية العثمانية قد إشتعل على هاتين الطريقتين ، وبدأ بالتعاون ، ولانتهى به الأمر إلى حتمية وقوع الصدام .

أما بالنسبة لإمكانية التعاون ، فإنها كانت موجودة في أول الأمر ، ونشأت نتيجة للأخطار التي هددت الشرق الأدنى ، وتمثلت منذ البداية في غزوة تيمورلنك ، وإن كانت هزيمة بايزيد قد عطلت إمكانية وصول الدولتين إلى عقد تحالف ثابت بينهما . ثم تمثلت بعد ذلك في مسألة ظهور الخطر البرتغالي ، وهجماته من الخلف على المنطقة . ولقد طلب السلطان الغورى العون والمساعدة من السلطان بايزيد الثانى ، وقدم العثمانيون هذا العون في شكل أخشاب لبناء الاسطول المملوكى ؛ وإشتراك العثمانيون إلى جانب السفن المصرية في معركة بحرية ضد سفن فرسان القديس يوحنا ، التي كان يقودها أحد البرتغاليين ، أمام سواحل الإسكندرية في سنة ١٥١٠ . وفي نفس الاتجاه تلقت القاهرة بإتجاه وفرح أنباء إنتصار العثمانيين في أوربا ، وكانت تقيم لذلك الإحتفالات ، وتعتبرها إنتصارات للإسلام .

ولكن عوامل تضارب المصالح ، أو تعارضها ، كانت موجودة بين الدولتين . فكان إستيلاء المماليك على جزيرة قبرص ، في سنة ١٤٢٤ ، قد أثار قلق العثمانيين ، وإن كان العثمانيون لم يعطوا لهذه العملية أهمية كبيرة ؛ خاصة وأن ميادين العمليات التوسعية كانت مفتوحة أمامهم من كل ناحية ؛ وكان في وسعهم أن ينتزعوا جزراً أخرى من أيدي القوى المسيحية في البحر المتوسط نفسه .

وكانت نقطة الإحتكاك الثانية ، وإذ كانت الأولى في الأهمية . هي منطقة الحدود المشتركة بين الدولتين ، أى منطقة حدود أعالي الشام . وحدث نزاع عليها في عهد السلطان بايزيد الثانى ، وزاد من حدته إلتجاء الأمير جم ، منافس

بايزيد على العرش ، إلى أراضى السلطان قايتباى . فزاد التوتر بين الدولتين ، وهجمت القوات العثمانية على منطقة طرسوس ، التى كان الأمير قد استجأ إليها ؛ وخاف العثمانيون من أن يذاوهم منها . ولكن جيوش السلطان قايتباى هزمت قوات العثمانيين ؛ ولم تثنى الأمر بعقد الصلح فى سنة ١٤٩١ ، بين الطرفين . وحينما نشبت الحرب بين العثمانيين والصفويين ، لم يتخذ السلطان الغورى موقفاً صريحاً من الجانبين . وكان موقفه فى حقيقة الأمر فى غاية الصعوبة ، خاصة وأنه كان فى كفاح مسلح ، برى وبحرى ، ضد البرتغاليين ؛ وكان من الصعب عليه أن يتحالف مع الصفويين ، وهم شيعة . كما كانت لسلطنته حدوداً مشتركة ، فى أعلى الشام ، مع كل من الصفويين ومن العثمانيين . وكانت العلاقات قد ساءت بين المليك والعثمانيين ، نتيجة لإجارة الغورى لبعض الأسراء العثمانيين الذين فروا من سلطة سليم . ورد السلطان سليم على ذلك بإغلاق أسواق الرقيق فى وجه المليك ، خاصة وأنه كان فى حرب مع الصفويين ، وكان يحتاج لموارد بلاده من الرجال ؛ ولكنها كانت ضربة قوية ، وجهها للنظام المملوكى ، الذى كان يعتمد فى كيانها على وصول العناصر المحاربة من هذه المناطق . وبعد ذلك منع الغورى بعض الهدايا ، التى كانت مرسلّة من الهند ، من أن تصل إلى السلطان سليم وهكذا نجد أن هذه العلاقات كانت قد وصلت إلى مرحلة لا تتمين بالود ، فى الوقت الذى ستبدأ فيه العمليات الحربية بين العثمانيين والصفويين ، أى فى الوقت الذى ستنزل فيه الجيوش العثمانية من هضبة آسيا الصغرى ، وتبدأ فى ممارسة الزحف فى المناطق السهلة من العالم العربى .

وكانت هناك إمارة تقع إلى أقصى شمال السلطنة المملوكية فى الشام ، وتخضع لنفوذ الغورى فى مصر ، وعلى الحدود المشتركة بين العثمانيين والصفويين ؛ وهى إمارة دولة ذو القادر ، التى كان حاكمها هو الأمير علاء الدين . وبإيعاز من الغورى ، أخذت هذه الإمارة موقفاً عدائياً من العثمانيين ، فى وقت حروبهم

مع الصفويين . فإذا كان السلطان الغورى لم يتحرك ، فإنه قد دفع بأحد التابعين له إلى اتخاذ موقف معاد للعثمانيين . ورفض الأمير علاء الدين تقديم المؤن اللازمة للجيش العثمانى أثناء زحفه على المناطق الفارسية ، وأدى ذلك إلى تعطل العثمانيين لبعض الوقت . ولم ينس السلطان سليم لهذا الأمير موقفه ؛ وعند عودته من الحرب ، أزال هذه الدولة من على الخريطة ، أى إبتلعها ، وضمها إلى بلاده . وكان هذا عملاً عسكرياً عدوانياً ضد دولة المماليك .

حقيقة أن الحرب لم تعلن بين العثمانيين والمماليك ، ولكن تطور الحرب العثمانية الصفوية ، وضم إمارة علاء الدين ، جعلت السلطان الغورى يشعر بخطورة الموقف فى الشام ، وبإمكانية تحول العمليات الحربية الرئيسية للعثمانيين صوب أقاليمه ولجتياتهم لها ، بسرعة خاطفة ، خاصة وأنها كانت بلاداً سهلة مكشوفة . وتقدم السلطان الغورى فى صيف سنة ١٥١٦ إلى الشام ، وكانت نيته تتلخص فى الدفاع عن حلب ، أولى معاقله الشمالية أمام العثمانيين . وكان وجود القوات المملوكية فى الشام يدفع بالعثمانيين إلى الإصطدام بهم ، مادامت جبهتهم مسع فارس كانت لانزال مفتوحة .

الفصل الثالث

إستيلاء العثمانيين على سوريا

وضحت حتمية وقوع صدام مملوكي عثماني منذ الوقت الذي تقدمت فيه الجيوش المملوكية من مصر إلى سوريا ، ولكي تمنع أى اعتداء قد يقوم به العثمانيون في هذا الاتجاه . ولقد اتخذ السلطان الغورى استعداداً لهذا التقدم ، وفي ظل ظروف خاصة ، تميزت بضعف إمكانياته ، وبإختلاف تمكّتيه عن تمكّتيك العثمانيين ؛ وكذلك بإختلاف واضح بين إمكانيات كل من القوتين . وكانت معركة مرج دابق نقطة تحول خطيرة في تاريخ الدولة المملوكية ، وتاريخ المنطقة عموماً ، وتاريخ مصر بوجه خاص .

١ - الاستعداد :

كان هناك إختلاف واضح بين قوة كل من الممكريين المتنافسين على سيادة المنطقة . ووضع هذا الإختلاف في القيادة ، وفي القوات المسلحة ، وقوة تدريبها ، وتسليحها ، داخل كل معسكر ؛ ووضعت في درجة المرونة التي كان يتميز بها كل معسكر في حركاته حيال المعسكر الآخر .

وفي الوقت الذي كان فيه السلطان سليم شاباً في مقتبل العمر ، كان السلطان الغورى قد بلغ الثامنة والسبعين من عمره . وهذا الإختلاف في السن يعطينا صورة لما يمكن أن يكون من القائدين أن يقوم به . وكان السلطان الغورى قد حكم السلطنة المملوكية ما يقرب من خمسة عشر عاماً ، وكان غليظ الجسد ، ذو كرش كبير ، وكان يلبس في أصابعه الخواتم ، وكان مترفاً في ملبسه ، ومترفاً في حياته ،

كل والشرب إلى درجة النهم . وفي المعسكر المواجه ، كان السلطان سليم ع القمامة ، واسع الصدر ، أقمص العنق ، مكرفس الاكتشاف ، ، وكان مستقلا على ظهر جواده ، ومع رجاله ، من البلقان إلى آسيا الصغرى ، في الخيام . ولا شك في أن هذا الاختلاف في طبيعة القيادة سيكون له أثر أوجه الإلتقاء ، أو الاصطدام بين القوتين .

الوقت الذي بلغت فيه قوات المماليك الزاحفة شمالا ما يقرب من خمسة رجل ، كانت قوات العثمانيين يصعب تقدير عددها . أما عن كفاءة التدريب في أن مصر كانت قد فقدت جزءاً كبيراً من رجال قواتها المسلحة ، أو المماليك ، في تلك الحملات التي كانت قد أرسلتها إلى الحجاز ، وإلى اليمن ، بيطرة البرتغاليين على جنوب الجزيرة العربية وعلى عدن . ولذلك فإن القوة تصحب السلطان الغوري إلى الشام ستكون أقل كفاءة في تدريبها من السابقة . هذا في الوقت الذي زاد فيه تمرن العثمانيين على الحرب برحلتهم ، وبمنازلتهم لقوات الشاه إسماعيل الصفوي .

علينا ألا ننسى أهمية تسليح كل من القوتين ؛ خاصة وأن الجيوش العثمانية زرت بإستنادها إلى قوة مدفعية لها أهميتها ، في الوقت الذي إفتقر فيه المماليك هذا السلاح . وكان السلطان الغوري يخشى من هجومات العثمانيين على بلاده ، لأنه كان يخشى كذلك من قيام العثمانيين بهجوم بحري على سواحل الاسكندرية . شيد ودمياط ، وفي نفس الوقت الذي كان يخشى فيه من إمكانية وقوع هجوم إلى على الموانئ الحجازية ، وبخاصة على جدة . ولا شك في أن هذا التوزيع ذات الغوري قد أثر على نقطة الصدام بينه وبين العثمانيين ؛ إذ أن الغوري قد على تحصين المراكز البحرية الشمالية في مصر ، وسواحل الحجاز ، في الوقت

الذى كان عليه أن يتقدم فيه للدفاع عن حطب .

وفي الوقت الذى خضع فيه العثمانيون لقيادتهم خضوعاً تاماً ، كان هناك نوع من النقل بين المماليك وقيادتهم ، كما كان هناك ما يقرب من الانفصال بين المصريين والمماليك . ولا شك فى أن نظام الحكم المملوكى فى أواخر عهده كان يساعد على وجود تمييز واضح بين القوات المحاربة المملوكية ، وبين الشعب . كما أن الأحوال العامة التى أحاطت بالنظام المملوكى فى آخر أيامه ، وضغط الدوافع الاقتصادية ، عرقلت وسائل عمل القيادة المملوكية ، وزادت من الانفصال الموجود بينها وبين الشعب .

وكان لتحول طرق التجارة العالمية ، مع زيادة الأعباء العسكرية ، أكبر الأثر فى محاولة المماليك الضغط مالياً على المصريين . ونفس هذه الظروف قللت من سهولة حركتهم ، بعد أن تعددت أمامهم جبهات القتال ، ومن مواجهة البرتغاليين ، إلى مواجهة العثمانيين . وكانت الأرزاق قد قلت فى البلاد ، وأصبح للمماليك أموال متأخرة ، كان على السلطان الغورى أن يقوم بصرف جزء منها لهم ، قبل أن يتمكن من أن يطلب لإيهم القيام بأى عمل . وكان السلطان الغورى قد فرض الضرائب على الغلال ، وبشكل زاد من قلق الأهالى . وجاءت الأخبار من الشام بأن الحالة فى غلاء شديد ، وأن هناك نقص واضح فى التبن والعليق ، وأن الأهالى لم يقوموا بجمع المحصول . وكانت مساوىء الغورى كثيرة لا تحصى ، وأحدث من أنواع المظالم ما لم يحدث . وكانت معاملته فى الذهب والفضة والفولوس الجدد « أنحس المعاملات ، جميعها زغل ونحاس وغش ، لا يحل بها بيع ولا شراء ولا معاملة فى هلة من الملل » (١) . وكانت كل البضائع غالية نتيجة لذلك .

وفى دار الضرب كانوا يضيفون النحاس والرصاص جهازاً فى الذهب والفضة .
وكان الاشرفى الذهبى إذا صفى يظهر فيه ذهباً يساوى اثنا عشر نصفاً . وكان
النصف الفضة ينكشف فى ليلته ، ويصير من جملة الفلوس الحر .

وعليها ألا ننسى أن سوء الأحوال الاقتصادية قد أدى إلى عدم إستتباب
الامن . وكانت المناسر منتشرة فى البلاد ، هذا علاوة على وقوع بعض الكوارث ،
مثل إنقلاب الجسر الموجود فى الفيوم ، وتأثير ذلك على هذه المنطقة . ولقد
قدروا ثلاثين ألف دينار لإصلاح هذا الجسر من جديد .

ورغم هذه الصعوبات فقد كان على السلطان الغورى أن يواجه الموقف . وكان
عليه أن يدبر أثمان اللحوم المتأخرة للماليك ، وبلغت أربعين ألف دينار . ولقد
إضطرت السلطان الغورى إلى أن يلغى الضرائب والمسكوس ، التى كان قد فرضها
على الغلال ، وكان عليه أن يدفع متأخرات الماليك ، ويعمل على إستتباب الامن
فى البلاد ، ويضرب بيد قوية على رجال المناسر ، ويؤمن البلاد ضد هجمات
العربان ، وقت خروجه إلى الشام . ولقد إضطرت السلطان الغورى إلى أن يدفع
للماليك جزءاً من متأخراتهم ، وعجز عن دفع الباقي ؛ فإضطرت بعضهم إلى التراجع
عن السفر معه . وكان عليه أن يعيد توزيع السلطة وقت غيابه ؛ فعين ابن أخيه ،
طومان باى ، نائباً للغبية ، إلى أن يحضر ويعود من الشام . وعين جماعة من
الماليك ، ومن الشيوخ والعواجز ، فى السكشوفيات ، حتى يكوّنوا مع السكشاف
لرد العربان ، ولحفظ البلاد فى غيبته .

وعليها ألا ننسى بعد ذلك أنه كان على الغورى أن يراجع الدسائس ،
والإتصالات السرية التى كان العثمانيون يقومون بها بين صفوف عدد من الماليك .
وإذا كان السلطان العورى قد إحتفظ فى مصر بالأمير العثمانى الصغير ، قاسم بن

أحمد بك بن بايزيد ، وهو غلام يبلغ من العمر ثلاثة عشر سنة ، وكان ابناً لآخرى السلطان سليم ، فإن قيمة كانت أقل بكثير من فاعلية لإتصال العثمانيين بعدد من أمراء المماليك .

ورغم كل هذه العوائق ، فقد كان على السلطان الغورى أن يستعد للسفر مع قواته ، وللإفقاء-العثمانيين . « ولإجتمع السلطان بالأمراء فى الميدان وأقاموا فى ضرب مشورة بسبب ذلك إلى قريب الظمر ، فأشيع أن السلطان قال أما أخرج بنفسى وأقعد فى حلب حتى أنظر ما يكون من أمر الصوفى وابن عثمان ، فإن كل من لم تنصر منهما على غريمه لا بد أن يزحف على بلادنا . فانفض المجلس على أنه لا بد من خروج تجريدة تقيم بحلب وتحرس البلاد الحلبية » (١) .

وكان على السلطان أن يصطحب معه الخليفة العباسى الموجود فى مصر ، وكذلك القضاة ، ورجال الطرق الصوفية . وإضطرت السلطان إلى أن يقدم لهم الأموال حتى يستعدوا للسفر . ولا شك فى أن هذا الإستعداد كان يعنى نوعاً من النعيسة . « فإضطربت أحوال العسكر ، وإرتجبت القاهرة ، وعز وجود الخيل والبغال ، وصار المماليك يهاجمون الطواحين ويأخذون منها الخيول والبغال .. فغلقت الطواحين قاطبة ، ولمنتع الخبز من الأسراق ، وكذلك الدقيق ، ووقع القمح بين الناس ، وضح العوام ، وكثر الدعاء ، وغلقت أسواق القماش بسبب المماليك ، وإختفى الصنائعية والخياطون . وإضطربت أحوال القاهرة ، وإختفى جماعة من التجار خوفاً من المماليك ، وإختفى طائفة من الغلمان خيفة السفر . وصارت أحوال مصر مثل يوم القيامة ، كل واحد يقول يارب دوحى » (٢) .

(١) ابن إياس : الجزء الثالث . ص ١٥٠

(٢) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ١٩٠

ورغم كثرة الأموال التي أنفقها السلطان الغورى على أمرائه ، إلا أنهم رأوا عدم كفايتها ، خاصة وأنهم كانوا يحصلون على أكثر منها فى المناسبات المماثلة السابقة . فعلة السلح واللازم فى الأسواق ، كان معظم المماليك يشعرون بأنهم لم يحصلوا على حقوقهم . « وفرق السلطان على مماليكه الجلبان لبوش الخيل من حرير ملون وخوذ وأتراس وبدلات ومابين زنود وركب فولاذ وغير ذلك من آلة السلاح التى فى الزرد خانه . فتزاحمت عليه المماليك ، وصاروا يخطفون اللبوس الملاح بأيديهم ، ولا يرضون بالذى يفرقه السلطان عليهم ، فحجز عن رضاهم فى ذلك اليوم ، وكثر تمردهم فى هذه الايام إلى الغاية » (١) .

وأصدر السلطان إلى الأمراء وأمرآ بأن يسافر من يتم لاستعداده من يديهم . واستعد الغورى لىكى يصطحب معه الخليفة العباسى ، والقضاة الاربعة ، ورجال الطرق الصوفية ، وخلفاء السيد البدوى ، والسيد أحمد الرفاعى . واستعد الغورى كذلك لىكى يصطحب معه أعدادا كبيرة من التابعين والفراسدين ، و « الطبالين والزمازين والمنقرين » وبعض المغنيين ، علاوة على جماعة من النجارين والحجارين ، وبعض القراء والوعاظ والمؤذنين .

وكان لاستعداد السلطان الغورى للسفر قد أثار بعض الانتقادات ، إذ أنه لم يتبع التقاليد التى كان سلاطين الممالك يحافظون عليها ، ولانتقده فى قلة عدد فرسانه ، ولانتقده فى عدم تفتيشه بنفسه على القوة المصاحبة له . وأخيراً فإن الخروج فى وقت الصيف ، « والشمس فى برج السرطان » ، كان يعرض جنوده لمشقة كبيرة . ورغم كل ذلك ، فكان على الغورى أن يتقدم ، ويحذف صوب شمال سوريا .

٢ - التقدم إلى سوريا :

أنتم السلطان الغورى إستعداداه ، وقرر بداية السير ، والتقدم إلى سوريا . وكان السلطان قد عين معه خمسة عشر أميراً للسير في هذه الحملة ، خمسة منهم ، من « أرباب الوظائف » ، والعشرة الآخرين لقيادة المحاربين ، مما يعطى فكرة عن عدد قوات المماليك المتقدمة ، وهى خمسة آلاف مقاتل ؛ وهو العدد الذى رجحه ابن إياس على أنه قوة هذه التجريدة من القراصة والجلبان وأولاد الناس (١) .

وبعد خروج عدد من الأمراء على رأس رجالهم إلى سوريا ، أقام السلطان الغورى عرضاً عسكرياً للقوة وللموكب الذى سيصاحبه . وخرج السلطان وأمامه النفير ، فى موكب عظيم ، قل أن يتفق لسلطان غيره . وسارت فى أول الموكب ثلاثة أفيال مزينة ، وتلاها والعسكر المنصور ، ثم الأمراء ، وأمراء الطبليخات ، وأمراء العشراوات ، ثم أرباب الوظائف . وحضر هذا الموكب السادة الأشراف لإخوة الشريف بركات أمير مكة ، ثم سار الأمراء المقدمون ، وبعدهم السادة القضاة الأربعة ، مشايخ الإسلام ؛ وجاء بعدهم أمير المؤمنين المتوكل على الله ، وهو لابس العمامة البغدادية ، وتلى ذلك الجنائب السلطانية ، من الخيول المطهمة ، ذات السروج المزركشة ، والمطرزة بخيوط الذهب والفضة . ثم مشى البقج والجوامع مغطية بالحرير الأصفر ، وهشى البخورى بالمبخرة ... ثم أقبل السلطان الملك الأشرف قانصوه الغورى عز نصره ، وكان الخليفة قدامه ينحني عشرون خطوة ، وكان السلطان راكباً على فرس أشقر بسرجه ذهب ... وهو لابس قباء بعلبكي أبيض بطرز ذهب على حرير أسود عريض ، قيل كان فيه خمسمائة ذهب بنادقة ، وكان ذلك اليوم فى غاية الأبهة والعظمة ، (٢) .

(١) ابن إياس . الجزء الثالث . ص . ٣٠

(٢) المرجع السابق . نفس الجزء . ص . ٢٧

ودخل الغورى في هذا المركب من باب زويلة وشق القاهرة ، فارتجت له المدينة ، وضجت له الناس بالدعاء ، ولم تطلق له النساء بالوزاريت من الطيقان ، واستمر في ذلك المركب حتى خرج من باب النصر ، ووصل إلى الخيم بالريداية . وسارت في نفس المركب خزان الذهب ، التي كانت كل منها تشتمل على ألف دينار ، خارجاً عن المعادن . . وكان السلطان قد أفرغ الخزان في مصر من الأموال التي كان قد جمعها من البلاد منذ أوائل سلطنته إلى أن خرج في هذه التجريدة . وفرغ كذلك حواصل الذخيرة ، وأخذ ما فيها من التحف وآلات السلاح الفاخرة التي كانت للملوك السابقين ، وغيرها من التحف . وحمل خزانته خمسون حملاً ، وحمل زردخاته مائة حمل . وتقرر بعد ذلك يوم الرحيل . ومع خروج هذه القوة من القاهرة لم يبق في هذه المدينة من الماليك القرائصة والعواجر والشيوخ والجلبان وأولاد الناس إلا نحو ألفي نفر .

وقبيل تحرك السلطان من مخيم أو معسكر الريداية ورد له خطاب من نائب حلب ، يذكر فيه أن السلطان العثماني قد أرسل رسولا يحمل خطاباً ، وأنهم قد لحقوا بالرسول في حلب ، وأرسلوا الخطاب إلى السلطان في القاهرة . ولما فكه السلطان وقرأه ، فإذا فيه عبارة حسنة ، وألفاظ رقيقة ؛ منها أنه أرسل يقول له : أنت والدى ، وأسألك الدعاء ، وإنى ما زحقت على بلاد على دولات [أو علاء الدولة] إلا بإذنك ، وأنه كان باغياً على ، وهو الذى أثار الفتنة القديمة بين والدى والسلطان قايتباى ، حتى جرى بينهما ما جرى ، وهذا كان غاية الفساد في مملكتكم ، وكان قتله عين الصواب ... وأما التجار الذين يجلبون الماليك الجراكسة فإنى ما منعهم ، وإنما هم تضرروا من معاملتكم في الذهب والفضة ، فامتنعوا عن جلب الماليك إليكم ، وأن البلاد التي أخذتها من على دولات أعيدها لكم ، وجميع ما ترونه ويريده السلطان فعلناه ، (١) .

والواقع أن السلطان إنشرح من هذا الخطاب ، وجمع الأمراء المقدمين وقرأ عليهم ، فاستبشروا بأمر الصلح ، والعودة إلى الأوطان عن قريب . ويعلق ابن إياس على ذلك الموقف على أنه كان في مجموعه جيلا وخداعاً من السلطان العثماني ، حتى يبلغ مقاصده . ولاشك في أن ذهاب الأمراء المماليك إلى سوريا ، وهم يعتقدون في حسن نيات العثمانيين ، كان يزيد من وقع عنصر المفاجأة على نفوسهم ، ويضعهم أمام الأمر الواقع بطريقة حاسمة .

وعند دخول السلطان الغوري دمشق ، قابله الأمير سيباي ، نائب الشام ، أو نائب دمشق . ودخل في موكب حافل ، وأمامه الخليفة والقضاة الأربعة ، وسائر الأمراء المقدمين وأمراء الطبليخانات والعشراوات ، وأرباب الوظائف ، والجمع الكثير من العسكر والناس ؛ وزينت له مدينة دمشق ، ودقت له البشائر بقاعة دمشق ، ونثر على رأسه بعض تجار الإفرنج ذهباً وفضة ، وفرش له سيباي تحت حافر فرسه الشفق الحرير ، ولزددت عليه المماليك بسبب نثار الذهب والفضة . فكاد السلطان أن يسقط عن ظهر فرسه من شدة زحام الناس عليه ... (١) .

وظلت دمشق مزينة سبعة أيام كاملة لقدوم هذا الموكب السعيد . وخطب قاضي القضاة في المسجد الأموي جمعيتين متتاليتين ، وإن كان السلطان لم يحضر صلاة . وبعد ذلك رحل الغوري وتوجه إلى حمص ، ثم رحل عنها وتوجه إلى حماة ؛ وهناك قابله نائبها ، جان بردى الغزالي ، وأقام له الولائم .

والواقع أن هذا الشكل للاستعداد ، وهذا الشكل للموكب الذي تقدم به الغوري إلى الشام ، بما يشتمل عليه على مظاهر الفخامة والآبهة ، كان يقرب من العرض العسكري ، أكثر من إقترابه من صورة لقوات محاربة تتخذ استعدادها للوقوف

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ٢٥ .

على الحدود ، وللدفاع عن المملكة . ولا شك في أن شعورهم بإمكانية التفاهم مع العثمانيين ، وإستنادهم إلى الوقائع السالفة ، التي كانت قد حدثت في عهد السلطان قايتباى ، ستقلل من القيمة العملية لقوات المماليك ، وبصفتها قوات محاربة ، وتواجه خصماً قوياً حسن التدريب ، واسع الحيلة .

وبعد ذلك إستمر الموكب فى تقدمه حتى حلب ، حيث قابله خاير بك ، نائبها . وفى هذه المدينة قابل الغورى مندوبى السلطان سليم ، وهما ركن الدين ، قاضى القضاة العثمانى ، وقراجا باشا ، أحد الأمراء . وعاندهم الغورى على إستيلائهم على بلاد علاء الدولة ، وردوا عليه بأن سلطانهم قد فوضهم فى عقد الصلح النهائى مع الغورى ؛ وذكروا له أنهم قد أصدروا فتوى من علماء بلادهم بقتل الشاه إسماعيل الصفوى ، وأن السلطان سليم يرغب فى ألا يتدخل الغورى فى النزاع القائم بينه وبين إسماعيل الصفوى ، الذى قرر أن يقطع أثره من وجه الأرض ؛ بأن هذا شرطاً أساسياً للصلح بين العثمانيين ومماليك مصر . وكان الوفد العثمانى قد أحضر معه بعض الهدايا للسلطان الغورى ، ولبعض أمراء المماليك ، وللخليفة . وأجاب الغورى على ذلك بأن أرسل للعثمانيين كميات السكر والخلوى التى كانوا قد طلبوها ، وزودهم بخطاب إلى السلطان سليم ، يتضمن أمر الصلح بينهما . وظل الغورى وأمرائه ينتظرون رداً على جوابهم ، ولم يفكروا فى أنها كانت خدعة من جانب العثمانيين .

ولانتشرت روح المسالمة والصلح بين قوات المماليك ؛ وحتى خطبة الجمعة التى ألقاها قاضى القضاة كمال الدين الطويل فى حلب ، ركزها على معنى الصلح ، بدلا من أن يجعلها تحمل معنى السكفاح ، وترفع بذلك من الروح المعنوية ومن درجة الاستعداد عند المحاربين . وأخذ السلطان الغورى يوزع النقود على الأمراء

والمشايع والماليك . ثم استقدم قواده ، من الامراء المقدمين للآلوف ، والنواب
وأمراء الطليخانات وأمراء العشراوات ، وحلفهم على المصحف بأن يظلوا على
ولايتهم له ، وبألا يغدروا به . فحلفوا كلهم ، وأقسموا على ذلك . ثم أقام الغورى
عرضاً لقواته فى ميدان حلب ، وهم باللبس الكامل . وأحضر قاسم بك العثمانى
من حماة ، وخلع عليه ، وأشهر أمره بحلب . ولاشك فى أنه كان يرى فى إستخدامه
له وسيلة يجمع بها حوله عدداً من القادة العثمانيين . ولكن سرعان ما جاءت
الأنباء بأن السلطان سليم قد ألقى القبض على رسول السلطان الغورى إليه ،
ووضعه فى الحديد ، رغم أنه كان يحمل إليه هدايا ثمينة ، تبلغ قيمتها أكثر من
عشرة آلاف دينار .

وكانت هذه إهانة بالغة للغورى ، ومفاجأة له فى نفس الوقت ، خاصة وأنه
كان قد أحسن معاملة مندوبى السلطان سليم ، وأرجعهم إليه معززين مكرمين .
وكان السلطان سليم قد أظهر لمندوب الغورى أنه سيشتقه ، وذكر له أنه يرفض
الصلح ، ثم حلق له لحيته ، وأهانته إهانة بالغة . وعاد مندوب الغورى لسيده
لسكى يعلمه بما وقع ؛ وعلم السلطان الغورى فى نفس الوقت أن طلائع قوات العثمانيين
قد زحفت ووصلت إلى عينتاب ، وملسكت قلاع مالطية وبهنسا وكركر وغيرها .
ولما وصلت هذه الأخبار الردية إلى السلطان اضطربت أحواله وأحوال الناس
وأحوال العسكر قاطبة « (١) . وأصدر السلطان الغورى أوامره لأمرائه نواب
حلب ، والشام ، وطرابلس ، وصغد ، وحمص ، وغزة ، بالخروج ؛ وصحبهم
من المشاة خمسة آلاف رجل . ونادى السلطان على العسكر بالرحيل ، وأبلغهم
أنه سيخرج عن قريب إلى القتال ، والذي يريده الله هو الذى يكون .

وفي الوقت الذي ارتفعت فيه الاسعار في الشام ، وضح فيه الاهالي من معاملة المماليك ، والذي لم يشغل فيه السلطان الغورى بأحوال مصر نفسها ، وبعدد استتباب الأمن في الأقاليم الحمازية مع اقتراب موسم الحج ، وفي الوقت الذي قام فيه العثمانيون ببعض الاتصالات السرية مع بعض الأمراء والنواب من المماليك ، في هذا الوقت كان على السلطان الغورى أن يواجه قوات العثمانيين .

٣ - معركة مرج دابق :

خرج السلطان الغورى من حلب إلى جيلان ، ومنها إلى مرج دابق ، وهو المكان الذي سيشهد الموقعة . وكان السلطان يرتب العسكر بنفسه ، وكان حوله أربعون مصحفاً في أكياس حريز على رؤوس جماعة من الأشراف ، ولتفخوله خلفاء سيدي البدوي وسيدي الرفاعي والسادة الأشراف القادرية ، وكذلك القضاة الأربعة . والأمراء النواب . وكان أول من اشترك في المعركة هم د المماليك . القرائصة دون المماليك الجلبان ، فقاتلوا قتالاً شديداً ، هم وجماعة من النواب ، فهزموا عسكر ابن عثمان ، وكسروهم كسرة مهولة متكبرة ، وأخذوا منهم سبع صنماحق ، وأخذوا المكامل التي كانت على عجل ، ورماة البندق ، فهم ابن عثمان بالحروب أو بطلب الأمان ، وقد قتل من عسكره فوق العشرة آلاف إنسان ، وكانت النصرمة لعسكر مصر أولاً ، (١) .

وكانت هذه هي المرحلة الأولى ، أو الجولة الأولى ، في المعركة . وسرعان ما انتشرت الإشاعة بأن السلطان الغورى قد أمر المماليك الجلبان بعدم الدخول إلى المعركة ، وبتركهم المماليك القرائصة يقاتلون وحدهم . وأثر ذلك على سير المعركة ، إذ أن المماليك القرائصة ثبطت عزيمتهم عن القتال . وبعدئذ قتل الأمير

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ٤٦ .

سودون العجمي . كما قتل ملك الأمراء سيباي ، نائب الشام ، فانهزم جانب كبير من العسكر في ميمنة المماليك . ثم انهزم خاير بك ، نائب حلب ، وهرب ، فتمحطت المدينة . وسيظهر فيما بعد أن خاير بك كان على اتصال سرى مع العثمانيين ضد السلطان الغوري ، وأنه كان أول من هرب من الميدان ، وأظهر الهزيمة ، وأثر بذلك على الشكل العام لتوزيع القوات على خريطة العمليات .

وصار السلطان واقفاً تحت الصنجق في نفر قليل من المماليك ، فشرع ينادي يا أغوات ، هذا وقت المرواة ، هذا وقت النجدة ، فلم يسمع له أحد قولاً ، وصاروا يتسحبون من حوله وهو يقول لفقراء إدعوا الله تبارك وتعالى بالنصر ، فهذا وقت دعائكم ، وصار لا يجد له معيئاً ولا ناصرأ ، فإطلقت في قلبه جرة نار لا تطفأ ، وكان ذلك اليوم شديد الحر ، ولانعد بين العسكرين غبار حتى صاروا لا يرون بعضهم بعضاً . وكان نهار غضب من الله تعالى قد أنصب على عسكر مصر ، وغلت أيدهم عن القتال ، وشخصت منهم الأبصار . . . فلما اضطربت الأحوال ، وتزايدت الأهرال ، خاف الأمير تمر الزردكاش على الصنجق السلطاني ، فأنزله وطواه وأخفاه ، ثم تقدم إلى السلطان وقال له . . . إن عسكر ابن عثمان قد أدركنا ، فإنج بنفسك وأدخل إلى حلب . فلما تحقق السلطان ذلك غلبه في الحال خلط فالج ، أبطل شقه ، وأرخی حنكه ، فطلب ماء ، فأتوه بماء في طاسة من ذهب ، فشرب منه قليلاً ، وألفت فرسه على أنه يهرب . فشئى خطوتين ولانقلب عن الفرس إلى الأرض ، فأقام نحو درجة ، وخرجت روحه ، ومات من شدة قهره ، وقيل فقت مرارته ، وطلع من حلقه دم أحمر ، (١) .

وبمجرد أن شاع خبر موت السلطان الغوري لشتدت قوة هجمة العثمانيين على من كانوا حول السلطان . ولم يعلم أحد خبراً عن السلطان ولم يجد له أثر ، ولم

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ٤٦ — ٤٧ .

تظهر جثته بين القتلى ، فكان الأرض فقد ابتلعت في الحبال ، وداس العثمانيون معسكر الغورى بأرجل خيولهم ، بما فيه من الامتعة والأرزاق ، وداسوا أعلام الفقراء وصناجق الأمراء ، ووقع النهب في أرزاق الممالك ولمدادهم وتبوينهم .

وجأة زال هلك السلطان الغورى ، وفي معركة قصيرة نسبيا : من طابع الشمس إلى ما بعد الظهر ، ولما انتهى الأمر بما أراده الله . وقتل في هذه المعركة آلاف من الجنائين ، وعدد كبير من الأمراء الممالك ، وأسر العثمانيون عدداً كبيراً من الأمراء والممالك . فكان مرجع ذابق جثث مرمية ، وأبدان بلا رؤوس . وهجوه معفرة بالتراب ، قد تغيرت محاسنها ، وصار في ذلك المكان خيول مرمية هوة ، وسروج مفرقة ، وسيوف مسقطه بذهب وخوز وزرديات .

وزحفت القوات العثمانية إلى مكان معسكر الغورى ، واحتلته ، واستولت على ما فيه من الاواني الفاخرة ، والأسلحة ، وخزائن المال ، والتحف . وكان له نصاراً سريعاً وحاسماً للقوات العثمانية . ولم يقع قط لأحد من سلاطين مصر مثل هذه الكائنة ، ومات تحت صنجة في يوم واحد ، وانكسر على هذا الوجه أبداً ، ولاسمع بمثله ذلك ، ونهب ماله وبركه بيد عدوه ، غير فانصروه الغورى .

ويرجع ابن عباس هذه الواقعة إلى أن الغورى وأمرائه كانوا قد ابتعدوا عن العدل والإنصاف بين مصالح المسلمين ، فرد الله على أعمالهم ونياتهم ، وسلط عليهم العثمانيين . والواقع أن هناك أسباباً كثيرة أدت إلى هذه النتيجة ، بعضها غير مباشر ، ويرجع إلى طبيعة الحكم المملوكى نفسه وظلمه للأهالى ، وإستغلاله لهم ، وإلفصاله عنهم ، وبعضها أسباباً مباشرة . تتعلق بتحركات القوات في المعركة نفسها ، وبالإمكانات التي حصل عليها العثمانيون بين صنوف الممالك . ولاشك في أن إستخدام الغورى

للماليك القرائنصه وحدهم ، دون الماليك الجلبان كان له تأثير ؛ فمؤلام الاخيرين
و لم يقاتلوا في هذه الواقعة ، ولا ظهرت لهم فروسية ، ولا جذبوا سيفاً ،
ولا هزوا رمحاً .

ولاستند العثمانيون كذلك إلى سلاح المدفعيه الذى أوقع بالجيش المملوكى
أكبر الخسائر .

ولم يتمكن الغورى من أن يفرق بين الماليك الموالين له ، والماليك الذين
كانوا على إتصال بالعثمانيين . وكان يثق فى خاير بك ، الذى إنضم علانية إلى
حائب العثمانيين بعد الموقعة مباشرة ، ولا يثق فى سبباى بك . نائب الشام الذى
نصحه بالتخلص من الخونة ، من أمثال خاير بك . وكان قد نصحه كذلك بأن
يعود إلى مصر ، ويتولى هو مع أعوانه قيادة جيش الماليك . وكان سبباى بك
قد أمسك بتلابيب خاير بك فى حلب ، وجره بين يدى الغورى ، وطلب إليه
أن يقتل هذا الخائن . ولكن الغورى كان يشك فى نيات سبباى ، وفى أنه كان
يطمع فى السلطنة . واستمع إلى نصيحة جان بردى الغزالى ، نائب حماة ، وإقتنع
بأن قتل خاير بك سيؤدى إلى تفريق كلمة الماليك ، وهم يواجهون العثمانيين .
وهذه العلاقة بين الغورى وقواده ، أثرت على خط سير المعركة ، وخاصة عند
انسحاب خاير بك ، وجان بردى الغزالى ، من ميمنة الجيش ومن ميسرته .

وتعتبر موقعة مرج دابق من المواقع الفاصلة فى التاريخ ، خاصة وأن نتائجها
كانت فائقة الأهمية بالنسبة لتاريخ المنطقة عامة . وتاريخ مصر بنوع خاص .
وبعد قلة موارد مصر الاقتصادية ، الناتجة من تحول طرق التجارة العالمية ، وبعد
مجهودات مصر ضد البرتغاليين فى مياه المحيط الهندى ، وفى خليج عدن ، جاءت
هذه الموقعة لسكرى تجبر الماليك على الدفاع عن الجره الاخير من منطقة حكمهم ،
منطقة إستغلالهم ؛ للدفاع عن مصر نفسها ، وخاصة أمام سقوط القلاع الشامية

في أيدي العثمانيين ، الواحدة تلو الأخرى . وكانت مرج دابق نقطة تحول خطيرة بالنسبة لاحتضار النظام المملوكي ، وأثرت على البنيان السياسي والاقتصادي لمصر الحديثة .

٤ — نتائج المعركة :

حاول عدد من الأمراء المماليك بعد الهزيمة مباشرة الدخول إلى حلب ، واجهوا هناك مالم يكن في حساباتهم ، فلقد « وثب عليهم أهل حلب قاطبة ، وقتلوا جماعة من العسكر ، ونهبوا سلاحهم وخيولهم ، وبروقهم ، ووضعوا أيديهم على ودائعهم التي كانت بحلب ، وجرى عليهم من أهل حلب مالم يحس عليهم من عسكر ابن عثمان »^(١) . وكشفت هذه الحادثة عن وجود ثأر بين أهل حلب وبين المماليك ، منذ قدومهم إلى مدينتهم ، فكانوا قد « نزلوا في بيوت أهل حلب غصباً ، وفسقوا في نساءهم وأولادهم ، وحصل منهم غاية الضرر والأذية » . واضطر بقية المماليك إلى أن تسرع بالذهاب إلى دمشق ، وهم في أسوأ حال ، واضطروا إلى البقاء هناك حتى تتكامل بقيتهم ، ويعيدوا تنظيم ما بقي من رجالهم .

ودخل السلطان سليم إلى حلب ، وتوجه إليه أمير المؤمنين المتوكل على الله ، وثلاثة من القضاة ، أما الرابع فقد اتجه بسرعة إلى دمشق . وأحسن السلطان سليم مقابلة الخليفة وأنعم عليه ، وطلب إليه أن يمتحنه . ولما سمع القضاة الثلاثة ، وإتهمهم بأخذ الرشى على الأحكام الشرعية وبسعيهم بالمال لتولي القضاة ، وبعدهم إرشادهم إلى الخير ، وعدم منعهم سلطانهم عن المظالم التي كانوا يوقعونها بالناس ، وأنهم كانوا يرون ذلك منه ولا يستنكرونه . واستولى السلطان سليم على ما كان

(١) ابن أبي راس . الجزء الثالث . ص ٤٩٠ .

بقاعة حلب من مال وسلاح وتحف وجواهر ، وهو « ما لم يره قط ، ولا فرح به أحد من أجداده » ، وإستولى كذلك على ما كان للأمراء وللباليك من أموال وخيول وغيرها . ولقد تزينت له مدينة حلب وخطب بإسمه في صلاة الجمعة ، وإرتفعت له الأصوات بالدعاء . وفي حلب ، قدم خير بك ، وقدم نفسه للسلطان سليم ، وصار من جملة أمرائه ، ولبس زى الأتراك . وسموه خاين بك .

ولم يكن من السهل على بقية قوات الممالك أن تقف في وجه القوات العثمانية أمام دمشق أو غيرها من القلاع المملوكية . ويمكننا أن نقول أن الطريق كان قد أصبح مفتوحاً أمام العثمانيين إلى مصر ، وأنه كان من الصعب على بقية القوات المملوكية الموجودة في القاهرة أن توقف عملية التوسع العثماني ، أو ترد قوات العثمانيين عن البلاد .

ووصلت الأنباء تعلن الهزيمة ، وتبلغ بقتل الأمراء والأعيان والقضاة . فامتلات القاهرة بالصراخ والعزاء . وصار في كل حارة وزقاق وشارع عويلًا وبكاء . وإرتجت القاهرة ، وضح الناس ، واضطربت الأحوال ، وكثر القتل والقتال .

وبعد أن كان خروج السلطان الغورى بقواته من القاهرة يزيد من إمكانيات الفوضى في البلاد ، وبخاصة أمام مظالم الممالك وتعسفهم ، جاءت أنباء الهزيمة ، تعلن نهاية الدولة المملوكية وهيبتها ، وإنتشار الذعر والفوضى في كل مكان . وقام العربان بالهجوم على مناطق الشرقية ، وقام غيرهم بالهجوم على البحيرة والغربية . وأصبح على مصر ، في الوقت الذى فقدت فيه سلطانها ، والذي كان عليها أن تواجه فيه غزو القوات العثمانية لبلادها ، أن تحاول تأمين الأهالي ، وتأمين الأقاليم من الفوضى الداخلية ، ومن أعمال السلب والنهب . وحتى بقية الممالك الجبلان ، الذين كانوا في القلعة ، وهم بمالك الغورى الخاصة ، ظهرت بينهم اتجاهات الفوضى ،

وحاولوا النزول الى القاهرة ، والبدا في عمليات السطو ، والسلب ، والنهب ، وجيش العثمانيين يزحف على البلاد . أنه الانهيار والفوضى . وكانت هذه الحالة تنذر بالنتيجة المحتومة .

ولقد زاد العبء على كاهل الأمير طومان باى ، نائب الغيبة ، وكان عليه عليه أن يتخذ القرارات ، وبصفته المسؤول الرسمي عن البلاد . وجاءت هزيمة مرج دابق لسكى تضييف الى مسؤولياته الداخلية مسؤوليات عامة ، — من مصر بأكملها . وكان عليه أن يواجه الداخل ويواجه الخارج في نفس الوقت ، ويواجهها دون أن تكون له من الوسائل ما يسمح له بالتصرف .

وختمت معركة مرج دابق تاريخ الأقاليم السورية بشكل نهائى ، وأدخلتها فى عداد المناطق العثمانية . وامتد سنة ١٥١٦ ظلت الأقاليم السورية أراض عثمانية حتى سنة ١٩١٨ . ومن سوريا ، ستقوم القوات العثمانية بالاستيلاء على مصر ، والاستيلاء على الحجاز واليمن ، وستكون سوريا هى ركيزة العثمانيين كذلك فى الاستيلاء على العراق . وستتحمل الدولة العثمانية مسؤولية كل المنطقة ، وما تم فيها من جمود أو تطور ، حتى أوائل القرن العشرين .

الفصل الرابع

استيلاء العثمانيين على مصر

وقع عبء الدفاع عن الإقليم المصرى على كامل السلطان طومان باى ، الملقب بالملك الأشرف أبرالنصر . وكان عبئا ثقيلا ، وخاصة بعد الإنهيار الذى أصاب الجبهة المملوكية فى الشام ، وعدم تمكن المماليك من إعادة تنظيم البقية-البلقية من قواتهم إلا بكل صعوبة ؛ وكانت مسألة الحصول على مجندين جدد من المماليك تعتبر أمرا مستحيلا فى ذلك الوقت ؛ وكان فقدان المهمات العسكرية والمدفعية فى الشام يضعف المماليك بشكل واضح . وعلينا ألا ننسى أن ضعف السلطة كان يساعد على زيادة الفوضى والاضطراب فى الإقليم المصرى ، حتى بين المماليك أنفسهم . فإذا أضفنا إلى ذلك ضعف الإمكانيات الاقتصادية ، وتضعف الروح المعنوية ، لوجدنا أن المعركة كانت خاسرة بالنسبة للنظام المملوكى . وعلى أى حال فقد كان على المماليك أن يدافعوا عن نظامهم ، وعن بلادهم التى إرتبطوا بها .

١ - مباحنة طومان باى :

بعد أن ثبت موت السلطان الغورى ، ورجع بعض الأمراء من تجريدة الشام ، تطلب الأمر لإختيار أمير منهم ، يتولى السلطنة ، ويسير أمور البلاد ، ويدافع عنها ضد الغزاة العثمانيين . وكان طومان باى ، نائب الغيبة ، أصالح من غيره لتولى هذه المهمة ، خاصة وأنه كان قد سیر أمور البلاد بطريقة عادلة أثناء غيبة السلطان الغورى فى الشام . « فسام الناس فى غيبة السلطان أحسن سياسة ، وكانت الناس عنه راضية ، وأطاعه العسكر الذى تخلف بمصر قاطبة » .

ولسكن طومان باى تمنع عن استلام السلطة ، رغم إصرار بقية الأمراء على توليته أزمة الأمور . ولا شك فى أن طومان باى كان يعرف صعوبة الأمر ، وجسامة المسؤولية ، وبشكل جعله يزهد فى تولي السلطة فى تلك الظروف . ولقد تعلل الأمير طومان باى بعلم مختلفة : « منها أن خزان بيت المال ليس فيها درهم ولا دينار ، فإذا تسلطن ما ينفق على العسكر شيئاً ؛ ومنها أن ابن عثمان ملك البلاد الشامية وهو زاحف على مصر ، وأن الأمراء لا يطاوعون على الرجوع إلى السفر ثانياً ؛ ومنها أنه إذا تسلطن يغدروا به ويركبوا عليه ويخلعونه من السلطنة ويرسلونه إلى السجن بشفر الإسكندرية ، ولا يقونه فى السلطة إلا مدة يسيرة » (١) .

ولسكنهم أحضروا مصحفاً ، وحلف عليه الأمراء بأنهم لن يخامروا عليه ، ولن يغدروا به ، ولن يثيروا فتناً ، وأنهم سينتصروا عن مظالم المسلمين قاطبة . وبهذا تم الاتفاق على ترشيح الأمير طومان باى للسلطنة .

وفى اليوم التالى لاجتماع أمير المؤمنين يعقوب ، والد أمير المؤمنين المتوكل على الله ، وصحبته هارون ، ابن الخليفة ، وعدد من القضاة ؛ وكان والد الخليفة يحمل تفويضاً عن ابنه الذى خرج إلى الشام . وبايع الأمير طومان باى نيسابة عن ولده محمد المتوكل . وتولى الأشرف طومان باى بهذه المبايعة السلطنة ، وله من العمر ما يقرب من ثمانية وثلاثين سنة . وجلس على كرسي المملكة ، وقبل الأمراء له الأرض ، ودقت له البشائر بالقلعة ، ونودي باسمه فى القاهرة ، وارتفعت له الأصوات بالدعاء ، وفرح كل أحد من الناس بسلطنته ؛ وكان محبباً للعوام لأنه كان ابن الجانب ، قليل الأذى ، غير متكبر ولا متجبر . وخطب له فى المساجد . وأصبح سلطان المملكة .

(١) ابن لمباس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور . الطبعة الثانية . القاهرة سنة ١٩٦١

وبدأ طومان باى سلطنته باستقبال عدد من الامراء المالك العائدين من ميدان الهزيمة فى الشام ، وحضر منهم جان بردى الغزالى نائب حماة ، ورشحه السلطان لتولى نيابة الشام . وربما كان من بينهم من يرغب فى تولى السلطنة ، ولكنهم وجدوا أنفسهم أمام الامر الواقع ، فقدموا لطومان باى فروض الطاعة والولاء . كما حضر نائب قلعة حلب ، الذى كان قد سلم هذه القلعة إلى العثمانيين من غير حرب ولا حصار . وحضر مع بعض رجاله ؛ فغضب منه طومان باى ، وأمر بالقبض عليه ، وسجنه فى برج القلعة .

ونادى السلطان على العسكر بالإستعداد للعرض ، وهو العسكر الذى كان مقيماً بمصر ، ولم يخرج فى تجريدة الشام . كما نادى أيضاً بأن كل من أخذ شيئاً من نهب سلاح العسكر يقوم برده ، خاصة وأن بعض الغلمان والعبيد الذين كانوا فى التجريدة قد نهبوا الكثير من المال والسلاح ، وإلا فإن العقوبة ستكون هى الشنق .

وأصبح على طومان باى أن يعيد تنظيم مابقى للبلاد من قوات محاربة . فعرض العسكر ، وكتب منهم نحو ألفى مملوك ، ودين من الامراء المقدمين الذين كانوا بمصر نحو ستة مقدمين ، وعين الامير جان بردى الغزالى باشا على العسكر ، أى قائداً عاماً للقوات ، وهذا علاوة على ترشيحه لولاية نيابة الشام . ولم تكن أنباء دخول العثمانيين دمشق قد وصلت حتى ذلك الوقت إلى القاهرة ، وكانت الدولة تحاول الإحتفاظ بسلطتها على سوريا ، وتعتقد أن العثمانيين لن يتمكنوا إلا أقاليم سوريا الشمالية ، وأقاليم الجزيرة .

وفى نفس الوقت قام السلطان طومان باى بإصدار الاوامر بالقبض على بعض الامراء الذين كانوا فى خدمة السلطان الغورى ، وخاصة من كان مسيطراً عليهم على أمر الخزان . وكان طومان باى قد عرض هذه الخزائن فوجدتها فارغة ، ليس

بها درهم ولا دينار . وزاد هذا من إظهار صعوبة مهمة السلطان الجديد ، وهو يواجه أخطار الغزو .

وسرعان ما وصلت الأنباء تعلن دخول العثمانيين دمشق ، ووصلت أنباء تثير القلق حول الحجاز . وحول حملة الهند .

أما عن دخول العثمانيين دمشق ، فقد وصلت القاهرة أنباءها بشكل مفرع ، خاصة وأن السلطان سليم كان قد قتل أمير قلعتها ، وستة وثلاثين أميراً من أمراء هذه المدينة ، علاوة على من وجده من الرعية . وأمرت هذه الأنباء على الرأي العام ، وعلى الروح المعنوية . وأصبح الناس يقولون أنه لم يبق يعد أخذ الشام إلا أخذ مصر . وسيطر هذا الاعتقاد على المصريين ، وعول بعض الناس على الهروب إلى الصعيد . وتذكّر السلطان والأمراء والآلهة بهذا الخبر ، كما يقول ابن إياس .

ولم يتمكن طومان باي من إرسال الحمل إلى الحجاز ، وسرت إشاعة بأنه سيرسل جماعة من عسكره إلى مكة في صحبة الكسوة ؛ ولكن هذه الإشاعة لم تثبت ، ولم يخرج أحد للحج . واضطر طومان باي إلى إرسال الكسوة والصرر الموجهة لأهل مكة والمدينة عن طريق للطور والبحر ، إذ أن الطريق البري كان قد أصبح مهدداً .

وسرعان ما وردت الأنباء من الهند تعلن أن السفن التي كان السلطان الغوري قد أرسلها إلى هناك قد « غرقت بما فيها من مكاحل ومدافع وآلات السلاح » . كما وردت الأنباء تعلن وقوع شقاق بين الرئيس سليمان ، قائد الأسطول والحلّة ، وبين الأمير حسين نائب جدة ، وتعلن أن « كلا منهما توجه إلى جهة من جهات الهند ولم يعلم له خبر » (١) .

ومع هذه الصعوبات ، كان على طومان باي أن يستعد لكي يواجه زحف
العثمانيين ، وبإمكانيات ضعيفة .

٢ - غزوة ومهركة ييسان :

استقر رأى المماليك على ضرورة خروج العسكر وتركها في غزة وحراستها ،
إلى أن تخرج التحريكة الكبيرة إليهم في فصل الربيع .

وأعطى السلطان لكل مملوك خمسين ديناراً ، ولسكنهم قاموا بردها . فاضطر
إلى أن يدفع لكل منهم مائة دينار ، علاوة على مايقابل ثلاثة أشهر من بدل
التغذية . وأخذ ملك الأهرام جان بردى الغزالي ، نائب الشام ، في الاستعداد
في الريمانية ، للسفر إلى غزة . وحينما نادى السلطان على المماليك المعينين للسفر ،
وهم نحو ألفى مملوك ، بأن يخرجوا صحبة قائدهم ، إعترض بعضهم عليه ، وقالوا له :
« ما نخرج ولا نساfer حتى تغفق علينا ثمن جمل ، ستة أشرفية ، وتصرف لنا العليق
واللحم المنسكر » (١) . وكان يوماً مضطرباً ، فسدت فيه أحوال العسكر ، وفي
الوقت الذي كانت فيه قوات العثمانيين تزحف صوب غزة ، والذي كان نائب
غزة ينادى فيه بضرورة إدراكه بالعسكر قبل أن يستولى عليها العثمانيون
« وتعبوا في خلاص البلاد » من أيديهم . فاضطر طومان باي إلى أن يصرف
للقات المعينة للسفر ثمن اللحم عن ثلاثة أشهر ، رغم أن الخزائنة كانت خاوية .
وكان إصرارهم على هذه المطالب ، وفي هذه الظروف ، يدل على أنهم كانوا قوات
يزيد إقترابها من القوات المرتزقة ، وإنها كانت بعيدة عن أن تكون قوات وطنية .
وعاشت القاهرة في ذلك الوقت فترة عصيبة من القلق ، وتضارب الانباء

(١) المرجع السابق . ص ١١٨

والإشاعات ، وبشكل يخفض من الروح المعنوية للمماليك . فأعلن أحد الأمراء العائدين لمصر أن العثمانيين قد أرسلوا ما يقرب من خمسة آلاف فارس ، وأنهم قد أشرفوا على أخذ مدينة غزة ؛ ثم سرت الإشاعة بأن العثمانيين قد استولوا على هذه المدينة ، وأن نائب غزة قد هرب منها . فاضطربت القاهرة لهذه الأنباء ، ونادى السلطان على العسكر المعين للسفر ، والذي أخذ نفقته ، بضرورة الخروج في الحال . وسرت الإشاعة بأن السلطان سيخرج بنفسه ، وصحبته الأمراء ، وكل العسكر ، لملاقاة العثمانيين .

وكان الأمير الذى أتى بهذه الأنباء من رجال خاير بك ، نائب حلب . وكان قد أحضر معه أمير غزة وبعض رجاله مكبلين بالحديد . ولاتهمهم بأنهم كانوا العثمانيين فى أسر تسليم غزة بالامقاومة . ولعنهم إستجاروا بالسلطان ، وشرحوا له وجود خلاف بين القيادة وبين الجنود فى غزة ، استغلها الأمير فى الوقعة بهم . ولقد تشفع لهم كذلك القائد العام جان بردى الغزالى ، وبرأهم مما نسب إليهم . فاضطر طومان باى إلى العفو عنهم . وهذا الجو من الفوضى والاضطراب ، والوقعة بين الرجال والقيادة ، والتنافس بين قيادات المماليك ، وإتصال بعضهم بالعثمانيين ، كان يزيد من صعوبة الأمر لمواجهة القوات الزاحفة .

ثم عرض السلطان العسكر المعين للسفر فى التجريدة ، « وعرض السلطان عجلات من خشب تجرها أبقار وفيها رماة بالبندق الرصاص ، فكانوا نحو ثلاثين عجلة أو فوق ذلك ، وعرض جمالا وفوقها مكاحل ورجال يرمون بالبندق الرصاص من المكاحل فوق ظهور الجمال ، وعرض طوارق خشب بسبب الرماة بالمشاب ، فقوى قلب العسكر فى ذلك اليوم على القتال » .^(١)

(١) ابن مياس : الجزء الخامس . ص ٢٢١٠

وأظهر طومان باي أنه سيخرج بنفسه لقتال العثمانيين ، واستحث بقية الأمراء على الخروج ، ولكنه لم يدفع لهم أية أموال ، وأمرهم بالخروج للقتال عن أنفسهم وأولادهم وأزواجهم ، إذ أن بيت المال لم يبق فيه درهم ولا دينار ، وأنه واحد منهم ، إن خرجوا خرج معهم ، وإن قعدوا قعد معهم . إنها ضرورة الحرب ، وعليهم أن يحاربوا من أجل بلادهم وأهلهم ، ودون اشتراط ذلك بشئ نقدي .

ورغم ذلك فإن المالك كانوا غير راضين . وإضطر السلطان إلى أن يدفع لكل منهم خمسين ديناراً . ولكنهم رموا هذه النقود في وجهه ، وذكروا أنهم إن يسافروا حتى يأخذ كل منهم مائة دينار . ونزلوا من القلعة على حمية وهم على غير رضى ، فحنق منهم السلطان وقام من على التكة وطلع إلى المقعد وقال : ما أقدر على مائة دينار لكل مملوك والخزائن فارغة من المال ، وإن لم ترضوا بذلك فولوا لكم من تختاروه في السلطنة وأنا أتوجه إلى مكة أو غيرها من البلاد . فوقع في ذلك اليوم بعض إضطراب ، وأشيع أن بعض المالك قال للسلطان : إن رحمت لعنة الله عليك . غيرك يحى يعمل سلطاناً . فسمع ذلك بأذنه منهم ، وأشيع أن السلطان قال للعسكر : لا فتوا أخذتوا من السلطان الغورى مائة وثلاثين ديناراً ولم تقاتلوا شيئاً ، وكسرتوا السلطان وأخذتوا به حتى قتل منكم قهراً . فنزل العسكر من القلعة على غير رضى ، وأشيع لإثارة فتنة بين العسكر . (١) وفي اليوم التالى أحضرت لهم طومان باي ابن السلطان الغورى ، وطلب إليهم أن يسألوه إن كان والده قد ترك أى شئ من المال فى الخزائن ، وذكر لهم أنه سيكون أول من ييوس له الأرض إذا ما بايعوه سلطاناً . وهنا انقسم المالك قسمين : فقرر

الجليبان السفر بلا نفقه للأخذ بثأر الغورى ، أما القرانصة فإنهم قد أصروا على عدم السفر قبل إستلام مائة وثلاثين ديناراً لكل فرد وأخيراً تم الأمر بالانفاق مع العسكر على أن ينفق لهم السلطان خمسين ديناراً لكل ملوك ، علاوة على ثمن اللحم المنكسر ، منذ خمسة أشهر ، وكذلك ثمن العليق المنكسر . وتمت هذه المساومات فى الوقت الذى كانت القاهرة تعلم فيه ، ولوعن طريق الإشاعة ، بدخول العثمانيين مدينة غزة .

وحضرت إلى مصر جماعة من العثمانيين ذكروا أنهم قد أتوا موفدين من السلطان سليم ويحملون رسالة منه ويقال أنهم لم يتعدوا عن الطريق السلطانى الذى كان جان بردى الغزالى يسيطر عليه ، ووصلوا عن طريق التيه إلى عجزود ، ولم يشعر المصريون بهم إلا قرب المطرية ، ومعنى ذلك أنه كان فى وسع قوات العثمانيين كذلك أن تصل إلى مشارف القاهرة بسهولة ، ودون أن يعلم بها أحد . ولقد أهان المماليك هؤلاء المندوبيين ، بنفس الطريقة التى كان العثمانيون قد أهانوا بها مندوب الغورى إليهم . ورغم ذلك فقد كان بجيشهم ، والأخبار التى يحملونها ، تدل على على شدة بطش العثمانيين وقوتهم . وذكر من رافقهم من العرب أن السلطان سليم كان قد صرح بأنه لن يرجع إلى بلاده حتى يملك مصر ، ويقتل كل من كان بها من المماليك ، وأمر طومان باى بسجنهم ، وشنق بعضهم ؛ وأشيع فى القاهرة أن ما يقرب من أربعين نفرأ من العثمانيين قد حضر وامع هذا الرسول ، وأنهم قد اختفوا فى القاهرة . فصيدرت الأوامر بعدم إخفاء المصريين لئلا يعثروا .

وكانت رسالة السلطان سليم تتضمن كثيراً من الوعيد والتهديد ؛ وأنه قد أخذ المملوك بالسيوف بعد موت السلطان الغورى ، وطلب إلى طومان باى أن يحمل

له خراج مصر في كل سنة ، كما كان يحمل الخلفاء بغداد ، كما طلب إليه أن يضرب العملة في مصر باسمه ، وكذلك الخطبة ، ويكون نائباً عنه بمصر ، وله من غزوة إلى مصر ، وللعثمانيين من الشام إلى الفرات . وإلا فإن العثمانيين سيدخلون مصر ، ويقتلون جميع من بها الجراكسة ، وفلما قرئت هذه المطالبة على السلطان بكى وحصل له غاية الرعب ... واضطربت أحوال الديار المصرية ، وأخذ كل أحد حذره من ابن عثمان ، وقالوا : مثلما طرقتنا قصاده على حين غفلة يطرقتنا هو أيضاً على حين غفلة . فشرع الناس في تحصيل أماكن في أطراف المدينة وجوانبها ليختبئوا فيها إذا دخل ابن عثمان إلى مصر ، وبعض الناس عول على أنه يزل في مراكب هو وعياله وأولاده ويتوجه بهم إلى أعلا الصعيد إذا تحقق بحجى ابن عثمان ، وسرت الإشاعة في ذلك الوقت بأن خاير بك قد دخل في خدمة العثمانيين ، وأنه أخذ في الاتصال ببعض الأمراء المقدمين ، لكي يرغبهم في الدخول في طاعتهم ، وأنه يقوم بالدعاية لهم ، ويذكر لهم أنهم سيبقون كل منهم في وظيفته ، وعلى رزقهم ، بعد دخولهم إلى البلاد .

وفي هذا الجو المضطرب وصلت إلى القاهرة أنباء موقعة بيسان ، وهزيمة جان بردى الغزالي ، باشا العسكر ، ونائب الدولة في الشام .

وكان ملك الأمراء جان بردى الغزالي قد خرج إلى التجربة قبل العسكر بعدة أيام ، وصارت الأمراء والعسكر يخرجون من بعده متفرقين ، وبشكل كبير . فلما أبطأوا على الغزالي ، جمع بعض العربان ، وتقدم مع بعض الأمراء إلى غزة . وقاطعوا على عسكر ابن عثمان من طريق غير درب السلطان ، وتم الالتحام في الشريعة ، بالقرب من بيسان . وكان قائد الجنود العثمانية هو سنان باشا ،

وكانت قوته كبيرة ، في الوقت الذي كانت فيه قوات جان بردى العزالي : يطة .
وكانت الموقعة مهولة ، وإنكسر العزالي ومن معه من الأمراء . ولم ينبج من
عسكر مصر في هذه الحركة إلا من طال عمره . وقيل أن ممالك الغوري هم الذين
بادروا بالحرب ، ف وقعت الهزيمة الثانية .

ولقد إنتشر الذعر في القاهرة . وحتى وقت نزول طومان باي إلى الميدان ،
قامت ضجة كبيرة في الرحلة ، وسرت الاشاعة بأن الجنود العثمانيين قد وصلوا
إلى الريدانية ... فليس العسكر آلة الحرب وركبوا جميعاً ورجت القاهرة . ولكنهم
لم يجدوا في الريدانية أحداً من العثمانيين . وكانت هذه الاشاعة قد انتشرت نتيجة
لنزول بعض العربان من الجبل ، وسيرهم صوب الريدانية ، فاعتقد من رآهم بأنهم
كانوا من فرسان العثمانيين وعاشت القاهرة أياماً عصيبة ، وهى متوترة
الاعصاب .

ثم استقبلت القاهرة بعد ذلك بقايا قوات الممالك المنهزمة ، وهم في أسوأ حال .
وذكروا أن العثمانيين كانوا مزودين بأرماع لها كلاب يخطفون بها الفارس من
على فرسه ؛ كما ذكروا أن العثمانيين كانوا مثل الجراد المنتشر لا يحصى عددهم ،
وأنهم كانوا مزودين برماة بالبندق الرصاص على عجلات خشب ، تسحبها أبقار
وجاهوس في أول العسكر . ولكن طومان باي فرح بعودة جان بردى العزالي
سالمًا ، إذ أنه كان فارس الاسلام ، والقائد العام للقوات .

ثم وصلت الأنباء بعد ذلك تعلن أن سنان باشا قد أعمل السيف في رقاب
أهل غزة ، وقتل منهم نحو ألف من الرجال والصغار ، وحتى النساء . ذلك أن
خروج سنان باشا لملاقاة جان بردى العزالي قد تلاه إنتشار إشاعة في غزة بانتصار
الممالك على العثمانيين ، فقام نائب غزة و جنوده بنهب معسكر العثمانيين ، وأحرقوا

خييامهم ، وقتلوا من تخلف في هذا المعسكر . وبعد عودة سنان باشا من المعركة رأى ما حدث ، وأمر بتفتيش بيوت أهل غزة ، ووجد بها بعض حوائج العثمانيين . فأمر عسكره بالإنتقام ، وقتلوا منهم ما لا يحصى عدده ، وراح الصالح بالطالح .

ولم يفتد خوف الأهالي من العثمانيين ، وخاصة بعد ما قاموا به في غزة من القتل والنهب وسبي النساء وقتل الأطفال ، وبدأ العربان ورجال الهوارة يتوافدون على القاهرة . وكان طومان باي قد ألزم مشايخهم بالحضور وبإسطحاب جماعات من الفرسان الذين يتميزون بالشجاعة . وعسكروا في الجيزة ، ثم دخلوا إلى الرملة ، ونزلوا بها حتى يعرضهم السلطان في الميدان . وقد إنحط قدر الترك عند العرب والفلاحين والناس قاطبة بسبب هذه الكسرات التي وقعت للمعسكر وتملك ابن عثمان البلاد الشامية ، وثبت عند الناس أن دولة الأتراك قد آلت إلى الانقراض ، وأن ابن عثمان هو الذي يملك البلاد ، وصار جماعة من الفلاحين إذا أتاهم قاصد من باب أسقاذهم يقولون : ما تعطى خراج حتى يتبين لنا ان كانت البلاد لكم أو لابن عثمان ، فتبقى نوزن الخراج مرتين . وقد اضطربت الأحوال برأ وبجراً (١).

٣ - الاستعمار :

أخرج طومان آت الحرب لعرضها ، وجلس في الميدان وسارت أمامه العجلات الخشبية التي كان قد صنعها للتجريدة ، فكانت عدتها مائة عجلة ، أو عربة ، يمر كل منها زوج من الأبقار ، وكان في كل منها مكحلة نحاس ترمى بالبندق والرصاص

(١) ابن إياس . الجزء الخامس . ص ١٣٣ .

ونزل السلطان من المقعد ، وركب وفي يده عصا ، وصار يرتب العجل في مشيها بالميدان . ثم سار بعد العجل مائتا جمل بحملة طوارق ، نحو ألف وخمسة طارقة ، وبحملة أيضا بارود ورصاص وحديد ورماح خشب . وسار أمام هذا الموكب بعض الرماة ، وهم يهتفون : الله ينصر السلطان . وإشتمل هذا الموكب على عدد من الأمراء ، وعلى كثير من التجارين والحدادين . وسار الموكب من باب الميدان إلى الرملة ، ثم دخل من باب زويلة وشنق وسط القاهرة . فإصططعت الناس على الدكاكين بسبب الفرجة ، وكان يوماً مشهوداً ، وإرتفعت الأصوات من الناس بالدعاء للعسكر بالنصر .

ووردت الأنباء بأن العثمانيين قد خرجوا من الشام قاصدين مصر ، وأشيع أن السلطان سليم قد قسم قواته إلى فرقتين ؛ فرقة تجمي عن طريق الدرب السلطاني ، وفرقة تجمي عن طريق التيه . فجمع طومان باي الأمراء لإتخاذ قرار ، وأشيع بين الناس أن السلطان سيخرج إلى الريدانية ، ويقيم بها ، ويقسم قواته إلى قسمين : فرقة تتقدم إلى الصالحية ، وفرقة تتقدم نحو عجمود . وكان الأمراء قد قرروا أن يخرجوا إلى التجريدة في أول العام الجديد ، وزادتهم هذه الأنباء اضطراباً . وإستقر الرأي على أن يخرجوا إلى الريدانية .

ونادى طومان باي على المغاربة الموجودين بمصر ، بضرورة حضورهم للعرض . وطلب إليهم أن يعينوا من بينهم قوة تبلغ ألف رجل ، لكي تخرج مع التجريدة . ولكنهم ردوا على السلطان بأنه ليس من عادتهم الخروج مع العسكر ، وأنهم لا يقاتلون إلا الفرج ، ولا يقاتلون المسلمين . وأظهروا بذلك تعصبا للعثمانيين . وهددهم السلطان بقتل كل مغربي يجدونه في القاهرة ، ونزلوا من القلعة على غير إتفاق .

وخرج السلطان طومان باى وتوجه إلى الريدانية ، وبات في المعسكر هناك . ثم أخذ الأمراء المقدمون يخرجون شيئاً فشيئاً ، هم ومواليكهم ، وهم لابسين آله الحرب . ويذكر ابن إياس أن هذه التجربة كانت أكثر عسكراً من تلك التى كانت قد خرجت مع السلطان النورى ؛ وكان لطومان باى عزم شديد فى عمل العجلات وسبك المكاحل وعمل البندق الرصاص ، وجمع من الرماة ما لا يحصى . وفى الريدانية اجتمع الجمع الغفير من العسكر وهم لابسون آلة السلاح ، وقد سدوا الفضاء ، واجتمع هناك السواد الأعظم من العوام ، حتى النساء ، وقد أطنقوا الرغاريذ ، وإرتفعت الأصوات للسلطان بالنصر . وقرر طومان باى أن العرض العسكرى سيكون بعد ثلاثة أيام فى الصالحية . ولكن الأمراء منعوه من التوجه إلى الصالحية ، وذكروا له أنها لن تقع بينهم وبين العثمانيين واقعة ، إلا فى الريدانية ، (١) .

ووردت الأنباء بأن العثمانيين قد خرجوا من غزة ، وأن طلائع جنودهم قد وصلت إلى العريش . ولما انتشر الخبر بأن طومان باى قد رسم بحمر خندق من سبيل علان إلى الجبل الأحمر وإلى آخر مزارع المطرية ، وأنه نصب على ذلك الخندق الطوارق والمكاحل معمرة فيها بالمدافع ، وصف حولها العربات الخشب التى كان قد صنعها بالقلعة . وأمر المحتسب بأن ينادى فى القاهرة للسوق وأرباب البضائع ، من الزبائن والخبازين والجباة واللحامين بأن يتحولوا ببضائعهم إلى المعسكر الذى أنشئ عند تربة العادل ، وينشئوا هناك سوقاً ، يبيعون فيه للجنود . ثم أشيع أن السلطان قد لهنم بعمل حائط يستر بها على المسكاحل التى نصبها فى الريدانية ، وأشيع أن السلطان كان يحمل بنفسه الحجارة مع البنائين .

(١) ابن إياس . الجزء الخامس . ص ١٣٩ .

ثم ترادفت الأنباء بوصول العثمانيين إلى قطيا ، ثم عن وصولهم إلى بلبيس . وقبض المماليك عن بعض الرجال من جماعة خاير بك ، نائب حلب الذى كان قد انضم إلى العثمانيين . وكانوا يحملون بعض الرسائل من سيدهم إلى بعض الأمراء المقدمين بمصر . وأشيع أن العثمانيين نادوا بالامان على أهالى بلبيس عند دخولهم إليها . وحاول طومان باى أن يخرج بالعسكر ويلاقيهم هناك ؛ ولكن الأمراء لم يتمكنوا من ذلك ، ولولا إقامتهم هناك لكان عين السواب . فإن خبرهم كانت قد بطلت من الجوع . وكان غالب عسكر ابن عثمان مشاة على أقدامهم من حين خرج من الشام ، وهم فى غاية التعب ، وربما كان يسكسروهم قبل أن يدخلوا إلى الخائكة ويجدوا العليق والمأكل والمشرب والراحة من التعب ، فلم يتفق للسلطان أن يلاقيهم من هناك ، حتى تمكنوا من الدخول إلى الخائكة . وأمر طومان باى الجنود بأن يبيتوا أمام المعسكر ، وهم على ظهور خيولهم ، لا يلبسون آلة الحرب ، ولا ينامون إلا بالنوبة ، خوفاً من هجمة ليلية قد يقوم بها العثمانيون . وكان العرب قد تملك قلوب المماليك من مجيء العثمانيين .

وفى اليوم التالى وصلت الأنباء بنزول العثمانيين إلى بركة الحاج ، فاضطربت أحوال عسكر مصر . وأغلقت أبواب القاهرة ، وتعطلت الطواحين ، وقل الدقيق والخبز من الأسواق . وركب طومان باى وسائر الأمراء والمماليك ، واجتمع من العساكر من المماليك السلطانية والمماليك الأمراء والعربان نحو عشرين ألف فارس ، ودقت الطبول والزمر حربيّاً ، وصار السلطان طومان باى راكباً بنفسه وهو يرتب الأمراء على قدر منازلهم . وصف العسكر من الجبل الأحمر إلى غيطان المطرية ، فاجتمع هناك الجميع الغفير .

وكان طومان باى قد حصن المعسكر بالمكاحل والمدافع ، وصف هناك الطوارق ،

وصنع عليها تسانير من الخشب . وجعل خلف المكاحل نحو ألف رجل ، وعليها زكايب فيها عليق ، وجمع الأبقار لجر العجلات . وكان يعتقد أن القتال سيطول بينه وبين العثمانيين ، وأن الحصار سيستمر لمدة طويلة . وبعد أن وصل العثمانيون إلى بركة الحاج ، لم يحصر طومان باي على أن يتوجه إليهم . وبقي في مواقعه ، للدفاع عن القاهرة ، وعلى طول ذلك الموقع الممتد من جبل المقطم إلى شمال شرق القاهرة .

٤ - موقعة الريدانية :

بدأ العثمانيون بالزحف ، ووصلت طلائعهم إلى الجبل الأحمر ؛ د فلما بلغ السلطان طومان باي ذلك زعق النفير في الوطاق ونادى السلطان للعسكر بالخروج إلى قتال عسكر ابن عثمان ، فركبت الأمراء المقدمون ودقوا الطبول حربياً ، وركب العسكر قاطبة حتى سد الفضاء ، وأقبل عسكر ابن عثمان كالجراد المنتشر ، وهم السواد الأعظم ، فتلاقى الجيشان في أوائل الريدانية ، فكان بين الفريقين وقعة مهولة يطول شرحها ، أعظم من الوقعة التي كانت في مرج دابق .^(١) وقتل من العثمانيين وأمرائهم وجنودهم جماعة كثيرة . وصارت الجثث تملأ الأرض في المنطقة المجاورة للجبل الأحمر .

د ثم أن العثمانية تحايروا وجاءوا أفواجاً أفواجاً ، ثم انقسموا فرقتين ، فرقة جاءت من تحت الجبل الأحمر ، وفرقة جاءت للعسكر عند الوطاق بالريدانية . فطار شوهم بالبندق الرصاص ، فقتل من عسكر مصر ما لا يحصى عددهم ، وقتل من الأمراء المقدمين جماعة ... فلم تكن الساعة بسيرة مقدار خمس درجات حتى انكسر عسكر مصر وولى مدبراً ، وتمت عليهم الكسرة . فثبت بعد الكسرة السلطان طومان باي نحو عشرين درجة وهو يقاتل بنفسه في نفر قليل من العبيد

(١) ابن إياس . الجزء الخامس . ص ١٤٥ .

- ١٠١ -

الرماة والمماليك السلحدارية ، فقتل من عسكر ابن عثمان ما لا يحصى عددها . فلما تكاثرت عليه العثمانية ، ورأى العسكر قد قل من حوله ، خاف على نفسه أن يقبضوا عليه ، فطوى الصنجق السلطاني ، وولى وإختفى ، وقيل أنه توجه إلى نحو طرا ، وهذه ثالث كسرة وقعت لعسكر مصر .

و أما القردة العثمانية التي توجهت من تحت الجبل الأحمر ، فإنها نزلت على الوطاق السلطاني ، ودلى وطاق الامراء والعسكر ، فنهبوا كل ما كان فيه من قماش وسلاح وخيام وخيول وجمال وأبقار وغير ذلك . ثم نهبوا المتكاحل التي نصبها السلطان هناك ، ونهبوا تلك الطوارق والتساتير الخشب والعربات التي تعب عليهم السلطان ونهبوا البارود الذي كان هناك ، ولم يبقوا بالوطاق شيئا ، لا قليلا ولا كثيرا (١) .

وبعد هرب السلطان ، ونهب الوطاق ، دخلت جماعة من العثمانيين إلى القاهرة ، وملسكوها بالسيف عنوة . وتوجهت جماعة منهم إلى المنقشرة ، وأحرقوا بابها ، وأخرجوا من كان بها من الخايليس . وكانت بها جماعة من العثمانيين سجنهم هناك طويلا ماى وقت خروجه للريداية . كما أطلقوا من كان فى سجن الديلم والرحبة والقاعة . ثم توجه العثمانيون إلى بيوت الامراء ، ونهبوها . ثم دخلوا إلى الطواحين ، واستولوا على ما كان بها من بنال . كما أخذوا عدة جمال من السقاين . وكان للعثمانيون ينهبون كل ما يلوح لهم ، وأخذوا يخطفون الصبيان المرد والعبيد السود ، واستمر النهب إلى ما بعد المغرب . كما توجهوا إلى شون الغلال التي بمصر وبولاق ونهبوها ، وهذه الحادثة التي وقعت لم تمر لأحد من الناس دلى بال .

لقد فقدت سلطنة مصر ما تبقى لها من قوات مسلحة للمماليك ، وإختفى

السلطان طومان باى ، ومملك العثمانيون القاهرة . لقد إنهارت دولة المماليك .
 وإن كانت لديهم قوة لمقاومة ، فسيصعب عليهم إستعادة عاصمة البلاد .
 وفى اليوم التالى دخل إلى القاهرة أمير المؤمنين ، محمد المتوكل على الله؛ ودخلها
 فى صحبة الوزراء العثمانيين ، وفى صحبة أعداد كبيرة من قواتهم . كما دخلها ملك
 الأمراء خاير بك نائب حلب ، والقضاة الثلاث الذين كانوا فى أسر العثمانيين .
 ودخل الخليفة من باب النصر ، وسار أمامة المتنادون ينادون بالآمن والإطمئنان ،
 وبالنداء للسلطان الملك المظفر سليم شاه بالنصر ، فضج له العوام بالنداء . ونادوا
 كذلك بتسليم كل ملوك محتبى . ولسكن العثمانيين ظلوا يتهبون ، بحجة بحثهم عن
 المماليك الجراكسة ، وإستمر النهب والسلب ثلاثة أيام متتالية .

وعين السلطان سليم جماعة من الإنكشارية لكل باب من أبواب المدينة ،
 وإستمر العثمانيون فى القبض على المماليك من الترب والخطيان ، وكانوا يحضرونهم
 إليه ، فى أمر بضرب أعناقهم . فلما كثرت رؤوس القتلى هناك نصبوا صواري
 وعلقوا عليها رؤوس من قتل المماليك الجراكسة وغيرهم ، حتى
 قيل أنه قد قتل بالريدانية ما يزيد على أربعة الاف إنسان ، من ممالك جراكسة ،
 وغلمان ، ومن عربان الشرقية والغربية ، وصارت الجثث مرمية ، وجافت
 منها الأرض .

وإستقبل السلطان سليم الأمير محمد بن السلطان الغورى ، وخلع عليه . وأعطاه
 أماناً على نفسه ، ورسم له بأن يسكن فى مدرسه أبيه . وأحضروا للسلطان سليم
 مماتيح قلعة الجبل ، ولسكنه رفض الإقامة بها ، ونقل معسكرة من الريدانية ،
 ونصبه فى بولاق ، على شاطئ النيل .

ثم دخل السلطان سليم إلى القاهرة من باب النصر ، وسار فى المدينة فى موكب

— ١٠٣ —

حافل ، وأمامه قوات عظيمة من الفرسان والمشاة ، حتى ضاقت بهم الشوارع ،
ثم دخل من باب زويلة ، وتوجه من هناك إلى بولاق . وسار أمامه الخليفة
والقضاة . وارتفعت له الأصوات بالدعاء من الناس . وسلمت القاهرة رسميا ،
وأصبحت منذ ذلك اليوم أكبر درة تزين عمامة السلطان العثماني .

الفصل الخامس

تصفية سلطنة المماليك

بعد دخول السلطان سليم إلى القاهرة ، وإستيلائه على عاصمة البلاد ، أصبح عليه أن يتولى إدارتها ، ويقضى على المقاومة الموجودة في بعض الأقاليم ، وبخاصة في الصعيد . كما ساعدته مدة إقامته في مصر على أن يصفى بقية ما كان ملحقاً بمصر من أقاليم ، وبخاصة في الحجاز واليمن ، ويضمها بدورها إلى حظيرة الدولة العثمانية . ووقع بذلك عليه وعلى دولته عبء مواجهة الأخطار الخارجية ، التي كانت تتعرض لها دولة المماليك ، سواء من البحر المتوسط ، أو من المحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر . فكانت مسؤولية جديدة ، أضيفت إلى مسؤوليات الدولة العثمانية ، وأثرت بالتالي على توزيع مشغوليات الدولة ، بين المشكلات الداخلية والمشكلات الخارجية . كما أن فترة إقامة السلطان سليم في مصر ، على قصرها ، كانت لازمة لوضع الأسس الجديدة لنظام الحكم العثماني في مصر ، حتى وإن كانت هذه الأسس سيزداد وضوحها في الفترة التالية ، وبخاصة في عهد سليمان القانوني .

١ - إستمرار المقاومة:

بعد أن أقام العثمانيون معسكرهم الرئيسي عند بولاق ، وإعتقدوا أنهم قد ملكوا القاهرة ، قامت قوات المماليك الجراكسة بهجمة ليلية على هذا المعسكر ، وأحاطت به . واستخدم المماليك جمالا محملة ساساً ، أشعلوا فيه النار ، فأدى ذلك إلى اشتعال النيران في جانب كبير من معسكر العثمانيين . هم أعمل المماليك

السيوف والرمح في العثمانيين ، فقتلوا منهم أعداداً كبيرة . وانضم إلى المماليك في هذه الهجمة الليلية كثير من الأهالي والنوتية الموجودين في بولاق ؛ واستمرت المعركة طول الليل . ومنذ الصباح ، اشتدت المعركة بين المماليك والعثمانيين ، واستمرت إلى ما بعد المغرب . وانتشرت الاخبار في نفس الوقت بأن العربان قد انتهزوا هذه الفرصة ، وهاجموا معسكر العثمانيين في الريدانية . وتمكن المماليك من أن يعيدوا سيطرتهم على القاهرة ، ثم صاروا يكبسون البيوت والحارات على العثمانية ، كما كانت العثمانية تكبس البيوت والحارات على المماليك الجراكسة . وكانوا يقطعون رأس كل من يظفرون به من العثمانيين ، ويحضرونها بين يدي السلطان طومان باي .

ودل هذا على أن قوة بأس المماليك كانت لا تزال قوية ، وأنه كان في وسعهم الإستمرار في المقاومة ، ومحاولة إسترجاع سلطتهم على عاصمة البلاد . وانضم عدد كبير من الأهالي إلى المماليك في هذه الحركة . واستمرت المعارك دائمة ، يتقدم فيها المماليك في إحدى المناطق ، ويعاود العثمانيون إنتزاعها منهم بعد ذلك . ونزل السلطان طومان باي في جامع شيخو الذي بالصليبية ، وصار يركب بنفسه ويكر من الصليبية إلى قناطر السباع في نفر قليل من العسكر . ثم رسم بحفر خندق في رأس الصليبية ، وآخر عند قناطر السباع ، وآخر عند رأس الرملية ، وآخر عند جامع ابن طولون ، وآخر عند حدره البقر . (١) وما أن ظهر طومان باي حتى خطب بإسمه على منابر القاهرة في يوم الجمعة ، وكان في الجمعة السابقة قد خطب بإسم السلطان سليم . ولقد إستمر طومان باي في معاركه مع العثمانيين ، ويقتل منهم في كل يوم مائة لا يحصى عددهم ، من يوم الأربعاء إلى يوم السبت ، طلوع الشمس .

(١) أنظر : ابن أبياس . الطبعة الثانية . الجزء الخامس . ص ١٥٤ .

ولاستخدم العثمانيون كل ما كان في وسعهم لاستخدامه، من شدة وعنف وقسوة، للسيطرة على الموقف من جديد، ولتأمين حياة قواتهم. فقاموا عند زاوية الشيخ عماد الدين في الناصرية بإحراق البيوت المحيطة بالزاوية، ونهبوا القناديل والحصص الموجودة في الزاوية، « وقتلوا جماعة كثيرة من العوام وفيهم صغار وشيوخ »، (١) وتوجه عدد من العثمانيين إلى مصر العتيقة، وطلعوا من على القرافة الكبيرة، وملسكوا من باب القرافة إلى مشهد السيدة نفيسة، ودخلوا إلى ضريحها، وأخذوا قناديلها الفضة وبسطوا المسجد.

وصارت جثث القتلى من العثمانيين والمماليك ملقاة على الأرض من بولاق إلى قناطر السباع، وإلى الرملة وإلى تحت القلعة، وفي الحارات والأزقة، أبدان بلا رؤوس. وظل طومان باي يقاتل العثمانيين، وهو في نفر قليل من المماليك وبعض الأمراء، خاصة وأن بعض المماليك كان قد أخذ في الاختفاء من جديد في المنازل والإصطبلات والمقابر، خوفاً على أرواحهم. وبعد ثلاثة أيام من المعارك، اضطر طومان باي إلى الانسحاب من القاهرة، فكانت رابع هزيمة تحقيقاً للمماليك على أيدي العثمانيين.

ولا شك في أن هذه المعارك قد أثرت على معنوية العثمانيين، وجعلتهم يخشون على سلطتهم، بل حتى على سلامة أرواح قواتهم الموجودة في القاهرة. ويظهر هذا التأثير من قوة حركة رد الفعل التي قام بها العثمانيون، والتي أخذت شكلاً واضحاً للانتقام في القاهرة وضواحيها. فتهافت العثمانيون في الصليبية، وأحرقوا جامع شيخو، فأحرقوا سقف الإيوان الكبير والقبعة التي كانت به، ويرجع ذلك إلى أن طومان باي كان قد نزل به وقت المعارك، كما أحرقوا البيوت المحيطة به. وألقى العثمانيون القبض على كثير من الأهالي، وتهربوا في العوام

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . نفس الصفحة .

والغلمان ، وأعملوا فيهم السيف، وراح الصالح بالصالح ؛ وصارت جثثهم مرمية على الطرقات ، من باب زويلة إلى الرملة ، ومنها إلى الصليبية ثم إلى قناطر السباع والناصرية وإلى مصر العتيقة . ويقدر ابن إياس عدد من قتل في هذه الأيام الأربعة بعشرة آلاف نسمة . (١) وأخذ العثمانيون يفتشون على المماليك في البيوت والحارات ، وحتى في المساجد والجوامع . وهاجموا الجامع الأزهر وجامع الحاكم وجامع ابن طولون ، وغيرها من الجوامع والمدارس والمزارات . وكانوا يقتلون من يجدونه فيها من المماليك ، وقيل أنهم قبضوا على نحو ثمانمائة مملوك . وأصبحت الجثث ملقاة في كل مكان ، تنهشها الكلاب . ويقول ابن إياس أن المصريين لم يقاسوا مثل هذه الشدة أبداً ، إلا في زمن نبوخذ نصر البابلي . وكان هذا هو رد الفعل العثماني الأول والتلقائي على هذه الحركة المدائية ، والذي أظهر العثمانيين بمظهر القوة والبطش ، وسمح لهم باستقرار الأمر في العاصمة .

وعاد سليم إلى معسكره ، وأصدر أمراً بإعلان الأمان على الأسراء الذين كانوا لا يزالون مختبئين . وأمر المماليك المختفين بالظهور والتوجه إلى مدرسة الغوري . فاجتمع له ما يزيد على خمسين أميراً من المماليك ، فوبخهم ووبسقى على وجوههم وذكر لهم ظلمهم وما كانوا يصنعون به ؛ ثم أمر بجنهم في القلعة ، وربما كان يدرهم الاستعانة بهم فيما بعد في إدارة البلاد .

وجاء الأمير جان بردى الغزالي يطلب الأمان من السلطان سليم . وكان قد انسحب بعد موقعة الريدانية صرب غرة . وأعطاه السلطان سليم الأمان . أما طومان باي فإنه إتجه صوب الهندسا ، في الصعيد . ثم قويت شوكته هناك بسرعة ، والتفت حوله جماعة كثيرة من العربان ، واجتمع عنده الجمل الغفير من الأمراء والعسكر . ولا شك في أنه كان في وسعه أن يحصل على كمية من الأسلحة

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ١٥٦ .

من الخارج ، تساعده على الاستمرار في مقاومة العثمانيين . فقد وردت الأنباء ، بعد خروجه من القاهرة بقليل ، بورود زردخانه ، من نشاب وقسى وبارود ، إلى ثغر الاسكندرية ؛ مما تسبب في نشوب حالة جديدة من التوتر . وأخذ السلطان سليم حذره من طوماى باى .

وزاد من خطورة الموقف أن أعداداً من المماليك كانت لا تزال موجودة في الاسكندرية ، كما أن بعض السكشوفيات كانت لم تخضع بعد لسلطة العثمانيين . فاضطر السلطان العثماني إلى تأمين الإسكندرية ؛ كما اضطر إلى اتخاذ حذره في القاهرة نفسها . فأرسل ناظر الخاص لإحضار المماليك الموجودين في الاسكندرية . وكان الظاهر قانصوه ، خال الناصر ، سلطان مصر السابق ، موجوداً بالاسكندرية ، وكان قد سجن في برج هذه المدينة ، حتى أمر طومان باى بإخراجه منه . فأعاد ناظر الخاص إلى البرج كما كان . بمجرد وصوله إلى الاسكندرية ، ثم خنقه في الليل ، ودفنوه هناك . وكانت الإشاعة قد سرت بأن الجراكسة تنقص دعوته إلى السلطنة ، فبادر السلطان سليم شاه وخنقه وكفى أمره ، (١) .

وأصبحت منطقة الجيزة غير آمنة ، وكان الجراكسة يقتلون بعض العثمانيين الموجودين فيها ، ويستولون على الخيول وعلى الجبال ، من وقت لآخر . وأمر سليم بإعداد حملة من ألفى مقاتل ، مسلحين بالبنادق ، لتطهير بر الجيزة . ولكن هذه الحملة فشلت في مهمتها . فاضطر السلطان سليم إلى أن يأمر بإقفال أبواب القاهرة وأبواب ودروها ، وقت الصلاة ، خوفاً من دخول المماليك الجراكسة إلى المدينة على غفلة من أهلها .

وكان من الصعب على العثمانيين أن يشعروا بالإطمئنان في مثل هذه الظروف ،

(١) ان : إياس : الجزء الخامس ص . ١٦٣ .

خاصة وأن أعداداً من الماليسك كانت موجودة في سجون المدينة ، وكان في استطاعتهم ، في حالة وقوع هجوم جديد ، أن يتخلصوا من سجنهم ، وينضموا إلى بقية المهاجمين للعثمانيين . ولا شك في أن هذا العامل، المتصل بالامن، وبالخوف، هو الذي دفع السلطان سليم إلى أن يصدر أمره بنفى الماليسك الجراكسة ، الذين كانوا في الترسيم في الوكالة الموجودة خلف مدرسة الغورى ، وفي سجن الديلم ، إلى إسطنبول . « فأخرجوهم وهم في قيود ... وكانوا نحو سبعمائة مملوك ، وقيل أكثر من ذلك ، فشقوا بهم القاهرة ، ثم توجهوا بهم إلى بولاق وأنزلوهم في المراكب . فلما استقروا في المراكب خشبوا منهم جماعة بقراى خشب في أيديهم ، ثم سافروا بهم في البحر إلى ثغر الاسكندرية ، ثم يتوجهون بهم من هناك إلى إسطنبول، فصار لنسائهم وأولادهم ضجيج وبكاء في ساحل بولاق عندما ودعوهم ، (١) .

وأخيراً فإن السلطان سليم قد رحب بمسألة عقد إتفاق مع طومان باى بمجرد أن فاتحه في ذلك .

وكان طومان باى قد أرسل عدة خطابات إلى المباشرين والاعيان، وإلى كاتب السر، وحتى إلى الخليفة ؛ وعائبهم وذكر لهم أنه لن ينسأهم، حتى إذا كانوا قد نسوه . ثم كتب إلى السلطان سليم عارضاً الصلح والاتفاق ، وبشروط معينة ، وإلا فإنها الحرب . « إن كنت تروم أن أجعل الخطبة والسكة باسمك وأكون أنا نائباً عنك بمصر وأحمل لك خراج مصر حسبما يقع الإتفاق عليه بيننا من المال الذى أحمله إليك في كل سنة ، فأرحل عن مصر أنت وعسكرك إلى الصالحية وصون دماء المسلمين بيننا ولا تدخل في خطية أهل مصر من كبار وصغار وشيوخ وصبيان ونساء ، وإن كنت ما ترضى بذلك فأخرج ولاقىنى في بر الجيزة ويعطى الله النصر

لمن يشاء منا» (١). ويقال أن حاشية الرسالة قد اشتملت على تحديد أكثر :
« لا تحسب أنى أرسلت أسألك في أمر الصلح عن عجز. فإن معى ثلاثين أميراً [١٠٠] .
ومعى من المماليك السلطانية والعربان نحو عشرين ألفاً، وما أنا بعاجز عن قتالك،
ولكن الصلح أصلح إلى صون دماء المسلمين » (٢).

وأسرع السلطان سليم باختيار القضاة الأربعة، الذين كان قد أعادهم إلى
سلطنتهم بعد احتفاظه بهم معه منذ حلب، وإحضار أمير المؤمنين، وكذلك جماعة
من الوزراء. « وكتب بحضرتهم صورة حلف إلى السلطان طومان باى، وكتب
ابن عثمان خطه عليه ». وتم الاتفاق على أن يحل القضاة الأربعة، مع دوادار
الخليفة، هذا الحلف إلى طومان باى، مع مندوب عن السلطان سليم.

ولكن بعض العربان وبعض الجراكسة هاجموا هذا الوفد السلطاني قرب
البهنسا، وقتلوا العثمانيين وأهانوا القضاة. فعزف سليم أن طومان باى قد تراجع
في أمر الصلح، وأن عليه مواصلة عملياته الحربية لكسر شوكة المماليك، حتى
تستقر له الأحوال في مصر.

٢ — القبض على طومان باى واعداده :

انتشرت الأخبار في القاهرة بأن طومان باى جمع من العساكر والعربان ما لا يحصى
عددهم، وأنه زاحف بهم على العثمانيين في بر الجزيرة؛ فكثرت القيل والقال، ووقع
الاضطراب في القاهرة. وانتفع ورود البضائع إلى القاهرة، وخاصة من الجبلين
والزبد، التي كانت ترد من الجزيرة وقلوب، واضطربت أحوال القاهرة. وطلب
العثمانيون جميع السقايين بجبايتهم وروايتهم. لكي يستعدوا للسفر مع الحملة التي

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ١٦٦ .

(٢) المرجع السابق . ص ١٦٧ .

كانوا يعدونها ضد طومان باى فى الصعيد . وأمر العثمانيون ببناء معديات على ساحل طره وساحل مصر القديمة ، لنقل الجنود الى البر الغربى . إنه الاستعداد للحملة .

ثم عمل السلطان سليم على التخلص من الأمراء والماليك الذين كانوا فى القلعة ، فأحضروهم إلى معسكره ، وهم أربعة وخمسين أميراً وقائداً ، ووجهم ، ثم أمر بضرب أعناقهم أجمعين . ويقال أن السلطان سليم قتلهم إنتقاماً لقتل مندوبه الذى كان قد أرسله صحبة القضاة الأربعة إلى طومان باى . « فصارت أجسادهم مرمية على الأرض تنهشهم الكلاب بالليل والنهار والضباع والذئاب بالليل ، وصارت لساء الأمراء المقدمين تبرطل المشاعلية ببال له صورة حتى يكسوها من نعل جثة زوجها . . . وصارت جثث البقية مرمية هناك تنهشها الكلاب . وكانت هذه السكاينة من أعظم الكرايين فى حق الأمراء ، وقد ظهروا بالأمان من ابن عثمان ثم غدرهم وقتلهم ، فكان لا يثق أحد له بأمان وليس له قول ولا فعل » (١) .

ولسكنها ضرورات الأمن ، مع الرغبة فى الانتقام وفرض النفس .

وبعد ذلك عبر السلطان سليم إلى بر الجيزة ، لقتال الأشرف . الذى كان قد وصل إلى المنسوات ، ومعه من العربان والعسكر من الماليك الجمل الغفير ، ثم تلاقت القوتان ، العثمانية والمملوكية ، « فكان بين الفريقين وقعة لم يسمع بمثلا . أعظم من الوقعة التى كانت على الربانية ، وقيل كانت هذه الواقعة عند كرم الحمام . . . وإنكسرت العثمانية غير ما مرة ، وطردتهم الأتراك حتى أقروا أنفسهم فى البحر ، وكانت الكسرة عليهم أولاً ، وقتل منهم جماعة كثيرة . ثم بعد ذلك تكاثرت العثمانية على الأتراك وطرشتهم الرماة بالبندق الرصاص ، فهزمهم ووقعت الكسرة على الأتراك ، وولى السلطان طومان باى مهزوماً ، فتوجه إلى

بلدة تسمى البوطة في أعلا تروجة . وهذه خامس كسرة وقت علي عسكر مصر (١) .

وأعمل العثمانيون السيف في رقاب المماليك والعربان المجندين معهم . وقبضوا رؤوسهم ، وعبروا بها إلى بر بولاق ، حاملين إياها على هداى من خشب السفن ، وقابلتهم الطبول والزمور ، وأمروا أهل القاهرة بأقامة الزينات لاحتفالا بنصرهم على المماليك . وكان عند الرؤوس التي دخلوا بها إلى القاهرة تقرب من ثمانمائة رأس ، للمماليك والعربان ، وكان عدد من قتل هناك وألقى في النيل أكثر من ذلك

وأمام هذه الهزائم المتتالية ، ومع ضعف الامكانيات العسكرية ، اضططر طومان باى إلى أن ينسحب من الصعيد ويلتجئ إلى الدلتا . ونزل عند أحد أصدقائه من مشايخ البحيرة . ولكن سرعان ما علم العرب بوجوده لديه ، ثم علم السلطان سليم بذلك ، فأرسل اليه جماعة من جنوده تمكنوا من القبض عليه بسهولة . وسواء أكان حسين بن مرعى قد خان العهد ، أو لم يخنه ، فإن ما يهمنا هو عدم تمكن طومان باى من الحصول على حماية الوطنيين له ، بعد أن تفرق الأحرار المماليك من حوله

وقابل طومان باى السلطان سليم ، ثم توجهوا به إلى خيمة خاصه في حراسة جنود الإنكشارية في معسكر العثمانيين في إمبابة . وظلت القاهرة منقسمة على نفسها ، ولا تصدق أمر إلقاء العثمانيين القبض على طومان باى . وبعد سبعة عشرة يوماً أرسل العثمانيون طومان باى إلى بر بولاق ، وساروا به في هوكب شق القاهرة ، وأمامه ما يقرب من أربعائه عثماني . وكان يحيط الأهل الواقفين لرؤيته على طول الطريق ، وهو لا يدرى ما يصنعون به . فلما أتى إلى باب زويلة

أنزلوه من على الفرس ، وأرخوا له الحبال ، ووقفت حوله العثمانية بالسيوف ، فلما تحقق أنه يشنق وقف على أقدامه على باب زويلة ، وقال للناس الذين حوله : إقرأوا لي سورة الفاتحة ثلاث مرات . فبسط يده وقرأ سورة الفاتحة ثلاث مرات وقرأت الناس معه ، ثم قال للنشاعلى : إعمل شغلك^(١) . ولقد حزن عليه الناس حزناً كبيراً ، نظراً لشجاعته ، وبطولته في التصدي للعثمانيين ، ولثباته في الحرب واستمراره في المقاومة حتى آخر لحظة ؛ هذا علاوة على حسن سمعته ، وحسن أخلاقه ، وحسن سياسته للناس . وكان ملكاً حليماً قليل الأذى كثير الخير ، كما يقول عنه ابن إياس . وظل ثلاثة أيام وهو معلق على الباب ، ثم أنزلوه وأحضروا له تابوتاً ووضعوه فيه ، ثم توجهوا به إلى مدرسة عمه السلطان الغورى ، ودفنوه في الحوش الذى يقع خلف المدرسة . وكانت هذه أول مرة في التاريخ يشنق فيها سلطان مصر .

ولا شك في أن إلقاء القبض على طرمان بأى هذه الطريقة والتخلص منه ، كانت انتصاراً كبيراً للسلطان سليم ، وإضعافاً لحكم المماليك ، وتدعياً لحكم العثمانيين لمصر .

٣- الحجاز واليمن :

باستتباب الأمر للعثمانيين في مصر ، أصبح عليهم أن يتولوا كذلك أمر الأقاليم التى كانت ملحقة بها ، وخاصة في شبه الجزيرة العربية ؛ وهى أقاليم الحجاز واليمن .

وكما كانت سوريا الجنوبية ضرورية من الناحية الإستراتيجية للدفاع عن مصر

(١) ابن إياس : الجزء الخامس ص ١٧٦ .

صند أية هجمة تأتي لها من الشمال أو من الشرق ، كان الحجاز واليمن مهمين كذلك من الناحية الإستراتيجية ، كخط دفاع أول عن مصر ، أمام أية هجمة قد تفاجئها من المحيط الهندي وخليج عدن . وكان البرتغاليون يواصلون حينئذ هجماتهم على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر ، وعلى الخليج العربي ، وفي نفس الوقت الذي تطورت فيه العلاقة بين مصر المملوكية والدولة العثمانية إلى حرب معلنة ، وعملت فيه إحدى القيادتين على الاستيلاء على منطقة نفوذ وسيادة القيادة الأخرى . وكان من المنطقي أن يسيطر العثمانيون على الحجاز واليمن بعد أن سيطروا على مصر .

ولم تكن العلاقة بين مصر ، بصفتها سلطنة مملوكية ، وبين « ملحقاتها » في الحجاز واليمن ، مقصورة على مجرد الناحية الإستراتيجية . حقيقة أن المجهودات البرية والبحرية ، والتي كان السلطان الغوري قد بذلها في هذه الأقاليم ، وحتى في المحيط الهندي ، كانت قد زادت من إظهار أهمية الناحية الإستراتيجية ، وأن مسيرة الحملات المملوكية إلى اليمن ، ومحاولة سيطرتها على منطقة عدن ، وإنشائها لقاعدة بحرية هناك ، وخروج الاسطول المملوكي إلى مياه المحيط الهندي ، وحتى إلتقائه بالاسطول البرتغالي قرب ديو ، كانت كلها تقدم العامل الإستراتيجي على غيره من العوامل في هذه الفترة ، وفي هذه الظروف الخاصة بظهور البرتغاليين في مياه المحيط الهندي ، وتأثير ذلك على التجارة العالمية . ولكن الروابط كانت وثيقة بين مصر والحجاز . وكذلك مع اليمن ، منذ العصور الإسلامية الأولى ، التي نظمت هذه العلاقة ، وأرست لها تقاليداً بنيت على المصلحة المشتركة لأبناء هذه المنطقة أجمعين . فكانت مصر هي التي ترعى الحجاز ، وهي التي ترسل إليه كسوة الحمل في كل عام . وكانت مصر هي التي ترسل الأرزاق لأهل الحجاز ، معونة لهم ، وتكرماً لإقليمهم . والرسالة التي يقومون بها في موسم الحج . وكانت مصر هي

التي ترعى المجاورين ، الذين يأتون من جميع أطراف العالم الإسلامي ، ويقضون البقاء في الأراضي المقدسة ، طلباً للعلم ، أو رغبة في البركة . وكانت فصر هي التي تشتهل على أكبر مساحة من الأراضي والأماكن الموقوفة على خدائهم المسلمين في مكة والمدينة . هذا علاوة على وجود بعض المؤسسات المصرية في الحجاز ، تؤدي للحجاج خدمات عامة ، مثل التسيمة ، المصرية التي كانت تعتبر هدفاً ومستشفى في نفس الوقت للحجاج .

وكانت مصر هي التي تشرف على الحجاز من الناحية الإدارية ، وهي التي تشرف على أكبر قافلتي من قوافل الحجاج تصل إلى الحجاز : القافلة الأولى تأتي من دمشق ، ويتجمع فيها الحجاج الآتين من العراق ، ومن الجزيرة ، ومن آسيا الصغرى ، ويسيرون فيها ، مع أبناء سوريا إلى بيت المقدس ، ثم جنوباً إلى الحجاز ، والقافلة الثانية التي كانت تتجمع في القاهرة ، وتضم حجاج كل أقاليم بلاد المغرب ، وكانت تصل إلى مصر ، لسكنى تخرج من جديد ، وهي تضم الحجاج المصريين ، وتأخذ معها المحمل والكسوة الشريفة إلى الأراضي الحجازية . وكانت حكومة السلطنة تزود كل من القافلتين بقوة للحراسة ، تصحبها وترد عنها العضابات وتؤمن لها طريق السفر . وبعد سقوط الشام ، ثم سقوط مضر في أيدي العثمانيين ، كان من الطبيعي أن يدخل الحجاز كذلك في أيديهم استولوا على السلطة في هذين الإقليمين . ومع انتقال الهيبة التي كانت للسلطنة المملوكية إلى الدولة العثمانية ، أصبح من المنطقي أن يتجه العثمانيون بأنظارهم إلى الحجاز ، حتى يتمتعوا ببلدات وأحماة الحرمين الشريفين ، . ولا شك في أن تزعم العثمانيين للسلطة السنية من العالم الإسلامي ، ووقوفهم في وجه الاطماع التوسعية لدولة الصفويين الشيعة ، كان يدفعهم كذلك إلى الرغبة في بسط حمايتهم ، ومد نفوذهم على الحجاز .

أما من ناحية أبناء الحجاز فإنهم كانوا يفتخرون من انتمائهم للدولة المملوكية

فى مصر ، خاصة أن هذا الانضمام لم يكن يكلفهم شيئاً . وكان الحجاز يخضع لنظام حكم الأشراف الموجودين فى مكة ، والذين ينتسبون إلى البيت الشريف . ورغم وقوع خلافات من وقت لآخر فيما بينهم إلا أن الأشراف كانوا يعملون على تصفية هذه الخلافات ، ثم يواصلون تبعيتهم لمصر ، أو انضمامهم إليها ، خاصة وأنها كانت هى الدولة التى تستضيف الخلافة ، وتحميها .

وعلىنا أن نذكر أن العلاقة بين الأشراف وبين السلطنة المملوكية فى مصر قد ضعفت فى السنوات الأخيرة من حكم السلطان الغورى ، وخاصة فى الوقت الذى قام فيه بمجهودات حربية فى الحجاز واليمن لدفع خطر توغل النفوذ البرتغالى فى هذه الأقاليم . كما أن الهزائم التى لحقت بالماليك أمام البرتغاليين فى مياه الهند ، والانقسام الذى وقع بين صفوفهم ، والخصومات التى نشبت بينهم وبين أهل اليمن ، ساعدت على قلة هيبتهم فى الأقاليم الحجازية . حقيقة أن حسين الكردي حاول بعد عودته من اليمن ، أن يدعم نفوذ السلطنة المملوكية فى الحجاز ، وينشئ هناك خط دفاع حربي عن مصر ، يقيمه فى جدة ، ويمنع به أساطيل البرتغاليين من انتهاك حرمة الحجاز ، ومن الوصول إلى السويس ومصر . ولكن الهزائم أثرت فى نفسية الرجال ، وساعدت على ظهور الخلافات بين عناصر الماليك وبعضها . فنشب النزاع بين حسين الكردي ، قائد القوة البرية ، وبين الرئيس سلمان ، قائد الأسطول البحري . وترك الرئيس سلمان الحجاز وعاد إلى القاهرة . وكانت هذه الخلافات تضعف من سمعة مصر ، وتضعف من سيطرتها على الأراضي المقدسة . وبعد هزيمة مرج دابق ، واستيلاء العثمانيين على القاهرة ، لم تكن هناك صعوبة فى انضمام أشراف الحجاز إلى الدولة التى سيطرت على مقدرات مصر ، والتي ظهرت على أنها توحد أقاليم العالم الإسلامى ، وتدافع عنه أمام أخطار هجمات الشيعة ، وأخطار هجمات البرتغاليين المسيحيين .

وفي القاهرة ، وجد السلطان سليم بعض علماء وقضاة الحجاز ، كل منهم الغورى قد اعتقلهم وقت وقوع الاضطرابات التي كانت قد حدثت هناك ضد الحكم المصرى . فأفرج السلطان سليم عنهم ، وأشاروا عليه بأن يكتب إلى الشريف بركات ، شريف مكة ، يدعو إلى قبول السيادة العثمانية ، وإعلان الخطبة باسم سليم ؛ وكتبوا من جانبهم إلى الشريف بركات بهذا المعنى . ولقد أثمرت هذه العملية ، إذ أن الشريف بركات وجد من الحكمة أن يقبل السيادة العثمانية ، خاصة وأنه كان يواجه الخطر البرتغالى ، وكان فى حاجة إلى مساعدة دولة إسلامية كبرى له . وكان على الحجاز كذلك أن يكون مسالماً مع الدولة التي تحكم مصر ، حتى يفيد من الأوقاف المحبوسة على الحرمين ، وعلى فقراء مكة والمدينة ، وأخيراً فإن دخول الحجاز تحت السيادة العثمانية لم يكن يهدد النظام الموجود فى الحجاز فى شيء ، بل كان يدر بتردد مركز الشريف بركات ، ضد منافسيه المحليين .

وكل هذه الأسباب مجتمعة ، علاوة على فكرة وحدة العالم الإسلامى ، هي التي أدت إلى قبول الشريف بركات للعرض العثمانى ، وإرساله لابنه إلى القاهرة ، يحمل للسلطان سليم تهنئة والده بفتح الشام ، وفتح مصر ، ويحمل إليه كذلك مفاتيح الحرمين الشريفين ، إقراراً باعترافه بالسيادة العثمانية . ولقد أكرم السلطان سليم وفادة ابن الشريف بركات ، وأعطاه تفويضاً بحكم والده للحجاز ، ووجهه إلى التخلص من حسين الكردى ، أمير الماليك فى جدة . وإحتفلت مكة بعودة ابن الشريف ، وقرأوا التفويض على الناس ، وخطبوا الجمعة باسم السلطان سليم ؛ وانتهى الأمر بإلقائهم القبض على حسين الكردى ، وبقتلهم إياه غرقاً .

وهكذا دخلت الحجاز سلبياً فى نطاق الدولة العثمانية ، وإن كانت قد إحتفظت بنفس نظام حكم الاملاكى ؛ وإن كان العثمانيون سينشئون صنيعة خاصة بهم فى جدة ، تسكون أساساً وقاعدة لعملياتهم فى البحر الأحمر وفى اليمن .

وكما ورثت السلطنة العثمانية مصر في مناطق نفوذها في الحجاز ، سيعمل
العثمانيون إلى المطلاع بأنظارهم إلى ما وراء الحجاز ؛ إلى اليمن ، وإلى عدن ، خاصة
وأن العثمانيين كانوا قد ورثوا كذلك تركية مصر في الكفاح ضد أخطار الغزو
البرتغالي في منطقة البحر الأحمر ، وإمكانية قيام تحالف بين البرتغاليين ورؤوس
الجمجمة المسيحيين ، ضد الحجاز ، وضد المسلمين في وادي النيل . ولكن التوسع
العثماني في اليمن سيأتي على مراحل ، وسيزداد وضوحاً في عهد السلطان سليمان ، وسيشتمل
على معطيات جديدة ، وخاصة وأن اليمن كانت تضم السنيين ، كما كانت تضم الزيديين ،
وهم من الشيعة .

وهكذا كانت نتيجة انتصارات العثمانيين هي حصولهم على ملك جديد ضموه ،
ولكنها كانت تمثل كذلك تزايداً في فتح الجبهات أمامهم ، دون أن يتمكنوا من
إقفال أى من الجبهات السابقة التي كانوا يحاربون فيها . وبعد جبهة البلقان والمجر ،
وجبهة فارس في وجه الشيعة ، وجبهة سواحل شرق البحر المتوسط أمام فرسان
القديس يوحنا ، وجبهة شمال إفريقيا أمام الإسبانيين ، فتحت مصر أمامهم أبواب
الحجاز ، والبحر الأحمر ، واليمن ، الموصلة إلى جبهة البرتغاليين في المحيط الهندي .
ولاشك في أن فتح هذه الجبهة الجديدة أمام العثمانيين سيدفعهم كذلك إلى محاولة
السيطرة على مياه الخليج العربي ، فيتمكنوا في ذلك عامل الخطر البرتغالي ، مع
عامل خطر هجمات الصفويين الشيعة ، في توجيه العثمانيين صوب السيطرة على
العراق . ولا شك كذلك في أن تزايد فتح الجبهات العسكرية أمام العثمانيين في
دفاعهم عن منطقة الشرق الإسلامي سيعمل على استهلاك جزء كبير من مواردهم
المادية في هذه الحروب ، وسيتمتع جزءاً كبيراً من وقتهم ومن مشغوليتهم
على حساب نظم الحكم الداخلية ، والالتفات إلى مشكلات الإنتاج ،
ومشكلات التنمية .

وهكذا كتب على مصر ، بعد فقدانها السيطرة على موارد التجارة العالمية ، أن تنفذ سيادتها ، وتصبح مجرد ولاية تخضع لسيادة دولة وجهتها الظروف العالمية إلى ميادين الحروب ، وبشكل حرمها من الوقت ومن الإمكانيات اللازمة لتحسين أحوال الناس .

وبعد النكسة الاقتصادية ، والهزيمة العسكرية ، قل الأمل في إمكانية تحسن أحوال المنطقة ، وإستمر إستنزاف مواردها في عمليات الدفاع . ولاشك في أن هذا سيؤثر على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لمصر والمصريين في أثناء القرون التالية ، كما سيؤثر على أحوال كل الأقاليم المحيطة بها . وكانت العوامل الخارجية هي التي فرضت هذه التجربة القاسية على المنطقة ، وعلى أبنائها .

٤ - الأسس الجريرة للحكم :

كانت فترة إقامة السلطان سليم في مصر ، على قصرها ، قد فتحت أعينه على المشكلات الخاصة بهذه السلطنة ، وبالأقاليم التي كانت منضمة إليها ، وكذلك على المشكلات الخارجية التي كانت تواجه هذه السلطنة ، وكان كل ذلك كفيلاً يجعله يضع الأسس الأولى لنظام الحكم الذي سيمير عليه في مصر ، ولعلافة العثمانيين بأبناء هذه الأقاليم التي فتحوها ، أو التي قبلت الدخول تحت سيادتهم . ولاشك في أن مشكلة الإدارة كانت هي المشكلة الأولى التي واجهته ؛ ولكن طبيعة العثمانيين ومستوى حضارتهم وطريقة معيشتهم كانت لها تأثيراً كبيراً على شكل القرارات التي اتخذوها .

فما أن أتم السلطان سليم إخضاع القاهرة ، وأعطى الأمان للأمراء المماليك ، حتى أخذ في تنظيم إدارة البلاد . فعين بعض أمراءه في مناصب نائب غزة ، وكاشف المحلة ، وكاشف الشرقية . وكاشف الغربية ؛ وولى عدة كشاف في أماكن

وعليه من الزيد . كما كتب الموتر دار . على الثرى يونس ، الاستادار ، بمسح بلاد
: . وبكشف ما فيها من انطاقيات المالك الجراكسة وغيرهم من الرزق
و : . . لاشك في أن هذا القرار كان يهدف لتقليم أظافر الأشراف المالك ،
والاستناد إلى مجموعة جديدة من الأشراف ، تدبر له بالولاء . في الوقت الذى كان
صومان باى يواصل فيه عملياته الحربية لمقاومة العثمانيين .

وبعد قضائه على المقاومة ، التى تمثلت فى السلطان طومان باى ، إنتشرت
الاشاعة فى القاهرة بأن السلطان سليم سيعود إلى إسطنبول ، وأنه سيجعل يونس
باشا نائبا عنه . ثم ظهر أنه يرغب فى إرسال بعض المصريين إلى عاصمة
الدولة العثمانية ؛ فجلس جماعة من وزرائه فى المدرسة الخورية ، وطلبوا عدداً
من أعيان الناس . من القضاة والشهود والمباشرين والتجار ، وأعيان الخورية ،
وطائفة من السوقة المتسدين فى البضائع ، وطائفة من البنائين والنجارين والمرخين
والمبلطين ، وغير ذلك من المعلمين ؛ ثم عينوا منهم جماعة لى يسافروا إلى
إسطنبول ؛ وكتبوا أسماءهم فى قوائم وألزموا كل واحد منهم بأن يحضر له
بضامن يضمنه : وكان هذا تمهيداً لتزويد عاصمة ملكه بعدد من العلماء ومن الصنائع
لتجميل عاصمته ، ولإنشاء مدرسة تشبه مدرسة السلطان الخورى ، فى إسطنبول .
ثم بدأت السلطات العثمانية فى إنزالهم إلى المراكب ، علماء وصنائع وتجار ،
لتوصيلهم إلى الإسكندرية ، تمهيداً لسفرهم إلى إسطنبول . وسيعمد السلطان سليم
كذلك إلى إرسال الخليفة العباسى إلى إسطنبول مع من يرسلهم إلى هناك . ودل
ذلك على أن عاصمة الملك ، وعاصمة الدولة ، قد انتقلت من القاهرة إلى
إسطنبول .

وقام السلطان سليم باختيار ما يحلو له فى القاهرة؛ وأمر بالبده فى فك رخام
القلعة ، الذى كان موجوداً فى قاعات البيسرية والدهيشة والبحرة والقصر الكبير ،

وفك العواميد للسماق التي كانت في الإيوان الكبير . وصار العثمانيون يأخذون معهم جماعات من المرخين ، ويهجمون على قاعات الناس يأخذون ما فيها من الرخام السماق والزرزورى والملون ، « فأخربوا عدة قاعات من أوقاف المسلمين وبيوت الأمراء ... وغير ذلك من قاعات المباشرين والتجار وأبناء الناس ... ثم إن الوزراء إستدرجوا لأخذ الكتب النفيسة التي [كانت] في المدرسة المحمودية والمؤيدية والصرغتمشية ، وغير ذلك من المدارس التي فيها الكتب النفيسة ، فنقلوها عندهم ووضعوا أيديهم عليها ، ولم يعرفوا الحرام من الحلال في ذلك » (١) .

وعمل السلطان سليم على تغيير العملة المتداولة في مصر . وكانت العملة العثمانية الجديدة خفيفة جداً ، وكان الأهالي يخسرون فيها الثلث ، فوقف حال الناس بسبب ذلك ، وصارت البضائع تباع بسمعين : سعر العملة القديمة ، وسعر العملة الجديدة ؛ إلى أن فرض العثمانيون أمر إلغاء العملة القديمة نهائياً ، الأمر الذى جعلهم يربحون خمسين في المائة من قيمة العملة التي طرحوها في الأسواق والتي جمعوا نظيرها عملة المماليك ، وبالقوة .

وسافر السلطان سليم إلى الإسكندرية ، بعد أن أنزل رخام القلعة في صناديق من الخشب ، ووضعها في سفن إتجهت إلى هذا الميناء . وهناك أشرف السلطان سليم على وضع من يرسلون إلى إسطنبول في الأبراج ، ووضع زوجاتهم وأولادهم في الخانات ، حتى يتم قدومهم ، ثم يسافرون دفعة واحدة إلى إسطنبول . وبعد شعبة بلانت أسبوعين ، عاد السلطان سليم إلى القاهرة ، وعرض الجنود بقيادة يونس باشا ، وإستعد للعودة إلى عاصمة ملكه .

وكان السلطان سليم قد منع رجال جيشه من التزوج من زوجات الأمراء المماليك ، وكان هذا يدل على عدم رغبته في توطين رجاله في مصر ، وعلى رغبته

(١) ابن مياس . الجزء الخامس . ص ١٧٩ .

في الإحفاظ برجاله كطبة محاربة ، ترتبط بشخصه وبدولته ، ولا ترتبط بإقليم معين من أقاليم الإمبراطورية . وجمع العثمانيون الأهالي من شوارع القاهرة ، وقيدوهم بالحبال ، وصعدوا بهم إلى القلعة . وزاد خوف الأهالي من ذلك . ولكن سرعان ما علموا بأنهم قد جمعوا الأهالي لكي يسحبوا المكاحل النحاس الكبيرة التي كانت موجودة في القلعة ، ويحرقوها حتى ساحل النيل ، لكي تأخذ طريقها على السفن إلى إسطنبول كذلك . وقامى الناس في سحبها غاية المشقة « وحصل لهم بهدلة من الضرب والسك » وكانوا يربطون الرجال بالحبال في رقابهم ، ويسوقونهم بالضرب الشديد على ظهورهم ، حتى وإن كانوا من أعيان الناس .

وأخذ العثمانيون يلقون القبض على عدد من المصريين ، ويجمعون جمال السفارين ، وذلك تميداً لعودتهم عبر سيناء إلى الشام ، ومنها إلى إسطنبول . وعرض السلطان سليم كسوة الكعبة ، ثم استعد للسفر . وأطلق سراح عدد من الأمراء المالك كانوا في السجن . وعين الأمير خير بك ، ملك الأمراء ، نائباً للسلطنة بمصر . ودل ذلك على أن العثمانيين سيستعينون بالمماليك في حكم البلاد . حقيقة أن يونس باشا قد اعترض على السلطان سليم في هذه العملية الأخيرة ، وعلى أساس أن العثمانيين قد تسكبوا الكثير لفتح الشام وفتح مصر ، ثم يقوم السلطان بعد ذلك بتسليم الشام لجان بردى الغزالي ، وتسليم مصر لخاير بك . ولكن يونس باشا دفع حياته ثمناً لهذا النقد الجريء . ودل ذلك على أن السلطان سليم كان قد قرر بشكل نهائي أمر الاستعانة بالمماليك ، مع حسمين له . على حكم أقاليم الدولة الإمبراطورية الجديدة . كما دل على أنه سيعتمد على الأمر كزية ، حتى تنفرغ الدولة للمهمات الخارجية .

وصعد خاير بك إلى القلعة . وأمر بقايا المماليك المختفين بأن يظهرُوا ، وأعطاهم الأمان . فظهر منهم الجمل الغفير ، وهم في أسوأ حال ، متزين بزي الملاحين . ولكن خاير بك كان يحكم مصر بإسم العثمانيين ، وبمساعدة بعض فرق جيوش العثمانيين ، وإن كان سيستند كذلك إلى بقايا المماليك الموجودين في البلاد . وسيؤدي ذلك إلى نوع من التنافس بين العثمانيين والمماليك ، وخاصة بعد أن يعطى خاير بك الأمان للجراكسة ، ويسمح لهم من جديد بركوب الخيل ، وبشراء السلاح . ولقد حاول العثمانيون من رجال الحامية الباقية بمصر أن يقوموا بالضغط عليه ، حتى يرتب لهم رواتب ومخصصات ، ويمنحهم إقطاعات ، كما كان عليه الحال بالنسبة للمماليك ؛ ولكنه اعتذر عن ذلك ، وطلب منهم أن يتفاهموا في ذلك مع السلطان . وكادت هذه العملية أن تؤدي إلى ثورة في القلعة ، يتمكن فيها رجال الحامية العثمانية من الاستيلاء على السلطة في مصر . وكان تدخل السلطان سليم في العملية ، وسحب بعض فرق الحامية العثمانية الموجودة في البلاد ، من الفرسان والمشاة ، يدل على أنه كان يرغب في تدعيم النظام الذي وضعه لمصر ، أو الذي وضع أسسه ، والذي كان يقوم على التوازن بين القوى المختلفة ، وفي صالح الدولة .

رأى خاير بك حكومة مصر مهدى الحياة ، وبصفتها منطقة نفوذ لإقطاعي له . وكان عليه أن يحتفظ بما يبقى له من أموال بعد دفع نفقات رجال الحامية والفرسان والصنّاجق ، أو يستخدمه كما يحلو له . وكان السلطان سليم قد ترك له ما يقرب من ألف من الفرسان ، وما يقرب من خمسمائة من المشاة من حملة البنادق ، بقيادة أحد الضباط العثمانيين . وكان على هذه الحامية أن تخضع لأوامر قائدها ، وتخضع لتوجيهات خاير بك . وكثيراً ما ألقت السلطان سليم أنظار نائبه في مصر إلى ضرورة عدم ترك رجال الحامية يضايقون الأهالي من المصريين ، وإن

ضرورة عدم المساس بمقررات الجراكسة ، وضرورة ترك أراضيهم وأوقافهم لهم . والواقع أن جزءاً كبيراً من المالك الجراكسة دخل في صفوف القوات العثمانية الموجودة بمصر ، كما دخل أمراؤهم في صفوف الإدارة ، وتولوا مناصب الإشراف على الأقاليم .

وبعد وفاة السلطان سليم ، قدم خاير بك فروض الطاعة والولاء لابنه السلطان سليمان ، الذى سيعرف بإسم القانونى فيما بعد ؛ وهو السلطان الذى سيعمل على تدعيم سلطة العثمانيين وفقوذهم فى مصر . وكان سليم قد اكتفى بوضع حكومة الإقليم الجديد فى أيدى خاير بك ، ولسكن الأحداث الخطيرة التى وقعت فى أوائل حكم السلطان سليمان ستدفع هذا السلطان إلى التفكير فى إعادة غزو الإمبراطورية التى كان والده قد فتحها ، وفى ضم مصر نهائياً إلى الدولة العثمانية . وسرى أنه قد اضطّر مع ذلك إلى أن يحسب حساباً للوضعية وللشخصية المصرية ، وإن كان هذا الأمر هو الذى أدى إلى إنتشار الفوضى والاضطراب فى طول مصر وعرضها . وكان السلطان سليمان قد أظهر كرمًا واضحاً فى أوائل حكمه ، وسمح لسكثير من المصريين الموجودين فى إسطنبول بالعودة إلى مصر ، وأعاد تثبيت خاير بك فى النيابة ، وأعاد إليه أسرته وحريمه المحتجزين فى عاصمة السلطنة الجديدة ؛ كما سمح بعودة الخليفة العباسى لمصر ، حيث توفى بها فى سنة ١٥٤٣ ، ودون أن يسمع به أحد . وسنحت لخاير بك فرصة لإثبات ولائه للدولة العثمانية ، وللنظام الجديد ، حين أطلع السلطان على نيات جان بردى الغزالى ، نائب الشام ، بشأن الانفصال بحكم سوريا ، والإستقلال بها . ورفض خاير بك التعاون مع زميله فى الشام ، وألقى القبض على كثير من الجراكسة الذين حاولوا الإنضمام إلى حركة المالك الانفصالية فى سوريا ، وجمع قوات جديدة حتى يستعد لأية إمكانية . ولقد

انتهت هذه الحركة بقتل جان بردى الغزالي ، بعد أن سحق العثمانيون قواته في سنة ١٥٢١ قرب دمشق .

وأظهر خاير بك ولاءه للدولة العثمانية في أثناء حصار رودس، وأمد الدولة بعدد من السفن والقوات ، وبكية من الأسلحة والذخائر ، وكية من المهمات الحربية ومواد التموين . وفي هذه العملية ، انضم فرسان مصر ومشاها ، وعربها وجراكستها ، إلى الجيش العثماني .

والواقع أن خاير بك كان يجيب على كل الشروط التي كان العثمانيون يرغبون فيها ، بالنسبة لحكام الأقاليم . وسار خاير بك طبقاً للتعليمات التي كانت تصل إليه من إسطنبول ، وإن كان قد تشدد كذلك مع الأهالي ، وخاصة في شأن جمع الضرائب ، وفي مسألة تقرير التعامل بالعملة العثمانية الجديدة ، التي لم تكن في صالح المصريين .

وتوفي خاير بك في ١٥٢٢ سنة ١٥٢٢ ولم يترك خلفاً له . وعلمنا أن نذكر أنه لم يكن محبوباً ، وكثيراً ما أهانه الأهالي في شوارع القاهرة ، بسبب قسوته ، وبسبب غلاء الأسعار وسيادة الفقر في عهده ؛ كما أخذوا عليه قسوته تجاه بعض الأسرى ، ونسبوا إليه كل المساوئ والمصائب التي نزلت بالبلاد ، منذ عهد السلطان الغوري وعهد طومان باي . ولم يترحم عليه أحد ؛ ويقول المؤرخ أحمد ابن زنبيل الرمال أن الناس « كانت ... تسمع صراخه في القبر ، حتى ضجت الناس من ذلك ، وكان موته عبرة لمن اعتبر »^(١). أما ابن إياس فإنه قد واصل تأسفه على مرور عهد المماليك وإنقضائه . وكانت مصر قد دخلت بالفعل عهداً جديداً في تاريخها ، هو عهد الحكم العثماني .

(١) أحمد بن زنبيل : تاريخ السلطان سليم خان ... طبعة سنة ١٢٧٨ هـ . ص : ١٢٨ .

البنايب الثاني

الحكم العثماني لمصر

الفصل السادس

الوالى

بعد أن خضعت مصر للحكم العثمانى ، وأصبحت مجرد إقليم من أقاليم هذه الدولة ، انتقلت السيادة من القاهرة إلى القسطنطينية . وأصبح السلطان يختار من يشاء له لحكم هذا الإقليم . وإذا كان السلطان سليم قد إختار خاير بك لهذا المنصب ، وهو من الأمراء المماليك ، فإن ابنه سليمان سيدخل تعديلا على هذا الوضع ، بعد وفاة خاير بك ، خاصة وأن إحتلال أحد المماليك للمنصب الولاية أو النيابة كان يقوى من التطلمات الإستقلالية عند المماليك ، ويجعلهم يأملون فى السيطرة « القانونية » على البلاد ، ماداموا يحتفظون بالسيطرة « الفعلية » عليها . فما هى شخصيات ولاية العثمانيين فى مصر ؟ وماهى إختصاصاتهم ؟ ووسائل عملهم ؟ وطبيعة علاقاتهم بالسلطان وببقيّة القرى الموجودة فى البلاد ؟

١ - الولاية العثمانية :

علم السلطان سليمان ، أثناء حصاره لرودس ، بنهاية وفاة خاير بك ، فى سنة ١٥٢٥ . فأسرع بإرسال صهره ، الصدر الأعظم ، مصطفى باشا ، إلى مصر (١) .

(١) كان مصطفى باشا قد بدأ حياته بحارا على السفن ، ثم باعوه لأحدى السيدات التى أشرفت على تربيته وتهذيبه ، وبيع بشكلى واضح فى العزف على الآلات الموسيقية . وإلتقى به سليمان ، حين كان وليا للعهد ، فأعجب به ، وضمه إلى خاصته . وارتفعت أسهم مصطفى بعد وصول سليمان إلى العرش ، وارتقى بسرعة فى المناصب ، حتى أصبح بيكربيك (٢) .

وكلفه بتدعيم نفوذ العثمانيين في هذه البلاد ، وبدراسة أحوالها ، وبافتراح ما يراه ، من أجل بقاء مصر ولاية عثمانية .

وكانت أحوال مصر قد اضطربت وقت وفاة خير بك . فحضر إليها مصطفى باشا على رأس حملة تتألف من ٢٥٠٠ جندي ، واتضم إليها عدداً من العلماء والمؤرخين . وواجه مصطفى باشا في مصر ثورة عارمة قام بها المماليك الجراكسة ، وكانوا يأملون من ورائها طرد العثمانيين من البلاد . واقتبوا أحد أمرائهم ، وهو قانصوه الدوادار ، بلقب السلطنة ، وقطعوا الطرق ، وسيطروا على المواصلات ، واتفقوا مع مشايخ العرب ، ووعدوا الأهالي بأعفائهم من دفع الميرى لمدة عام . ولقد تمكن مصطفى باشا من تحطيم هذه الثورة . ونقل ما كان خير بك قد جمعه من ثروات وأموال ، قيل أنها زادت بكثير عما كان قايتباي قد تمكن من جمعه . وباع تحفه وخيوله بالمزاد .

وبقى مصطفى باشا في مصر لمدة ثلاثة أشهر ، أتم في خلالها دراسة الأحوال العامة للديوان ، وللفرق العسكرية ، ودراسة أحوال البكوات ، والكشاف والمماليك ؛ كما درس أحوال المالية ، وإيرادات الأقاليم ، وأوضاع الأراضي والأوقاف . وستكون هذه الدراسة أساساً للتنظيم المسمى « قانوننامه » ، الذي أصدره السلطان بشأن نظام حكم مصر (١) .

==
لاروميل ، ثم صدرا أعظم في سنة ١٥٢٣ . وقربه سليمان من أسرته وزوجه من أخته ، وأصبح أهم رجل في الدولة بعد السلطان .

(١) اعتمد سيافستر دى ساسى Silvestre de Sacy على نسخة من هذا القانون لعمل دراسة تحليلية باسم « مذكرة عن طبيعة تطور حقوق ملكية الأراضي في مصر منذ غزو المسلمين لهذه البلاد حتى الحملة الفرنسية » ، وقرأها في ٢٩ يوليو سنة ١٨٠٣ أمام المجمع أنظر : DEHRAIN , Henri ; L' Egypte Turque. p. 15

[Hist. de la Nation Egyptienne. Vol. V.] .

- ١٣١ -

ومنذ ذلك الوقت نظر الباب العالي إلى مصر على اعتبار كونها مجرد بشالك ،
أو ولاية تخضع لحكم أحد الباشاوات ، مثلها في ذلك مثل بقية ولايات الدولة ،
في الروميلى ، أو قرمانيا ، أو كنديا ، أو حلب ، أو الشام . وزودت مصر
بوسائل الإدارة اللازمة لها من ولاية ، وضباط لقوات الحامية ، علاوة على
ما بقى فيها من البسكوات المالىك .

وأصبحت مصر تخضع لحكم أحد الولاة ، أو الباشاوات ، الذى كان يمارس
سلطاته طبقاً للفرمانات أو « خطى شريف » . وكان السلطان يحدد للوالى ، في
فرمانه ، أنه مسئول عن الدفاع عن مصر ، وأن عليه أن يرسل إلى الاعتاب
السلطانية مبلغاً سنوياً من المال ، يبلغ مقداره ٦٠٠.٠٠٠ قرش ، توردها الولاية
سنوياً إلى الخزانة السلطانية ؛ وفي حالة عدم عثوره على كل هذا المبلغ ذهباً ،
أن يرسل بعضه من القطع الفضية ٦ والقطع البرونزية . وعليه أن يرسل ٥٠٠
جندي لحراسة هذه « الخزانة » من بين رجال الحامية ، ويرسل ٥٠٠ جندي
آخرين لحراسة قوافل الحجاج إلى الحجاز . وكان على الوالى أن يرسل ، علاوة
على ذلك ، إلى القسطنطينية ١٢٠٠ جندي ، بقيادة أحد الأمراء ، الذين يمتازون
بالخبرة والشجاعة والمهارة العسكرية ، لمساعدة الدولة في حروبها العسامة . وكان
على الوالى أن يهتم بصفة خاصة بجمع الاموال المقررة ، وبضمان إرسالها للخزانة
السلطانية في الفترات المحددة لها . وكان على الوالى كذلك أن يحافظ على الولاية ،
ويفصل في شكاوى الأهالى ، ويرافق الضبط والربط عند القوات الموجودة في
البلاد ، وبكل حزم ، ويعاقب ضباطها إذا ما لزم الأمر . وكان عليه ألا ينسى
إرسال المعونة والهدايا والمساعدات إلى فقراء الحجاز ، وأن يقوم بأعماله بنشاط
وبكل ولاء لسيده السلطان .

وكانت بشالك مصر تعتبر في نظر الباب العالي هي ثاني ولاية في الإمبراطورية؛ ولذلك فإن السلطان كان يرسل إليها من يختارهم من بين كبار المسؤولين ، الذين كانوا قد تمرنوا قبل ذلك على حكم ولايات أخرى أصغر . وكان بعضهم قد احتل منصب الوزارة ، وحاز ثقة السلطان ، سواء في الإدارة الداخلية ، أو في قيادته لجيوش ، أو في تمثيله للسلطان في مفاوضاته مع الدول الأجنبية . فكان على باشا نصوفي (١٥٤٦) قد حكم ولاية بغداد ، وكان سنان باشا (١٥٧١) والياً على حلب ، وحافظ أحمد باشا (١٥٩١) والياً لقبرص ، وكل من حسين باشا (١٦٣٧) ومقصود باشا (١٦٤٢) والياً على ديار بكر ، وعلى باشا (١٧٠٧) والياً على تامسقار ، ومصطفى باشا السلحدار (١٧٥٣) والياً على المورة . وإن كان ذلك لم يمنع الباب العالي ، في بعض الحالات ، من تعيين أحد النواب ، أو الكنخية ، في منصب الوالي الذي كان يخلو من وقت لآخر . وحدث ذلك عند تعيين قرا محمد ، كخيا لإسماعيل باشا ، بدلاً عنه في منصبه في سنة ١٦٩٩ . وتكرر ذلك في سنة ١٧٨٩ ، وعين إسماعيل ، كخيا الوالي ، باشا على مصر . ويذكر لنا ماجالون أنه كان صهر آلباي تونس ، ووزيراً له ، ولكنه اضطر إلى الهجرة والعيش في إيطاليا لمدة سنوات عديدة ، نتيجة لخوفه على حياته من المؤامرات التي كانوا يرتبونها له هناك . ولما كان حسن باشا ، قائد الاسطول العثماني ، قد سمع به ، فإنه استدعاه الى اسطنبول ، وعينه كخياً له . وحضر معه بهذه الصفة الى مصر ، وتركه فيها بعد نهاية ولايته ، وطلب الى السلطان أن يرسل له فرمان يوليه به بشالك مصر . أما عن القيمة الحقيقية لمؤلاء الولاة ، فنجد أن كتابات معظم الأوربيين عنهم ، وبخاصة في أثناء القرن الثامن عشر ، كانت تصفهم بالضعف ، وتذكر عنهم أنهم كانوا يخضعون لمجموعة الرجال المحيطين بهم ، سواء أكانوا من قادة الجنود ، مثل أغا الانكشارية ، أو كانوا من الامراء الماليك . ولكن هذا التعميم كان يعني

البعيد عن التمييز ، والوصول إلى نتائج بعيدة عن الصحة . وإذا كان بعض هؤلاء الباشاوات من ذوى الشخصيات الضعيفة ، فإن هذه المجموعة من ممثلى السلطان فى مصر قد ضمت كذلك عدداً من ذوى الشخصيات القوية . وكان إسماعيل باشا الذى تحدث عنه دى مايبه de Maillet فى سنة ١٦٩٩ « حاضر البدنية ، حاد الطباع ، ولكنه كان فيما عدا ذلك أحسن حاكم فى الإمبراطورية كلها » . ويصف المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى على باشا حكيم أوغلى (١٧٥٥ — ١٧٥٧) بأنه إمتاز بركة الطباع ، كما إمتاز بعزمته القوية ، التى كان يظهرها عند الشدائد .

وكان بعض الباشاوات من المتعلمين ، أو الذين يميلون إلى العلوم وإلى دراسات الفقه ، والفلسفة ، والرياضيات . فعمل داوود باشا (١٥٣٨ — ١٥٤٩) على تزويد مكتبات جوامع القاهرة بالكتب والمخطوطات . وكانت عادات جعفر باشا (١٦١٨) دسمة ومفيدة ، وأعجب به علماء الشريعة وفقهاؤها ، كما أعجب به رجال العلوم . وكان لمقصود باشا (١٦٤٢) معارف واسعة فى الرياضيات . أما وامر محمد باشا (١٧٠٥) فإنه كان يميل إلى مناقشة الموضوعات العلمية ، والطب ، والفلسفة ، وتحدث مع دى مايبه عن انتشار اللغة الفرنسية فى أوروبا ، ونسب ذلك إلى انتشار كتب الفرنسيين فى القارة ، وإن كان القنصل الفرنسى قد ذكر أنها كانت ترجع إلى انتصار الجيوش الفرنسية ، حتى لا يقلل من مجد ملك بلاده . وكان أحمد باشا (١٧٤٨ — ١٧٤٩) يميل إلى الرياضيات ، التى كان قد درسها مع الشيخ حسن الجبرتى ، والد عبد الرحمن الجبرتى ، المؤرخ ، وكان يخلو إلى نفسه ويتفرغ للعمليات الحسابية ، كما كان يقضى أوقات فراغه فى عمل المزاويل ، التى تزود الأزهر بواحدة منها . وكان عبد الله باشا (١٧٣٩ — ١٧٣١) من الفقهاء ، ويذكر عنه الجبرتى أنه كان هلباً بقراءات القرآن ، وبالفلسفة ، ويكتب فى التوحيد .

— ١٣٤ —

ولذلك فإن الباب العالى كان يرسل إلى القاهرة أحسن ما كان عنده في الهيئة
الإنشائية ، وبشكل جعلهم يتميزون عن السكخيا وعن بقية الأمراء والأغوات
الذين كانوا في مصر ، والذين لم يتسع أفقهم إلى أبعد من ضفاف النيل بكثير .
وبالنسبة لضعف سلطة الباشاوات ، وبخاصة في أثناء القرن الثامن عشر ، فإن
ذلك كان يرجع إلى طبيعة النظام نفسه ، وإلى ظروف القوى الموجودة في البلاد
تحت الولاية عن تطوير هذا النظام أو إصلاحه .

٢ - وصول الوالى وانصافاته :

كان الباشا يصل إلى مصر إما بالطريق البرى ، إذا ما أتى من الشام أو الحجاز ،
وإما بطريق النيل ، إذا ما أتى من عاصمة الدولة العثمانية نفسها . وفي كلتا الحالتين
كان يدخل القاهرة في موكب كبير ، بعد أن يبلغ السلطات الموجودة
فيها بقدمه .

وبعد وصول الباشا في ذهبيته إلى بولاق ، التي كانت هى ميناء القاهرة النهرى
في ذلك الوقت ، كان يقيم مؤقتاً فى لحسدى والاستراحات ، الموجودة هناك .
وتعطينا كتابات القناصل الأجانب وصفاً تفصيلياً للاحتفال بقدمه ، فكان
الأمراء والبكوات وكبار الضباط يضربون خيامهم على الضفة اليمنى للنيل ؛
وكانت هذه الخيام تمتاز بالانساع ، وبالفخامة ، وتفرش بالسجاد الجيد الواردة من
الهند . وكانوا يوقدون المصابيح فى المساء أمامها ، وبشكل يعطى رسومات
هندسية جميلة . وفى اليوم التالى لوصول الذهبية ، من رشيد ، كان الباشا ينزل
منها ، ويقابل باستقبال حافل ، ويمتطى صهوة جواده ، ويسير حوله كل البكوات
والفراد حتى الاستراحة . وكان ذلك يدل على مقتضى الاحترام للباشا القادم ،
وبدل فى نفس الوقت على مقتضى التحفظ بالنسبة إليه ؛ وكثيراً ما كان هذا
اللقاء الأول يعطى البكوات ، أو كبار الضباط ، شعوراً بإمكانية التعاون

١٣٥ -

معه ، أو بصعوبة ذلك ، وكان الباشا يدخل إلى القاهرة بعد بضعة أيام في موكب كبير ، يحيط به الأمراء والقواد ، على ظهور الخيل ، ويسير أمامه بعض الحرس حاملين السلاح ، وتصحب الموكب فرقة موسيقية عسكرية . وكان الأهالي يصطفون على طول الطريق لمشاهدة الباشا الجديد ، وكانت غالبيتهم من الرجال ، مع أقلية من السيدات المحجبات .

وكان بعض الباشاوات يدخل القاهرة في احتفال ضخم ، مثل مصطفى باشا ، صهر السلطان سليمان القانوني ، الذي أحاطت بموكبه كبار شخصيات السلطنة نفسها ، وتبعه جيش كبير من الانكشارية . وكانت غالبية الولاة تدخل إلى القاهرة في هذا الموكب وهي ترتدي ألواناً زاهية ، وترصع عمامتها ببعض الجواهر التي تلمع في ضوء الشمس . وكان موكب دخول علي باشا إلى القاهرة في سنة ١٧٠٧ يضم حاشية يزيد عددها على ١٢٠٠ شخص . ولكن بعض الولاة كان يقنع بموكب بسيط ، كما كان عليه الحال بالنسبة لرامز محمد باشا ؛ وإن كان ذلك قد دفع بعض المتفرجين إلى التساؤل عما إذا كان هذا الوالي يحظى بالفعل بمكانة مهمة لدى الباب العالي ، أو إذا ما كان مريضاً .

وبعد أن كان الباشا يشق شوارع القاهرة ، يصل إلى قصره في القلعة . وكان يقوم ، بعد بضعة أيام ، باستقبال بكوات المالك ، إستقبالا رسميا ؛ وكانوا يقدمون له فروض الطاعة والولاء ، وبصفته ممثل السلطان في البلاد .

وكان الباشاوات يعينون في ولاية مصر لمدة عام . ولكن كثيراً ما كانوا يبقون في مناصبهم لمدة أخرى أو لمدتين . ولذلك فإنهم كانوا يبقون في هذا المنصب عموماً لمدة سنتين أو ثلاث سنوات . ومع ذلك فقد بقي كل من سليمان باشا وداود باشا في ولاية مصر ، الأول لمدة ثلاثة عشر عاماً (١٥٢٥ - ١٥٣٨) ، والثاني لمدة إحدى عشر عاماً (١٥٣٨ - ١٥٤٩) ؛ ولكن ذلك كان إستثناء أمن القاعدة . وفي سنة

١٧٠٥ ، عين السلطان محمد باشا والياً على مصر لمدة أربعة أعوام . وقام بعض الباشاوات بحكم مصر مرتين : مثل سليمان باشا وسنان باشا . في أثناء القرن السادس عشر ، وعادوا إلى القاهرة بعد فترة قاذوا فيها جيوش الدولة في ميادين المحارك ، الأول في فارس ، والثاني في بلاد العرب ؛ وكان هذا هو أيضاً مثل على باشا ، الذي حكم مصر في المرة الأولى في سنة ١٧٠٧ ، وعاد إليها من جديد في سنة ١٧١٧ ، بعد أن قاد القوات العثمانية في جزيرة كريت ، ومثل على حكيم أوغلي باشا ، الذي حكم مصر في سنة ١٧٤٠ ، ثم حكمها في سنة ١٧٥٥ .

وعلى العكس من ذلك ، كانت فترة ولاية بعض الباشاوات قصيرة للغاية : مثل إسكندر باشا (١٦٥٠) الذي حكم لمدة ثلاثة أشهر ، وكل من محمد باشا (١٦٢٢) وأحمد باشا (١٦٧٥) الذي حكم لمدة شهر ونصف شهر . وتمتلىء كتابات القناصل الأوروبية دائماً ببغارات : و سررت الإشاعة عن تغيير الباشا ، و و سببها الباشا ، و و سافر الباشا ، و و وصل الباشا الجديد ، ؛ ويدل ذلك على استمرار تغيير الولاة ، ويدل على عدم الاستقرار . ومنذ سنة ١٥١٧ حتى سنة ١٧١٨ توالى على حكم مصر مائة وإلى عشرة .

أما عن مقر الوالى ، أو الباشا ، فإنه كان في قلعة القاهرة ، التي بناها صلاح الدين على أول جبل المقطم ؛ وكانت تشرف على ساحة الرميلى وكانت تتألف من قسم مرتفع ، يسكنه الإنكشارية ، وقسم منخفض توجد به ثكنات العرب وبقية أوجاق الجنود ، وعدد من القصور ؛ وكان الوالى يسكن إحداها . ولما كان الباشاوات يشعرون بأنهم كانوا مؤقتين في القاهرة ، فإنهم لم يهتموا كثيراً بالقصر الذى كانوا يسكنون . ويذكر بعض القناصل ، ومنهم دى مايبه ، أن قصر الباشا كان في حالة سيئة ، ونادراً ما كان أحد الباشاوات يفكر في القيام بإدخال أى إصلاح عليه . ولما كنا نجد أن بعض الولاة المحبين للبلد ، مثل إسماعيل باشا ، قد أدخل بعض الإصلاحات

على هذا القصر في مدة ولايته ، عند نهاية القرن السابع عشر ، وذلك بمناسبة الإحتفالات التي أقامها لسان ابنه ؛ فأقام جناحاً جديداً للقصر ، وزرع حديقة كان يحضر لها الماء يومياً على ظهور الجمال .

وكان الباشاوات لا يخرجون كثيراً من هذا القصر ، ولا يزورون الأقاليم ، وبشكل يفصل بينهم وبين الرعية ، ويؤثر على الطريقة التي كانوا يحكمون بها البلاد . وكان الولاة يستعملون من الباب العالي المراسلات الرسمية ، ويصدرون تعليماتهم بعد ذلك للسير عليها . وكان الباشاوات يأمرهم بإقامة الإحتفالات عند علمهم بانتصار الجيوش السلطانية ؛ كما كانوا يرأسون حفل « وفاء النيل » ، حينما تصل مياه الفيضان إلى ارتفاع معين أمام مقياس الروضة . وكان هذا الإحتفال يشتمل كذلك على « فتح الخراج » ، الذي كان يبدأ من النيل أمام جزيرة الروضة ، ويسير إلى القاهرة ؛ ويشتمل على تقاليد ، وله فرحة كبيرة منذ الجميع ؛ فهو دلالة على الرخاء بالنسبة للفلاح ، ودلالة على جمع الأموال بالنسبة للحاكمين .

وكان الباشا يشارك في الإحتفالات الرسمية والمناسبات ؛ ويحضر صلاة العيد ، ومعه الأغوات ، والكنخيا ، وقادة الإنكشارية . وكان يشارك في صلاة الاستسقاء لنزول المطر في سنوات الجفاف وإنخفاض النيل ؛ ويرأس حفل خروج المحمل والسكسوة في طريقها ، مع قافلة الحج ، إلى الحجاز . وكانت هذه القافلة تبدأ من ميدان الرهيلة ، تحت القلعة ، ويسلم الوالي زمام الجمل الذي يحمل المحمل إلى أمير الحج ، الذي كان عليه قيادة القافلة وحراستها من إعتداء البدو ، وهجمات قطاع الطرق . كما كان الباشا يرأس الديوان ، أو مجلس الحكومة ، والذي كان يجتمع في القصر ثلاث مرات إسبوعياً ؛ ويحضره كبار قادة الجنود ، والبكوات وكبار العلماء . وفي هذا اليوم ، كانت الساحة المؤدية إلى الديوان ، في القلعة ، تمتلئ بخيول البسكوات وكبار القواد ، الذين كان كل منهم يصطحب معه بعض مائيسكه .

— ١٣٨ —

وكانت هذه الجياد تحمل سروجاً مطهمة ، ومطعمة بالجواهر والأحجار الكريمة ، التي كان يريتها يتنوى تحت أشعة الشمس . أما الديوان الصغير ، فإنه كان يشتمل على قادة الفرق العسكرية وحدها ، وكان يجتمع في صالة لإجتماعات الباشا . وكان هذا الديوان المخصوص هو الذي يقرر الشؤون السياسية والشؤون المالية والاقتصادية للولاية . وفي بعض الحالات ، كان النقاش في الديوان يأخذ نغمة مهددة ، وربما يصل الحال إلى خروج الأسلحة من أغمارها ، وبشكل يحول النقاش إلى معركة . وكانت رئاسة الديوان من أهم إختصاصات الوالي ، وإن كانت أهم وسائل عمله هي الوسائل المالية .

٣ — المالية :

لما كان الولاة يقيمون في مصر لمدة قصيرة ، فإنهم كانوا غير قادرين على القيام بأي عمل يستلزم وقتاً طويلاً ، حتى وإن كانوا يرغبون في القيام بهذا العمل . كما أن الأموال أصبحت شغلهم الشاغل ، أو مشغوليتهم الرئيسية ؛ وكان هدفهم الأول هو جمع أكبر ما يمكن جمعه من الأموال في فترة إقامتهم القصيرة في البلاد .

وكانت أرض مصر تكفي لمعيشة أهلها ، ودون أن يحتاجوا لواردات أجنبية ، ولا حتى لمياه الأمطار ، ما داموا يعيشون من النيل . وكان فيضان النيل يحمل لمصر الخصب ، ويعطي الفلاح طريقة معينة لإعسداد الأرض ، ونمطاً معيناً في التفكير ، وانتظار المحصول . وكانت الأرض هي وسيلة الإنتاج الوحيدة ، ومصدر الثروة الفعلية . وكما عاش عليها الفلاح ، ركز الحكام والمستغلون اهتمامهم بها وعليها ، حتى يتمكنوا من الحصول على الثروة اللازمة لحياتهم ، كحكام وكستغلين .

وإذا كان السلطان يعتبر هو مالك كل أرض البلاد ، إلا أنه لم يفرض عليها ضرائب مباشرة . تقوم بجمعها هيئة من موظفي المالية . ولكن غلة القرى كانت تعود إلى الملتزمين ، الذين كانوا من قدماء الضباط ، أو من البكوات المماليك ، أو من مجرد الأشخاص العاديين . وكان الملتزم يحصل على الضرائب بواسطة الشيوخ الذين كانوا يشرفون على القرى ، ويسمى كل منهم بإسم « شيخ البلد » . وكانت الضريبة التي تفرض على المحاصيل تقسم إلى قسمين : « مال باديشاهى » أو « مال ميرى » ، كان يمثل نصيب السلطان ، ونصيب مثله والى القاهرة ؛ و « الفاض » ، الذى كان الملتزم يحتفظ به لنفسه .

وكان جمع الميرى نقداً من اختصاص إدارة فى القاهرة ، يشرف عليها « الرزناجى » ، والذى كان السلطان يعينه فى هذا المنصب مدى الحياة . وكانت حسابات الرزناجى تكتب بالتركية ، وتقدم للباشا ، وكذلك إلى البك الدفتردار ، أى أمين الخزانة . ثم ترسل بعد ذلك إلى اسطنبول . وعلاوة على أموال الميرى التى كانت تجمع نقداً ، كان الباشا يجمع الميرى عيناً ، من القمح والأرز والشعير . وكانت هذه المحاصيل تنقل من الأرياف إلى القاهرة ، وتشون فى شون خاصة بها . وكان الميرى يمثل الضريبة العقارية ، ويمثل المورد الرئيسى للوالى الحاكم .

ولكن الميرى لم يكن هو مورد الباشا الوحيد ، لذا أنه كان يتصرف فى الأرض نفسها ، وبصفته ممثلاً للسلطان . وفى أكتوبر سنة ١٦٩٧ م بالقاهرة محمد بك ، ابن حسين باشا ، عند عودته من مكة ، بعد لإنجاز مهمة كان السلطان قد كلفه بها هناك ، وحاول الوالى . إسماعيل باشا ، أن يتقرب إليه فمنحه أراضى ثلاث قرى ، بلغت قيمتها ٥٠٠٠٠ رية جنية ، فى ذلك الوقت .

وفى حالة وفاة الملتزم ، كان على أبنائه أن يحصوا على موافقة الباشا على إرثهم

القرية أو لمجموعة القرى التي كان سيداً عليها . ولم تسكن هذه العملية تتم إلا نظير دفع مبلغ معين يحدده الوالي ، أو نظير إعادة شراء ، هذا الحق . وفي حالة عدم وجود أبناء له ، كان في وسع الورثة أن يحصلوا كذلك على هذا الحق ، بعد دفع المبلغ الذي يعينه الوالي . وفي حالة عدم وجود وصية ، فإن منطقة النفوذ كانت ترجع إلى الوالي ، الذي يمنح عملية استغلالها للملزم آخر ، ونظير دفعه مبلغاً معيناً للحصول على هذا الحق . وربما كان هذا يكفي ، كما يقول هنري ديهيران لشرح عملية إثراء الولاة في حالات انتشار الأوبئة على البلاد^(١) . فكان الوالي يجمع في يوم واحد ما تبلغ قيمته مائتي أو ثلاثمائة ألف جنيه ، نتيجة لموت الملزمين ، وإعادة بيع نفس المنطقة ثلاثة أو أربعة مرات في الأسبوع الواحد .

وكانت الجمارك تعتبر مصدراً آخر من مصادر مالية الباشا . حقيقة أن احتلال الأتراك العثمانيين لمصر قد تم في وقت تحول طرق التجارة بين الشرق والغرب ، ووصول تجار غرب أوروبا إلى سلع الشرق الأقصى عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وبشكل حرم مصر من المكاسب التي كانت تعود عليها في زمن السلاطين المماليك . ولكننا نجد ، رغم ذلك ، أن الجمارك المصرية قد استمرت في تحصيل الرسوم على السلع الأجنبية اللازمة للاستهلاك المحلي ، أو التي كانت تعبر البلاد . وظلت موانئ السويس والقصر ، على البحر الأحمر ، تستقبل سفن العرب ، التي كانت تنقل الحرير وأنسجة الهند ، وتنقل كميات صغيرة من القهوة من اليمن والجزيرة العربية . وكانت هذه الأنسجة ، والبن ، تلقي رواجاً كبيراً ومتزايداً في أوروبا ، وبشكل سمح لمصر بالاحتفاظ ببعض المكاسب ؛ وسمح للوالي بالاستمرار في

(١) انظر :

DEHERAIN, Henri, L'Egypte Turque. pp. 28 29 [Hist. de la Nation Egyptienne. Tome v.] .

جمع الرسوم الجركية . أما الموانى المطللة على البحر المتوسط، وهى الإسكندرية ورشيد ودمياط ، فانها ظلت تتعامل . وإن كان ذلك بكميات أقل عما كان عليه الحال فيما مضى ، مع مرسيليا وليجهورن وجنوا والبندقية ، علاوة على تعاملها مع كريت واليونان أزميز واسطنبول ، وتعاملها مع يافا وعكا وطرابلس الشام . وكانت أسيوط تحتفظ بمركزها ، كنهاية لخط قوافل دارفور ، وللتقل النهري مع السودان ، مما جعل هذه المدينة مستودعا للسلع الأفريقية ؛ وكثرت فيها الوكالات المليئة بسن الهيل ، وخشب الأبنوس ، وريش النعام . والصمغ العربى؛ وكانت جماركها والرسوم التى تدفع فيها ، من مصادر إيرادات الوالى . وأخيراً فعلىنا ألا ننسى أهمية تجارة الرقيق بالنسبة لمصر فى هذا العصر العثمانى ، وحصول الوالى على رسوم مرتفعة عليها ، سواء أكان ذلك على العناصر البيضاء من المالك المستوردين من القوقاز ، أو على العبيد السود المستوردين من قلب إفريقيا .

كانت كل هذه موارد ثابتة لايرادات الوالى وماليته . ولكن الولاة كانوا يشتهرون فرصاً معينة للحصول على إيرادات عارضة ، حسبما كانت الظروف تسمح بذلك . وفى سنة ١٧٠١ ، نشبت إحدى حركات التمرد فى دمياط ، ووقع أثناءها الاعتداء على منزل أحد الرعايا الفرنسيين فى المدينة ؛ وبعد شكاية القنصل الفرنسى وتدخل السفير فى اسطنبول ، وصل إلى دمياط أحد مندوبى الصدر الأعظم ، اسكى يعيد إلى الفرنسى ما فقدته . ويذكر القنصل الفرنسى أن الباشا وعدد من كبار الحسكام قد لتهزوا هذه الفرصة ، كما كانت عادتهم دائماً ، لى يحصلوا من المتهمين على كل ما كان فى وسعهم الحصول عليه . وكانوا يكتبون بذلك محضراً . وبطبيعة الحال ، عادت حوائج الفرنسى إليه ، أما بقية ما جمع فإنه ظل فى أيدي الحسكام . ولا شك فى أن الحسكام . وعلى رأسهم الوالى ، كانوا يتمتعون فى غالبيتهم بالجشع ، والرغبة فى جمع الثروات ، وكانوا يارسون ذلك ضد الأجانب أنفسهم،

و طريق ملتوية . وقد يؤدي ذلك إلى نشأة مشكلات مع الدول الأجنبية ؛ وإن
 كانوا يضطرون إلى التراجع بسرعة ، بعد تدخل السفراء في اسطنبول ، وبعد
 إرسال جان أو مندوبين من عاصمة الدولة . أما ممارسة هذا الجشع والظلم تجاه
 الأهالي ، فكانت أخباره لا تصل في أغلب الأحيان إلى عاصمة الدولة ؛ ولم يجد
 المصري من يدافع عنه ، فزاد استسلاماً على تواكله . وكثيراً ما كانت هذه العمليات
 تؤتى إلى شقاق بين السلطات الحاكمة ، بين الباشا وقادة الجنود ، أو بينه وبين
 إمام المليك ، أو بين الأمراء وصناديق العسكر .

وإذا كان من الصعب تبرير هذا الجشع ، إلا أنه من السهل تفسيره . فكان
 المشاء أو الوالي يخضع لحاجات متعددة ، وكلها مالية . فكان عليه أن يدفع من
 نفقته ورسوم الجنارك رواتب الجنود ، ويجهز منها تلك المكتبة الصغيرة التي كان
 يرسلها إلى اسطنبول ، والتي كانت تأخذ شكل حملة من حالة اشتباك الدولة العثمانية في حرب .
 وكان الوالي يدفع كذلك رواتب الموظفين ، سواء أكانوا من كبار دواب
 أو صائغ ، أو من صغار الأفندية . وكانت قافلة الحج السنوية تتكلف كذلك
 نفقات باهظة : فكان أمير الحج يتسلم بعض المخصصات ، وكانت القوة المعينة
 لحراسة القافلة والحمل ، تطالب دائماً بالرواتب والتعيين ، كما كانت هذه القافلة
 تدفع الأموال لمشايخ العربان على طول الطريق ، سواء أكان ذلك وحسنة ، في أيام
 الحج المباركة ، أو كان ذلك « إتاوة » لمنع العربان من الاعتماد على الحجاج .
 فنتيجة ما حملت السنوات أنباء عن اعتماد العربان والمناصر على قافلة الحج ،
 نال في شمال الحجاز ، وشبه جزيرة سيناء ، وليكن حتى على طريق القاهرة السويس
 نفسه : الأمر الذي كان يدل على أن الأموال المصرية ، لم تسكن قد وصلت
 إلى شيوخ العربان . وكان على الوالي أن يدفع كل ذلك ، علاوة على إنفاقه على
 المؤسسات العامة ، والأوقاف ، التي كانت مسؤولة من خزائنه .

وبعد ذلك ، فعلينا ألا ننسى أن الولى كان يفكر فى ثروته الشخصية .
فكان المتقدمون لشغل منصب والى مصر كثيرين أمام الباب العالى ؛ وكانوا
يتنافسون فيما بينهم لإظهار سمعتهم أمام العظماء ، وبخاصة أمام كبسلى أغاسى ،
أو قائد الطواشين السود ، وأمام كاتى أغاسى ، أو قائد المالىك البىض ، وأمام
السلحدار أغاسى ، أى كبير حملة أسلحة السلطان ، وحامل سيفه ، والباشا شاولى
أو رئيس الحجاب ، وكذلك أمام رجال البلاط والحرس السلطانى . وبعد حصولهم
على هذا المنصب ، كان على الولاة أن يستردوا ما ألفقوه ، وكان عليهم فى نفس
الوقت أن يحتفظوا بحماية هؤلاء العظماء والكبراء لهم ، حتى يحصلوا على مد فترة
ولايتهم لمصر ، وكان عليهم ، فوق كل ذلك ، أن يأمنوا مستقبلهم . وبذكر لنا
ماجالون ، فى ٢٩ مارس سنة ١٧٨٩ ، أن إسماعيل باشا قد دفع أموالاً طائلة
للحصول على هذا المنصب ، وكان يرغب فى أن يبقى محتفظاً به لعدة سنوات .
وكان الباشا لا يضمن ما قد تجيء به الأيام ، وكان يتساءل فى كل يوم عما
إذا لم يجيء أحد المندوبين إلى بولاق ، يحمل أمراً من السلطان بعزله ، أو عما
إذا لم يحضر إلى القصر أحد ممثلى الاعيان ، أو كنخيا الانكشارية ، أو العرب ،
أو أحد ممثلى البكوات ، اسكى يبلغه أمر عزله . وهذا الشعور أجبر الولاة على
بذل كل جهدهم لجمع الاموال ، وأكلوا بذلك الشجر كما أكلوا الثمار ، وأكلوا الغلة
كما أكلوا الارض ، ونهبوا كل شىء ، واستغلوا مصر بدون أى حدود . وكان
ورود أحد الولاة غير الطامعين ، وغير الجشعين ، إلى مصر يثير الدهشة من
وجود مثل هذا الولى ، الذى كان يأكل « من أمواله الخاصة » .

٤ — الجزية :

كانت ولاية القاهرة ترسل للسلطان جزية سنوية تسمى « الجزية » ، تبلغ
قيمتها ٦٠٠.٠٠٠ قرش ، ويضمن المال الميرى توريدها .

وكان إرسال هذه الجزية إلى اسطنبول يمثل أحد الواجبات الرئيسية للبasha أو الوالى . وهناك بعض تلميحات في كتابات القناصل أو المؤرخين عن إرسال هذه الجزية إلى السلطان . ولم يشك الرحالة فرنسوا دى بانى Francois de Pavie فى سنة ١٥٨٥ فى مسأله انتظام دفع مصر لهذه الجزية . وحددها بنفس المبلغ ، الذى كان يصل إلى ٢٤٠.٠٠٠ ر. ٢٤٠.٠٠٠ جنيه فرنسى ، وذكر أنها كانت ترسل إلى اسطنبول برىا فى حراسة ثلاثمائة فارس ومائتين من مشاة الانكشارية . وكان القناصل يذكرون ، من وقت لآخر ، أن البasha كان يؤجل بعض العمليات ، نتيجة لانشغاله بإرسال «الجزية» إلى اسطنبول . وبذكر لنا عبد الرحمن الجبرتي أمر إرساله هذه الجزية من وقت لآخر ؛ فيذكر فى سنة ١٧١٠ أن هذه العملية تمت بإشراف محمد بك الدالى ؛ وفى سنة ١٧١٧ أنها قد تمت بإشراف محمد بك ابن إبراهيم بك أبو شنب ، وفى سنة ١٧٣٥ أنها كانت بإشراف حسن بك الدالى . وكانت هذه العملية تتم فى إحتفال خاص ، يشارك فيه عدد من كبار الموظفين ومن الأصدقاء . ولذلك فإن جزية مصر لخزانة السلطان قد استمرت بطريقة منتظمة حتى منتصف القرن الثامن عشر . ولكنها واصلت بشكل متقطع فى أثناء النصف الثانى من هذا القرن . فانقطعت فى سنة ١٧٥٦ ، وهى السنة التى سيطر فيها على بك السكبير على مصر ؛ وكان يطمع فى الاستقلال ، ورفض إرسال الجزية .

أما محمد بك أبو الذهب ، الذى كان على علاقات أحسن مع السلطان ، فإنه سمح للوالى ، بعد أن أصبح شيخا للبلد ، بالقيام بواجبه من جديد؛ فأرسلت الجزية فى سنة ١٧٧٤ إلى اسطنبول ؛ وشكر السلطان أبا الذهب على ذلك ، وأهداه ثلاث جوارى جركسيات . وحينما ترك حسن باشا ، قبودان البحرية العثمانية مصر ، بعد حملته إليها فى سنة ١٧٨٧ ، أوصى وكيله ، الذى سيصبح إسماعيل باشا فيما بعد،

بضرورة إعادة أمر إرسال الجزية بشكل منتظم . وحينما عاد إبراهيم بك ومراد بك إلى القاهرة ، في سنة ١٧٩١ . بعد أن كان القبطان باشا قد طردهم منها ، انقطع وصول الجزية إلى إسطنبول . وفي أثناء العقد الأخير من هذا القرن ، كان من المؤلم على نفوس رجال الباب العالي أن يروا انقطاع وصول الجزية من القاهرة . وفي ١٩ من شهر ربيع الثاني ١٧٨٨ . ذكر القائم بأعمال السفارة الفرنسية في إسطنبول إلى الرئيس أفندي ، أورزبكي الخارجية ، الذي كان في ذلك الوقت هو عاطف أفندي ، أن هذا الإهمال يبرر في نظر حكومة الإدارة الموجودة في فرنسا ، كون هذه الولاية . التي إذنت عن تقديم إلتاماتها الرئيسية تجاه السلطان ، قد انفصلت على السلطنة . أو عن الإمبراطورية .

وبعد وصول الجزية إلى إسطنبول ، كان الباب العالي يرسل ردآ يدل على إستلامه لها . وكثيراً ما كان هذا الرد مصحوباً بقلعة وسيف ، كانت تصل إلى القاهرة ، ويسلمها أحد الأغوات إلى أو إلى من حفل رسمي أمام الديوان .

وعلاوة على حصول الصدر الأعظم على هذه الجزية ، كان ينتظر فرصة وصولها لكي يحصل من الباب . رئيس الباشا التي توصلها ، على معلومات خاصة بأحوال بشالك القاهرة . ولأنك في أنها كانت فرصة ينتظرها الباب للوقعة بأعدائه ، أو بمنافسيه . وفي سنة ١٧١٧ . مثلاً . أبلغ محمد بك ، ابن إبراهيم بك أبو شنب ، الصدر الأعظم أن إسماعيل بك ابن إسماعيل كان يرغب في الإستقلال بحكم مصر .

وكان باشا القاهرة يرسل كذلك إلى إسطنبول ضريبة نوعية تشمل على مواد غذائية ، وعلى كميات من الحارث . لسيدات القصر . وكانت تصل في قافلة بحرية تضم عدداً من السفن . مزودة بالمدفعية . وكانت تشمل على الأرز والسكر والتمر والزعفران والمنسج ، المسك والسنامكي والصمغ ، ههنا علاوة على

البخور والحناء . وكان كل ذلك يمثل أعباءاً بالنسبة للوالى فى القاهرة .

٥ - عزل الولاية :

رغم أن معظم الباشاوات لم يستقروا فى حكم القاهرة لمدة طويلة ، فإن بعضهم قد توفى أثناء مدة ولايته ؛ مثل أحمد باشا الذى توفى فى سنة ١٦٩١ ، ومحمد أمين باشا الذى توفى فى سنة ١٧٥٢ ، ومصطفى باشا الذى توفى فى سنة ١٧٦٢ .

وفى بعض الحالات ، كان الوالى يترك منصبه بطريقة طبيعية ، وبعد إتمامه مدة شغله لهذا المنصب . فترك قرة محمد باشا القاهرة فى سنة ١٧٠٥ ، ونزل بطريق النيل إلى الإسكندرية ، لكنى يعود منها إلى إسطنبول ؛ وقدم له الأكاير هدايا ثمينة . وكذلك الحال بالنسبة لعبدى باشا ، الذى ترك القاهرة فى سنة ١٧١٧ ، لاستلام منصبه الجديد فى ولاية طرابلس الشام .

ولكن كثير أهما كان الباشا يضطر إلى الخروج من وظيفته بطريقة عاجلة ؛ سواء أكان ذلك بناء على أمر يأتى من السلطان ، أو نتيجة لإحدى المؤامرات التى يحيكها له ضباط الأوجاق أو البسكوات . وفجأة كان أحد الأغوات يصل من إسطنبول حاملاً أمر الباب العالى بعزل الوالى ، فى حالة تغيير البلاط لذكركته عن هذا الباشا ، أو فى حالة تفوق أحد المنافسين عليه وتمكنه من الحصول على هذا المنصب لنفسه بدلاً عنه . وفى هذه الحالة كان الباشا المعزول يترك قصره فى القلعة ، ويقمى فى أحد بيوت المدينة ، ويبقى فيها إلى أن تصل بشأنه الأوامر من إسطنبول . ويمتلى تاريخ مصر العثمانية بأمثلة عديدة على ذلك . وفى سنة ١٦٩٦ عزل على باشا ، وصدرت أوامر السلطان بالإشتداد فى معاملته . فصادروا أملاكه ، وحتى ملابسه ؛ وشاركه وكيله نفس المعير . وفى فبراير سنة ١٧٠٠ فقد حسين باشا ثقة الباب العالى ، وعومل بنفس الطريقة . وكان الباب العالى يعرف أن

كبار موظفيه كانوا يسرعون بجمع الثروات ، فكان يمارس حيالهم عمليات
للتعذيب حتى يحصل منهم على ما جرهه . فسلم حسين باشا ونائبه ١٤٠ كيس ،
ووعدوا بتقديم ٢٠٠ كيس آخر . عند وصولهم إلى إسطنبول . وفي بعض
الحالات ، وكما حدث مع رامز محمد باشا في سنة ١٧٠٦ ، كان الباشا المعزول يحظى
بعطف من الكبراء ومن الأمراء . وشهد عام ١٧٠٧ عملية عزل على باشا في شهر
سبتمبر ، على مرحلتين : المرحلة الأولى وصل فيهما مندوب من السلطان يحمل
مرسوماً بضرورة دفع الباشا في مدة ثلاثة أيام ، لممثل تجار إسطنبول ، مبلغ
يتراوح بين ٧٠٠ ، ٨٠٠ كيس ، وهي التي كان قد استدانها منهم قبل سفره حتى
« يستعد » لتولى مهام البشالك ؛ وعجز على باشا عن الدفع ؛ فقام بمثل السلطان
بعد ذلك بقراءة مرسوم ثان بعزله أمام الديوان .

وربما كان عزل الوالي مجرد مقدمة لمعاملة أشد عنفاً ؛ فلقد نقل حسن باشا ،
الذي كان قد عزل من ولاية مصر في سنة ١٥٨٣ ، في أحد الزوارق التي سارت
به في البسفور ؛ دون أن يعرف أحد مصيره بعد ذلك ؛ كما أن على باشا ، الذي
شكوا في تأييده لنيات إسماعيل بك ابن إيواظ للإستقلال بمصر ، قتل في القاهرة
نفسها ، في سنة ١٧١٨ ، وأشرف على العملية رجب باشا ، الذي جاء إلى مصر
بصفته والياً جديداً عليها ، وكان مكلفاً من الصدر الأعظم بتنفيذ الحكم .

وحق إذا كان الباشا يحظى برضاء السلطان ، فإنه كان مهدداً دائماً بالعزل
من جانب ضباط الوجاقات ، أو من جانب البكوات الممالك ، الذين كانت من
الواجب أن يصبحوا موظفين خاضعين له ، ولما كنهم كانوا في ذلك الوقت مستعدين
عنه ، ويسيطرون عليه . وكثير من الولاة أجبروا على التخلي عن مناصبهم بهذه
الطريقة . وكانوا في غالب الأحيان يتحفظون على الباشا في أحد البيوت ، حتى
تصل بشأنه التعليمات من الباب العالي . وبعد حدوث خلاف بين الإنكشارية

والباشا فى شهر سبتمبر سنة ١٦٩٧ ، أجبروه على أن يتنحى بنفسه عن السلطة .
وفى ٢٢ يونيو سنة ١٧١١ اضطّر خليل باشا ، الذى كان قد أيد الإنكشارية ضد
العرب ، إلى أن يستقيل ، بعد هزيمة الجانب الذى انضم إليه . وفى سنة ١٧٢١ ،
قام قادة الإنكشارية بضرب قصر القلعة من أعلى المقطم ، وأجبروا رجب باشا
على التنحى .

وحينما كان السكيتيا ، أو البكوات ، يقررون عزل الباشا ، كان الأولاده باشى
هو الذى يبلغ الوالى بهذا القرار . وكان الأولاده باشى يحتل مركزاً هاماً بين رجال
الوجاقات ؛ وكانوا يسمونه عموماً بإسم « أبو طبق » ، نتيجة لشكل العمامة التى
كان يضعها على رأسه ؛ فكانت من الجـوخ الأسود ، ولها حواف عريضة ،
ولا يضع عليها أى شال ؛ فكانت أشبه قبعات الأوربيين أكثر من شبهها بعائم
الشرقيين . وكان يرتدى ملابس سوداء وضيقة ؛ ولا يتطلى جواداً ، ولا بقلا ،
بل حماراً . وعند خروجه فى الصباح . وبهذا الشكل ، من منزله . كان منظره يشذر
بوقوع ثورة ، ويجذب إليه أهالى المدينة ، الذين يسرون معه فى الشوارع المؤدية
إلى الثكنات . وكان مظهره يجبر كل الجنود الموجودين فى الطريق على الانضمام
إليه ، حتى يصل إلى القلعة مع جمهرة كبيرة . ثم يطلب مقابلة الباشا ، وينحى أمامه
باحترام ؛ ثم يقابل طرف السجادة التى كان منحنياً تجاهها عند وقوفه ، ويقول :
« أنزل يا باشا » ؛ وتنتهى بهذه الجملة كل سلطات نائب السلطان فى القاهرة : فمن
وقت التفوه بها ، لا يصبح للباشا أى حق فى التصرف فى الجنود ، أو حتى فى إصدار
أوامره لرجال الحرس الخاص بقصره ، ويخضع الجميع لأوامر الأولاده باشى .
وقبل المساء كان أهالى القاهرة يتأكدون من وقوع هذا التغيير . وإن كان هذا
لم يكن يعنى بالضرورة أن الباشا المعزول بهذه الطريقة سيحرم فى نفس الوقت من
رضاء السلطان : ففي سنة ١٦٩٧ عين الباب العالي إسماعيل باشا . الذى عزله

الإنكشارية ، باشا على ولاية أخرى .

وعليها أن تذكر ، بالإجمال ، أن هذا الوالى ، الذى كان يمثل السلطان فى البلاد ، كان يسير حسب نظام معين ، فيما يتصل بطريقة إختياره للولاية ، وعلاقته بالباب العالى ، ومد إقامته بمصر ، والقوى الأخرى التى تركها نظام الحكم العثمانى إلى جواره ؛ وكل ذلك فى جو من المؤامرات ، والشايات ، وحركات التمرد ؛ مع روح النهم والجشع ، والرغبة فى الإثراء السريع . ومن قصره الموجود فى القلعة ، كان الوالى ينظر إلى القاهرة من أعلى الجبل ، ليجدها تحت أقدامه ؛ وإلى المصريين ، على أنهم رعية ، وعبيد السلطان ؛ وبشكل جعله يمثل الدولة وسيطرتها فى قوتها وجبروتها ؛ وإن كان بعد ذلك قد أصبح يمثل نفس الدولة فى تفاهتها وضحايتها ، فى عصر جودها وضعفها ، وتفككها وإمهارها .

الفصل السابع

القوات البرية والبحرية

كان الوالى أو الباشا هو ممثل السلطان فى مصر . ويمثل سلطانه ، ويمثل سيادة الدولة . وكانت الوسيلة الفعلية للاحتفاظ بمصر ولاية للدولة . ولمنع بقايا الامراء المماليك . من التطلع للإستقلال بالبلاد من جديد ، هى تلك القوات التى تركتها الدولة فى مصر . والتى كانت فى شكل فرق ، أو وجاعات ، ، وهذا علاوة على وجود بعض القطع البحرية العثمانية فى المياه المصرية . وكان لقادة هذه الفرق دوراً يقرمون به ، إلى جانب الوالى ، فى حكم البلاد ، ويدعون بذلك سلطته بقرود فانيه ، كانوا يقرمون بمراقبته ، ومراقبة المماليك ، حتى لا يقوم أى منهم بالإعتصام عن الدولة العثمانية . فما هى أهم هذه الوجاعات ؟ وما هى القيمة الفعلية التى كانت لها . فى مصر . وبالنسبة للدولة العثمانية ؟

١ - الوجاعات :

كان السلطان سليم قد ترك فى مصر قوات عسكرية بأرواح عددها بين ١٢ و ١٥ ألف جندي . وكانت هذه القوات مقسمة إلى ستة فرق . أو وجاعات هى : المنفرقة ، والشايشية ، والجوميليان ، التفتكشية ، والعزب ، والانسكشارية . وأضاف لىها السلطان سليمان وجاقاً جديداً يضم اوائك المماليك الذين كانوا يرغبون فى الخدمة فى صفوف القوات المسلحة العثمانية .

وكانت الوجاعات ، فيما عدا العزب والانسكشارية من الهرسان ، أما هاذين الوجاقين فكانا يضمان المشاة . وكان تنظيم هذه الوجاعات يشبه تنظيم بقية القوات العثمانية فى أية ولاية أخرى . فكان لكل وجاق أغا أو قائد ، وكخيا أو وكيل للقائد ، وباش لإختيار ، أو أكبر الضباط سنّاً ، ودفتردار ، مسئول عن شؤونه

الإدارية ؛ وخزينة دار ، مسؤول عن شئونه المالية ؛ ورزناجى ، مسؤول عن المكاتب .

وحصل كل وجاق من هذه الوجاقات على امتيازات ، فى شكل إقطاعات من الأرض كانوا يحصلون على ريعها ؛ وكانت هناك هيئة من الموظفين تشرف على هذه العملية ، وتشرف على الإنفاق اللازم للوجاق .

وكان وجاق المتفرقة مكلفاً بنوع خاص بحماية القلاع فى الثغور البحرية ، فى الإسكندرية ، ورشيد ، ودمياط ، والسويس . ومع مرور الزمن فقد رجاله كل قيمة عسكرية لهم وأصبحت سلطات الولاية لا تثق فيهم كثيراً .

أما رجال وجاقات الجوهيليان والتفكشية والشرقة ، فكانوا متشابهين ؛ وكان الأجانب يعتبرونهم جميعاً على أنهم فرسان ، وكانت هذه الوجاقات الثلاث موزعة بين الأقاليم ، وتعتبر كحرس للكشاف ؛ ولذلك فإنها لم تقم بدور يؤثر على الأحداث السياسية التى وقعت فى مصر طوال العهد العثمانى ، وإن كانت تعتبر قوى مكملة فى عمليات الصدام والصراع التى وقعت بين العرب والانكشارية . وفى سنة ١٧٠٨ ، مثلاً ، اجتمع ضباطها مع ضباط العرب ، وقرروا أن يعملوا متحدين ضد الانكشارية ؛ واستدعوا قواتهم الموجودة لدى الكشاف للعودة بسرعة إلى القاهرة .

ولعب العرب دوراً هاماً فى الأحداث التى كانت تجرى فى مصر حتى منتصف القرن الثامن عشر . وكان وجاقهم يتدخل فى كل الأحداث . وكانوا أغنياء ، ويتمتعون بخضوعهم لعدد من الضباط ذوى الهممة والنشاط ؛ مثل الشوربجى والصابونجى ؛ الذين كانوا يقررون الأمور الهامة للدولة ، والذين كانوا يتمتعون بهيبة لدى الكبار والصغار ، ويتمتعون بحب الامراء والصناجق . وكانت معارك وجاق العرب ، بشكل عام ، موجهة ضد وجاق أو فرقة الانكشارية ، والتى كانت

أقوى تعريف العسكرية العثمانية الموجودة في البلاد .

٢ - الوحدة الحربية :

كانت الوحدة العسكرية فرقة من جنود المشاة ، أنشأها السلاطان أورخان في أثناء
قرن الرابع عشر . وكانت الحكومة العثمانية تزود هذه الفرقة بعدد من أبناء
الأتراك المسيحيين ، في المناطق الخاضعة لحكم الدولة ، والذين كانوا يؤخذون من
أبائهم . وفيه بقوا المسلمون ، ثم يتعلمون الننون الحربية ولإستخدام السلاح .

وكان رجال الانكشارية يحملون البنادق ، والعدارات ، والسيوف . وتميزت
بنطق الانكشارية الموجودين في مصر بأنها كانت مطعمة بالصندف والعاج ، كما
تميزت بملابسها . كما كان يجبر الجنود على أخذ خنجره المراء ، مع كل طلقة ، حتى
يتخطوا بنواحيهم . وكانوا يداوون في إستخدام أسلحتهم لدرجة بعيدة .

وكان الانكشارية ينقسمون إلى دأورط ، أو كنائب ، لكل منها علمها
خاص . الذي يحمل شارة معينة ، مثل : ، أو مجموعة أهلة ، أو خيمة أو مدفع ؛
وكثيراً ما ، كان الجنود يرسمون هذه الشارة بالوشم على سواعدهم .

وكان قادة هذه الفرقة موجودين في إسطنبول ، ويرأسهم وأغا الانكشارية ،
والكخيا . وقائد السكتيبة الثانية ، وغيرهم من كبار الضباط ، وفي مصر ، كان
الانكشارية هم الذين ينتخبون قائدهم . أو أغا الانكشارية ، من بين الضباط
الموجودين ؛ وكان يساعده مجلس خاص في تصرف شؤون الفرقة . وكان ضباط
الانكشارية يحضرون الديوان الكبير ، كما كان أحدهم يحضر ، علاوة على ذلك ،
الديوان المنصوص ؛ الأمر الذي كان يسمح لهم بالدفاع دائماً عن مصالح فرقتهم .
وقال رجال الانكشارية هم الذين يقومون بحراسة القنصليات الأجنبية ،
وكان البعض من بينهم موجوداً في المواقع المنطرفة ، سواء في القصر أو عند
مدخل بحيرة البرلس .

ومنذ نهاية القرن السابع عشر تحسنت أحوال الانكشارية ، نتيجة لاستلامهم رواتبهم بانتظام ، وأخذهم هذه الرواتب من المال الميرى ومن رسوم الجمارك . وكان هناك تفاوت كبير بين رواتب صغار رجال الانكشارية ، ورواتب كبار قادتها ، كما هو الحال بالنسبة لكل تنظيمات العهود الانطاكية . ومع دخول الفوضى إلى هذا الوباق ، كما دخلت مع الضعف إلى جميع أنحاء الدولة ، أصبح رجال الانكشارية يحصلون على إيرادات أخرى بطرق منحرفة . فكان بعض سكان القاهرة ، حتى من الأرياء ، والذين لم يحملوا سلاحاً في حياتهم ، فيفيدون أسماءهم على أنهم من المتطوعين في هذه الفرقة ، حتى يحصلوا على حمايتها لهم . وكان رجال الانكشارية الحقيقيون يأكلون من الرواتب التي ترصد لهؤلاء المتطوعين ، أو الأعضاء الشرفيين في الانكشارية . وكان نظام هذا الوفاق يسمح باعطاء معاش لرجال الانكشارية بعد وفاتهم ، وأصبح الانكشارية ينفقون هذه المعاشات فيما بينهم .

وكان السلطان سليم وخلفاؤه قد حرموا على رجال الانكشارية تلك الأراضي ، ولكنهم لم يطبقوا هذه التعليمات ابتداء من النصف الثاني للقرن السابع عشر ، وتمكن بعض ضباط انكشارية ، بعد هذه الفترة ، من شراء قرى بأكلها ، كما حصل لهم على صكون للالتزام ، لاستعلاهم وجمع منهم الضرائب . هذا علاوة على أن رجال الانكشارية كانوا يجمعون من القناصل والتجار الأجانب على مبالغ من الأموال ، لها قيمتها .

وكان رجال الانكشارية يتمتعون بوجود روح التضامن فيما بينهم ، جنود وضباط ، حيال الأهالي ، وتجاه الأجانب ، حتى إذا ما تعلق الأمر بانحراف أو باستغلال للسلطة . فإذا ما تقدم أحد الأهالي لسكنيا الانكشارية بشكوى عن انحراف من أحد رجاله ، قد يظهر أمامه أنه سيعاقبه ، ولكنه لا يفعل ، ولا يرفض

في نفس الوقت أخذ الهدية التي تقدم له ، كتقدير من صاحب الشكوى . وبهذا أصبح وجاه الانكشارية يمثل عنصراً من عناصر الفساد ، في وقت ضعف الدولة ، وبدلاً من أن يكون وسيلة من وسائل المحافظة على الأمن والنظام والحقوق . وكان الانكشارية يقيمون في أعلى جزء من القلعة ، الأمر الذي سمح لهم بالتحكم ، بقوة نيران أسلحتهم ، في فرق العزب والفرق الأخرى الموجودة في القلعة . والتحكم حتى في قصر الوالي نفسه . ومع مرور السنين ، ولزيادة ضعف الدولة ، زادت سلطة الانكشارية بشكل واضح . وأخذوا يتحدثون مع قناصل الدول ؛ وطلبوا إلى قنصل فرنسا في سنة ١٦٨٨ فك أسر إحدى عشر من رجال الانكشارية كانوا قد وقعوا في الأسر ، واستخدمتهم فرنسا في التجديف على السفن ؛ وألح القنصل على دولته في ضرورة إجابتهم لطلبهم ، خاصة وأنهم كانوا يتمتعون بسلطة كبيرة في البلاد .

وما دام رجال الانكشارية كانوا مستقلين عن الوالي ، ويخضعون لقيادة عامة موجودة في عاصمة الدولة ، ويسيطر قادتهم على مجموعة من الكتائب الموجودة في مصر ، ويتميزون عن غيرهم في روايتهم وإيراداتهم ، فمن السهل أن يتطلع بعض ضباطهم ، وخاصة في وقت ضعف الدولة ، إلى السيطرة على السلطة ، أو حتى إلى إنزاعها ، كما سنرى ذلك فيما بعد . فكانت هذه الفرقة إذن محسوبة على الدولة في فترة ضعفها بعد أن كانت هي التي أسهمت إلى حد بعيد في بناء هذه الإمبراطورية العسكرية الممتدة الأرجاء .

٣ - البحرية :

كان للدولة العثمانية بمصر ، علاوة القوات البرية ، قوات بحرية ، موجودة الموانئ . وكانت هناك دور لصناعة السفن ، موجودة في بولاق ، وفي الاسكندرية ، وفي السويس ؛ كما كانت هناك قيادات للبحرية ، يحمل صاحبها لقب « قبودان » ، موجودة في الاسكندرية وفي رشيد ودمياط والسويس . وكان هؤلاء القباطين

يختارون من بين ضباط الوجاقات . وكان أكثرهم أهمية هو بيك البحرية ،
 قبودان ميناء الاسكندرية ، والذي كان يشرف على ميناء رشيد في نفس الوقت ؛
 وكان الوالي هو الذي يقوم بتعيين كل من هاذين القائمين في منصبيهما ، وعلى العكس
 من ذلك ، نجد أن قبودان البحر الأحمر ، الموجود في السويس ، كان يخضع لسلطة
 الباب العالي رأساً ، سواء في التعيين أو في العزل . والواقع أن هذا التقسيم
 والتمييز بين السلطات البحرية الموجودة في مصر كان أمراً معقولا ، خاصة وأن
 سلطة القبودان باشا قائد البحرية العثمانية ، كانت نابتة وواضحة في البحر المتوسط .
 كما أن البحر الأحمر كان يتميز بأهمية خاصة ، ويصعب على الدولة أن تتركه تحت
 تصرف أحد الزلاة الموجودين في أقاليمها . ولقد وضحت هذه الأهمية بطريق
 بطريق مباشر بعدد ديجات البرتغاليين على البحر الأحمر في أوائل القرن السادس
 عشر ؛ وفي خلال هذه الفترة ، كانت دور الصناعة البحرية تعمل مهمة في
 في السويس ؛ وشهد طريق القاهرة السويس كثيراً من القوافل التي كانت تنقل
 الأخشاب ومواد السفن من عاصمة الولاية إلى هذا الميناء . وكان هذا هو السبب
 الذي جعل السلطان سليم وخلفاءه يهتمون باصلاح الطوابى والقلاع الموجودة في
 عجمود ، وفي السويس وفي الطور ؛ وبرعاية الآبار الموجودة في هذه الأماكن ، وسترداد
 أهمية السويس والبحر الأحمر وضوحاً وقت غزو اليمن ، كما ستظهر بعد ذلك في
 وقت تدخل باشاوات مصر في الشقان الذي نسب بين الاشراف في مكة . وكانت
 هذه المواقع مهمة كذلك لحماية طريق الحج ، وللدفاع عن قافلة الحج ، وحمايتها من
 العربان . وأدت هذه المشغولية الأخيرة إلى إهتمام الدولة كذلك بميناء العقبة ،
 التي كانت تقع على الطريق البرى المؤدى إلى الحجاز . ولكن دار الصناعة البحرية
 في السويس أهملت ، مع إهتمام هذه الظروف الخاصة ، ولم تعد تبنى إلا بعض
 السفن اللازمة لأغراض التجارة المحلية .

ولا شك في أن المواصلات الاستراتيجية ، كانت لها أهمية خاصة ، علاوة على مسألة المواصلات التجارية ، في عملية تفكير الباب العالي ، مرات عديدة ، في أن يحسن المواصلات بين النيل والبحر الأحمر . ففكر الباب العالي ، في سنة ١٥٢٩ في إعادة حفر خليج أمير المؤمنين القديم ، الذي كان يربط النيل بهذا البحر . ولقد إهتم تجار البندقية إهتماما خاصا بهذا المشروع ، الذى جندت الدولة له ما يقرب من ٣.٠٠٠ عامل . وعاد سنان باشا إلى المشروع من جديد ، دون أن يتمكن من إتمامه ، وكان يأمل في تسميل نقل المهملات الحربية لمدار الصناعة في السويس ، وقت الحلة على اليمن . وفي سنة ١٥٧٩ فكر الصدر الأعظم في مشروع كبير الأهمية ، يتلخص في ضرورة حفر قناة في برزخ السويس تصل مياه البحر المتوسط بمياه البحر الأحمر ، حتى يتمكن الاسطول العثماني من الانتقال بسهولة بين هاذين البحرين ، ومن الوصول إلى اليمن ، وإلى المحيط الهندي . ويذكر لنا البارون دى توت Tott أن السلطان مصطفى كان يفكر في نفس هذا المشروع مرة جديدة في أواسط القرن الثامن عشر .

أما حراسة البحر ، والتي كانت تخضع لقبودان البحرية الموجود في القاهرة ، فانها كانت تختص بالضرائب . وكان الهدف منها هو جمع الضرائب والرسوم على السفن التي كانت تمر أمام مراكز حياستها ، وعلى عمليات التفريغ والشحن التي تتم على النيل في الصعيد . وفي فرع رشيد ودمياط . ولم تقم هذه الفرقة بتحمل أية مسؤولية تتعلق بالدفاع عن البلاد .

وبالإجمال ، فإن الدفاع البحري عن مصر كان يقع ، في البحر المتوسط ، على كاهل الاسطول العثماني ، الذي كان بقيادة القبودان باشا ، وكان هو أقوى الاساطيل الموجودة في البحر المتوسط ، وظل كذلك أقوى الاساطيل الموجودة في الحوض الشرقي لهذا البحر ، حتى في فترة ضعف الدولة العثمانية . واحتفظت الدولة

العثمانية كذلك بمسئولية قيادة البحرية الموجودة فى السويس والبحر الأحمر ، خاصة وأن هذا البحر كان قد تحول إلى بحيرة عثمانية ، بعد دخول العثمانيين إلى مصر ؛ وكان على الدولة أن تحتفظ بسلطانها عليه ، وعلى الأقاليم المجاورة له ، ورد العدوان الأجنبي عنه وعنهما .

٤ - مساعدة الدولة العثمانية فى حروبها :

إذا كانت الدولة العثمانية قد تحملت مسئولية الدفاع على مصر ، إلا أنها لم تشترك ، ولمدة ثلاثة قرون ، فى عمليات حربية للدفاع عن هذه الولاية ، إذ أن أحداً لم يقيم بمهاجمتها . ولذلك فإن التاريخ لم يسجل للقوات العثمانية الموجودة فى مصر أى دور قامت به فى مهمتها الأساسية التى وحدت من أجلها . وربما يقصر لنا ذلك ، بعض التفسير ، أمر لإنشغال رجال قوات الحماية العثمانية الموجودين بمصر بمشاكل أخرى ، لا تمت من قريب ولا من بعيد بمسئولية فرأهم ، وذلك على حساب الدولة ، وعلى حساب الرعية من المصريين .

ونجد ، دلي العكس من ذلك ، أن مصر قد شاركت فى تقديم قوات عسكرية للدولة العثمانية ، وقت إنشغالها فى حروبها وإنشغالها فى قمع الدثن والثورات التى كانت تنشب فى أقاليمها . وساعدت القوات العسكرية الموجودة فى مصر ، واتى كانت تعتبر جزءاً من القوات العثمانية ، دولة السلطان فى حروبها فى الغرب ضد رجال الإمبراطورية ، وفى الشرق ضد فارس ، وفى الشمال ضد روسيا .

ومن وقت لآخر ، كان أحد الضباط يحضر من إسطنبول إلى القاهرة ، ويحمل معه أوامراً من السلطان إلى الوالى ، تقضى بضرورة إرسال بعض فرق الجنود ، وبدون تأخير . وكان القناصل والأجانب يحسبون حساباً لما يقع : إذ أن الجنود كانت تسمح لنفسها قبل سفرها ، فى بعض الأحيان ، بالإعتماد على ممتلكات الأهالى والأجانب ؛ كما أن السلطات كانت تصادر السفن الأجنبية

الموجودة في الموانئ ، لاستخدامها في عملية نقل الجنود . وكان رجال الإنمكشارية يشددون الحراسة في الاسكندرية ، على فنادق الاجانب ووكالاتهم ، قبيل مجيء العسكر من القاهرة إلى هذه المدينة . وكانت السفن الفرنسية والاجنبية الموجودة في الميناء تحمي قائد ، أو سردار ، هذه القوة ، وتقدم له الهدايا .

ولقد شاركت القوات العسكرية الموجودة في مصر في عديد من حروب السلطان : ففي سنة ١٦٦٦ فسكر الصدر الأعظم ، أحمد كبرولى ، في ضرورة توجيه مجهود خاص إلى جزيرة كريت ، التي كان العثمانيون يحاربون أبناء البندقية ، منذ مايزيد على عشرين سنة ، لإنقاذها منهم . فأعد الحملة اللازمة لذلك ، وأصدر أمره إلى باشا مصر لإرسال ألفى جندي إلى الجزيرة . وشاركت هذه الحملة المصرية في عملية الحصار الشهير الذي انتهى بانتصار العثمانيين في ٦ سبتمبر سنة ١٦٦٩ وبسيطرتهم على الجزيرة ، رغم مقاومة القوات البرية والبحرية العنيفة للعثمانيين .

وفي أثناء الحرب الطويلة المدى التي قام بها الأتراك ضد النمسا ، من سنة ١٦٨٣ إلى سنة ١٦٩٩ ، طلب السلطان إلى باشاوات مصر ، مرات عديدة ، إرسال الإمدادات العسكرية . فأرسل ولاية القاهرة ألفى جندي في سنة ١٦٨٧ إلى أدرنه ، وألفى جندي في سنة ١٦٨٩ إلى إسطنبول ، كما أرسلوا ألفى جندي إلى سالونيك وألف آخر إلى رودس في سنة ١٦٩٥ ، وقاموا في العام التالي بإرسال ألفى جندي إلى بلغراد ، وأضافوا إليهم ، بعد عامين ، ٣٤٠٠ جندي أرسلوهم إلى سالونيك . وكانت هذه القوات تنقل على السفن التركية ، أو على أى سفن للأجانب تكون موجودة في الميناء . وكان رجال الإنمكشارية يمثلون نسبة كبيرة في الإمدادات التي كانت مصر ترسلها لمساعدة الدولة في حروبها .

وبعد نهاية هذه الحرب ، والتوقيع على معاهدة كارلوفتز ، في سنة ١٦٩٩ ، نشبت حرب جديدة بين الدولتين في سنة ١٧١٥ . وأسرع السلطان أحمد الثالث ،

— ١٥٩ —

فى سنة ١٧١٧ ، بطلب مدد جديد من القوات الموجودة فى مصر . وقاست القاهرة كثيراً من حالة الفوضى وإنعدام الضبط والربط عند هولاء الجنود المسافرين للحملة ، وإلى ميدان القتال . ذلك أن الجنود أخذت فى قتل الأهالى ، وأعملت السلب والنهب فى الحوانيت والمنازل ، وفى وضح النهار . وأقفلت الحوانيت بعد ذلك لفترة تقرب من شهر . وفى هذه المناسبات ، كان المصريون يضطرون إلى البقاء فى منازلهم ، والإختفاء بعيداً عن الشوارع ، حتى لا يقع لهم مكروه .

وحينما دخلت الدولة العثمانية فى حرب ضد روسيا فى سنة ١٧٦٨ ، نتيجة لاستيلاء القوزاق على مدينة بلطة ، ورفضت كازرين الثانية تسوية هذا الخلاف ، وصل أحد قادة السلطان مصطفى الثالث إلى القاهرة ، وطلب إلى الوالى ضرورة الإسراع فى إرسال الإمدادات إلى ولايات الدانوب وجنوب روسيا . وإنتهت هذه الحرب بهزيمة الدولة العثمانية ، وبالتوقيع على معاهدة كوجك قايناريدجى ؛ وكانت من الحروب التى أسهمت فيها القوات الحربية المصرية .

وهكذا شاركت مصر بقواتها فى الدفاع عن الدولة العثمانية ، والدفاع عن سلامة أراضيها ، فى وجه قوات الغزو ، التى وجهت عدوانها لإيها . وكان هذا عنصراً جديداً يثبت ذلك الترابط والتكامل الموجودين بين الدولة الحاكمة والإقليم المحكوم ، وفى ظل أوضاع إقطاعية شرقية .

الفصل الثامن

المماليك والكشاف والبكوات

اشترك المماليك في حكم مصر في أثناء العصر العثماني ، مع الباشاوات ، ومع ضباط الوقفيات ، وكانت الدولة تتعين مائة ألف مملوك (أو أكثر) في كل إقليم ، أو في كل ولاية ، من أقاليمها وولاياتها . وكان عددهم يختلف من ولاية لأخرى : فكان هناك خمسة من بكوات التناجفي في سرايوس النسيم ؛ وعشرين في سلا من ولايتي ديار بكر والروميللي ؛ وخمسة وعشرين في الأناضول . أما مصر ، فإن السلطان سليم قد عين فيها أربعة وعشرين من البكوات ، وكانت المجموعة الأولى منهم من أمراء المماليك ، الذين كانوا قد انضموا إليه بعد إقصائه في سنة ١٥١٧ . ثم أصبح من سلسلة الباشاوات التعيين في مناصب البكوية الشاغرة ، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وفي أثناء القرن الثامن عشر ، أصبح قواد الوقفيات وبقية البكوات الموجودين يقرضون على الباشا أسماء من يرشحونهم لشغل مناصب البكوات الدائرة ؛ وينتظر الباشا الموافقة على من يختارونهم . وظل البكوات يختارون لفترة طويلة من بين ضباط الوقفيات ، وبخاصة ضباط وجاق المتفرقة ؛ واستكملهم أصبحوا ، منذ نهاية القرن السابع عشر ، يختارون عموداً من بين صفوف المماليك .

١ - المماليك :

كان المماليك يستوردون من خارج البلاد ، وبشرون بالمال . وكانوا يردون من مناطق مختلفة ، سواء في شمال البلقان أو من جنوب روسيا ، أو حتى من بعض الأقاليم الألمانية ، وكذلك من اليونان وكريت ، وحتى من إيطاليا ومن

لمسبانيا في بعض الحالات . ولكن غالبيتهم العظمى كانت تستورد من المناطق المحيطة بالبحر الاسود وبحر آزوف ، ومن القرم وبلاد الجركس والاباطنة وحورجيا . وكان تجار الرقيق يشترونهم من ذويهم ، أو يخطفونهم من قراهم . وكانوا يمتازون بجمال الوجه . وبالرشاقة . خاصة وأنهم كانوا في غالبيتهم ، من العناصر القوقازية والسلافية . وكان تجار الرقيق ينقلونهم بالسفن ، وهم في سن الصبا . من بحر آزوف والبحر الاسود والقرم . إلى الاسكندرية ودمياط . وبعد عملية الختان ، وإعطاء المملوك اسم عربي ، كـ محمد وعلي وحسن وحسين وإبراهيم وعبد الله وعثمان وغيرها ، كان المملوك يباع لاحد الكبراء في القاهرة .

ربما يكون المشتري هو أحد ضباط الوجاقات ، أو أحد أغوات الانكشارية أو العزب . ونعرف أن إبراهيم الشوربجي الصابو نجى ، الذى كان من وجاق العزب ، وتوفى في سنة ١٧٩٧ ، كان له كثير من المايليك . أما إبراهيم كخيا ، الذى سيطر على مصر لفترة طويلة ، فان قوته ونفوذه كانت ترجع ، إلى حد بعيد ، إلى ضخامة عدد مائلكه . وكان المطاف ينتهى عادة بالممايليك إلى بيوت البكوات . وقدر الجنرال مينو متوسط ثمن المملوك بخمسة آلاف فرنك ؛ أى ما يعادل مائتى جنيه ذهب .

وبعد دخول المملوك بيت البك ، كان يجد نفسه بدون أية روابط أسرية . أو روابط تربطه ببلاده الأصلية . التى ولد وشب فيها ؛ فتصبح مصر وطناً له ، ويصبح البك الذى اشتراه كوالده . وزدلاءه كأخوان له . وينسب إلى هذا البك ، وإلى بيته ؛ وتصبح العلاقات قوية بين المملوك وسيدته . وينتج عن الأحداث كانت تعجز عن أن تؤثر فيها . ومهما إرتفعت منزلته المملوك . والرتبة أو المنصب الذى يحتله ، فانه كان يعتبر نفسه دائماً على أنه ابن لسيدته ، وتابع له . ويحافظ

المملوك على هذا الولاء لسيدته . مهما دارت الأيام ، وامتلأت بالشدائد ؛ ويظل إلى جانبه إذا ما لمهزم في المعارك أمام المناهسين له . يخرج معه من القاهرة ، ويعود إليها معه من جديد . وحتى إذا لم يحمل المملوك مناصب السكشوفية ، ولم يحصل على رتبة البكوية ، فإنه يظل مرتباً ببيت سيده . رغم تقدمه في السن ، ولا يفكر في الانفصال عنه ، وعارضة سلطات أوسع .

وكان تعليم المماليك يهدف لتدريبهم على الفروسية . وكان الحصول على الجياد والخيل من لوازم حياتهم . وكانت مصر مشهورة في العالم كله بوجود سلالات عربية من الخيول الأصلية بها ؛ كانت تستورد الجياد من الشام ، ومن الجزيرة العربية . وكانت ملابس المماليك تناسب ركوب الخيل ؛ وكانوا يدخلون قمصانهم في سرويلهم الواسعة ، والتي كانت مرتفعة ، وصل حتى صدورهم ؛ وكانوا يغطون رؤوسهم بعمائم صغيرة ، ويلبسون الخفاف في أقدامهم . وكان كل مملوك يختار ما يشاء من الألوان للباسه ، وبشكل يؤدي إلى التنويع ، بعكس الحال في كساري الجيوش الحديثة . وكان ظهر سرج خيول المماليك مرتفداً ، لمساعدته على الاستناد في أثناء تحريك الجواد . ولينعته من السقوط عندما ينحرج . أما الركاب ، فكان أكبر وأطول من القدم . وله حواف حادة . تستخدم كهيكل لبطن الجواد ، وقد يخرج الخصم عند الإلتحام ، في حالة دفع العارس للركاب إلى الأمام ؛ وكان الركاب مرتفداً ، ويسمح للفارس بالوقوف منتصباً في أثناء الإلتحام . أما اللجام فكان محكمًا ، وبشكل يسمح للمملوك بالتمسك في جواده تماماً . وبالاتقال من الحركة السريعة ، فجأة ، إلى الوقوف ، أو حتى إلى التراجع .

وكان المملوك يحب الخيل ، فإنه كان يحب الأسلحة ؛ وكان يحمل عدداً متنوعاً منها ؛ فيضع غدارتين في حزامه ، مع خنجر ، ويحمل سيفاً مقوساً في يده ، ويعلق غدارتين أخرتين في مرج فرسه . وكانت سيوف المماليك رفيعة ومشحودة ،

ومقساة إلى درجة كبيرة . وكانت ملاسهم وسروج خيولهم وأسلحتهم تدل على الترف ؛ فكانت السروج مزركشة بخيوط العضة والذهب ، والسيوف والغدارات مطعمة بالعاج . وكانت تجمعات الممالك تبهر الأنظار . لتعدد ألوان الملابس ، ولبريق الأسلحة في ضوء الشمس .

وكان الممالك يتدربون على أعمال المروسية في المنطقة الواقعة بين النيل ، والخليج . الذي كان يدخل إلى القاهرة ؛ وكانت هذه المنطقة خالية من المساكن ، في ذلك الوقت . فكانوا يدربون فيهم أسخولهم . ويتدربون أنفسهم على إطلاق الغدارات وإصابة الهدف بانتدشين على دقل ، من الفخار ؛ كما كانوا يتدربون على أعمال السيف ، على دشاخص ، يقطعون رؤوسها ؛ ويتدربون على استخدام الرمح ، مع السكر والهر السريع . وكان التدريب يشتمل كذلك على ألعاب التخطيط ، التي برعوا فيها لدرجة بعيدة . وكان كل من البكوات يشرف بنفسه على تدريب ناليكه ، وبمساعدة بعض المدربين ؛ وكان يشجعهم ويكافئ الممنازين من بينهم - أما في بيت سيدهم ، فإن الممالك كانوا يقومون على خدمته ، وتقديم القهوة وشبك التدخين له ، وكانوا يرتدون حينئذ الملابس الدخفاضة ، ويضعون العائم على رؤوسهم .

وكان الممالك ، رغم توفهم في المديريات العسكرية . لم يهتموا كثيراً بدراسة العلوم والرياضيات والآداب ، ولا حتى بدراسة التاريخ والجغرافيا ، التي قد تفيدهم في حياتهم ، كحاربين وكحكام . وبطبيعة الحال . كان لهذه القاعدة بعض الاستثناءات ، ولكنها كانت بسيطة في عددها . وبنوع عام ، كانت أنظار الممالك لا تتطلع إلى ما وراء وادي النيل ؛ وحتى أولئك الذين وصلوا إلى رتبة البكوية ، وسيطروا على مصر ، كانت معارفهم عن العالم الخارجي قاصرة ، وبشكل واضح .

٣ - الكشاف

على السكوات يعتقدون بما يليكم ، بعد أن يظهر نفوذهم ؛ وقد يصبح
حجم تاشوا ، وهو ما يشبه الضابط العظيم ، في بيت هذا البك . وكان
نصفه بـ مسمون في القاهرة بشكل مستمر تقريباً ، الأمر الذي
على بهرم على ترك سلطاتهم على الأقاليم التي كانوا يحكمونها للكشاف .
أشرف في أن يصبح هؤلاء الكشاف هم الحكام الحقيقيين لأقاليم مصر في
مبدأ العثماني .

وكان قانوناً ، الذي أصدره السلطان سليمان ، قد قسم مصر إلى خمسة
مناطق كشوفية ؛ ولكن يبدو أن عدد هذه الكشوفيات قد زاد عند نهاية القرن
السابع عشر إلى ما يزيد على الثلاثين . وكانت أهم مراكز هذه الكشوفيات في
الوجه البحري موجودة في دمهور والمنصورة والمحلة وبليس وطنطا ومنوف
ودمياط ؛ وأهمها في مصر الوسطى موجودة في الجزيرة واطميح والفيوم
وكهنسا وأشمون ومنفلوط ؛ وأهمها في مصر العليا موجودة في أسيوط
والبو تيج وططا والجزيرة وسوهاج والعسيريات وفرشوط وبهجورة
وحوف وقنا والأقصر وأرمنت والأخصاص وإسنا وأسوان . ولا
شك في أن توزيع الكشوفيات كان غير متناسق بالنسبة لخريطة
مصر ؛ فكان هناك سبع كشوفيات في الوجه البحري ، وسبع كشوفيات
من القاهرة إلى منفلوط ، ثم ما يقرب من عشرين كشوفية إلى الجنوب
من منفلوط ، وبشكل جعل الكشوفيات قريبة من بعضها في هذه المنطقة ،
وجعل زمامها صغيراً ، وجعل من صغار المدن ، أو كبار القرى ، مراكز
لهذه الكشوفيات .

وبعد لنا قانوننامه ، واجبات الكشف ، بطريقة تفصيلية . ولما كانت حياة البلاد مرتبطة بفيضان النيل ، وبحسن إستخدام مياهه . فإلزام واجب الكشف الأول كان هو الإشراف ، في مناطقهم . على جسر النيل وإصلاحها ؛ وكان عليهم أن يهتموا بذلك قبل مجيء الفيضان ، ويحذرون لهذه العملية ، ويستخرون فيها ، الفلاحين . وبمساعدة مشايخ البلد الموجودين في القرى التي تقع في زمامهم ؛ كما كان عليهم التأكد من غمر مياه الفيضان للحياض . حتى يتمكن الملاحون من زرع الأرض . وفي هذا المجال ، كان الكاشف يقوم بأعباء مهندس الري ، وبأعباء الإشراف الزراعي .

ومن ناحية ثانية ، كان الكاشف يشرف على عملية جمع الضرائب وجميع الأموال في كشوريته ، وطبقا للنظم المقررة ، ثم يقوم بإرسالها إلى الخزانة العامة في القاهرة . وكان عليه أن يراقب الصيرفة ، ويتمقب من يتهرب من دفع الأموال .

أما الواجب الثالث للكاشف . فكان هو الإشراف على الأمن ، وحماية القرى من هجمات البدو . وكانوا يعتبرون هؤلاء البدو ، عند هجومهم على القرى . على أنهم من الخارجيين على القانون ، فيجلبون قتلهم ، ويستولون على خيولهم وأسلحتهم . وكثيراً ما كان الكاشف يطلبون العون ، سرّاً . من القاهرة ، إذا ما كانت أعداد البدو كبيرة ؛ ثم يقومون بقيادة هذه القوات ويهاجمون بها البدو ، ويؤدبونهم ، ويرسلون بعضهم أسرى إلى سجون الباشا .

وكان قانوننامه يعمل على حماية الملاحين من تطرف الكشاف ، أو من إستغلالهم لسلطاتهم ؛ وبخاصة في جمع الأموال إذا لم يصل الفيضان لإرتفاع معين ؛ وكذلك في أمر معاقبة البدو ، وضرورة إثبات أنهم مذنبين ، حتى لا يستغل الكشاف سلطاتهم ، ويتفرسون في الأهالي . واسكن بما لاشك فيه أن النظام والقانون كان شيئاً ، والسلطة كانت شيئاً آخر ؛ وبخاصة مع ضعف إمكانيات الأهالي ، وإبتعادهم

وإليه هو مركز السلطة

وكان له كشمه خصومات ثابتة ، يأخذها من كل قرية من القرى التابعة له .
 كما كان له حد من حدوده ، حتى لا يحتفظ لنفسه بأى مبلغ من الأموال التى
 كانت تملكها هذه القبائل . أساساً ، على النظام الذى وضعه قايتباى ، السلطان
 المغولى .

وكان من ذلك من حكماء الأقاليم ، كان بعضهم الآخر مجرد مساعدين
 له . ومن كان حكماءاً وجميعين لأقاليم أخرى . وكان الباشا هو الذى يقرم
 هذه القبائل . مع الزمن ، وأصبح الباشا ، منذ أواخر القرن
 الثامن عشر ، من على الشيخات التى كان يقدمها له ضباط الجافات ، أو البكوات ،
 وكانوا يأتون من دواول الأقاليم ، تختلف تماماً عن
 القبائل التى كانت تسمى بالبكوات ، وكانت مبنية بأجر . وكان بعضها يشبه
 القبائل التى كانت تسمى بالبكوات ، ولها دواول ضخمه ، مما يجعلها
 من القبائل التى كانت السكشاف يعيشون عيشة بدو هذه الدواول والفنور ،
 فكانوا يأتون فى القاهرة ، وكانوا يخرجون فى دوكب ، بقدره
 ما كان من القبائل . ومنهم من أتوا من القبائل ، هم قديمهم كوكبة من القريش ، فى بلاد
 حجاز ، من قبيلة بنى تميم ، منهم كانوا يستقاون الذهبية ، التى كان يذهبها فى
 سيرة من سيرة من النصارى والزوارق . فكان السكشاف يحملون مركزاً هاماً فى
 القبائل . وكان بعضهم يمتنع بما يتبع به كبار البكوات من سياسة ومن نموه .
 كان السكشاف قوة عسكرية فى كشوفيته ، يعمل عدد رجالها إلى بعض مئات
 من جمود الوجقات ، وبخاصة وجاق المتدقة ، كما كانت له مماليكه ، وكانت الدولة
 هى التى تملك القوة العسكرية . ويتحمل السكشاف أمر الإنفاق على مماليكه
 نفسه .

وكان الكشاف يقومون بتنفيذ مهمات عامة أو خاصة لرؤسائهم البسكوات :
فوجد أن إسماعيل بك ، الذي كان شيخا للبلد ، قد أرسل أحد الكشاف في سنة ١٧٨٩ ،
على رأس مائه جندى إلى السويس لحراسة شحنة إحدى السفن الفرنسية التي كانت
قد وصلت من الهند ، والتي كان القنصل ماجالون ينشئها . هجروا العربان عليها ،
وقام هذا الكاشف بدور قائد فصيلة . كما أن إبراهيم بك ، الذي كان شيخا للبلد يوم
ذلك ، أرسل في سنة ١٧٩٠ أحد الكشاف للتباحث مع القنصل ماجالون ، وقام
هذا الكاشف بدور مندوب عن شيخ البلد .

وعلاقة على التأثيرات على الوى ، وجمع الأموال ، كان عمل الكاشف يتركز حول
إستبعاد الأهل في إلهابهم . حماية الملاحين المستقرين في الواحات من هجرت بدو
الصحراء البرية . وكان الأهل يضطرب بمجرد تغيب الكاشف ، وذهابه إلى
العاصمة . ولذلك فإن الكشاف كانوا يحاولون دائما أن يصلوا إلى المقبضة بين
قبائل البدو وبهنتها ، حتى تستمر في صراعها القبلية ، وتتكفى سكان الواحات
شرها .

وكان الكشاف ، مثلهم في ذلك مثل كل من يحتل سلطة في مصر في ذلك الوقت ،
يعيشون على حساب الفلاح . وكانوا يدفعون في القامرة للباشا . وبنهاطه .
ولخزاة السلطان ؛ وكان من المخطئ ألا يعتمدوا على مجرد رؤسائهم ؛ وما داموا
يقدمون أكثر من الواجب ، فمن المؤكد أنهم كانوا يحصلون كذلك على أكثر من
من الواجب ، وعلى الأقل بنسبة تغطي ما كانوا يدفعون وإحتفظت أقاليم مصر ،
وامترة ثلاثة قرون ، برخاء وأمن نسبي ، وعاد ذلك إلى الكشاف ، الذين كانوا
هم الهيكل الرئيسى للبيانات الإدارى للبلاد ، في عهد الحكم العثماني .

وفي كل عام ، كان الكشاف يحضرون إلى القاهرة ، إبتداء من شهر أغسطس ،
ويقومون بها حتى شهر يناير ؛ وينتظرون لإنحسار مياه الفيضان وإخضرار الأرض

... . وحفوات . وكان لهم في القاهرة من الدور ما يشبه دور البهكوات
و حفاتهم وحسبهم . وإعدادها بالكماليات . وعلى عهد مراد بك وإبراهيم بك .
كان حتى الساحة . قرب مسجد السيد زينب . من أحياء السادة؛ وقام الكثير
من تحت . وإعداد دورهم الفخمة فيه ؛ ومنهم حسين كاشف الشركسى . ومصطفى
كاشف . عبد الله الكبير . وعمر كاشف الدوادار . وإبراهيم السنارى صاحب
... .

٣- الكهوات :

كانت الكهوات من رتبته . بسبب ينطوع إليه أكثر المماليك طموحا . وكان لهذا
... . في سنة القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر .
... . من كبار موظفى السلطان ؛ ويقوم الباشا الوالى . مثله في مصر .
... . وكان هو . لتعيينه في حقل خاص . وأمام الديوان . الذى كان
... . محضره كانت تقام . ويقرا فيه الفرمان الخاص بفتح هذه الرتبة .
... . تبقى تلك الحديقة بمطعم من القرو .

... . عند الكهوات في مصر أربعة وعشرين . كما ذكرنا . وفي بعض الحالات
... . كهوات يحصل عند هذا القرب بعد وفاة والده ؛ مثل اسماعيل بك
... . في سنة ١٧٢٠ وكان لبناء لإيواظ بك الذى كان قد قتل
... . في أثناء المعارك التى كانت قد دارت بين الانكشارية والعرب ؛
... . الذى كل والده هو إبراهيم بك أبو شنب . والذى
... . مصر عدة سنوات عديدة . ولكن هذه الحالات كانت بسيطة في عددها ؛
... . ما كان الذين يحصل على هذا القرب . أو هذه الرتبة . بطريق الوراثة . وحتى
... . حانة كل هذا لك لا ينعم بنفس المموز والمركز بين زملائه بنفس الدرجة التى
... . المستورد . الذى ولد في بلاد القوقاز . والذى أفضى تنشئة

المملوك العادى . وكانت غالبية المماليك . وكذلك البكوات ، لا تترك أبناءاً ؛ الامر الذى ساعد على إستمرار إعتماد هذه الطبقة ، أو الجماعة ، على الاستيراد ، للملء النقص الذى يحدث فى صفوفها .

وكانت العادة ، حينما يحلو أحد مناصب البكوات ، فى أثناء القرن الثامن عشر ، أن تطلب أكبر مجموعة البكوات ذات السيطرة على مصر إلى الباشا أن يعين أحد كشاف أو ناليك بمجموعتها فى هذا المنصب الشاغر . وكانت المجموعة المسيطرة من المماليك تعتمد ، بعد إنتصارها على منافسيها من المجموعات الأخرى ، إلى تعيين ممالكها فى المناصب التى خللت بوفاة أو بقتل البكوات المنافسين لها . وحدث ذلك ، وكما سنرى فيما بعد ، عندما هزينة على بك الكبير ، وخروجه مع ناليكه إلى الشام ؛ فقام محمد بك أبو الذهب حينئذ بتعيين أربعة عشر بكاً من أعوانه فى المناصب الشاغرة . ولذلك فإن شغل هذا المنصب كان يتم عن طريق « الإختيار » وليس عن طريق الوراثة ، أو عن طريق رباط الدم ، والقربى . كما كان يحدث فى مناصب السيادة فى بقية الأنظمة الإقطاعية الأخرى فى العالم .

ولم يكن البكوات يسمون باسم أسر . بل كانوا ينتسبون للبديت المملوكى الذى شهبوا فيه . وكان لإسمهم الشخصى يسبقه أو يتبعه لإسم آخر . أو صفة ؛ فهناك على بك الصغير ، وعلى بك الصغير . وهناك أيوب بك الدفتردار ، وحسين بك كشكش . مثلاً ، ومحمد بك أبو الذهب . لأنه كان ينثر القطع الذهبية فى الشوارع يوم حصوله على لقب البكوية . وعثمان بك الطمبورجى . ومحمد بك الألفى ، ومحمد بك جركس ، ومحمد بك قطامش ، ومحمد بك الدرويش ، ومحمد بك أباطلة ، وأحمد بك بوشناق ، وقاسم بك المسكوفى ، إلى آخر ذلك .

وكان البكوات هم حكام الأقاليم ؛ وكان بعضهم مكلفاً بحماية القاهرة من مناسر العربان ، الذين كانوا يحومون حولها ، ويهددون من يخرج منها أو يدخل إليها .

وكانوا يعمدون بهذه المهمة الأخيرة إلى أنصغر البكوات سناً ، فيعسكرون مع قوة عسكرية ، في غرب المدينة عند مصر العتيقة ، أو في شرقها ، وعند نهاية القرن الثامن عشر ، قلت كفاءة هذه الحراسة ، وبشكل يهدد أمن سكان القاهرة نفسها . وكان خمسة من البكوات يحكمون أقاليم الغربية والمنوفية والبحيرة والشرقية وسرجا ، كما كان ثلاثة بكوات آخرين يحكمون الاسكندرية ودمياط والسويس .

وكان البكوات هم الذين يقومون بالمهام البعيدة : فكان أحدهم يقود الفرقة العسكرية التي تحرس خزنة مصر ، أن الجزيرة ، إلى إسطنبول ؛ وكان بيقاً آخر يقود فرقة الجنود التي كان السلطان يطلب إلى مصر إمداده بها حين يشترك في حرب : ففي سنة ١٦٣١ قاد قبطاس بك فرقة الجنود التي أرسلت لإمداد جيش السلطان الذي كان يحارب الفرس ؛ وفي سنة ١٧١٠ قاد إسماعيل بك ذو النصارى الحملة المسكونة من ثلاثة آلاف رجل ، والتي كانت مرسلة للإشتراك في الحرب ضد روسيا ، وفي بعض الحالات ، كان البكوات يقودون الحملات الموجهة ضد الانتداء الداخليين ؛ ففي سنة ١٦٨٩ قاد إسماعيل بك حملة لمعاينة عربان البحيرة ؛ وفي سنة ١٦٩٩ عاد إيواظ بك من حملته ضد البدو ، الذين كانوا قد رفضوا دفع الأموال عن أراضيهم ، ومعه ثلاثمائة رأس من البهاائم ، بعد أن عجزت جموعهم عن الوقوف في وجه جنوده .

ولم تكن سلطة البكوات متساوية ، ولم يكن نفوذهم حتى متقارباً . فمن بين أربعة وعشرين من البكوات ، كان الدفتردار ، وأمير الحج ، وشيخ البلد ، يتمتعون بالسلطة وبالنفوذ أكثر من غيرهم .

أما الدفتردار فكانت إختصاصاته مالية ، وكان عليه أن يشرف على سجلات الملكية .

وأما أمير الحج فكان رئيساً وقائداً لقافلة الحج ، التي كانت ترسل المحمل والكسوة . وكذلك الغلال . في كل عام إلى الحجاز . وكان هناك شخصان يتمتعان بهذا اللقب في الدولة العثمانية : الباشا والى دمشق ، والذي كان يقرء قافلة الحج من الشام إلى الحجاز ؛ وأمير الحج المصري . والذي كان هو أحد البكوات ، ويقود قافلة الحج التي كانت تتجمع في القاهرة من حجاج مصر وبلاد المغرب إلى الأراضي الحجازية . وكان البكوات يتطلعون لمثل هذا الشرف ؛ فكان كل البكوات يكرمون أمير الحج ويحتفلون به ، عند سفره ، وبعد عودته ؛ وإن كانت هذه المهمة تكلف من يقوم بها الكثير من النفقات .

وكان منسوب شيخ البلد هو مخط تطلع جميع البكوات . وكانت إختصاصات هذا المنصب قد تنوعت مع الزمن إلى نوع من الطغيان . وحينما قتل حسين بك في سنة ١٧٥٧ . أسرى على يد إلى قصر الباشا في القلعة ، وأجبره على تسمية في هذا المنصب . ومنذ ذلك الوقت ، أخذ على يد في حزم البلاد . وكان شيخ البلد يسيطر على أكبر نصيب من الأموال والضرائب ؛ فكان جزء منها يدفع لرواتب الجند ، وجزء آخر يدخل إلى خزنة السلاطنة . ثم يتصرف شيخ البلد وأتباعه فيما يتبقى بعد ذلك . ولما كان الوالى هو الحاكم الرسمي لمصر ، فإن لانتزاع شيخ البلد لسلطته منه كان يدل على إغتنابه لها ، ويدل على ضعف الدولة العثمانية . وعلى زيادة قوة المماليك في مصر . وقد يحدث في بعض المناسبات أن يمارس أحد البكوات التمرية سلطات الوالى بالفعل ؛ فكان الديوان يجتمع ، في حالة خلو منصب الباشا ، سواء أكان ذلك نتيجة لوفاته ، أو لقلعه لإسطنبول ، أو لعزله بعد نجاح إحدى المؤامرات ؛ ثم يختار هذا الديوان قائماً مقاماً له ، غالباً ما يكون هو أحد البكوات ؛ ويظل هذا القائم مقام يمارس سلطاته حتى وصول الوالى الجديد ، أى لمدة عدة أشهر ؛ وفي بعض الحالات ، كان شيخ البلد ينجح في جعل

الديوان يختار أحد صنائعه لشغل هذا المنصب ؛ وكان يتوصل أحياناً إلى أن يتولى بنفسه سلطات القائم مقام ؛ فيصبح هو المسيطر الفعلي والوحيد على البلاد ، كما حدث مع إبراهيم بك في سنة ١٧١٥ .

وكان البسكوات ، حكام الأقاليم ، يقيمون في مقار حكوماتهم خلال بضعة أشهر فقط من كل سنة ؛ وكان من الصعب عليهم التغيب لفترة طويلة عن القاهرة ، التي كانت مركز الحكم ، ومركز المؤامرات . ولكن بيك جرجا كان لا يسير على هذه القاعدة ، خاصة وأن إقليمه كان بعيداً عن العاصمة ، الأمر الذي ساعده على الإستقرار ، وعلى التمتع بنفوذ واضح في إقليمه ، وفي كل الصعيد . وكان قصره متسعاً ، ويضم حدائق يربى فيها النعام والغزلان وغيرها من الحيوانات ؛ كما كانت إدارته تضم قائداً للشاويشية ، وأغماً للإنكشارية ، وقواداً لبقية جنود الجوافات ، وأحد التراجمه ، وكثير من العبيد . وكانت حكومة بيك جرجا تتميز عن غيرها من حكومات الأقاليم ، وتعطى لهذا البك نوعاً من الإستقلال ، وتشتمل على عدد كبير من الكشوفيات ، إلى شمال هذه المدينة وإلى جنوبها . وكان بيك جرجا يستمد إلى قوة عسكرية قوية ؛ ويذكر لنا عبد الرحمن الجبرتي ، في سنة ١٧١١ ، أن محمد بك السعيد قد وصل إلى البساتين . قرب القاهرة ، وإستقر هناك لمدة ثلاثة أيام ، ثم دخل العاصمة في اليوم الرابع ، على رأس عدد كبير من العربان والمغاربه وبدو الهوارة . وعلاوة على ما كان يحصل عليه زملاؤه البسكوات من إيرادات ، كان بيك جرجا يحصل على نصيب عيني من السلع التي كان تجار دارفور يحضرون بها مع قوافلهم إلى أسيوط .

وكان البسكوات ، وبصفتهم من الموظفين ، يحصلون على رواتب ، كانت تصل في بداية القرن الثامن عشر إلى ما قيمته تسعة عشر جنيهاً فرنسياً في اليوم ، وكانت تصل إلى ما قيمته سبعة وثلاثين جنيهاً عن الأيام التي كان يقضيها في السفريات

الخاصة بالعمل . ولكن هذا الراتب كان يمثل جزءاً بسيطاً من موارد البسكوات ، الذين كانوا يستغلون الفلاحين الموجودين في القرى التابعة لهم . وفي تلك العصور التي سيطر فيها الأجانب من الفرنسيين والإنجليز وأهل البندقية ، مع بعض اليهود ، على التجارة ، كانت الأرض هي المصدر الوحيد للثروة ؛ ويفسر لنا ذلك شغف البسكوات بالحصول على أراضي القرى من الباشا ، وشراؤها إذا ما وجدوا الوسائل اللازمة . وكان البسكوات يحصلون على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ، بما عليها من قرى . وقد يصل عددها إلى بعض المئات . وكانت هذه الأراضي تشتمل على بعض أراضي الأوقاف ؛ أما الباقي فكان إما أراضي « وسمية » يمتلكها البك ، ويوزعها له الفلاحون ويستلم محصولها ؛ وإما أراضي مؤجرة للفلاحين ، الذين كانوا يقومون بزراعتها ويدفعون عنها « المال الميري » . ومن هذا « المال الميري » ، كان البك يرسل جزءاً ، كما ذكرنا ، للباشا والوالي ، ويحتفظ بما يتبقى ؛ أو « بالفائض » لنفسه . وكان جشع البسكوات والحكام بغير حدود ، ولا يقصروا أبداً على مجرد تسلم المال الميري . وكانوا يعملون على إلتزاع كل ما يمكنهم أخذه من الفلاح . وفي حالة المجز ، كان الفلاح يضطر إلى ترك أرضه وداره ، ويخرج من القرية ، ومعه زوجته وأولاده ، بحثاً عن قطعة أرض في قرية أخرى ، قد يكون المسيطر عليها أقل جشعاً . وكان الفلاحون لا يشاركون فيما ينشأ في البلاد من ثورات وتناحر على السلطة ؛ وكانوا يعيشون لكي يكسبوا ويدفعوا ، والخوف مسيطر عليهم . وكان المماليك ينظرون إلى الفلاحين نظرتهم إلى البهائم ، اللازمة لفلاحة الأرض ، ودون أي اعتبار لإنسانيتهم ، ولا حتى لحياتهم . أما الحكومة ، فإنها لم تقم بأى شيء لتغيير هذه الحالة ؛ بل كانت ، على العكس من ذلك ، ترسل الحملات تباعاً لتأديب القرى ، وإخضاعها للسلطة . وكانوا يجلبون الفلاحين ، ويعتبرون أن الجلد هو الوسيلة المثلى للحصول على الأموال منهم . وفي بعض

الخلايا ، كان البسكوات يفكرون في السيطرة حتى على أموال الأوقاف ، خاصة وأنهم كانوا في حاجة دائمة ومستمرة ، لا مجرد الاحتفاظ بمستوى معيشتهم ، بل للإرتعاع به ، وفي جو واضح من البسوخ والنفخنة . وحاولوا في سنة ١٧٧٧ أن يستولوا على الأوقاف الخيرية ، الموقوفة على الجامع الأزهر ؛ الأمر الذي أدى إلى وقوف العلماء في وجههم ، وإلى ظهور حركة هيـاج شديدة بين طلبة الأزهر ، الذين تحصنوا في جامعتهم ، رغم محاصرة القوات له . وأخذ العلماء والطلبة يسعون أعلى القاهرة إلى الثورة على الظالمين الغاصبين ؛ فاضطر البسكوات وقواد أوجاقات إلى التراجع .

وكان المملوك ، بمجرد وصوله إلى رتبة البسكوية ، يعمل على إنشاء بيت له . وكان يعتمد إلى شراء الممالك ، وبأعداد كبيرة ؛ فبلغ عدد ممالك إبراهيم بك كحيا أثنى مملوك . وعدد ممالك على بك ثلاثة آلاف . وفي وقت زيارة قولني Vulney لمصر ، كان لإبراهيم بك ستائة مملوك ، ولمراد بك أربعائة مملوك . ولبقية البسكوات ما يترأخ بين خمسين ومائتي مملوك . وكان البك هو الذي يكسب ويسلم ممتلكاته . ويشترى لهم الخيول ، وكان البسكوات وممالكهم يتميزون بشجاعتهم . وحتى في وقت الحملة الفرنسية ، وبعد هزيتهم في هوقتي شبراخيت ثم الأهرام ، اندتوا جدارة كبيرة أمام قوات الحملة . ووضع ذلك في عمليات إبراهيم بك في لميس شريفه ، وعمليات مراد بك التي استمرت أكثر من ستة أشهر في الصعيد .

وكانت بيوت البسكوات تشتمل على عدد من العبيد السود ، يأتون مع القراهن من قلب إفريقيا ؛ وكانت تضم كذلك عدداً من الجوارى البيض ، يشترى من القرقاز ومن البلقان . وكان البسكوات يتزوجون من الجوارى البيض ، وينفقون الكثير من الأموال على ملابسهن الماخرة وحليهن الباهرة . ولاشك في أن زوجات المالك والبسكوات كن يقمن بدور خاص بهن ، وإن

كان ذلك داخل الحرم ملك في القصور . من أجل سيطرة أزواجهن على السلطة في البلاد . ووصل الحال ببعضهن إلى السيطرة على البكوات . حتى في العلاقات مع الخارج ؛ مثل « سق نفيسة » التي كانت زوجة لعلی بك . ثم تزوجت من بعده مراد بك . ولقد اتصل بها الجنرال كليبر قبيل معركة عين شمس ، وطلب إليها أن تحصل من زوجها . مراد بك ، على وعد بعدم التدخل في المعركة التي ستقع بين الفرنسيين والأتراك . وبعد مراد بك ذلك الطلب . وعقد معه الجنرال كليبر . بعد انتصاره على العثمانيين ، إنفاقاً اعترف فيه به أميراً على الصعيد ، تحت الخديوة الفرنسية . واحتفظت هذه السيدة بنفوذها في البلاد حتى بعد وفاة زوجها . ووصول أحمد محاليك ، وهو عثمان بك البرديسي . إلى منصب « شيخ البلد » . بعد خروجه الحملة الفرنسية من مصر . فحين وصل ماثيو ديليسبس *Mathieu de Lesseps* إلى القاهرة ، فتمصلاً عاماً لفرنسا في البلاد ، رفض عثمان بك البرديسي مقابلة ؛ وتمكن القنصل الفرنسي من مقابلة السيدة نفيسة سرّاً ؛ وكانت تميل إلى فرنسا . وأظهرت حنقها من سلوك أبنائها البكوات والمحاليك . وحدثت بنأييد القنصل . وفي اليوم التالي مباشرة ، اتصل عثمان بك البرديسي نفسه بالقنصل ، وطلب إليه التسكّر بتشريفه بالمقابلة !!

وكان لكل بك من البكوات إدارة خاصة به ، تشتمل على عدد من الأقباط ، وخاصة في شئون الكتابة والصرافة ، أو جمع الأموال من الأهالي ، وتقييد بك في السجلات . وإشتهر أقباط مصر في العصر العثماني بتخصصهم في وظائف الكتابة ووظائف الصرافين ، وبشكل جعلهم الأيدي المنفذة للبكوات والمحاليك في عملية استغلالهم للفلاح المصري . وإشتهر هؤلاء الأقباط بحرصهم ، بما جعل الكثيرين من بينهم يتمكنون من جمع الثروات الطائلة . وكان بعضهم يعيش معيشة بذخ واضح ، ويمتلك الكثير من الجوارى والعبيد ؛ ولكن غالبيتهم كانت تحاول

دائماً إحتفاء مظاهر مراثيها ، حتى لا يطمع فيهم البسكوات الماليك . وكثيراً ما كان البسكوات يحصنون من الأقباط ، في ساعات ، على ما أنفقوا في جمعه السنوات الطران ، وبدون أية قاعدة . وإشتهر بعض أقباط مصر بتمتعهم بذهود كبير؛ مثل المير ميخائيل مرحات ، والمعلم رزق ، اللذين كانا من كتاب على بك الكبير . وكان المعلم رزق يستغل معرفته ، أو لإدعائه معرفة التنجيم ، في التأثير على سيده ، وبدرجة جعلته يسيطر عليه . ويستغل هذه السيطرة في الحصول على ما يرغب فيه . سواء من الاهالي ، أو حتى من الاجانب .

ومع إزداد سلطة البسكوات ونفوذهم ، وبخاصة في القرن الثامن عشر ، أصبح لعدد منهم ، وكما كان للولاة العثمانيين ، أطباء خصرييون ، كان بعضهم من الأوربيين . وينطبق ذلك على علي بك وعلى محمد بك أبو الذهب وعلى حسين بك كشكش . ولكنهم كانوا لا يفرقون بين الطب والسحر . وكانت بعض بيوت البسكوات تضم كذلك المضحكين ، وفرق الموسيقى ، اللازمة للطرب والترقص .

وعلاوة على بيوتهم الموجودة في عواصم الأقاليم ، كان للبسكوات الماليك بيوتاً أخرى في القاهرة . ينفقون على بنائها الاموال الطائلة . وبشكل يجعلها قريبة شبه بالمتصور ، وفي أثناء القرن الثامن عشر . كانت قصور البسكوات قريبة من مكة لفيل ، التي كانت أراضيها تستخدم في تدريب الماليك . وكان هذا هو الحى الذى فصله إسماعيل بك ابن إيواظ . وأقام فيه . في سنة ١٧٣٤ . لإحتفالات زواج ابنه ، التي حضرها الوالى عثمان باشا . ولانتشرت قصور البسكوات حول بركة الفيل ، وبخاصة قصور إبراهيم بك ومراد بك . أما محمد بك الالافى فإنه بنى قصره إلى جنوب الأربكية .

وكانت فنسوز البسكوات تبقى من الحجر والطوب ، وتشتمل على دورين

وتشتمل على قاعات للإستقبال ، وحجرات خاصة ؛ وكانت تنقسم إلى
 ث ، و « الحرم ملك » ؛ وتضم مكاتب للمعاونين ، وإصطبلات للخيول ،
 وأروقة وحدائق داخلية . وكان لكل منها بئراً وحماماً خاصاً به .
 ظهرها الخارجى يدل على فخامتها ، وإن كانت تشتمل فى داخلها على
 الرفاهية المعروفة فى ذلك الوقت . وكانت الأرضيات تغطى بالرخام
 كانت الحوائط تنقش بروسوم هندسية عربية ؛ أما السقوف فكانت
 هبة . وكانت هذه القصور تشبه الحصون ، بأسوارها المرتفعة السمكية
 وبواباتها الضخمة ، وتحملت فى أوقات الفتن ، التى إنتشرت فى القرن
 ر ، عمليات الحصار من الجماعات المعادية ، والتى اضطرت ، فى بعض
 ، إلى إستخدام بعض المدافع لفتح ثغرات فى الأسوار . وكانت
 « الحديقة بالحدائق تساعد على تخفيف حرارة الشمس ؛ كما كانت الممرات
 مصوفة بالرخام تسمح بمرور تيار متجدد من الهواء فى داخل القصر ،
 الإنسان فيه بالحر ، حتى فى فصل الصيف . وكانت القاعات مفروشة
 « الفارسية الفاخرة ، وتنتشر على أطرافها الوسائد المزركشة بخيوط
 فضة . وكان البكوات يقضون أوقاتهم إما فى الحرم ملك ، مع السيدات ،
 نحو المترف ، وإما فى الحدائق المليئة بأشجار الفاكهة ، أو يجلسون تحت
 مظلة ، ويدخنون ، ويراقبون النعام والغزلان الذى يربونه فيها .
 البكوات قصوراً فى خارج العاصمة ؛ مثل قصر على بك فى
 هرة ؛ وقصر إبراهيم بك على الضفة اليمنى للنيل فى مواجهة
 وضفة ؛ والذى حوله الجنرال كليبر إلى مستشفى عسكري يتسع
 ربر ؛ وقصر مراد بك فى الجيزة ، وهو القصر الذى كان يشتمل على

— ١٧٨ —

شكمت للماليكة ، والذي نزل فيه الجنرال بونابرت بعد موقعة الأهرام ، وقبل دخوله إلى القاهرة .

وبين الباشا الوالى ، وضباط الأوجاق ، والماليك ، والكشاف ، والبكوات ، ضاعت المصلحة الفعلية والاساسية للمصريين ، وتنافسوا فيما بينهم لزيادة سيطرتهم ، ولزيادة عملية استغلالهم .

الفصل التاسع

خصائص الحكم العثماني

نجح العثمانيون في وضع نظام حكم يقوم على أساس تقسيم السلطة بين ثلاثة قوى : الوالى ، وضباط الحامية العسكرية ، والماليك ؛ وكان هذا أساساً لنجاحهم كذلك في الاحتفاظ بمصر ولاية عثمانية ، حتى نهاية القرن الثامن عشر . ولكن هذا الحكم العثماني تميز بخصائص معينة ، تظهر من الدراسة الشاملة لعهد الحكم العثماني ، ومحاولة معرفة تفاعل القوى الحاكمة مع الرعية ، ومعرفة الخطوط العاملة للعلاقات المادية والمعنوية الموجودة بينهم ، ومحاولة استنباط القواعد العامة التي كانت تنظم هذه العلاقات . ولقد تميز العهد العثماني في مصر بالطبقة الاجتماعية وسيادة روح الارستقراطية ، كما تميز باستغلال القوى الحاكمة للمحكومين ، ثم لم تصف بالجمود والرجعية ، وبخاصة في وقت ضعف الدولة العثمانية ؛ وإن كانت صلات النظام المعنوى ، والدينى ، كانت واضحة ، وساعدت على استمرار هذا الحكم ، رغم وجود تعارض واضح في المصالح المادية لكل من الحاكم والمحكوم .

١ - الطبقة :

بلغ عدد سكان مصر في العهد العثماني ما يقرب من ثلاثة ملايين نسمة ، كانوا ينقسمون ، من الناحية الاجتماعية ، إلى ثلاثة طبقات متميزة عن بعضها : الأتراك العثمانيون ، والماليك ، والمصريين . ولم يكن هناك أى توازن بين هذه الطبقات ، من الناحية العددية ، ولا من ناحية وظائفها الاجتماعية ؛ ومع ذلك فقد تكاملت مع بعضها في شكل هرمى من ثلاث درجات ، أو طبقات . تنفصل كل منها اجتماعياً

عن غيرها إنفصالاً تاماً ، وإن كانت موجودة سوياً في نفس التشكيل .
وكانت المجموعة الأولى هي مجموعة العثمانيين ، وهم الذين يتشاورون الغزاة الناطقين ،
ويمثلون السيادة ، وكانت تشتمل على الوالى ، وضباط القوات المسلحة الموجودين
في مصر ، وكبار موظفي الولاية الذين كانوا يعينون من الدولة العثمانية ، ويحضرون
من عاصمتها . وكان الوالى ، أو الباشا ، يقضى فترة وجوده في مصر ، بعيداً عن
المصريين . حقيقة أن الأهالى كانوا يحفظون برقيته عند حضوره إلى القاهرة ،
وكأنوا يتجمعون على جانبي الطريق الذى يشقه موكبه الرسمى ، حتى يتسلسل إلى
القلعة ، وكان هذا التجمع يشتمل كذلك على بعض السيدات والأولاد . كما كان
المصريون يثيرون برقيته في المناسبات الرسمية ، وبخاصة عند ذهابه لصلاة
العيد ، وعند رئاسته للاحتفالات الرسمية ، مثل حفل سفر وخروج الحبل ،
وكذلك سفر التجريدات التى كانت مصر تمد بها الدولة العثمانية ، عند اشتباها
في حرب مع إحدى الدول الأجنبية . أما فيما عدا ذلك ، فإن الباشا كان يقضى كل
أوقاته في قصره الموجود بالقلعة ، بعيداً عن العامة ، وحتى مشاركته في جلسات
الديوان كانت رسمية . وكان الديوان الصغير ، الذى يضم قادة الفرق العسكرية ،
أو أغوات الوجاقات ، يشهد تحرراً في بحث المسائل ، وإبتعاداً عن الشكليات
والرسميات ، أكثر من الديوان الكبير ، الذى كان يضم عدداً من العلماء والأعيان
من المصريين . ولا شك في أن شعور الوالى بكونه من جنس الغزاة الفاتحين ،
كان يقربه من ضباط وقادة الفرق العسكرية العثمانية ، وبشكل لا يتوفر أمام غيرهم ،
حتى وإن كانوا من علماء البلاد وأعيانها .

وهذا الشعور بالانفصال الطبقي ، مارسه الأتراك العثمانيون بشكل واضح ،
لا حيال كبراء مصر وحدهم ، بل حتى تجاه المالك ، رغم أنهم كانوا مثلهم ، من
الحكام ، وكانوا مثلهم ، أجانب عنها ومستوردين إليها . ويرجع ذلك ، في المقام

الأول ، إلى شعور الأتراك بأنهم قد أخذوا البلاد عنوة من المماليك ؛ فهم غزاة ، والمماليك أصبحوا خاضعين لهم ؛ حتى وإن كانوا قد تحالفوا معهم ، وساعدوهم في حكم البلاد . وما دام التركي كان يشعر بمثل هذا الشعور تجاه المماليك ، فإن شعوره الطبقى كان يصل إلى مرحلة الانفصال الكامل عن الودانيين ، أبناء البلاد . ومهما زادت ثروة المصري ، ولم تفتح قيمته ودرجة تبحره في العلم ، فإنه كان دائماً يعتبر رعية في نظر التركي ، ويعتبر « فلاحاً » ، حتى وإن كان هذا الباشا لا يعرف أكثر من التوقيع باسمه .

وكان بقاء الوالى في القاهرة لفترة محدودة من الزمن ، وخوفه على منصبه من المؤامرات والفتن ، ورغبته في الحصول على أكبر ما يمكنه جمعه من الأموال ، حتى يعوض ما أنفقه للحصول على هذا المنصب . ويضمن رضا والسلطات العالية عنه ، ويضمن لمستقبله بعض المدخرات - كان كل ذلك يساعده على الحذر من المحيطين به ، والحذر من البسكوات المماليك ؛ ونفس هذا الخوف ، مع الرغبة في الحصول على الأموال ، قد تتبلور في شكل تحكم وضغط على الأهالى ، حتى يحتفظ بهيبته ، ويحصل على ما يريد وهذا يؤدي إلى انفصال تام بينه وبين بقية الطبقات الموجودة في البلاد . ونفس هذا الشعور بالانتساب إلى جنس الغزاة الفاتحين كان موجوداً لدى كبار موظفي الولاية من الأتراك ، الذين كانت الدولة تهيئهم ، والذين كانوا يحضرون من عاصمتها . وكان هذا الشعور موجوداً كذلك لدى قادة الفرق العسكرية وضباطها . وساعد التنافس الموجود بين الأتراك العثمانيين وبين البسكوات المماليك على زيادة الترابط بين أعضاء كل مجموعة . وظهور التنافس بوضوح بين مصالح كل منهما . وعملت الدولة العثمانية ، منذ أول حكمها لمصر ، على الاحتفاظ بهذا الشعور الطبقى واضحاً ، وحرّم السلطان سليم على رجال قواته المسلحة الزواج من مصر ، وحتى الزواج من أرامل المماليك الذين قتلوا في أثناء المعارك . حقيقة أن هذه القرارات كانت

تهدف ، في المقام الأول ، الاحتفاظ برجال القوات المسلحة خاضعين تمام الخضوع لاحتياجات الامبراطورية ، دون إرتباطهم باقليم معين من أقاليمها ؛ ولما أدت إلى زيادة تثبيت الشعور بالطبقية الاجتماعية بين المنتصر والمهزوم ، وبين الحاكم والمحكوم . وان يتجرأ الضباط الأتراك على التزاوج مع المصريين إلا في أثناء القرن الثامن عشر ، أى في مرحلة ضعف الدولة العثمانية ، وتفككها ، وإشتغال بعض الضباط بالزراعة والتجارة ، وامتلاكهم الاملاك في الأقاليم الموجودين بها ، ودون أن تقوى الدولة ، في ضعفها ، على إتباع النظام .

وكانت المجموعة الثانية هي مجموعة المماليك ؛ وهم الذين يمثلون حكام مصر السابقين وأصبحوا ، بعد هزائمهم أمام الأتراك العثمانيين ، يتعاونون معهم في حكم الأقاليم ، وفي شكل تحالف بين مجموعتين عسكريتين ، إحتفظت الأولى والمنتهصرة لنفسها فيه بالأولوية والسيادة ، وكان على الثانية أن تقدم لها ، في هذا التحالف ، الولاء ، وتساعد على استمرار نظام الحكم ، واستمرار إستغلال أبناء الأقاليم . ويقدر المؤرخون عدد المماليك الذين كانوا موجودين في مصر في العصر العثماني بما يقرب من عشرة آلاف مملوك ، كانوا يستوردون بشكل مستمر من الخارج . وكان المماليك يرتدون الملابس الفاخرة ، ويعيشون عيشة البذخ ، ويسكنون القصور الفخمة ، ويقفون الجوارى لخدمتهم ، والغلمان لتدريبهم على الحرب والفروسية .

ولا شك في أن شعور المماليك بأنهم كانوا أمراء البلاد ، وبأنهم كانوا مستوردين ، كان يؤدي إلى شعورهم بالتالي ، بالانفصال عن الأتراك العثمانيين ، وشعورهم كذلك بالانفصال عن المصريين . ولكن تربيتهم العسكرية ، وتخصصهم في حكم الأقاليم ، كانت تقربهم وظيفياً ، من الأتراك ؛ كما أن حكمهم للأقاليم ، وشعورهم بأنهم أمراء مصر ، كان يقربهم ، عاطفياً ، من المصريين . ولكن النظام

العثماني كان يفصل بين هذه المجموعات ، رغم وجود تكامل وظيفي بين اختصاصاتها الاجتماعية . وظل المماليك وبكواتهم يقومون بدورهم المحدد في حكم الأقاليم في وقت قوة نظام الحكم العثماني ؛ ولكنهم عمدوا إلى زيادة سلطاتهم في الوقت الذي ضعف فيه نظام الحكم العثماني . وفي المرحلة الأولى ، كان هم المماليك الأول ، وشغلهم الشاغل ، هو الوصول إلى البسكوية ، كهدف في حد ذاته ، لا يجرؤون على التطلع إلى ما وراءه ، ويكرسون وقتهم لجمع الثروات ، وشراء المماليك الجدد ، والمعيشة في مستوى اجتماعي مرتفع . أما في المرحلة الثانية ، وهي مرحلة ضعف الدولة العثمانية ، فإن بعض المماليك أخذ يتطلع إلى السلطة السياسية ، علاوة على السلطة الإدارية . وأصبح شيخ البلد يقف من الوالي موقف اللند للند ، وقد يتدخل في أمر عزله ، أو في أمر تعيين قائممقام له ؛ وقد يعتمد إلى الاستقلال بالبلاد ، كما سنرى فيما بعد ، مع على بك الكبير .

وكان المماليك يستوردون جواريمهم وزوجاتهم من الخارج ، الأمر الذي أدى كذلك إلى إستعمارهم كطبقة منفصلة عن طبقة العثمانيين ، ومنفصلة عن كل المصريين ، وكانت حياة المملوك ، منذ إستيراده لمصر ، حتى وصوله إلى البسكوية ، أو حتى إلى منصب شيخ البلد ، تجعل هذه الطبقة منفصلة كل الانفصال عن غيرها ، في أصلها وتعليمها ، ووظيفتها التي تؤديها بالنسبة للمجتمع . وساعدت مسألة عدم ترك معظم المماليك ذرية لهم ، وإعتمادهم بشكل مستمر على عملية الشراء والاستيراد لتزويد بيوتهم بالعناصر الجديدة ، على انفصال طبقة المماليك عن غيرها من الطبقات الاجتماعية الموجودة في مصر . حقيقة أن المماليك كانوا أكثر اتصالاً من العثمانيين بالمصريين ، وأنهم كانوا يشركون المصريين في حفلاتهم وأفراحهم ، الأمر الذي كان يدفع بعض المصريين إلى الشعور بنحومهم بنوع من حب التابع لسيده . ولكن هذا الشعور ، من الطرفين ، يدل كذلك على وجود تباين طبقي بين المجموعتين داخل نفس المجتمع ، أكثر مما يدل على تقارب بينهما . وثبتت عملية استغلال المجموعتين

الحاكمين لأبناء البلاد على وجود تبلور واضح في المصالح الاقتصادية ، الأمر الذى يحتم وجود شعور بالانفصال الاجتماعى فيما بينهم .
أما المجموعة الثالثة فكانت هى مجموعة المصريين ، أبناء البلاد . وكان أبناء هذه المجموعة هم الذين يقومون بأعمال الفلاحة والزراعة ، وهم التجار ، وأرباب الصناعة والحرف .

ويمكننا أن نقسم هذه المجموعة ، من الناحية الاجتماعية ، إلى أكثر من طبقة ؛ ما دامت تشتمل على الفلاح الصغير الذى لا تزيد حيازته من الأرض على ثلاثة أفدنة ، وتشتمل كذلك على أرباب الصناعات . وعلى كبار التجار في عواصم البلاد ، الذين كانوا يسمون « شاهيندر التجار » . فهذه المجموعة تشتمل إذأ على الطبقة الشعبية ، وعلى صغار الطبقة الوسطى ، أو « المسانير » ، كما تشتمل على الأعيان ؛ هذا علاوة على إشتغالها على رجال العلم ، من أساتذة الأزهر وفقهاء اللغة والإسلام .

وكانت هذه المجموعة ، كلها ، محرومة من ممارسة السلطة السياسية ، التى كانت مكرراً على الحكام الغزاة ، وعلى أعوانهم الماليك . كما كانت تمثل المجموعة التى تخضع للاستغلال فى هذا النظام ، وفى صالح المجموعتين الأخرتين .

وكان الفلاح يرتدى الملابس الخشنة الرخيصة ، ويعيش على خبز الذرة ، ويسكن بيوتاً من الطين التى ، بالاشتراك مع البهائم . وكان يعيش على حرفة الكفاف ؛ إذ أن المحصول كان يوضع . بمجرد جمعه ودرسه ، تحت تصرف الصراف ، وشيخ البلد ، تولى سلطة الكاشف ، أو سلطة الملتزم على المنطقة . ولم يكن فى وسع الفلاح أن يجادل أو يناقش مع السلطة ، التى كانت تستولى على المال الميرى ، نقداً وعيناً ، وتستولى على فائض الكشوفية ، علاوة على ما قد يطمع فيه رجال السلطة . وكانت السياط تجبر الفلاح على الخضوع ؛ كما أن السلطة

لم تترك للفلاح إلا الحد الأدنى اللازم لمعيشته ، حتى يستمر مع بهائمهم ، في العمل في الحقل ، ويستمر في الإنتاج .

وكانت السلطة تتدخل كذلك وتفرض نفسها على رجال الحرف وأصحاب الصناعات ، وبشكل يقو من عملية إستغلال الحاكم للمحكوم .

ومع الفقر الذي ساد هذه المجموعة ، وهي تمثل القوة الوطنية ، ساد الجهل ، وأصبح المصري لا يجد وقتاً للدراسة والتعلم ، سوى ما كان موجوداً في بعض الروايات والسكتاتيب ، من مبادئ لحساب ، وأساسيات الاسلام . وساءت كذلك الأحوال الصحية ؛ وكان المصري دوراً كبير قطاعه تفرس فيه الوبئة ، وتؤثر فيه المجاعات . وتسكّن النقر مع الجهل ومع الأمراض والوبئة للوصول إلى انخفاض مستوى المصري ، عما كان عليه في عهد السلاطين المماليك ؛ وأخذ المصري يرضخ تحت عبء القابات المستقلة ، وتجنّب عن تطوير وسائل إنتاجه ، ويعجز عن دفع ما يطلبونه منه إلا بالسكاد . وساءت الخوف من السلطة ، وسيطرت رجالها ، وتجريدات التأديب التي كانت ترسلها لبعض المناطق من وقت لآخر ؛ على ظهور أمراض اجتماعية وأخلاقية ؛ فأصبحت الفلاح يوصف بالجهل ، ويعجز عن ذكر الحقيقة ، وقد يتعامل بالكذب والنفس ، وفي ظل مناخ نفسي غير سليم .

وإضطرت المصري إلى استئجار رانرسس ، حتى تسمح له السلطات بالإستمرار في حيازة قطعة الأرض التي يعيش فيها . لأنه السابغ ، بكل ما حملته هذه السلطة من معاني . وحتى انتهاز ورجال العلم فيهم . رغم نجس بعضهم في تكوين بعض الثروات . وفي الوصول إل بعض المناصب في القضاء والأوقاف ، كانوا خاضعين لسلطة السياسية ؛ أما في وقت ضعف هذه السلطة السياسية ، فإنهم قد خضعوا للسلطة العسكرية ، التي كان يتمتع بها رجال الوجاهات ورجال المماليك .

وهذه الطبقة الواضحة في العصر العثماني ، كانت تتميز كذلك بشعور بالحكام

والعسكريين والماليك بأنهم يكونون أرسنقراطية، وبشكل يفصل بينهم وبين عامة المصريين . فبى طبقية أرسنقراطية ؛ حتى وإن كانت تختلف عن الشعور الطبقي الأرسنقراطي الذى كان موجوداً لدى طبقة النبلاء فى أوربا الإقطاعية ، خاصة وأن هذه الأرسنقراطية الشرقية لم تكن وراثية ، وتخصصت داخلياً فى أمور جمع الضرائب والإلتزام ، أكثر من تخصصها فى الحروب والأعمال العسكرية .

٣ - الأرسنقراط :

تميز الحكم العثمانى فى مصر ، ونتيجة لوضوح الطبقية الاجتماعية ، وظهور روح الأرسنقراطية ، بأنه يقوم أساساً على إستغلال الحاكم للمحكوم . ولقد تخصص العثمانيون فى أمور الحكم ، وفى كل الأقاليم التى فتحوها وضموها إلى دولتهم ؛ ولم يساعدوا على زيادة الإنتاج ، أو على تطوير وسائله ؛ وبطريقة جعلت العثمانيين عالة على الشعوب التى كانوا يحكمونها .

ورغم نعمة الحكم ، التى وصلت إلى حد التحكم عند الأتراك العثمانيين ، فإن فكرتهم عن الدولة كانت بسيطة ، وساذجة : فهم عناصر محاربة ، وتحكم ، وتدافع ، وترد العدوان ؛ وعلى الأقاليم أن تزودها بما يلزمها للقيام بهذه المهمة ، وبالطريقة التى تراها أو تفرضها . على الرعية . فالدولة العثمانية دولة محاربة ، والجيش هو أهم أجهزتها ؛ وعلى الأقاليم أن تدفع الأموال اللازمة للإحتفاظ بمتطلبات هذا الجيش وقياداته ، وفى مستوى رفيع . ولكن حصول الدولة على الأموال كان يتطلب الإهتمام بحفظ الأمن ، أى بإخضاع الرعية ؛ ويتطلب كذلك فض المشكلات التى قد تنشأ بين الأهالى وبعضهم ، أو بين جموعاتهم . ولستدعى هذا الأمر أن تشرف الدولة على وسائل الحكم الداخلى ، وعلى وسائل جمع الضرائب ، وتشرف كذلك على القضاء . أما فيما عدا ذلك ، من شؤون الصحة والتعليم ،

والمواصلات ، فإن الدولة كانت لا تهتم بها كثيراً ، وتتركها للمجهودات الفردية ، أو للمؤسسات الأهلية . ولا شك في أن هذا الاتجاه جاء نتيجة لشعور الأتراك العثمانيين بتبليورهم وبانفصالهم عن بقية الشعوب التي كانوا يحكمونها . ولا شك كذلك في أن هذه الاتجاه قد حرم الأتراك العثمانيين من الوصول إلى وحدة فعلية بين الأقاليم التي حكموها ، ومن صبغها بالصبغة التركية ، الأمر الذي يظهر بوضوح في أقاليم البلقان ، ويظهر بوضوح كذلك في منطقة الشرق العربي ، ومصر .

وبفكرتهم البسيطة عن الدولة ، لم يحاول الأتراك العثمانيون فرض نظام معين في الحكم الداخلي على كل الأقاليم ؛ فاحتفوا بخضوع الزعامات الموجودة لهم ، في النواحي المعنوية والإسمية ، في المناطق الصعبة والجبلية ؛ بينما عمدوا إلى إدخال نظم حكم مباشرة أكثر من ذلك في الأقاليم السهلة ، وإن كانوا قد استعانوا هناك كذلك بقيادات قديمة ، كانت موجودة في البلاد قبل مجيئهم ، مثل المماليك ، واستخدموها كأعوان لهم في حكم البلاد .

وكما كان الجيش وسيلة الدولة في الحرب ، كان وسيلةها كذلك في الحكم . وإذا كانت بعض الأقاليم قد شهدت توزيع الدولة لقسم من الأراضي الزراعية على فرق الجيش ، حتى تغني الدولة نفسها مؤونة الإيفاق عليهم ؛ فإن مصر قد شهدت لإشتراك قادة الوجاقات في الديوان . أى في مساعدة الوالى على إتخاذ القرارات الهامة التي تخص البلاد . وإذا كانت مصر لم تخضع لنظام تزويد رجال الوجاقات بإقطاعات زراعية يعملون فيها ، ويشعون منها ، فإنها كانت تخصص نصيباً معيناً من الأموال الأميرية لدفع رواتب الجنود والضباط ، علاوة على قيامها بإلتزاماتها تجاه الدولة بإرسال « الخزنة » سنوياً إلى إسطنبول ، وتجاه الأراضي المقدسة بإرسال « الصرر » مع الغلال والمحمل والسكسوة سنوياً إلى الحجاز .

ومن ذلك يتضح أن العثمانيين قد خصصوا لأنفسهم الحكم ، دون أن يشاركوا

في الإفتاح؛ وحرروا أبناء البلاد من أن يصلوا إلى المشاركة في حكم إقليمهم .
وعمنوا ، أكثر من ذلك . إلى تدعيم سلطتهم بمجموعة المالك التي كانت تحكم مصر
وتستغلها قبل حضورهم . وباسم الدفاع عن البلاد ، عاشت المجموعتين الحاكمتين ، وحتى
نهاية القرن الثامن عشر ؛ دون أن تشارك في حرب واحدة للدفاع عن البلاد . فهي
طبقة حاكمة ومستقلة ، ولم تكن مصر في حاجة إلى وجودها ، وإلى استمرار
الإفئاق عليها . طبقة « طينية » تمتص عرق الكادحين ، وتفرض نفسها عليهم
بالقوة ، وليسكي تحتفظ بمستوى المعيشة الذي تختاره لنفسها ، مهما زاد العي واثقل
على كاهل عباد الله الصالحين . ومع ضعف الدولة ، وعدم تطور أنظمتها في عهد
ذاتها ، وعدم مساهمتها للتطور الكبير ، الذي سار قدماً في دول الغرب منذ عصر
الإستكشافات الجغرافية ، أصبحت هذه الدولة محسوبة على الأقاليم التي تحكمها ،
وأصبحت تمثل عقبة في سبيل تطورها وتقدمها . وكان حرص الحاكم على الاحتفاظ
بمناطق إستغلاله ومناطق نفوذه يمثل الجمود ويمثل الرجعية في هذه المنطقة الهامة
من مناطق العالم .

٣ - الجمود والرجعية :

ولقد إمتاز الحكم العثماني بأنه عمل على الإبقاء على الحالة التي كانت موجودة
قبل دخوله إلى المنطقة ، ولم يحاول تجديدها ، بل أبقاها كما هي ، وفي جوهرها
الأساسي . وحتى بعد أن وضعت مجموعة القوانين في عهدى سليم وسليمان ، فإنها
ظلت سارية المفعول بالنسبة لكل سلاطين الدولة بعد ذلك . ومن هذه الناحية ،
كانت الدولة العثمانية تمثل الجمود ، وعدم مساهمتها للتطور الذي كان يهتبر من سنين
الحياة . وبعد فترة من الزمن تمر على المنطقة بدون حدوث أى تطور ، يعتبر النظام
رجعياً ، علامة على جموده أو تجنده .

وقد يدعى البعض أن تطور الأحوال الاقتصادية ، وتحول طرق التجارة بين الشرق والغرب بعيداً عن منطقة مصر والشرق الأدنى في أوائل القرن السادس عشر كان هو المسؤول الوحيد عن ذلك الجنود والتخلف الذي أصاب كل المنطقة . والواقع أن تحول طرق التجارة العامة بعيداً عن المنطقة مؤلّمة في ذلك التخلف الذي أصاب النشاط التجاري ، وإن كان من الصعب تحميله مسؤولية عدم تطور وسائل الإنتاج نفسها ، إذا ما كانت هناك الرغبة والعزيمة والمادة الأولية عند المنتج والمستفيد ، أو عند الحاكم والمسكرم في نفس الوقت . وإذا كان تحول طرق التجارة العالمية قد أثر على قيمة الضرائب والرسوم التي كانت الدولة تجبها على هذه التجارة ، وحتى إذا كان قد أثر على قيمة رؤوس الأموال السائلة ، فقد كان في وسع المنتج المصري ، سواء كان من رجال الزراعة أو الحرف ، أن يحسن من وسائل إنتاجه ، ويزيد من قيمة إنتاجيته ، إذا ما كان يرغب في تحسين ما فانه وضاع عليه من تحول تجارة العبور . وكان في وسع الحاكم ، إذا ما كان مستنيراً ، أن يساعد على هذا الاتجاه ، حتى يزيد من فائض القيمة ، الذي كان يشترك مع رجال حكمه في العيش منه . ولذلك فإن تجمد نظم الحكم العثمانية يشترك في المسؤولية مع تحول طرق التجارة العالمية في الوصول إلى تخلف الإنتاج ، وسوء الأحوال الاقتصادية في البلاد .

وبعمل الدولة على الإحتفاظ بنفس النظم رغم مرور الزمن ، أصبحت النظرة العامة لهذه النظم على أنها هدفاً في حد ذاتها ، لا وسيلة من الوسائل تؤدي إلى خير المجتمع . وظهرت نظريات جديدة في السياسة في غرب أوروبا ، خافيت الدولة العثمانية من أن تصل إلى رعاياها ، أو حتى إلى رجال الحكم الموجودين فيها ومع مجيء القرن الثامن عشر ، وما صاحبه من تطور فكري وفلسفي وسياسي ، أصبحت الدولة العثمانية تمثل الرجعية في آرائها ، وفي نظم الحكم التي كانت تطبقها .

حقيقة ان الدولة العثمانية سارت ، منذ أول أمرها ، على سياسة عملية ، وهي الاحتفاظ بالنظم والنظريات والقيم التي كانت موجودة قبل مجيئها ؛ ولكن إحتمفاظها بهذه الأوضاع لفترة طويلة من الزمن ، ودون إدخال أى تطوير عليها ، رغم التطور الذى كان يتم فى كل العالم ، كان يدل على تجملها ، ويدل على أنها إحتفظت بالمنطقة كلها فى ظل جو عام من الرجعية .

ومع ضعف الدولة ، زاد تمسكها بنظمها ، كما زاد خوفها من التغيير ؛ فزادت فى جمودها ، وزادت فى رجوعيتها . وأصبحت الدولة تشك فى الجميع ، حتى فى الولاة الذين كانت ترسلهم لحكم الأقاليم ، وتخشى من إعلانهم الاستقلال بولاياتهم عنها . فعملت على تحديد سلطاتهم ، وعلى إحاطتهم بعدد من الجواسيس والعيون ، الأمر الذى أدى بهم إلى عدم التحرك ، حتى لا يقعوا فى المحذور : فهم لا يتحركون للقيام بعمل خاطئ ، ولا يتحركون كذلك للقيام بعمل نافع . فالهم هو عدم قيامهم بأى شئ قد يظهر أمام الدولة على أنه ضد سياستها العليا . ثم قامت الدولة فى أثناء القرن الثامن عشر ، بتحديد فترة حكم الولاة بسنة واحدة ؛ وبذلك عقدت الدولة نفسها كل قيمة فعلية لهؤلاء الولاة ؛ وأصبحوا مجرد ممثلين رسميين ، وإسميين ، للسلطان رأس الدولة .

ومع تحديد مدة الولاية ، حددت الدولة لإختصاصات الولاة ؛ فأصبح الدفتردار ، وهو المسئول عن الإدارات المالية ، يعين من إسطنبول ؛ وكذلك السكتخيا ، أو السكتخدا ، نائب الوالى والمسئول عن النواحي الإدارية ، أصبح يصل من عاصمة الدولة ؛ وحتى منصب قاضى القضاة الحنفى أصبحت الدولة تختار من يتولى مهماته ومسئولياته . هذا علاوة على كون سلطة الوالى محددة بالديوان ، الذى كان يشارك فيه قواد الفرق العسكرية ، وبسلطة البكوات المماليك ، الذين كانوا يتولون إدارة أقاليم البلاد .

ومع الجود والرجعية ، والتسك بالنظام كما هو ، زادت المساوىء والأمراض طغيانا وفساداً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى في النظم الإدارية والعسكرية ؛ فالجود مع الضعف علامة من علامات الشيخوخة ، ومن علامات النهاية ، التي يهجر فيها الحكم عن تطوير نفسه ووسائله للسير بالبلاد . ورغم أن منطقة الشرق الأدنى كانت تنهياً لتطور جديد في النواحي الاجتماعية والاقتصادية قبيل دخول للقوات العثمانية إليها ، فإن سيطرة العثمانيين عليها ، واحتفاظهم بالأوضاع كما كانت ، أخر من حدوث هذا التطور . وإذا كان الحكم العثماني قد احتفظ للمنطقة بنظمها وتقاليدها ، فإنه قد جمدها في هذه المرحلة الحضارية ، ولمده ثلاثة قرون .

٤ - روح التضامن والمناخ الإسلامى :-

إذا كانت مصر قد فقدت ذلك المركز المتفوق الذى كانت تحتله في العالم الإسلامى بعد دخول القوات العثمانية إليها ، فإن ذلك كان يرجع إلى فقدان الخلافة الإسلامية ، التى كانت تجتذب أنظار المسلمين جميعاً صوب أمير المؤمنين الذى كان موجوداً فى القاهرة ، حتى وإن كان قد أصبح لا يمارس سلطات فعلية . كما أنه كان يرجع إلى فقدانها سيطرتها على الأراضى المقدسة ، التى إنسلخت عنها ، وأصبحت ولاية جديدة من ولايات الدولة العثمانية .

واسكن وجود الأزهر فى القاهرة ساعد على احتفاظ هذه العاصمة بنفوذ علمى وأدبى ودينى ، لدى كل من يرغب فى الدرس ، ويجد فى نفسه استعداداً للعلم . وأدى السلطان سليم نفسه بعض الصلوات فى هذا الجامع ، كما ظهر كثير من الولاة إحترامهم له ، وأضافوا إليه بعض البنايات ، وإهتموا بالطلبة الذين كانوا يدرسون فيه . ولكن علينا أن نذكر أن هذه الجامعة عاشت فى العهد العثمانى على

صحةها الماضية ، أكثر مما كانت تقدر على القيام به من أجل مستقبلها ، أو حتى من أجل حاضر الإسلام والعلم في البلاد ، وإنخفض مستوى طلبية الأزهر بشكل واضح في أثناء العهد العثماني ، خاصة وأن بعضهم كان يلجئ إلى هذا الجامع فراراً من الظلم ودخولاً في حِمى الإسلام من الإضطهاد ، أكثر من تردده عليه طلباً للعلم . وعلينا أن نعترف بأنه من الصعب فصل الأزهر وأحواله عن الأحوال التي سادت مصر ، وسادت كل المنطقة وكان الأزهر وغيره من الجوامع والمساجد أماكننا لقراءة القرآن ، وطلب الدعوات ، الرفع البلاء عن الأمة ، ولكشف الغمة ، ولوقف الأوبئة ، أو لإنهاء المعارك ، وكانوا يدعون فيها كذلك بالنصر للسلطان ، إذا ما اشركت جيوشه في حرب ضد فارس ، أو ضد روسيا .

وكان الأزهر يمشي المناخ الديني والإسلامي الموجود في مصر في هذه الفترة أصدق تمثيل . ولم تكن هذه الفترة مواتية كثيراً للدراسة ، كما تدل الأبحاث التي عملت في علوم وآداب وفقه وتشريع هذه الفترة على جهودها ، وعدم إشتغالها على جديد تضيئة إلى المعرفة في هذه الميادين . هذا بشكل عام . وإن كان البحث الدقيق يرشدنا إلى ابن إياس (الذي توفي سنة ١٥٢٤) والذي يمتد تاريخه وبداية الزهور في وقائع الدهور ، إلى السنوات الأولى من العصر العثماني ، وإن كان هذا المؤرخ ينتمي إلى الجيل السابق ، جيل سلاطين المماليك ، ويرشدنا كذلك إلى ابن زعبل (الذي توفي سنة ١٥٢٣) والذي كتب عن تاريخ السلطان سليم خان ابن السلطان بايزيد خان مع قاصده الغوري سلطان مصر وأعمالها ، والذي أعطى لنا وصفاً حماسياً لكفاح طرمان باي ونضاله بشجاعة ضد الغزو العثماني لمصر . ولكن علينا أن ننتظر حتى وقت ظهور الجبتي (١٧٥٦ - ١٨٢٥) لكي نجد مؤرخاً له قيمته ، ويعتبر أول مؤرخ مصري الحديثية ، والكلمة ، ويمكننا أن

فجد كذلك حاشية محمد بن حمزة الرملي (المتوفى سنة ١٥٩٦) بنفى منهاج الشافعى للشافعية . ولم تشهد هذه النثرة ظهور أى كتب فى الجغرافيا ، كما أن اكتشاف العالم الجديد ، وظهور المختبرات فى أوروبا ، لم تؤثر على عقلية من كانوا ربيحاً للعلم فى مصر فى ذلك الوقت . حتى المشتغلين بالطب ، أصحوا يعملون على مناهجهم بدفع الرشى وتقييد الهاميا . ولما كنا نجد أن مؤلفات عبد التاود البغدادي (المتوفى سنة ١٦٢١) ، وكتاب القادوس الذى وضعه الشيخ مرتضى الزبيدى (المتوفى سنة ١٧٩١) ، هو من الكتب الكبيرة التى وضعت فى هذا العصر . ونعرف أن محمد بك أبو الذهب قد اشتري النسخة الأصلية من هذا الكتاب ، ودفع فيها ماثماً ألام ، درهم من الدولة ، لى يضعها فى مكتبة التى أنشأها بجامعه ، الأمر الذى يرجعنا من جديد إلى أيام عظمة بغداد السابقة .

وكان المناخ العام الذى يسود مصر فى هذا العصر العثمانى هو مناخ إسائى واضح ، تنشر فيه الاحتفالات بموالد الشيوخ والأئمة ، سواء فى القاهرة أو فى غيرها من العواصم ؛ وعلاوة على مولد الإمام الحسين ، والإمام الشافعى ، الذى كان يمتد لعدة أيام ، ويملا القاهرة المازلدين الله وحى الأزهر بألاف من الزائرين ، لاحتفظ مولد السيد أحمد البدوى فى طنطا ، وسيدى عبد الرحيم القنائى بجمهور كبير من الزوار والمريدين . وكانت بعض الأصوات ترتفع من وقت لآخر ضد إعطاء هذا الاهتمام الكبير للموالد ، ولسكنها كانت تفشل فيما تهدف الوصول إليه . وكانت قوانين الدولة ترسم أمر إقبال محلات الشراب أثناء شهر رمضان ، وترسم ضرورة التمسك بشعائر الدين واحترامها .

وأضاف العهد العثمانى بعض المعطيات الجديدة إلى فن المعار الإسلامى الذى كان موجوداً فى العصر المملوكى . وسيكون هذا التأثير بنظرياً ، يؤدى إلى تصغير الغراب ، مقابل ارتفاعها ، مع إتمام قاعسيتها ؛ فأصبحت القباب مفلطحة ؛

وأصبحت المآذن متعددة الأضلاع ، وتنتهى بقمة هرمية أو مخروطية ، وتم في هذا العهد بناء عدد من المساجد في القلعة ، وفي بولاق ، وكذلك مسجد شمس أبو الذهب الذى عمل على شكل مسجد السنانية . كما تم كذلك إصلاح وترميم عدد كبير من المساجد ، مثل مسجد عمرو ، ومسجد الإمام الشافعى ، والإمام الحسين ، والسيدة نفيسة ، وكذلك الجامع الأزهر ، الذى أضيفت إليه بعض الرواقات ، مشعل رواق اليمنيين . وقام على بك بإدخال إصلاحات كبيرة على مسجدى السيد أحمد البدوى فى طنطا ، والإمام الشافعى فى القاهرة . وكان أكبر من اهتم بالمساجد فى العصر العثمانى هو الأمير عبد الرحمن كتنخدا ، الذى بنى وأصلح ورمم ثمانية عشر مسجداً ، علاوة على ما بناه من الزوايا والمسندارس والسبل والأسواق ، وأوقف عليها الأوقاف ، للانفاق عليها ولصيانتها . وشاهد القرن الثامن عشر بناء عدد كبير من التكايا والبركالات والأسواق فى القاهرة وكانت تنصف ، فى مجموعها ، بحافظتها على روح المهار الاسلامى .

ولا شك فى أن هذا المناخ الاسلامى كان عاملاً يربط بين الحاكم والمحكوم ، بين العثماني والمملوك والمصرى ، ويشعر الأهالى بأن المنتصرف فى أمرهم ينتهى إلى دينهم ، حتى وإن كان يختلف عنهم فى لغته ، ويختلف عنهم فى طبقة وفى مصلحته . وكان هذا الرباط يدعم من روح التضامن ، لأن لم تكن روح الوحدة ، ويدعم البنيان السياسى ، ويقوى أركانه ، كلما ظهرت فيه الشقوق ، وأصبح مهدداً بالانهيار . واستمر روح التضامن الاسلامى هذا فى مصر طوال العهد العثمانى . وكان خطوة أولى وطبيعية ، على الطريق المؤدى إلى حركة الجامعة الاسلامية فيما بعد . حتى وإن كانت ظروف البلاد قد سارت من سيئ إلى أسوأ ، ووصلت الاحوال الاقتصادية إلى مرحلة التخلف .

الفصل العاشر

التخلف الاقتصادي

تسكانفت التغيرات الهامة التي وقعت في منطقة الشرق الأدنى في أوائل القرن السادس عشر ، مع طبيعة وخصائص الحكم العثماني ، الذي تميز بالطبقيّة ، وبروح الأرستقراطية ، وبالاستغلال ، مع جموده ورجعيّةه ، في الوصول بالإحوال الاقتصادية في مصر إلى مرحلة لم تتقدم بعدها ، بل حتى تدهورت عنها في بعض القطاعات ؛ وذلك في الوقت الذي إستمرت الاوضاع الاقتصادية في تطورها وفي تقدمها في مناطق أخرى من العالم . فن الجود وصلت الاوضاع الاقتصادية في مصر إلى حالة من التخلف الواضحة ؛ وظهر ذلك في جميع القطاعات : في الزراعة ، في الصناعة وفي التجارة وفي المالية . وإستمرت هذه الحالة سائدة في البلاد حتى نهاية القرن الثامن عشر ، وبداية القرن التاسع عشر .

١ - الزراعة :

كانت الزراعة هي وسيلة الإنتاج الأولى في البلاد ، وكانت مرتبطة بالأرض وبالآري وبالأساليب المستخدمة في الزراعة والاستغلال الزراعي .

أما الأراضي فكانت ، منذ القدم ، تعتبر ملكاً للسلطان ، الذي يقوم بتوزيع المساحات منها على أعيانه ورجاله نظير ما يقدمونه له من خدمات ، وتوزيع باقي المساحات على الفلاحين لزراعتها ودفع الضرائب النقدية والعينية عنها . وكانت المساحات التي توزع على أعوان ورجال السلطان توزع بالتالي على صغار الأعوان ، الذين كانوا يمدسون بها ، بدورهم ، إلى الفلاحين لزراعتها . وأبقى

السلطان سليم بعد دخوله مصر على هذا النظام؛ إلا أن حيازة الفلاحين للأرض كانت وراثية ، ما دام الفلاح يدفع ما يربط عليه من أموال ، وما يطلبه رجال السلطة منه .

أما بالنسبة لإيرادات الدولة من أموال الأراضي ، فقد كانت هناك بعض أراضي الأوقاف التي لا تدفع الضرائب ، وهناك أراضي الالتزام ، التي كانت توزع على من يتعهدون بجمع الضرائب ، وبشروط معينة ، ويوزعها الملتزم بدورة على صغار الفلاحين الذين يقومون بزراعتها ودفع الضرائب عنها للملتزم . والفرق واضح بين الإقطاع وبين الالتزام ، خاصة وأن هذا النظام الأخير كان محددًا بجمع الأموال ، ولم يكن وراثيًا ، إلا بشروط معينة ، وأهمها موافقة الحاكم عليها . وكان السلطان سليم قد أمر بمسح الأراضي وتسجيلها ، وتسجيل أهل أسماهم مستثمريها ، وما يكلف به كل مزارع من أموال . وبعد أن كان السكشاف هو الذي يشرف على جمع الأموال ، بمساعدة عدد من السكتبة والصرافين ، أصبحت هذه العملية من إختصاص الملتزمين ، في وقت ضعف الدولة العثمانية . ولا شك في أن عدم إمتلاك الفلاح لأرضه ، مع ضعف إمكانياته وزيادة ما يطلب منه ، مجرد الفلاح من الدافع اللازم لتحسين عملية الاستثمار ، ولتجديد حالة الأرض ، أو حتى الاهتمام بالاحتفاظ بها في نفس مستوى خصوصيتها .

أما أراضي الأوقاف ، فكان بعضها موقوفاً على الأعمال الخيرية ، مثل المساجد والمدارس والسككيات ، والتكايا ، وبعضها وفقاً لأهلها ؛ وذلك حسب حسب رغبة الواقف في حجة الوقف ، وللانتفاع بالريع في بعض الأوجه المحددة . ولا شك في أن تجميد رأس المال بهذا الشكل كان يضمن إستمرار الحصول على الربح أو الغلة ، ولكنه كان يحرم الورثة من الانتفاع باستثمار رأس المال ، ومن تسميته ، ويؤدي إلى تفتت نصيب الورثة من هذا الربح من جيل لآخر ، مع تزايد

أعدادهم ، وبدأت عملية الوقف تحت تأثير ديني ، وضمان الحصول على ريع ينفق منه على أعمال البر والخير ؛ ولكنها تطورت وزادت مع الزمن ، وأصبح الدافع الأول لها هو ضمان عدم تعرض طمع الحكام لهذه الأموال ، وضمان عدم دفع الورثة ضرائب عنها . ولا شك في أن إهمال النظار أدى إلى قلة خصوبة الارض الموقوفة ؛ كما أن هذا النظام أدى إلى تجميد بعض من قطاعات الموارد في البلاد . وفي بعض الحالات كان النظار يستغلون ما كانوا ينظرون عليه من أوقاف ، سواء أكانوا من بين المستحقين أو كانوا من رجال الدين .

وأما نظام الالتزام فقد التجأت إليه الدولة العثمانية في وقت ضعفها ؛ وبعد أن كان الكشف والصناجق يشرفون على جمع الأموال الأميرية ، أصبحت الدولة تعهد بهذه المهمة إلى من يرغب في القيام بها من أعيان البلاد ، سواء أكانوا من العثمانيين أو من المالك أو المصريين . وقد تتفق الحكومة رأساً مع الملتزم ، أو تعرض « دائرة الالتزام » بالمزايدة على من يرغب فيها . وكان الملتزم يدفع مقدماً قيمة ضرائب دائرة الالتزام لمدة سنة ، ثم يصبح له الحق في تحصيل الضرائب في دائرته ؛ ويتسلم « عقد الالتزام » من شيخ البلد ، الذي أصبح هو الحاكم الفعلي لمصر في وقت ضعف السلطة العثمانية . وبهذا العقد كان الملتزم يتحول إلى ما يشبه الحاكم المطلق في دائرة التزامه ، وعلى الأهالي أن يطيعوه ويؤدوا له ما يطلبه من ضرائب ؛ فكان يستخدم كل الوسائل الممكنة لاستنزاف ما يمكنه الحصول عليه من الفلاح ، الذي لا يقدر على معارضة . وكان الملتزم يحصل على غلات قسم من أراضى الدائرة التي يلتزم بجمع الأموال منها ، ويسمى بأرض « الوسية » ؛ وكان يستخر الفلاحين في زراعتها ، ولا يدفع عنها أموالاً للحكومة . وبحصول الملتزم على هذا « الامتياز » من الحكومة ، أصبح يمثل أعلى سلطة في المنطقة ، ويستخر الإدارة في خدمته ، وخدمة عملية جمع الأموال ؛ وحتى لإدارات الأمن خضعت

له ، كما خضعت له بقية الاختصاصات الإدارية ، وأصبحت له كلمة في تعيين شيخ
 للبلد في كل قرية من القرى التابعة لدائرة التزامه ، وكذلك تعيينه الشاهد ، الذي
 يحفظ سجلات الأراضي ، والتي تدون فيها المساحة وأسماء الفلاحين أصحاب
 الحيازة وقيمة الأموال المقررة على كل منهم ، و « الصراف » الذي يجمع الأموال
 ويسلمها للملتزم ، و « الخولى » الذي يدير أراضى الرسية . و « المشد » الذي ينفذ
 العقوبات التي يفرضها الملتزم على الفلاحين الذين لا يدفعون الضرائب أو يرفضون
 الخدمة المفروضة عليهم في أرض الرسية ، و « الكلاف » الذي يعنى بمواشى الرسية .
 وكان في كل قرية ، علاوة على ذلك ، خفراء وإمام ونجار وحداد وحلاق ،
 يتقاضون رواتباً من القرية . وكان الملتزم يشرف على الزراعة في دائرة الالتزام ،
 ولكن الزراعة كانت تقوم عموماً على المجهودات الفردية ، ونستخدم فيها الأساليب
 الأولية ، والتي كانت شائعة منذ قرون عديدة . وكان هم الملتزم الأول يتجه إلى جمع
 أكبر نصيب ممكن من غلة الأرض ، لا إلى زيادة الاستثمار ، والتنمية المحصول
 والغلة . أما الحكومة التي فقدت حتى عن يمتها على جمع الأموال بنفسها ، فإنها كانت
 عاجزة عن القيام بمشروعات الري والصرف اللازمة : فكانت الأراضي تروى
 بنظام ري الحياض ، وتعطى محصولاً واحداً في السنة ، إلا في المساحات الصغيرة
 والمجاورة للنيل مباشرة ، والتي كانت تستخدم فيها بعض السواقي ، أو يستخدم
 الفلاح الشادوف في ريها ؛ وكانت المحاصيل الصغيرة غير معروفة ، أو تسكدتكون
 غير موجودة .

ومع عجز الحكومة عن القيام بالمشروعات اللازمة ، وإنصراف الملتزمين
 إلى جمع ما يمكنهم جمعه من غلة الأرض ، وعجز الدلاح عن تحسين زراعته وتحسين
 أرضه ، قلت مساحة الأرض المزروعة ، وطغت عليها الصحراء ، وقلت إنتاجيتها ،

وذهب الجزء الأكبر منها إلى جيب الملتزمين ؛ فزاد ظهور التخلف في ميدان الزراعة ، وفي قطاع الملاحين .

٢ — الصناعة :

تأثرت الصناعة والحرف في مصر بتغير طرق التجارة الدولية بين الشرق والغرب ، وتحولها من منطقة الشرق الأدنى إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر . وهذه الفترة العصيبة المليئة بالحروب وتجريد الحملات ، انتهت باستيلاء العثمانيين على مصر . ثم قام السلطان سليم قبل رجوعه إلى مقر سلطنته بترحيل ما يقرب من خمسمائة من العمال وأرباب الحرف إلى إسطنبول ، للاستفادة بهم في ترقية الصناعة في عاصمة الإمبراطورية . وكانت هذه خسارة كبيرة لمصر ، إذ أنه إختيار أقدر من وجوده في البلاد ، فحرم مصر من عملهم ، وحرمت من فنيهم .

وأثر فقد مصر لمساكنها كدولة مستقلة على الصناعات والحرف الموجودة فيها . وبعد أن كان الجيش والأسطول أساساً لمع كثير من الصناعات الحربية ، كالأسلحة والسروج والتروس والدروع والخيام وصناعة السفن ، إضمت الصناعات التي كانت تقوم على وجود الجيش والأسطول ، وكانت من الصناعات الهامة . كما أن إنتقال مقر عاصمة الدولة من القاهرة إلى إسطنبول قضى على كثير من مظاهر النرف وصناعة الكماليات التي كانت تستخدم لوازم الملك .

وجاءت بعد ذلك نظرة الحكام العثمانيين إلى الهدف من وجودهم في القاهرة ، وإلى فهمهم لطبيعة الحكم ، إذ أنها قد صرفتهم عن الاهتمام بالصناعة والحرف ، إلا فيما يتعلق بكونها أحد موارد الضرائب ؛ الأمر الذي أدى إلى ضعف نظام طوائف الحرف ، وإلى تأخر الصناعة . كما أن فتح الحكام العثمانيون الباب للواردات

الصناعية الأجنبية ، حرم الصناعة الوطنية من الحماية اللازمة لها ، وأفقدها تطلعا
من السوق الوطنى نفسه ، وذلك فى الوقت الذى عجزت فيه ، مادياً وتنظيماً ،
عن التطور والنمو .

ولا شك فى أن التطور الذى أصاب نظام طوائف الحرف فى العهد العثمانى
كان يمثل كل هذه العوامل المختلفة ، وكان يؤدى حتماً إلى تخلف الصناعات الموجودة
فى البلاد .

وبعد أن كان لكل حرفة طائفة ، ولكل طائفة شيخ ، يرمى شئون الصناعات
وشئون الصناعة ويدافع عن مصالحهم المشتركة ، فى البيئة الصناعية المحدودة
الموجودة فى ذلك الوقت ؛ وبعد أن كان لكل طائفة نظام ثابت ، يشتمل على
المعلمين والعرفاء والصبيان ، ويتم بتمرين الصبيان وترقيتهم إلى مرتبة العريف ،
وبتمرين العرفاء وترقيتهم إلى مرتبة المعلمين ؛ وبعد أن كان هذا النظام يتم بمدة
التمرين ، ويراقب الصناع رقابة دقيقة من الناحيتين الفنية والاجتماعية ، ويخرج
غير الصالحين منهم ويبعدهم عن الطائفة ؛ وبعد أن كان هذا النظام يحول دون
إستبداد أصحاب رؤوس الأموال ، وإستثمارهم بأرباح الصناعة ، وتسخيرهم
عمالهم لمصالحهم الذاتية بغض النظر عن مصلحة الحرفة ، وضرورة رفعها إلى
المستوى اللائق بها - بعد كل ذلك ، أدى تدخل الحكام العثمانيين فى نظام الطوائف
إلى - " رها عن العرس الذى تشكّل من أجله - " وهو التخصص والعمل على رقى
الحرف - إلى غرض آخر هو التمتع فى الصناع وإدارتهم طبقاً لرغبات الحكومة
التي كان كل ما يهمها هو الحصول على الأموال بكل طريقة ممكنة ؛ وبخاصة فى عصر
ضعف هذه الحكومة (١) .

(١) انظر : دكتور محمد فهمى لطيفة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة .

القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٤ ، ص ٣٠ - ٣١ .

وبلأد زاد إشراف الحكومة على الطوائف ، وأتمدت تتدخل في تنالها
ونظمها الداخلية . وأصبح وأرب شيخ الطائفة الآن يتمثل في جمع الضرائب .
وتركت الحكومة لهذا الشيخ أمر تقدير فئات الضرائب ؛ فظهر الاختلال في توزيع
الاعباء الضرائبية بالعدل ؛ وأصبح في وسع هذا الشيخ أن يرهق مرقوسيه ، وظلم
من يرغب في خالاه . وأدى ذلك إلى عجز بعض مهرة الصناع عن دفع ما يطلب
منهم ، وإلى خروجهم من مجموعة الحرفيين . وبعد أن كان شيخ الطائفة رجلاً
فنياً يهمل وفقاً لتقاليد الحرفة ، إقترب في إختصاصاته من موظفي الحكومة ؛
وعمل على إرضاء رجال الإدارة ورجال الحكم دون إلتفات لأمر الصناعة . وأخذ
المشايع يستغلون عملية إلتزامهم بجمع الضرائب ، وحرثهم في جمعها ، في الحصول
على فائض يبقى لهم ، بعد تقديمهم ما تطلبه الحكومة ، وتقديمهم الهدايا لرجالها ،
حتى يحتفظوا برضاها ورضاهم . ومع مرور الزمن ، أصبحت وظيفة شيخ الطائفة
عرضة لأن يشتريها من يدفع فيها أكبر ثمن ؛ وأصبح من الممكن بالتالي أن يدخل
إلى هذه الطائفة من كان يقدر على إرضاء شيخ الطائفة ، الحديث النعمة والفن ؛
وأدى ذلك إلى تأخر الصنائع وتخلف الفنون . وبعد أن أصبح عمل شيخ الطائفة
إدارياً ، أهمل أمر معاقبة من يخرج من أفراد طائفته على تقاليد الحرفة ؛ فتهاون
الكثير من الصناع في عملهم وفي معاملاتهم ، وقلت حماسهم على العمل وعلى
الإنتاج والإبداع . ونسب نظرة رجال الحكم إلى طوائف الحرف على أنها إدارية ،
جهدتهم يسمعون بذكرين إوائف لغير الصناع ، مثل الخدم والحمالين والممثلين
والمنخين والحلاقين والسقاين وغيرهم ، مما كانت تعتبر في هذا العصر على أنها
حرف وضيعة ، أو قليلة الشأن ؛ فأدى ذلك إلى فقدان نظام الطوائف ما كان له
من تقدير . وهكذا أدت نظرة الحكومة إلى موارد الإنتاج في مصر نظرة
إستغلالية بحتة ، ولإجتهادها في الحصول على كل ما كانت ترغب فيه من أموال ،

إلى نتيجة عكسية فأرغقت الصناعات بالضرائب ، مما أدى إلى قلة الإنتاج
الصناعي . وإلى انحطاط مستوى الصناعة ، وبالتالي إلى قلة حصيلة الضرائب ،
وإخفاض ما يصل منها إلى خزانة الدولة .

واقداً اندثرت كثير من الصناعات التي كانت موجودة في عهد المماليك ؛ ولكن
وجود السوق اختلف وحاجته إلى منتجات تتمشى مع أذواق الأهالي ، ساعد على
بقاء كثير من الصناعات ، وتفضيلها على المنتجات الأجنبية ؛ كما أن نظام المعيشة
الأسرية في البلاد ، ومركز الرق منها ، ساعد كثيراً على استمرار وبقاء بعض
الصناعات الأهلية في المدن والقرى على السواء .

وكانت أهم الصناعات التي بقيت في مصر ، في العهد العثماني ، هي الصناعات
الغذائية ؛ مثل طحن القمح والذرة وضرب الأرز والتفريخ والسكر وإستخراج
الخض وتقطير ماء الورد والعرق وصناعة النطير والحلوى ؛ والصناعات الكسائية
مثل عرن ونسج الأقمشة القطنية والصوفية والمكتانية وصناعة اللباد والتطريز
ومنتجات العقادين وديباغة الجلود وصناعة الأحذية ؛ والصناعات الخاصة بالبناء ؛
مثل ضرب الطوب وصنع الجير والجبس والنجارة والحداة والخراطة ؛ هذا
إلى جانب بعض الصناعات الأخرى المختلفة ؛ مثل صناعة البسط والحصر وصناعة
السفن وقنوع المراكب وكذلك صناعة الأسلحة والبارود وصناعة النحاس وتمييزه
والسياغة وصك النقود . وكانت غالبية هذه المصنوعات تستهلك في الأسواق
المحلية (١) ، وكانت مراكزها تقوم في الجهات التي تخدها فيها البيئة ؛ مثل المراكز
العمرانية التي يكثر فيها المستهلكون ؛ والمراكز الساحلية والنيابية التي تساعد فيها

(١) انظر : دكتور محمد فهمي لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادية في العصور الحديثة .

سهولة المواصلات على قلة تكاليف النقل . وكان أشهر هذه المراكز هي القاهرة والإسكندرية ودمياط وأسيوط والقصر وقنا .

٣ - التجارة :

أصبحت التجارة في مصر بضرحة قوية ، في أواخر العهد المملوكي وأوائل العهد العثماني ، نتيجة لتحول طرق التجارة العالمية من الشرق الأدنى وحوض البحر المتوسط إلى منطقة غرب أوروبا والمحيط الأطلسي . ولا يمكننا أن ننسب مسؤولية هذا التغيير لحكم الاتراك العثمانيين للمنطقة ، إذ أنه يرجع أساساً إلى ردود فعل دول غرب أوروبا في عصر النهضة على طرق التعامل التي كانت موجودة من قبل في هذه المنطقة المتوسطة في العالم ، ويرجع كذلك إلى روح الكشوف الجغرافية ، وازدياد نمو الدوافع الشخصية ، مع نمو النظام الرأسمالي في أوروبا نفسها . وعلى أي حال ، فقد تحمل الحكم العثماني للمنطقة النتائج المترتبة على الأوضاع السابقة له ، كما تحمل نتائج النظم التي وضعها للمنطقة ، وطبيعة العلاقات التي أقامها مع الدول الأجنبية بشأن التجارة .

أما التجارة الداخلية فإنها لم تحصر في عهد الحكم العثماني في نطاق التعامل في الحاصلات الزراعية ، والمصنوعات الوطنية ، وبعض المنتجات المستوردة من الخارج . وفي المدن ، استمر التعامل في الأسواق على نظام التخصص ، والذي كان موجوداً قبل دخول العثمانيين إلى البلاد . فكانت لكل سلع أو مجموعة من السلع المتشابهة سوقاً خاصاً بها ، تعمل معظم الحوانيت الموجودة فيه وتعامل بتخصص فيها . ولشملت القاهرة مثلاً على أسواق للنحاسين ، وللعقادين ، والصاغة ، والمغربلين ، والفحاميين ، والسروجية . أما في خارج القاهرة ، فقد نشأت أسواق موسمية ، حول مراكز تجمع وتجمهر الأهالي في المناسبات ؛ ولشهر منها مولد

السيد أحمد البدوي في طنطا ، ومولد القديسة دميانة بالقرب من بلقاس ، وكذلك
موالد ع-د من المشايخ والسادة الموجودين في طول البلاد وعرضها ، ولما استمرت
هذه الموالد تمتش نساطاً تجارياً كبيراً ، وتمثل أسواقاً سنوية ، يتم فيها التعامل
لتحري جنباً إلى جنب مع زيارة المريدين ولما اشتراكهم في هذه الموالد . ويجد
أن نظام الاسواق السنوية قد تحول في المراكز والقرى الكبيرة إلى أسواق
أسبوعية ، تعقد في يوم معين من الأسبوع في مكان خاص بها ، وتنتقل بسلمها
وتجارتها . في اليوم التالي ، إلى مكان آخر . وأصبحت هذه الاسواق الأسبوعية
تمثل بندا هاماً في حياة الاهالي في كل منطقة من المناطق ، وكانت فرصة لالتقاء
العلايين والتجار في يوم معين من أيام الأسبوع .

وكان في وسع الحكم العثماني لمصر ، دعم تحول طرق التجارة العالمية عن المنطقة ،
أن يؤدي إلى زيادة تنمية التجارة الداخلية ، إذا ما اهتم بها بطريقة اقتصادية ،
وإذا ما اهتم بتوفير الثقة لدى التجار والمستثمرين على السواء . وكان الامر يتطلب
استقراراً في نظم النقد ، وعناية من الدولة بالمقاييس والمساكيل والموازين ،
ولكن . هل كانت ظروف الحكم العثماني وطبيعته تسمح بذلك ؟

أما فيما يتعلق بنظام النقد ، فنعرف أن مصر قد شهدت اضطراباً في هذا
الميدان قبيل دخول العثمانيين إلى البلاد . وكان سلاطين المماليك لا يعطون إهتماماً
كافياً لعملية صك النقود ، ولا لوزنها القانوني . وكثيراً ما كانت قطع العملة
تعرض للغش في دار صك العملة نفسها ، نتيجة للانحراف ، وقلة رقابة الدولة
على تليهود الذين كانت تعيينهم للعمل هناك . وفي بعض الحالات ، كانت الدولة ،
أو بمعنى أصح السلاطات ، تسكتشف هذا الغش ، وقد تقوم بمقابلة المسئول عنه ،
خاصة إذا ما كان ذلك الغش غير صالح الدولة . وبعد أن خضعت البلاد لفوضى
الحكم المملوكي في هذا الميدان ، جاء العثمانيون بعوامل فوضى جديدة ، كما جاءوا

بروحهم واستغلال ، حتى في ميدان العملة . وكانت الاسواق قد قاست الكثير من اضطراب نظام العملة . وضاع على المتعاملين الكثيرين . نتيجة لعدم ثبات مقياس القيم . وفي بداية الحكم العثماني اُقيمت بعض أنواع العملة الفضية والنحاسية ، واستبدلت بها غيرها ؛ كما أدخلت النقود العثمانية في التداول ، ووضعت قيم رسمية للنقود المصرية التي لم يصحبها الإلغاء . ومع ذلك فإن هذه العملية لم توضع بشكل واضح ومحدد ونهائي ؛ ويمكننا أن نعدد ما لا يقل عن ٢٤ تعديلا مختلفا لسعر المبادلة ، لتحديد قيمة قطع العملة الذهبية والفضية ، الحاصلة في عهد حكم أول الولاة العثمانيين . ولم يكن هذا التعديل المستمر يدل على سهر الحكومة على مراقبة نظام العملة ؛ بل كان يدل على تفنن الحكام في الحصول على كل فائدة ممكنة لصالح بيت المال ، أو الخزانة . وكانوا يهدفون جعل سعر المبادلة في مصلحتهم ، وكسب أكبر فرق ممكن بين قيمة النقود الاسمية وقيمتها الحقيقية . وتؤثر هذه العملية ، بطريقة تلقائية ، إلى انخفاض المستوى الفعلي للثروات ، وإلى انخفاض مستوى المعيشة .

وكانت مصر تضرب نقودها باسم السلطان العثماني ، وكانت تستورد الذهب اللازم لهذه العملية من دارفور ، وتستورد النحاس من إسطنبول . وكانت العملة المصرية قد ربطت بالعملية التركمية ، وبشكل جعل أى تأثير يحدث في قيمة هذه العملة الأخيرة يؤثر على قيمة العملة والنقود المصرية . وكان إلغاء التداول ببعض أنواع النقود ، واستبدال غيرها بها ، وتقرير قيم رسمية جديدة للعملة الباقية ، يحدث في بعض الحالات في وقت إرسال الجزية إلى إسطنبول ، الأمر الذي كان يؤدي إلى تخفيض قيم النقود المتداولة ، وإلى زيادة الأعباء على دافعي الضرائب . وكانت مصر تتعامل بالدينار الذهبي ، الذي كان يشتمل على عشرة قطع فضية تسمى دراهم . واستبدل العثمانيون بالدينار عملة ذهبية تساويه في الوزن والقياس ،

وتسمى «البندقى» . أما الدرهم فقد حملت محله عملة جديدة تسمى «الميدى» وكانت تساوى نصف الدرهم . وسيتطور الميدى بمرور الزمن ، ويسمى «بارة» ، وستساوى هذه البارة جزءاً من أربعين من القرش . وحتى الآن يصعب على دارس تاريخ هذه العملة تحديد قيمة ثابتة لهذه القطع من العملة ، سواء فيما بينها ، أو بالنسبة لقطع عملة أخرى . وفي ذلك الوقت في العالم ؛ وذلك نتيجة للتغيرات المستمرة في قيمتها . ومع ذلك . فقد شهدت مصر التعامل بقطع العملة الأجنبية . والتي كانت قيمتها ثابتة : وكان أهمها هو «الـ وى» ، أو «البندقى» ، وهو عملة البندقية ، و «الريال الهولندى» الذى ضرب على أحد وجهيه رسم الأسد ، وكان يسمى «أبو كب» ؛ و «الريال الإسباني» الذى ضرب على أحد وجهيه رسم نسر داخل شكل يشبه النافذة . وكان يسمى «أبو طاقة» .

ونفس روح التفاوض التى ظهرت في ميدان العملة ، ظهرت كذلك في «المقاييس» ، «المقاييس والموازين» ، نتيجة لعدم خضوعها كذلك لرقابة فعالة . ه أدنى كل ذلك زاد اضطراب في الأسواق ، ولانعدام الثقة ، وزيادة الغش والتزوير ، وبالتالي إلى تدهور الحالة الاقتصادية . ورغم أن العثمانيين قد ساروا على نفس الموازين والمسكيبيل والمقاييس التى كانت موجودة في البلاد ، مع إدخال تعديل بسيط عليها ، إلا أن هذا التعديل كان في اتجاه خفض القيمة . ونتيجة عن ذلك قلة مساحة الميدان عما كانت عليه من قبل ، كما اختلفت هذه المقاييس من مديرية إلى أخرى . وهدف العثمانيون من ذلك إلى زيادة كمية الضرائب المرتبطة على الأراضي المسوحة . وإلى زيادة إيراداتهم بطريقة غير واضحة . حساب العلاج .

أما التجارة الخارجية . فإنها قد تأخرت وضمفت بشكل واضح ، نتيجة لقلة البضائع التى أصبحت تمر بالبلاد ، مما أدى إلى قلة حصة الضرائب الجمركية ، وقلة

ما كانت تستفيد مصر من أجور النقل ؛ هذا في الوقت الذي زادت فيه الصعوبات أمام تصريف المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية . وظلت العلاقات التجارية موجودة بين مصر وبقية البلاد العربية والإفريقية ، ولكن قيمتها قلت ، نتيجة لضعف الإنتاج الزراعي والصناعي في البلاد ، ونتيجة لضعف رأس المال والثروة العامة وتناقصها باستمرار . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك قلة شأن ميناء الإسكندرية ، وفقسها قيمتها ، نتيجة لقلة صلاحية مينائها لإيواء السفن بعد إهمال الحكومة لها ، وصعوبة إتصالها ببقية الإقليم ، بعد انسداد خليج الإسكندرية ، الذي كان يصلها بفرع رشيد ، وارتفاع أجور النقل . وظلت دمياط تتعامل مع الأقاليم السورية . ومع تركيا واليونان ؛ كما ظلت السويس تتعامل مع الحجاز واليمن ، وفي واردات الهند من الحرير والبهار والتوابل ؛ واستمرت أسيوط مركزاً للتجارة السودانية والإفريقية . واشتغل عدد من الأجانب المقيمين في مصر بالتجارة الخارجية ؛ وكان منهم بعض الفرنسيين والإيطاليين ، وكانوا يقيمون في فنادقهم ، أو وكالاتهم ، والتي كانت تشمل على مخازنهم ومسكنهم ، في كل من القاهرة والإسكندرية ودمياط . ورغم أن الدولة قد منحت هؤلاء الأجانب بعض الإمتيازات ، وأباحت لهم حرية التعامل وإقامة الشعائر الدينية ، وأعفتهم من الخضوع للنظم القضائية والمالية السائدة في الامبراطورية^(١) ، إلا أن هؤلاء التجار كانوا يلقون ، في بعض الحالات ، معاملة سيئة من الحكام ، ويلاقون الكثير من الاضطهادات ، ويتعرضون لاستبداد البكوات . ورغم تعدد مفرقات صادرات مصر و وارداتها ، فإن حجم

(١) انظر الاتفاقية العثمانية مع تجار البندقية ، والتي وقعها السلطان سليم معهم في ١٤ فبراير سنة ١٥١٧ وثبت بها امتيازاتهم السابقة ، ومنحهم بها امتيازات جديدة - في كتاب :-

Précis de l'Histoire d'Egypte. Le Caire, 1933. Vol. III par. Etienne Combe, pp. 96 101 .

التجارة الخارجية قد تولى كثيراً عما كان عليه في عهد سلاطين المماليك ، وبعد أن
 إلى ما يزيد قليلاً من نصف مليون جنيه في مجموع الصادرات والواردات في السنوات
 السابقة لحيى الحملة الفرنسية إلى مصر . كما أن معظم السلع المستوردة أصبحت سلعاً
 كالية ، تستورد لصالح طبقة خاصة من السكان ، من طبقة الموسرين ، من العثمانيين
 والمماليك ؛ أما بقية المصريين فكانت تمكن معظم حائليها ومطالعيها من المنتجات
 المحلية . ولا شك في أن قطاع التجارة قد وصل ، تحت الحكم العثماني ، إلى مرحلة
 راضية من النخيل ، مثله في ذلك مثل بقية القطاعات الاقتصادية .

٤ - المصارف المالية :

كانت إيرادات الحكومة في العهد العثماني تقوم أساساً على الضرائب ، سواء
 أكانت مفروضة على الأراضي ، أو على الصناعات ، أو على التجارة ، أما المصروفات
 الحكومة ، فكانت متعددة . ونلاحظ بشكل عام أن نظام الإدارة المالية ، فيما
 يتعلق بالإيرادات والمصروفات ، قد دخلته الفوضى ، وأظهرته في شكل يختلف
 عن الأشكال التي سادت في أوروبا في ذلك الوقت .

أما من حيث الإيرادات والضرائب ، فإنها لم تكن عادلة في توزيع أعبائها
 بين المنتجين ؛ وكانت هذه الأعباء تقع بشكل واضح على كامل الفلاحين ، أكثر
 من وقوعها على الصناع والتجار ؛ وكانت تقع على الفقراء أكثر من وقوعها على
 الأعيان والأثرياء . وعلاوة على ذلك ، نجد أن دافعي الضرائب كانوا لا يعملون
 تماماً مقدار الضرائب المربوطة عليهم ، ولا موعده دفعها ، الأمر الذي ترك
 لتصرف جامعي الضرائب . كما تراخى الحكام في أمر تنفيذ القوانين واللوائح ،
 منساقين سرعانها ، الأمر الذي دفع بعض المحصلين إلى الانحراف في عملهم . وأدى
 طابع الحكم إلى زيادة نفقات الضرائب ، حتى يعموا لأنفسهم ثروات من فائضها ،

قيمة الإنتاج وكانت نفقات الجباية مرتفعة ؛ واضطرت الحكومة ، في مراحل ضعفها ، إلى بيع دخل الضرائب للملتزمين ، وإلى ترك الحرية لهم فيما يجمعون . ورغم تعدد الضرائب ، فإن نظام الإلتزام كان يوصل إلى خزانة الدولة قيمة أقل بكثير مما كان يجمع من الممولين . وكان هذا النظام ، في حد ذاته ، يتعارض مع النظم المالية السليمة ؛ وبدلاً من أن يصل مجموع الإيراد إلى خزانة الدولة ، التي تقوم بعد ذلك بالإئناق على تكاليف جمع الإيرادات ، كان الملتزمون والكشاف والبكوات يحتجزون لأنفسهم ، وعلى التوالي ، أنصبتهم من الأموال المجموعة ، ويتحدد بذلك دخل الخزنة العامة ، دون أي تحديد لما قد يصل إليه نصيب جامعي الضرائب من هذه الأعباء . ولم يفرق الحكم في تلك العصور بين أموالهم الخاصة وبين أموال الحكومة ؛ وكانوا ينفقون من حصيلة الضرائب على مصالهم الشخصية ، ويهملون مشروعات المنافع العامة ، سواء أكانت في قطاع الخدمات أو في قطاع الإنتاج . وحتى أمر الموافقة على دفع الضرائب عينا ، فإنه لم يكن يهدف خدمة الممول ؛ بل كان يخضع لعملية تحديد السعر ، التي كانت تقوم بها الحكومة ، وأعملية طريقة السكيل أو الوزن ، والتي كانت دائماً في غير مصلحة الممول ؛ هذا علاوة على أن عملية نقل الضرائب العينية وتشوينها وحراستها كانت تكلف الدولة من النفقات ما لم يكن هناك داع لها . هذا فيما يتعلق بالإيرادات .

أما فيما يتعلق بالمصروفات ، فكان أغلبها يخص الإدارة ، سواء أكانت محلية ، وتمثل في مرتبات ومخصصات الحكم ورجال القوات العسكرية ، أو إقليمية ، وتمثل في الخزنة ، التي كانت ترسل لإستانبول ، والصرة ، التي كانت ترسل للمهرمين ، ونفقات التجديدات التي كانت مصر تمولها الدولة العثمانية وقت إنشغالها في الحروب . ومع انخفاض قيمة التنمية ، وقلة الأرباح ،

— ٢١٠ —

وإستهلاك الحكام لجزء كبير من فائض القيمة ، إستهلاك نظام الحكم
العثماني الثمر والشجر في نفس الوقت ، وأفقد البلاد ما كانت في حاجة
إليه ، السير في طريق التنمية ، أو حتى للاحتفاظ بنفس المستوى الذي
كان لها . فأطبق النخلف الاقتصادي على البلاد من كل ناحية .

الباب الثالث

القرن الثامن عشر

الفصل الحادي عشر

النصف الأول من القرن الثامن عشر

ظل نظام الحكم في مصر العثمانية يسير طبقاً للأسس التي كان قد وضع من أجلها ، طوال القرن السادس عشر ، والجزء الأكبر من القرن السابع عشر . وكان معنى هذا أن حاكم مصر هو الباشا أو الوالي ، وأنه كان يحكمها باسم السلطان ، وتعاونته في ذلك بقية السلطات الموجودة . حقيقة أن هذه الفترة قد شهدت كثيراً من حركات التمرد ، ولكنها شهدت كذلك محاولات الباشايات للقضاء عليها ؛ وكان الولاة ينجحون في بعض الحالات في السيطرة على الموقف ، وإن كان المنعمدون يصلون ، في حالات أخرى ، إلى التخلص من الباشا ، سواء بعزله أو بقتله . ولكن علاقة القوى الحاكمة في مصر ببعضها تغيرت ، من الناحية الفعلية ، وإن لم يكن ذلك من الناحية القانونية ، ابتداء من الثالث الأخير من القرن السابع عشر : فقلت سلطة الوالي وضعفت بالتدريج ، وإن كان قد احتفظ قانوناً بوضعيته وإختصاصاته ، ووظيفته ومخصصاته ؛ ومرت السلطة بالتدريج إلى أيدي عدد من البسكوات الماليك ، أو من قادة الاوجاقات العسكرية .

١ - الانكشارية والعرب :

أصبح رجال أوجاق الانكشارية هم المتصرفين في شئون البلاد عند نهاية القرن السابع عشر . وحاول اسماعيل باشا ، الوالي ، أن يستعيد سلطته في سنة ١٦٩٧ . وكان رجال الانكشارية قد استولوا على إيراد الجمارك ، فطلب إليهم الباشا تسليم هذه الاموال لخزانة الدولة ، فنشأت الخصومة بين الطرفين ؛ وأصبح الانكشارية في جانب ، في الوقت الذي انضمت فيه الاوجاقات الست

الأخرى إلى جانب الوالى . وكانت من عادة الإنكشارية أن يحضر ضباطها في صبيحة يوم العيد إلى باب قصر الوالى ، ويصطحبوه إلى صلاة العيد ؛ وجاء عيد الأضحى في ١٠ يوليو سنة ١٦٩٧ ، وإمتنع فيه هؤلاء الضباط عن الحضور ، وعن تقديم هذا المظهر من مظاهر الإحترام والتبجيل للبasha . واستمرت هذه الخصومة لمدة ثلاثة أشهر . وقرب نهاية شهر سبتمبر ، لإجتمع الإنكشارية ، وأجبروا الوالى على أن ينزل عن السلطة ، ويختار قائمقاما بدلا عنه ؛ ثم تحفظوا عليه ، وأقفلوا الثغور وأصدروا الأوامر إلى نقط الحدود ، حتى لا تصل أى أخبار عما لاقاه الوالى من سوء المعاملة إلى السلطان . وأصبح أحمد آغا الإنكشارية هو المسيطر على الأحوال في مصر .

وبعد ست سنوات من ذلك ، أى في سنة ١٧٠٣ ، كان قائد آخر من قواد نفس الأوجاق ، هو على آغا الإنكشارية ، يتولى السلطة في مصر . وكان تافها ، عديم التجربة ، ولا يتميز إلا بتمصبه ومغالاته في القسوة (١) . وظهرت هذه "قسوة في حالات كثيرة وبخاصة في ذلك الوقت الذى تميز بسوء الأحوال الاقتصادية . وافقد عمل على آغا على تحديد أسعار السلع ، كوسيلة من وسائل تمكين الأهالى من الحصول عليها . ولكن هذا التحديد للسعر كان يقلل من كمية السلع التى تعرض في الأسواق . وكان الجبن من بين هذه السلع . فأمر على آغا بإحضار رئيس طائفة تجار هذه السلعة ، وطلب منه أن يحضر له ثلاثة قناطير من الجبن ، لداره . فذهب رئيس التجار بنفسه وتسوق هذه الكمية من القرى ، وبأى سعر ، وأحضرها لدار الآغا . فأمر الآغا بإدخالها إلى المطبخ ، وذكر

(١) أطر : DEHRAIN, Henri: L'Egypte Turque. :
[Tome V. de L'Histoire de la Nation Egyptienne.] ,
p. 95.

للتاجر أنه كان في وسعه أن يحضر كميات من الجبن كذلك لأسواق المدينة ، كما أحضرها لداره . وأمر بجلده ، وبكل قسوة ، ومات التاجر بعد ثلاث ساعات . وكان التجار الفرنسيون قد حاولوا الحصول على وده بمجرد وصوله للسلطة ، فأهداه قنصلهم ستره من فرو ثعلب موسكو ، تزيد قيمتها عن مائة جنيه . ولكن التجار رفضوا بعد ذلك إعطائه هدية مالية حتى يسمح لهم بالإتجار في البن : فخذ عليهم الأغا . ووجد في إحدى زياراته للسوق أن أحد تجارهم لا يرتدى لباس الرأس الخاص بهم ، فأمر بطرحه على الأرض ، وبضربه بالعصا ثم بالسكرا بيج . وكانت إهانة كبيرة للفرنسيين . واضطر القنصل إلى التدخل ، وقرر الباشا عزل على أغا . ولكن هذه العملية كانت مؤقتة . وظهر فيها ضعف الوالي ، وقوة رجال الانكشارية ، الذين طالبوا بعد بضعة أيام بضرورة إعادة سلطات على أغا إليه ، وذلك في إجتماع الديوان ، في يوم ٨ نوفمبر سنة ١٧٠٣ . وكان على أغا قد شارك في قيادة حملات المحمل ، وربما وجد زملاءه أنه لا يستحق مثل هذه العقوبة ، خاصة وأنه كان قد أخطأ في حق أحد الأجانب . والمهم هو أن الباشا اضطر إلى النزول على طلبهم ، وأعاد سلطات على أغا إليه ، وخلع عليه خلعته . ودل هذا على ضعف الوالي أمام قادة الأوجاقات بشكل واضح .

وبعد على أغا ، ظهر نجم إسماعيل بك ، وهو الذي حظى بتقدير كل من المصريين والأجانب ، ولكنه توفي في نهاية شهر أبريل سنة ١٧٠٧ ، وسيطر بعده على باشا على البلاد . وبعد تركه مصر سنة ١٧٠٨ عادت سيطرة الانكشارية كما كانت عليه من قبل .

ولقد تسببت سيطرة الانكشارية على السلطة في نشأة خصومة بينهم وبين بقية الأوجاقات ، التي تمكنت سويًا ضد الانكشارية . وكان هؤلاء الاخرون يرغبون في أن تسوى الحكومة بين كل الأوجاقات ، وكما كان السلطان سليم

فد رسد . . . ثم أن أهل الوجاقات الست إجتمعوا وإنفقوا على إبطال المظالم المنعقدة بصر وضواحيها ، وكتبوا ذلك في قائمة ، وانفقوا أيضا أن من كان له وظيفة بدار الضرب والانبساط^(١) والتعريف بالبحرين أو المذبح لا يكون له جامكية^(٢) في الديوان ، ولا ينسب لوجاق من الوجاقات ، وأن لا يحتفى أحد من أهل الاسراق في الوجاقات ، وأن ينظر المحاسب في أمورهم ويحرر هوازينهم على العادة ، وأن يركب معه نائب من باب القاضي مباشرة معه ، وأن لا يتعرض أحد لراكب التي يبحر النيل ، التي تحمل غلال الأنبار ، وأن يحمل الغلال المذكورة جميع المراكب التي يبحر النيل ، ولا تختص مركب منها بباب من أبواب الوجاقات ، وأن كل ما يدخل مصر من بلاد الامناء باسم الاكل لا يؤخذ عليه عشر ، وأن لا يباع شيء من قسم الحيوانات والقهوة إلى جنس الإفرنج ، وأن لا يباع ابن بأزيد من سبعة عشر نصف فضة ، وأرسلوا القائمة المسكتبة إلى الباشا ليأخذوا عليها بيورلدى^(٣) وينسأدى به في الاسواق ، فتوقف الباشا في إعطاء البيورلدى ، ولما بلغ الانكشارية مافعل هؤلاء إجتمعوا ببابهم ، وكتبوا قائمه نظير تلك القائمة بمظالم الخردة^(٤) ومظالم إسماعيلية الولايات وغيرها ، وأرسلوها إلى الباشا ، فعرضها على أهل الوجاقات فلم يعتبروها ، وقالوا لابد من إجراء قائمتنا ، وإبطال ما يجب إبطاله من المظالم^(٥) .

(١) يقصد بها مستودعات الغلال الحكومية .

(٢) كلمة فارسية . معناها بدل تعيين أو بدل جارية .

(٣) كلمة تركية . معناها أمر أو قرار يصدر من الصدر الاعظم أو من الباشا في إحدى الولايات الثمانية .

(٤) مبالغ صغيرة يدفعها الشعب للحكومة في بعض المناسبات .

(٥) أنظر : الجبرتي : ج ١ ص ٣٤ حوادث ذى الحجة سنة ١١٢٠ هـ (١١)
فبراير سنة ١٧٠٩) .

ومعنى ذلك أن المظالم زادت بمصر ، وتجسدت ، مع مرور الأيام ؛ كما أن الفوضى كانت قد بدأت تضرب أطنابها داخل تنظيم القوات المسلحة للدولة ، وأن بعض رجال هذه القوات كان يحصل على وظائف أخرى ، ويحصل منها على بدل معين أو بدل جارية ، وأن بعض التجار كان يحتوى برجال القوات المسلحة ، أو برجال الأمن ، حتى لا يخضع لطائلة العقاب . وربما لا تخضع كذلك مما أزيينهم ومكاييلهم للتفتيش . هذا من جانب . ومن جانب آخر نرى أن رجال الانكشارية رفضوا الموافقة على هذه المطالب ، نظراً لأنهم كانوا تمتص امتيازات لهم ، ووقفوا بذلك موقف المعارضة من رجال بقية الأوجاقات الست .

... واجتمع أهل الوجاقات ، ومعهم الصناجق بباب العزب ، وقاضى العسكر ونقيب الإشراف بالديران عند الباشا ، وأرسلوا إلى الباشا أن يكتب لهم بيررلى بإبطال ماسألوه فيه ، والمنادة به ، وإن لم يفعل ذلك أنزلوه ونصبوا عوضه حاكماً منهم ، وعرضوا ذلك على الدولة . فلما تحقق الباشا منهم ذلك كتب لهم ماسألوه ، وكتب لهم القاضى أيضاً حجة على موجبة ، ونزل بهما المحتسب وصاحب الشرطة ونائب القاضى وأغا من أتباع الباشا ، ونادوا بذلك فى الشوارع ... (١) .

ومع ذلك فقد استمرت الخصومة بين الانكشارية وبين بقية الأوجاقات ، وخاصة أوجاق العزب . ورغم هدوء نسبي ، لامتد ما يقرب من عام ونصف عام ، عاد ظهور هذه الخصومة فى شكل عنيف ، فى شهر مايو سنة ١٧١١ ، واتخذ صورة من صور الحرب الأهلية ، كان يمثلها من جانب ضباط الانكشارية ، ومعهم الوالى خليل باشا ، وبعض البسكوات ، مثل بك جرجا ، الذى استقدم قوات من البدو إلى العاصمة ، ويمثلها من جانب آخر ضباط أوجاق العزب

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ٣٤ - ٣٥ .

والأوجه الأخرى ، ومعظم البسكوات الذين ظهر من بينهم لإبراهيم بك .
وأخذ الانكشارية يطبقون المدافع من ثكناتهم المرتفعة ، والتي كانت تسيطر على
المدينة ، على ثكنات العزب ، التي كانت أسفلهم . واستمرت الحرب بين
الطرفين في شوارع المدينة ، وخارجها . وفي النصف الثاني من شهر يونيو ١٧١١
انتصر رجال وجاق العزب . فتمقبوا الجدران التي كانت تفصل بينهم وبين
بيوت أعدائهم ، واستولوا عليها . ونجحوا في شراء بعض عناصر الانكشارية
نفسها . وفي يوم ٢٣ يونيو سنة ١٧١١ ، خرج أغا الانكشارية للقيام بعملية
استكشاف من أعلى المقطم ، وانتبه أحد ضباطه هذه الفرصة ورفع العلم الأبيض ،
دلالة على طلب السلام . فكانت الهزيمة . وتراجع العزب الى داخل القلعة ،
واضطر خليل باشا الى التنازل عن السلطة ، ونزلوا به من القلعة ، وسجنوه في
أحد المنازل . أما أغا الانكشارية ، فان رجاله قد تخلوا عنه ، وانفضوا من حوله ،
وقتل ، وجروا جثته من الأرجل ، في ميدان الرميطة . وشهدت الايام التالية
عملية انتقام قام بها المنتصرون ضد من شكروا في تعاونهم مع الانكشارية ، وقضوا
على كثيرين منهم .

وسيطر المنتصرون في أيام شهر يونيو سنة ١٧١١ على مصر ، وكان من
بينهم اسماعيل بك ، ومحمد بك ، وقيطاس بك الدفتردار ، والأوده باشي ،
وابراهيم بك ، الذي كان يتمتع بمكانة كبيرة بينهم ، نتيجة لتقدمه في السن ،
ونظراً لضخامة ثروته . وبلغ عمره ما يقرب من ٧٥ سنة في ذلك الوقت . أما
الوالي ، فان دوره أصبح ثانوياً ، كما أصبحت سلطته اسمية . ومع ذلك فقد
فقد كانوا يخشون دائماً من عودة ظهور الاضطرابات ، وكانوا يجتمعون نهائياً ،
ويؤدون الحراسة ليلاً ، ومنعوا الخروج في الشوارع بعد الساعة الثامنة مساءً .
ورغم أن الهدوء ساد العاصمة لفترة تقرب من أربع سنوات ، إلا أن

- ٢١٩ -

حرباً أهلية جديدة ، أو فتنة ، عادت الى الظهور في شهر سبتمبر سنة ١٧١٥ ؛ بين طائفتين من طوائف الماليك ، أو بين بيتين من بيوتها الكبيرة ، هما القاسمية والفقارية ؛ نسبة الى قاسم بك الدفتردار والى منافسه ذى الفقار بك الكبير ؛ واستمر هذا النزاع بعد ذلك بين أوجاقات الجيش نتيجة لانضمامها الى هذا الجانب أو الى الجانب الآخر . وشهدت القاهرة مذبحه غنيفة استمرت فيها من يوم ١٨ الى يوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٧١٥ ، وسالت فيها الدماء . وهجم فيها عبدى باشا الوالى على أماكن الانكشارية ، ومعه عدد من القوات وعدد من الماليك ، وأعمل السيف فى رقابهم ، وقضى على معظمهم ، وأرسل بعضهم ردوسهم ملحة الى استانبول .

ولقد ظل ابراهيم بك يمثل الشخصية الاولى الموجودة فى مصر فى ذلك الوقت . الى أن توفى فى بداية سنة ١٧١٩ ، وتولى مكانه اسماعيل بك ، ابن ايواظ بك ، الذى كان قد قتل فى أثناء الفتن التى نشبت فى مصر فى سنة ١٧١١ . واستمر التنافس على السلطة فى مصر ، رغم تغيير الرجال ؛ وبجنى رجال جدد ؛ واستمر بين قادة القوات العسكرية . كما استمر بين البسكوات الماليك .

٢ - ميركس بك :

تمتع اسماعيل بك بالثروة التى ورثها ، والتى ذكروا أنها بلغت أربعائة قرية ، وكانت تدر ما يقرب من مليون قرش كل عام ، كما اشتملت على أعداد كبيرة من الماليك . وتولى مكان والده ايواظ بك ، وحصل على رتبة البسكوية ، وهو لا يزال أمرد ، ولا يبلغ من السن إلا ستة عشر عاماً . وعجب الأهالى لرؤية هذا البك الصغير ، بلا حية ، فأطلقوا عليه قسطة بك . ولكن ترفعه ، مع ما كان يتمتع به من ثروة ونفوذ ، أوغر صدور الكثيرين عليه ، وجعلهم يحاولون منافسته فى السلطة . وكان محمد جركس بك من بين هؤلاء المنافسين ؛ وكان

سر عسكر ، وقاد فرقة بلغت ثلاثة آلاف من رجال الانكشارية المصريين ،
وشارك بها مع الجيش العثماني الذي حاول رفع الحصار عن بلغراد في
سنة ١٧١٧ .

ولاشك في أن محمد جركس بك كان لايشعر ، وهو القائد العسكري الهمام ،
بإحترام كبير لإسماعيل بك ، الذي بقي في المؤخرة . وشعر بأن قيادة بيت
إمراهيم بك يجب أن تعود اليه ، لا إلى اسماعيل بك .

ونشبت المعارك بين إسماعيل بك وجركس بك لإبتداء من يوم ٦ يونيو
سنة ١٧١٩ ، واستمرت لمدة إحدى عشر يوما ، وإحدى عشرة ليلة . ومات
في هذه المعارك ما يزيد على الألف . وتوقفت التجارة لمدة تزيد على الأسبوعين ،
وكانت الحوانيت مغلقة ، والنهب مستمرا في الشوارع .

وأخيرا هزم محمد بك جركس بعد أن دافع عن نفسه بكل شجاعة ؛ فخرج
من القاهرة مع أربعين مملوكا ، وتعقبه البدو ، وإنقضوا عليه قرب بلبيس . وقتل
أغلب من كان معه ، وتحطم سيفه ، ولكنه استمر يحارب بسيف آخر
لستله من سرج فرسه . وجرح بالحراش ، فأسروه وعادوا به إلى القاهرة ، في
يوم ١٩ يونيو سنة ١٧١٩ . وأظهر خصمه اسماعيل بك شهامة ، كانت تميز
المماليك ، ورفض قتله ، واستضافه ، وأمر بتضميد جراحه ، وأعطاه نقودا ،
وهدية من الفراء ، وأبعده عن البلاد هنيئا إلى قبرص .

ولكن جركس بك لم يقبل هذه الهزيمة ، وترك الميدان بهذه الصورة ، فعاد
إلى مصر ، ودخل إلى القاهرة متخفيا ، في شهر سبتمبر سنة ١٧١٩ . وأخذ
يتصل بالباب العالي ، وتعمد بأن يدفع للسلطان مبلغ خمسمائة ألف قرش كل
عام ، إذا ما أعيدت إليه ممتلكاته ، وحظي بمنصب الدوقدار . وكان له أعوان
كثيرين في القاهرة نفسها ، وخاصة بين رجال الانكشارية الذين كانوا مخلصين

له . وكذلك الوالى الذى كان يطمع فى ثروة إسماعيل بك وتم لإعقاب الأحداث فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٧٢٠ ؛ وإنتهى رجب باشا فرصة خروج إسماعيل بك إلى الحج ، وقبض على أقرب أعوانه من المماليك ، وعين محمد جركس بك أميراً للحج بدلاً من إسماعيل بك ، وخلع عليه قفطاناً وفروة سمراء . وسار محمد جركس بك على فرس مطهمة ، وتحيط به ثلاثمائة من رجال الإنسكشارية ، بين هتافات الأهل ، إلى بيت ابن إبراهيم بك ، أسناده السابق . وزاد رجب باشا على هذا بمصادره لقرى وأراضى إسماعيل بك ، وأمر بنهب قصره . وخرج جركس بك على رأس ألف من الإنسكشارية على طريق السويس لمهاجمة إسماعيل بك عند عودته من الحجاز . ولكن إسماعيل بك علم من الأعراب بما ينتظره ، فسار فى طريق آخر ، ودخل إلى القاهرة متخفياً فى ملابس سيدة ، واختبأ وأخذ يعد الأمر عدته . وأخذ إسماعيل بك فى تقليب البكوات على رجب باشا ، بدعى أن كان يرغب فى القضاء عليهم ، وفى جعل البلاد تخضع خضوعاً تاماً للسلطان . ونجح فى تجميع البكوات ، وعدد من أغوات الأوجاقات . وأظهر هؤلاء الآخرين لجركس بك أنهم كانوا متفقين سوياً ، وأنه سيبقى بفرده إذا لم ينضم إليهم ، ويعملوا سوياً من أجل عزل الباشا ، الذى كان يرغب ، كما ذكروا له ، فى التخلص منه .

ونجح المآمرون بسهولة . ونصب يوسف بك الجزار بعض المدافع فوق المقطم ، واضطر رجب باشا إلى التسليم بعد بضع طلقات من البنادق والمدافع . ثم حبسوه فى أحد المنازل ، وأرسلوا ضابطاً من كل وجاق إلى إستانبول لطلب عزل الوالى الذى يشكون منه .

وظل محمد جركس بك يحكم مصر حتى بداية سنة ١٧٢٦ ، وسيطر على الأرجاقات السبع . واحتل ثلاثة عشر من بكوات بيته أهم مناصب الحكومة .

وبعد أن أظهر ميله لمصالحة إسماعيل بك ، أمر بإغتياله على أحمد سلام القلعة ، وعمل على صيد بدواته . وخضع سكان القاهرة لرغبات رجال جركس بك ، الذين أخذوا ينهبون الخرايت والأسواق ، ويدخلون إلى الحمامات في الأوقات المعينة للسيدات ، ويسرقون ملابسهن ؛ وكانوا يخطفون السيدات والعصبة من الشوارع في النهار .

وفي شهر أغسطس سنة ١٧٣٥ عزل جركس بك الوالى العثمانى ، باشا القاهرة . ولكن هذا الباشا لم يترك البلاد ، وتحالف مع ذى الفقار بك ، وزاد من عدد أتباعه وأعوانه ، وساعده الباشا الجديد ، الذى عينه جركس بك فى مكانه ، على أن يذيق لنفسه وسلطته . وفى ٩ فبراير سنة ١٧٣٦ ، رفع الوالىان ، القديم والجديد ، الراية النبوية . وسارا بها فى شوارع القاهرة ، وطلبوا إلى المسلمين أن يتجمعوا بأسلحتهم صوب القلعة ؛ وقبل الظهر ، كانت الشوارع ممتلئة بالمجاهدين ، وهجموا على بيت جركس بك بالبنادق والمدافع . وكان مع جركس بك سبعة بكوات ، وخمسة مملوك ، فخرج على رأسهم ، وأبعد المهاجمين ، واستولى على ثلاث مدافع . ولما استمرت فى اليوم التالى ، ووجد جركس بك أنه لا يمكنه مواجهة الأهالى المسلمين ، فهرب مع أربعين من خاصته ، من أحد الأبواب الخلفية لداره ، ونهب المهاجمون ما وجدوه فى بيته من ثروات ومنقولات وأقشة وتحف .

ومرة جديدة ، وكما كان يحدث فى كل مرة بين المتقاتلين على السلطة ، شهدت القاهرة عمليات الانتقام . فبحشوا عن أعوان جركس بك ، وقبضوا على أغلبهم ، وقطعوا رؤوس بعضهم ، وأرسلوها مملحة إلى إستانبول . وأبلغت إحدى السيدات عن زوجها المختفى ، فقبضوا عليه وشنقوه فى الحبال ، ثم شنقوا الزوجة بعد ساعة واحدة .

وهكذا نجح على باشا فى إسقاط محمد جركس بك ، بتحالفه مع ذى الفقار

بك ، وساد الهدوء مصر ، ولكن سرعان ما استبدأ أخـوالها في الإضطراب من جديد .

ذلك أن جركس بك عاد إلى الظهور في مصر . وكان قد نجح بعد هزيمته في سنة ١٧٢٦ ، في الوصول إلى طرابلس الغرب ، التي أحسن الباشا فيها إستقباله . وتمكن هناك من جمع فرقة من أربعمائة جندي . وترك درنة في سنة ١٧٢٨ ووصل إلى الصعيد ، حيث كون جيشاً كبيراً ، ضم هؤلاء المغاربة ، كما ضم أعوانه الذين كانوا قد فروا من إنتقام ذى الفقار بك . واشتعلت الفتنة والحرب الدخلية من جديد في سنة ١٧٢٩ . وفي ١٣ يوليو لمنزى الجيش الذى أرسله ذو الفقار لمحاربته في الصعيد ، وقتل قائده عثمان بك . ورغم هذا النجاح الذى أصابه جركس بك ، إلا أنه فشل في دخول القاهرة ، وظلت البلاد مقسمة بينهما ، فسيطر جركس بك على الأقاليم ، في الوقت الذى إستمر ذو الفقار فى سيطرته على القاهرة .

وفي شهر أبريل سنة ١٧٣٠ ، قضى على الخصمين ، في نفس الوقت تقريباً . فدخل بعض الرجال المسلمين إلى قصر ذى الفقار وأغتالوه ؛ وكان قبل موته قد أعد وأرسل تجريدة من الجنود والمماليك إلى الصعيد ، بقيادة على بك ؛ وهاجم جركس بك هذه التجريدة قرب دهنشور ، ولسكنه لمنزى ، وأتبعوه . وحاول أن يعبر النيل ، ولكن فرسه كان جريحاً ، وغرق . وإنتشل بعض الفلاحين الجثة ، وجردوها من الملابس . ثم تعرف عليها أجدالماليك ، فأمر على بك بقطع الرأس وبدفن الجثة . وقتل الجنود والمماليك جميع سكان هذه القرية .

وعادت هذه الحملة إلى القاهرة ، ودخلتها فى مـوكب كبير ، وهى رافعة الاعلام . وسار أربعون رجلاً يحملون رموساً مقطوعة على أسنة الرماح ، كما أتوا ببعض الأسرى مكبلين بالحديد ، وتبعهم رجل يحمل وعاء من فضة عليها رأس جركس بك ؛ ثم سار بعد ذلك على بك يتبعه رجاله ومماليكه ، ومعهم

الموسيقى ، ووصلوا حتى القلعة . وهنا الباشا البكرات ، ومنح كل منهم فرو سمور .
وإلى الباشا رأس جركس بك لإرسالها لإستانبول ، وأمر بقطع رموس
الأسرى ، ثم انسحب كل إلى داره (١) .

٢ — عثمان بك كخيا وأعوانه :

وعلى نظام سلطة كل من جركس وذى الفقار أنشأ عثمان بك ، كخيا
الانكشارية ، سلطته . ولكنه دعم هذه السلطة بعدد من الرجال ، بدلا من أن
يعمل على التخلص منهم : كانوا هم محمد بك قطامش ، وعلى بك ، ويوسف بك
كخيا . وحكم هؤلاء الأربعة مصر حكما مستبدآ . ويبدو أن كل من محمد بك
قطامش ويوسف بك كخيا ، كان بدون سلطة كبيرة ، أما على بك فكانت له سلطة ،
وكان مندفعاً إلى أقصى درجات الإندفاع . ولكن بما لاشك فيه أن عثمان بك
كخيا كان أكثرهم أهمية ، وكان يحتفظ بمعظم السلطة بين يديه ، وكانت له الكلمة
الأولى في إدارة شئون البلاد . وكان علاوة على ذلك مترفعاً ، ومغروراً . وكان
الوالى بجانبه منزوع السلطة .

ولم تكن من طبيعة الاوضاع في مصر في تلك الفترة ترك من بالسلطة ينعم بها ،
ماداموا يتطلعون جميعاً إلى هذه السلطة ، وما دام باب التآمر مفتوحاً أمام
الجميع . وفي شهر يناير سنة ١٧٣١ دخل بعض من ظل حياً من ممالك محمد
جركس بك سرّاً إلى القاهرة ، لكي يستولوا عليها ، بعد أن يقتلوا الكخيا
المستول ، وأرائك الذين كانوا يعاونونه . ولكن أمرهم كشف ،
وذاقوا انتقام من كانوا في السلطة . وحدثت مؤامرة ثانية ، بعد خمس
سنوات ، في سنة ١٧٣٥ . وكان عثمان كخيا قد حاول أن يأخذ جمارك

(١) أنظر : DEHERAIN, Henri; L'Egypte Turque. P. 106. ...

دمياط من خمسين كخيا ، الذى كان مثله من ضباط الانكشارية ، وكان يستغل هذه الجمارك منذ عدة سنوات . وصمم هذا الأخير على قتل عثمان بك ، إذا ما جاء إلى إدارته ؛ وعرف عثمان بك بذلك ، ففجئ مصلحته ، ودفع له خمسين كيسا .

وبعد عام آخر نجحت مؤامرة دبرها محمد بك الدفتردار مع بعض أعوانه . ودعى محمد بك الدفتردار عثمان كخيا وزملائه إلى داره بمناسبة إتمام لإحدى المباني العامة ، فى نفس الوقت الذى دعى فيه كبار ضباط الأوجافات ، وكبار البكوات والكشاف . وذهبوا إلى الدعوة ، وفى لحظة معينة ، هجم المتآمرون على أصحاب السلطة . وكان أول من سقط منهم هو محمد بك قطامش ، ثم داروا على على بك ، وعثمان كخيا ، ويوسف كخيا . وقتل الأربعة ، كما قتل كثير غيرهم ، وقتل من لم تصبه طعنة أو جرح . وانتهى بذلك حكم هذه المجموعة الرباعية التى حكمت مصر من سنة ١٧٣٠ إلى ١٧٣٦ .

وخاف منهذوا مؤامرة ١٥ نوفمبر سنة ١٧٢٦ من إنتقام رجال المقتولين وعما اليكهم ، فالتجؤوا إلى مسجد السلطان حسن ، واختبأوا فى داخله . ولكنهم لم يتمكنوا من البقاء هناك أكثر من يوم واحد ، واضطروا إلى الهرب من جديد من رجال عثمان كخيا ، وفروا إلى الأرياف . ولعتقد رجال عثمان كخيا أن الوالى كان له ضلع فى المؤامرة ، فصمموا على عزله . وفى يوم أول يناير سنة ١٧٣٧ ، إحتل الجنود مع الشروق ، الأماكن المخصصة لهم ؛ وركب البكوات خيولهم ، وذهبوا الى ساحة قرة ميدان ، التى يوجد بها قصر الباشا ، لىكى يجبروه على تنفيذ ما يطلبوه منه بلا مقاومة ؛ وفى نفس الوقت دخل محمد بك درويش إلى قصر الباشا ، لىكى يعلنه برغبة البكوات . ووافق الباشا ،

وركب فرسه ، وتبعه كبار الضباط ، وسار مع محمد درويش بك إلى الدار التي كانوا قد أعدوها له ، لكي يبقى فيها حتى تصل أوامر الباب العالي . واستولى على السلطة ثلاث رجال ، أحدهم يحمل نفس اسم عثمان بك ، الغنبل . وكان الثاني هو كخيا الانكشارية ، والثالث هو كخيا العرب ، الذي كان عظيم الثراء ويتمتع بثقة جنوده . وكان عثمان بك هو الرئيس الفعلي للحكومة . ولكن المؤامرات عادت من جديد . وفي ١٠ يناير سنة ١٧٤٠ ، أغتيل كخيا العرب ، بسيد أحمد بك ، الذي كان كخيا آخر من نفس أوساط العرب .

وحتى عثمان بك نفسه ، فإنه بعد أن حكم وسيطر على السلطة لمدة بضع سنوات ، أبعده ضباط الاوجاقات عن الحكم . وبينما كان يصعد إلى القبة في يوم ١٦ يونيو سنة ١٧٤٣ ، لكي يحضر جلسة الديوان ، وقع في كمين . وأصابته ضربة سيف . ووجد أنه لن يتمكن من المقاومة ، وهو يتفرده ، فأسرع إلى داره . ولكن الدار حوصرت . فأمر بأسراج الخيول ، وخرج من داره ، على رأس ما يقرب من ثلاثمائة مملوك ، وشق شوارع القاهرة ، بكل عظمة ، ودون أن يتمكن أعداؤه من مطاردته . وما أن خرج عثمان بك من داره ، حتى هجم عليها المتآمرون ، ونهبوا ما فيها ، ثم أشعلوها فيها النيران .

ومن بولاق ، سافر عثمان بك إلى جرجا ، والتي كان حاكمها أحمد بكواته . ولم تبدأ اضطرابات العاصمة حتى بداية شهر مارس سنة ١٧٤٤ . وكان لعثمان بك أعوان كثيرين بين ضباط الاوجاقات ، ورغم ذلك فإنه لم يرغب في الاستمرار في إثارة الفتن في البلاد . وحينما رأى ابراهيم كخيا يرسل تجريدته إليه في جرجا ، انسحب إلى السويس ، ومنها إلى سوريا ، ثم إلى استانبول .

ويذكر عنه الجبرتي أنه كان صديق والده ، وأنه كان على خلق عظيم ، وببيل في مشاعره ، رقيق في أحاسيسه . وكان البدوي يخشون بأسه ، ونالت الطرق البرية والبحرية آمنة في عهده ؛ وكان عييه الوحيد هو إندفاعه وحسده طبعه ، وكان لا يرجع في كلمة أعطاها ، وكان قد أحاط نفسه في القاهرة بمجموعة مختارة من البكوات والأعلام ، كما كان يقرأ كتب الأدب ، التي ذكر لنا الجبرتي منها ومقامات الحريري . وعاش عثمان بك في إستانبول حتى سنة ١٧٧٦ .

وبعد إبعاد عثمان بك عن القاهرة ، وتولى السلطة كبير المتأمرين ، في مؤامرة شهر يونيو سنة ١٧٤٣ ، وهو إبراهيم بك كنخيا الانكشارية ، وحكم مصر لفترة عشر سنوات . وكان رجلا عاديا ، مملوكا ، مثل غيره ، وإن كان يتميز بالعنف والشجاعة ، وإلى أقصى الحدود .

٤ - إبراهيم بك كنخيا :

ولقد ظل إبراهيم بك كنخيا مسيطرا على السلطة لفترة ثلاث سنوات ، وإن كان قد اضطر إلى إشراك غيره معه فيها . واضطر إلى التعاون مع راعب باشا ، الوالي ، ومع رضوان بك كنخيا العزب ، لكي يتغلب على المصاعب التي صادفته ، والتي حاولت الوقوف في طريقه .

وفي أثناء انعقاد الديوان ، في ١٠ أغسطس سنة ١٧٤٧ ، حدثت مشادة بين البكوات وبين أغوات الأوجاقات ، وتحولت إلى معركة قتل فيها عثمان بك ، أيضا أوجاق المتفرقة ، وكل من خليل بك وعمر بك ، وكانا من خصوم إبراهيم بك كنخيا . وفي خلال الفوضى التي صاحبت المعركة ، فر كل من على بك الدمياطي ومحمد بك ، وكانا من خصوم ومنافسي إبراهيم بك كنخيا كذلك ، إلى ثكنات أوجاق الخاويشة ، فتبعهم الوالي ، وطالب بتسليمهم ، باسم السلطان ، وسلمها ، وقطع

رأسيهما . أما ابراهيم بك قطامش ، وكان خصماً آخر لإبراهيم بك كخيا ، فإنه تحصن في داره مع خمسة من بكوات مالميكه ؛ فهاجم الوالى هذا الدار ، على رأس فرقة من الانكشارية ، بقيادة ابراهيم بك كخيا ، وفرقة من العزب بقيادة رضوان بك كخيا ، وبعض رجال أوجاقات الاسباهية ، وكانوا من الفرسان . وهاجموا الدار ، وحربوها بالمدافع . فاضطر المالميك إلى الانسحاب ، ليلا مع سيدهم ابراهيم بك قطامش ، وتوجهوا صوب الصعيد . وهكذا تمكن ابراهيم بك كخيا من توجيه ضربة قوية لكل من الدمياطى وقطامش ، وعين الوالى مالميك صديقه عبد الرحمن بك كخيا في أماكن هؤلاء المالميك ، الذين فروا أو قتلوا . وأصبحت السطة الأولى في أيدي ابراهيم بك كخيا .

ولم يمر العام على ذلك ، حتى أثار طغيان ابراهيم بك حقد البكوات وقواد الأوجاقات ، من جديد . وبعد أن كان الباشا صديقاً له ، أصبح من بين خصومه ؛ وتحالف مع حسين بك ، الذى كان أقدم البكوات ، وكان الإهالى يحترمونهُ ، لسكبر سنه ، ويحبونه ؛ وذلك من أجل إسقاط ابراهيم بك كخيا . ودخل كثير من البدو والمنفيين ليلاً إلى القاهرة وتجمعوا فيها . وسرت الاشاعة بأن حسين بك كان يعتمد على ثلاثة آلاف رجل ، ومعه ثمانية وعشرين مدفع . وتحدد يوم ١٣ يوليو سنة ١٧٤٨ ميعاداً للهجوم على بيت ابراهيم بك كخيا ، ولسكن الباشا تردد ؛ فاضطر خصومه إلى العمل في يوم ١٤ ، واحتلوا ثكنات الانكشارية والعزب ؛ وحاصروا الباشا بهذه الطريقة ؛ وطالبوه بالتنازل عن الحكم . ولم يظهر الباشا ما يدل على رغبته في المقاومة ، ونزل من القلعة معهم . ولكن حادثاً خطيراً وقع له ؛ ذلك أنه أثناء مروره أمام باب العزب ، المذهب إلى المنزل الذى كانوا قد أعدوه له ، تملك الغضب رضوان بك كخيا ، وأمر بإطلاق النار عليه ، الأمر الذى أدى إلى قتل وجرح تسعة أفراد من حاشية الوالى .

وحاول الباشا الإسراع ، ولكن فرسه كبت تحته ، وسقط على الأرض . وكان إبراهيم بك أكثر حكمة من رضوان بك ، وأخذ الوالى إلى مكان آمن . وبقى بعد ذلك إبراهيم بك كخيا ورضوان كخيا ، وكان عليهما أن يتغلبا على حسين بك . ولكن هذا الأخير تحصن في بيته بكل قوة . واستمر ضرب الرصاص وإطلاق المدافع ، وكانت الشوارع تشهد كثيرين من القتلى ومن الجرحى ، في كل ساعة . واستمر القتال بين الفريقين ، وكان من الأسهل على إبراهيم بك كخيا أن يكسب الموقف أسرع عن ذلك ، إذا ما كان قد احتفظ بالوالى في القاعة . وأخيرا فإن حسين بك قد اضطر إلى الانسحاب من داره ليلا ، مع مائليكه ، وفر إلى الصعيد ؛ وقام خصومه بنهب داره وإحراقها . وأصبح إبراهيم بك سيد البلاد ، وظل كذلك حتى وفاته .

وأصبحت مصر في عهده هادئة ، ولكنه كان هدوءاً يشبه هدوء الموت . أما سلطة الوالى فانما أصبحت إسمية ، وأصبح لا يقدر حتى على مقابلة القناصل دون التفاهم مسبقاً على ذلك مع إبراهيم بك كخيا . وكان إبراهيم بك مرئولاً بلقاً ، وذكياً وماكراً ، وعنيفاً وكرماً ، في نفس الوقت . ولم يعتمد على الأوجافات وحدها ، بل اعتمد كذلك على بيوت المماليك الكبرى ، وإقننى نفسه مئات من هؤلاء المماليك ، « أمر منهم ثلاث صنماجق وهم : عثمان بك (الجرجاوى) ، وعلى بك (الغزاوى) ، وحسين بك (كشكك) » (١) ورغم تحكم إبراهيم بك وجيوشه ، فإن عصره كان عصر إزدهار بالنسبة لمصر ؛ وقلت الفتن في الشوارع ، وتوفرت السلع في الأسواق ، وانخفضت أسعارها . وانتظم إرسال المـؤن والغلال إلى الحجاز ، وإرسال المحمل إلى مكة .

(١) محمد وفنت رمضان : على بك الكبير . القاهرة ، دار الفكر العربى ،

وكان ابراهيم بك يخشى من القتل ، فأخذ يتنقل باستمرار ، وتحيط به حاشية كبيرة ؛ وكان يشاهد في أحد الايام في بولاق ، وفي اليوم التالي في مصر القديمة ، أو عند قبة العزب ؛ وكانت له منازل في كل حى من أحياء القاهرة ، ويبيت كل ليلة في واحد منها ، دون أن يعلم أحد بمكانه الفعلى . وكان يعتقد أنه سيموت مقتولا ، إما بالسيف أو السم ، وبالعذر أو بالمواجهة . ولسكن ابراهيم بك مات بالمرض ، وعلى فراشه . وبدأ في الشعور بالمرض في يوم ١١ نوفمبر سنة ١٧٥٤ ، وتوفى في يوم ٢٢ من نفس الشهر . ولانتشرت الإشاعة عن أنه قد مات نتيجة لتعاطيه كميات كبيرة من المخدرات .

* * *

ومن هذا السرد السريع للأحداث ، والتي تتركز حول العلاقة بين السلطات الموجودة في مصر في ذلك الوقت ، نجد أن الباشا ، أو الوالى ، لم يعد يسيطر على القوات العسكرية الموجودة في ولايته ، رغم أنه كان ، قانوناً ، هو القائد الأعلى لكل هذه القوات . ولم يعد رجال الاوجاقات يعرفون هؤلاء الولاة ، الذين كانوا يبقون في قصورهم ، ويتغيرون من فترة لآخرى .

ونجد أن سلطة قادة الاوجاقات قد أخذت في التزايد ، وبخاصة مع ضعف الدولة العثمانية عموماً ، وضعف ولايتها بنوع خاص ، ابتداء من نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر . وكان أكثر هؤلاء القادة سلطنة هم كتيخا أوجاق الانكشارية ، وكتيخا أوجاق العزب . وكذلك تزايدت سلطة المماليك ، وسلطة بيوتهم التي زادت أعداد المماليك فيها ، وزاد عدد من ينتسب إليها من السكشاف والبكوات . وفي لفترات التي كانت تسيطر فيها شخصيات قوية على السلطة ، مثل شخصية ابراهيم بك ، أو ابراهيم كتيخا ، كان الباشا يصبح مسلوب السلطة ، ويضطر لتنفيذ رغباتهم . وكان الباشا الوحيد الذى يتمكن من مجاراة الأحداث

والإشتراك فيها ، هو ذلك الذى يتمتع بالدهاء ، ويعرف كيف يفرق بين من يسعون إلى السلطة ، وينضم إلى من يظهر على أنه أقدر من غيره عليها . ولكنه كان يحكم عندئذ ، لابهفته حاكم الولاية ، ولكن بصفته رئيساً « لحزب » أو لمجموعة ، من تلك المجموعات المتناحرة ؛ وكان هذا الوضع يؤدي بالتالى إلى خضوع هذا الوالى لما تأتى به الايام ، من انتصار أو لإنزام لتلك المجموعة التى ينضم إليها .

وعلى النقيض من ذلك نجد أن هؤلاء القواد والبكوات ، كانوا يحاولون الاحتفاظ للوالى بكل مظاهر الاحترام والتبجيل ، كمظاهر خارجية . وكان السبب فى ذلك هو أنه كان يمثل السلطان ، وكانوا يحتفظون لهذا السلطان ، وهو أمير المؤمنين ، بكل مظاهر الاحترام الممكنة . وكان هذا العامل هو الذى يدفعهم بعد عزل أحد الولاة وتعيين قائم مقام بدله ، إلى إقفال الشغور والموانى ، حتى لا تصل أية أخبار أو شكاوى إلى إستانبول ؛ ثم يرسلون مندوبين عنهم يشرحون للباب العالى ما قاموا به من عمل ، ويطلبون تعيين والى آخر . أى أنهم كانوا يمارسون السلطة بالفعل *de facto* ، ولا يفكرون فى ممارستها قانوناً ، *de jure* . وفى حادثة تبحية محمد جركس بك لرجب باشا فى سنة ١٧٣١ ، أرسل جركس بك سبعة من كبار القواد إلى إستانبول ومعهم أربعائة كيس ، لكي يحصلوا على موافقة الاعتبار العالية على ما قام به من عمل . ونعرف أن الصدر الأعظم أمر ، بمجرد وصولهم إلى عاصمة الدولة ، بأخذ ما معهم من نقود ، وإلقاء القبض عليهم ، وحبسهم فى سفينة نائب القائد العام للأسطول ، وهى السفينة التى عادت بهم إلى مصر ، دون أن يتمكنوا من الاتصال بأية شخصية من شخصيات العاصمة ، والتى كان فى وسعها مساعدتهم ، مثل شخصية الكيسلىر أغامى ، مثلاً . ويمكننا أن نتصور حالة محمد جركس بك عندما علم بعودة مندوبيه على هذه الصورة ،

مع ما تشتمل عليه من إحتقار سلطات إستانبول لما يقوم به القواد والبشكوات في عاصمة مصر ، وما تشتمل عليه من إمكانية إنتقام السلطان منهم . وكانت حادثة إبراهيم كخيا ورضوان بك ، في شهر يوليو سنة ١٧٤٨ . أكثر خطورة . وكان إطلاق النار على ممثل السلطان أمر له دلالة كبيرة . ولذلك فإن إبراهيم ورضوان قد منعا السفر من مصر ، ثم أسرعا بإرسال مندوب لتقديم الاعتذارات للسلطان عن هذه الحادثة ، التي إدعوا أنها نتجت عن خطأ وعن سوء تفاهم . والتجئوا في ذلك أيضا إلى السكيسلر أغامسى ، حتى ينجحوا فيما يرغبون .

وكان إبراهيم كخيا يظهر كل إحترام للسلطان ؛ وكان حريصاً على ألا يصل إلى إستانبول من أخبارهم إلا كل خير ؛ سواء إذا كان الأمر يتعلق بمركز الوالى في مصر ، أو كان يتعلق بمركز الأجانب المقيمين بهذه البلاد ، وعلاقتهم بالسلطات الموجودة فيها .

وكان الباب العالى يحكم في ذلك الوقت امبراطورية بدت عليها مظاهر الضعف ، سواء في ناحية شخصية السلاطين ، أو إمكانيات الدولة ، كما تكاثرت عليها الأعداء . وكانت الحروب شبه مستمرة بين هذه الدولة وجيرانها الأقوياء ، والذين تمثلوا في روسيا ، والإمبراطورية ، وأبناء البندقية ، وكذلك دولة الفرس . وحاربها البنادقة في المورة وفي بحر الادرياتيك ، وحاربها الامبراطور على نهر الساف وفي البحر ، وحاربها قياصرة روسيا في منطقة بحر آزوف ، وحاربها الفرس في منطقتي آذربيجان والعراق ، وكتبته على هذه الدولة بعض الهزائم ، وأن كانت قد حصلت كذلك على بعض الإنتصارات . وتمكنت من وقف قوة هذه الهجمات الموجهة ضدها . وكتبته بعض المعاهدات على الدولة العثمانية أن تتنازل عن بعض أقاليمها لأعدائها ، مثل معاهدة كارلوفيتز في سنة ١٦٩٩ ، التي أجبرت الدولة على التنازل

عن كرواتيا وسلافينيا والمجر وتراستيلمانيا للإمبراطورية، وعن بودوليا البولندا، وعن منطقة بحر آزوف لروسيا. ولكن الدولة العثمانية حصلت من جديد، بمعاهدة بلغراد، على جزء مما كانت قد فقدته؛ فحصلت من النمسا على البوسنة والصرب، ومعها بلغراد، وعلى الأفلاق؛ ومن روسيا على أن يظل بحر آزوف والبحر الأسود مقصوراً على ملاحاة السفن العثمانية.

وتمتعت الدولة العثمانية بمركز جغرافى وإستراتيجى وحضارى ممتاز، فكانت تطل على ستة بحار؛ هى بحر الادرياتيک والبحر الاسود وبحر ايجه والبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربى؛ وكانت تضم عواصم المنطقة، وعواصم العصور القديمة والوسطى، وتشتمل على إستانبول وأدرنة ودمشق وبغداد والقاهرة، علاوة على مكة والمدينة؛ وكانت تضم الملايين من الالهالى؛ وكانت إحدى الدول العظمى، أو العظيمة، الموجودة فى العالم فى ذلك الوقت. ولم يكن فى وسع سلطات القاهرة، من قواد وبكوات بماليك، أن تفكر بسهولة فى عملية الدخول فى صراع مع هذه الإمبراطورية، خاصة وأن رباط التضامن الإسلامى كان يجمع الجميع بروابط وثيقة، حتى وان كانت عاطفية.

ومع ذلك فإن مظاهر ضعف الدولة قد زادت كل يوم فى ظهورها. وفى اليوم السابق، وكثرت حركات تمرد الفرق العسكرية، كما كثرت حركات انفصال الحكام، أو استقلالهم، عن عاصمة الدولة؛ الأمر الذى أدى الى زيادة المصروفات، وقلة الإيرادات فى نفس الوقت. وبمستظهر الحرب التى أغلقتها كاترين الثانية ضد الدولة العثمانية فى سنة ١٧٦٨، ضعف هتاه الإمبراطورية، وبشكل يسمح لاحد بكوات مصر، وهو على بك الكبير، بالقيام بمحاولة الإستقلال بمصر عن هذه الدولة العثمانية.

الفصل الثاني عشر

على بك الكبير

ساعدت الأوضاع الموجودة في مصر وفي منطقة الشرق الأدنى ، عند منتصف القرن الثامن عشر ، على ظهور شخصية من الشخصيات التي انتهجت سياسة معينة ، تجاوزت مع الأحوال العامة الموجودة ، وتأثرت بالإستعدادات الشخصية للبطل الذي سيلاعب الدور الأول فيها . وأعطينا هذه الشخصية تجربة فريدة في نوعها في ذلك العصر ، في علاقة مصر بالأقاليم المحيطة بها ، وعلاقتها بالدولة العثمانية . وتمت هذه التجربة في أثناء الربع الثالث من القرن الثامن عشر . وعلمنا أن نتبع هذه الشخصية ، وماقامت به ، وعلاقتها بكل من الدولة العثمانية ومن الدول الأجنبية ، قبل أن نتمكن من تقييمها ، وتقييم الحركة التي قامت بها .

١ - شينج البلم :-

لاشك في أن حياة على بك قد لمكتنفها الغموض إلى درجة بعيدة ، وبخاصة فيما يتعلق بالفترة الأولى منها ، أي بالفترة السابقة لمجيئه إلى مصر . وعلى أي حال فقد ذكر بعض المؤرخين أنه ولد في سنة ١٧٢٨ في بلاد الأباظه في القوقاز ؛ وأن والده كان أحد قساوسة الكنيسة اليونانية ؛ وأنه أمر في إحدى الغارات ، وجرى به إلى الاسكندرية ، حيث بيع كملك للمديرى جركها في سنة ١٧٤٣ ؛ وأنهما قدماه هدية إلى إبراهيم بك جاويش الإنكشارية . وبدأت بعد ذلك مرحلة التعليم والتدريب ، اللازمة لحياة كل مملوك ؛ ويقال أنه تفوق على رفاقه في ركوب الخيل ، وفي اللعب بالجريد وضرب السيف ، والظمن بالحربة وإستخدام الأسلحة النارية ، وبدرجة أنهم أطلقوا عليه لقب جن على . وأصبح كاشفا وله من العمر اثنتين

وعشرين عاما ؛ وكان ذلك في سنة ١٧٤٩ . ولما توفى أستاذه إبراهيم كنجيا في سنة ١٧٥٤ تقلد الصننجدية ، باسم « على بك مير اللرا قاز طاغلى » (١) . وكان على بك معتمدا بنفسه ، ويعرف أنه سيمقلد الإمارة بسيفه .

وكان على بك ذا أطماع كبيرة ، وكان يرغب فى الوصول إلى شياخة البلد ، أى إلى تزعم كل الممالك . ولكنه لم يرغب فى التسرع ، إذ أنه كان هناك كثير من المنافسين فى الميدان ، وكانوا أقدم منه ، وأكثر عددا وعدة وأموالا . فكان هناك رضوان كنجدا ، وعبد الرحمن كنجيا الانكشارية ، وغيرهم من الأكابر . ففضل على بك أن ينتحاز إلى أقوى المنافسين ، حتى يتم له التخلص من منافس آخر . (٢) ولم يتمكن عبد الرحمن كنجيا ، رغم شهرته والعمائر الكثيرة التى قام فى القاهرة ، من أن يصل إلى شياخة البلد ، خاصة وأنه لم يكن له من الممالك ما يسمح له بانتزاع السلطة من منافسيه . فتولى الشياخة فى أول الأمر عثمان بك الجرجاوى ، ولم يستمر فيها طويلا ، ثم تولى الشياخة بعده حسين بك الصابونجى فى سنة ١٧٥٧ . وبدأ حسين أعماله بتوزيع خصومه وتفريقهم خارج العاصمة ، فنفى على بك إلى مديرية الدقهلية . ونفى عثمان بك إلى أسيوط ، ونقل حسين بك كشكش

(١) بحر رفعت رمضان : على بك الكبير . القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٠ .

(٢) كان عبد الرحمن كنجدا ابن حسن جاويش القازدغلى ، أستاذ أستاذ إبراهيم كنجدا . وتقلد السردارية ، وتولى منصب الكتخدا . وعمل كثير من الخيرات ، وبلغ عدد المساجد التى أنشأها وجمدها ثمانية عشر مسجدا ، أهمها المشهد الحسينى ، والسيدة زينب ، والسيدة سكينة ، والسيدة عائشة ، والسيدة رقية ، ووقف عليها أوقافا كثيرة ، هذا علاوة على الزوايا والأسبلة والمكاتب ، حتى سمي « بصاحب الخيرات والعمائر فى مصر والشام والروم » . وعاد إلى مصر بعد نفيه فى الحجاز ، وتوفى بعد أيام ، ودفن بالأزهر . أنظر : الجبرتى ج ٢ . ص ٥ — ٨ ،

من جرجا إلى البحيرة . ولمكن كشكش لإستمال إليه رجال الصابونجي وقاموا بإغتيال حسين بك في قصره في ٢٥ نوفمبر ١٧٥٧ .
وتولى الشياخه بعد ذلك على بك الغزاوى ، إلى أن تقلد إمارة الحج ، وترك شياخه البلد لخليل بك . وهنا نجده أن عبد الرحمن كنتخدا يلعب دورا ضد خليل بك ، لإزاحته من الطريق ، ولتوجيه المماليك إلى إختيار على بك شيخاً للبلد بدلا عنه . وأصبح عزتو مير المواء على بك ، شيخ البلد في مصر ، في أوائل سنة ١٧٦٠ . ورغم ذلك فقد كان هناك منافسين لعلى بك في السلطة ، منهم عبد الرحمن كنتخدا ، وحسين بك كشكش ، وصالح بك شاهين حاكم جرجا . وعمل على بك على تكوين قوة عسكرية يمكنه الاستناد إليها للقضاء على من تسوله نفسه أن ينافسه ؛ فأخذ في إقتناء المماليك ، وتجنيد المذبذبة ، وعمل على التقرب من الباشا الوالى ، وتحسين علاقته به ، وكذلك تحسين علاقته بالديوان ، وبقيادة الأوجاقات . وبعد عدة سنوات ، تمكن من أن يصبح أغلب الصناجق من رجاله .

وفي سنة ١٧٦٧ خرج على بك أميراً للحج ، وعين مملوكه محمد الخازندار ، على زمزم . ودخل إلى القاهرة في أبهى عظمة ، وسرعان ما نفي عبد الرحمن كنتخدا إلى الحجاز ، ونفى الكثيرين من أنصاره .

ثم حاول على بك أن يوقع بين صالح بك وحسين بك كشكش ؛ فنفي الأول إلى رشيد ، وعين الثانى صنجقا لجرجا . ولمكن صالح بك فر إلى المنيا ، وجمع الرجال ، واستند إلى قوة همام ، شيخ عرب الهوارة ، الذى أمدّه بالذخيرة والعتاد . وحاول على بك أن يرسل حسين بك كشكش على رأس تجريدة لمحاربة صالح بك بالصعيد ، حتى يضر بهما الواحد بالآخر ، ولكن هذه التجريدة لم تصل إلى نتيجة حاسمة ، وأصبح على بك يخشى من حسين بك كشكش الذى كان على رأس الحملة في الصعيد . وحاول على بك نفي حسين بك ، إلا أن هذا الأخير رفض تنفيذ

الامر ، وكان يستند إلى قوته العسكرية ، وعاد إلى القاهرة واستقر بها وحاول على بك أن يتخلص منه بالسهم ، ولكنه فشل ، فاضطر على بك إلى أن ينفذ رغبة خصمه ، وخرج من القاهرة متفياً إلى الشام . وسمح بذلك لخصومة بتولية رجالهم السلطة مكان رجاله ؛ وتولى خليل بك شياخة البلد في الوقت الذي تولى فيه كشكش بك إمارة الحج . ثم عاد على بك إلى القاهرة ، فنفوه من جديد إلى مديرية الدقهلية ، ونفوا رجاله الذين قدموا معه إلى أسيوط . ومن الدقهلية نجح على بك في حجب المؤتمرات ، التي تمت في سنة ١٧٦٧ بجرح حسين بك ، وقتل الجرجاوى بك ، وإثارة الشكوك حول حمزه باشا ، فنفوه ، واختاروا خليل بك قائم مقام . ونحشوا من على بك ، فنفوه إلى أسيوط . وكانت فرصة فريدة لكي يذهب إلى رجاله المنفيين في الصعيد ، ويتحالف مع مشايخ العرب ، وأصحاب العصبية هناك ، كما حدث مع صالح بك القاسبي بضمانه الشيخ همام : فتمتاعا وتعاقدوا على الكتاب والسيف . وكان لهذا التحالف تأثير كبيراً على أصحاب السلطة في القاهرة ، وكذلك على ورود القويين إلى عاصمة البلاد . وحاول كشكش بك إرسال تجريدة لثقتهم على على بك وصالح بك في الصعيد . ولكن العلماء عارضوا هذا الاتجاه ، وخارلوا مصالحهم سوياً ، وانتهى الامر بخروج التجريدة في ١٢ أكتوبر سنة ١٧٦٧ ، وكانت تضم خمسة صنماجق ، ثم انضمت إليها تجريدة أخرى تضم ثلاثة صنماجق . وهزم على بك هذه القوة شمال بنى سويف ، يوم ٢٠ أكتوبر ، وعاد بعدها كشكش بك إلى القاهرة ، لكي يجمع الأموال ويجنّد الرجال من جديد . ورفض الوالى ، محمد راقم باشا ، إصدار الامر بهذه التجريدة الثالثة ، فاضطر كشكش بك إلى أن يخرج مع رجاله من القاهرة إلى الشام . وكانت فرصة أمام على بك يمكنه أن يصل فيها إلى ضم بقايا أتباع كشكش بك إلى صنوف رجاله ؛ كما أن على بك عمل على التقرب إلى الوالى ، وأظهر له أنه على علاقة ود مع قادة

الفرق العسكرية ، وأنه « على استعداد أن يلثم قدمي الباشا » . وتمكن على بك من الدخول إلى القاهرة بعد أيام ، وتألق نجمة ، وسيطر على السلطة .

وفي الوقت الذي عمل فيه على كسب الوالي إلى جانبه ، وكسب رضا السلطان بتسهيل إرسال الخزانة إلى إستانبول ، والصره والغلال إلى الحرمين ، استمر في التخلص من رجال خصومه ، وإستصدار ممانات من الباشا بنفي من كان يرغب في نفيهم من بينهم .

وسرعان ما عاد كشكش بك و خليل بك من غزة ، بعد ثمانية أشهر ، على رأس جيش من فرسان المماليك والدروز والمغاربة ، وإنضم إليهم كثير من العربان ، ونزلوا إلى دمياط ، وتقدموا إلى المنصورة ، وهزموا أول تجريدة أرسلها على بك ضدهم ، ثم تقدموا صوب طنطا ، وأخذ على بك في إعداد تجريدة جديدة ، وساعده في ذلك الشيخ همام من الصعيد ، كما ساعدة محمد راقم باشا ، الوالي . وقاد هذه التجريدة كل من صالح بك وأبي الذهب بك ، وعملوا على حصار المتمردين في طنطا ، إلى أن نفذ مالههم من ذخيرة ومؤن ، فطلبوا الأمان من أبي الذهب ، الذي أمنهم ، وعمل مؤامرة في نفس الوقت للقضاء على كشكش بك وخمسة من أمرائه . أما خليل بك فإنه إعتمد بضريح السيد البدوي ، ثم أخرجه منه بالأمان ، ونقلوه إلى قلعة الإسكندرية ، حيث لقي حتفه في أواخر سنة ١٧٦٨ . وعادت قوات على بك ، بقيادة صالح بك وأبي الذهب بك ، ودخلت إلى القاهرة من باب النصر في موكب عظيم ، وأمامهم الروس بحولة على صواني من الفضة ، وهي روس كشكش بك وأمرائه الخمسة .

وأخيرا فإن على بك قد شعر بأن صالح بك قد أخذ في شراء المماليك ، وفي تأسيس بيت له ، يمكنه أن ينافسه على السلطة ، فدفع بعض أعوانه إلى إغتياله في

شهر سبتمبر سنة ١٧٦٨ . وأصبح على بك يسيطر كل السيطرة على مصر ، دون منافس .

ولاستمر على بك في سياسة إظهار الولاء للسلطان ، وإرسال الخزانة كاملة ، وكذلك إرسال صرة الحرمين مع الغلال والاده والموثوقة على فقراء الحجاز . وكان على بك يرسل إلى إستانبول ، علاوة على ذلك ، هدايا كبيرة وخبول مطعمة ، إلى السلطان ورجال دولته . وأظهر نفس الاحترام تجاه الوالى ، ولم يكن يقوم بحركة إلا بعد أن يطلب فرمان بها من الباشا . فاكتمب عطف الآستانه ، كما لاكتسب معاونة الباشا واحترامه له . وكان السلطان يرسل مندوبيه إلى على بك ، يحملون له الخلع والسيوف ، هدية من السلطان الاعظم . واحتفظ على بك بعلاقات طيبة مع القاضى العثمانى ، ولا تهز كل فرصة لتقديم الهدايا له ولوالى . وكان ذا هيبة ، ولا يجالس إلا ذوى الحيثية من الرجال . وبفضل هذه السياسة ، ضمن على بك عدم معارضة الباشا أو الديوان لاعماله ، وفى ظل تلك الثقة ، نشط على بك ليكمل تنفيذ الخطة التى رسمها لإزالة العقبات ، وشل نفوذ الحامية والديوان (١) .

وتمكن على بك من القضاء على المماليك الباقين من بيوت الامراء التى كانت منافسه له ، وأقام أتباعه فى أهم مناصب الحكومة . واستكثر من شراء المماليك ، حتى بلغ ماله منهم ما يقرب من ستة آلاف ، وفى نفس الوقت حرم على كشفه وبسكواته شراء المماليك ، أكثر من مملوك أو مملوكين ، حتى يظلوا على ولائهم له .

وعمل على بك على أن يأمن شر الحامية والديوان ويقلل من نفوذهما ومن عدد رجالهما ؛ فأشركهم فى الحروب الداخلية التى هلك فيها البعض ، ثم أبعدهم خارج

(١) محمد رفعت رمضان : على بك الكبير . ص ٣٦ — ٣٨ .

العاصمة . وكان إذا عزل أو نفي أو إغتيال واحدا من ضباط الأوجاقات، يستبدل به آخر من أتباعه . وإعتنى على بك بالأمن والعدل ، وبشكل أجبر الضباط على القنوع بروايتهم ، أو الانصراف عن هذه المهنة . وبقضاء على نفوذ كبار ضباط الأوجاقات ، أضعف على بك من سلطه الديوان ، ثم ركز السلطتين الإدارية والحربية في يديه . وإذا كان العربان الموجودين في الوجه البحري وفي الصعيد يمثلون خطرا على سلطته ، فإنه عمل على القضاء على شوكتهم في محركتي دجوه وأسيوط .

وكان العربان مصدر فساد وفتن، ويهجمون على الأراضي الزراعية، ويفرضون عليها الإتاوات ، وكان أخطرهم في الوجه البحري هو سويلم بن حبيب، وأخطرهم في الصعيد هو الشيخ همام .

وكان سويلم بن حبيب يقوم بحراسة الملاحة النيلية بين بولاق وكل من دمياط ورشيد ، وحصل من ذلك على ثروة ضخمة . فأصبحت له قرى بأكلها ، وأصبحت له كذلك سفن مسلحة في النيل، عليها رجال غلاظ ، تفرض الإتاوات على السفن . فاستند على بك إلى أن الشيخ سويلم كان قد أكرم كشكش بك ، وأرسل إليه تجريده بقيادة أبي الذهب . واتجه الشيخ سويلم إلى البحيرة ، فاكتمى على بك بمصادرة أمواله وممتلكاته . وحين كون الشيخ سويلم قوة جديدة ، وجاء أحمد بك الجزار لمساعدته ، أرسل على بك ضدهم تجريدة جديدة ، هزمتهم وشقت شملهم .

أما الشيخ همام الهواري فكان ذا عزوة، متهرب الجانِب، مشهوراً بشهامته . وخضعت له البلاد من جرجا حتى أسوان . وكان لديه خير كثير ، وكان يرسل الأموال والهديات باستمرار إلى القاهرة ، حتى في الوقت الذي كان شيوخ الوجه البحري يتعاملون فيه بضيق ذات اليد . وكان يجبر كل من كان يطلب حماه ، وقام

بدور ، كما ذكرنا ، في التوفيق بين صالح بك وبين علي بك . ورغم كل ذلك ، فإن علي بك قرر أن يتخلص من نفوذه . وأرسل تجريدة بقيادة أبي الذهب ضده ، بحجة أنه أنكر الاتفاق الذي كان قد عقده مع إبراهيم كخيا بشأن التنازل له عن الالتزام فرشوط . ولكن ما أن تقابلت طلائع قوات أبي الذهب مع طلائع رجال الشيخ همام حتى اتفق الطرفان على أن يقتصر حكم همام على البلاد الواقعة إلى الجنوب من هذه المنطقة ، وخرجت بذلك جرجا ، عاصمة الصعيد ، من نفوذ الشيخ همام . وأسرع علي بك بتعيين أحد بكواته حاكما على جرجا ، وأخذ في القضاء على بقايا المماليك الفارين والمنفيين والاجئين إلى هناك . وطلب إلى الشيخ همام أن يطرد مائديه منهم . ورأى الشيخ همام أن علي بك يقصده بهذه العملية ، فجمع المماليك اللاجئين لديه ، وطلب إليهم أن يخرجوا شمالا إلى أسيوط ؛ ورغم تحصين هذه المدينة ، فإنهم دخلوها وسيطروا بذلك على مواقع هامة . وعندئذ كون علي بك حملة كبيرة ، إذ أنه كان يعرف أن معركة الصعيد ستقرر له مستقبل السيطرة على البلاد دون منازع . وكانت هذه الحملة تشمل على المماليك والمغاربة و فرق من الحامية ، وعلى أعداد من المرتزقة من الدلاة والدروز والشوام ؛ وكانت بقيادة محمد بك أبو الذهب . ولانصرت جيوش علي بك ، وقوات الدولة ، على عناصر المماليك خارج أسيوط ، فاضطرت بقاياهم إلى التقهقر هزيمة صوب الجنوب . وعمل محمد بك أبو الذهب على إسبالة أحد أبناء أعمام الشيخ همام ، ومناه بمحكم الصعيد . وشعر الشيخ همام بما آلت إليه الاحوال ، فمات كدأ في سنة ١٧٦٩ .

ولاشك في أن الشيخ همام الهواري كان شخصية فذة في تاريخ مصر ، وأعجب به ساكن من عرفها ، سواء من الشرقيين أو الغربيين . وأعطى لنا الجبرتي (١)

صورة ناصعة لحياة هذا الشيخ ، وعلوهمته ، وكرم أخلاقه . واسكن الاصطدام بينه وبين على بك الكبير كان اصطداماً سياسياً ، بين قيادة ترغب في السيطرة على البلاد بقوة الجنود والإدارة والنظام ، وقيادة أهلية استندت إلى ثروتها وعصبيتها ، وأخلاقيها ، لكي تعطى حمايتها للجميع ، وبسكرم عربي أصيل ، حتى وإن كانوا من الخارجيين على الإدارة أو الخارجيين على السلطة . وبعد ذلك دامت مصر ، أو خضعت ، لسيطرة على بك ، شيخ البلد .

٢ - الفرار بالحكم :

وجاءت الظروف الدولية في سنة ١٧٦٨ ، ونشوب الحرب الروسية العثمانية ، فرصة فريدة أمام على بك الكبير لكي يبدأ حركته الاستقلالية بمصر ، ويتخلص من الباشا العثماني ، وينفرد بالسلطة كاملة في البلاد . وكانت الدولة العثمانية في حالة ضعف إدارية وعسكرية ومالية ، مما ساعد على ظهور الاضطرابات في معظم أقاليمها ، سواء في البلقان ، أو في منطقة الشرق الأدنى ، وبخاصة في بلاد العرب وفلسطين ، وسوريا والعراق . ولم يكن هناك داع يدعو لعدم إفادة القيسادات المصرية المملوكية ، من إنتهاز هذه الفرصة ، مثل غيرها ، مادام لها من القوة ، ومن الرجال والأموال ، ما يمكنها من تنفيذ أهدافها . ومنيت الدولة العثمانية بهزائم ، واضطرت قواتها البرية إلى التقهقر عبر الدانوب ، وإلى الخروج من القرم ، وإلى الجلاء عن الأفلاق والبغدان والعرب . وانتشرت الأساطيل الروسية في البحر الأسود ، وفي البحر المتوسط ، وهاجمت بلاد الأناضول ، وسوريا ؛ وهددت مصر . ولاشك في أن على بك الكبير قد رأى في ذلك ضعف الدولة العثمانية حربياً ، وعجزها عن الاحتفاظ ببيئتها ، وإرتباكها السياسي والإداري ، فعمل على انتهاز الفرصة ، واستغلالها لمصلحته .

وإذا كان على بك قد استند إلى الباشا العثماني من قبل ، فإن الفرصة قد سنحت

للتخلص منه ، فاستصدر أمراً من الديوان بعزل الباشا ، وتولى على بك القائمة مقامية عوضاً عنه^(١). وبقي محمد باشا في الحجر حتى توفي في أوائل سنة ١٧٦٩ . وظل على بك قائماً مقاماً حتى آخر عهده ، ولم يسمح للبشاشوات العثمانيين بدخول مصر . وكانت هذه العملية جزءاً من تطور طبيعي لتزايد سلطة البشاشوات المماليك في مصر ، في أثناء النصف الأول من القرن الثامن عشر ، وتنازعهم على السلطة مع قادة الفرق العسكرية . ولم يبق في مصر من مظاهر السيادة العثمانية سوى الخطبة والعملة والخزنة السنوية . أما الأولى فقد ظلت كما هي ، وأما الثانية فقد أحدث فيها على بك تغييراً طفيفاً في سنة ١٧٦٩ ، وأما الخزنة فقد أوقف أرسالها ابتداء من سنة ١٧٦٨ . ولا شك في أن انتساب على بك إلى المماليك ، وترديده أن ملوك مصر كانوا مثلهم من المماليك ، وكذلك ملوك الجراكسة ، وأن هؤلاء العثمانية أخذوها بالتغلب ونفاق أهلها ، كما يقول الجبرتي ، كان يدل على أنه كان يرغب في الحصول على استقلال البلاد ، ورفع سلطة الدولة العثمانية عنها ، معتمداً في ذلك على قوة المماليك ، ولكن على أساس أن يكون هؤلاء المماليك من أتباعه هو شخصياً . وهي نقطة هامة بالنسبة لشخصية ذلك القائد . ولكن علينا أن نذكر أن استقلال على بك الكبير لم يكن يعني الاستقلال التام مع السيادة ؛ ذلك أنه احتفظ بلقب القائمة مقام بعد عزل الوالي ، وكانت السجلات قد أشارت إلى الولاية على أنهم « دستور مكرم مشير مفخم حضرت وزير مصطفى باشا » ، وعلى أنهم « حضرت وزير أفخم محافظ مصر » ، ولكن هذه الألقاب اختفت من السجلات بعد ذلك ، ولم ينسبها على بك لنفسه ؛ وأما لقب « سلطان مصر وخاقان البحرين » ، فمن المؤكد أن شريف مكة هو الذي منحه له . وعلينا أن نذكر أن على بك الكبير قد غضب حين دعا الخطيب له في

(١) أنظر الجبرتي : ج ١ صفحة ٣٠٨ .

مسجد الداوودية ، بعد خطبته للسلطان ، فأحضره وسأله عن السبب في ذلك ثم عاقبه على تلقيبه بلقب السلطنة^(١) . هذا علاوة على أن العملة التي ضربها في مصر حملت اسم السلطان مصطفى الثالث ، سلطان الدولة العثمانية . وحمل وجهها الآخر أنها ضربت في مصر ، وإن كان قد حمل كذلك كلمة د علي ، . ودل ذلك على أنه قد سيطر على مصر مع اعترافه بخضوعه للسلطان .

وكانت أولى مجهودات علي بك هي الاتصال بصديقه ظاهر العمر حاكم عكا لتحالف معه ، ولتأمين جناحه من جهة سوريا ، رغم أن الدولة العثمانية لم تكن في وضع يسمح لها بالوقوف حينئذ في وجه هذه الحركات ، وقصرت جهودها على توجيه باشا دمشق إلى الحيلولة دون لإتصال قوات علي بك بقوات الشيخ ظاهر في عكا .

وكان علي بك شديد الحرص على أن يتعرف على كل شيء بنفسه ، ويطلع على كل صغيرة وكبيرة ، حتى يشعر بالحكام بعين رقيبته ؛ وكان في نفس الوقت سمح الصدر ، وفتح بابه للجميع ، حتى يتأكد من أن الاهالي كانوا ينعمون بالامن والعدل .

ولقد أقام بملوكه محمد بك أبو الذهب ، رئيسا للشرطة في القاهرة ؛ كما أقام بعض التحصينات في المواني ، وبخاصة في الاسكندرية ودمياط ؛ وضرب بيد من حديد على المفسدين وقطاع الطرق . وتقمع من كانوا يتدخلون في القضايا والدياري ، ويتحايلون على ابطال الحقوق ، بأخذ الرشى والجمالات ؛ فمأق بهم بالضرب الشديد ، وبالنفى إلى البلاد البعيدة ؛ ولم يرع في ذلك أحدا سواه . كان متعنا أو فقيها أو قاضيا أو كاتبيا ، كما يقول الجبرتي .

(١) محمد رفعت رمضان : علي بك الكبير . ص ٦٠ ٦١ عن الجبرتي . جزء ١

وحاول بعض التجار استغلال فرصة المجاعات ، فى سنة ١٧٧٠ ثم فى سنة ١٧٧٢ ، لكسب الفاحش ؛ وكانت جيوش على بك تعمل فى ذلك الوقت فى بلاد الحجاز وفى الشام ، وكانت القاهرة تمر بأزمة تموين حادة ؛ فأخذ على بك هؤلاء الجشعين بأشد العقاب ؛ وكان المحتسب يخرج على الخيل وأمامه تابع يحمل ميزان ومثاقيل عيارية ، ويتبعه عدد من الشرطة يحملون العصي .

ولكن علينا أن نذكر أن إحتياج على بك إلى الأموال ، كما حدث فى سنة ١٧٧٠ ، كان يدفعه إما إلى مصادرة أموال الأغنياء من لا ينتسبون إليه ، ويضرب بذلك هدفين مرة واحدة ، هما الحصول على الأموال ، والقضاء على نفوذ هؤلاء الأغنياء ومالهم من سيطرة ؛ وإما إلى فرض مبالغ من الأموال على أهل الذمة من اليهود والأقباط ، وزيادة الضرائب المفروضة على بقية أفراد الشعب ولائلك فى أن رغبة من فى السلطة فى الحصول على الأموال كانت تدفعه دائماً لإلتخاذ كل ما يراه للوصول إلى أهدافه ، وخاصة إذا كانت السلطة كل السلطة فى يديه . ووضع يده على موارد الباشا المالية ، وكان من أهمها أموال الجمارك فى الموانئ ، وإيرادات جرك البهار . وتشدد على بك فى جمع الضرائب المقررة ، واستحدث رسوماً جديدة ، مثل تلك التى فرضها على دفن الأموات . ويقول عنه الجبرتي أنه هو الذى استحدث وابتدع المصادرات وسلب الأموال . وإلى جانب ذلك اتبع نوعاً من القروض الإجبارية من التجار الأجانب الموجودين فى مصر . وعمل على بك على إدارة الجمارك لحسابه الخاص ، فعزم الملتزمين اليهود والأجانب من الإثراء منها ، كما حرم رجال الأوجاقات من التمتع بإيراداتها . الأمر الذى أدى إلى إضعاف نفوذ هذه الأوجاقات وإضعاف سيطرتها على البلاد .

وإذا كان على بك قد ترك الأوجاقات كما كانت عليه ، إلا أنه عمل على

تكون جيش كبير ، لكي يعتمد عليه في السيطرة على البلاد من الداخل ، والسيطرة على المناطق التي كان يرغب في ضمها تحت سلطته . وكان هذا الجيش الجديد ينقسم إلى قسمين : الأول من فرق مملوكية رابكة ، وبلغ عدد فرسانه حوالي الستة آلاف من المماليك المدربين ، عمدا تابعيهم ؛ والثاني من مجموعات المرتزقة من أتراك وشوام ومغاربة ومتاولة ودروز وعرب حضرموت وعرب اليمن ، ومن الأحباش ، ومن الدلاة ، وكانوا لا يقلون في أعدادهم عن الإثنى عشر ألفاً . واهتم على بك بمدافع الحصار ، وبالسفن الحربية ، وعمل على استفادتها من الخارج .

ولا شك في أن الأسباب المالية والاقتصادية كان لها دوراً في أصول قيام على بك الكبير بعملية ضم الحجاز وسوريا ، مع غيرها من العوامل ، وبخاصة في ذلك الوقت الذي كان تفكير عدد من الأوروبيين عامة ، ومن الفرنسيين والانجليز خاصة ، قد أخذ في الاتجاه صوب مصر ، كممر بين البحرين الأبيض والأحمر ، ووسيلة للاتصال مع الشرق الأقصى ، كما كانت عليه الحال قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، وتحول التجارة إلى المحيط الاطلسي . وكانت كل من الحجاز وسوريا لازمة لمصر لإتمام مرور هذه التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، ومن منطقة تتمتع بالامن اللازم .

٣ - ضم الحجاز :-

كان الحجاز خاضعاً لحكم الأشراف ، الذين اعترفوا بدورهم بالسيادة العثمانية ، منذ أن دخلت قوات السلطان سليم القساعرة في سنة ١٥١٧ . وظلت مصر مستبعدة عن إرسال المحمل والصره إلى الحرمين في كل عام ، كما كانت مكلفة بإرسال الأقوات والغلال إلى الحرمين الشريفين .

ولقد حدث شقاق بين الأشراف على السلطة في الحجاز ، وظهر هذا الشقاق بشكل واضح ، في السنوات الأولى من النصف الثاني من القرن الثامن عشر . وأخذ هذا الشقاق شكل النزاع على السلطة ، الذي إستخدمت فيه القوة بين المتنافسين . ولقد إتصل أحد هؤلاء الأشراف ، وهو الشريف عبد الله بن يحيى بن بركات بعلى بك الكبير ، في سنة ١٧٦٨ ، وطلب منه تأييده ضد خصومه . وكان على بك في ذلك الوقت مشغولاً بأحداث مصر نفسها ، فلم يتمكن إلا من إعطاء وعد شفهي بالمساعدة . وفي موسم الحج في سنة ١٧٦٩ أوصى على بك أمير الحج المصري ، وكان في هذا العام هو محمد بك أبو الذهب ، بدرس الموقف ، وبمعرفة نيات العرب ، والإمكانات اللازمة للتدخل . ونتيجة لتدخل أمير الحج السورى في مصالح الجانب المتنافس لمن طلبوا عون مصر ، زاد الموقف توتراً ، وأسرح الشريف عبيد الله بالاصرار على طلب تدخل على بك للمرة الثانية في سنة ١٧٧٠ .

وكانت الأحوال قد استقرت حينئذ لعلى بك في مصر ، الأمر الذى ساعده على الاتجاه بأنظاره نحو الخارج . وكان مركز الحجاز ، يمثل أهمية خاصة بالنسبة لكل حاكم إسلامي يرغب في أن تتسع شهرته إلى ما وراء الحدود ؛ وكان وجود سلطة لمصر في الأراضى المقدسة ترفع من هبة حاكمها ، وولى الأمر فيها في أعين المغاربة والسودانيين والشوام ، وغيرهم من المسلمين . هذا علاوة على أن السيطرة على سواحل الحجاز وموانئه كانت تمثل أهمية استراتيجية ، وأهمية اقتصادية بالنسبة لمصر ، وخاصة في ذلك الوقت الذى بذل الأوروبيون فيه بعض المجهودات لإستخدام البحر الأحمر من جديد في الإتصال بالهند وبالشرق الأقصى . وكانت في رسع مصر أن تفيد من مركز ميناء جدة ، الذى كانت له شهرة واسعة في ذلك الوقت ، وكان يعتبر مستودعاً متوسطاً لتجارة

بين الهند والشرق الأقصى ، والذي كان يمكنه أن يساعد ميناء السويس في وصل تجارة الشرق الأقصى بمصر مباشرة ، ومنها عن طريق الموانئ الشمالية ، في الاسكندرية ورشيد ودمياط ، بأوروبا عن طريق البحر المتوسط ، الذي كان شأنه قد أهمل منذ اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس عشر . ولا شك في أن التاجر البندقي كارلو روستي قد شجع على بك الكبير على هذا المشروع ، الذي كان في وسعه أن يؤثر تأثيراً كبيراً على العلاقات وعلى المواصلات بين الشرق والغرب . وكان الرحالة الانجليزى جيمس بروس قد ناقش مع على بك كذلك ، في شهر يونيو سنة ١٧٦٨ ، مشروع فتح الطريق المصرى المباشر لتجارة الهند مع أوروبا . والأرباح الوفيرة التى تعود على مصر من مثل هذا المشروع . ولا شك فى أن على بك قد درس هذه الإمكانيات ، ووجد أنه من الضروري أن يقوم بفتح الحجاز ، وبالإستيلاء على جدة ، لكي يتخذها قاعدة لأسفن وللتجارة فى البحر الأحمر . ولقد أكد ذلك كثير من الرحالة ، حتى بعد عهد على بك الكبير .

ولقد لاهتم على بك بتجهيز الحملة ، فأشرف بنفسه على إعداد الجنود والذخائر والمؤن . ويقول الجبرتى أنه أمر بتجهيز الذخائر والإقامات وعمل البقسماط ... ثم تبوأ ذلك وأرسل مع باقى الإحتياجات واللوازم ... فى البحر والبحر ، واستكتب أصناف المساكير - أتراكا ومغاربة وشواما ومتاولة ودروزا وحضارمة وبماية وسودانا وحبوشا ودلاة وغير ذلك » ولقد خرجت هذه التجريدة من القاهرة بعد دخول الحجاج ، وكانت بقيادة محمد بك أبى الذهب ، وكان بها ثلاثة صمناجق ، وثلاثة آلاف من العسكر ، وثلثون مدفعاً . والواقع أن على بك قد اختار أحسن جنوده وأحسن قواده لهذه الحملة .

وشجنت الذخائر والمهيات على ثلاث سفن من السويس ، ثم سارت الحملة بطريق البر ، وإحتلت بذبح للتمكن من انزال الذخائر والمؤن التي كانت قد أرسلت بطريق البحر ، ثم تقدمت الحملة بعد ذلك صوب مكة ، التي أسرع الشريف فيها بإخراج النساء والأطعمال منها ، وأقام فيها بمن عنده من العسكر ، وطلب إلى العربان مساعدته . ولكنه كان يفتقر إلى الأموال ، فلم يتمكن من جمع قوة كبيرة ، واضطر إلى مغادرة مكة إلى الطائف . وبعد ثلاثة أيام دخل أبو الذهب مكة ، وولى الشرافة لعبد الله بن حسين بن يحيى بن بركات . وتأثر الشريف كثيراً من عطف سادة مصر عليه ، فلقب على بك بلقب د سلطان مصر وخاقان والبحرين .

ولقد حاول أحد الأشراف المنافسين أن يعود إلى مكة من جديد ، ولكن قوات أبي الذهب فاجأته ، واشتبكت معه في معركة شديدة ، واضطرته إلى التراجع . وفي أثناء ذلك الوقت تمكن حسن بك ، الصنجق المصرى ، من الدخول إلى جدة ، ومن احتلالها باسم على بك . ثم حكمها بدل الباشا الذى كان يتولاها من طرف السلطان . وسيلقب حسن بك بعد ذلك بالجدوى ، نسبة إلى جدة .

ولكننا نلاحظ أن حسن بك قد بقى بجدة بعد ذلك ، بينما عاد محمد بك أبو الذهب ، على رأس بقية القوات ، ومعه القائد المملوكى الثانى إسماعيل بك إلى القاهرة . ولم تمكن العمليات العسكرية قد استغرقت أكثر من شهر واحد ، ولم تستغرق الحملة كلها ، بما فيها الذهاب والعودة ، أكثر من ستة أشهر . ومعنى هذا هو بطبيعة الحال كفاءة محمد بك أبو الذهب ، ولكنه يعنى أيضاً أن على بك الكبير لم يحتفظ من الحجاز إلا بميناء جدة . فكانت هى إذن الهدف الفعلى للحملة ، أو على الأقل قاعدة عملياته بالنسبة للحجاز ، وبالنسبة للبحر الأحمر .

ولقد عهدوا بإدارة جرك جدة إلى أحمد ، إخوة روستى ، وبقيت الخطوة

النهائية لإتمام مشروع نقل التجارة بين الشرق والغرب عبر مصر ، والاتفاق مع شركة أوروبية على هذا العمل في البحر الأحمر، الذي أصبح بحيرة مصرية . ولقد كتب أحد التجار الإنجليز إلى علي بك في سنة ١٧٧٠ يقترح عليه « فتح طريق تجارى مباشر ، بين الهند وبنغال السويس . فكتب علي بك في العام التالي إلى حاكم البنغال الإنجليزى يعرض عليه الأمر ، ويطلب منه أن يعاونه في تحقيقه ، ويعد به بكل مساعدة ممكنة من جهته . ولم يلبث أن تكوّن في كلكتا شركة انجليزية صغيرة للتجارة مع مصر ؛ ولما تولى حاكم البنغال الجديد وارن هيستنجز Warren Hastings ، رحب بذلك الخطوة ، وبدأت بعض السفن التجارية رحلاتها من الهند إلى السويس . ولقد أشار دامتير، القنصل الفرنسى ، إلى ذلك ، وذكر أنه قد « عقد اتفاق بين البك وتجار من الإنجليز ، وظهر العلم البريطانى في السويس » . ولا شك في أن مثل هذه الاتفاقية قد حددت رسوما جمركية مخفضة ، وتعهد على بك بحماية التجار الإنجليز وتجارهم (١) . ولقد ذكر سافارى أن بعض السفن الانجليزية قد وصلت إلى السويس ، محملة بأقشة البنغال ، وأنها لاقت رواجاً وربحاً وفيراً .

(١) عندما عاد بروس من الحبشة في ١٠ يناير سنة ١٧٧٣ ، عقد مع أبى الذهب اتفاقاً جديداً بتاريخ ١٥ ذى القعدة سنة ١١٨٦ (فبراير سنة ١٧٧٣) كان كتجديد للاتفاق السابق ، تعهد فيه أبو الذهب بتخفيض الرسوم الجمركية إلى ٨ ٪ وفرض ٥٠ ريالاً اسبانياً وسم ميناء على كل سفينة ، ومنح التجار الإنجليز حق التجارة في السويس أو القاهرة مع حسابهم وحماية أموالهم . ثم تأكدت تلك الاتفاقية في ٧ مارس ١٧٧٥ بمقتضى « معاهدة ملاحية وتجارة » بين بك مصر ووارن هيستنجز حاكم البنغال من قبل الأمة البريطانية .

أنظر : محمد رفعت ومضان : علي بك الكبير . ص ١٢٩ - ١٣١ .

وأخيراً فإن فكرة السيطرة على البحر الأحمر ، وعودة التجارة العالمية إلى هذا الطريق ، قد طرحت موضوع وصل مياه البحر الأحمر بمياه البحر المتوسط . وربما كان في وسع على بك أن يوافق على تنفيذ مثل هذا المشروع ، لو استمر له الأمر في مصر . وكانت تجربة على بك خارج حدود مصر تدل على رغبته في العمل في منطقة الشرق الأوسط ؛ وكان في حاجة إلى الشام لكي يمنع تدخل النفوذ العثماني ، ضد نفوذه ، في الحجاز وفي البحر الأحمر .

٤ - ضم الشام :

وكانت أحوال الشام تحت الحكم العثماني ، في أثناء القرن الثامن عشر ، تعكس كذلك نفس الضعف الذي كان قد أصاب بقية أنحاء الامبراطورية . وكانت الشام تشمل على ديانات مختلفة ، وطوائف متعددة ، علاوة على وجود العصابات ، وبخاصة عند أهالي المناطق الجبلية ، وقبائل وعشائر البادية . وكثيراً ما كانت سلطة مثل السلطان فيها لا تعتمدى دائرة المدن والموانئ التي يحكمون منها . وفي مناطق كثيرة ظهرت شخصيات متميزة ، لم تخضع لسلطة الدولة ، إلا من الناحية الاسمية . وبهمنا من هذه الشخصيات ، وفي الفترة التي ندرسها ، شخصية الشيخ ظاهر الأمر ، والذي تمكن من أن يصبح متصرفاً في صيدا وبافا وحيفا والرملة ونابلس وحشد وعكا ، أى أن سلطته امتدت على جميع سوريا الجنوبية ، أو فلسطين ، واتخذ من عكا مركزاً لسياحته الكبيرة . وهذه الشخصية ستؤثر في مصر ، وفي تاريخ مصر ، نتيجة لاتصالها بهلى بك الكبير ، ولوضع مشروعات عمل مشتركة بينهم .

ولقد اضطرت الدولة العثمانية إلى الاعتراف بالشيخ ظاهر على أنه المسيطر

على كل الإقليم ، ومنحته في وقت نشوب الحرب مع روسيا في سنة ١٧٦٨ لقب شيخ ، كما وأمره الامراء حاكم الناصرة وطبرية وصفند وشيخ إقليم الخليل . وكانت للشيخ ظاهر عصبية قوية ، وله أبناء عديدون ، واثروة ضخمة ، وكان في وسعه ان يجهز لقتال ستة آلاف فارس . وحين اتصل بعلي بك الكبير ، كان له من العمر ما يقرب من ثمانين عاما ، ولكنه كان محتفظا بقوته ، وبمحدته ذكائه ، وبندشاته . وكان الشيخ ظاهر قد آوى وأكرم على بك عندما نفى إلى فلسطين في شهر مارس سنة ١٧٦٦ ، الأمر الذي جعل على بك يحتفظ له بالجميل ، بعد عودته على بك إلى مصر . وكانت الدولة العثمانية قد حاولت الانتعاش من سلطة الشيخ ظاهر ، وضمت بيوت المقدس إلى سلطة عثمان باشا والي دمشق ، ودعمته إلى التعاون مع والي صيدا ، ووالى طرابلس ، ضد نفوذ الشيخ ظاهر . ولكن على بك تخلى عن الباشا العثماني في القاهرة في سنة ١٧٦٨ ، وأرسل إلى الشيخ ظاهر بعهده بذلك ، وعرض عليه التعاون سويا ضد مكائد العثمانيين . وفي نفس هذا الوقت خشيت الدولة العثمانية من إمكانية إقامة تحالف بين أمير مصر وفلسطين ، فوجهت والي دمشق إلى ضرورة الحيلولة دون تلاقى جيوشيهما . وتقدم عثمان باشا صوب منطقة نفوذ الشيخ ظاهر ، وعند بحيرة طبرية ، أظهر الشيخ ظاهر أنه قد إنهزم ، وانسحب وترك معسكره ، الأمر الذي دفع بالعثمانيين إلى احتلال هذا المعسكر . وكان قد جمع القوات في المنطقة المحيطة ، ونزل بها ليلا على الأنراك ، وهزمهم ، واستولى منهم على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر . وكان هذا الانتصار سببا في عودة سلطة الشيخ ظاهر إلى ما كانت عليه . ولكنه ظل يخشى بما قد تقدم عليه الدولة العثمانية ، فاتصل بعلي بك في أواخر سنة ١٧٧١ لكي ينجده من الخطر المحدق به .

وكانت قوات على بك قد عادت مظفرة في ذلك الوقت من الحجاز ، فوافق

على الدخول إلى العمليات في الشام . وعين على بك عبد الرحمن أغا الإنكشارية قائدا لتجريدة كانت مهمتها تأمين الطريق بين مصر وفلسطين . وقامت هذه الحملة بمهمتها ، وتخلصت من الشيخ سليط شيخ عربان غزة . ثم أرسل على بك بحملة ثانية كانت بقيادة إسماعيل بك ، وكان عدد رجالها يزيد على عشرة آلاف مقاتل ، وسارت بطريق البر ، في الوقت الذي رحلت فيه حملة ثالثة من دمياط بحراً ، ثم أوقفها بحملة جديدة . وكان لنزول القوات المملوكية المصرية إلى سوريا الجنوبية تأثيرا كبيرا على القيادة العثمانية في الشام ، وانسحب عثمان باشا بسرعة من منطقة القدس إلى دمشق . وفي ذلك الوقت تقدم الشيخ ظاهر الملاقاة لحلفائه المايك ، واستعد للرحف على دمشق . والظاهر أن إسماعيل بك تردد في مهاجمة عثمان باشا ، حينما ادعى هذا الأخير أنه خارج للحج . وفي نفس الوقت عززت الدولة العثمانية قواتها في الشام . فأرسل الشيخ ظاهر إلى على بك يطلب قائدا أطوع ومددا أوفر .

ولاشك في أن نزول القوات المصرية إلى فلسطين قد أظهر صلاحية هذه الأراضي لإتخاذها قاعدة حربية لعمليات الجيش المملوكي في كل سوريا . ولكنه أظهر كذلك حاجة هذه العمليات إلى المدفعية ، وضرورة الحصول على مساعدة من جانب البحر ، خاصة وأن الطريق البري كان طويلا ومهدداً . وكانت هذه الضرورة هي التي وجهت على بك الكبير إلى أن يستمع لإقتراح روسي ، ويتصل بجمهورية البندقية ، لكي يحصل منها على ما يريد ، ويعرض عليها في نفس الوقت محالفتها ومساعدته على امتلاك بعض الجزر العثمانية في البحر المتوسط . وإعادة تجارتها مع المشرق إلى ما كانت عليه من قبل . ولما كان ظروف جمهورية البندقية في ذلك الوقت اضطرتها إلى تقديم الشكر ، وإلى الاعتذار في نفس الوقت . وكانت العمليات الحربية قد تجددت بين الدولة العثمانية وروسيا ،

وبشكل ملحظ معظم القوات العثمانية في البلقان ، وتمكن الأسطول الروسى من أن يعمل في البحر المتوسط ، ويحاول إثارة الولايات ، والعصبيات والافليات ، على الدولة العثمانية فلم يجد على بك غضاضة من أن يحصل على حاجته عن طريق روسيا ، والأسطول الروسى . وكتب على بك إلى الكونت أورلوف قائد الأسطول الروسى في البحر المتوسط ، وأبدى له رغبته في عقد معاهدة تحالف وصداقة مع روسيا ، ووعد به كل ما يحتاج اليه جيشه وأسطوله ، من مؤونة ومال ، وطلب إليه في نظير ذلك أن يزوده بالمدفعية وبعدهد من المهندسين . وشجع الكونت أورلوف هذه الحركة ، ووعد بعرض طلبات على بك على كاترين الثانية ، امبراطورة روسيا .

ونصل بهذا إلى انقسام واضح في منطقة سوريا ، بين قوات الدولة العثمانية المركزة في نصفها الشمالى وقوات على بك والشيخ ظاهر الموجودة في فلسطين . ومع هذا الانقسام كان هناك انقسام آخر : إذ أن اتصال على بك بالأسطول الروسى ، في وقت محاربة روسيا للدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية ، كان يؤدي إلى تخليخل معنوى ، وعلى أساس دينى ، بين عدد من رجال على بك نفسه . وإذا كان الجيش العثمانى يحظى بإمداد وتموين يأتى له من آسيا الصغرى ، وعلى اتصال بعاصمة الدولة ، فإن قوات على بك الكبير كانت في حاجة إلى امدادات ومعونات تأتي لها من طريق البحر ، ولم تكن واثقة من وصولها ، مادامت كاترين الثانية لم تكن قد أخذت قراراً فى الأمر بعد .

ولمهتم على بك بتجهيز الحملة الجديدة التى حاول أن يصل بها إلى إنهاء الخطر العثمانى من سوريا . وبلغ عدد رجالها أربعين ألف مقاتل ، وزودهم بما يحتاجون إليه من سلاح وذخيرة وعتاد . وعين محمد بك أبو الذهب ، بطل حملة الحجاز ، قائدا عاما . وكانت تجريدة كبيرة « وخرجوا فى تجمل زائد ولستمعداد

عظيم . . . ومعهم الطبول والزمور والذخائر . . . والمدافع والجبنخانات . . . وأجناس العالم ألوفاً مؤلفة ، كما يقول الجبرتي . واقعد لإضطر على بك إلى فرض مبالغ على كل مدينة في مصر ، وفرض أموال على اليهود والأقباط ، حتى يتمكن من تجهيز هذه الحملة . وإتصل على بك ببعض أعيان دمشق وعلمائها ، وشرح لهم أن هذه الحملة موجهة ضد عثمان باشا ، ولكن لاشك في أن هذه الإتصالات والمبررات كانت لانكفى ، بشكل عام ، لتبرير إشهاره السيف في وجهه الدولة العثمانية ، وفي مثل هذا الوقت .

وزحفت الحملة في شهر ديسمبر سنة ١٧٧١ ، واحتلت غزة ، وانضمت إليها حملة إسماعيل بك ، التي كانت موجودة هناك ، ثم استوات على الرملة وعلى نابلس . وحين إقربت القوات المملوكية من بيت المقدس ، خرج إليها حاكمها وقضاها ورجال الدين فيها ، ورحبوا بقدمها ، مع إشتراط عدم القيام بعمليات حربية في هذه المدينة المقدسة . وصلت يافا بعد حصار شهرين ، ثم انضمت قوات الشيخ ظاهر إلى القوات المصرية ، واحتلوا صيدا ، ولم يبق أمامهم إلا دخول دمشق . وعند ذلك الوقت جمع عثمان باشا فرقه العسكرية من ولايات دمشق وحلب وطرابلس ، وتقدم صوب القوات المصرية ، ولكنه إنزح إلى الجنوب من دمشق ، وإضطر إلى التقهقر شمالاً صوب حصن وتقدم أبو الذهب إلى أبواب دمشق ، وتقدم إليه العلماء ، فعرض عليهم الكتاب الذي كان على بك قد زوده به ، والذي عدد فيه مساوي عثمان باشا ، من الظلم والجهالة ، وتعدى حدود الدين ، وصنع ما لا يليق بالمسلمين . ودخل أبو الذهب دمشق في يوم ٦ يونيو سنة ١٧٧١ دون أن تسيل قطرة واحدة من الدماء . وإرتدت حامية المدينة إلى القلعة ، وتمحصنت بها ، فحاصرتها القوات المصرية . وإضطرتها إلى التسليم . ودخل أبو الذهب دار الوزارة في دمشق ، وجلس حيث كان يجلس يمثل السلطان .

ورصل صدى هذا النصر إلى القاهرة وإحتفل به على بك إحتفالا كبيرا .
 ووردت البشائر بذلك ، فنودى بالزينة ، فزينت مصر وبولاق ومصر العتيقة
 زينة عظيمة ثلاثة أيام بلياليها . وتفاخروا في ذلك إلى الغاية ، وعمات وقادات
 وأحمال فتاديل بشموع بالأسواق وسائر الجهات . وعملوا ولائم ومغاني
 وآلات وطبولا وشنكا وحرافات وغير ذلك وتعاضلوا على بك في نفسه ،
 ولم يكن في ذلك ، فأرسل إلى محمد بك يأمره بتقليد الأمراء المناصب والولايات
 على البلاد التي فتحوها وملكوها ، (١) .

وأصبح على بك سيد سوريا ، وأصبح في وسعه حتى أن يعلن نفسه سلطانا
 على مصر وسوريا . وكان هذا هو أقصى ما وصله نفوذ على بك الكبير .
 ولكن السلطان إستمدر فتوى من قاضي القضاة والمفتي الأعظم باعتبار على
 بك ورجاله وحلفائه وأنصاره بغاة يجب قتلمهم أينما وجدوا . وهنا تظهر أهمية
 ذلك السلاح المغمى ، الذي زاد من خطورته إتصال على بك الكبير بقواد روسيا ،
 وهي دولة مسيحية ، وفي حانة حرب مع دولة الخلافة الإسلامية .

وفي ليلة ١٠ يونيو سنة ١٧٧١ ، بدأ نجم على بك في الأفول . ذلك أن
 محمد أبو الذهب قد عاد سريعا إلى مصر ، وسحب في طريق عودته جميع الحاميات
 التي كان قد أقامها في البلاد المفتوحة ، وبدأ يحارب سيده وولى نعمته . ولا شك
 في أن إدعاء على بك الكبير فتح الشام لتخليصها من عثمان باشا لم يكن قد لقي
 تفهما وتصديقا من جانب السوريين ، ولا حتى من جانب قادة قواته العسكريين .
 وقد تساءل بعض المؤرخين عما إذا لم يكن على بك يرغب في أن يصل
 إلى بلاد الأناضول والقسطنطينية عن طريق سوريا (٢) . ولكن إذا كان
 مثل هذا المشروع يبدو خياليا ، فإن على بك قد حاول على الأقل أن يؤمن

(١) اجبرتي : جزء ١ ص ٢٦٥ .

(٢) مثل شارل رو : أظفر محمد رفعت رمضان : على بك الكبير . ص ١٧٠ .

أملاك حليفه الشيخ ظاهر ، يؤمن على قواته في مصر من وجود جيوش عثمانية
متمركزة في دمشق . ووجد كل من الشيخ ظاهر وعلى بك في إشغال تركيا
بحربها ضد روسيا فرصة لتحقيق أطماعها ؛ ووجدت روسيا في هاتين الحركتين
المتحركتين على الدولة عاملا مساعدا لها ، وهي تحارب الدولة العثمانية ، فشجعتهم .
والمهم هو أن بطاقات السلطان ، وقوة روح التضامن الاسلامي ، وإعتماد نظام الممالك
على المقاومة للوصول إلى السلطة ، وارتباط هذه العملية ، أو المقاومة ،
بشخصية القائمين عليها ، دون إستنادها إلى قوة مادية أو معنوية من الآلهة إلى
سكان المنطقة — لاشك في أن كل ذلك أدى إلى فشل هذه التجربة ، وقيام
تفازع بين على بك ومحمد بك ، لإنهى بوصول أبي الذهب إلى السلطة ، وعودة
المياه إلى بحارها .

الفصل الثالث عشر

محمد بك أبو الذهب

كانت عملية انسحاب محمد بك أبي الذهب من الأقاليم السورية إلى مصر ، بعد انتصاره على القوات العثمانية ، وسيطرته على هذه الأقاليم ، مفاجأة للجميع . وربما رأى البعض في ذلك أن على بك الكبير نفسه هو الذى كان قد أمر بمثل هذا التقهقر ، ولكن الواقع أن « النظام المملوكى » كان هو المسئول عن تطور الأحداث بمثل هذه السرعة ، وبمثل هذه المفاجآت . وكان يدل على أن محمد بك أبو الذهب قد أخذ في مواجهة سيده ، على بك الكبير ، وكان يدل كذلك على قرب وقوع معركة قيادية ، بين « السيد » و « التابع » ، ويدل بالتالى على أن الرجل الثانى فى القيادة قد طمع فى تولى القيادة العليا والسلطة ، بنفسه ، مع ما قد يحمله ذلك من نتائج على الوضعية العامة التى كانت المنطقة قد وصلت إليها .

١ — العودة من الشام :

أرجع بعض المؤرخين سبب عودة محمد بك أبو الذهب من الشام إلى دور قام به اسماعيل بك ، القائد الثانى للقوات المملوكية فى الشام ، ونتيجة لغيرته وحسنه على ابن الذهب ، ونتيجة كذلك لميله إلى الدولة العثمانية . ويذكر هؤلاء المؤرخون أن اسماعيل بك قد حذر أبا الذهب من غضب الدولة العثمانية بعد تفرغها له حين انتهت من حربها مع روسيا ؛ وأنه قد أثار فيه النعرة الدينية ، وذكره بحرمة قتال سلطان مسلم ، وفى أراض مقدسة ؛ وأن عصيان السلطان عصيان لله ، والخروج على طاعته خروج عن دين الإسلام . هذا علاوة على نقده لموقف الشيخ ظاهر العمر ، الذين استكبر عليهم ، ورفض الحجى لمقابلتهم ، وأرسل ولديه

للمواطنين إلا حين شعر بضعف إمكانياته المادية لمواجهة هذا الخطر ، وباحتياجه للمعونة ذوى الحيثية له . وكان وترأ حساساً ، يصعب الضرب عليه دون اعطاء نفقات ، وأصدقاء ؛ وأعلن المجتمعون استعدادهم للجهاد ، واستعدادهم للإستشهاد . ولقد تمكن محمد بك أبو الذهب بذلك من تكوين جيش كبير ليواجه به قوات على بك الموجودة فى الصالحية ، وساعده ذوى الحيثية فى تقديم وتمكيتل الامكانيات اللازمة لمثل هذا العمل الدفاعى . وبلغت هذه الاخبار إلى مسامع على بك ، فحزن لها ، ولكنه إستمر فى تدريب قواته ، رغم إنـهـاك قواته ، وإنخفاض روحه المعنوية ، وإصابته بالحمى من جديد . وإلتقت القوات فى يوم ١٣ أبريل . وكان جيش على بك أكثر تنظيماً ، رغم قلة عدده . وبدأت المعركة قبيل الظهر ، الفرسان فى الجناحين ، والمشاة فى القلب . وصادف أحد الجناحين نجاحاً ، وكان بقيادة على بك الطنطاوى ؛ أما الجناح الآخر فقد إنـهـزم ، وكان بقياده ولدى الشيخ ظاهر العمر . ولكن المشاة إنضموا إلى قوات محمد بك أبو الذهب ، فتغير شكل المعركة بوضوح .

وشعر على بك الكبير أنه فقد كل شئ ، ولكنه صمم على الصمود . ثم سمح لرجاله بالانسحاب قبل إقتراب الخصم ، وظل فى الميدان مع بعض خاصته . وهجم كخيأ أبو الذهب . ومعه حوالى الثلاثين رجلاً على فسطاط على بك ، وإقتحموا بابه رغم مقاومة عشرة من مائيكه قتل وجرح فى أثناءها بعض المهاجمين . ولما أحاطوا بعلى بك فزع . رغم مرضه إلى سيفه فشهره للدفاع عن نفسه وصرع أول قادم بضربة واحدة وجرح إثنين آخرين . وعندما تبين المهاجمون جرأة المدافع عن نفسه أطلقوا عليه النار ، فأصيب فى ذراعه الأيمن وإيهامه بطلقتين ، ولكنه لم ينفك يقاوم ، وأطلق النار عليهم بيده اليسرى ، فجرح الكخيأ ، ولكنه خر على الأرض طريحاً بعد أن أصابت يده اليسرى طعنه سيف ، فحمله جريحاً

أسيراً إلى فسطاط أبي الذهب ، (١)

وكانت هذه المرأة حاسمة في حياة علي بك الكبير ، وكانت هامة بالنسبة لتغيير سير الأمور في مصر ، وقضت على هذا الاتجاه الاستقلالي عن الدولة العثمانية ، حتى وإن كانت عودة سلطة هذه الدولة على مصر كانت اسمية ، مادامت القوة الفعلية ظلت مركزة في المماليك .

وبعد وصول علي بك إلى معسكر أبي الذهب ، قام هذا الأخير وقبل يده ، وقتلته في ذلك بقية المماليك . وكان الرباط بين المملوك وسيدته من القوة بشكل يصعب على الأحداث أن تفهم عراه . وحملوا علي بك في محفة إلى داره بالأزيكية ، وأحضروا أحد الأطباء لمعالجته . ولكنه توفي بعد بضعة أيام ، في أوائل شهر مايو سنة ١٧٧٣ .

وأخيراً وصلت حملة روسية ، برية وبحرية ، إلى صيدا ، المنجدة على بك ، ولم تكن تعلم مصيره الأخير . وكانت هذه الحملة مكونة من إحدى عشرة سفينة حربية ، وتحمل على ظهرها حملة برية تبلغ ألف ومائتي جندي ، معظمهم من الروس ، وكذلك كثير من ضباط المدفعية ، وبعض المدافع والقنابل . ولو كانت هذه الحملة قد وصلت قبل ذلك التاريخ بشهر واحد ، لتغيرت نتيجة معركة الصالحية .

٤ - حكم محمد بك أبو الذهب :-

كان محمد بك أبو الذهب مشهوراً بقسوته ، وكذلك بحبه للبدخ . أما الأحداث التي تدل على قسوته فكثيرة ، وأما حبه للبدخ فقد اشتهر به منذ أول حياته . ويقول الجبرتي (٢) أن سبب تلقيبه بإسم أبي الذهب « أنه لما لبس الخلع بالقلعة صار يفرق البقاشيش ذهباً ، وفي حال ركوبه ومروره جعل ينثر الذهب على

(١) أنظر : محمد رفعت رمضان : علي بك الكبير . ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٢) الجبرتي : ج ١ - ص ٤١٧ .

ولا شك في أنه كان يرغب بذلك في الافادة من عنصر المفاجأة ، حتى يسهل عليه إتمام الانقلاب .

وأسقط في يد علي بك ، خاصة وأن القوة كانت مع محمد أبو الذهب . وتعلل أبو الذهب بأن الجيش المملوكي قد لقي معاملة سيئة من الشيخ ظاهر العمر ورجاله ، الذين كانوا يغتالون بعض القوات المصرية ، كما تعلل بأنهم كانوا غرباء ، وفي بلاد بعيدة ، وأنهم قد خشوا أن تحدث لهم نائبة في تلك البلاد . فرجعوا . وأصبح مركز علي بك الكبير مهزوزا في عاصمته ، ووضع أن تابعه لا ينفذ أوامره ، في الوقت الذي يتولى فيه قيادة القوات المسلحة . وتأكد علي بك من عدم ولاء أبي الذهب حين عرض عليه العودة إلى فلسطين ورفض ، في الوقت الذي شرح له فيه الشيخ ظاهر الموقف ، وأرسل أحد أبنائه للبقاء في القاهرة برهانا على صداقته لعلي بك . ولم يرغب علي بك الكبير في اتخاذ موقف صريح ضد تابعه ، وربما عجز عن ذلك ، خاصة وأنه كان في وسع أبي الذهب أن يجمع حوله الانتصار الذين كان قد كسبهم خلال حملاته في الحجاز وفي الشام . وفي نفس الوقت عمل على إخراجه من القاهرة .

ولقد أمر علي بك أحد أعوانه بإبلاغ أبي الذهب ، في أوائل سنة ١٧٧١ ، أمره بتفنيه إلى الصعيد ، وأشرف علي بك الطنطاوى بنفسه على خروج أبي الذهب من العاصمة . وهناك بعض الروايات عن أن علي بك قد أمر رجاله بالإحاطة بدار أبي الذهب ، ليتمخلصوا منه ، وأنه قد تمكن من الإفلات ليلا والتجأ إلى الصعيد . والمهم هو أنه خرج من القاهرة إلى الصعيد ، وليس هناك ما يستبعد وجود مثل هذه المؤامرة ، بالنسبة لحياة المالك وطريقة تفكيرهم . وعين علي بك أحد البكوات المخلصين له ، وهو أيوب بك ، حاكما على جرجا ، وكلفه بالتخلص من محمد بك أبو الذهب . ولا يستبعد أن يكون أساس هذه الثقة

راجعا إلى أن أيوب بك هو الذى كان قد أفضى إلى على بك الكبير بموقف أبي الذهب وانفاقه مع بقية الماليك وهم فى الشام .

وعتقد على بك أنه قد أمن على موقفه الى درجة ما ، خاصة وأنه أرسل بعد ذلك حملة جديدة الى سرديا الجنوبية لمساعدة الشيخ ظاهر وكانت تبلغ ما يقرب من خمسة أو ستائة فارس ، وتمكنت من الانتصار على قوات عثمان باشا قرب نهر جازين فى شهر ربيع سنة ١٧٧٢ ، ولكن قلة عدد قوات هذه الحملة كانت قدل من على بك من قبله . مطمئنا كل الاطمئنان للموقف الداخلى فى مصر نفسها ، رآه على بك يتوقع بمصر الأحداث ، ويرغب فى أن يكون مستعدا لمواجهةها .

وفى جرجا استقبل أيوب بك محمد بك أبا الذهب بالترحيب ، والإكرام ، وقد نه بعض الخيول والخيام ، وأظهر له الود والإخلاص . ولكن على بك كان يرأس أيوب بك بشأن التخلص من أبي الذهب . ووقع أحد هذه الخطابات فى يد أبي الذهب . فلم يضمنه . ثم واجه أيوب بك ، وأمر بالقبض عليه ، ونزله الى المراكب . وقطعوا يمينه ، ثم شبكوا لسانه فى سناره ، وجذبوه نية طعونه . واضطر الى أن يلقي بنفسه الى النيل فأت غريقا . وكان أبو الذهب يرغب فى إرساله مقطوع اللسان الى على بك فى القاهرة ، بعد أن كذب عليه .

وتغير الموقف . وظهر أن على بك يعادى أبا الذهب ، والنفت معظم العناصر المعارضة لعلى بك حول أبي الذهب ، ومنهم أتباع صالح بك ، وأتباع قاسم بك ، وكثير من الهوارة . كما كسب محمد بك بعض الرجال فى حاشية سيده ، وأصبح يسيطر على كل الصعيد ، وفى موقف مواجهة صريحة ضد على بك الكبير . ومع زيادة تأزم الموقف بهذا الشكل ، اضطر على بك الى استخدام القوة وسيلة للقضاء على تابعة ، وعلى تأديبه ، مادام قد أخذ شكل العصيان . وجهز تجريدة كبيرة أرسلها الى الصعيد بقيادة إسماعيل بك ، فى الوقت الذى أرسل فيه

الامدادات لها بالمرأى كعب في النيل ، وكانت المفاجأة لعل بك ، هي لانضمام إسماعيل بقواته إلى محمد بك أبو الذهب ، وزحفهم سوياً على العاصمة . وتم ظهور الانشقاق أو الانقسام في القيادة ، وأصبح الصعيد تحت سيطرة محمد بك ، في الوقت الذي أصبح فيه على بك لا يسيطر إلا على العاصمة .

وحاول على بك أن يعيد تنظيم ما بقي له من قوات بسرعة ، وعين سبعة من عماليكه ، وقلمهم الصنحية ، ولكن أهل مصر لم يعودوا يتمتعون بالثقة فيه وفيهم ، وسموهم بالسبع بنات ، (١) ، وحاول أن يزيد عدد رجاله وعماليكه . والتجأ على بك إلى على الطنطاوى ، لكي يخرج على رأس حملة جديدة صوب الصعيد ، وخرج بنفسه إلى البساتين ، التي تقع جنوب القاهرة ، للإشراف على تحصين الضفة الشرقية للنيل ، وللإشراف على إدارة العمليات . ولكن قوات الطنطاوى تقابلت مع طلائع قوات أبي الذهب شمال بني سويف ، ومنيت هزيمة ، اضطر بعدها الطنطاوى إلى العودة إلى سيده . وارتد على بك بسرعة إلى القاهرة ، وتحصن بالقلمة ، وربما كان يرغب في الاستمرار في المقاومة ، في الوقت الذي وصلت فيه طلائع قوات أبي الذهب إلى قرب القاهرة ، وإن كانت على الضفة الغربية . ولا شك في أن على بك قد عمل تقديراً للموقف ، وخشى من أن تقوم قوات أبي الذهب بمحاصرته في القلمة ، وتأخذه أسيراً بعد حصار يطول أو يقصر . ولذلك فإنه قرر الخروج من القلمة ، والخروج من القاهرة ؛ وكان من الطبيعي أن يتجه تفكيره الأول إلى الاتجاه صوب صديقه وحليفه الشيخ ظاهر ، في سوريا الجنوبية . وكان معنى ذلك سيطرة أبي الذهب التامة على مصر .

٢ — أبو الذهب في القاهرة :

استعد على بك بسرعة للخروج من القاهرة ، وعمل على تجهيز ممتاعه الخاص ،

(١) الجبرتي: جزء ١ ص. ٢٦٦ .

وأرسل يأمراً للمعلم رزق ، المتصرف في الشؤون المالية ، بإحضار ما بالخزانة من أموال . ولكنه لم يجد المعلم رزق ، الذي كان قد اختفى .

وفي نفس الوقت إتصل على بك بسرعة ، عن طريق يعقوب الأرميني ، بنك كوت أورلوف ، قائد الأسطول الروسي ، وأبلغه بما حدث ، وبأنه ذاهب إلى سوريا ، وطلب منه أن يرسل إليه هناك مدداً من الجنود والمدافع والخبراء يستعين بهم على العودة إلى مصر . ثم خرج من القاهرة في ليلة ١٢ أبريل سنة ١٧٧٠ ، وكانت معه قوة لا تتجاوز السبعة آلاف رجل ، بين فرسان ومشاة . ركب ست وعشرون بعيراً ينقلون ماله وثيابه . وكانت ثروته الخاصة تقدر بمائة ألف خيول ، هذا علاوة على كمية من المجوهرات تزيد قيمتها على ثمانية ملايين من الدوقات . وأسرع في السير حتى لا يلحق به أبو الذهب . ووصل إلى عكا بعد إحدى عشر يوماً .

ودخل أبو الذهب إلى القاهرة في اليوم التالي لخروج سيده منها ، وبعد أن كان قد غاب عنها سبعين يوماً . وتخلص من أعوان سيده بالسجن ودنقل . وأمر بإبطال النقود التي حملت اسم على بك ، وأرسل يهضر الباب العالي بما قام به .

ومن ناحية أخرى كان على بك قد وصل إلى الشام منهكاً كبير النفس ، وأصابته حمى شديدة ، وإن كان الشيخ ظاهر قد عمل على طمأننته ورفع روحه المعنوية . ومرت بعض قطع الأسطول الروسي في ميناء عكا ، بقيادة المارس ريزو Rizzo ، فنزل مع بعض الضباط لتحية على بك . وانهز هذا الأخير الفرصة ، وأرسل معه ذى الفقار بك ، يحمل هدية إلى الكونت أورلوف ، مع رسالة جديدة يرجوه فيها إرسال بعض قطع المدفعية والذخيرة ، مع ثلاثمائة جندي من البلقانيين ، الذين يخدمون في قوات روسيا ، نظراً لحاجته الشديدة إليهم في عملية

عودته لاستعادة السلطة في مصر .

وكان على بك في موقف صعب وهو في سوريا ، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت تواصل الضغوط على هذه المنطقة لكي تخضعها وتقتضى على شوكة سادتها ، والعصبيات الموجودة فيها . وأخذت القوات العثمانية تهدد صيدا ، فاشتركت قوات على بك مع قوات الشيخ ظاهر في الدفاع عن هذه المدينة ، وتمكن المالك وحلفاؤه من رد هجوم العثمانيين عن المدينة . ورفع هذا الانتصار من روح على بك المعنوية ، وعمل على تدعيم سلطته في المنطقة ، حتى يسمل عليه أمر التقدم من جديد إلى مصر ، بمجرد مجيء المدد الروسي . وبدأ بحصار يافا ، وساعدت سفن الشيخ ظاهر في نقل العتاد والتويز في هذه العملية ، ولكن قائد الحامية رفض التسليم ، رغم إحكام الحصار على هذه المدينة ، وكان قد إخزن فيها قدرأ كبيرا من الزاد والعتاد . وأمر على بك بنصب المدافع تجاه الباب الشرقي للمدينة ، ولكن دون أن يتمكن من الوصول إلى نتيجة حاسمة . فاضطر على بك إلى فتح غزة ، والدردنلة ، والسيطرة عليها ، وعاد بعد ذلك إلى يافا من جديد . واشتد الحصار ، وأمر على بك بقطع أشجار الفاكه المحيطة بالمدينة ، لتضييق الحصار على من كان بها ، ولحرمانهم من الوقود اللازمة لهم .

وعاد ذو الفقار بك على سفينة روسية ، ومنه يعقوب الأرمني ، وكانت السفينة تحمل النجدة الروسية ، التي كانت تتمثل في ضابطين ، وثلاثة مدافع الميدان من النحاس ، وسبعة بنادق مع خمسمائة طلقة . وحمل يعقوب الأرمني رد أورلوف الذي وعد على بك بالعمل على إرسال نجدة سريعة . ووضعت هذه المدافع الثلاث معززة المدافع على بك الكبير . ولكن أحد الضابطين الروسين أصابته طلقة قضت عليه ، فطلب على بك من السفينة الروسية ثلاث مدافع أخرى . ورغم تصدع بعض الأجزاء من الأسوار ، فإن المدافعين استماتوا

بدرجة أجبرت المهاجرين على الارتداد عن المدينة بعد تحملهم خسائر كبيرة .
وعاد الضابط الروسي الثاني إلى سفينته ، وظل الموقف على ما هو عليه ، حتى بعد
مضى بعض قطع الأسطول الروسي ، في منتصف شهر ديسمبر ، ومشاركتهما في
صرب يافا بالمدفعية من جهة البحر . وأدى الحصار فعلة مع الزمن ، خاصة وأن
من الشيخ ظاهر عملت على قطع مواصلات يافا البحرية مع مصر ، وتموتها منها .
وهو كما يافا ، وتمكنت قوات المايك وقوات الشيخ ظاهر من الدخول إلى
هذه المدينة في أول فبراير سنة ١٧٧٣ ، أى بعد ثمانية أشهر من الحصار . وكان
فتح يافا مشجعا على بك الكبير على الاستعداد للعودة إلى مصر .

وكان الشيخ ظاهر لا يرحب بفكرة إسراع على بك بالعودة ، خاصة وأنه
كان يفيد من وجوده في عملية استتباب الأمر له في سوريا الجنوبية ، كما كان
يفيد من وجوده في صد هجوم العثمانيين على منطقة نفوذه . فأخذ يقنعهم
بضرورة الانتظار حتى يصل المدد الروسي ، وإعادة تكوين وإنشاء فرقة
عسكرية ، تسهل عليه العمليات المقبلة في مصر ، في الوقت الذي قد تضعف فيه
قوة المايك في القاهرة . ويظهر الشيخ ظاهر بذلك في شكل زعامة اقليمية
تحاول الإفادة لنفسها من الموقف ، وبشكل يسمح لها بالسيطرة العسكرية على
المدن والموانئ السورية .

ومن القاهرة ، كان محمد بك أبو الذهب يفكر في الموقف ، ويجد أنه من
الاصوب فصل الشيخ ظاهر عن على بك ، والإصرار بملاقاة قوات على بك
قبل أن تتم استعدادها ، أى في أقرب فرصة ممكنة ، وإجبارها لو كان هذا اللقاء
قريبا من الأرض الخضراء ، من قواعده هو في مصر ، وبعد أن تكون قوات
على بك قد أنهكت بالسير ، في شمال صحراء سيناء ، حتى يسهل توجيه الضربة اليهم .
لإذن فقد كان من اللازم استدراج على بك الكبير ، مع ما تمكن من جمعه من

قوات حتى ذلك الوقت ، إلى مصر من جديد .

وأوعز محمد بك أبو الذهب إلى بعض البكوات الموالين له ، وبعض ضباط الفرق ، بأن يكتبوا إلى علي بك يستنجدون به من ظلم أبو الذهب ، ومن قسوته ، ويفرغوه على العودة إلى مصر . وجمع القرائصة والذين يظن فيهم التناق ، وأسر إليهم أن يرسلوا على بك ، ويستعجلوه في الحضور ، وينمقوا له مساوىء المترجم ومنفرائه ، ويمسدوه بالخامرة معه ، والقيام بنصرته متى حضر ، وأرسلوا إليه بالشرطة السرية [مصطلح ، أو شفرة] فراج عليه ذلك ، واعتقد صحتة ، وأرسل إليهم بالجوابات وأعادوا له الرسالة كذلك باطلاع مخدومهم وإشارته ، (١) .

وكانت لهذه الرسائل أثرها في أن يقرر على بك العودة إلى مصر ، وعلى أساس أن صناعق مصر كانت تنتظر قدومه ، وأهم سينضمون إليه بمجرد وصوله إلى الصالحية ، وتمت الخدعة ، وعاد مندوب علي بك من طرف الحكومة أورلوف دون أن يصحب معه مددا ، فعمل الشيخ ظاهر على مساعدة حليفه ، وأمر بحماية الأموال المقررة على غزة واللد والرملة ، وجمع ما قد يوجد بها من مؤن وعلف ، للجيش وللخيول . وسحبت حاميات هذه المدن ، وبدأ الجيش يتحرك في أوائل شهر مارس ١٧٧٣ ، وكان مكونا من مائتيك على بك ، ومن جنود الشيخ ظاهر ، علاوة على ثلاثة آلاف جندي من المغاربة ، أى أن هذه القوات لم تزد في عددها على ثمانية آلاف ، من فرسان ومشاة . ولا شك في أن المعركة القادمة ستكون فاصلة بالنسبة لعلي بك ، وبالنسبة لمحمد بك ؛ أو بمعنى آخر بالنسبة للتجساة الاستقلالي وبالنسبة لإنجساة التضامن الإسلامى تحت راية السلطان .

(١) الجبرتي: جزء ١ صفحة ٤١٧ .

٣ - معركة الصالحية :

وصلت قوات على بك الكبير ، بعد مرورها في غزة وفي خان يونس ، إلى الصالحية في ٤ أبريل سنة ١٧٧٣ ، وهناك لالتقت بطلائع جيش محمد بك أبي الذهب ، ورغم تفوق جيش أبي الذهب في العدد على المهاجرين ، فإن المعركة لم تستمر إلا لبضع ساعات ، منى فيها الجيش المدافع بخسائر فادحة ، واضطر إلى الانسحاب . ودخلت قوات على بك الكبير إلى الصالحية ، بقيادة على بك الطنطاوى .

واضطر محمد بك أبو الذهب إلى أن يلجأ إلى « ذوى الحليثة » من رجال القاهرة ، وحاول أن يشرح لهم الموقف ، من وجهة نظره ، ويشير فيهم عوامل الحاس الدينى ضد من تحالف مع أعداء الإسلام . فشرح أنه لا يأبه كثيراً بانصال البعض من بينهم على بك ، إذ أن ذلك ان ينقص من مرتبته هو في شيء . ويمكنه أن يذهب ، شخصياً ، ويعيش في أى مكان ؛ ولكن عليهم أن يعرفوا جيداً أن على بك هو حليف الروس ، وسيستقدم جيشاً أوربياً كبيراً إلى البلاد . وإدعى أن قلب على بك كان يميل إلى المسيحية أكثر من ميله إلى الإسلام ؛ وأن هؤلاء النصارى القادمين سيغتصبون أراضيهم وأموالهم ، وسيستحيون نساءهم وبناتهم ، وسيجبرونهم على تغيير دينهم ، كما فعل المسيحيون الآخرون بالهند ، والذين إدعوا في أول الأمر أنهم جاءوا من أجل التجارة ، ثم إستقروا وأقاموا المنشآت وتدرجوا حتى أصبحوا حكاماً للهند ، وراحوا يفتصبون الأموال ويتمتكون الأعراض ، ويبشرون بالمسيحية بين المسلمين !! وأخذ في تحوير « ذوى الحليثة » هؤلاء من بجىء على بك الكبير ، وبجىء وحلفائه الروس . وطلب إليهم معاونته على طرد أعداء البلاد والشرع . والواقع أنه لم يلتجئ إلى هذا الاستجداء ،

بدلاً عنه ، وكأنهم من «الصعاليك» ، ومعنى ذلك أنه حرصه على عصيان أواخر
على بك الكبير ، أى الانضمام الى جبهة السلطان والجبهة الإسلامية ، ضد جبهة
المماليك والقيادات التي كانت تحاول الاستقلال . ولاشك في أن تفاهم على بك
الكبير ، أو رغبته في الاتفاق مع روسيا ؛ كان لها وزناً له قيمته ، مادامت تعادى
الدولة العثمانية ، وكان من الواجب على كل مسلم مؤمن أن يقف في جانب الدولة
العلوية ، دولة الخلافة الإسلامية .

ولكن مؤرخين آخرين أرجعوا هذا الانسحاب من الشام الى محمد بك أبو
الذهب ، وكذلك الى طبيعة النظام المملوكي ، وعلى أساس رغبة أبي الذهب في
الوصول الى الحكم والسلطان ، وكانت الفرصة مواتية له لتغيير مواجته ، وبشكل
يمكنه أن يحظى فيه بتأييد السلطان ، بعد أن يظهر على أنه قد انقلب على سلطنة
من ثار عليه .

والقسم المؤرخين بين هذين الاتجاهين ، وأيد منهم الأتراك ورجال التضامن
الإسلامي التفسير الأول ، وقدموه على التفسير الثاني ، رغم أن العاملين قد
أثرا بلا شك سوياً في موقف أبي الذهب . وربما يكون الباب العالي قد اتصل
سراً بأبي الذهب ، وربما عن طريق عثمان باشا والى دمشق ، ليكسبوه إلى
صفوفهم ؛ ويضربوا المماليك الواحد بالآخر ، ويحسبوا يطمع في مركز سيده ،
وصهره ، وفي سلطته .

وكان من اللازم أن يجمع محمد بك أبو الذهب قيادات المماليك الموجودة معه
في الشام من أجل تنفيذ هذه الخطة ، واتخاذ هذا الموقف ، وبشكل يضع على
بك الكبير في مواجهة رجاله وقادة قواته المسلحة ، ويسهل عليهم أمر الانتصار .
وكانت الفرصة مواتية حين استلم على بك أبو الذهب أوامر على الكبير ، واصله
الزحف ، والاستمرار في فتح كل الشام ، ويذكر لنا الجبرتي أنه جمع دأمره

وخشدا شينه الكبار في خلوة وعرض عليهم الأوامر ، فضاقت نفوسهم ،
وسئموا الحرب والقتال والغربة ، وذلك ما في نفس محمد بك أيضا ، ثم قال لهم :
ماذا تقولون ؟ قالوا : وما الذي نقوله والرأي لك ، فأنت كبيرنا ونحن تحت أمرك
وإشارتك ، ولا نخالفك فيما تأمر . فقال : ربما يسكون رأيي مخالفا لرأي أستاذنا .
قالوا : ولو كان رأيك مخالفا لأمره فنحن جميعا لا نخرج عن أمرك وإشارتك .
فقال : لا أقول لكم شيئا حتى نتحالف جميعا ؛ ونتعهد على الرأي الذي يسكون
بيننا ، ففعلوا ذلك ، وتعهّدوا وحلفوا على السيف والكتاب . ثم أنه قال لهم أن
أستاذكم يريد أن تقطعوا أعماركم في الغربة والحرب ، والأسفار والبعث عن الأوطان ،
وكلما فرغنا من شيء فتح علينا غيره ، فرأى أن يسكون على قلب رجل واحد ،
وترجع إلى مصر ، ولا تذهب إلى جهة من الجهات ، وقد فرغنا من خدمتنا .
وأن كان يريد غير ذلك من الممالك يولى أمراء غيرنا ، ويرسلهم إلى ما يريد ،
ونحن يكفيننا هذا القدر ، ونرتاح في بيوتنا وعند عيالنا . فقالوا جميعا ونحن
على رأيك ، ^(١) ولا شك في أن هذا الموقف لم يسكن يتنافى مع رغبة محمد بك في
الوقوف في وجه سيده ، ولم تكن مسألة « الغربة » و « البعث عن الأوطان »
والرغبة في الراحة في بيوتهم وعند عيالهم ، إلا مبررات لتنفيذ الهدف الذي كان يرغب
في الوصول إليه ، خاصة وأن طبيعة حياة الممالك كانت تجعلهم يعشقون الحرب ،
ولم تكن فترة إقامتهم في الشام قد بلغت الحد الذي يجبرهم على العودة لمصر .
وأخذت عودة محمد بك أبو الذهب من الشام شكلا سريعا ، قارب شكل
الفرار أكثر من شكل التقهر ، أو قارب شكل الهجوم المفاجيء السريع على مصر .
وكل محمد بك أبو الذهب يتخلص من كل ما يعوق سرعة تقدمه ، وبشكل جعله
يصل إلى القاهرة بعد ساعات قليلة من وصول نبأ عودته إلى على بك

الفقراء والجمعيدية ، حتى دخل إلى منزله ، فعرف بذلك لأنه لم يتقدم نظيره غيره من تقلد الامريات . وإشتهر عنه هذا اللقب وشاع ، وسمع عن نفسه شهرته لذلك ، فكان لا يضع في جيبه إلا الذهب ، ولا يعطى إلا الذهب ، ويقول : أنا أبو الذهب فلا أملك إلا الذهب .

وكان أهم ما قام به محمد بك أبو الذهب بعد أن استتبعت له الأوضاع في مصر أن عمل على عودة المياه إلى مجاريها ، وتحت سلطته ، فعمل على جمع أولئك البكوات الذين كانوا قد طردوا من مناطقهم ، وأشردوا ، وعمل على إكرامهم ، واستخدمهم وواساهم ، واستوزرهم وقلدهم المناصب ، ورد إليهم بلادهم وعوائلهم ، واستعبدتهم بالإحسان والعطايا ، واستبدطهم العز بعسك الذل والهوان ، وراحة الاوطان بعد الغربة والتشريد والهجاج في البلدان ، (١) . لأنه كذلك الاستقرار مع دوام الإحسان . وأدى ذلك إلى تثبيت دعائم حكمه . فثبت دولته ، وإرتاحت النواحي من الشور والتجاريد ، وهابته العربان وقطاع الطريق ، وأولاد الحرام ، وأمنت السبل وسلكت الطرق ، بالقوافل والبضائع ، ووصلت المجلوبات ، من الجمعات القبلية والبحرية ، بالتجارات والمجمعات ، (٢) .

وكانت تجربة على بك الكبير قد زادت من النفقات التجار الأجانب إلى أهمية مركز مصر بالنسبة للتجارة بين الشرق والغرب ؛ وتوسط الإنجليز جيمس بروس عند محمد بك أبي الذهب ، لعقد إتفاقية في صالح شركة الهند الشرقية ، وتم التوقيع عليها في شهر فبراير سنة ١٧٧٣ ، وهي الإتفاقية التي أكدت نصوصها بماهدة ٧ مارس سنة ١٧٧٥ (٣) ولا شك في أن ذلك كان خطوة هامة

(١) الجبرتي : ج ١ — ص ٤١٨ .

(٢) الجبرتي : ج ١ — ص ٤١٨ .

(٣) أنظر : محمد رفعت : على بك الكبير . ص ٢٢٣ .

على ذلك الطريق الطويل الذى سيبداً مصر فى التعرف عليه ، وعلى رجاله . وبسرعة متزايدة ، وبشكل يؤثر فى مستقبل البلاد .

وأظهر محمد بك أبو الذهب خضوعه للدولة العثمانية ، وعزيمته على الإلتزام فى دفع الجزية ، التى كان على بك قد أوقف لإرسالها إلى استانبول . وبعد أن كان على بك قد منع دخول أى باشا عثمانى إلى القاهرة ، إستقبل محمد بك أبو الذهب الوالى الجديد الذى حضر إلى مصر ، وهو خليل باشا ، وصعد معه إلى القلعة ، كما كانت العادة سابقاً . ولاشك فى أن الباب العالى قد سر من رؤية الميساء تعود إلى مجاريها السابقة ، ومن عودة مصر إلى سلطته وسيادته ؛ فأرسلت الدولة إلى محمد بك أبى الذهب المرسومات والخطابات ، ووصل إليه سيف وخلمة ، فلبس ذلك فى الديوان ، ونزل فى أبهة عظيمة .

ولاشك فى أن محمد بك أبى الذهب كان يتمتع بمركز ممتاز وبمكانة خاصة فى نظر الدولة ، وبشكل يجعلها تجيب رغباته . حتى فيما يتعلق بتعيين الولاة وعزلهم . وكان مصطفى باشا النابلسى ، من أولاد العظم ، قد لبتجأ إليه ، فأكرمه ، وأمر بصرف راتبه . رغم خروجه على الدولة . ثم كتب إلى الباب العالى للعفو عنه ؛ وطلب له ولاية مصر نفسها ، فأجابته الباب العالى إلى ذلك ، وأرسل إلى القاهرة فرمان التولية ؛ ونقل خليل باشا إلى ولاية جدة . وحتى إذا كانت الدولة ضميعة ، فإن ذلك لاينفى قوة أبى الذهب . ويذكر بعض المؤرخين أن خليل باشا كان معجوراً عليه ، ليس له فى الولاية إلا الإسم والعلامة على الأوراق ، أما التصرف الفعلى فكان لمحمد بك أبى الذهب .

ثم شرع محمد بك أبو الذهب فى بناء مدرسته المواجهة للجامع الأزهر ، على طراز جامع السنانية ، التى يطنب لنا الجبرتى فى طريقة بنائها : « ... تم عقد قبتها العظيمة ، وما حولها من القباب المعقودة ، على الموازين ، وبيضوها ، ونقشوا

داخل القبة بالالوان والاصباغ . وعمل لها شبابيك عظيمة . كما من النحاس
الاصفر المصنوع ، وعمل بظاهاها فسحة مفروشة بالرخام المرمر ، وبوسطها
حنفية ، وحولها مساكن لمتصوفة الأتراك . . . (١) وأسند مهمة التدريس فيها
إلى غالبية مدرسي الأزهر ، ورتب لهم الرواتب . والبسم فرأوى السعور
وفراوى نافا البيضاء يوم إفتتاحها . وإن كانت هذه المدرسة لم تحتفظ بأهميتها
إلا لمدة سنة واحدة . وفقدت ماحظيت به من رعاية نتيجة لخروج محمد بك أبى
الذهب إلى الشام ، وموته هناك .

وكان الشيخ ظاهر العمر قد شعر بضعف مركزه ، بعد موت على بك الكبير ،
فعمل على التقرب إلى الدولة ، وراسل عثمان باشا والى دمشق فى الأمر . وأظهرت
له الدولة أنها قد عفت عنه ، وإن كانت فى حقيقة الأمر لانظمين إليه . وعادت
سيطرة الشيخ ظاهر على كل سوريا الجنوبية ، الأمر الذى أثار محمد بك أبى
الذهب . فطلب إلى السلطان أن يسمح له بتجهيز حملة للقضاء على حليف على بك ،
وعدو السلطنة . ولم تمنع الدولة فى ذلك . وأصدرت له فرمان اللازم .

وأعد محمد بك أبو الذهب حملة كبيرة : بلغ عدد رجالها ستين ألفا ، وكانت
مجهزة بالمدافع التى كانت بقيادة الإنجليزى روبنسون . وتركزت هذه الحملة القاهرة
فى شهر مارس سنة ١٧٧٥ ، وإستولت على غزة بسهولة . ثم وصلت إلى يافا .
ولسكن الحملة اضطرت أمام مقاومة هذه المدينة الأخيرة إلى فرض الحصار حولها .
ودام هذا الحصار مدة ستين يوماً . وأعملت المدافع بعض التأثير فى بعض أجزاء
من الأسوار ، وفتحت إحدى الفجوات . وحاول المماليك الدخول منها إلى المدينة
وكان من الصعب على المماليك أن يحاربوا وهم مترجلين عن خيولهم . خاصة وأن
دروعهم كان ثقيل من سرعة حركتهم ، وثقل عليهم تحت حرارة الشمس . وبعد

دحو لهم من هذه العجوة . وجدوا أنفسهم في منطقة خلاء كانت تفصل الأسوار عن بيوت المدينة ؛ وكان المدافعون متحصنين وراء النوافذ . وفوق الأسطح ، وأسطروم بوابل من القنابل . ولكن المالك راضوا بقدومهم ، واضطر المدافعون ، من رجال الشيخ ظاهر ، إلى التفاوض والتسليم . ولكن سرعان ما وقع إشتباك آخر ، أعطى المالك لهم فيه درساً لا يمكنهم أن ينسوه ، بعد أن أصبحت رؤوس قنلاتهم أكداً وتللاً .

وكان الخبر في كبير الإعجاب بمحمد بك أبي الذهب ، واسكنه نظر إلى مجزرة ياه على أنها هي التي ترجع سيئاته على حسناته . فذكر أنه كان آخر من أدركهم من الأمراء المصريين شهامة وصرامة سعداً ، وحزماً وعزماً وحكماً ، وسماحة وحسناً . وأنه كان قريباً للخير : يحب العلماء والصلحاء ، ويميل بطبعه إليهم ، ويعتقد فيهم ويعظمهم . وينصت لكلامهم ، ويعطيهم العطايا الجزيلة ، ويسكره الخالعين للدين . ولم يشتر عنه شيء من الموبقات والمحرمات ، ولا ما يشينه في دينه أو يخجل بمرورته ولولا ما فعله آخراً من الإسراف في قتل أهله يافا بيشارة وزرائه لكانت حسناته أكثر من سيئاته .

وأنثرت أبناء يافا على الشيخ ظاهر في عكا ؛ وما أن علم برحمة محمد بك أبي الذهب صوب مدينته حتى فر منها . فدخلها أبو الذهب في رهوة النصر ، وأرسل بآمر يوفاه الزينة بمصر . وكان السلطان قد أصدر فرماً بتأخير أبي الذهب على مصر والشام . تشجيعاً له على القضاء على الشيخ ظاهر ، ولكن موت أبي الذهب المفاجيء ، حرمة من الإبتهاج بالنصر . ومن التمتع بهذا الشرف . وعادوا بحشته إلى القاهرة .

وعادت مسألة إخضاع الشيخ ظاهر العمر إلى الدولة العثمانية ، التي أرسلت سطوتاً بقيادة الغازي حسن باشا لتسلم الأموال التي يسدها الشيخ ظاهر .

وبعد ضرب مدينة عكا بمذفعية الأسطول، حاول الشيخ ظاهر الخروج من المدينة، ولكنه سقط قتيلاً برصاص أحد جنوده المغاربة، وعادت منطقته نفوذ الشيخ ظاهر إلى السيادة الثمانية من جديد .

أما مسألة السلطة في مصر، فإنها ستشهد تنافساً جديداً من المماليك عليها، وإن كانوا جميعهم من « بيت » محمد بك أبو الذهب .

الفصل الرابع عشر

إبراهيم بك ومراد بك

بمجرد وفاة محمد بك أبو الذهب ، استولى تابعه مراد بك على قيادة الجيش ، وأعطى حصن عكا ، وأسرع بالقُدوم صوب مصر ، وكان يرغب في فرض نفسه بالقوة على بقية المماليك المتطلعين إلى السلطة . وقطع المسافة إلى القاهرة في اثني عشر يوما ، ووصل إلى العاصمة بعد أن أنهكت قواته ، وتوفي بعض الرجال في هذه العملية . وحين اجتمع الديوان في قلعة القاهرة ، استقر الأمر على أن يتسلم إبراهيم بك شياخة البلد ، ويتسلم مراد بك المدفعية ، ويتسلم يوسف بك إمارة الحج . وكان الثلاثة من « بيت » محمد بك أبو الذهب . وكان معنى ذلك وجود أكثر من رئيس في السلطة ، الأمر الذي يساعد على إقتسام وتوزيع الاختصاصات ، ويؤدي بذلك إلى الاستقرار في الحكم . ولكن ، هل كان نظام الحكم المملوكي العثماني في هذه الفترة ، وبعد تجارب على بك ومحمد بك ، يسمح بنش هذا الاستقرار ، أو يعمل على التقليل من تطورات كل من قادة المماليك نحو الإفراط بالسلطة ؟

لا شك في أن السنوات التالية ستشهد صراعا واضحا على السلطة ، واستمرارا لتناحر بين قادة المماليك وبعضهم ، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف النظام المملوكي ؛ وستشهد كذلك بعض محاولات للتدخل ، إما من جانب الدولة العثمانية أو من جانب الدول الأوروبية . وعلى أي حال فإن ضعف القيادة سيؤدي إلى تخفيف ثقل العبء الموجود على الأهالي ، ويسمح للنابيين من بين المصريين ، باستمرار النعم ، والأخذ في مناقشة ومجادلة سلطات الحكم العثمانية والمملوكية .

١ - إقسام السلطنة :-

رغم أن البكوات الثلاث كانوا يتمتعون بنفس المرتبة ، إلا أنه سرعان ما ظهر أن مراد بك قد أخذ في التقدم عليهم ، ونعرف أن مراد بك كان قد أعجب بـ زوجة سيده ، السيدة نفيسة ، زوجة على بك الكبير ، وأنه تزوجها بعد وفاة زوجها ، وأصبحت منذ ذلك الوقت تسمى السيدة نفيسة المرادية . وكانت تتمتع علاوة على جمالها ، بثروة ضخمة ، وتتمتع كذلك بحب المماليك لها ، حتى أصبحت تلقب بأُم المماليك . وكان هذا الزواج يظهر مراد بك في شكل متميز عن زميليه ، ويجعله يستند إلى ثروة ضخمة ، وإلى نفوذ واضح ، وكأنه الوارث لعلى بك الكبير نفسه .

وكانت أولى المشاكل التي صادفت البكوات الثلاثة هي مشكلة الاتفاق فيما بينهم على توزيع الثروة الضخمة التي كان سيدهم محمد بك أبو الذهب قد تركها ، والتي كانت تقدر بما يقرب من عشرين مليون جنيه من الأيراد السنوي . وكان عليهم أن يدفعوا إلى حكومة الباب العالي ما يقرب من ستة ملايين من الجنيهات كضريبة ميراث على هذه الثروة . ولكن البكوات قرروا عدم دفع أى شيء من جيورهم أو من ثراوتهم الخاصة ، وقرروا تقسيم هذه الضريبة مناصفة بين مدينة القاهرة ، وبين مدن وقرى مصر .

وهكذا بدأ مراد بك في فرض الإتاوات على الفلاحين في الدلتا ، وفرض بعض فلاحى القرى التابعة ليوسف بك بدفع الإتاوة التي فرضها مراد بك عليهم ، ووقفوا يذافعون عن قراهم مستخدمين في ذلك بعض الأسلحة النارية ، فعمد رجال مراد بك على إزال عقوبة شديدة بهم ، وعندئذ ، إمتطى يوسف بك صهوة جواده ، وجمع رجاله ، وتقدم لى ينزل نفس العقوبة بسكان القرى التابعة لمراد بك . ولكن يوسف بك وجد أنه من الصعب عليه التغلب على رجال

مراد بك ، فاضطر إلى الانسحاب من جديد . وأثر هذا الانسحاب في هيئته ، إذ أنه أظهره بمظهر الضعف ، إن لم يسكن بمظهر التابع لمراد بك . وبالنسبة لعقلية الماليك ، كان مثل هذا التصرف كافيا لكي ينفض بعض عماليك يوسف بك من حوله . ويتحولون إلى خدمة مراد بك .

وشعر مراد بك عندئذ بأن له من القوة ومن النفوذ ما يساعده على السيطرة على السلطة الموجودة في مصر . وكان هدفه يتخلص في الاستيلاء على القلعة ، وإخضاع الباشا الوالى ، وإجباره على أن يعينه شيخا للبلد . فخرج من قصره ، في يوم ٢٧ يونيو سنة ١٧٧٦ ، مع أعوانه في شكل فرقة مسلحة ، وأخذ في التقدم صوب القلعة . ولكن المؤامرة فشلت نتيجة لإكتشافها ، وما أن وصل إلى أبواب القلعة ، حتى وجدها تقفل في وجهه . فاضطر إلى الانسحاب إلى مصر القديمة وهو يرغى ويزبد ويهدد ، وتشاور البكوات والديوان ، وسماحوا له بالعودة إلى القاهرة من جديد .

ثم وقعت بعد ذلك مؤامرة من جانب آخر ، قام بها بعض البكوات الماليك ، الذين لم يكونوا من الماليك محمد أبو الذهب . وإتفق يوسف بك مع محمد بك طوبال مع اسماعيل بك الكبير واسماعيل بك الصغير ، ونجحوا في الاستيلاء على السلطة . وعين اسماعيل بك الكبير ، رئيس المؤامرة ، نفسه شيخا للبلد ، بعد أن استصدر بذلك مرسوما من الباشا الوالى . وأمام هذا الإنقلاب في السلطة ، وهو إنقلاب مسرحى ، اضطركل من إبراهيم بك وسراد بك ، وكانا متفقين ، إلى الفرار إلى الصعيد . ولكن الاتساق بين المنتصرين كان قصير الاجل . فاتهم اسماعيل بك الكبير اسماعيل بك الصغير بأنه قد أخذ في العمل ضده ، الاستيلاء على السلطة منه . وهاجمه عند خروجه من المسجد . وطربه على بك بالسيف ، وإن كانت الضربة قد جرحته في كتفه ، بدلا من أن تقتضى عليه ، فنقلوه الى بيت القائد ، حيث أجهزوا عليه في شهر يناير سنة ١٧٧٨ .

وهكذا ضعف مركز إسماعيل بك الكبير نفسه ، نتيجة لوقوع إنشقاقات داخل
بجموعة المماليك الموالية له . وكان إسماعيل بك الكبير يشعر في نفس الوقت بأن
مركزه مهددا ، خارج القاهرة . مادام إبراهيم بك ومراد بك يسيطران على
الصعيد . فأعد إسماعيل بك حملة أو تجريدة . لإخضاع مصر العليا ، ولكن قواته
تخلت عنه فاضطر إلى الفرار إلى سوريا ، ثم انتقل منها إلى طرابلس الغرب ، وعاد من
هناك إلى الصعيد من جديد . وفي أثناء ذلك الوقت بطبيعة الحال كان إبراهيم
ومراد قد دخلا إلى القاهرة .

وخلال الفترة الممتدة من سنة ١٧٨٠ إلى سنة ١٧٨٦ استمر الصراع ، بشكل
عام ، وأن كان قد ظهر بظهر متقطع ، بين كل من مراد بك ، وإبراهيم بك .
وإسماعيل بك . وكان مراد وإبراهيم يواقب كل منهما الآخر . وكانا يتخاصمان
ثم يتصالحان . ووجهوا حملات عديدة إلى الصعيد لتخلص من إسماعيل بك ، أو
لقضاء على سلطته هناك ، ولكنها فشلت في ذلك . وكانت هذه الفترة تشمل
خليطا من المؤامرات ، والانقلابات المسرحية . وأحداث الإغتيال ، وتغيير
المواجهة ، أو الخيانة ، ويصعب شرحها بالتفصيل ، إذ أن ذلك سيكون سردا
لتفاصيل حياة من الفوضى ، والتنازع والتقاتل . لوصول بعض الشخصيات إلى
السلطة ومحاظتها على نوع من الولاء أو حصولها على بعض الإمتيازات .

وشهدت هذه الفترة تدهورا واضحا في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ،
لموجودة في مصر ، نتيجة لهذه الحروب المستمرة ، والفتن والإضطرابات .
ويروى لنا الجبرتي في أحداث شهر ذى الحجة سنة ١١٩٨ ، أي الموافق ٣٠
أكتوبر سنة ١٨٧٤ أن مراد بك قد أرسل إلى الباشا وأمره بالنزول ، فأنزله
إلى قصر العيني معزولا وتولى مراد بك قائم مقام ، وعلق الستور على بابه ،
فكانت ولاية هذا الباشا (محمد باشا) إحدى عشر شهرا ... وكانت أيامه كلها

نحنا وغلاء . . ثم يذكر بعد ذلك سوء الأحوال العامة خلال هذه السنة :
 وراقت هذه السنة كالتى قبلها فى الشدة والغلاء . وقصور النيل . والفتن
 المستمرة . وتواتر المصادرات والمظالم من الأمراء ، وانتشار أرباعهم فى التواحي
 لجبي الأموال من القرى والبلدان : وإحداث أنواع المظالم ، ويسمون بها مال
 الجهات : ودفع المظالم والفردة حتى أهلوكوا الفلاحين ، وضاق ذرعهم ، واشتد
 كربهم . وطفشوا من البلاد . فحولوا الطلب على الملتزمين ، وبعثوا لهم المعيينين
 فى بيوتهم . فاحتاج مسائير الناس لبيع أمتعتهم ودورهم ومواسيمهم بسبب ذلك ،
 مع ما هم فيه من المصادرات الخارجة عن ذلك . وتنجع من يشم فيه رائحة
 الغنى ، فيؤخذ ويحبس ، ويكلف بطلب أضعاف ما يقدر عليه ، وتوالى طلب
 السلف من تجار الزين والبهار عن المسكوسات المستقبل . ولما تحقق التجار عدم
 الرد استعوضوا خساراتهم من زيادة الأسعار ، ثم مدوا أيديهم إلى المواريث ،
 فإذا مات الميت أحاطوا بموجوده ، سواء كان له وارث أو لا ، وصار بيت
 المال من جملة المناصب التى يتولاها شرار الناس ، بجملة من المال يقوم
 بدفعه فى كل شهر . ولا يعارض فيما يفعل فى الجزئيات ، وأما الكليات
 فيختص بها الأمير ، فحل بالناس ما لا يوصف من أنواع البلاء ، إلا من
 تداركه الله برحمته ، أو اختلس شيئاً من حقه ، فإن اشتروا عليه عوقب على
 استخراجهم . وفسدت النيات ، وتغيرت القلوب ، ونفرت الطباع ، وكثر الحسد
 والحقد فى الناس لبعضهم البعض ، فيتنجع الشخص عورات أخيه ويدل به إلى
 المظالم ، حتى خرب الأقليم ، وانقطعت الطرق ، وعربدت أولاد الحرام ، وفقد
 الأمن ، ومنعت السبل إلا بالحفارة وركوب الفرر : وجمعت الفلاحون من
 بلادهم من الشراقى والظلم ، وانتشروا فى المدينة بنسائهم ، وأولادهم يصيحون
 من الجرع ، وبأكلون ما يتساقط فى الطرقات من قشور البطيخ وغيره ، فلا

يحمد الزبال شيئاً يكمنسه من ذلك ، واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميتات من الخيل والحمير والجمال ، فاذا خرج حمار ميت تزاحموا عليه وقطعوه وأخذوه ، ومنهم من يأكله نيا من شدة الجوع ، ومات الكثير من الفقراء بالجوع ، هذا والغلاء مستمر ، والأسعار في الشدة ، وعز الدرهم والدينار من أيدي الناس ، وقل التعامل إلا فيما يؤكل ، وصار سمر الناس وحديثهم في المجالس ذكر الماء كل والقمح والسمن ، ونحو ذلك لا غير ، ولولا لطف الله تعالى ، وبحي الغلال من نواحي الشام والروم لهلك أهل مصر من الجوع ... واستمر ساحل الغلة خاليا من الغلال بطول السنة ، والشئون كذلك مقفولة ، وأرزاق الناس وعلائقهم مقطوعة . وضاع الناس بين صلحهم وغبنهم . وخروج طائفة ورجوع الأخرى » (١) .

وكان هذا التدهور الواضح في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، مع زيادة المظالم ، وانتشار الفوضى ، وعدم اعتبار سلطة عمال السلطان في مصر ، سببا في أن قرر السلطان عبد الحميد الأول في ذلك الوقت ، إعادة سلطته الفعلية على الولاية . وبدلا من أن تشهد مصر بحجى ولاية من إستاقبول ، مجردين من السلطة ، شهدوا هذه المرة ، بحجى حملة حربية كبيرة ، على سفن عديدة ، وبقيادة حسن باشا ، القائد العام ، أو قبطان باشا ، الأسطول العثماني .

٢ — حملة مصر باشا على مصر : —

لم يكن السلطان حين اتخذ قراره بإرسال حملة قوية إلى مصر يفكر في مجرد الأوضاع الموجودة في هذه الولاية ، وفي سلطته وحقوق سيادته ، بل كان متأثراً كذلك بموقف الدول الأوروبية ، وبمطالبها منه .

(١) الجبرتي : ج ٢ — ص ٨٣ — ٨٤ .

وكانت الحسالة قد بلغت بمراد بك إلى حد تم ديبده بهدم دار الفرنسيسكان الموجود في الاسكندرية . في حالة عدم دفعهم خمسة آلاف ريال لإبنه صالح أغا. وكتب الرعايا الأجانب الموجودين في مصر إلى سفرائهم في القسطنطينية بتاريخ ١٢ و ٢٤ فبراير سنة ١٧٨٦ ، وشرحوا أمر هذه الإتاوة الضخمة ، وطلبوا إليهم أن يساعدوهم في مواجهة مثل هذا الموقف الخطير . فئة دم سفراء فرنسا وبلندقة ، والأقاليم المتحدة ، ومثل الامبراطورية وروسيا ، وإسبانيا ونابولي ، بطلب جماعي وجهوه إلى الباب العالي ، بشأن حسن معاملة رعاياهم الموجودين في الولاية . ولانتهاز الباب العالي فرصة هذا التدخل ، لكي يظهر سلطته في تلك الولاية . التي بدت . منذ عهد علي بك الكبير ، في إظهار انفصالها عن الدولة . صدرت التعليمات إلى حسن باشا بإعداد الأسطول ، وبتولي قيادة الحملة البرية التي سينقلها عليه إلى مصر .

وكان مشروع هذه الحملة يؤثر على مصالح الدول الأوروبية في مصر . وكان إبراهيم بك ومراد بك قد وقعا ، في سنة ١٧٨٥ ، مع القائد تريجييه Truguet على معاهدات تهدف تسهيل اتصال فرنسا بالهند والشرق الأقصى عن طريق السويس . ولذلك فإن سفير فرنسا في القسطنطينية كان يرغب في بقاء إبراهيم بك ومراد بك في السلطة ، حتى يضمن تنفيذ الاتفاقيات . وعلى العكس من ذلك كان سفير إنجلترا في نفس المدينة يرغب في إسقاط حكم هذين البسكويين ، الأمر الذي سيؤدي إلى إلغاء العمل بهذه الاتفاقيات ، وإلى منع السفن الفرنسية من الدخول إلى البحر الأحمر من جديد . وحاول كل من هذين السفيرين التقرب إلى القبطان باشا . وأن يشرح له وجهة نظره . وقد قدم له سفير فرنسا ساعة فائقة ، ولكن حسن باشا استمر في إعداد الحملة بعد قبوله للهدية . وشعر البكوات بالخطر الذي أصبح يهددهم ، وكانوا قد بدأوا في هدم دار الفرنسيسكان ، فعادوا إلى

بنائه على نفقتهم ، وأرسلوا خطابات تحمل معنى الاعتذار لرئيس الجالية الفرنسية في مصر ، والسفير الفرنسي في القسطنطينية ؛ كما أرسلوا يعبون عن ولائهم وخدمتهم للباب العالي ، ويعمدون بدفع ما تأخر عليهم من الجزية السنوية . ومعنى ذلك أنهم قد استسلموا . ولكن السلطات عرض الموقف على مجلسه الخصوص ، ثم رفض الاستماع إلى مكاتبات البسكوات ، ونقرر إرسال الحملة .

ولقد أصرت الدولة العثمانية على لومها للماليك لعدم إرسال الخزان المنكسرة ، وطالبت بسرعة إرسال هذه الأموال ، وكذلك إرسال مرتبات الحرمين من الغلال والضرر . وبدأت الأنباء تصل عن ورود سفن من الدولة العثمانية ، وجميـه قوات من العسكر على هذه المراكب . فاجتمع زعماء الماليك ، وعلى رأسهم مراد بك ، مع الوالى . ويذكر لنا الجبرتي أن مراد بك قد أظهر نوعاً من التشدد ، وأنه قال للباشا : « ليس لكم عندنا لإحساب ، أمهلونا إلى بعد رمضان ، وحاسبنا على جميع ما هو طرفنا نورده ، وأرسل إلى من وصل إلى الاسكندرية يرجعون إلى حيث كانوا ، وإلا فلا نسهل حجاً ولا صرة ولا تدفع شيئاً ، وهذا آخر الكلام ، كل ذلك وإبراهيم بك بلاطف كلا منهما . ثم اتفقوا على كتابة عرض حال من الوجافلية والمشايخ ويذكر فيه أنهم أقبلوا وتابوا ورجعوا عن المخالفة والظلم والطريق التي ارتكبوها وعليهم القيام بالواجب » (١) . وكان والى جسدة قد حضر إلى الاسكندرية يطالب بالتأخرات المتعلقة به وبولايته ، فقرر الماليك أن يدفعوا إلى القبطان باشا وإلى باشا جسدة مبلغاً قدره ثلاثمائة وخمسين كيساً . وجمعوا المبلغ لكتابة العرائض ، واجتمعوا سوياً في القلعة ، ويذكر لنا الجبرتي أن مراد بك قد

(١) الجبرتي : ج ٢ - ص ١٠٧ .

انخفض الباشا جدا ، وقبل انك وركبتيه ويقول له يا سلطانم نحن فى عرضكم فى تسكين هذا الامر ودفعه عنا ، ونقوم بما علينا ، ونرتب الامور ، وننظم الاحوال على القوانين القديمة ، فقال الباشا : ومن يضمنكم ويتكفل بكم ؟ قال : أنا الضامن لذلك ، ثم ضماني على المشايخ والإختيارية ، (١) .

ولكن سرعان ما وصل الغازى حسن باشا ، وصارى عسكر السفر البحرى المنصور ، الى ثغر الاسكندرية وصحبته السفن ، فزاد الإضطراب ، وكثر اللغط ، وأنما العرضحالات بسرعة ، وأرسلوها الى الاسكندرية مع السلحدار . وكتب حسن باشا عدة فرمانات وأرسلها الى مشايخ البلاد وأكابر العربان ، ووعدهم فيها برفع الظلم ، وبم تطبيق القانون حسب سجلات السلطان سليمان ، الامر الذى يحدد الضريبة المربوطة على الاراضى ؛ وأدى ذلك الى ميل القلوب الى مثل الدولة العثمانية ، وانصرفوا عن أسراء المماليك . ووصلت فرقة أخرى من البحرية العثمانية الى ميناء رشيد ، فزاد قلق المماليك ، وقرروا إرسال مجرودة بسرعة ، بقيادة مراد بك ، الى جهة قوة ، حتى يمنعوا الطريق ؛ كما قرروا أن يرسلوا الى حسن باشا مكاتبات بأنهم سيحرروا الحسابات ، وسيقوهوا باللائم ، وعليه أن يرجع من حيث أتى ، وإلا فانهم سيحاربوه . وأخذوا فى جمع المراكب ، ورحلها بالمؤن والذخائر ، ونقلوا أمتعتهم من قصورهم الى بيوت صغيرة متفرقة فى المدينة . وأخرجوا كميات الحبوب التى كانت مخزونة لديهم وطرحوها فى الأسواق ، الامر الذى أدى الى انخفاض أسعارها . ويعلق الجبرتي على ذلك بقوله : « مصائب قوم عند قوم فوائد » . وخرج مراد بك وأمرائه ومماليكه الى بولاق ، ثم عبروا النيل الى امبابه . وكان حسن باشا قد أظهر أنه صاحب

الأمر والنهي في البلاد ، وأرسل المكاتبات إلى أعيان القاهرة ، يستنكر فيها ما قام به مراد بك وإبراهيم بك ، وطلب قراءتها على الملا في الجامع الأزهر. وتواترت الأخبار عن انتصار مراد بك في مدينة فوة ، ثم عن وقوع انتصارات أخرى ؛ ولكن سرعان ما ظهر عدم صحة هذه الإشاعات ، فحضرت بعض المركب وفيها بمالك وبجارج وأجناد ، وأخبروا بكسرة مراد بك ومن معه ، وأصبح الخبر شائعا في المدينة ،^(١) وكانت هذه الحادثة قد وقعت قرب الرحمانية ، أي أن قوات المالك لم تتمكن من الوصول إلى شمال الدلتا .

ولقد حاول إبراهيم بك أن يستولى على القلعة أو يسيطر عليها ، وعلى أبوابها ؛ ولكن الباشا لم يمكنه من ذلك ، وطلب القاضي والمشايخ الذين أمضى البعض منهم الليل عند باب العزب ، ونصب الباشا رايته على هذا الباب . وأرسل المنادين بجمع الأهالي وكل من كان طائعا لله وللسلطان يأتي تحت البيرق ، فطلع عليه جميع الأضاحات والتجار وأهل خان الخليلي وعامة الناس ، وظهرت الناس الخفيفون والمستضعفون والذين أنحلهم الدهر ، والذي لم يجد ثياب زيه لاستعمار ثيابا وسلاحا ، حتى امتلأت الرميطة وقرا ميدان من الخلائق ، وأرسل محمد باشا يستحث حسن باشا في سرعة القدوم ،^(٢) وقرأ الباشا خطبا شريفا يذكر أن الدولة لا تبتعد إلا عن إبراهيم بك مراد بك ، وأنها تعطي الأمان لكل من يطلبه .

ولاشك في أنها كانت فترة عصبية بالنسبة للأمن والنظام ، انتشرت فيها الهجمات على البيوت والبهائم ، وعلى الممتلكات ، وكثرت فيها حوادث السرقة هنا وهناك ، وإن كان الأمر لم يستمر على هذا الوضع لفترة طويلة ، إذ سرعان

(١) الجبرتي : ج ٢ . ص ١١١ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الجزء . ص ١١٢ .

ما وصل حسن باشا القبطان إلى ساحل بولاق، واحتفلوا بقدومه إحتفالا رسميا، وضربوا له المدافع . وأخذت بعض سفن حسن باشا في تعقب إبراهيم بك ومراد بك اللذان فرا إلى الصعيد، وخرجت جماعة من العسكر ففتحو عدة بيوت من بيوت الأمراء ونهبوها ، وتبعهم في ذلك الحميدية وغيرهم ، فلما بلغ القبطان ذلك أرسل إلى والى والاغا وأمرهم بمنع ذلك ، وقتل من يفعله ، ولو من أتباعه . ثم ركب بنفسه وطاف البلد ، وقتل نحو ستة أشخاص من العسكر وغيرهم وجده معهم منهبوات ، فأنكفوا عن الغنم ... وأمر بتسمير بيت إبراهيم بك ، الذى بالأزبكية ، وبيت أيوب بك الكبير ، وبيت مراد بك . (١) وذهب إليه مشايخ الأزهر ، كما ذهب إليه التجار، وشكوا إليه ظلم الأمراء ، فوعدهم خيرا . وترأس الباشا بنفسه الديوان ، وقد بعض الماليك مناصب الصنجدية ، وخلع عليهم الخلع . ونصح حسن باشا الماليك بالإنزام طرقهم وقوانينهم القديمة ، كما أمر قواد الجنود بعدم دخول بيوت الأمراء ، وبكتابة ما يجدونه من متروكاتهم ، وبإياداعها في مكان من البيت ، ويختتمون عليه .

وكان بعض المساكر قد تعدى على أهل الحرف ، فكان يأتي إلى القهوة أو لدى الخياط أو المزين ويخلع سلاحه ويلفقه ويرسم ركنه في ورقة أو على باب دكان ، وكان يعنى أنه أصبح شريكا لصاحب المحل ، الذى سيحتل بحميته . وكان هذا الجندى يأتي في أى وقت ويجلس كما يشاء ، ثم يحاسب صاحب المحل ، ويقاسمه في المكسب . فضج الأهالى من هذه الطريقة ، وتظلموا للباشا ، فصدرت الأوامر بإبطال شركة هؤلاء العسكر مع أهل الحرف ، وبإلقاء القبض على مثل هؤلاء الجنود ، وتسليمه إلى الحاكم . وكانت هذه المشكلات تظهر باستمرار ، مادام هناك إختلاف في العادات والتقاليد بين أهالى البلد وهؤلاء الجنود الذين جاء بعضهم من أصقاع

(١) الجبرى : ج ٢ — ص ١١٥ .

بمدينة من تلك الامبراطورية الشاسعة .

ويبدو أن القبطان حسن باشا كان يرغب في الحصول على أكبر كمية ممكنة من أموال مراد بك وإبراهيم بك، وكذلك أموال الأمراء التتاريين لهم ، فأخرجت الخبايا الكثيرة من البيوت ، وتم التحفظ على أملاكهم ؛ ثم استمر التفتيش والفحص ، وطلبوا الخفراء وحبسوا كل يدلو عن هذه الخبائث . واستدعوا زوجة إبراهيم بك ، هي وضرتها ، حتى صالحت بحملة من المال والمصاغ كما طالبوا زوجة أخرى من زوجات إبراهيم بك بمالديها من الجواهر . وخاصة ذلك التاج الذي كانت تحتفظ به . أما زوجة مراد بك فإنها قد اختفت ، وكانت ودائع زوجها موجودة لدى السيد البكري ، فسلمها إلى حسن باشا . وتشدد حسن باشا في هذه العملية ، ورغم تشفع بعض المشايخ عنده في زوجة إبراهيم بك ، فإنه أجابهم بقوله : « تدفع ما على زوجها للسلطان ، وتخلص ، فقالوا له النساء ضعاف وينبغي الرفق بهن ، فقال إن أزواجهن لهم مدة سنين ينهبون البلاد ، ويأكلون أموال السلطان والرعية ، وقد خرجوا من مصر على خيولهم ، وتركوا الأموال عند النساء ، فإن دفن ما على أزواجهن تركت سبيلهن ، وإلا أذقناهن العذاب » (١) .

وأمر حسن باشا بإخراج جواري إبراهيم بك وبقية الأمراء ، من بيض وسود وأحباش ، وبيعهم بالمزاد . وكان البيع بأبجس الأثمان ، وإشترى العثمانيون وعساكرهم . ولكن هذه العملية استمرت ولمتدت إلى بعض المحظيات ، وبعض أولاد الأمراء ، الأمر الذي دفع ببعض مشايخ الأزهر إلى الذهاب إلى القلعة ، وطلبوا من محمد باشا الوالي أن يتعاهد مع القبطان باشا في الأمر ، ثم دخلوا على حسن باشا ، « وكان المخاطب له شيخ السادات ، فقال له إنا سررنا بقدمك إلى

مصر لما ظنناه فيك من الإنصاف والعدل ، وإن مولانا السلطان أرسلك إلى مصر لإقامة الشريعة ومنع الظلم ، وهذا الفعل لا يجوز ، ولا يحل بيع الأحرار وأمهات الأولاد ... فاغناظ وأحضر أفندى دبوانه وقال أكتب أسماء هؤلاء حتى أرسل إلى السلطان وأخبره بمعارضتهم لأوامره ، ثم التفت إليهم وقال : أنا أسافر من عندكم والسلطان يرسل لكم خلافي فتنظروا فعله . أما كفاكم أني في كل يوم أقتل من عساكرى طائفة على أسير شىء مراعاة وشفقة ، ولو كان غيرى لنتزتم فعل العسكر في البيوت والأسواق والناس ، ففسالوا له : إنما نحن شافعون ، والواجب علينا قول الحق ، وقاموا من عنده وخرجوا ،^(١) . ومن هذه الحادثة تظهر بوضوح نظرة كل من هذا القائد العسكرى ، ومن العلماء والمشايخ : لإحدى المشكلات ، ومحاولة حلها : وتظهر فيها العنصرية العسكرية ، وكذلك الرغبة في إحقاق الحق ، وسيادة روح العدل والشرع ، رغم مواجهة القوة ، من جانب المشايخ .

واستمر وصول الامدادات إلى القاهرة ، فحضر إليها كل من عابدى باشا ودرويش باشا ، ودخلت طوائف عساكرهما إلى المدينة وهم بهيئات مختلفة وأشكال منكسرة ... وبعضهم بطراطين سود طوال شبه الدلاة ، والبعض معهم ببوشيه ملونة مفشولة على طربوش واسع كبير ... وصورهم بشعة وعقائدهم مختلفة ، وأشكالهم شتى ، وأجناسهم متفرقة ، ما بين أكراد ولاوند ودروز وشوام ؛ ولكن لم يحصل منهم إيذاء لاحد ، وإذا اشتروا شيئاً أخذوه بالمصلحة »^(٢) .

ثم وصل بعد ذلك أحمد باشا ، والى جسده ، الذى كان مقبياً بالاسكتندرية .

(١) الجبرتي : ج ٢ — س ١١٨ ،

(٢) المرجع السابق . نفس الجزء . س ١١٩ .

وجاءت الرسائل والهدايا من الباب العالي ، إلى القبطان باشا ، ومحمد باشا يكن ،
الوالى ، وإلى عابدى باشا ، ودرويش باشا ، وأحمد باشا ، وإلى جدة فاجتمعوا
في القلعة لقراءة الأوامرات ؛ وضربوا المدافع ، وكان ديوانا عظيما وجمعية كبيرة
لم تعهد قبل ذلك ، ولم يتفق أنه يجتمع في ديوان خمسة باشاوات في آن
واحد ، (١). وكان الأمران الخاص بحسن باشا ، القبودان باشا ، مليئا بالاحترام
والتبجيل ، والثناء على ما فعله ، وتوصيته بالرعية ، وذكر اسماعيل بك وحسن
بك الجداوى ، اللذين كان حسن باشا قد استعان بهما في شياخة البلد وإمارة الحج ،
بعد خروج إبراهيم بك ، وسراد بك من القاهرة ، واشتمل على ضرورة
الإنتقام من العصاة .

وأقلمت السفن العثمانية في النيل جنوباً ، لتعقب الأتباع المماليك الذين انسحبوا
إلى الصعيد ، وحدث اشتباك بين هذه السفن وبين المماليك قرب أسيوط ، وإن
كان هذا الاشتباك لم يؤد إلى نتيجة لها قيمتها . ثم استعد حسن باشا لإرسال
تجريدة عسكرية إلى الصعيد ، بقيادة كل من عابدى باشا ، ودرويش باشا .
وتنازلت الاشتباكات قرب أسيوط لفترة من الزمن ، وكانت تلتئم بعودة الجنود
العثمانيين إلى سفنهم ، وعودة المماليك إلى معسكرهم .

وكتب الأتباع المماليك ، بعد إنسحابهم من أسيوط إلى طهطا ، رسالة إلى
عابدى باشا : « إنكم تخاطبوننا بالكفرة والمشركين ، والظلمة والعصاة ، وإننا
بحمد الله تعالى موحدون ، وإسلامنا صحيح ، وحجينا بيت الله الحرام ،
وتكفيرنا مؤمن كفر ، ولنا عصاة ولا مخالفين ، وما خرجنا من مصر عجزاً
ولا جبناً عن الحرب ، إلا طاعة للمسلطان ولنا نبيه ، فإنه أمرنا بالخروج حتى
تسكن العتق ، وحققنا للدماء ، ووعدنا أنه يسعى لنا في الصلح ، فخرجنا لأجل

ذلك ، ولم نرض بإشهار السلاح في وجوهكم ، وتركنا بيوتنا وحرماننا في عرض
السلطان ، ففعلتم بهم ما فعلتم ، ونهبت أموالنا وبيوتنا ، وهتكتكم أعراسنا ، وبعتم
أولادنا وأحرارنا وأمهات أولادنا ، وهذا الفعلة ما سمعنا به ولا في بلاد
الكفر ، وما كفاكم ذلك حتى أرسلتم خلفنا العساكر يخرجونا عن بلاد الله ،
وتهددونا بكثرتمكم ، وكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله ، وإن عساكر
مصر أمرها في الحرب والشجاعة مشهور في سائر الاقاليم ، والايام بيننا ، وكان
الاولى بكم الإجتهد والهمة في خلاص البلاد التي غصبها منكم الكفار واستولوا
عليها ، مثل بلاد القرم والودن وإسماعيل وغير ذلك ،^(١) وكانت الرسالة تشتمل على
مزيج من الأسلوب الحثيث مع الأسلوب اللين ؛ ولا مكنها لم تؤد إلى نتيجة ، خاصة وأن
القائد العثماني كان يعتقد في إمكانية حصوله على نصر عسكري على هؤلاء المماليك .
وواصل المماليك مكانة حسن باشا ، طالبين الصلح والامان ، وذكروا
لعابدى باشا أنهم سيردون له كل ما ضاع منه في المعركة . واصل حسن بك
الجداوى كان يفضل أخذ ما ضاع منهم بالسيف ، أى بالقوة . وكان حسن باشا
لا يأمن لمن انضم إليه من المماليك ، وخشى أن يتحولوا في أثناء الحرب في الععيد
إلى جانب إبراهيم بك ومراد بك « فتذهبوا معنا ، ثم يقع منكم الخيانة
والخامرة . ثم حلف أنه إن وقع شيء من ذلك ليسكون سببا في خراب مصر
سبع سنوات ولا يبقى بها أحد »^(٢) . وكان حسن باشا يفضل أن يكون الرد
على إبراهيم بك ومراد بك أنهم سيجابون لطلبهم ، إذا كان قصدهم هو الصلح
والامان وقبول التوبة ، ويقوم القبطان باشا في هذه الحالة بطلب
الامان لهم من السلطان ، ويعهد لهم بمناصب ، حيث يرغبون ، خارج الاقاليم

(١) الجبرتي : ج ٢ — س ١٢٥ .

(٢) أنظر الجبرتي : نفس الجزء س ١٣٢ .

المصري يتعيشون فيها بعياهم وأولادهم ، ومع من يشاءون من ممالكهم وأتباعهم ، وأما بقية الأمراء فيمكنهم أن يحضروا إلى مصر ، أى إلى القاهرة ، وقيمون بها ، ويصبحون من جملة عسكر السلطان ، أو أن يعينوا إن رغبوا في أماكن يقيمون بها في الوجه القبلى . أما إذا رفضوا ذلك فستكون الحرب .

ولكن البكوات المماليك أظهروا أنهم يمثلون لكل ما يؤمرون به ، ما عدا السفر إلى غير مصر ، إذ أنه يصعب عليهم فراق الأوطان ، وذكروا أنه لم يشق عليهم شيء أعظم من تمكن خصومهم ، اسماعيل بك وحسن بك ، من البلاد . وذكروا أنهم مستعدين لمنازلة هؤلاء الأميرين ورجالهما ، بدون اشتراك جنود السلطان . ولكن حسن باشا كان قد جاء إلى مصر لتنفيذ خطة معينة ، وكان على المماليك أن يمثلوا لها .

وتقدمت قوات الأمراء القبطيين شمالا حتى وصلت إلى منطقة الجيزة ، وفرضوا الكلف على البلاد . وفي نفس الوقت خرجت قوات اسماعيل بك وحسن بك إلى البر الشرقى ، ناحية طرة . ثم عدوا إلى البر الغربى على السفن ، وأقاموا فيها المتاريس ، لكي يواجهوا زحف الأمراء القبطيين . وحاول الأمراء القبطيون مهاجمة هذه المتاريس ، ولكن العثمانيين كانوا متيقظين ، فضربوا عليهم المدافع من البر والبحر ، من الفجر إلى شروق الشمس ، فرجعوا إلى مكانهم من غير طائل . ثم انسحبوا بعد ذلك إلى دهشور . وكتب المماليك بعد ذلك يطلبون الأمان من جديد ، وأن يعينوا لهم أماكن من الوجه القبلى يقيمون بها ؛ فوافق حسن باشا على ذلك ، وترك لهم حرية اختيار المسكن ، الذى سيقومون به ، ولكنه اشترط عليهم أن يكونوا جماعة قليلة ، ويحضروا بقى الأمراء بالأمان إلى مصر . فلم يرضوا بالافتراق عن بعضهم ، واستقروا قرب بنى سويف . واستمر حسن باشا فى عمل استعداداته ، وفى تمهيد الجنود إلى البر الغربى ؛

ووصلته إمدادات من قبرص وقرمان ، فاضطر المماليك الى الانسحاب جنوباً الى أسيوط ، وإن كانت بقيتهم قد ظلت قرب المنيا ؛ ثم استمروا في انسحابهم حتى طهطا . وتعقبت التجريدة فلول المماليك المنسحبة ، ووقعت بينهم واقعة كبيرة ، استمرت لمدة ست ساعات ، وقتل فيها الكثير من الجانبين ، واستمر المماليك في انسحابهم جنوباً ، حتى كف العثمانيون عن تعقبهم . واعتبر حسن باشا هذه الواقعة نصراً لجنوده ، وأمر بإطلاق المدافع من القلعة ، وجاءت المشايخ والأكابر لتهنئته . وبعد ثلاثة أسابيع وصلت الأخبار بوصول السفن العثمانية الى أسوان ، وبسيطرتهم عليها . وبأن الأمراء المماليك قد انسحبوا الى ناحية إبريم (١) . وعاد عابدى باشا إلى القاهرة ، بينما ظل حسن بك في قنا . ولكن هذا لم يمنع المماليك من الزحف شمالاً من جديد ، وبشكل جعل العمليات الحربية في الصعيد متداخلة الخطوط ، وتعتمد على الكر والفر السريع ، وإخراق خطوط العدو .

وكان حسن باشا قد اعتمد منذ مجيئه إلى مصر على قروض من التجار ، لكي ينفق على حملاته العسكرية ، إلى أن تصل إليه الأموال من الباب العالي ؛ وحين وصلت له خزائنه ، قام برد هذه السلف إلى أصحابها . ولكنه أظهر تشدداً في جمع الأموال ، وحتى مع محمد باشا يكن ، الذي انتهت مدة ولايته لمصر ، فأمر بحسابته . وحين اتضح أن عليه ألف ومائتان وخمسة وعشرون ألفاً ، وطلب أن تخفف منها باقي العوائد الموجودة بزمم الأمراء ، رفض حسن باشا مثل هذه التسوية . ثم أمر بالتشديد عليه حين وصل إلى رشيد ، وضايقه حتى باع أمتهته وحوادثه ، رغم أنه كان قد فعل الكثير حين جاء حسن باشا إلى مصر . وكان يهول الأمر على المماليك والمشايخ . ويحذروهم من العناد ، وذكروهم أن جنوده

(١) أنظر الجبرتي : ج ٢ - ص ١٣٧ - ١٣٩ .

سنتاقى آلاف مؤلفة . ومعها الدواب لجر المدافع . هذا علاوة على أنه كان قد أعد القاهرة لدخول حسن باشا ، ووقف في وجه المماليك . وبعد أن كان حسن باشا قد أمر بإبطال المظالم ورفعها عن مصر ، عادت هذه المظالم وتقررت ، وخاصة بعد أن استعان بإسماعيل بك ، الذى حسن له أمر إعادتها ، فأعيدت وسموها « التعمير » ، وعين المكلفين لجبايتها . ونزلت هذه النازلة بالفلاحين وأهل القرى ، فى الوقت الذى إنتشر فيه موت البهائم . والذى كان فيه النيل منخفضاً ، والمحصول ضئيلاً . فتغيرت قلوب الخلق جميعاً على حسن باشا ، وغاب ظنهم فيه ، وتمنوا زواله . وفشا شر جماعته وعساكره القليوبجية فى الناس ، وزاد فسقهم وشرهم ، وطعمهم . وإنتهكوا حرمة المصر وأهله (١) . ثم فرض حسن باشا « تفريضة » على بلاد الأرياف ، أعلى وأوسط وأدنى ، وأرسل الأمراء لجمعها فى طول البلاد وعرضها . وصرعان ما أخذوا يطالبون الفلاحين بالمال الشئوى : فضج الملتزمون ، وتكلم رجال الأوجاعات فى الديوان ، وقالوا « من أين لنا ما ندفعه وما صدقنا بخلاص المظالم والصينى والفردة ، ولم يبق عندنا ولا عند الفلاحين شيء » (٢) . ولكن حسن باشا لم يتنازل . وشرح أنه سيترك البلاد قريباً ، ومن الضرورى تشميل المطلوبات قبل سفره . وحين اتصلوا بعابدى باشا تسكى يخفف عنهم . طالبهم بالميرى كذلك ، وشنع عليهم ، وحلف أن يحبسهم حتى يدفعون . وهكذا يظهر لنا الجبروتى أن حسن باشا إهتم فى الأيام الأخيرة لوجوده فى مصر بعملية جمع أكبر كمية ممكنة من الأموال ، أكثر من اهتمامه بأى شيء آخر .

وفرر حسن باشا أن يترك لإسماعيل بك كمية من المدافع والقنابل وآلات

(١) الجبرى : ج ٢ — ص ١٤١ .

(٢) الجبرى : ج ٢ — ص ١٤٥ .

الحرب . كما قرر أن يبقى في مصر حامية تبلغ ١٥٠٠ جندي . وكانت الحرب قد
انتهت من حديد بين روسيا والدولة العثمانية ، وهجمت القوات الروسية على
الغرم وإستولت على بقيتها . فاضطر حسن باشا إلى السفر للاشتراك في الجهاد .
وأصدرت الدولة العثمانية عفوا عن إبراهيم بك ومراد بك ، على أن يقيم الأول
في قنا ، والثاني في إسنا ، مع تحريم دخول القاهرة عليهما . وسافر حسن باشا
من مصر . وخرج الأمراء لوداعه ، وأخذ معه بعض الرهائن من الممالك .

ويقول الجبرتي أنه « لم يحصل من جيشه إلى مصر وذهابه منها إلا الضرر ،
و لم يطل بدعة ، ولم يرفع مظلة ، بل تقررت به المظالم والحوادث ، فإنهم كانوا
يعصونها قبل ذلك مثل السرقة ، ويخافون من إشاعتها وبلوغ خبرها إلى الدولة ،
فينكرون عليهم ذلك . ونابت فيه الآمال والظنون ، وهلك بقدمه البهائم التي
عليها مدار نظام العالم ، وزاد في المظالم التحرير ، لأنه كان عندما قدم أبطل رفع
المظالم ، ثم أعاده بإشارة لإسماعيل بك ، وسماه التحرير ، فجعله مظلة زائدة ، وبقي
يأكل دموع المظالم والتحرير ، فصار يقبض من البلاد خلاف أموال الخراج عدة
أفلام منها المضاف والبراني ، وعوائد الكشوفية ، والفرد المتعددة ، ورفع
المظالم والتحرير ، ومال الجهات وغير ذلك ... » (١) . والمهم هو أنه جاء
لسكر شركة إبراهيم بك ومراد بك ، والقضاء عليها ؛ ولكنه لم يصل إلى
نتيجة حاسمة في هذا الشأن .

٣ — سيطرة إسماعيل بك الكبير : —

بعد سفر حسن باشا بقي عابدي باشا في القلعة ، أما شياخة البلد فإنها ظلت مع
إسماعيل بك الكبير ، وصار بيده العقد والحل والإبرام والنقض .

ولكن لإسماعيل بك ورث الموقف كما كان ، ودون أن يكون هناك حل واضح

لمشكلة النزاع على السلطة . وكان صدور العفو عن إبراهيم بك ومراد بك ، يزيد من اعتبارهما ، ويزيد من أطاعهما في إستعادة مركزهما السابق ، أو حتى في الحصول على قدر أكبر من السلطة والامتيازات ، وخاصة بعد انسحاب حسن باشا من مصر . وكان أى تحرك جديد من جانب هذين الأميرين يستتبع مواجهة إسماعيل بك له بقوات عسكرية ، الأمر الذى كان يستدعى حصوله على الأموال . ويبدو أن حسن باشا قد أخذ من مصر كل ما وصل إلى يديه من أموال ، وحتى آخر لحظة ؛ ولذلك فإن إسماعيل بك قد اضطر إلى الحصول على الأموال من الأهالى ؛ وهى عملية تستتبع نفوذ المصريين منه . وهكذا كان إسماعيل بك في موقف لا يحسد عليه . وعمل إسماعيل بك على أن يفرض مبلغاً من المال على تجار البن والبهار ، وعلى النصارى والأروام ، والشعرا والمغاربة ، وكذلك على تجار الغلال ، وغيرهم من المتسبيين ، الأمر الذى أدى إلى إغلاق الحوانيت ، وإجتماع أبناء هذه الطوائف . والمهم أن هؤلاء الأهالى في غضبتهم قد اتجهوا إلى الأزهر ، وضجوا وإستأثوا من هذه النازلة ، وأجبروا الشيخ العروسى على الكتابة لإسماعيل بك . وظلوا مرابطين في الأزهر حتى رد عليهم إسماعيل بك ، وذكر أنها قرص وسلفة ، يدفعها من يقدر عليها . ولكن المجتمعين رفضوا ذلك الرد ، واعتبروه خدعة ، واعتقدوا أن السلطة ستأخذهم الواحد بعد الآخر ، بعد فتح حوائثهم من جديد . فاضطر الشيخ العروسى إلى الركوب ، وسار حوله الجمع الغفير وبعض المجاورين حتى جامع المؤبد . وأرسل إلى إسماعيل بك يخبره بالموقف ؛ فحقق عليه ، واعتقد أنه هو الذى دبر الأمر ، وكرر ما سبق ذكره من الكلام ، وأنه لن يطالب أحدا بشئ . وتفرق الناس . وبعد يومين ، أرسلوا إلى أهل الصاغة والجواهرجية والنحاسين ، وطالبوهم بالقرع عليهم ، فلم يجدوا بداً من الدفع . وتطرق الحال إلى باقى الناس ، حتى يباعين الفسيخ ، وجموع ذلك نحو لائنين وسبعين حرفة . (١)

واشتد رجال إسماعيل بك في التمسك مع الرعية في طلب هذه السلفة. وتعدى الحال إلى بياض الخلل والصوفان ، وتضرر الفقراء من ذلك .

وسرعان ما وصلت الأنباء من كشاف الوجه القبلى ، بأن رجال إبراهيم بك ومراد بك قد وصلوا إلى أسيوط ، ثم وصلت طلائعهم إلى شمال منفوط . ومرب الكشاف الموجودين هناك إلى القاهرة ، فصعد إسماعيل بك إلى الديوان واجتمع بالأمراء ، وقادة الأوجاقات ، والمشايخ . ثم شرح لإسماعيل بك الموقف وقال : يا أسيادنا يا مشايخ ، يا أمراء ياوجاقلية ، إن جماعة القبطيين نقضوا عهد السلطان ، وانتقلوا من أماكنهم ، وزحفوا على البلاد ، فهل الواجب قتالهم ودفعهم [؟] فقالوا نعم . فقال إن المخالفين إذا نقضوا عهد السلطان ، ولم يأتوا إلى قتلهم ، يعرف على المقاتلين من العسكر من خزينة السلطان ، وليس هنا مزية وفعل منكم بقتال عن نفسه . فأجابه إسماعيل أفندى الخلقى وقال : ونحن ، أى شيء تبقى عندنا حتى نصره ، وقد نهرنا كلنا شعائين ، لا تلك شيئا . فقال له الباشا هذا الكلام لا يناسب ، ولا ينبغي أنك تسكر قلوب العسكر بمثل هذا الكلام ، والأولى أن تقول لهم أنا وأنتم شيء واحد ، إن جعلت جوعوا ، وإن شبعتم إشبعوا معى . ثم لاحظ رأى بينهم على أن يكتبوا عرضا للدولة والاختيار . ثم قال : نعم يا أمراء ، وهذا الباشا فرسل بعين الدولة ، وينظر ما يكون الجواب ، فإن زحفوا قبل بحى الجواب خرجنا إليهم وقابلناهم ثم كتبوا فرمائيات لجميع القز والاجناد الغائبين بالأرياف بالحضور . ويسكن إسماعيل بك بالجلس . وثمة في بكائه ، فقال له الاختيارية : لا نملك يا بك . . . (١) ولقد اقترح إسماعيل بك على المشايخ أن يكتبوا للدولة حتى ترسل لهم عساكر ، فعارض الشيخ الهرموسى في ذلك ، وذكر أن العساكر الرومية لا تنفع بين العساكر المصرية ،

والأولى إستجلاب خواطر الجند بما لإحسان إليهم، والذي تغطوه الأغراب أعطوه
لأهل بلادكم أولى . . . وإستند إسماعيل بك إلى ذلك ، وطلب فرض فردة جديدة
على البلاد والقرى ، وجعلوا على كل بلد مائة دينار وعشرة ، ثم إقترح الباشا
ضرورة كتابة مشايخ الأزهر فتوى تجيز قتال المماليك القبليين ، لأنهم نقضوا
العهد . وأفسدوا في البلاد ، فنكتبت الفتوى . .

وهكذا أصبح في وسع إسماعيل بك أن يحصل على الأموال اللازمة للإشتعدادات
الحربية ، في نفس الوقت الذي استند فيه إلى فتوى شرعية ، تجيز قتال المماليك ،
وطالبت الأمراء القبليين بالمنطقة الواقعة جنوب أسبوط ، وبرد ما أخذ منهم ،
وكرر رد أتباعهم ومواليهم ، الذين كانوا قد أرسلوا إلى الإسكندرية فلم يزدت
الأخبار بوصول هؤلاء المماليك إلى بنى سويف ، فاضطرت سلطات القاهرة إلى
أن تأخذ الأمر إعتبه ، وتبدأ في البدفاع عن العاصمة .

وكان من طبيعة مثل هذا الجو قف أن تؤثر على الحالة الاقتصادية في البلاد :
فكانت الطرق مقطوعة ، والأمن غير مستتب ، والعربان يهاجرون مجتمعاتهم
وهناك ، فضاعت الغنماش ، ومنعت السفن ، وتعطلت الأساطيل ، وبأبحر كرم
واقترح الشيخ العربي ضرورة إجتماع المشايخ ومقايديهم للقبائل وتحقيقهم مع
الغنى من ، فوافق الباشا ، وإدعى إسماعيل بك أن الدولة للأجانية قد أرسلت
فرماناً بضرورة الحق والتشدد على مجاربة الأمراء القبليين . وهذا ظهر أن
شيوخ الأزهر كانوا لا يرغبون في ترك الأمور تسير بطريق غير معقول ، وأنهم
كانوا يرغبون في تحديد موقفهم السلطات بوضوح . وقبلها فرغوا من ذلك تكلم
الشيخ العربي وقال : أخبروني عما عن جاصل هذا الكلام ، فإننا لا نعرف بالتركي ،
فأخبروه فقال : ومن المانع لكم من الخروج ، وقد ضاق الحال بالناس ، ولا يقدر
أحد من الناس أن يصل إلى بحر النيل ، وقربة الماء بخمسة عشر نصف فضة ،

وحشرة إسميل بك تشتغل ببناء حيطان ومتاريس ، وهذه ليست طريقة المصريين في الحروب ، بل طريقتهن المصادمة ، وإنفصال الحرب في ساعة ، إما غالب أو مغلوب ، وأما هذا فإنه يستدعى طولاً ، وذلك يقتضى الحراب والتعطيل ، (١) ووافق الباشا على ذلك ، وأمر بتشهيل الإستهداد للخروج . وخرجت الجنود إلى المتاريس في الجزيرة ، ونزل الباشا من القلعة وسكن هذه القوات ظلت في موقف الدفاع في كل من البرين الشرقي والغربي ، ولم يقوموا بالزحف . فضاق الحال بالناس ، وتعطلت لأسفار ، وإنقطع ورود البضائع من الصعيد ومن الوجه البحري ، خاصة وأن عرب البحيرة أعملوا السلب والنهب في هذا الاقليم ، ومنعوا سفر السفن في فرع رشيد .

وفي أثناء ذلك الوقت كان بعض الامراء يخرجون بخيائهم إلى البر الغربي ، ثم يعودون من جديد ، وكأنهم يرغبون في إيهام الناس بأنهم يستعدون للزحف . ولا شك في أنها كانت عملية تمويه . من جانب إسماعيل بك . الذي كان يهدف اليه في القاهرة . ومع مرور الأيام ضاقت أنفس المقيمين بالمتاريس ، وقلقوا من طول المدة ، وتفرق غالبيتهم ، ودخلوا المدينة . ومن وقت لآخر كانت الإشاعة تسرى بأن الامراء القبلين قد هجموا على المتاريس ، فيهب الامراء من القاهرة . ويجحدوا أنها مجرد إشاعة . وزاد تكاثر المدافعين ، ورغبتهم في البقاء في القاهرة . في الوقت الذي وصلت فيه طلائع قوات الامراء القبلين إلى طرة ، وإلا ، حشارف الجزيرة .

وفي يوم الأربعاء السادس عشر [من شهر ذى الحجة سنة ١٢٠٢ هـ .] (٢) عقد الباشا الديوان بقصر العيني ، وجمع به سائر الامراء وخطاط الاوجاقات

(١) الجبرتي ج : ٢ - ص ١٥٨ .

(٢) يقابل ١٧ من سبتمبر سنة ١٧٨٨ .

والمشايخ ، نتيجة لحضور سفير بمكاتبات من طرف الحكومة الروسية . وكانت هذه الحكومة حين علمت بنيا الحملة العثمانية على مصر ، قد أرسلت رسالة إلى أمراء المماليك ، على يد قنصلها المقيم بالإسكندرية ، حذرتهم من ذلك ، وحضنتهم فيها على تحصيل الثغر ، وعلى منع حسن باشا من العبور ، لحضر القنصل إلى القاهرة ، واجتمع بهؤلاء الأمراء ، وتباحث معهم في الأمر ، ولكنهم أهملوه وعاد دون أن يحصل على رد وبعدمجي حسن باشا ، وخروج الأمراء إلى الوجه القبلي ، بحشوا عن هذا القنصل ، وانصلوا به ، ولكنهم إنهمزوا أمام قوات الدولة العثمانية . وكانت حكومة روسيا ترغب في أن ترسل جنوداً لتجديتهم ، وبعض السفن ، خاصة وأن الحرب تجددت بينها وبين الدولة العثمانية . فعاد هذا السفير إلى دمياط ، وقرر أن يكاتب أمراء المماليك ، عن طريق هذا السفير . فأعلموا الباشا بذلك سرا ، وأرسلوا إليه بالحضور ، فلما وصل إلى شلقان خرج إليه لاستمعيك في تطريدة كأن لم يشعربه أحد ، وأعد له منزلا ببورلاق ، وحضر به ليلا ، وأنزله بذلك القناق ، ثم اجتمع به صحبة على بيك وحسن بيك ورضوان بيك ، وقرأوا المكاتبات بينهم ، فوصل إليهم عند ذلك جماعة من أتباع الباشا ، وطلبوا ذلك الالجي (١) عند الباشا ، وذلك بإشارة خفية بينهم وبين الباشا . فركبوا معه إلى قصر العيني ، وأرسل الباشا في تلك الليلة التنابيه لحضور الديوان في صبحها فلما تكاملوا أخرج الباشا تلك المراسلات ، وقرئت في المجلس ، والترجمان يفسرها بالعربي وملخصها خطابا إلى الأمراء المصرية ، أنه بلغنا صنع ابن عثمان الخائن الغدار معكم ، ووقوع الغن فيكم ، وقصده أن بعضكم يقتل بعضا ، ثم لا يبقى على من يبقى منكم ، ويملك بلادكم ، ويفعل بها عوائده ، من الظلم والجور والخراب ، فإنه لا يضيع قدمه في قطر إلا ويعمه الدمار والخراب . فتيقظوا لأنفسكم ، واطردوا من حل ببلادكم

(١) معناها السفير .

من العثمانية ، وادفعوا بنديرتنا (١) ، وإختاروا لكم رؤساء منكم ، وحصنوا ثغوركم ، ولمنعوا من يصل إليكم منهم إلا من كان بسبب التجارة ، ولا تخشوه في شيء ، فمن تكفيكم مؤونته . وأنصبوا من طرفكم حكاماً بالبلاد الشامية ، كما كانت في السابق ، ويكون لنا أمر بلاد الساحل ، والواصل لكم كذا وكذا مركباً ، وبها كذا من العسكر والمقاتلين ، وعندنا من المال والرجال ما نطلبون ، وزيادة على ما نظنون . فلما قرئ ذلك ، إتفقوا على إرسالها إلى الدولة ، في ذات اليوم صحبة مكاتبه من الباشا والامراء ... وأنزلوا ذلك الالجى في مكان بالقلمة مكرماً ، (٢) .

ولقد إستمر لإسماعيل بك في بناء التحصينات عند طره ، كما بنى أبراجاً من القلعة إلى الجبل ، وأخرج إليها الذخائر والمؤن . ولم يحاول الماليك القبليين الهجوم على هذه التحصينات ، بل نجد على العكس من ذلك أن بعض الجنود الثمانيين قد حاولوا الهجوم على مواقع الماليك القبليين ، وهجموا عليها بالسفن ؛ ولكن الماليك استخدموا المدفعية التي نصبوها فوق الجبال ، لرد هذه الهجمة . ورس بشا القاهرة حملة جديدة ضد الماليك ، وحدثت موقعة إستمر فيها القتال مدة يومين . واستخدمت فيها المدفعية ، دون أن تعطى نتيجة حاسمة في الموقف العسكري ؛ وإن كان لإسماعيل بك قد إستغل هذه العمليات ، في تقرير الغرامات ، والتبرعات الإجبارية ، على البلاد والقرى .

(١) معناها العلم .

(٢) الجبرقى : ج ٢ — ص ١٦٤ — وقتل هذا السفير بعد ذلك في القلعة ، حين سبب الحكومة العثمانية إرساله إليها .

مختصر : DEHRAIN, Henri ; L'Egypte Turque. p. 195.
[Tome V. de L'Histoire de la Nation Egyptienne.] .

ولاستمرت المراسلات بين الأمراء القبليين وبين والى فى القاهرة ؛ وكادوا أن يصلوا إلى اتفاق فيما بينهم ، يتلخص فى ترك الاقليم الواقع جنوبى أسىوط ، على البحرين الشرقى والغربى ، للأمراء القبليين ، لولا أن استدعت الدولة عابدى باشا وعينى إسماعىل ، كتنهلا حسن باشا ، مكانه فى الولاية ؛ فتسدرع الأمراء القبليون بذلك ، وبتغيير من إتفقوا معه ، لكى يواصلوا موقفهم العدائى من سلطات القاهرة . فجمع الباشا الجديد الديوان ، وعرض الأمر على المشايخ والقضاة ، الذين وافقوا على الاستمرار فى محاربتهم . ولا شك فى أن جمع الديوان كان يهدف ضمان الحصول على الموارد المالية اللازمة للحملة ، من الاستمرار فى مصادرة أموال الممالىك الفارين ، والإستمرار فى فرض الفردة على الأهالى . ولشطت الحكومة فى جمع الأموال . باقى الحلوان ... ثم المسال الشستوى ، ثم الضبفى ؛ وفى أثناء ذلك المعطالبة بالفرد المتوالية المقررة على البسلاد من الملتزمين . . ووجه إسماعىل بك ، على الناس قباج الرسل والمعينين من السراجين والدلاة وعسكر القلاوى ونجىة ، فيدهمون الإنسان ، ويدخلون عليه فى بيته مثل التجريدة . الخسة والعشرة ، بأيديهم البنادق والأسلحة ، بوجوه عابسة ، فيشأغهم ويلاطفهم ويلين خواطرم بالإكرام ، فلا يزدادون إلا قسوة وفظاظة ، فيعدهم على وقت آخر ، فيسمعونه قبيح القول ويشغلون فى أجرة طريقهم ، وربما لم يجدوا صاحب الدار ، أو يكون مسافراً ، فيدخلون الدار ، وليس فيها إلا النساء ^(١) . وأخذ الكشاف يزدون من نشاطهم ، ويتعسفون مع المسافرين القادهين من الوجه القبلى أو الداهبين إليه ، ويفتشون السفن . وزادت سمعة مصعافى كاشف ، المرباط فى طره . فى هذا الميدان ، فإن وجد بالسفينة شيئاً [حاجات الأمراء القبليين] نهب ما فيها من مال المسافرين والمتسبين ، وأخذ عن آخره ، وقبض عليهم وعلى

(١) الجبرتنى : جزء ٢ - ص ١٧٩ .

الريس ، وحبسهم وبكل بهم ، ولا يطلقهم إلا بمصلحة ؛ وإن لم يجد شيئا فيه شبهة ، أخذ من السفينة ما اختاره وحجزهم ، فلا يطلقهم إلا بما يأخذه منهم^(١) . وكان هذا الوضع يجبر الأهالي على مصانعتهم ، إتقاء لشره ، وحفظا لمالهم وأهتعتهم . فكان من يرغب في السفر إلى الصعيد ، يتقدم إليه « بالسوايط » ويصالحه بما يطيب به خاطره ، حتى يتمكن من المرور بسلام ؛ أما من يأتي من الصعيد فكان يرسل إليه ريس السفينة . لكي يصلحه كذلك ، ويدفع المعلوم . ولا شك في أن معرفة هذه الطريقة أدت إلى إستخدامها بسهولة لكي يتصل الأمراء القبليين بأعوانهم في القاهرة . ولم تعد هذه المتاريس ، ونقط المراقبة ، تسكني لما أُنشئت من أجله . ولقد إستخدم إسماعيل بك أعدادا كثيرة من العساكر ، من البلقان ، وأسكنهم في الجزيرة ، وفي بولاق . وفي مصر القديمة . وساعدته الأموال التي جمعها في الإتفاق عليهم . وأفاد كذلك من هذه الأموال في إرسال الهدايا والتحف إلى الدولة العثمانية ، وكانت هذه الهدايا غالية في ثمنها ، وملمة للنظر ، حتى في إستانبول .

ومع تشدد إسماعيل بك مع الأمراء القبليين في دفع باقي ما عليهم من أموال ، إشتغلوا عليه إعادة السفن الأولى ، التي أرسلوها بالغلال له ، قبل أن يرسلوا الباقي ، وأصرروا على أنهم لم ينقضوا العهد الذي كانوا قد اتفقوا عليه مع مندوب السلطان .

وتكاثرت المصائب على البلاد ، وظهر وباء الطاعون في مصر في سنة ١٧٩١ ، ومات به ما لا يحصى من الأطفال والشباب ، والجواري والعبيد ، والجنود والكشاف والأمراء . وكان يخرج من بيت الأمير في المشهد الواحد الخمسة والسنة والعشرة ؛ وزدحوا على الخوانيت في طلب العدد والمغسلين والحنالين .

(١) الجبرتي : ج ٢ - ص ١٨٠ .

ويقف في إنتظار المفصل أو المفصلة الخمسة والعشرة ويتضاربون على ذلك . ولم يبق للناس شغل إلا الموت وأسبابه ، فلا تجدد إلا مريضاً أو ميتاً ، أو عائداً أو مهزباً ، أو مشيعاً ، أو راجعاً من صلاة جنازة أو دفن ، أو مشغولاً في تجهيز ميت ، أو باصكيا على نفسه موهوما . ولا تبطل صلاة الجنائز من المساجد والمصليات ، ولا يصلى إلا على أربعة أو خمسة أو ثلاثة . ونذر جدا من يشتكى ولا يموت ، ونذر أيضاً ظهور الطعن ولم يكن بحصى ، بل يكون الإنسان جالسا ، فيرتعش من البرد ، فيدثر ، فلا يفيق إلا مغلطاً ، أو يموت من نهاره أو ثاني يوم ... واتفق أن الميراث انتقل ثلاث مرات في جمعة واحدة^(١) .

والمهم هو أن إسماعيل بك قد مات بهذا الطاعون ، وتنازع على الرئاسة كل من حسن بك الجداوى ، وهلى بك الدفتردار ، ثم اتفقوا على تأمير عثمان بك طبل ، تابع إسماعيل بك ، على مشيخة البلد ، وأظهروا التوبة ، والرغبة في إبطال المظالم ، ومنع زيادة المسكوس . وكان إسماعيل بك قد أحضر أمراءه حين أصيب بالطاعون ، وشرح لهم أن عثمان بك طبل هو كبيرهم . وأوصاه بضرورة اليقظة ، خاصة وأن البلد كانت محصنة ، وكان في وسع من يملكها أن يحتفظ بها . ولكن أن هذا التغيير في القيادة المملوكية كان سبباً كافياً لكي يتحرك الامراء القبليين من جديد ويستعدون لدخول القاهرة .

٤ — عودة إبراهيم بك ومراد بك الى القاهرة : —

ما أن إنتشر نبأ وفاة إسماعيل بك ، حتى جاءت الأخبار بتقديم مراد بك ، من أسبوط إلى المنيا ، وانتشر بقية الامراء في المقدمة ، ووصلوا إلى العياط . أما إبراهيم بك فانه قد ظل باقياً في منفلوط لبعض الوقت . وكان هذا الخطر يهدد المالكين الموجودين في القاهرة ، فعملوا على الاستعداد عند طره ، وفي الجيزة ،

(١) الجبرتي : ج ٢ ص ١٩١ .

وحفروا خندقاً من البحر إلى المتاريس ، وفرضوا فلاحين على البلاد للحفر .
وجاءت المراسلات من الامراء القبليين ، يحملها السيد عمر أفندي مكرم :
« إننا في السابق طلبنا الصلح مع إخواننا ، والصفح عن الامور السالفة ، فأبى
المرحوم إسماعيل بك ، ولم يطمئن لطرفنا ، وكل شيء نصيب ، والامور مرهونة
بأوقاتها . والآن إشتقنا إلى عيالنا وأوطاننا ، وقد طالت علينا الغربة ، وعزهنا
على الحضور إلى مصر على وجه الصلح ، ويبدوا أيضاً مرسوم من مولانا
السلطان ، وصل إلينا صحبة عبد الرحمن بك ، بالعفو والرضا ، والماضى لا يعاد ،
ونحن أولاد اليوم ، وأسيادنا المشايخ يضمنون غائلتنا ، (١) . وكان في وسع
المشايخ أن يتدخلوا إذا ما كان الأمر مقصوراً بين الممالك وبعضهم ؛ أما إذا
كان الأمر بينهم وبين السلطان ، فإن الحكمة فيه تعود إلى الوالى ، مندوب
السلطان . وكان رد الباشا هو ضرورة تقديم الامراء القبليين طلب لدخول
القاهرة قبل قدومهم ، حتى يتصل بالدولة ، ويطلب الإذن لهم بدخول العاصمة ،
إذ أن السلطان هو الذى أمر بإخراجهم منها .

وسرى الإستعداد فى القاهرة على قدم وساق ، ولما كن فى جو من التكاسل
فى نفس الوقت . وذهب الباشا إلى طره للتفتيش على المتاريس ، وحشدوا كل
الإمكانات الموجودة للدفاع عن هذه المتاريس ، وعن متاريس الجيزة ، وأبواب
القاهرة . وسرعان ما ظهر أن المالك القبليين قد وصلوا إلى حلوان . وخشت
سلطات القاهرة من أن يقوموا بعملية لتفاف من خلف الجبل ، ولما كنهم ضربوا
خيماهم فى حلوان ، فى مواجهة المتاريس . وحاولت السلطات فى القاهرة أن تأخذ
المشايخ معها إلى جهة طره ، حتى تظهر أمام الاهالى أن المشايخ كانوا معها . ونادرا
بذلك فى الشوارع . وحضر الشيخ العروسى إلى بيت الشيخ البكرى ، وعملوا

(١) الجبلى : ج ٢ — ص ١٩٣ .

هناك جمعية ، وخرج الأغا من هناك يفادى فى الناس ، ووقع المهرج والمهرج ، وأصبح يدعى الخليس فلم يخرج أحد من الناس وبقي الأمر على السكوت بطول النهار ، والناس فى بهتة . والأمراء يتخيلون من بعضهم البعض ، وكل من على بيك الدفردار رحمن بيك الجداوى ، يسمى القطن بالآخر ، (١) .

وفى أثناء الليل تمول الباشا والأمراء وخرجوا الى ناحية العادلية وفى ضحى اليوم الغالى ، كانوا واقفين على الخيول ، فلم يشعروا إلا والأمراء القبالي نازلون من الجبل بخيولهم ورجلهم . (٢) ولستهم كانوا فى غاية الإجهاد ، وواجهتهم المتاريس ؛ واقترح بعض المماليك الهجوم عليهم ؛ ولكن عثمان بك رفض ذلك ، وعاد بالجملة الى القاهرة . وسمح هذا للأمراء القبليين بالراحة . وفى أثناء ذلك الوقت بدأت مجموعات من المماليك المقيمين فى القاهرة تخرج الى ساداتهم القادمين من الصعيد . ثم بدأت طلائع الأمراء القبليين فى دخول القاهرة ، وتبعهم الجمال تحمل أمتعتهم . وكان أكثرهم بالبدون الدروع . وعاد هؤلاء المماليك الى بيوتهم ودورهم؛ الوقت الذى صعد فيه الباشا مع بعض الأمراء الى القلعة . وصدرت الأوامر الى طائفة القليوبينية والارنؤود والشوام بالإستعداد للسفر . ثم صعد الأمراء الى القلعة ، وقابلوا الباشا ، وخلع عليهم الخلع . وهكذا استتب الأمر للأمراء القبليين فى القاهرة من جديد . وسرعان ما وصل مرسوم سلطانى بالعمفو والرضا عن هؤلاء الأمراء ، فعدوا الديوان ، وقرأوا المرسوم ، احتفلت القاهرة ، وأحكام القاهرة ، بهذا الرضا السامى .

وفى الوقت الذى كان فيه أمراء المماليك فرحين بعودة سطوتهم وسلطانهم على البلاد ، كانت مصر تمتاز فترة من الشدة ، والغلاء ، وتتابع المظالم ، وخراب

(١) الجبرتي : ج ٢ ص ١٦٤ .

(٢) الجبرتي : ج ٦ — نفس الصفحة .

البلاد ، وشنت أهلها ، وانتشارهم بالمدينة ، حتى ملؤا الأسواق والأزقة ، رجالات
ولساء وأطفالا ، يكون ويصيحون ليلا ونهارا من الجوع ، ويموت من الناس
من يوم جمعة كثيرة من الجوع ، (١) وكان النيل قد جاء منخفضا ، فزاد كرب
الأمم ، واختفت الغلال من السواحل ، وارتفعت أسعارها عما كانت عليه .
وآل الأمر إلى أن صار الناس يفتشون عن الغلة فلا يجدونها ، ولم يبق للناس
شغل ولا حكاية ولا سمر بالليل والنهار ، في يجالس الإعيان وغيرهم ، إلا مذاكرة
القمح والفلول ونحو ذلك . وشنت النفوس ، واحتجبت المساتير ، وكثر الصياح
والعويل ، ليلا ونهارا ، فلانكاد تقع الأرجل إلا على خلايق مطروحين بالآزمة ، (٢)
وأكلت الدولة البرسيم ، وكذلك الغلة ؛ فحاول أصحاب المقدرة أن يعيدوا ،
بمس قطع من الأرض ، وسقوها بالسواقي والشواذيف ، وتفرست فيها
الأمم كالنمل ، و...
والجلاء . (٣)

... يا الخ من أرضها الأبواب العالی الیهم ، ویشعرون أنه لم یعد هناك من
وتارحم السلطة .

وجاء موسم الحج ، وتأخرت عودة الحجاج : فجاؤا في ١١٠٠ هـ .
 العرب بنوا معه الحج ، من سائر النواحي ، عقد مغاير شعيب ، وأنهم قد نهبوا
 الحجاج ، وحملوا الحمل ، وأحرقوه ، وقتلوا عددا كبيرا من الحجاج ومن
 المغاربة ، وأخذوا أمتعتهم ودوابهم ، ونهبوا كل ما كان معهم . وجرح أمير الحج ،

(۱) الجبرتی : ج ۲ — ص ۲۳۸ .

(٢) المرجع السابق - نفس الجزء - ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(۳) — — — — — ۲۳۹

وأصابته ثلاث رصاصات ، وإختفى لمدة أيام ، ثم أحضره ، بدون ملابس ،
وفي أسوأ حال . وأخذوا النساء بأحمالهن ، والذي تبقى منهم أدخلوه إلى قلعه العقبة ،
وتركهم المهجان بها من غير ماء ولا زاد . . (١)

ولاستقر الرأي على خروج لثنين من بسكوات الماليك بسرعة لمواجهة هذا
الموقف ، وخطف أتباعهم في ذلك اليوم ماصادفوه من الجبال والبغال والخيول
وقرب السفائين التي تنقل الماء من الخليج ، ونهبوا الخبز من الطواوين والنخاز ،
والأكمك والعيش من الباعة . وفي يوم خروجهم وصل جماعة من الحجاج ، ودخلوا
في أسوأ حال من العرى والجوع والتعب . . (٢)

وهكذا استمرت المصائب تنزل بالبلاد ، الواحدة بعد الأخرى ، وظل
الأمراء مشغولين بمحورهم ، وتابع مظالمهم ، وكانوا لا يفكرون إلا في أنفسهم .
ففي هذا الوقت الذي إنتشرت فيه المجاعة ، وضافت أيدي المصريين ، عمل مراد
بك على تشييد مسكنه في الجزيرة ، وزاد في عمارته ، حتى يليق بأمر من الأمراء .
ولم يستفي مراد بك بذلك ، بل أنه استولى على غالب بلاد الجزيرة ، بعضها
بالتن القليل ، وبعضها غصبا . وبعضها معاوضة (٣) . وتشبه به صالح أغا ،
وبنى لنفسه داراً إلى جواره ، وأسكن فيها حريمه ، ليكون قريباً من مراد بك .
ولمكنا نلاحظ بشكل عام أن بعض أصوات من المصريين عامه ، ومن
الشيوخ خاصة ، بدأت في الارتفاع في ذلك الوقت ، محتجة على الظلم ، ومحتجة
على الإستبداد .

وكانت للشيخ الشرفاوى حصة في إحدى قرى بلبيس بالشرقية ، وجاء إليه

(١) الجبرتي : ج ٢ — ص ٢٥٠ .

(٢) نفس المرجع — نفس الجزء : نفس الصفحة .

(٣) (٢) — — — — — ص ٢٥٧ .

أهلها، وإشتكوا له من محمد بك الألفى، ومن أن أتباعه قد حضروا لإيهم وطلبوهم، وطلبوا منهم مالا طاعة لهم به، وجاءوا إليه مستغيثين. فزاد حتى الشيخ، وذهب إلى الجامع الأزهر، وجمع المشايخ، وأقفوا أبواب الجامع، بعد أن تخاطب مع مراد بك وإبراهيم بك، وعدم تحركهما. ثم كرر نفس الشيء في اليوم التالي، وأقفل الشيوخ الجامع، وأمروا الناس بفتح الأسواق والحوانيت، ثم ركبوا في ثمان يوم، واجتمع عليهم خلق كثير من العامة، وتبعوهم، وذهبوا إلى بيت الشيخ السادات. (١) وزاد ازدحام الناس أمام بيت هذا الشيخ، وبشكل جعل إبراهيم بك يراهم. وعلم باجتماعهم، فأرسل إليهم أيوب بك الدفردار، الذي سلم عليهم، ووقف بين يديهم، وسألهم عن مرادهم، فقالوا له: نريد العدل، ورفع الظلم والجور، وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التي ابتدعتموها وأحدثتموها. فقال: لا يمكن الإجابة إلى هذا كله، فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعاش والنفقات؛ فليل له هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس، وما أتباعنا على الإكثار من النفقات وشراء الممالك، والأمير يكون أميراً بالإعطاء لا بالأخذ [؟] فقال: حتى أبلغ، وإنصرف، ولم يعد لهم بجواب. (٢)

ولقد انفض المجلس، وعاد المشايخ إلى الجامع الأزهر، واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية، وباتوا بالمسجد، وعمد إبراهيم بك إلى المشايخ وأخذ يصندهم، ويذكر لهم أنه متضامن معهم، وأنه لا يوافق على هذه الأمور؛ وأوصل في نفس الوقت إلى مراد بك يحذره من عاقبة ذلك.

فانظر مراد بك إلى أن يتصل بهم، ويذكر لهم أنه يجيبهم إلى جميع ما طلبوه،

(١) العبرتي: ج ٢ — ص ٢٥٨.

(٢) المرجع السابق — نفس الجزء — نفس الصفحة.

فما عدا شيئين ؛ هما ديوان بولاق ، وطلب المنكسر من الجامكية ؛ ونبطل
ماعد ذلك من الحوادث والظلم ، وندفع لكم جامكية سنة تاريخه اثلاثا ، (١)
وطلب مراد بك أربعة من المشايخ ، اختارهم بالإسكندرية ، وذهبوا إليه في الجزيرة ،
وأحسن إستقبالهم ، وطلب لإيهم السعي في الصلح على أساس ما ذكر . وعادوا
من عنده ، ولم نقضى اليوم على ذلك .

وفي اليوم الثالث حضر الباشا إلى منزل إبراهيم بك واجتمع بالأمراء هناك ،
ودل هذا على أن المسألة تطلبت تدخل الوالي بنفسه . ثم أرسلوا إلى المشايخ
رضوان كنتخدا إبراهيم بك ، طالبين حضور الشيخ السادات ، والسيد النقيب ،
والشيخ الشرفاوى ، والشيخ البكرى ، والشيخ الأسير . وذهب هؤلاء المشايخ ،
وطلبوا إلى الباشا أن يبقوا في أماكنهم ، في الجامع الأزهر . ودار الكلام بينهم ،
وطال الحديث . وذكروا أنهم قد « تابوا ورجعوا ، والتزموا بما شرطه العلماء
عليهم » . وتم الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيسا موزعة ، وعلى أن
يرسلوا غلال الحرمين ، ويصرفوا غلال الشئون ، وأموال الرزق ويطلبوا رفع
المظالم الحديثة ، والكشوفيات والتخاريذ والمكوس ، ماعد ديوان بولاق ؛ وأن
يكفوا أتباعهم عن إمتداد أيديهم إلى أموال الناس ، ويرسلوا صرة الحرمين ،
والعوائد المقررة من قديم الزمان ، ويسيروا في الناس سيرة حسنة . (٢) . وكتب
القاضى حجة بذلك ، ووقع عليها الباشا ، وختم عليها إبراهيم بك ، وأرسلها إلى
مراد بك لحق عليها كذلك .

ومعنى هذا أن العلماء قد تدخلوا ، وأجبروا الأمراء على التوقيع على وثيقة
تحدد من سيظرتهم وإستغلالهم للبلاد . ولا شك في أن وصول العلماء إلى

(١) الجبرتي : ج ٢ - ص ٢٥٨ .

(٢) الجبرتي : ج ٢ - ص ٢٥٩ .

مثل هذا الوضع القوى ، ووصول البكوات الماليك إلى حد الرضوخ لمطالب العلماء ، ولتوقيع على الشروط ، كان يدل على حدوث تغير في علاقات القوى الموجودة في مصر يومئذ ، وبشكل يصعب على الباحث التاريخي أن يلاحظه قبل هذه الفترة .

ويذكر لنا الجبرتي أن الفتنة قد انجملت ، أو انتهت ، ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم ، وأمامه وخلفه ، جملة عظيمة من العامة ، وهم ينادون حسب مرسوم ساداتنا العلماء ، بأن جميع المظالم والحوادث المسكوس بإطالة من مملكة الديار المصرية . (١) لقد كانت مظاهرة شعبية ، تعبر عن الفرحة ، بعد ذلك الإعتصام الذي قاموا به في مقر العلم ، ومقر علماء القاهرة . ولاشك في أن أهالي القاهرة قد فرحوا بما وصلوا إليه ، وفتحت الأسواق من جديد ، وسكن الحال ، لفترة من الوقت . ولكن هل كان في وسع البكوات الماليك أن يبقوا بدون إستنزاف الاموال من الاهالي ؟ وإذا كانت القاهرة قد وقفت أمامهم ، وبقيادة علمائها ، مثل هذه الوقفة ، فهل كان في وسع بقية المدن أن تقوم بنفس الشيء ؟ لم يمض شهر واحد على توقيع الماليك على هذه الوثيقة ، حتى نزل مراد بك إلى دمياط ، وفرض عليها الضرائب الباهظة .

لقد كان الشعب يحتاج إلى قوة ، وإلى تنظيم ، لكي يتمكن من وقف الماليك عند حدهم .

الفصل الخامس عشر

بداية التطور الإجتماعى والسياسى

جرى العرف بين جمهرة المؤرخين على أن يعتبروا القرن الثامن عشر فى مصر فترة ركود وخمول ، تفككت فيه القوى ، وتفسخت ، وركدت الأحوال ، حتى زاد الثمن ، وفى جو عيمت . والواقع أن تاريخ هذه الفترة فى مصر كان يمتاز بصراعات قوية ، وبحركات سريعة ، وببشر بمحدث تغيير واضح فى علاقات القوى الموجودة داخل مصر . وكانت علاقة أصحاب السلطة فى البلاد بالتجار الأجانب ، وبمشرعات التجارة العالمية ، تبشر ، أو تنذر ، بمحدث تغييرات أخرى ، بين مجموع القوى الموجودة فى البلاد ، وبين قوى الضغط العالمية . وكانت هذه الحركات السريعة ، والإحتكاكات بين من كانوا فى السلطة وبعضهم ، وبينهم وبين الأهالى ، تدل على قرب وقوع تطور فى البنيان الاجتماعى الموجود فى ذلك العصر ، والذى سيعطى نتائجه بلاشك فى البنيان السياسى كذلك ، وإذا كانت هذه العوامل لم تعط نتائج سريعة ، إلا أنها مهدت الميدان لحدوث مثل هذا التطور ، خاصة حينما تصطدم البلاد بصدمة عنيفة تأتىها من الخارج . ومع ضعف السلطة ، وتطور الأحوال الإقتصادية ، بدأ ظهور التغير فى الأحوال الإجتماعية . ومع إهتمام الدول الغربية من جديد بمصر ، كطريق يؤدى إلى الهند ، سيزداد ظهور ذلك التطور الاجتماعى والسياسى .

١ - ضعف السلطة :-

شهد القرن الثامن عشر فى مصر ، من بين ما شهد ، حدوث صراعات مختلفة ومتشابهة ، بين كل القوى التى كانت تسيطر على البلاد . وحدثت هذه الصراعات

بين الولاة ، وبين كل من الممالك وضباط الاوجاقات ، الذين كانوا يشتركون ، عن طريق الدبوان ، في حكم البلاد . كما حدثت صراعات أخرى بين الاوجاقات وبعضها ، وكذلك بين مجموعات الممالك وبعضهم . وكانت هذه الصراعات تستتبع إما إتصال بعض هذه القوى بالولاة ، لكي تستند إلى سلطتهم ، أو إتصالها بشرائح من المعسكر الثاني ؛ فنجده أن بعض رجال الاوجاقات ، في صراعاتهم مع رجال الاوجاقات الأخرى ، يضمنون إلى جانبهم بعض قيادات الممالك ؛ كما نجد أن بعض بيوت الممالك ، في صراعاتها مع بعضها ، تحاول أن تكسب بعض قادة الاوجاقات . ولا شك في أن هذه الصراعات كانت تزيد من حماس المتصارعين ، ولكنها كانت تستهلك الكثير من أموالهم ، ومن رجالهم ، وبشكل يؤدي إلى إضعاف هذه المجموعات من الناحية المادية . ونعرف أن القرن الثامن عشر كان يمثل فترة ضعف بالنسبة للدولة العثمانية ، وزيادة تهجم الدول الأوروبية المعادية على أراضيها . وكان ذلك الوضع العام يمنع الدولة من أن تقدر على إرسال إمدادات تدهم بها قوة الاوجاقات ، أو الفرق العسكرية ، الموجودة في مصر . وكانت هذه الحروب تحرم الممالك كذلك من الحصول على العناصر الشابة الجديدة ، التي كانوا يحتاجون إليها ، لزيادة أعدادهم ، ولتدعيم سلطة بيوتهم . فأدت هذه الصراعات إذن إلى ضعف كل من إشتراك فيها ، سواء من الولاة ، أو من رجال الاوجاقات ، أو من الممالك . ومعنى ذلك هو ضعف تلك المجموعة التي عهد إليها السلطان سليم بالسلطة في مصر ، وبشكل يتضمن له بقاء هذا الإقليم خاضعا لإمبراطوريته .

ولم يحدث هذا الضعف في السلطة بشكل مفاجيء ، أو سريع ، إذ أنه امتد طوال القرن الثامن عشر . كما أن هذا الضعف لم يصب كل العناصر التي إشتراك في التسلطة مرة واحدة ، بل كانت مكاسب بعض القطاعات تعتبر خسائر بالنسبة لقطاعات أخرى تشارك معها في السلطة . وإستمر هذا الوضع ، الذي كان يتضمن

استمرار الإنسلاخات ، واستمرار الصراعات ، حتى بدت مظاهر الإنهاك والضعف على كل من يتولى السلطة في البلاد .

وبدأت هذه الصراعات بين فرق القوات العسكرية الموجودة في مصر وبعضها ، وحادلت بعض هذه الفرق ، أو هذه الأوجاقات ، أن تحصل على امتيازات وسلطات أكثر من غيرها . وكانت السنوات الأولى من القرن الثامن عشر قد شهدت زيادة نفوذ الإنكشارية ، حتى في وجه الوالي ، وشهدت تكتل بقية الأوجاقات في جانب آخر ووصل الأمر بضباط الإنكشارية إلى حد تدخلهم ، وعزلهم الوالي ، وسيطرتهم على السلطة ، أو تعيينهم أغا الإنكشارية قائم مقام الوالي المعزول . وكانت سيطرة رجال الإنكشارية على السلطة بهذه الطريقة دافعا لرجال بقية الأوجاقات على التدخل لإيقاف الإنكشارية عند حدهم ، والحصول على نفس امتيازاتهم . وأدى هذا الصراع إلى ضعف سلطة الوالي ، نتيجة لضغط الإنكشارية عليه ، كما أدى إلى ضعف قوة كل من الإنكشارية وبقية رجال الأوجاقات الأخرى ، نتيجة لصراعهم ضد بعضهم .

وأدى هذا الضعف إلى محاولة إستماعة أحد الجامعين بقوات ثانوية ، كما حدث في سنة ١٧١٠ ، وحين حاول الإنكشارية الاستناد إلى قوة بك جرجا - الذي إستقدم قوات من البدو إلى العاصمة . ولا شك في أن اشتراك البدو في هذه الصراعات كان يعمل على زيادة سطوتهم في البلاد ، تلك الخطوة التي ستزيد على مرور الأيام ، في أثناء القرن الثامن عشر ، وبشكل يجبر قادة الأوجاقات ، أو زعماء المالك ، على محاولة ضربها ، حتى لا تنتزع منهم السلطة ، خاصة وأن هؤلاء البدو كانوا غير منظمين ، وكانوا يعتبرون قوة ضاربة ، يمكنها ترجيح إحدى السكتتين على السكتة الأخرى ، ولكن سرعان ما تحول بعد ذلك إلى عمليات السلب والنهب ، خاصة وأنها كانت تبهر بكل ما تراه في القاهرة . ولم

يمكن رجال الاوجاقات ، أو قادة الممالك ، يتقدرون على الصبر على مثل هذا الوضع ، وعلى مثل هذه الفوضى .

كما أن نفس الشعور بالضعف أجبر رجال الاوجاقات على أن يضمّنوا لأنفسهم حلفاء من بين الممالك ، وكانت هذه العملية تزيد من سلطة الممالك وتفوذهم ، في نفس الوقت الذي يزداد فيه ضعف الفرق العسكرية ؛ الأمر الذي يؤدي إلى اختلال التوازن بين القوى الثلاث المسيطرة على السلطة .

وأخيراً ، فعلى ألا ننسى أن الطريق لمحاولة إيجاد حل لمثل هذه الخصومات ، وفي مثل هذا المناخ من التضامن والأخوة الإسلامية ، كان يستتبع عقد جلسات بين المتخاصمين ، للتفاهم ، والتراضى ، والمصالحة . وكانت هذه الجلسات تستتبع حضور العلماء ، وقياد الاشراف ، والقضاة ، يصلحون بين المتخاصمين ، أو يحكمون بينهم ، وبشكل يريد من كلبة المشايخ والعلماء والقضاة أهمية ، حتى بالنسبة لمن كانوا في السلطة .

وكانت هذه الصراعات ، التي تحولت في بعض المرات إلى عمليات حربية واضحة ، أو إلى حرب أهلية بين رجال السلطة ، تظهر هذا المجموع أمام أعين الشعب في شكل متبلور ، وعلى أنهم طبقة إجتماعية قائمة بذاتها ، منفصلة عن غيرها ، وتختلف مصالحها عن مصالح أبناء البلاد ، ولا تأبه بما يجره الفوضى والمعادك على التجارة والأسواق من خسائر ونهب وسلب ، ولا بما تسببه من فرض أصحاب السلطة الغرامات والإتاوات على الأهالي حتى يتمكنوا من الاستمرار في صراعاتهم .

وكما حدث بين قادة الفرق العسكرية ، حدث بعد ذلك نفس الصراع بين طوائف الممالك ، أو بيوتهم الكبيرة . وشهدت القاهرة ، في سنة ١٧١٥ ، كما ذكرنا ، ذلك الانقسام الكبير بين القاسمية والفقارية ، وانضمت فرق القوات

المسلحة إلى هذا الجانب أو الجانب الآخر . ونتج عن هذا الصراع مذابح عنيفة استمرت في شوارع القاهرة مدة أيام طويلة .

وفي بعض المرات حدثت صراعات أخرى داخل أوجاق الانكشارية نفسه ، كما حدث بين جركس بك واسماعيل بك ، في سنة ١٧١٩ . وتبلورت هذه الصراعات في شكل معارك بين هاتين القيادتين ، مات فيها ما يزيد على الألف . ولا شك في أن هذه الخسارة كانت تضعف أوجاق الانكشارية إلى حد بعيد ، وبشكل يخل بالتوازن العددي بين الأوجاقات وبعضها ، كما يخل كذلك بعملية التوازن بين السلطات الثلاث التي كانت تتولى حكم البلاد .

وكان خروج أحد البسكوات من القاهرة ، مهزوما ، أوفارا من وجه خصومه ، فرصة لتعقب البدو له ، ومحاولة نهب ما خرج به من القاهرة . وهكذا أدت هذه الصراعات إلى انتشار الفوضى خارج العواصم والمدن ، وإلى زيادة بطش البدو بالسلطة الحاكمة في هذه العواصم .

كما أن نفس هذا الخروج كان يستتبع ، في حالات أخرى ، عودة هذه القيادة لمحاولة تولي السلطة من جديد ، على رأس رجال مسلحين ، يكون قد جمعهم من أحد الأقاليم المجاورة ، ويحاول عن طريقهم انتزاع ، أو استعادة السلطة في القاهرة . وأدى ذلك إلى زيادة تفتت الوحدات ، وزيادة تحركها ، وكل بعضها ضد الأخرى ، وبشكل يؤدي إلى إضعاف كل منها للقوة المواجهة لها . ومن الناحية العملية ، أصبحت هذه القوى « تعادل » مع بعضها ؛ أى بمعنى آخر أصبح محصلة قوتها هو الصفر ، أو ما يقرب من الصفر ، رغم سرعة حركاتها ، وتعتمد هذه الحركات واستمرارها .

ومع ضعف سلطة الولاة ، وتفتت وضعف قوة الأوجاقات ، أصبح الجو مهيئاً أمام المماليك ، لكي يصبحوا هم أصحاب الكلمة الأولى في البلاد .

حقيقة أن مجموعات المماليك كانت تشهد صراعات أخرى فيما بينها ، وكانت كذلك تستعين ببعض الاوجاقات ضد المجموعات المنافسة لها ، ولكنه أصبح في وسع شيخها ، أو كبير هؤلاء الامراء المصريين ، أن يتمتع بكلمة نافذة ، وسلطة واضحة ، حين يتمكن من القضاء على الخلافات والصراعات الداخلية الموجودة بين المماليك . ولا شك في أن ما تمكن على بك الكبير من القيام به في هذه الفترة يثبت أنه أفاد من ضعف الوالي ، ومن ضعف الفرق العسكرية الموجودة ، وحمل على القضاء على منافسيه من المماليك ، ودعم سلطته وقوة رجاله وأتباعه ، كوسيلة للسيطرة التامة على الموقف . ودل ذلك على إتهام ذلك التوازن الذي كان السلطان سليم قد وضعه بين السلطات الثلاث الموجودة في مصر . وبمعنى آخر نصل إلى ضعف سلطة الولاة ، وضعف سلطة الاوجاقات ، وفي صالح سلطة المماليك وأمرائهم . والنتيجة الحتمية هي المساعدة على ظهور مصر في شكل متميز ، وبشخصية مختلفة ، عن غيرها من أقاليم الدولة العثمانية .

ولكن تجربة على بك الكبير لم تعش لمدة طويلة . ومعنى ذلك أن الدولة العثمانية لم تكن قد فقدت بعد إمكانيات عملها في مصر . وإذا كانت هذه الدولة قد تميزت بالضعف العسكري والمالي والإداري في هذه الفترة ، إلا أنها كانت قوية بعامل معنوي ، يتمثل في سلطة الإسلام ، وفي ضرورة الاحتفاظ بالولاء للخلافة الإسلامية ، وخاصة في وقت تعرض فيه العالم الإسلامي لاضطار خارجية . وهكذا كان الضعف أمام العدو الخارجي ، مع قوة الماطقة ، سلاحا دعم من سلطة الدولة العثمانية على مصر ، رغم إفتقارها إلى الوسائل المادية التي كان من المفروض أن تسليح بها لكي تحتفظ بممتلكاتها . ولكن هذا يوصلنا إلى إمكانية تغير القوى المادية الموجودة في الميدان ، وتغير من يسيطرون على السلطة بالفعل ، رغم استمرار النواحي المعنوية ، والقانونية ، على ما كانت عليه .

ولسكن ، هل كان في وسع سيطرة أمراء المماليك أن تستمر لفترة طويلة ؟
لا شك في أن ما بقي للدولة العثمانية من قوة ، مع شعورها بأهمية مصر بالنسبة
للمبراطورية ، كان دافعا لهذه الدولة إلى عدم التخلي عن المعركة ، أو التخلي عن
ممتلكاتها . وكان إستقلال مصر عن الدولة العثمانية يهدد الأقاليم السورية ، ويهدد
الحجاز والأراضي المقدسة ، كما حدث في عهد علي بك الكبير . وكان يهدد أيضا
بقيام صلات بين سادة مصر الجدد ، وبين أعداء الدولة العثمانية . كما قد يؤدي
إلى السماح مثلاً لسفن الأجانب بالدخول في البحر الأحمر ، وبشكل قد ينتهي
بمرور التجارة العالمية في طريق السويس - القاهرة - الاسكندرية ، بدلا من
مرورها من الخليج العربي عبر العراق إلى الموانئ السورية ، أو مرورها برياً
من أواسط آسيا عبر تركيا والبلقان ؛ الأمر الذي سيقتج عنه مرور هذه الموارد
المالية ، أو جزء منها ، من أيدي الدولة العثمانية ، إلى أيدي أمراء مصر الجدد .
هكذا علاوة على أن أفراد المماليك بالسلطة في مصر كان سيحرم الدولة
العثمانية من جزيرة مصر ، أو الخزنة ، ومن المعونة ، أو الصرة ، التي كانت ترسل
إلى الحجاز ، في كل عام .

وكانت حملة القبطان حسن باشا على مصر ، في عهد إبراهيم بك ومراد بك ،
تدل على سير الدولة في هذا الاتجاه . ولقد نتج عنه زيادة لإضعاف البسكوات
المماليك في مصر ، وزيادة إتهاك قوات الدولة العثمانية في عمليات حربية . دون أن
تصل من ورائها إلى نتيجة حاسمة .

حقيقة أن ضعف السلطة ، أو ضعف من تولوا السلطات في مصر في ذلك
الوقت ، قد إستتبع كذلك زيادة ضغطهم ، على الأهل اقتصاديا ، على مجموع
المصريين ، حتى يتمكنوا من الاستمرار في تجهيز الحملات والتجريدات ، اللازمة
لحروبهم الداخلية المستمرة . ولكن هذا الضعف الاقتصادي كان يعوضه من

ناحية أخرى تخلخل تلك المجموعات ، أو الطبقات العليا التي تمتعت بالسلطة في مصر ، وبشكل يقلل العبء ، ولوسياسيا ، عن كاهل المصريين ، ويسمح لقيادات مصرية ، يمكنها أن تتحدث باسم الأهلالي ، مثل العلماء ، أو تكون لها أهميتها المالية والإقتصادية ، مثل الأعيان ولثةجار ، أن تنمو ، وتتقدم الصفوف ، وتناقش على الأقل ضرورة وضع نظام يضمن حياة الأهلالي وامتلاكهم وسط هذه الفوضى التي ضربت أطباها في طول البلاد وعرضها . وكان سوء الأوضاع الإقتصادية ، عاملا مساعدا لهذه القيادات المصرية ، لكي تضح بالشكوى ، وتحاول وقف المطام . وكان هذا يبشر ببداية حدوث تطور في البلاد .

٢ - سوء الأحوال الاقتصادية :-

كانت الطبقات المسيطرة على السلطة في مصر في أثناء القرن الثامن عشر ، هي مجموعات طيلية ، تعيش على عرق غيرها ، دون أن تشترك بأى نصيب في الإنتاج . وينطبق هذا على الوالى ورجاله ، وكذلك على الصناجق والكشاف وكل المالك ، كما ينطبق بطبيعة الحال على رجال الأوقاجات ، أو الفرق العسكرية العثمانية . وكانوا يحتاجون في حياتهم إلى زيادة استغلالهم بطريقة مستمرة للطبقات ، أو المجموعات ، المنتجة ، والتي كانت تمثل في الفلاحين ورجال الحرف . ومع سرعة تحرك هذه العناصر الطيلية ، إحتاجت إلى زيادة في مواردها ، من مؤن وأسلحة وذخائر ، وبنود أخرى للإنفاق . ووقع كل ذلك على كاهل الفلاح المصرى في الريف ، وكاهل أصحاب الحرف في المدن .

ومع إنصراف أصحاب السلطة إلى صراعاتهم الداخلية ، تناسوا ضرورة إهتمامهم بالنواحي الإنتاجية ، أو أجبروا على إستنزاف كل ما يحتاجون إليه من المنتجين ، ووضعهم في خدمة معاركهم الشخصية والفردية ، في الوقت الذي كان هذا الأمر يؤثر فيه على الأوضاع الإقتصادية الموجودة في البلاد .

ولانأى المصائب فرادى . ونعرف أن القرن الثامن عشر شهد تعدد مجيء
الفيضانات منقوصا ، كما شهد انتشار الأوبئة . وإذا كان رجال السلطة غير
مستورين عن انخفاض النيل ، إلا أن الظروف معركتهم ، ومستوى معيشتهم ،
وضعتهم في مصر ، جعلتهم يطالبون القلاح بتقديم نفس الإلتزام في سنوات
القمح ، كما لو كانت هي سنوات رخاء . أما بالنسبة لانتشار الأوبئة ، فما لاشك
فيه أنها جاءت نتيجة لإهمال رجال السلطة بكل ما يتعلق بالإجراءات الصحية ؛
بل إن حركاتهم المستمرة بين العواصم والأقاليم ، والمعارك التي كانت تترك
القتلى ، كانت تساعد على زيادة إنتشار مثل هذه الأوبئة .

وعلاوة على القمح ، والأوبئة ، ساعدت الفوضى واختلال الأمن على إنتشار
الأسواق ، وبشكل جعل الأهالي مهددين في قوتهم . وكان الاستعداد لإحدى
الزلازل يجرم عاصده أبعد من سواب حمل ، ومن الغلال ، وحتى من القرب
التي كانوا يحضرون بها المياه من النيل .

أما عن التدهور الخارجية فإنها كانت شبه مقطوعة ، إذ لا يمكن للتجارة أن
تروج إلا في ظل الأمن والاستقرار . وأجبر هذا الوضع المصريين على أن يرضوا
بالتقليل . وكانوا بطبيعتهم يتميزون بالقناعة ، ولكن وصول الشدة إلى مرحلة
التي نراها الآن المأساة من زمان المناعة ، إلى نطاق غريزة حب البقاء .

ويتميز الجزء الثاني من عجايب الآثار ، للجبرتي بأنه يعطينا صورة واضحة
لسوء الأوضاع الاقتصادية في مصر في النصف الثاني من الثامن عشر ، أى في
الفترة التالية لحكم على بك الكبير . فذكر لنا في آثاره أن مصر في السبعينيات
١١٩٨ ، الموافق ٣٠ أكتوبر سنة ١٧٨٤ ، وعند حديثه عن ولاية محمد باشا ،
أن أيامه كلها كانت دحنا وغلاء . ثم يذكر بعد ذلك أن هذه السنة كانت تشبه
السنة السابقة لها ، وفي الشدة والغلاء ، وقصور النيل ، ووراء الجمر في هذه

الأوساع وبين المدن المستمرة ، والمناطق التي كانت الخراب يرثكبها في البلاد ،
من المصادرات المستمرة ، وانتشار أتباعهم لفتح الأموال من القرى والبلدان واجبارهم
الاهالى على دفع الإتاوات والفردة ، ويقول أن هذه العجاية تد باذت إلى حد أنهم
قد أهلكوا الفلاحين ، وضاق ذرعهم ، واشتد كرههم ، وطفشوا من البلاد ،
وإذا بن الأهالى قد وجدوا صعوبات في جمع ما يلزمهم من الأموال من
الاهالى ، فإنهم قد حولوا العملية إلى الملتزمين ، حتى يتمكنوا من جمع هذه الفردة ،
أو الإتاوة . من الاهالى . وكانت حراية الاستنزاف هذه ثقيلة على نفوس الاهالى ،
وثقيلة حتى بالنسبة لمندوبة ، المساتير ، من الناس ، فاضطروا إلى بيع أمتعتهم
ودورهم . وكان رجال السلطة يقتبعون كل من د يشم فيه رائحة الغنى ، ، وكانوا
يزجون به في السجن ، وبطابوة بأضعاف ما كان يقدر عليه . ولقد أدى ذلك
إلى خراب الاقليم ، وجملاء الفلاحين عن ارضيتهم بسبب هذا الظلم ، وانتشار
الكثيرين منهم في العاصمة ، ومعهم نساءهم وأولادهم ، يصيحون من الجوع ،
ويأكلون ما يجرونه في الطرقات ، فلا يجد الزبال شيئا يكسسه ، ، ويصل الحال ، كما
يروى لنا الجبرتي ، إلى أنهم قد أكلوا ما يموت من الخيل والحمير والحال . ولقد
مات الكثير من الفقراء بالجوع . وظل هذا القلاء مستمرا . وكانت الدراهم قليلة في
أيدي الناس ، فقل التعامل إلا فيما يؤكل ، ولما تصرح حديث الناس على ذكر المآكل
والقمح والسمن . ودعأت مصلحة الاهالى تماها نتيجة لموقف رجال السلطة من
بعضهم ، ومن غبنهم للمصريين ، ونتيجة لهذه الفوضى التي كانت تتمثل في خروج
طائفة ورجوع طائفة أخرى (١) .

حقيقة أن هذه القيادات كانت تحاول في بعض الحالات ، كما حدث مع القبطان
حسن باشا ، أن تأخذ الأموال من الاهالى والتجار على أنها سلفة ، يردونها إليهم

(١) راجع صفحة ٢٨٠ — ٢٨١ . والجبرتي : ج ٢ : ص ٨٣ — ٨٤ .

بعد وقت معين . ويمكن هذه الحالات كانت نادرة . ولقد عمل حسن باشا نفسه على الحصول على أكثر ما يمكنه أن يحصل عليه من أموال مراد بك وإبراهيم بك ، وكذلك من أموال الأمراء التابعين لهم واستتبعته هذه العملية القيام بالتفتيش لإخراج الخبايا من البيوت . ويجد أن حسن باشا قد لُتجأ إلى عملية بيع جوارى وعظميات ، وحتى بعض أولاد هؤلاء الأمراء . ولا شك في أن مثل هذا الجشع ، أو الانتقام ، قد قلل كذلك من هيبة رجال السلطة في أعين المصريين ، سواء أ كانوا من المماليك أو من الأتراك . ولقد ذكرنا (١) أن مشايخ الأزهر قد ذهبوا إلى القلعة . وأن الشيخ السادات تحدث مع حسن باشا ، وذكر له أن السلطان قد أرسله إلى مصر لإقامه الشريعة ومنع الظلم ، وأنه لا يجوز ولا يحل وبيع الأحرار وأمهات الأولاد . وهكذا نرى أن عملية التفرس ، أو الشراعية في جمع الأموال ، من جانب رجال السلطة ، أعطت فرصا للمشايخ والعلماء ، أى لقيادات المصريين ، للتدخل ، وإقول الحق ، حتى وإن كره الظالمون .

ولكى يصل أصحاب السلطة إلى مبتغاهم ، أى إلى المال ، عصب الحياة ، الذى كانوا يبتزونه من المصريين ، كان من اللازم أن يستندوا إلى قوات أمن ، أو قوات عسكرية ، كانت تبذل كل حماسها وقوتها في جمع أكبر ما يمكنها جمعه . ويؤدى هذا بالتالى إلى زيادة لانتشار المظالم . أما إذا كان هؤلاء الجنود عادات وتقاليدهم تختلف عما عهده المصريون ، مثل عساكر حسن باشا الذين تعدوا على أهل الحرف في القاهرة (٢) ، ومشاركتهم لأصحاب المحلات نظير منحهم الحماية لهم ، فإن هذا الأمر كان يؤدى كذلك بالإهالى إلى الضجر ، وعدم قبول مثل هذه الطريقة للتعامل ونعرف أن أهالى القاهرة قد صنجوا من هذه العملية ، وتطلبوا

(١) أنظر صفحة ٢٨٧ .

(٢) أنظر ص ٢٨٦ .

منها لباشا، وأنه قد اضطر إلى إصدار التعليمات بوقفها. ومعنى ذلك أن الأهالي لم يعودوا سلبيين متواكلين، بل أخذوا يتذمرون، ويشكون، ويطالبون بوقف المظالم. وحتى إن كانوا قد وصلوا إلى مستوى الصفر، فإنهم قرروا عدم النزول إلى ما تحت الصفر. وحتى الوقوف عند الصفر يعتبر في غاية الأهمية بالنسبة للقوى الوطنية، إذ أن هذا الخط هو خط الإطلاق، إن لم يكن هو خط الثورة.

٣ - بداية تحريك القيادات الوطنية :-

تكاثفت عوامل ضعف السلطة، مع سوء الأوضاع والأحوال الاقتصادية، على الوصول إلى ازدياد روح التذمر بين الوطنيين. وظهر أمام المصريين أن هذه المعارك المستمرة بين رجال الأوجاقات وبعضهم، وبين البكوات المماليك وبعضهم، كانت معارك شخصية، تستهدف الوصول إلى السلطة، وتحاول استغلال المصريين لكي تحصل منهم على كل ما كان في وسعها أن تصل إليه، لتدعيم حركاتها وانقلاباتها بما يلزمها من أموال ومن إمكانيات. وظهرت هذه القيادات، وقت انتصاراتها، وكذلك وقت هزائنها، على أنها ضعيفة، مادامت تلتجئ إلى المصري، بصفتها مول لها. وظهرت كذلك ضعيفة، حين انحرفت عن العرف والتقاليد، وعملت على إستحداث المظالم، وإستحداث الضرائب، والفرد، والاتاوات؛ إذا أنها بدت عاجزة عن الاستمرار في السلطة ما لم يموّلها المصريون، حتى ولو كان هذا التمويل بطرق استبدادية تعسفية.

ومع زيادة المظالم، انحرف الحكم وأصحاب السلطة، وبشكل أظهر لإفئتنهم على ميادين تدخل في إختصاص الشريعة، وتمس بالتألي أساس الإسلام. ولم يكن من السهل على علماء الأزهر أن يسكتوا على أمر حسن باشا، القائد العام للبحرية العثمانية، ببيع محظيات وأمهات أولاد إبراهيم بك ومراد بك. وكان هذا الجهل من جانب رجال السلطة بأهمية تطبيق الشرع في عاصمة يرتفع فيها

منار الأزهر ، كافية لسقوط هيبة رجال السلطة في أعين علماء المسلمين ، حتى وإن كانت هذه السلطة قد أتت من دار الخلافة نفسها . وهكذا أعطت السلطة لعلماء الأزهر الفرصة لإثبات وجودهم ، والقيام بعملية مراجعة لما تقوم به من أخطاء . وكانت مقابلة علماء الأزهر لحسن باشا ، ومناقشتهم معه ، تدل على قيام هؤلاء العلماء بدور المعارضة لمن هم في الحكم ، ومحاولة إعادتهم إلى الطريق السليم . ومعنى ذلك أن علماء مصر شعروا بقوتهم ، حتى وإن كانت معنوية ، للوقوف في وجه الحاكمين . ومعناه أيضاً بداية ظهور قيادة في مصر تواف إستبداد الحاكمين عند حد معين ، هو حد الشرع ، الذي لا تقبل التفتقر عنه . ولا شك في أن إتخاذ مثل هذا الموقف ، علناً ، وفي القلعة ، كان يدل على أن علماء مصر قد أصبحوا سلطة للمراجعة . وسلطة لوقف المظالم ، والحد من الإستبداد . وشهدت السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، بداية تحرك هذه القيادة ، التي كانت وطنية وإسلامية ، وإزدیاد سرعة تحركها . مع سرعة تحرك البكوات المماليك ، ورجال السلطة ، وسرعتهم في ارتكاب الأخطاء ، وفي ظلم الرعية . وإذا كانت هذه القيادة قد وقفت مثل هذا الموقف في مسألة شرعية ، دينية وإسلامية ، فإنها ستقف مواقف مماثلة في مسألة ضرورة دفع ضرائب جديدة لتمويل التجريدة التي كان إسماعيل بك يحاول إعدادها لمحاربة كل من إبراهيم بك ومراد بك في الصعيد ، بعد عودة القبطان باشا إلى تركيا . ذلك أن الشيخ العروسي قد وقف أمامه في الديوان . وذكر له أن الحال قد ضاق بالناس ، وأن أحداً من المصريين لا يمكنه أن يصل إلى بحر النيل . وأن ثمن قرية الماء قد بلغ خمسة عشر نصف فضة ، ثم إن نقد طريقته في بناء الإستحكامات والمتاريس عند طره ، وفي الجزيرة ، رغم أن طبيعة الحرب في ذلك الوقت كانت هي حرب فرسان ، تعتمد على الصدام ثم الانفصال السريع ، ويظهر فيها الغالب والمغلوب

في الحال . ومعنى ذلك أن العلماء كانوا لا يشقون حتى في مقدرة الممالك في الميدان الذي تخصصوا فيه . وهو ميدان الحرب .

ومرة أخرى وقف إسماعيل أفندي الخنوقي أمام إسماعيل بك ، حين طالب بالمشاركة في تحمل النفقات العسكرية ، وقال له : « ونحن ، أى شيء أتبقى عندها حتى نصره . وقد صرنا كلنا شجاعتين ... » (١) . إن علماء مصر قد رفضوا الاشتراك في تحمل مصاريف جديدة ، وفي تحمل غيرهم من المصريين مثل هذه الأعباء . ويعتبر هذا الموقف موقفاً سياسياً ، لقيادة وطنية ، ترفض الموافقة على ما يرسمه لها رجال السلطة .

وشهد شهر يوليو سنة ١٧٩٥ لانتفاضة شعبية جديدة على ظلم الامراء المماليك ، وكانت هذه الانتفاضة بقيادة شيوخ الازهر وعلمائه كذلك ، وإن كانت قد ضمت إليها التجار وكتلت جماهير الشعب للوقوف بها في وجه المماليك . وبعد أن استغاث بعض أهالي قرية من قرى بلبيس بالشيخ الشرقاوى ، من ظلم رجال محمد بك الالافى ، جمع هذا الشيخ بقية مشايخ الازهر ، وأقبلوا أبواب الجامع ، وأمرؤا الناس بخلق لأسواق والخوانيت ، وتوجهوا ، ووراءهم خلق كثير من العامة ، إلى البيت الشيخ السادات وكانت هذه المظاهرة كافية لإرهاب إبراهيم بك ومراد بك . وارسل لإبراهيم بك يسألهم عن سبب سخطهم ، فردوا بأنهم كانوا يريدون العدل ورفع الظلم والجور ، وإقامة الشرع ، وإبطال الحوادث والمكوسات ، (٢) التي ابتدعها المماليك واستحدثوها . وإذا كان إبراهيم بك قد تعامل باحتياجهم الى هذه الاموال حتى لا تضيق عليهم المعاش ، فإن زعماء المظاهرين قد ردوا عليه مقائلين : « وما الباعث على الإكثار من

(١) الجبرتي : ج ٢ - ص ١٥٣

(٢) المرجع السابق - نفس الجزء - ص ٢٥٨ .

التفقات وشراء الماليك ، والامير يكون أميراً بالإعطاء ، لا بالأخذ ، ولم تنته المظاهرة عند هذا الحد ، اذ أن المشايخ قد عادوا الى الجامع الأزهر ، واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية ، وباتوا بالمسجد . أنه إعتصام . وأصبح أمام رجال السلطة إما أن يستخدوا القوة مع علماء المسلمين المعتصمين بالجامع الأزهر ، وإما أن يرضخوا لمطالبهم ، ويسيروا وفق ما يرغبون . ولم يكن الاختيار سهلاً أمام الماليك ؛ ورغم قوتهم ، فإن أحداً منهم لم يجرؤ على التفكير في إقتحام مكان العلم ، ومنار الإسلام . وظهرت فاعلية هذا السلاح المعنوي أمام قوة الماليك المادية ، ومضاء سيوفهم ، وحدة حراهم . وسعى البكوات الماليك أنفسهم لمصالحة المشايخ والعلماء . ويذكر لنا الجبرتي أنهم أخذوا في ملاطفة العلماء ؛ وأنهم لاقبوا منهم السعى في الصلح . وفي اليوم التالي أعلن سادة مصر ، وبكواتها المتحكمين فيها ، أنهم قد تابوا ورجعوا ولزموا بما شرطه العلماء عليهم ،^(١) ، كما تعهدوا برفع المظالم المحدثة ، والكشوفيات والتفاريذ والمكوس . ولم يكتف العلماء بمثل هذا الوعد الشفهي . وكان القاضي حاضراً ، وكتب حجة عليهم بذلك ، وصدق عليها الباشا الوالي ، وختمها كل من إبراهيم بك ومراد بك . وتعتبر هذه الحجة دلالة كبيرة على أن علماء مصر ومشايخها أجبروا رجال السلطة على أن يسيروا وفق قواعد محددة ، ومكتوبة ، وكأنها دستور للتعامل بين الحاكم والمحكوم . لقد أصبح العلماء والمشايخ قيادة وطنية أصيلة ، عالمة وبصيرة ، تراقب رجال السلطة ، وتوقفهم عند حدهم ، بقوة الحجة ، بقوة الشرع ، وبتأييد الجماهير . ولا نعتقد أن هؤلاء العلماء والمشايخ كانوا قد تأثروا بأبناء نشوب الثورة الفرنسية ، كما يدعى البعض : بل لأنهم قد شمعوا ، وسط هذه الفوضى وزيادة التحكم ، وبفطرتهم ، بضرورة وقف الظلم ، والدفاع عن مصالح الرعية . وكان عزازم

(١) الجبرتي : ج ٢ - ص ٢٠٩ .

بعلمهم ، وشعورهم بمسئوليتهم العلمية ، وبصفتهم علماء الاسلام ، دين الحق والقطرة ، أكبر دعامة لهم على اتخاذ هذا الموقف الثورى ، الذى كان يتجاوب مع طبيعتهم ، فى تلك الظروف ، ويتجاوب مع نفسياتهم أكثر من تجاوبه مع أحداث الثورة الفرنسية ، كما يدعى البعض .

وعاد العلماء من القلعة فى جبهة عظيمة ، وملتف حول كل منهم مجموعة كبيرة من الجماهير ، وكانت هناك صيحات ، يقول عنها الجبرتي أنهم كانوا ينادون « حسب ما رسم ساداتنا العلماء » ، فقد رفعت المظالم والمكوس من « مملكة الديار المصرية » .

وكان هذا تغييراً كبيراً حدث داخل المعسكر المصرى ، بدأ بضعف السلطة التى كان يمارسها الحكام والمتحكمين ، فى رقاب عباد الله الصالحين ، وكنتميجة لاستمرار المنازعات بين المتطلعين إلى السلطة ، أو بين مراكز القوى الموجودة فى السلطة وبعضها . ثم استمر بعد ذلك مع سوء الأوضاع الاقتصادية ، ووصول الأهالى إلى خط الفقر ؛ واستتبع ذلك ظهور قيادة وطنية جديدة ، أخذت تمثل رغبات المصريين ، وتدافع عن مصالحهم . ومعنى ذلك تزايد نمو هذه القيادة الوطنية ، فى الوقت الذى إضمحلت فيه السلطة ، إنه تغيير كبير . ولكن ، هل كان فى وسع هذا المعسكر الوطنى أن يظل مقصوراً على نفسه ، لا يتأثر بالقوى الخارجية ؟ لقد نمت هذه القيادة الجديدة فى مصر ، وظهرت بداية تحركها ، أى بداية التغيير فى العلاقات بين القوى الموجودة ، رغم تدعيم الدولة العثمانية ومساندتها لرجال السلطة ونفوذهم فى البلاد . ولكن ، ماذا سيكون عليه الحال ، أو يصل إليه الأمر ، لو تدخلت قوى أخرى فى الموقف ، خاصة وأن كل من إنجلترا وفرنسا كانت قد بدأت فى الإنجاء بأنظارها نحو مصر ، وبصفتها مفارق طرق هامة توصل إلى الهند ؟

٤ - التطوع الأجنبية وازدياد أهمية طريق الهند:-

كان لزيادة ضغط العامل الاقتصادي، ومحاولة التجارة الأوروبية أن تصل إلى الهند بطريق قصير، سبباً في تفكير بعض الأوروبيين في ضرورة استخدام طريق البحر المتوسط، والبحر الأحمر، أى طريق الشرق الأوسط ومصر، من جديد، للإتصال بالشرق الأقصى. وحدثت في هذا المجال ضغوط عديدة للوصول إلى هذا الهدف، ومن جانب القوى الأوروبية ذات المصلحة. أما التعامل بين سلطات مصر وبين التجار الأجانب المقيمين فيها، فإنه قد استخدم كذلك كوسيلة للضغط، ولتخطيم العقبات، والوصول إلى تمهيد الطريق لسهولة تحقيق هذا الهدف. وكانت الفرد والإتاوات التي يفرضها رجال السلطة في مصر على التجار الأجانب، أسباباً تدفعهم إلى الشكوى لقناصلهم، ولسفراء دولهم في استانبول، وتدفعهم كذلك إلى الكتابة لحكوماتهم، طالبين التدخل، لحمايتهم من هذه المظالم. ولا شك في أن هذا التدخل كان إضعافاً للسلطة الموجودة في مصر، وبشكل يساعد على سهولة إتمام التطور الاجتماعي والسياسي، الذي يتمثل في علاقة القوى والطبقات الموجودة في مصر ببعضها.

وكانت جالية التجار الفرنسيين في مصر تتمتع بالمكانة الأولى بين جاليات التجار الأجانب، وكانت أكثر عدداً، ولها قنصل يتحدث باسمها. ولكن لإنجلترا حصلت على براءة من الباب العالي، في سنة ١٦٩٨، بتعيين قنصل لها في مصر. ونص على ألا تزيد قيمة الضرائب على البضائع التي يستوردها تجارها المقيمين في مصر عن ٣٪؛ أى على أن يتمتع الإنجليز بنفس المزايا التي كان يتمتع بها الفرنسيون. وأصبحت للقنصل الإنجليزي في القاهرة، في أثناء القرن الثامن عشر، نفس المكانة التي كان يتمتع بها القنصل الفرنسي من قبل. وزادت قيمة صادرات إنجلترا لمصر، وبشكل ينافس التجارة الفرنسية. وكان هناك تجار

- ٣٢٨ -

آخرون من البندقية وجنوا وهولندا وغيرها ، ولكنهم كانوا يطلبون حماية
للمصر "الفرنسي أو القنصل الانجليزي ، نتيجة لعدم وجود قنصل لهم بشكل
منتظم . وكان هذا الوضع يساعد على وجود تنافس بين هذين القنصلين .

وزاد النفقات الانجليز إلى مصر ، لايصفها سوقا للبضائع الانجليزية ، ولكن
بصفها مراً يوصل إلى الهند ، وبخاصة في الثلث الاخير من القرن الثامن عشر .
وكانت معاهدة باريس سنة ١٧٦٣ قد ساعدت على التنبؤ بسرعة ازدهار عملية
استغلال إنجلترا للهند . وستساعد على محاولة هذه الدولة زيادة مصالحها ونفوذها
في مصر ، وبصفها مفرق طرق هام بالنسبة لإتصالها بالهند . ولقد حصل الرحالة
الاسكتلندي جيمس بروس ، من محمد بك أبو الذهب في سنة ١٧٧٣ ، على وعد
بالسماح للتجار الانجليز بأن يصلوا بسلامهم إلى ميناء السويس ، بعد أن كانت
الملاحه مفتوحة أمامهم حتى جدة فقط . ومعنى ذلك أن ميناء السويس بدأت في
"الإفتتاح ، في وجه الإنجليز . وتأيد هذا الوعد بمعاهدة عقدها وارن هيستينجس
في سنة ١٧٧٥ مع أبي الذهب ، وكانت شروطها في صالح التجارة الانجليزية .
واعتقد جورج بندوين أن إنجلترا ستتصل بالهند عن طريق مصر ؛ ولكن هذه
الفكرة أخففت بعد وقت قصير ، ونتيجة لرفض كل من ابراهيم بك ومراد بك
تنفيذ اتفاقية وارن هيستينجس مع سيدهم السابق ، ونتيجة لإصرار الباب العالي على
رفض السماح للسفن الاجنبية المسيحية بالوصول في البحر الأحمر إلى شمال جدة .
ولقد عينت إنجلترا جورج بندوين قنصلاً لها في مصر ، وكان قد أصر في سنة ١٧٨٦
على أهمية هذا الطريق بالنسبة لإنجلترا . ولكنه لم يحقق أى نجاح في هذا السبيل ،
ولم يتمكن من إقناع سفير إنجلترا في استنبول ، أو من إقناع حكومة لندن .
بأهمية التدخل في الأمر . وعلى العكس من ذلك نجد أن الماريشال دي كاستري ،
يرس أحد ضباط البحرية الفرنسية . وهو الضابط ترجيه ، إلى مصر ، وينجح

هذا الضابط في أن يعقد في سنة ١٧٨٥ ثلاث اتفاقات: الأولى مع مراد بك، ويتضمن الترحيب بالنجار الفرنسيين وتقديم الحماية اللازمة لهم؛ والثاني مع ملتزم البحار؛ والثالث مع شيخ العرب الحاج ناصر شديد، الذي تعهد بحماية الفرنسيين وقوافلهم فيما بين القاهرة والسويس. والمهم أن هذه المحاولات كانت تدل على وجود بعض القوى الجديد وتزايد ظهورها، وكانت تتمثل في مرور بعض الضباط والموظفين والتجار، وكذلك طرود البريد والسمك، عبر مصر في تلك الفترة، وتفكير الأوروبيين في ضرورة تسهيل وتأمين وضمان استمرار مثل هذه العملية النامية. وكانت هذه العملية تعتبر قوة جديد، خارجية، تزيد الضغط على مصر. وإلى جانب هذه الضغوط الاقتصادية والتجارية، التي قامت بنشاط سياسي، كانت هناك مشروعات أوربية حربية، أي استراتيجية، محددة تهدف للسيطرة على مصر، ولتخاذها قاعدة للاتصال بالشرق الأقصى.

ومنذ عهد لوى الرابع عشر، كان ليبنيتز Libnitz قد شرح، منذ سنة ١٦٧١، فكرة تعاون ملك فرنسا مع الامبراطور لمحاربة الدولة العثمانية، وكان يهدف السماح لفرنسا بالحصول على مصر. في هذه الحرب التي ادعى أنها ستكون لنصرة الصليب على الهلال، وفي مقابل توجيه مجهودات لوى الرابع عشر بعيداً عن الحدود الغربية للأقاليم الإسلامية. واسكن الوزير الفرنسي علق على ذلك بأن « مشروعات الحروب الدينية قد فقدت جديتها منذ عهد القديس لوى » (١). وبذلك ظلت هذه المحاولة دون الوصول إلى نتيجة إيجابية.

ولكن أنظار لوى الرابع عشر وحكومته توجهت، في فترات مختلفة، صوب مصر، لا لإحلالها بقوات عسكرية، واسكن طريق تجارى لفرنسا فيها،

(١) أنظر : —

بين الاسكندرية والسويس . وحاول السفراء الفرنسيون في استانبول أن يحصلوا على تصريح من الباب العالي بسير السفن الفرنسية في البحر الاحمر ، وعلى وعد منه بحماية قوافل التجارة ان تمر بالقاهرة عابرة بين البحرين الاحمر والمتوسط . ولكن معارضة كل من الباب العالي . والسلطات الموجودة في مصر ، كانت قوية لمثل هذه المشروعات

وبعد هزيمة الدولة العثمانية في سنة ١٧٦٩ أمام القوات الروسية . بدت لدولة العثمانية وكأنها مهددة بالتفكك والانهيار . ووجد الدوق دى شوازيل Choiseul ، وزير خارجية فرنسا ، أنه يمكن لروسيا أن تسيطر على القرم ، في نفس الوقت الذى تفيد فيه فرنسا من الموقف . وتوجه أنظارها إلى مصر ، وتعرض بها ما فقدته في أمريكا والهند ، في أثناء حرب السنوات السبع . ولقد تأثر لكونت دى سان بريست Saint - Priest ، السفير الفرنسى في استانبول ، بما رآه هناك من مظاهر للفوضى والتفكك والضعف وانتشار الثورات والفتن ، في هذا الربع الأخير من القرن الثامن عشر . وحين عاد إلى فرنسا في سنة ١٧٧٧ . أوصى وزير الخارجية بضرورة عمل فرنسا على الاستيلاء على مصر . وبني حجته على أساسين : خصوبة أرض مصر ؛ وسهولة عملية الغزو نتيجة لضعف السلطات والقوات الموجودة فيها .

وعهدت فرنسا ، في سنة ١٧٧٧ ، إلى البارون دى توت Tott بمهمة دراسة الأوضاع السياسية والعسكرية للأقاليم العثمانية في شرق البحر المتوسط ؛ وأقام في مصر في أثناء فترة الصيف في نفس هذه السنة ، وقدم مذكرة لحكومته ، بعد عودته إلى بلاده ، شرح فيها الوسائل اللازمة للاستيلاء على مصر . ولكن علينا أن نذكر أن سياسة فرنسا الخارجية في هذه الفترة كانت تتمشى ، بشكل عام ، مع فكرة المحافظة على الوضع القائم ، وعدم فتح باب تقسيم الدولة العثمانية .

الذى كان سيؤدى إلى نشأة قلاية كبيرة بالنسبة لعلاقات الدول الأوروبية مع بعضها فى ذلك الوقت وان كانت الثورة الفرنسية ، وبخاصة بجىء حكومة الإدارة الى السلطة ، ستوجه السياسة الفرنسية الى إتجاه مخالف .

وزادت شكايات التجار الفرنسيين المقيمين فى مصر لحكومة الثورة فى فرنسا ، منذ سنة ١٧٩٠ ، عن ظلم واستبداد سلطات القاهرة ، وعدم احترام هذه السلطات للقوانين واللوائح ، التى تمديد الرسوم على السلع بمقدار ٣ ٪ من قيمتها ، وإجبارهم التجار على دفع رسوم أخرى عديدة ، لم يقع بشأنها أى إتفاق ، وعن عدم رد البكوات المماليك للمبالغ التى كانوا يقترضونها من التجار ، واستخدامهم العنف فى الحصول على السلع بالأسعار التى يحلو لهم . وكانت فرنسا هى التى ترسم الخطوط لسيادة النظام الرأسمالى ، وتثبيت دعائم القانون ، والقضاء على العائيان فى ذلك الوقت . فهل كانت ترى بأن يلقى مواطنوها مثل هذه المعاملة ؟

وكان شارل مجالون Charles Magallon القنصل الفرنسى فى القاهرة قد عاد إلى باريس فى سنة ١٧٩١ ، فعينته حكومة بلاده قنصلاً عاماً لها فى مصر ، فى سنة ١٧٩٣ . ووصل إلى القاهرة فى عهد إدارة إبراهيم بك ومراد بك ، واستقبلوه إستقبالا فخماً ، وخلصوا عليه الخلع . ولكن سرعان ما عاد صادة مصر إلى ظلمهم وتعسفهم مع التجار الأجانب ، والتشدد عليهم فى الرسوم الإضافية ، والعمل على مصادرة ما يحلو لهم من سلهم .

ولاشك فى أن رفض الفرنسيين لمظالم حكام القاهرة قد زاد بعد إعلان الثورة فى فرنسا ، وشعورهم بأهمية الدور الذى كانت بلادهم قد أخذت فى القيام به فى أوروبا وأصبح مجالون من أنصار تغيير وضعية مصر ، وبشكل يؤدى إلى خضوعها لسلطة باشا قوى ، أو يؤدى إلى إحتلالها بجيش فرنسى ؛ وأصبح مجالون من

'نصر هذا الحل الأخير ، وكتب إلى مثل الجمهورية الفرنسية في استانبول ، في شهر يونيو سنة ١٧٩٥ ، بأن حكومة الجمهورية على درجة من القوة تسمح لها بإعادة الصواب لهؤلاء الأفراد ؛ وأغراه بالمزايا التي ستحصل عليها فرنسا من إستيلائها على مصر ، والثروات الكبيرة من الموارد التي سيعود إلى فرنسا بتقديمها على تنفيذ هذه الحظوة وكتب بعد أربعة أشهر لوزير الخارجية الفرنسية ، وعدد من جديد مزايا إستيلاء الفرنسيين على مصر : فمصر هي المكان الذي يصل إليه بن اليمن ، ومنتجات الهند ، هذا علاوة على المنتجات المصرية . ويمكن إتخاذها قاعدة حربية لقوات فرنسية ، يمكن لعشرة آلاف من بينهم أن يقوموا بطرد الإنجليز من البنغال والهند . وأمرت حكومة فرنسا بدراسة هذه الإقتراحات ؛ وكانت هذه هي أولى الخطوات العملية التي تتخذها فرنسا رسمياً ، لتنفيذ المشروع . وفي نفس الوقت الذي أفلح فيه مجالون في صيف سنة ١٧٩٧ إلى فرنسا ، كانت الحكومة الفرنسية تناقش مشروع حملتها على مصر .

وإن ما يهمنا هنا هو أن هذه الأطماع الأجنبية في مصر ، وإزدياد أهمية طريق الهند ، كانت أسباباً يمكن إضافتها إلى ضعف السلطة الموجودة في البلاد ، نتيجة للصراعات الداخلية ، وإلى سوء الأحوال الاقتصادية ، التي تؤدي إلى قلة الضغط الموجود على القيادات الوطنية ، وتبشر بذلك بأن تسكن بدايه التطور الإجتماعي واضح في مصر .

الْحَبْأُ إِلِإْبُئِجْ

الحملة الفرنسية على مصر

الفصل السادس عشر

الحملة وإحتلالها مصر

كانت الحملة الفرنسية على مصر قوة دفع أثرت في القوى والأحوال الموجودة في البلاد . وكانت تمثل إحتكاكا بين حضارتين مختلفتين : حضارة غربية تطورت منذ عصر النهضة ، وبلغت مرحلة التحرر من سيطرة الإقطاع ؛ وحضارة شرقية ، تميزت بمحافظتها على تقاليدها ، وأجبرتها ظروفها على الاستكانة تحت حكم الأتراك وتحكم المماليك . وكانت صداما عنيفا ، هن المجتمع المصرى ، أو الوطنى ، نتيجة لرؤيته هذه الحضارة الغربية المتطورة عن قرب . وإذا كانت فترة الحملة الفرنسية تعتبر جزءا لا يتجزأ من تاريخ مصر القومى ، فإنها كذلك حلقة من سلسلة العمليات العسكرية والاستعمارية التى قامت بها فرنسا فى العصور الحديثة ، وتعتبر كذلك فترة هامة بالنسبة لعلاقات الدول ببعضها فى عهد الثورة الفرنسية ، أى عند نهاية القرن الثامن عشر .

١ - مبرورع الحملة والاستعداد :-

كان لإنشاء حكومة الادارة فى فرنسا عاملا قويا يساعد على تفرغ هذه البلاد لبحث المشكلات العاجلة ، مثل الدفاع عن فرنسا واتخاذ قرار فى المشكلات الاستعمارية . وتزايدت الآراء التى كانت تشير الى قصر على أنها مكان صالح للبدء فى تجربة إستعمارية جديدة ، بعد أن كانت فرنسا قد خسرت الكثير من مستعمراتها ، سواء فى العالم الجديد ، أو فى الشرق الأناضى ، فى أثناء النصف الثانى من القرن الثامن عشر . وساعدت شكايات مجالون والتجار الفرنسيين الموجودين فى مصر على إعادة بحث المسألة الشرقية ، فى حد ذاتها ، وإمكانية بقاء الدولة العثمانية أو

تقسيمها بين الدول . وكذلك بالنسبة لمجموع العلاقات بين الدول الأوروبية في تلك الفترة التي تلت تقسيم بولندا بين روسيا وبروسيا والنمسا ، والتي أخذت فيها إمبراطورية النمسا في الزحف جنوبا على الممتلكات العثمانية المحيطة بالبحر الأسود . سواء في البلقان ، أو القرم ، أو في منطقة جورجيا .

وتمددت التقارير التي كتبها الرحالة والقناصل والتجار الفرنسيين عن طبيعته الأحوال الموجودة في مصر في ذلك الوقت ، وإمكان إفادة فرنسا منها . وكانت تجربة على بك الكبير السابقة . وإمكانية تدخل روسيا في مصر والشام ، كقيلة بأن تفتح عيون كل من الفرنسيين والانجليز إلى المزايا التي يمكن أن تعود عليهم إذا حاولوا السيطرة على هذه الولاية الهامة . وأصرت هذه التقارير على نقطتين : الأولى هي خضرة أرض مصر ، وإمكانية إستغلالها كاستعمرة لإنتاج الحاصلات الزراعية . وكسوق لتوزيع السلع المصنعة ؛ والثانية هي ضعف مصر عسكريا ، نتيجة لضعف الألوجاقت العسكرية ، وإشتباك المماليك في الحروب والعمليات العسكرية الداخلية شبه المستمرة ، وبشكل يجعلهم ضعفاء ، في مجموعهم ، ولا يقدر على مواجهة قوة غزو أوروبية . ولا يمكننا أن ننمى طبيعة التسليح الذي يعتمد عليه الأتراك والمماليك في مصر : سواء في قلة الأسلحة النارية الموجودة ، أو في إعتيادهم على السيوف والرمح ، في الوقت الذي اعتمدت فيه القوات الفرنسية على كميات كبيرة من النيران ، كما اعتمدت على مدفعية تفوقت في معارك أوروبا نفسها . وكان التكتيك العثماني المملوكي ، الذي يعتمد على الحركات السريعة ، من الكر والفر والإلتفاف ومعاودة الإلتحام ، ثم الانفصال بسرعة ، ضعيفا أمام خطوط وصفوف الفرنسيين المنظمة الثابتة ، وكان من الصعب عليه أن يؤثر فيها . فكانت عملية الإستيلاء على مصر إذا عملية مغرية بالنسبة لدولة أوروبية ترغب في التوسع . وترغب في البدء بتجربة إستعمارية من جديد .

ويمكننا أن نذكر من بين أولئك الذين عملوا على إغراء حكومة فرنسا على احتلال مصر كل من سان بريس ، وجان بايست مور ، هذا علاوة على كتابات البارون دي توت ، وسافاري Savary ، وفولني Volney . وقد كتب بعضهم ، مثل مور ، تقارير تعتبر خطة تفصيلية كاملة لطريقة لإحتلال مصر ، وإستغلالها ، وتحسينها حتى لا تقع فريسة في أيدي المنافسين .

وكانت حكومة الادارة قد حاربت كل من إنجلترا والنسا ، وتمكن الجنرال بوناپرت من أن يحرر الإنتصارات كبيرة ضد النسا في إيطاليا ، فبحر جسر لودي ، وإحتل ميلان ، ثم إنتصر على النمساويين في أركولا ثم ريفولي في شهر يناير سنة ١٧٩٧ ، وبشكل أجبر النسا على الخروج من الحرب ، وعقدوا هدنة لوبن في ١٨ أبريل سنة ١٧٩٧ . وبعد هذا الانتصار أصبحت فرنسا تواجه إنجلترا بمفردها ، وأصبح على فرنسا أن توجه لهذه الدولة ضربة شديدة .

وكانت فرنسا قد إحتلت هولندا ، وحواتها إلى جمهورية بنافيا ، وكانت ترغب في أن تحتفظ بمستعمرات هولندا السابقة لها ، وبخاصة في الشرق الأقصى وفي رأس الرجاء الصالح . وكانت مضطرة لسكى تصل إلى ذلك ، إلى أن ترغب لإنجلترا على مثل هذا التنازل . وكان التفكير في هذه المناطق يوجه أنظار فرنسا صوب البحر المتوسط ، وصوب مصر .

وكان وصول القوات الفرنسية إلى شمال إيطاليا يجعلها قريبة من شبه جزيرة البلقان ، التي كانت خاضعة للدولة العثمانية . ويجعلها تفكر في الجزر المنتشرة في هذا البحر ، وبصفتها ركائز يمكنها أن تستند إليها لسكى تقلل من خطورة البحرية الانجليزية ، والأسطول البريطاني الموجود في البحر المتوسط . ودفع ذلك فرنسا إلى التفكير في جزر الايونيان ، وفي جزيرة مالطة . وفكر الجنرال بوناپرت نفسه ، أثناء وجوده في شمال إيطاليا ، في ضرورة وصول فرنسا إلى هذه الجزر ، كخطوة

أولى تساعد على ضرب البحرية الانجليزية ولقد وافقت الحكومة الفرنسية بالفعل ، منذ سنة ١٧٩٧ ، على احتلال جزيرة مالطة ، والافادة من موقعها كقاعدة بحرية هامة ، وكذلك من أجل العمل على القضاء على جماعة فرسان القديس يوحنا ، الذين كانوا يعملون مع كل من النمسا وروسيا .

وكان عدو فرنسا الاساسى هو إنجلترا ، ولذلك فإن حكومة الإدارة قررت ، بعد عقد معاهدة كامبو فورميو ، تعبئة جيش كبير على سواحل المحيط ، وبقيادة الجنرال بوناپرت ، لغزو بريطانيا . وبعد عودة الجنرال بوناپرت إلى باريس ، ذهب بنفسه للتفتيش على الوحدات المتجمعة في شمال فرنسا ، وكذلك على قطع الاسطول الموجودة في موانئ هذه المنطقة . وكانت الخطة الموضوعة تتضمن ضرورة النزول في جنوب غربى أيرلندا ، وهى منطقة كانت تتمسك بشخصيتها المنفصلة ، وتقاوم محاولات الإنجليز ضمهم لها . ووجد الجنرال بوناپرت أن عملية التعبئة كانت تحتاج لمجهودات جديدة ، كما وجد ضرورة الإسراع في تجهيز الوحدات البحرية الموجودة هناك . فى فترة لا تزيد على الشهر ، حتى لا ينهى الصيف ، وتعمل الأحوال الجوية ضد هذه الحملة وكان على حكومة الإدارة أن ترصد الميزانية بسرعة ، وتتابع عملية التجهيز فى هذا الوقت القصير ، وإلا فإن المشروع كله كان مهددا بالفشل .

ولقد وضع الجنرال بوناپرت نفسه الخطط البديلة فى حالة فشل مشروع الحملة الكبيرة : فكان على فرنسا أولا أن تستمر فى إستعدادها فى هذه المنطقة ، حتى توهم لإنجلترا بأنها ستقوم بعملية الغزو ، ثم تختار بعد ذلك بين توجيه ضربة سريعة لإنجلترا فى إقليم هانوفر ، وذلك بعبورها السريغ لنهر الراين واحتلال هذا الإقليم الذى كانت تنسب إليه الاسرة المالكة الانجليزية ، وبين إرسال حملة إلى منطقة شرق البحر المتوسط ، وتحاول أن تؤثر على تجارة الهند . أما إذا

تعذر على فرنسا القيام بأى من هذه المشروعات ، فإن بونابرت قد نصحه بما يعقد الصلح مع إنجلترا . وكان بونابرت قد تأكد من صعوبة غزو إنجلترا ، ووجد أن أصحاح مكان للقيام بعمليات فى شرق البحر المتوسط هو مصر وسوريا ، الموصلة إلى الهند .

وهكذا تضافرت العوامل من أجل إقناع حكومة الإدارة بتوجيه مجهودها صوب الشرق ، حتى تتمكن من الانتقام من إنجلترا ، وتتمكن فى نفس الوقت من إنشاء مستعمرة جديدة ، تعوضها عن فقد مستعمراتها السابقة . وبعد أن كانت حكومة الإدارة قد درست وجهات نظر ماجالون ، أخذت فى دراسة تقرير تاليران ، الذى وضعه بعد دراسة لكتابات الرحالة المختلفين فى هذه المنطقة . واشتمل تقرير تاليران على وصف دقيق عن الحالة الموجودة فى مصر ، وذكر أهمية منتجات الإقليم ، وأهمية موقعه الاستراتيجى ، باعتباره نقطة ارتكاز على أقصر طريق يؤدي إلى الهند . وشرح أن إحياء الطريق البرى سيحدث إنقلاباً فى المواصلات العالمية، وسيجعل فرنسا تسيطر على طريق تزايد أهميته باستمرار . وإذا كانت تجارة شرق البحر المتوسط قد أفلتت من الفرنسيين فى السنوات الأخيرة ، فإن إحتلال القوات الفرنسية لمصر سيعيد فتح الأسواق هناك أمام تجارتها .

أما بالنسبة للقوى المضادة أو المعارضة لمثل هذا المشروع ، فكانت تتمثل فى الدولة العثمانية. وفى مجموعة الدول الأوروبية ، علاوة على القوات العسكرية التى كانت موجودة فى الإقليم . ورأى تاليران أن الدولة العثمانية ستتردد كثيراً قبل إعلان الحرب على فرنسا ، نتيجة لضعفها أولاً ، ونتيجة لقرب ممتلكاتها فى البلقان من مناطق الإحتلال الفرنسية فى شمال إيطاليا ثانياً ، ونتيجة لوجود صلات بين الفرنسيين وعدد من العناصر اليونانية والبلغارية ثالثاً ، وأخيراً نتيجة لحركات

الفرقة المستمرة في شبه جزيرة البلقان ضد الحكم العثماني . هذا علاوة على أنه سيصعب على الدولة العثمانية مهاجمة الفرنسيين في مصر إلا عن طريق الشام ، وكان على القوات العثمانية أن تجتاز مناطق صحراوية قبل أن تصل إلى إشتباك مع القوات الفرنسية التي تحتل مصر . ولم يكن هناك وجهه للتوازن بين تدريب وتسليح كل من القوات العثمانية والقوات الفرنسية .

أما بالنسبة لإنجلترا فإنها ستظل في حيرة ما دامت لا تعرف وجهة الحملة الفرنسية بشكل محدد ، وما دامت تخشى من عملية غزو بلادها نفسها . وكان هذا الوضع يسمح للحملة الفرنسية بأن تصل إلى مصر ، أى تجتاز المرحلة الحرجة ، وهي على السفن ، قبل أن تتمكن البحرية البريطانية من الوقوف في وجهها . وأما بالنسبة لسكس من روسيا وبروسيا والنمسا . فإنها كانت مشغولة بعملية إقسام بولندا الأخيرة ، وكانت كل منهما تراقب الأخرى ، وبشكل لا يسمح لأى من بينهما أن ترسل قوات إلى ما وراء البحار ، هذا علاوة على أن الإقدام على مثل هذا العمل سيكون مغامرة كبيرة . هذا بالنسبة للدول الأوروبية .

أما بالنسبة للقوات العسكرية الموجودة في الإقليم ، فإن تاليران رأى أن عملية غزو مصر لن تكلف فرنسا حياة جندي واحد ، وإستند في ذلك إلى عداء المصريين للمماليك . وعدم إطمئنان المماليك لهم ، وبشكل يحرمهم من إستخدامهم في القوات العسكرية ، حتى لا يوجهوا أسلحتهم إلى صدور ساداتهم . ورأى أن المماليك كانوا ضعافا ، ولا يزيد عددهم على ثمانية آلاف فارس ، وأنهم كانوا يجهلون وسائل الحرب الحديثة ، ويجهلون إستخدام المدفعية . وإذا كانوا من الفرسان الشجعان ، فإنهم كانوا لا يعرفون النظام .

ووضع تاليران خطة تفصيلية لتنفيذ هذا المشروع ، مع توصيات لضمان الدفاع عن الإقليم ، سواء من البحر المتوسط ، أو من أقاصى الصعيد . ورأى

- ٣٤٩ -

لمكانية جمع الفرنسيين للسفن في السويس، واتصالهم بسلطان ميسور، تبو صاحب، وذلك كخطوة أساسية تهدف لإثارة المشكلات أمام البريطانيين في الهند، والعمل على طرد الإنجليز من هناك، حتى يتمكن الفرنسيون من البقاء في مصر. كما أعطى بعض النصائح الخاصة باحترام تقاليد الآلهة وعاداتهم، حتى لا يعتقد المصريون أنهم قد استبدلوا ظلماً بظلم آخر، ونصح بضرورة احترام وتبجيل العلماء والشيوخ وأهل الرأي، إذ أنهم يسيطرون على الشعب. وبالإجمال فإنه ذكر أن غزو مصر سيكون وسيلة للاقتصاص من الباب العالي الذي لم يحترم حقوق الفرنسيين وإمتيازاتهم، وذكر أن هذه العملية ستكون سهلة، وأنها لن تتطلب نفقات كبيرة، ويمكن لفرنسا أن تجد في مصر ما يعوضها عما تكون قد أنفقته، هذا علاوة على أن غزو مصر سيعود على فرنسا بفوائد كثيرة، في ميادين متعددة حقيقة أن تاليران قد أخطأ في تقدير موقف الآلهة تجاه الفرنسيين، وفي اعتقاده أنهم لن يقاوموا عملية الغزو الأجنبي. ولكنه تمكن من رسم الخطوط العامة لتلك السياسة التي سينتهجها الجنرال بوناپرت تجاه المصريين، وهي السياسة التي عرفت باسم «السياسة الوطنية الإسلامية»، وأصبح على حكومة الإدارة أن تختار لنفسها مشروعاً، بعد فشل مشروع الحملة الكبيرة على إنجلترا، وتختار بين غزو هانوفر، وبين غزو مصر. وفي جلسة ٥ مارس سنة ١٧٩٨ قدم الجنرال بوناپرت مذكرة بشأن «الاستيلاء على مالطة وعلى مصر». وفي نفس الوقت وصلت الأنباء إلى باريس بانتصار قوات الثورة ودخولها كل من روما وبرن، الأمر الذي كان يساعد الحكومة الفرنسية على الحصول على رموس الأموال اللازمة لتجهيز الحملة. واستقر الرأي على تجهيز جيش الشرق، وإرساله لإحتلال مصر، بقيادة الجنرال بوناپرت، وبشكل نهائي، في ١٢ أبريل سنة ١٧٩٨.

وتضمن القرار مقدمة وست مواد ؛ إشتملت المقدمة على الأسباب التي وجهت
 حكومة الإدارة إلى إرسال حملتها على مصر ، لعقاب البكوات المالكين الذين كانوا
 على صلات ودية مع الانجليز ، والذين أساءوا معاملة الفرنسيين ، واعتدوا على
 أموالهم وأرواحهم ؛ وكذلك للبحث عن طريق تجارى آخر بعد أن استولى الانجليز
 على رأس الرجاء الصالح ؛ وجعلوا الإستخدام هذا الطريق متعذرا على السفن الفرنسية .
 أما المواد فنصت على إعطاء الجنرال بوناپرت قيادة القوات البرية والبحرية اللازمة
 للإستيلاء على مصر ؛ وكلفته بطرد الانجليز من ممتلكاتهم في الشرق وفي الجهات التي
 يمكنه أن يصل إليها ، وكذلك بأن يقضى على مراكزهم التجارية في البحر الأحمر ؛
 وطلبت إليه أن يعمل على شق قناة في برزخ السويس ، وعلى أن يبذل جهده لبسط
 سلطان فرنسا على البحر الأحمر ؛ وطلبت إليه أن يعمل على تحسين أحوال المصريين ؛
 وأن يحتفظ بعلاقات الود والصداقة مع السلطان العثماني ورعاياه ؛ وأن يحتفظ
 بهذه الأوامر سرية (١) ، وفي نفس اليوم صدر قرار آخر بشأن الإستيلاء على مالطة .
 وسارت الإستعدادات من أجل تجهيز الحملة على قدم وساق . وأصبح على
 الجنرال بوناپرت أن يقوم بنفسه بعملية إختيار القواد والضباط والعلماء والمهندسين
 والجغرافيين وغيرهم ممن سيوجهه معه الى مصر . ووضع الأميرال بروي وأسطول له
 تحت قيادة الجنرال بوناپرت . وسرى نشاط كبير في موانئ فرنسا الجنوبية ،
 وموانئ إيطاليا ، للبحث عن السفن الصالحة لنقل الجنود ؛ وبدأ الجيش في التجمع
 على السواحل الجنوبية لفرنسا ، وأطلقوا عليه إسم والجناح الأيسر للجيش لإنجلترا ،
 وذلك ، لتعجيل البدو (٢) واجتمعت السفن المعدة لنقل الجيش والمؤن والإعتاد
 في طولون وجنوة وأجا كسيو وسيفيتا فيكيا . وظل الجنرال بوناپرت يشرف

(١) د. محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وغروب الفرنسيين من مصر ، القاهرة ، دار
 الفكر العربى ص ٨٠ .
 (٢) أنظر المرجع السابق ص ٨١ .

على اعداد الخلة ، ويعتني بكل صغيرة وكبيرة ، وقام بتنظيم ادارة للخدمة الطبية ، وزودها بالادوات والعقاقير وآلات الجراحة . كما أشرف بنفسه على تشكيل لجنة من العلماء عرفت باسم لجنة العلوم والفنون ، وجمع كل حروف الطباعة العربية الموجودة في باريس ، لكي يزود الخلة بطبعة خاصة بها .

وكاد مشروع الخلة أن يتأخر بعض الوقت أو يتحول عن هدفه ، نتيجة لإهانة السفير الفرنسي في فينا ، ولكن حكومة النمسا اعتذرت عن الحادث . وكان كبار القوادق وصلوا إلى مرا كزهم قرب طولون عند أواخر شهر أبريل ، ووصل الجنرال بوناپرت إلى هذا الميناء يوم ٩ مايو . وفي يوم ١٩ ، خرجت الخلة من طولون ، وانضمت إليها بقية السفن التي كانت تحمل القوات المجهزة في جنوه ، وفي أجاكسيو . وكانت وجهة الخلة هي جزيرة مالطة . وهكذا أصبح لإحتلال مصر أمرا مقرا . وبدأ تسلسل الاحداث .

٢ - احتلال الإسكندرية والقاهرة :-

وصلت الخلة الفرنسية إلى جزيرة مالطة في يوم ٩ يونيو سنة ١٧٩٨ ، وكانت تحت حكم فرسان القديس يوحنا ، واستولى عليها الجنرال بوناپرت بسهولة نسبية ، وترك بها ثلاثة آلاف جندي ، وجند بدلم ما يقرب من الالفين من أبناء الجزيرة ، أخذهم معه عند مغادرته في يوم ١٩ ، كما أخذ معه منها الآلاف من الترك والعرب والمغاربة ، الذين كانوا يعملون في التجديف في السفن ويجهزون على القيام بالاعمال الشاقة ، وذلك لإستغلالهم في مصر .

وكان الاسطول البريطاني يراقب البحر المتوسط ، حتى يعرف وجهة الاسطول الفرنسي ، ويستبكب معه ويحطمه . وحضر أسطول الاميرال نلسون إلى الاسكندرية في يوم ٢٨ يونيو ، ولم يكن الاسطول الفرنسي قد وصل إلى هذه المدينة بعد ، نتيجة لقيامه بالاستيلاء على مالطة . ووقف الاسطول

البريطاني في عرض البحر ، وإن كانت وحداته في مسدى رؤية أهل الثغر . ثم أرسلوا « قايق » صغير ، يحمل عشرة افراد ، للتفاهم مع سلطات الميناء وقابلوا السيد محمد كريم ، حاكم المدينة ، وأفهموه أنهم حضروا للتفتيش عن الفرنسيين ، الذين خرجوا بمهارة كبيرة ، لا يعرفون وجهتها ، وقد يقوموا بمهاجمة الاسكندرية ، ولا تمكن سلطات المدينة من دفعهم ، ولأن من منعهم من الاستيلاء على الاسكندرية . ولكن السيد محمد كريم لم يأمن لهذا القول ، واعتقد في أنها ربما تكون خدعة من جانب الإنجليز ، لاحتلال المدينة بدعوى مساعدة المصريين على صد الفرنسيين القادمين ؛ وجاوبهم المصريون « بكلام خشن » . وعرض الإنجليز أن تنقذ سفنهم في عرض البحر ، للملاقة القادمين ؛ وقالوا أنهم لا يحتاجون إلا للتمون بالماء والواد ، وبشمسه ، ولكن سلطات المدينة رفضت هذا العرض ، وذكرت أن هذه البلاد « ... بلاد السلطان ، وليس للفرنسيين ولا لغيرهم عليها سبيل ، فإذا ذهبوا عنها » (١) فاضطر الإنجليز إلى الانسحاب ، واستمروا في عملية تفتيشهم عن « دسطول الفرنسي في البحر المتوسط » .

ولكن سلطات الاسكندرية أسرعت بالإتصال بكاشف البحيرة ، حتى يجمع « فرسان » ، ويجمع العربان ، ويأتى معهم للمحافظة على الثغر ؛ كما إتصلت بسلطات « ... » ، « ... » ، « ... » ، كما كثرت الإشاعات والأراجيف ، ولكن الأسماء لم يهتموا بالامر كثيراً ؛ وكانوا مقتنين بقوتهم ، ويعتقدون أنه إذا جاء كل الإفرنج فإنهم لن يتمكنوا من مقابلتهم ، وأنهم سيدوسونهم بخيوطهم .

ولقد وصلت سفن الحملة الفرنسية تجاه سواحل غربى الاسكندرية في يوم ٣٠ يونيو ، وأرسل بوناپرت إحدى السفن لإحضار القنصل الفرنسى من الميناء ، ولإبلاغ الفرنسيين الموجودين في الاسكندرية بمجيء الحملة . وعادت هذه السفينة

— ٣٤٥ —

تحتل القنصل ، وعلم منها الفوائد العام بحالة التوتر والهيّاج التي سادت المدينة ، واستند إلى الاستدعاء للدفاع عنها فقرر بونا بارت ضرورة العمل بسرعة ، قبل أن تتم المدينة لاستعدادها ، وقبل أن يعود الاسطول البريغاتي من جديد . وكتب بونا بارت إلى أبي بكر باشا ، الوالي العثماني ، وهو لا يزال على ظهر البارجة « أوربان » :

« إن حكومة الجمهورية الفرنسية قد طلبت غير مرة من الباب العالي عقاب بسكوات مصر ، الذين كانوا يرهقون التجار الفرنسيين بمختلف أنواع الإيذاء والإعتداء ، وصرح الباب العالي بأن أوائل البكوات قد تهادوا في أطعاهم وأهوائهم . وتكبدوا سبيل العدالة والإستقامة ، وأنه لا يقرهم على إساءة معاملة أصدقائه الفرنسيين الأوفياء ، ولا يراهم جديرين بعطفه وحمايته . وعلى ذلك فقد اعترفت الجمهورية بتجريد جيش جرار للقضاء على مظالم البكوات المماليك ، كما إضطررت إلى أن تهب في إزال البكوات تونس والجزائر . ويقيني أنك وأنت الذي يجب أن يكون حاكم البلاد ، ومع ذلك فقد سلب منك البكوات كل حول ونفوذ ، وجعلوك في القاهرة رهن إرادتهم ، لا بد أن تقابل حضوري هنا بالسرور والإرتياح ، وأعله قد وصل إلى عليك أني ، ما حضرت بنيات عدائية نحو القرآن أو نحو السلطان ، وأنت تعلم أن الأمة الفرنسية هي الحليفة الوحيدة للسلطان في أوروبا . فبادر إلى مقابلي واشترك معي في إستئصال اللعنات على المماليك وعنصرهم الخبيث » (١) .

وعمل بونا بارت بهذه الرسالة على فصل البكوات المماليك عن ممثل سلطة الدولة العثمانية ؛ وحاول أن يستبقي صداقة هذه الدولة حتى يتمكن القضاء على المماليك .

(١) أطر مراسلات نابوليون بونا بارت : الجزء الرابع — وثيقة رقم ٢٧٩١ —

بتاريخ ١٢ ديسمبر من العام السادس (٣٠ يونيو سنة ١٨٧٩) .

٣٤٩ -

وكانت إحدى السفن الحربية العثمانية وعقاب بحرى، راسيه فى ميناء الاسكندرية، فلم تصل بونايرت بقبور دانها كذلك ، وأبلغه أن البكوات المالك قد أمعنوا فى سوء معاملتهم للتجار الفرنسيين ، وأنه قد جاء ليطلب إليهم حساباً عما فعلوا . وأنه سيكون فى اليوم التالى فى الاسكندرية . وطلب إليه ألا يكون ذلك باعثاً لى قلق ، مادام هذا القبردان من رجال صديقتهم العظيم سلطان تركيا ؛ كما طلب إليه أن تكون خطته وتصرفه مطابقة لهذه السياسة ، « أما إذا بدر منك عمل عدائى ضد الجيش الفرنسى ، فأنى أعاملك معاملة الأعداء ، وتقع التبعة عليك وحدك ، الامر الذى هو أبعد ما يكون عن رغبتى وعواطفى » .

وإختار بونايرت مكان العجمى ، الواقع إلى غرب الاسكندرية ، مكاناً للنزول إلى الساحل . وبدأت عملية انزال الجنود والعتاد والمهمات ليلاً ، وفى منتصف الثالثة من صبيحة يوم ٢ يوليو بدأت قوات الفرنسيين فى الزحف فى حذاء الساحل صوب المدينة ؛ ووصلت تجاه أسوار المدينة مع شروق الشمس ، وأنشأت بمعاصرها ، فى الوقت الذى أشرف فيه بونايرت على عمليات من المرتفعات التى يعملوها عمود السوارى .

وكان الرعب قد ساد أهالى الإسكندرية منذ أن قدم الاسطول الفرنسى ، والذى كانت سفنه العديدة منتشرة على خط الأفق . وأمرع السيد محمد كريم بطلب النجدة من مراد بك . ولكن أبناء الاسكندرية صمموا فى نفس الوقت على الدفاع عن مدينتهم ، وعملوا على تحصين الأسوار ، وشحن القلاع بالمهيرة والدخيرة ، جهد ما وصلوا إليه ، وفزعوا إلى السلاح فحمله القسادرون منهم ، وركبوا المدافع العتيقة على أسوار المدينة استعداداً للكفاح ، وعهدوا إلى جماعة من الفرسان بمناوشة القوات الفرنسية^(١) .

(١) أنظر : عبد الرحمن الرافى : تاريخ الحركة القومية . القاهرة ، النهضة ،

ويقول الجبرتي أن الفرنسيين كانوا « كالجراد المنتشر حول البلد » (١) ؛
ولقد « خرج أهل الثغر وما انضم إليهم من العربان المجتمعة ، وكاشف البحيرة ،
فلم يستطيعوا مدافعهم ، ولا أمكنهم مناعتهم ، ولم يثبتوا لحربهم ، وإنهم الكاشف
ومن معه من العربان ، ورجع أهل الثغر إلى الترس في البيوت والحيطان » (٢)
وأصدر الجنرال بونايرت أمره بالهجوم على المدينة ، ومن ثلاث جهات ؛
وأخذ الأهالي يطلقون النار من المدافع المركبة على الأبراج والأسوار في غيرة
لإحكام ، وكان الدفاع قويا ، ولكنه لم يستمر لفترة طويلة ، نتيجة لاختلاف
التنظيم والفرق الشاسع بين فاعلية الأسلحة ، ودخل الفرنسيون المدينة ، « كل
ذلك وأهل البلد لهم بالرمي يدافعون ، وعن أنفسهم وأهلهم يقاتلون ويمنعون .
فلما أعياهم الحال ، وعلوا أصواتهم مأخوذون بكل حال ، وليس ثم عندهم للقتال
استعداد ؛ ظلوا الأبراج من آلات الحرب والبارود ، وكثرة العدو وغلبته ،
طلب أهل الثغر الأمان فأهضموهم ، ورفعوا عنهم القتال ومن حصونهم أنزلوهم .
وكان السيد محمد كريم لا يزال معصما بطاوية قايقباي ، فكشف عن القتال وسلم
القلعة . » ونادى الفرنسيين بالأمان في البلد ، ورفع بنديراته عليها ، وطلب
أعيان الثغر لخصروا بين يديه ، فألزمهم بجمع السلاح وإحضاره إليه . ولقد
ثبت الجنرال بونايرت السيد محمد كريم حاكما للاسكندرية ، في الوقت الذي عهد
فيه بالقيادة العليا للجنرال كليبر ، الذي كان قد جرح في المعركة ، واحتاج للبقاء
في هذه القاعدة ، بدلا من استمرار إشراكه في العمليات .
ووافق شيوخ الاسكندرية وعلماؤها مع الجنرال بونايرت على السياسة التي
ستطبق في هذه المدينة بعد الاحتلال ؛ فيستمر الأهالي يتعاملون حسب قوانينهم ،

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٣ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٣ .

٢٤٨ -

ويقومون بشعائر دينهم ، ويختارون القاضى من بين العلماء المشهود لهم بالاستقامة والتقوى . وتعهد الاعيان بالآيخونوا الجيش الفرنسى أو يقوموا بعمل يتضرر بمصلحه ، وبألا يشتركوا فى مؤامرة تدبر ضده . وتعهد الجنرال بونابرت من ناحيته لهم بعدم التعرض للدين أو للأنفس والأموال ، وبمعافاة من ينحرف من بين الجنود ، أو من يرتكب ظلماً أو عدواناً على الأهالى .

وما أن وصلت أخبار احتلال الفرنسيين للاسكندرية إلى القاهرة حتى حصل للناس إزعاج ، وعول أكثرهم على الفرار والهجاء . أما بالنسبة لأمراء مصر فأن ابراهيم بك قد ركب إلى قصر العيني ، وحضر عنده مراد بك من الجيزة ، واجتمع باقى الأمراء والعلماء والقاضى ، وتباحثوا فى الأمر ؛ واستقر الرأى على الاتصال باستامبول ، وعلى أن يجهز مراد بك العساكر ويخرج لقتالهم . وصاروا يصادرون ما يحتاجون إليه بدون ثمن . وكان مسح مراد بك كل من على باشا الطرابلسى ، وناصف باشا وأخذ مراد بك معه عدة كبيرة من المدافع والبارود . وسار من البر مع العساكر الخيالة ، أما المشاة من الفيلونجية والأروام والمغاراة فاهم ساروا فى النيل ، وعلى السفن الصغيرة التى كان مراد بك قد أمر بإنشائها .

وكان على باشا يعتقد أن للفرنسيين أن يقدروا على محاربة المصريين فى البر ، ولذلك فإنه أشار بعمل « سلسلة من الحديد فى غاية الشنخ والمثانة ، طولها مائة ذراع وثلاثون ذراعاً ، لتنصب على البغاز عند برج منيزل من البر إلى البر ، لتمنع مراكب الفرنسيين من العبور لبحر النيل » (١) ؛ وأشار كذلك بأن يعمل عندها جسر من المراكب ، وينصب عليها المتاريس والمدافع ؛ وأن يصايرهم ويحاولون فى القتال حتى تصل النجدة . ولكنه كان مخطئاً فى تقديره ، إذ أن الفرنسيين سيروحنون من الاسكندرية براً ، صوب رشيد ، وصوب دمنهور ؛

(١) الجهرى : ج ٣ . ص ٤ .

وسيلتهم الفرنسيون مع قوات الممالك قبل أن يتمكنوا من صنع هذه السلسلة السميكة ، وتحصين المداخل المائية لمصر .

وبدت القاهرة موحشة في ذلك الوقت ، وكثر سرعان الإشاعات بين الناس ؛ وأخذت القصوص تهاجم أطراف المدينة ، ولا تقطع مشى الناس من المرور في الطرق والأسواق من الغروب ، ، ووصل إليها المنشور الأول الذي كان الجنرال بونابرت قد وجهه إلى المصريين عند نزوله إلى الاسكندرية ، صحبة الاسرى المغاربة السابقين في مالطة :

بسم الله الرحمن الرحيم ، لا إله إلا الله ، لا ولد له ولا شريك له في ملكه .
من طرف الفرنسية المبنى على أساس الحرية والتسوية .
السر عسكر الكبير أمير الجيوش الفرنسية بونابارته .

يعرف أهالي مصر جميعهم أن من زمن مديد الصناجق الذين يتسلطون في البلاد المصرية يتعاملون بالذل والإحقة في حق الملة الفرنسية ويظلمون تجارها بأنواع الإيذاء والتعدي تخضر الآن ساعة عقوبتهم ، وأخرنا من مدة عصور طويلة هذه الزمرة الممالك المجلوبين من بلاد الأبازة والجراكسة يفسدون في الإقليم الحس الاحسن الذي لا يوجد في كرة الارض كلها . فأما رب العالمين القادر على كل شيء فانه قد حكم على إنقضاء دولتهم .

يا أيها المصريون .

قد قيل لكم أني ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب صريح ، فلا تصدقوه ، وقولوا للفترين أني ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين . وإنني أكثر من الممالك أعبد الله سبحانه وتعالى ، وأحترم نبيه و القرآن العظيم . وقولوا أيضا لهم إن جميع الناس متساوون عند الله ، وإن الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والنضائل والعلوم فقط . وبين الممالك والمقل

والفضائل تضارب فاذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتمسكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شيء أحسن فيها من الجوارى الحسان والخيل العتسان والمساكن المفرحة ؟ فان كانت الأرض المصرية إلزاما للممالك فليرونا الحجة التي كتبها الله لهم . ولكن رب العالمين رءوف وعادل وحليم . ولكن بعونه تعالى من الآن فصاعداً لا ييأس أحد من أهالى مصر عن الدخول فى المناصب السامية وعن اكتساب المراتب العالية . فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور ، وبذلك يصلح حال الأمة كلها . وسابقا كان فى الأرض المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر ، وما أزال ذلك كله إلا الظلم والطمع من الممالك .

أيها المشايخ والقضاة والأئمة والشوربجية وأعيان البلد ، قولوا لأممكم أن الفرنساوية هم أيضا مسلمون مخلصون ، وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا فى رومية الكبرى وخربوا فيها كرسى البابا الذى كان دائماً يحث النصارى على محاربة الاسلام ، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطرردوا منها السكوالرية الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين ومع ذلك فالفرنساوية فى كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثمانى ، وأعداء أعدائه أدام الله ملكه ، ومع ذلك أن الممالك إمتنعوا من إطاعة السلطان غير يمثلين لأمره ، فإطاعوا أصلاً إلا لطمع أنفسهم .

طوبى ثم طوبى لأهالى مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير ؛ فيصلح حالهم وتعالى مراتبهم . طوبى أيضا للذين يعتمدون فى مساكنهم غير ما تلىن لأحد من الفريقين المتحاربين ، فاذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب ، لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على الممالك فى محاربتنا ، فلا يجدون بعد ذلك طريقا إلى الخلاص ، ولا يبقى منهم أثر .

المادة الأولى : جميع القرى الواقعة في دائرة قريية بثلاث ساعات عن المواضع التي يمر بها عسكر فرنساوية فواجب عليها أن ترسل للسر عسكر من عندها وكلاء كما يعرف المشار إليه أنهم أطاعوا ، وأنهم نصبوا علم فرنساوية الذي هو أبيض وكحل وأحمر .

المادة الثانية : كل قرية تقوم على العسكر فرنساوى تحرق بالنار .

المادة الثالثة : كل قرية تطيع العسكر فرنساوى أيضا تنصب صنجاق

السلطان العثمانى محبنا دام بقاؤه .

المادة الرابعة : المشايخ في كل بلد يختمون حالا جميع الارزاق والبيوت والاملاك التي تتبع الممالك ، وعليهم الإجتهد التام لئلا يضيع أدنى شيء منها .

المادة الخامسة : الواجب على المشايخ والعلماء والقضاة والائمة أنهم يلازمون وظائفهم . وعلى كل أحد من أهالى البلد أن يبقى في مسكنه مطمئناً ، وكذلك تكون الصلاة قائمة في الجوامع على العادة . والمصريون بأجمعهم ينبغي أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لانقضاء دولة الممالك قائلين بصوت سلى أدام الله لإجلال السلطان العثمانى ، أدام الله لإجلال العسكر فرنساوى ، لعن الله الممالك ، وأصلح حال الائمة المصرية (١) .

واقدم كشف هذا المنشور عن مبلغ ما بذله الجنرال بوناپرت في سبيل تفهم نفسية المصريين ، وأشار بوضوح إلى القواعد العامة التي إعتمد أن يبنى عليها سياسته الاسلامية تجاه الوطنيين . فحرص على إظهار إسلامه وإسلام جنوده ، وبدأ منشور بالشهادتين . وأكد إعتناقه الدين الاسلامى ، وحاول أن يثبت

(١) صدر في مسكر الاسكندرية في ١٣ - ١٤ - ١٨١٣ من السنة السادسة ، الموافق ١٨

من محرم سنة ١٢١٣ هـ . أنظر : الجبرتي : ج ٣ . ص ٤ - ٥ .

صحة ما يدعى ، إسئنا إذا إلى ما قام الفرنسيون به في كل من روما وما لاطه . وفي نطاق هذا التسلسل ذكر الجنرال بوناپرت ضرورة زوال حكم ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ فساد حكومتهم ، وافتقارها إلى سند تعتمد عليه لكي تفرض سيطرتها الفاشية على المصريين . ولما كان البكوات المماليك قد استأثروا بشئون البلاد ، وأبعدوا المصريين عن مناصب الحكم ، وحرموهم الاستمتاع بكل ما انضفيه هذه المناصب على شاغلها من مظاهر السيادة ، فقد رسم بوناپرت صورة تلك الحكومة الوطنية ، التي اعتزم انشاءها في مصر ، والتي ستضم بين أعضائها نخبة من كبار المصريين وأفاضلهم ، يعملون على إسعاد أهل البلاد جميعا . وأدرك بوناپرت قيمة تلك الروابط التاريخية والدينية التي جمعت بين المصريين والعثمانيين تحت لواء الخلافة الإسلامية ، الأمر الذي كان سيظهره في غزوه لمصر بظهور المتمدن على حقوق السلطان العثماني ، فعمل على إقناع المصريين بأن الفرنسيين كانوا هم أصدقاء السلطان العثماني ، وأنهم كانوا لا يفسكرون أبدا في مناصبة الباب العالي العداء . ورغب في إزالة ما قد يحول في أذهان المصريين من أنه قد جاء لمصر كعدو للسلطان العثماني ، أو كقوة تمتد على حقوقه ، فطلب إلى كل قرية أن تنصب علم السلطان ، في نفس الوقت الذي تنصب علم فرنساوية (١) ، واحتتم منشوره بالعداء للسلطان العثماني ، وللجنود الفرنسيين ، وبإحلال الحال الآتية المصرية ، في نفس الوقت الذي لعن فيه المماليك .

نشر الجنرال بوناپرت هذا المنشور وهو لا يزال في الاسكندرية ، ثم بدأ في الزحف على القاهرة في يوم ٣ يوليو . وأرسل قوة للاستيلاء على رشيد .

(١) أنظر : د. محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر .
س ٩٤ — ٩٦ .

وقوة بحرية صغيرة للسير في فرع رشيد جنوبا ، حتى تقابله في زحفه البرى عبر إقليم البحيرة قرب الرحمانية . ودخلت القوات الفرنسية دمنهور في يوم ٧ يوليو . وغادر الجنرال بونابرت مع أركان حربه الإسكندرية ، ثم إستأنف الجيش زحفه من دمنهور إلى الرحمانية ، ثم إلى شبراخيت ، التي وقعت بقربها معركة مع فرسان مراد بك في يوم ١٣ يوليو ، إنزمت فيها قوات مراد بك . ولم تكن إلا ساعة وإنزمت مراد بك ومن معه ... واحتترقت مراكب مراد بك بما فيها من الجبخانه والآلات الحربية ، واحترق بها رئيس الطبخية خليل الكريدى ، وكان قد قاتل في البحر قتالا عجميا ، فقدر الله أن علمت النار بالقلع وسقط منها نار إلى البارود ، فاشتعلت جميعها بالنار ، واحتترقت المركب بما فيها من المحاربين وكبيرهم ، وتطايروا في الهواء . فلما عين ذلك مراد بك ، داخله الرعب ، وولى منزما ، وترك الأتقال والمدافع ، وتبعته عساكره ، ونزلت المشاة في المراكب ، ورجعوا طالبين مصر (١) .

ووصلت هذه الأنباء إلى القاهرة فاشتد إنزعاج الأهالى ، وذهب إبراهيم بك إلى ساحل بولاق ، كما حضر الباشا والعلماء وكبار المصريين . وإستقر رأيهم على إقامة متاريس وعمل إستحكامات في المنطقة الممتدة من بولاق إلى شبرا ، على أن يتولى القيادة في هذا القطاع إبراهيم بك مع كشافه وباليكه . وكان العلماء يجتمعون بالأزهر ، منذ خروج مراد بك ، ويقرأون في كل يوم البخارى ، ويقرأون الدعوات ، وإنضم إليهم رجال الطرق الصوفية ، وتلاميذ الكتائب . أما مراد بك ، فإنه تمكن من الوصول إلى إمبابة ، وأخذ في إقامة الاستحكامات على البر الغربى ، وكان معه على باشا الطرابلسى ، ونصوح باشا . وأحضروا السفن وأوقفوها أمام الساحل ، وشحنوها بالعساكر والمدافع د فصار البر الغربى

واشترق مملوئين بالمدافع والعساكر والمناريس وأشباه المشاة^(١)، ولكن هل
سيان الممالك مطعونين إلى نتيجة المعركة؟ كان المماليك منذ أن علموا باستيلاء
الفرسيين على الاسكندرية قد شرعوا في نقل أمتعتهم من بيوتهم الكبيرة،
ورموا على أسفحتها في النيل، وتوزعوا على أصدقاتهم في القاهرة، وفي القرى
المحيطة بها. ولا شك في أن هذه العملية قد أظهرتهم بملوك الحريصين على ممتلكاتهم
أكثر من حرصهم على استقلال البلاد. ولا شك كذلك في أن هذه العملية قد
أثارت خوف المصريين، وغلبت ثقتهم في نتيجة المعركة.

وأعلنت سلطات القاهرة التعبئة العامة، أي أنهم نادوا بالغير العام. وخرج
الأمم المتاريس. وأغاثوا حوائثهم، وذهبوا إلى بولاق. وكانت كل طائفة
من الطوائف تجمع الأموال من أفرادها، وتنصب خياما لهم، أو تجعلهم
يتجمعون في مكان خرب أو في مسجد، ثم تقوم بالاتفاق عليهم بما جمعتهم. وكان
بعض المصريين يتبرع بالاتفاق على غيره، أو لتجهيز بعض المغاربة والشموام
بالسلاح، وإمدادهم بالتكوين. وبذل الجميع ما في وسعهم وطاقتهم، فلم يشح في
ذلك الوقت أحد بشيء يملكه. وخرج الفقراء، وأهالي الطرق، ومعهم
الطبول والزور، وكانوا يحملون الأعلام، وترتفع أصواتهم بالذكر، وصعد
السيد مكرم إلى القلعة، وأنزل منها ناعما كبيرا أنة: السلام، وأجرت البوابة؛
وساروا بهذا العلم من القلعة حتى بولاق، وتجمع الآلاف من حوله، يحملون
العصى والنباييت. وخرج كل رجال القاهرة، وأصبحت الطرق خالية، ولم يبق
في البيوت سوى النساء والأطفال والشيوخ. وارتفعت أسعار السلاح والبارود،
وتسلح معظم أبناء الشعب بالعصى والنباييت.

ولأن كل من إبراهيم بك ومراد بك بمرابان الشرقية، وعربان الجيزة

(١) الجبرتي: ج ٣ - ص ٦.

والبحيرة والصعيد، وجاءت منهم جماعات كبيرة، للاشتراك في المعركة. ولكن مجموعات أخرى لم تهتز الفرصة، وكررت هجماتها على العاصمة، وعلى غيرها من المدن والقرى، وأعمال السلب والنهب، في الوقت الذي انشغل فيه الرجال في التهيئة.

وإتخذت سلطات القاهرة الإحتياطات الضرورية الموقف، لجمعت التجار الأجانب، وألقت القبض عليهم، وسجنحت بعضهم في القلعة، وسجنحت الآخرين في بيوت المماليك. وفتشوا مساكنهم، وكذلك بيوت النصارى والأقباط، بحثاً عن السلاح. ومع هذه التهيئة، فإن سلطات القاهرة كانت لا تعلم على وجه التحديد المكان الذي سيصل منه الفرنسيون. وليس لأحد من أمراء العساكر أنه أن يبعث جاسوساً أو طليعة تناوشهم القتال، قبل دخولهم وقربهم ووصولهم إلى فناء المصر؛ بل كان كل من إبراهيم بيك، ومراد بيك، جمع عساكرهم ومكث بمكانه لا ينتقل عنه، ينتظر ما يفعل بهم، وليس هم قلعة ولا حصن ولا معقل، وهذا من سوء التدبير، وإهمال أمر العدو. (١) وكان الجنود متنافرين فيما بينهم، مختلفين في آرائهم، حريصين على حياتهم وتنعمهم ورفاهيتهم، يحتقرون شأن عدوهم، غارقين في غفلتهم.

وتقدمت القوات الفرنسية صوب إمبابية في صبيحه يوم ٢١ يوليو. وكان عدد المصريين المرابطين على هذه الضفة يقرب من عشرين ألف، متحصنين وراء المتاريس، ومعهم عدد من المدافع، هذا علاوة على فرسان المماليك ومتطوعي القاهرة، الذين كانوا يرابطون على خط يمتد بين النيل والأهرام، ويبلغ عددهم ما يقرب من سبعة آلاف. وفي أقصى اليسار كان هناك فرسان العرب. وفي مواجهة هذه القوة، كانت قوات الفرنسيين تقترب من عددها من ثلاثين ألف

(١) الجبرتي: ج ٣ - ص ٧.

مقاتل ، تميزوا بكفاءة التدريب في الحروب الأوروبية ، وتميزوا بالنظام ، وكفاية القيادة . ورتب الجزال بونابرت فرق جيشه في شكل مربعات ، ووضع المدفعية في زوايا هذه المربعات . ولم تكن إستحكامات إمبابة منيعة ، كما أن مدفعية المماليك كانت مثبتة لايسهل تحريكها ، فقرر الهجوم على قلب الجيش ، الممتد على هذا الخط الطويل صوب الأهرام ، حتى يفصله ، ويفصل الميسرة التي كانت تتألف من فرسان العرب ، عن بقية الجيش المتحصن في إمبابة ؛ وكان في وسعه أن يقوم بهذه العملية بسهولة ، وهو بعيد عن مدى مدفعية مراد بك . ثم يقوم بعد ذلك بالتوجه صوب إستحكامات إمبابة ، والإطباق عليها ، ودفعها صوب النيل الذي يمر من خلفها . (١)

وشعر مراد بك بخطورة هذا الموقف ، فانسحب بجزء من قواته الموجودة في إمبابة ، لكي يساند بها الوسط ويبدأ الهجوم على الفرنسيين ، ولكن نيران الفرنسيين كانت قوية ، وكثيفة ، وفتكت فتكا سريعا بصفوف المماليك . وزاد ضرب المدفعية الفرنسية على هذه الأهداف المتحركة التي وصلت إلى مداها ، وفتكت بهم فتكا ذريعا . وكان دورى المدافع يشبه الرعد ، في الوقت الذي حجب فيه الدخان وجه الشمس . وحاول مراد بك أن يعود إلى إمبابة ، ولكن المربعات الفرنسية غيرت مواقعها ، وبشكل أوقعه بين عدة نيران ، بين ثلاث فرق . وقتل كثير من الشجعان ، بأسلحة لم يقدروا مدى خطورتها . وكانت هذه هي المرحلة الأولى من المعركة .

وفي أثناء ذلك الوقت كانت القوات الموجودة في البر الشرق ترتفع أصواتها ، وحوطهم الأهالي يستغيثون بالله ، وترتفع أصواتهم إلى عنان السماء . وحاول بعض الأمراء والاجناد أن يعبروا إلى البر الغربي ، فتزاحوا على السفن والمراكب ،

(١) أنظر : عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ، جزء ١ ، ص ٢٠٩ - ٢١٠

التي كانت قليلة العدد ، وكانت الرياح شديدة ، وأمواج النيل قوية ، وكانت الرياح تسفوا الغبار والرمل في وجوه المصريين .

ثم بدأت المرحلة الثانية من المعركة ، وفي الوقت الذي كان فيه فرسان مراد بك محصورين بين المربعات الفرنسية . وحاولت القوات الموجودة في إمبابة أن تدافع عن نفسها أمام الهجوم العنيف عليهم ، فأطلقت المدافع الموضوعة في الاستحكامات . ولكن هذه المدافع كانت من طراز عتيق ، فلم تطلق قنابلها إلا مرة واحدة ، ولم يتمكن رماثها من أن يعيدوا الضرب بها ؛ فأختل نظام الجيش في إمبابة ، وأحاطت به القوات الفرنسية ، وقطعوا خط رجعة المصريين إلى النيل ، واشتد هبوب الريح ، ولانعد الغبار ، وأظلمت الدنيا من دخان البارود وغبار الرياح ، وصمت الاسماع من توالى الضرب ، بحيث خيل للناس أن الأرض تزلزلت ، والسياء عليها سقطت . واستمر الحرب والقتال نحو ثلاثة أرباع ساعة ، ثم كانت هذه الهزيمة على العسكر الغربي ، (١)

ولقد غرق الكثير من الفرسان في البحر ، ووقع غيرهم أسرى في أيدي الفرنسيين . وذهب مراد بك إلى قصره في الجزيرة ، ثم انسحب منه مسرعاً إلى الصعيد . وظل بر إمبابة مفروشا بالقتلى والشياب والامتعة ، تحت أقدام الفرنسيين .

وحول الفرنسيون مدافعهم صوب البر الشرقي ، وأخذوا في إطلاق بعض القنابل . فتحققت الهزيمة ، وانسحب الوالي ، وإبراهيم بك ، وكذلك الأمراء ، أما الأتالي فإنهم عادوا إلى القاهرة أفواجا وعم جميعاً في غاية الخوف والفرع ، وترقب الهلاك ، وهم يضجون بالعويل والنحيب ، ويبتلون إلى الله من شر هذا اليوم العصيب ، والنساء يصرن بأعلى أصواتهن من البيوت ،

(١) الجبرته: ج ٣ - ص ٨

وانسحب الائمراء والمماليك بأسرهم وسريرهم ، وخرجوا يركبون البغال أو الخيول ، أو سائرين على أفدامهم . وظل الأهالى طوال هذه الليلة يخرجون من القاهرة ، مهاجرين عنها ، والكل مشغول بنفسه ، حتى خرج معظم أهل القاهرة إما للصعيد أو لجهة الشرقية ، ولم يبق في القاهرة إلا من عجز عن الخروج . وكانت ليلة عاصية ، انشرت فيها الاشاعات ، مع هذا الجو من الخوف ، عن أن الفرنسيين قد عبروا النيل إلى بولاق ، وأنهم قاموا بإحراقها ، وأنهم أخذوا في قتل الأهالى ، وفي الاعتداء على البيوت وعلى الحرقات . والواقع أن إحدى السفن المصرية كانت قد توقفت عن السير بعد أن ركنت إلى الطمي ، واضطر البحارة إلى إشعال النار فيها ، الأمر الذى أوهم المصريين بأن الفرنسيين قد أشعلوا النار في البر الغربى . وساعد ذلك على زيادة الفزع ، وعلى اسراع الأهالى بالهرب من القاهرة ، دون أن يدروا أى طريق يتجهون . فكان التسابق والتلاحق ، والبحث عن الدواب ، وخرج غالب النساء ماشيات حاسرات ، وأطفالهن على أكتافهن يركبن في ظلمة الليل ... فلما خرجوا من أبواب البلد ، وتوسطوا القلعة ، تلقىهم العربان والفلاحون ، فأخذوا متاعهم ولباسهم وأحماهم ، بحيث لم يتركوا لمن صادفوه ما يستر به عورته ، أو يسد جوعته . فكان ما أخذته العرب شيئاً كثيراً يفوق الحصر . (١)

وفي صبيحة اليوم التالى كان المصريون لا يعلمون بحقيقة ما يقع بهم وببلادهم ، ولكنهم كانوا يتوقعون دخول الفرنسيين إلى عاصمة البلاد . وعاد الكثير من المهاجرين ، أو الفارين ، وهم في أسوأ حال من العرى والفزع . ثم تبيّنوا أن الفرنسيين لم يعبروا إلى البر الشرقى ، وأن الحريق كان في بعض السفن . وفي ذلك الوقت اجتمع في الأزهر بعض العلماء والمشايخ ، واستقر رأيهم

(١) الجبرى : ج ٣ - ص ٩ .

على أن يتصلوا بالفرنسيين ، وكتبوا رسالة إلى الجنرال بوناپرت ، أرسلوها مع مندوبين . وقرأها المترجم على القائد العام ، الذى أحسن استقباهم ، وسألهم عن عظائمهم ومشايخهم ، وطلب إليهم حضورهم لترتيب الامر معهم . وأكد لهم أن هناك الأمان بالنسبة للمصريين ، وكرر لهم أنه لم يحضر إلا للقضاء على المالك ، وأنه قد قابلهم بما يستحقونه حين خرجوا لمواجهة في البر الغربى ، وأنه قتل بعضهم وأمر البعض الآخر ، وأنه لا يزال فى طلبهم حتى يقضى عليهم جميعا من البلاد . « وأما المشايخ والعلماء وأصحاب المراتب والرقية ، فيكونون مطمئنين ، وفى مساكنهم مرتاحين » . وطلب إليهم ضرورة حضور المشايخ والأعيان لكي يرتبوا ديوانا منتخبا من سبعة أشخاص عقلاء يدبرون الأمور .

وهذا روع العلماء ، وذهب بعض المشايخ وعلى رأسهم الشيخ مصطفى الصاوى ، والشيخ سليمان الفيومى ، إلى الجنرال بوناپرت . وحين علم القائد العام أن كبار المشايخ قد خرجوا من القاهرة ، طلب إليهم أن يسكتوا وهم لكي يحضروا حتى يتمكن من تشكيل الديوان « لأجل راحتكم وراحة الرعية وإجراء الشريعة » . ولقد حضر إلى القاهرة بعد ذلك كل من الشيخ السادات ، والشيخ الشراوى ، أما السيد عمر مكرم فإنه لم يرجع إلى القاهرة ، وانسحب مع قوات إبراهيم بك ، ونوائى ، إلى سارت صوب الصحلية .

وهكذا نجد أن قوات المالك قد انقسمت بعد معركة إمبابة إلى قسمين : الأول بقيادة مراد بك وقد انسحب من الجزيرة جنوبا ، على البر الغربى ، إلى الصعيد ؛ أما الثانى فقد انسحب بقيادة إبراهيم بك ، واصطحب معه الوالى ، من القاهرة إلى المطرية صوب الصحلية . أما القاهرة فلم يجد الفرنسيون عقبة تمنعهم من دخولها .

ولقد أصبحت القاهرة بلا حكومة ، أى بدون سلطة . وكان فى وسع الجنرال

بونابرت أن يملأ هذا الفراغ الناتج عن انسحاب السلطة الفعلية من القاهرة .
ولكن هذا القرار كان سيجهده على مواجهة الأهالي ، بصفته محتل أجنبي ، ومواجهة
الباب العالي ، بصفته معتمدا على حقوقه في نفس الوقت الذي كان عليه أن يكرس
بجهوده ضد المماليك . وكانت الخطة إلى عمل الجنرال بونابرت على تطبيقها في مصر
تهدف محاولة الاحتفاظ بوجد المصريين ، وبالعلاقة الصداقة مع الدولة العثمانية ،
حتى يتمكن من إتمام إنشاء القاعدة العسكرية في مصر ، وربما تحويل هذه البلاد إلى
مستعمرة . يمكنه منها توجيه ضربات قوية للإمبراطورية البريطانية . ولذلك فإن
الجنرال بونابرت ساهل إعطاء سلطة لقيادات المصريين ، والتي كانت تتمثل في
ذلك الوقت في مشايخ القاهرة وعلماء الأزهر ، سيرا على سياسته الإسلامية
تجاه الوطنيين .

وكانت توجهيات الجنرال بونابرت إلى قواته قبل دخول العاصمة شديدة في
صرامتها ، وخاصة فيما يتعلق باحترام الأهالي ، وإحترام عاداتهم ومعتقداتهم
وممتلكاتهم وحرماتهم . وأند دنتا : القوات الفرنسية إلى القاهرة ، وسكن الجنرال
بونابرت في بيت محمد بك الألفي في الأزبكية ، واحتل عددا من بيوت الأمراء
المماليك في القاهرة . ويذكر لنا الجبرتي أن الفرنسيين كانوا يسرون في الأسواق
بدون سلاح ، وأنهم كانوا لا يعتدون على أحد ، بل إنهم كانوا يضاحكون الناس ،
ويشترتون ما يحتاجونه بأغلى ثمن « فبأخذ أحدهم الدجاجة ويعطى صاحبها في
ثمنها ريال فرائسه ، وبأخذ البيضة بنصف فضة ، قياسا على أسعار بلادهم ،
وأنهم بضائعهم . فلم يأتى منهم العامة ذلك ، أنسوا بهم ، ولطمسوا لهم ،
ونخرجوا إليهم بالكعك وأنواع الفطير والخبز والبيض والدجاج وأنواع
المأكولات ... وصاروا يبيعون عليهم بما أحبوا من الأسعار » (١)

٣ — نظم الحكم الجديدة :

استقبلت السياسة التي وضعها الجنرال بونايرت في إجتذابه للمصريين وضع نظم جديدة لحكم البلاد، وإشراك الأهالي معه في السلطة ، أو في الرأي . ولا شك في أن خروج الوالي من مصر ، وخروج البسكوات المماليك وضباط الأوجاقات من القاهرة ، كان يسمح للقيادات الوطنية بأن تحتل جزءاً من مكانهم ، وتأخذ شيئاً من سلطتهم ، خاصة وأن القائد العام كان يشجع على ذلك . وكان هذا تغييراً كبيراً بالنسبة لنظم الحكم في البلاد ، وسيعطى بالتالي نتائج هامة على نمو هذه المجموعات المتميزة من المجتمع المصري ، وتدريبها على المشاركة في مناقشة ما يهم البلاد ، وإعطاء رأى فيما يتعلق بالشئون العامة .

وما أن استقر الجنرال بونايرت في القاهرة حتى عمل على تطبيق هذه السياسة الجديدة تجاه الوطنيين ، وعمل على إنشاء الديوان . فأمر باستدعاء المشايخ والعلماء ، وما أن استقروا حتى خاطبهم في شأن انتخاب تسعة مشايخ ، يتشكل منهم الديوان ، الذي سيتولى حكم مدينة القاهرة . ولقد استقر الرأي على أسماء المشايخ : السادات ، والشرفاوى ، والصاوى ، والبكرى ، والغوى ، والعريشى ، وهوسى السرمى ، ومصطفى الدهنورى ، ويوسف الشبرخيتى ، وعبد الدواخلى ؛ وإن كان الشيخ السادات قد اعتذر عن قبول عضوية الديوان رغم إعتاده بونايرت لترشيح اسمه . وذكرنا جبرتي هذه الأسماء التسعة ، وأضاف إليها اسماعاشرا ، هو اسم الشيخ المهدي ، وبني على ذلك أن الديوان كان يتألف من عشرة أعضاء . والواقع أنه كان يتألف من تسعة أعضاء فقط ، وكان الشيخ المهدي سكرتيراً للديوان ، دون أن يكون عضواً فيه . ولا شك في أن نفوذ الشيخ المهدي كان كبيراً في الديوان نفسه ، الأمر الذي جعل منه قطباً من أقطابه ، وجعل الجبرتي يعتبره عضواً فيه ، ويعتبر بالتالي أن الديوان كان يتألف من عشرة أعضاء .

وكان نابليون قد أصدر أمراً بتشكيل هذا الديوان ، منذ يوم ٢٥ يوليو سنة ١٧٩٨ ؛ وذكر هذا الأمر أن اختصاص الديوان هو حكم مدينة القاهرة ، وأن له الحق في تعيين إثنين من الأغوات (رؤساء الجند) لإدارة الشرطة ، أو رعاية الأمن ، وأن عليه أن ينتخب لجنة تؤلف من ثلاثة أعضاء لمراقبة الأسواق وتموين المدينة ، ولجنة أخرى من ثلاثة أعضاء كذلك تكلف بعملية الاشراف على دفن الموتى في القاهرة وضواحيها . وعلى هذا الديوان أن يجتمع يوميا ، ابتداء من الظهر ، ويبقى ثلاثة من أعضائه على الدوام في مقره . كما نص هذا الأمر على تعيين حرس فرنسي ، وآخر تركي ، أمام باب الديوان ؛ ولص كذلك على حضور كل من الجنرال برتيريه Berthier والجنرال ديوي هذا الديوان لإجراء ما يلزم لأعضائه ، ولكي يأخذوا عليهم عهداً بعدم القيام بأى شيء ضد مصلحة الجيش .

وكان معز إسماعيل حاكم مدينة القاهرة للديوان ، أن اختصاص الديوان بوجه عام كان هو السلطة المدنية للحكومة . ولكن هذا الديوان لم يتمتع بالسلطة القطعية فى أى من الأمور ، بل كان المرجع الأعلى للسلطة العسكرية ،^(١) إلى كانت تتمثل في جيش الفرنسيين .

وكان من حق أعضاء الديوان اختيار رئيس من بينهم ؛ وتعيين سكرتير ، من غير الأعضاء ، وإثنين من السكرتيرين المترجمين الذين يعرفون الفرنسية والعربية . وكان له صوت مسموع في تعيين كبار الموظفين . وعين الديوان محمد المسلماني أغا مستحفظان (أى أغا المدينة) ؛ وعلى أغا الشعراوى والى ، الشرطة ، وحسن محرم أمين لإحتساب ، ؛ وكان الفرنسيون يعارضون في تقليد هؤلاء الأشخاص لهذه المناصب ، إذ أنهم كانوا من المماليك ، ولكن أعضاء

(١) عهد الرحمن الرئاس : تاريخ الحركة القومية مج ١ - ص ٩٧ .

الديوان أفتنعوم بأنهم كانوا من بقايا البيوت القديمة ، الذين لا يتجاسرون على السرقة ، وبأن السوقة ، كما يقول الجبرتي ، كانوا لا يخافون إلا منهم . ومعنى ذلك أن تعيين رؤساء الموظفين كان يدخل في اختصاصات الديوان ، علماً بأن هؤلاء الموظفين كانوا تابعين للرؤساء الفرنسيين ، وبجوردين من كل سلطة .

ورغم ذلك فإن الفرنسيين قد عينوا بعض كبار الموظفين ، دون استشارة المديوان ، فعين بونايرت المسيو بوسليج لإدارة الشؤون المالية للحكومة ، أو الروز ناجي ، وعين برتلعي الرومي كمتخدا مستحفظان ، أى وكيلا للمحافظ ، وقسم القاهرة وبولاق ومصر القديمة إلى عشرة أخطاط ، وعين لكل خط أمراً (قومندان) فرنسياً ؛ كما عين أحد الفرنسيين أميناً للبحرين ، أى مديراً للحجارك ، وفرنسياً آخر في منصب دأغا الرسالة ، أى المسئول عن البريد .

وأصدر الجنرال بونايرت أمره إلى الجنرال برتبيه ، رئيس أركان حرب الجيش ، بأن يحضر لإجتماع الديوان ، وكانت تعليماته له تتعلق قبل أى شئ بأمن الحملة الفرنسية في مصر ، ومحاولة استخدام هذا الديوان لتوفير مثل هذا الأمن لهم . وكان مراد بك قد انسحب مع بقايا قواته إلى الصعيد ، أما إبراهيم بك فكان قد انسحب إلى الشرقية ، وكانت هناك قوة حربية ثالثة مع أمير الحج الذى كان عائداً في ذلك الوقت مع قافلة الحج من الحجاز . وكان من الممكن لآى من هذه القوى ، وبخاصة الأخيرة منها ، أن تثير القلاقل أمام الفرنسيين ، وتساعد على اشتداد ساعد المقاومة المسلحة ضدهم . ولذلك فإن الجنرال بونايرت طلب إلى الجنرال برتبيه أن يستكتب أعضاء الديوان رسالة إلى أمير الحج بالحضور بالحجاج في أمان ، وأن يكتبوا إلى زعماء العرب بالاخلاد إلى السكينة والكتف عن محاربة الفرنسيين ، وأن يصدرها منشوراً إلى الأهالى يدعونهم فيه

إلى الطمأنينة ، ويبينون لهم فيه مقاصد الفرنسيين الحسنة تجاههم . وكان الجنرال بونابرت حريصا على تتبع مداولات الديوان ، وعهد الى الجنرال بوفوازان ، الذى عينه مندوباً له فى الديوان ، بأن يحضر الجلسات ، وكذاه بأن يرفع إليه عقب كل جلسة تقريراً بما دار فيها .

ويظهر من ذلك بوضوح أن سلطة هذا الديوان لم تكن تتمدى مدينة القاهرة ، وأنها كانت سلطة إستشارية ، وأنها كانت مقيدة بتعهد الأعضاء بعدم القيام بأى عمل يكون موجهاً ضد مصلحة الجيش الفرنسى ، وأنها كانت سلطة تعمل وتتداول تحت رقابة وأعين السلطات الفرنسية .

وعمل الجنرال بونابرت على تعميم نظام الديوان فى مديريات مصر كلها ، وأصدر أمراً ، فى يوم ٢٧ يوليو سنة ١٧٩٨ ، بتأليف هذا الديوان فى كل مديرية من سبعة أعضاء ، يقومون بالسهر على مصالح المديرية ، ويعرضون عليه كل الشكاوى التى تصل إليهم ، ويمنعون إعتداء القرى بعضها على بعض ، ويراقبون ذوى السمعة السيئة ويعاقبونهم ، مستعينين فى ذلك بالقوات الخاضعة لأوامر القواد الفرنسيين ، ويرشدون الأهالى إلى ما فيه مصلحتهم . واشتمل هذا الأمر على تعيين أغا ورئيس الانكشارية ، فى كل مديرية ، يتصل بالآمر أو بالقومندان الفرنسى ، وتكون تحت إمرته قوة ، تبلغ ستين رجلاً مسلحاً ، يحافظ بها على الأمن والنظام والسكينة . وكذلك على أن يعين فى كل مديرية « مباشر » لجباية أموال الميرى والضرائب ، وإيراد أهلاك الماليك التى صودرت لصالح الجمهورية ، ويكون إلى جانبه وكيل فرنسى ، لى يتصل بمدير المالية ، ويراقب تنفيذ الأوامر التى يصدرها ، وتكون من إختصاص الادارة المالية . وكانت هذه الواجبة من مشاركة المصريين فى الحكم تهدف التقرب إلى المصريين عموماً ، والعمل على الاستقرار فى البلاد ، وبالتالي إعطاء أكبر فرصة

للفرنسيين للقيام بما كانوا يرغبون . وكانت إستالة المصريين تساعد على القضاء على كل سلطة ونفوذ للماليك ، الأمر الذى إستتبع مواصلة مطاردتهم ، ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم .

وأقد فتح الفرنسيون بعض بيوت الأثراء ودخلوها وأخذوا منها أشياء ، وخرجوا وتركوها مفتوحة ، فعندما يخرجون منها يدخلها طائفة الجعيدية ويستأصلون ما فيها ، واستمروا على ذلك عدة أيام ، ثم إنهم تقبعوا بيوت الأثراء وأتباعهم ، وختموا على بعضها ، وسكنوا بعضها ، فكان الذى يخاف على داره من جماعة الوجافلية أو من أهل البلد يعلق له بشيرة على باب داره ، أو يأخذ له ورقة من الفرنسيين بخطهم يلقونها على داره .^(١)

وأعلن الفرنسيون الأمان بالنسبة لنساء الأثراء والماليك ، والساحل بسكنى بيوتهم ، ولكن على أساس إظهار مالديين من أمتعه أزواجهن ، فإن لم يكن عندهن شىء من متاع أزواجهن يصلح على أنفسهن ويأمن في دورهن . فذهبت السيدة نفيسة ، زوجة مراد بك ، وصاحبت على نفسها وأتباعها من نساء الأثراء والكشاف و بمبلغ قدره مائة وعشرون ألف ريال فرانس ، وأخذت في تحصيل ذلك من نفسها وغيرها .^(٢) وتمسكن الفرنسيون بذلك من جميع أموال كثيرة . وأخذوا كذلك في طلب الخيول والجمال والأسلح . وكسروا عدة دكاكين بسوق السلاح وغيره ، وأخذوا ما وجدوه فيها من الأسلحة ، هذا وفى كل يوم ينقلون على الجمال والخير من الامتعة والفرش والصناديق والسروج وغير ذلك بما لا يحصى ، ويستخرجون الحبايا والودائع ،^(٣) .

(١) الجبرتى : ج ٣ — ص ١١ .

(٢) الجبرتى : ج ٣ — ص ١٢ .

(١) الجبرتى : ج ٣ — ص ١٣ .

وكان أعضاء الديوان هم الذين يكتبون بالأمان للغائبين ، ويختتمون على تلك الاوراق . و تشفع أرباب الديوان في أسرى المسالك ، فقتلوا شفاعتهم وأطلقوهم ، فدخل الكثير منهم إلى الجامع الأزهر ، وهم في أسوأ حال ، وعليهم الثياب الزرق المقطعة ، فسكثوا به يأكلون من صدقات الفقراء المجاورين به ، ويتسكفون المارين ، وفي ذلك عبرة للمعتبرين . (١)

وفي أثناء ذلك الوقت استمر دخول الجنود الفرنسيين إلى القاهرة ، حتى امتلأت بهم الطرقات . ويذكر لنا الجبرتي أنهم « لم يشوشوا على أحد ، ؛ ولكنهم لاحظوا أنهم كانوا يأخذون السلع « بزيادة في ثمنها ، الأمر الذي استتبع تغييراً في أحوال السوق : ففتجرت السوق وصغروا أقراص الخبز ، وطحنوه بترابه . كما حدثت حالة رواج ، وظهرت المطاعم في القاهرة ، وفتح الناس عدة دكاكين بجوار مساكنهم يبيعون فيها أصناف المأكولات ، مثل الفطير والسكك والسمنك المقلد واللحوم والفراخ المحمرة ، وغير ذلك . وفتح النصارى عدة دكاكين لبيع أنواع الأشربة وخمائر وقهاوى ، وفتح بعض الإفرنج البلديين بيوتاً يصنع فيها أنواع الأطعمة والأشربة على طرائقهم في بلادهم ؛ فيشتري فيشتري الأغنام والدجاج والخضارات والأسماك والعسل والسكر وجميع اللوازم ، ويطبخه الطباخون ، ويصنعون أنواع الأطعمة والحلاوات ، ويعمل على بابه علامة لذلك يعرفونها بينهم ؛ فإذا مرت طائفة بذلك المكان تريد الأكل ، دخلوا إلى ذلك المكان ، وهو يشتمل على عدة مجالس ، دون وأعلى ، وعلى كل مجلس علامته ومقدار الدراهم التي يدفعها الداخل فيه ، فيدخلون إلى ما يريدون من المجالس ، وفي وسطه دكة من الخشب ، وهي الخوان التي يوضع عليها الطعام ، وحولها كراسي ، فيجلسون عليها ، ويأتيهم الفراشون بالطعام على زواجرهم ،

فيأكلون ويشربون على نسق لا يتعدونه ، وبعد فراغ حاجتهم يدفعون ماوجب عليهم من غير نقص ولا زيادة ، ويذمبون لحالمهم ، (١) إن القاهرة تنحصر في ١ ويبدو أن القوات الفرنسية كانت ترغب في الحصول على أكثر ما كان في وسعها الحصول عليه من الآمالى ؛ ولا شك في أن الحملة الفرنسية قد جاءت إلى القاهرة وهي تحلم بالاستيلاء على كنوز وغلى قناطير من الذهب والفضة. وكان خروج المماليك بسرعة من العاصمة يهملون ما خف حمله وغلى ثمنه من سوائهم ، قد ترك الفرنسيين في حاجة إلى مزيد من الأموال ، وقت دخولهم القاهرة. وشهدت الجلسات الأولى للديوان طلب الفرنسيين « دراهم سلفة ، وهي مقدار خمسمائة ألف ريال من التجار المسلمين والنصارى القبط والشوام وتجار الأفرنج أيضا » . (٢) وحاول أعضاء الديوان أن يعملوا على تخفيف هذا المبلغ ، ولكنهم لم ينجحوا في معامهم ، واضطروا إلى البدء في جمعها . وبعد ذلك بثلاثة أيام ، قرر الفرنسيون على أهل الحرف ، من التجار بالأسواق ، « دراهم على سبيل القرض والسلفة ، مبلغا يهجزون عنه ، وأجلوا لها أجلا متداره ستون يوما ، (٣) وكانت نتيجة ذلك أن ضجع هؤلاء الحرفيون والتجار ، واستغاثوا ، وذهبوا إلى الجوامع الأزهر والمشهد الحسينى ، « وتشفعوا بالمشايخ ، فتكلموا لهم ، ولطفوها إلى ... » . (٤)

وواصل الفرنسيون سيطرتهم على القاهرة ، رغم وجود قوات المماليك في الصعيد وفي الشرقية . ولكن أمير الحج ، صالح بك ، عند عودته من الحجاز ،

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ١٢ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ١٣ .

(٣) الجبرتي : ج ٣ ص ١٣ .

(٤) الجبرتي : ج ٣ ص ١٣ .

انضم إلى قوات ابراهيم بك . وكان أعضاء الدewan قد ظلموا له أماناً من «باش
العسكر» ، ولسكنه رفض ذلك ، إلا بشرط أن يأنى في عدد قليل ، ولا يدخل
القاهرة ومعه مائليك كثيرة ، ولا عسكر . وربما كان هذا العامل هو الذى وجه
القوات الفرنسية فى القاهرة صوب ضرورة الخروج لتوجيه ضربة لقوات المائليك ،
التي تزيد عددها ، فى الشرقية ، بعد عردة صالح بك من الحجاز .

وكان من السهل على الفرنسيين أن ينتصروا على قوات المائليك فى الشرقية ، رغم
استبسال المائليك وإظهار شجاعتهم الفائقة . ولكن الفرنسيين كانوا يواجهون
أكثر من عدو وهم فى مصر . وكانت أولى القوى الخارجية المعادية لهم هى بريطانيا .

٤ — موقعة أبى قير البحرية :

كانت أولى الصدمات التي أصابت الحملة الفرنسية هى تلك الكارثة التي نزلت
بأسطولها . ومنذ مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر كان الأسطول الفرنسى قد تحول
من منطقة العجمى إلى منطقة أبى قير ، والتجأ هناك فى أول الخليج من ناحية
الغرب ، محتمياً فى رأس أبى قير ، وفى الجزيرة المواجهة لهذه الرأس ، وهى التي
عرفت فيما بعد بجزيرة نلسون . ولقد فكر الفرنسيون فى إرسال أسطولهم إلى
جزيرة كورفو ، كما فكروا فى إدخاله إلى ميناء الاسكندرية ، واسكن الأيام
مرت دون أن يصلوا فى ذلك إلى قرار . وكان الأسطول الفرنسى يخشى من
مباغثة الأسطول البريطانى له . وعلى أى حال فإن بعض قطع المدفعية كانت
منصوبة على البر ، فى رأس أبى قير ، ونصب الفرنسيون غيرها على الجزيرة
الصغيرة المواجهة للساحل ، وكانت هذه المدفعية غير كافية كوسيلة دفاع
ساحلية ضد الأسطول البريطانى .

وظل الاميرال نلسون قائد الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط . يبحث
عن الأسطول الفرنسى فى شرق هذا البحر ، حتى علم بنزول الحملة الفرنسية إلى

مصر ، فأسرع بالعودة إلى سواحل الاسكندرية ، لكي يباغت الاسطول الفرنسى ، وينزل به ضربة قاضية ، خاصة وأن الاسطول الفرنسى لم يكن مستعداً ، وكان الكثير من ضباطه وبحارته قد نزّلوا إلى الساحل .

وكان الاسطول البريطانى يتألف من خمسة عشر سفينة حربية ، منها أربعة عشر بارجة ، تحمل ١٠٥٠ مدفعاً ، وعليه ٨٢٤٠ بحاراً . أما الاسطول الفرنسى فكان يتألف من سبعة عشر سفينة حربية ، منها ثلاثة عشر بارجسة ، وأربع فرقاطات ، علاوة على عدد كبير من السفن الحربية الصغيرة المسلحة ، وكان يحمل ١١٨٠ مدفعاً ، وعليه ٨٩٠٠ بحاراً . فكانت قوة الاسطول الفرنسى لى اذن تفوق قوة الاسطول البريطانى ، رغم تفرق البريطانيين عليه ببارجة واحدة . ولكن علينا أن نذكر أن الاسطول البريطانى كان يتميز عن الاسطول الفرنسى أولاً من ناحية كفاءة التدريب ، وثانياً من ناحية شخصية القائد ، وثالثاً من حيث أنه كان يحمل كل قوته المحاربة . في الوقت الذي كان جزء كبير من بحارة وضباط الاسطول الفرنسى موجودين على الساحل ، وأخيراً حظى الاسطول البريطانى بميزة المبادأة ، أو المباغتة ، والتي كانت لها قيمة كبيرة في إعطاء المصداقة الأولى .

وظهرت سفن الاسطول البريطانى أمام سواحل أبي قير في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم أول أغسطس . وتردد الاميرال الفرنسى دى بروى في أول الامر ، وإعتقد أن الاسطول البريطانى يرغب في محاصرة الخليج ؛ ولكن سرعان ماتحقق من أن البوارج البريطانية كانت تسير بأقصى سرعة صوب سفن أسطوله ، وفي تشكيل الإستعداد لأخذ مواقع الضرب . وأصدر الاميرال الفرنسى أمره بالإستعداد ، ولكنه كان مقيداً في حركته : فالأشعة مضنومة ، ومعظم البحارة على الشاطئ ؛ بينما إمتلك الاميرال نلسون كل حرية للحركة ، وإستند

إلى كل قواته . ولم يتمكن الأسطول الفرنسي من التحرك من مكانه ، لالخروج من الخليج ، ولا حتى لاتخاذ مواقع للقتال . وكان الأسطول الفرنسي راسيا في شكل خط مقوس ، وتمكنت البوارج البريطانية من أن تنفذ بين السفن الفرنسية ، وتحاصرها من الجانبين . وكانت جرأة البوارج البريطانية في هذه العملية واضحة . وأحاطت بوارج نلسون بثمانية بوارج فرنسية ، أما بقية البوارج الفرنسية فإنها ظلت خارج تسكتيك المعركة ، وكان في وسعها أن تلتف حول أحد جناحي البريطانيين ، ولكنها لم تتحرك من مكانها . وفقد بذلك الأسطول الفرنسي الميزة الوحيدة بالنسبة للبحرية ، وهي ميزة سهولة الحركة في توجيه النيران على الأهداف المعادية .

وسرعان ما بدأ الضرب ، حوالى الساعة الخامسة ، وكان شديداً مروعاً ، وامتلاً الخليج بدخان البارود ، ووصلت أصوات المدافع إلى كل من الاسكندرية ورشيد . واشتد الضرب بكل تصميم من الجانبين . وركز الإنجليز نيران مدفعيتهم على سفينة الأدميرال الفرنسي ، البارجة أوريان ، وبشكل أنزل بها خسائر ، وجعل الأدميرال يصاب في رأسه وفي يده ؛ ولكنها استمرت يقاتل حتى أصابته قنبلة مدفع إصابة مباشرة ، وفصلت فخذه ، وقضت على حياته . وسرعان ما اشتعلت النيران في هذه البارجة ، ووصلت إلى مستودع الذخائر ، فانفجروا نصف البارجة ، التي تطايرت أجزاؤها في الفضاء ، بدوى مروع ، وقضى على كل من كان بها حرقاً وغرقاً .

وتلى هذا الانفجار الرهيب سكون مروع لمدة تقرب من نصف ساعة ، ثم بدأ الضرب من جديد ، واستمر إلى الثالثة صباحاً ؛ ثم تجدد مرة أخرى في الخامسة صباحاً ، واستمر حتى الظهر .

وقضى على الأسطول الفرنسي بأكله فيما عدا أربع بوارج ، اضطرت إلى

الفرار والإنهزام بسرعة صوب مالطة . وغنم الإنجليز ست سفن فرنسية ،
ضموها إلى أسطولهم . وهكذا تضاعف إنتصار الإنجليز ، بخروجهم من المعركة
بعدد من السفن يفوق عدد تلك التي دخلوا بها إليها . وكانت خسارة الفرنسيين
فادحة في الأرواح ، إذ أنهم خسروا ما يزيد على أربعة آلاف بحار ، ولم يبق
لهم في هذا السلاح سوى ثلاثة آلاف بحار ، بدون سفن . وإعز الإنجليز بهذه
المعركة ؛ وعدوها من بين إنتصاراتهم الحربية الكبيرة ، وسموها « معركة النيل
البحرية » .

وكانت لهذه المعركة نتائج جسيمة في خطورتها على الحملة الفرنسية في مصر .
فكانت أشد ضربة أصابت الحملة الفرنسية . وقضت هذه المعركة على وسائل
إتصال الحملة بفرنسا ، وقضت على أحلام إتخاذ الأسطول الفرنسي وسيلة للضغط
على الدولة العثمانية ، أو وسيلة مساعدة لإمتداد الحكم الفرنسي من مصر في منطقة
سوريا والشرق الأدنى ؛ كما أنها قضت على حلم الفرنسيين بالوصول إلى مراكز
الامبراطورية البريطانية في الهند . وقضت هذه المعركة على البحرية الفرنسية في
البحر المتوسط ، وضمنت لإنجلترا السيادة على البحار . كما أنها أظهرت ضعف
القوة المضاربة الفرنسية ، وبشكل شجع أعداء فرنسا على التمسك بالعمل
ضدها من جديد . وكانت هذه المعركة أساساً لاتفاق روسيا مع إنجلترا ، ومع
النمسا وناپولي ، وإلضام الدولة العثمانية لهذا التمسك من أجل محاربة فرنسا .
وإستندت إنجلترا إلى هذا الموقف لكي تفرح الباب العالي على الدخول في تحالف ،
مع روسيا ، عدوته التقليدية ، الأمر الذي سهل على الأسطول الروسي الخروج
للبحر المتوسط ، وأدى بالتالي إلى تنير المعطيات العامة للموقف الدولي .
وكان تأثير هذه الواقعة قاسياً على نفوس جنود وضباط الحملة الفرنسية على
مصر ، وشعروا بأنهم قد أصبحوا مقطوعى الصلة بوطنهم ، وأنهم أصبحوا

منفيين في القارة الإفريقية . وكانت الواقعة أشد ألماً على نفوس الحاميات الفرنسية الاسكندرية ورشيد ، وهى الحاميات التى شهدت الموقعة ، ورأت معات الجرحى ، ومعات الجثث ، التى كان البحر يلقي بها إلى الساحل . وانخفضت الروح المعنوية لدى الفرنسيين ، وفلت هيبتهم أمام الأهالى . وأثر حصار السفن البريطانية للسواحل المصرية على حالة التجارة ، وأخذ الأهالى يشعرون بفداحة الخسائر التى كانت تنزل بهم نتيجة لهذه الحرب ، ونتيجة لإقطاع الواردات والصادرات ، وتهيأت النفوس للشورة .

وأصبح الفرنسيون يخشون من أن ينزل البريطانيون في الاسكندرية نفسها ، فعملوا على تحسين المواصلات بين هذا الثغر وبين القاهرة ، كما عملوا على تحصين الاسكندرية ، وإقامة الطوائى على التلال المرتفعة الموجودة بها ، ونصبوا المدافع على كوم الدكة ، وكوم الفاضورة ، حامية لليناء ، مما قد يحاوله الاسطول البريطانى .

وأخيراً فإن هذه الموقعة وضعت الحملة الفرنسية أمام الامر الواقع . وجعلتها تعرف تماماً أنه قد كتب عليها أن تعيش في مصر ، ومع المصريين ، وبالموارد الموجودة في البلاد ، الامر الذى يستتبع استمرار الجنرال بوناپرت في تطبيق سياسة التقرب من المصريين ، ويستتبع كذلك الحصول على كل ما يلزمه من البلاد ، حتى وإن كان ذلك عن طريق القيادات المصرية التى أشركوها معهم في الحكم . وأخيراً فإن الجنرال بوناپرت قد عمل على رفع الروح المعنوية لرجال الحملة الفرنسية ، وعمل على إتمام نظم الحكم التى رسمها للبلاد ، وذلك بإنشائه « الديوان العام » . وكل ذلك وهو لا يزال مهدداً ، هو وحملة ، بقوات المالك ، وقوات الدولة العثمانية ، وأساطيل بريطانيا .

٥ - الربوالة العام :

لا شك في أن موقعة أبي قير البحرية قد غيرت نظرة المصريين إلى الفرنسيين ، وزيادة شعورهم بأن هؤلاء الفرنسيين يحتلون بلادهم ، وأن هذا الاحتلال سينتهي في يوم من الأيام . وظهر ذلك بوضوح في عملية رفض الزعماء حمل شعار الثورة الفرنسية . فلقد طلب الجنرال بوناپرت المشايخ ، في أول شهر سبتمبر سنة ١٧٩٨ للحضور عنده . فلما استقروا عنده نهض بوناپرت من المجلس ، ورجع ويده طيلسانات ملونة بثلاثة ألوان كل طيلسان ثلاثة عروص أبيض وأحمر وكحلي ، فوضع منها واحداً على كتف الشيخ الشرفاوي ، فرمى به إلى الأرض ، واستعفى وتغنى مزاجه وانتقع لونه واحتد طبعه ، فقال الترجمان يا مشايخ أنتم صرتم أحببا لصاري عسكر ، وهو يقصد تهظيمكم وتشريفكم بزيه وعلامته ، فإن تميزتم بذلك عظمةكم العساكر والناس ، وصار لكم منزلة في قلوبهم ، فقالوا له لسن قدرنا يضيع عند الله وعند اخواننا من المسلمين ، فاحتفظ لذلك ، وتكلم بلسانه وبلغ عنه بعض المترجمين أنه قال عن الشيخ الشرفاوي أنه لا يصلح للرياسة ، ونحو ذلك ، فلاحقه بقية الجماعة واستنفوه من ذلك فقال إن لم يكن ذلك فلازم من وضعكم الجوكار في صدوركم ، وهي العلامة التي يقال لها الوردية ، فقالوا أمهلونا حتى نترى في ذلك^(١) . وفي ذلك الوقت حضر الشيخ السادات ، وكانت له مكانة رفيعة لدى المصريين ولدى الفرنسيين . ورحب به الجنرال بوناپرت ، وتحدث معه بواسطة الترجمان ، واهدى له خاتماً من الألماس ، وأوثق له جوكارا أوثقه بفراجه . وسكت الشيخ السادات على ذلك ، وقال الجبرتي أنه « سايره ، وقام وانصرف ، فلما خرج من عنده رفعه »^(٢) .

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ١٦ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ . ص ١٧ .

وبدل هذا على أن المصريين كانوا لا يرغبون في التشبه بالفرنسيين ، حتى لا يضيع قدرهم عند الله ، وعند إخوانهم من المسلمين . وهذا التميز بين الشخصيتين كان يمثل عقبة في سبيل التقارب بين المصريين والفرنسيين .

ومع ذلك فإن الجنرال بوناپرت قد عمل على زيادة التقرب من المصريين ، وزيادة إشراكهم مع الفرنسيين في النظام الذى وضعه لحكم البلاد . وكان الجنرال بوناپرت يرغب فى الاستئانة بوجهات نظر شيوخ وأعيان العاصمة والأقاليم فى المسائل التى تفرعت عن نظام الحكم الجديد ، فدعاهم إلى الاجتماع فى جمعية عامة يؤخذ رأيها فى النظام النهائى فى الدواوين التى أسسها ، وفى إدارة الحكومة ، وفى أمر وضع نظامها الإدارى والمالى والقضائى . وحدد يوم أول أكتوبر موعداً لإعقاد هذه الجمعية التى سميت باسم « الديوان العام » تمييزاً لها عن ديوان القاهرة . ثم أجل الموعد إلى يوم ٥ أكتوبر .

واختار الجنرال بوناپرت هؤلاء المشايخ والأعيان من الأشخاص الذين لهم نفوذ بين الأهالى ، ومن الذين إمتازوا بمركزهم العلمى وكفائتهم ، وطريقة استنباطهم للفرنسيين . ولقد استعملت هذه الجمعية العامة على مندوبين من القاهرة ومن الاسكندرية ، وعن رشيد ودمياط ، والبحيرة والغربية ، والمنصورة والشرقية ، والمنوفية والقليوبية ، وأنجيزة والمنشعب ، وبني سويف والفيوم والمنيا ، وأسيوط وجرجا . وكل لكل مديرية وفديتكون من ثلاثة من العلماء ، وثلاثة من التجار ، وثلاثة من الأهالى ، من مشايخ البلاد ورؤساء العربان . وكان مندوبو القاهرة فى الديوان العام ثلاثة أمثال كل مديرية ، ولكل من الشرقية والمنوفية الضعف .

وكلف الجنرال بوناپرت العالمين مونج وبرتوليه ، عضوى المجتمع العلمى . بالاشتراك فى جلسات « الديوان العام » كمندوبين لحضور المناقشات ، ولعرض

مشروعات الحكومة على الأعضاء . ومن تعليمات الجنرال بونابرت ، نجد أن الهدف من عقد الديوان العام ، كان هو تعويد أعيان المصريين على نظم المجالس الشورية والحكم ، وأن يعرفوا أن الجنرال قد دعاهم لاستشارتهم ومعرفة وجهات نظرهم ، فيما يعود على الشعب بالخير . ويظهر من هذه التوجيهات أن الجنرال كان يرغب في أن يبدى « الديوان العام » رأيه في أربعة مسائل : الأولى هي أصلح نظام لتأليف مجالس « الديوان » في المديرية ، والمرتبة الذى يحدد الأعضاء ؛ والثانية هي النظام الواجب تطبيقه فيما يتعلق بالقضاء المدنى والجنائى ؛ والثالثة هي التشريع الذى يكفل ضبط الموارث ؛ والرابعة هي الإصلاحات والإقتراحات التى يراها الديوان لإثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب . وكلف الجنرال بونابرت المندوبين الفرنسيين بأن يشاركا في وضع النظام الداخلى للديوان ، وذلك بأن يقوم الأعضاء بانتخاب رئيس له ، ونائب رئيس ، وإثنين من السكرتيرين المترجمين ، وثلاثة من المراقبين ، على أن يكون ذلك بطريق الانتخاب والإقتراع . كما كلفها بتتبع المناقشات ، وبتدوين أسماء الأعضاء الذين يمتازون عن زملائهم في الديوان ، سواء بنفوذهم ، أو بكنائهم .

وحضر نواب الأقاليم الذين دعوا إلى حضور الديوان العام إلى القاهرة ، ثم نبهوا عليهم ، وعلى نواب القاهرة من المشايخ والأعيان والتجار ، بالحضور إلى الديوان العام ، الذى لعقد بدار ديوان القاهرة ، الذى كان هو بيت قائد أغا الأزبكية . واستقر هذا الجمع الحافل في صباح يوم ٦ أكتوبر سنة ١٧٩٨ . وقام ملهى القبطى بقراءة خطبة الافتتاح :

« إن قطر مصر هو المركز الوحيد ، وأنه أخصب البلاد ، وكان يجلب إليه المتاجر من البلاد البعيدة ، وإن العلوم والصنائع والقراءة والكتابة التى يعرفها الناس في الدنيا أخذت عن أجداد أهل مصر الأول . واسكون قطر مصر بهذه

الصفات ، طمعت الهم في تملكه ، فملكه أهل بابل ، وملكه اليونانيون والعرب والترك الآن ، إلا أن دولة الترك شددت في خرابه لانها إذا حصلت الثمرة قطعت عرونها ، فلذلك لم يبقوا بأيدي الناس إلا القدر اليسير ، وصار الناس لاجل ذلك مخننين تحت حجاب الفقر ، وقاية لانفسهم من سوء ظلمهم ، ثم إن طائفة الفرنسيات بعد ما تمهد أمرهم ، وبعد صليتهم بقيامهم بأموال الحروب إلى تافقت أنفسهم لاستخلاص مصر مما هي فيه ، وإراحة أهلها من تغلب هذه الدولة المفعمة جهلا وغباوة ، فقد هوا وحصل لهم النصرة ، ومع ذلك لم يتعرضوا لأحد من الناس ، ولم يعاملوا الناس بقسوة . وإن غرضهم تنظيم أمور مصر ، وإجراء خطباتها التي دثرت ، ويصير لها طريقان ، طريق إلى البحر [الأبيض] وطريق إلى البحر الأحمر ، فيزداد خصبها وريعتها ، ومنع القوى من ظلم الضعيف ، وغير ذلك ، إستجلابا لخواطرها أهلها ، وإبقاء للذكر الحسن . فالمناسب من أهلها ترك الشغب وإخلاص المودة . وإن هذه الطوائف المحضرة من الأقاليم يترتب على حضورها أمور جديده ، لأنهم أهل خبرة وعقل ، فليسألون عن أمور ضرورية ويحييون عنها ، فينتج اصدارى عسكر من ذلك ما يليق صناعته . (١)

وكافحت لجة خطبة الافتتاح ، التي أشادت بأن مصر علمت الهم ، وحملت لواء البشارة والمعرفة ، كفتية بأن تبعث في النفوس روح العزة القومية ، فتجدهم بهم إلى التطلع لإحياء عظمة مصر القديمة وتصرفهم عن الإذعان للحكم الفرنسيين وغير الفرنسيين ، (٢) . وإلاحظ في هذه الخطبة أن الجنرال بوناپرت قد غير سياسته السابقة ، التي كان يدعى فيها وجود المودة مع السلطان العثماني ، وجاهر لأول مرة في خطاب علني بعدائه للدولة العثمانية . وكان هذا نتيجة لاشتراك

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٢ - ٢٣ .

(٢) أنظر : عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية . ج ١ ص ١٠٥ .

السلطان في مخالفة مع الدول المتكثلة ضد فرنسا ، وإعلانه الحرب على الجمهورية الفرنسية في الشهر السابق ، أى في شهر سبتمبر . وكان هذا الوضع طبيعياً من جانب الجنرال بوناپرت تجاه الدولة التى أعلنت الحرب على بلاده ولكن مهاجمة بوناپرت للدولة العثمانية كانت لا تساعد على عملية تقربه إلى المصريين ؛ وهكذا بدأت التناقضات في زيادة الظهور أمام الفرنسيين في مصر .

وبدأت ، بعد قراءة خطبة الافتتاح ، عملية انتخاب رئيس الديوان العام . ثم قال الترجمان : نريد منكم يا مشايخ أن تختاروا شخصاً منكم يكون كبيراً ورئيساً عليكم ، يمثلين أمره وإشارته ، فقال بعض الحاضرين الشيخ الشرقاوى ، فقال نو نو ، وإنما ذلك يكون بالقرعة ، فعملوا قرعة بأوراق ، فطلع الأكثر على الشيخ الشرقاوى ، فقال حينئذ يكون الشيخ عبد الله الشرقاوى هو الرئيس . (١) فكان انتخاب الرئيس إذن بالافتراع السرى ، كما يحدث المجالس النيابية ، ولم يتم بالتصويت العلنى الذى أراه المحريون .

وعليها أن نذكر أن سلطة الديوان العام كانت مقصورة على الإجابة عما يسألون عنه عما يتعلق بتنظيم الحكم ، ويكون لبوناپرت لإقرار ما يليق صنعه . وبهذا كانت قرارات الديوان مجرد رغبات ، وجهات نظر استشارية بالنسبة لصاحب الأمر ، القائد العام ، صارى عسكر الفرنسيين .

كانت المسائل الإلزامية التى عرفت من جهة نظام مجالس الديوان فى الإنجليز . ولم يذكر لنا الجبرقى شيئاً عنها ، ويبدو أنه لم يحضر الجلسة التى نوقشت فيها هذه المسألة . ولقد رأى الديوان أن يكون لكل من الاسكندرية ودمياط ورشيد ديواناً يتشكل من ١٢ إلى ١٥ عضواً ، وذلك نظراً لأهمية هذه الثغور . أما بقى المديرية فىكون بكل منها ديوانان أو ثلاثة أو أربعة دواوين ، يتم لكل ديوان فى بندر عن البنادير المهمة فيها ، ويوفد كل ديوان ثلاثة مندوبين لتمثيله فى الديوان

(١) الجبرقى : ج ٣ - ص ٢٣ .

العام بالقاهرة . وعرض هذا الموضوع على الجنرال بونايرت ، فاستقر رأيه على أن يتشكل الديوان العام من ٢٥ عضواً ، منهم تسعة عن القاهرة ، وواحد عن كل مديرية من المديريات السبعة عشر الموجودة في مصر ؛ ويكون للديوان إثنان من السكرتيرين المترجمين ، وإثنان من الحجاب ، وعشرة من الحراس ؛ ويكون ثلث أعضاء الديوان العام من مشايخ البلاد ، وثلثهم من التجار ، وثلث من العلماء ؛ ويجتمع كلما دعاه القائند العام إلى الاجتماع ؛ ويختار من بينهم تسعة أعضاء يتألف منهم الديوان الخصوصي الذي يجتمع باستمرار في القاهرة ، ويكون في كل مديرية ديوان مؤلف من تسعة أعضاء ، ينتخبون بمعرفة جمعية عمومية ، تتألف في كل مديرية من العلماء والأئمة ومشايخ البلاد وأكابر وأعيان التجار والصناع ، الذين يعينهم آمر أو قومندان المديرية . ويكون لديوان القاهرة الرئاسة على دواوين المديريات ، كما يكون لكل ديوان في مديريته الرئاسة والإشراف على القضاة ومشايخ البلاد .^(١)

أما المسألة الثانية التي عرضت فكانت هي مسألة النظام القضائي المدني والجنائي . ورأى الديوان أن يبقى نظام القضاء على ما كان عليه ، وأن لا يتغير شيء من ترتيب المحاكم ونظامها . ولسكنه طلب أن تحدد رسوم التقاضي التي تدفع للقضاة ، مع نقل المحاكم ، وإلا ، كما أنه لا يكون - بين التمساة في كل مديرية من بين حقوق الدواوين المشكلة فيها .

وأما المسألة الثالثة التي بحثها الديوان العام فكانت هي نظام الموارث ، وطلب الأعضاء من العلماء شرح طريقة لإقتسام الميراث ، فذكر العلماء أنها كانت تسير حسب القواعد الشرعية ، المستمدة من القرآن . وحدث نقاش بين الفرنسيين والعلماء المصريين المسلمين في هذا الشأن ، ولم يكن هؤلاء العلماء مستعدين

(١) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة نفومية ، ج ١ - ص ١٠٧ .

للتنازل عن حدود شريعتهم ، وقد هوا في الجلسة التالية قواعد تقسيم الموارد طبقاً لأحكام الشريعة ، مع مراجعتها من الآيات . وكان المسلمون هم الذين يقسمون موارد القبط والمسيحيين الشرقيين ، وإطلع الجنرال بونايرت على هذه القواعد ، واضطر إلى إقرارها كنظام للتوريث الشرعى .

وأما المسألة الرابعة التى عرضت على الديوان فكانت هى مسألة تسجيل عقود الملكية ، ومسألة الضرائب العقارية .

وكان الجنرال بونايرت ، قبل انعقاد الديوان قد ابتكر وسائل تساعد على زيادة ما يجنى من الأهالى من الأموال والضرائب ، ووضع نظاماً جديداً لإثبات الملكية فى مقابل دفع رسوم التسجيل ، ومهد لذلك بإنشاء محاكم جديدة تسمى والمحاكم التجارية ، وهى التى يسميها الجبرقى بحكمة القضايا ، أود بحكمة النظام . وأصدر الجنرال بونايرت أمره ، فى ١٠ سبتمبر سنة ١٧٩٨ ، بإنشاء هذه المحاكم فى القاهرة وفى الاسكندرية ودمياط ورشيد ، وجعلها تختص بنظر المنازعات المدنية والتجارية ، ونص على اختيار أعضائها من التجار الموجودين من كل الجنسيات ، على أن يعينهم القائد العام لمدة ثلاث سنوات . وتشكلت محكمة القاهرة من ستة أعضاء من التجار المسلمين وستة أعضاء من الأقباط برئاسة القاضى القبطى ~~مطلى~~ . وحددت الأمر رسوم التقاضى باثنين فى المائة من قيمة المنازعات ، ثم أصدر الجنرال بونايرت أمراً ثانياً ، فى ١٦ سبتمبر ، بإنشاء إدارة لتسجيل مستندات التملك ، باسم مصلحة التسجيلات وإدارة أملاك الحكومة ؛ وأمر بأن يقدم جميع ملاك العقارات حجج تملكهم القديمة والجديدة لتسجيلها فى مقابل رسم ٢ ٪ من قيمة العقارات ، ويدفعها كل الملاك . وأنشأ فى عاصمة كل مديرية مكتب لتسجيل جميع مستندات التملك والعقود ، نظير دفع الرسم المحدد ، ولا يعترف بالملكية إلا للعقود والمستندات المسجلة ، وإلا فإن الملكية تصادق فى

صالح الجمهورية . وكان على جميع الملاك أن يسجلوا ممتلكاتهم في مدة شهر من نشر هذا الامر ، وإلا فإن مقدار الرسوم تضاعف ، وإذا مضى شهر ثان دون إتمام التسجيل تتم عملية المصادرة . أما العقود الجديدة الخاصة بالبيع والشاغل والهبة فكان من الضروري تسجيلها في مدة عشرة أيام ، وإلا فإنها تعتبر باطلة . وكان من الواجب كذلك تسجيل الوصايا في مدى ثلاثة أشهر على الأكثر من وفاة الموصى ، وتسجيل عقود التخاريج والقسمة بين الورثة في مدى عشرة أيام من تاريخ تحريرها . وكان الجنرال بونابرت يهدف خلق موارد جديدة للدولة . وأردف ذلك بفرض ضرائب جديدة على أصحاب الحرف والصنائع . وشعر الأتالي بثقل عبء هذه الضرائب الجديدة ، واعتبروها غرامات بدون وجه حق ، الامر الذي أثارهم ، وأثار الصنائع وأصحاب الحرف .

ويروى لنا الجبرتي ذلك قائلا : « وجعلوا لذلك الديوان قواعد وأركان من البدع السيئة ، وكتبوا نسخا من ذلك كثيرة أرسلوا منها إلى الأعيان ، واطعوا منها نسخا في مفارق الطارق ورؤس العطف وأبواب المساجد ، وشرطوا في ضمنه شروطاً ، وفي ضمن تلك الشروط شروطاً أخرى ، بتعابير مخفية ، يفهم منها المراد بعد التأمل الكثير لعدم معرفتهم بقوانين التراكيب العربية ، ومحصله التسجيل على أخذ الأموال ، كقولهم بأن أصحاب الأملاك يأتون بحججهم وتمسكاتهم الشاهدة لهم بالتقليد ، فإذا أحضروها ويثبوا وجه تملكهم لها ، إما بالبيع أو الانتقال لهم بالإرث ، لا يكتفى بذلك ، بل يقوم بالكشف عليهم في السجلات ، ويدفع على ذلك الكشف دراهم بقدر عينه في ذلك الطومار ، فإن وجد تمسكه مقيداً بالسجل طلب منه بعد ذلك الثبوت ، ويدفع على ذلك الإشهاد بعد ثبوته وقبوله قدر آخر ، يأخذ بذلك تصحيحاً ، ويكتب له بعد ذلك تمكين ، وينظر بعد ذلك في قيمته ، ويدفع على كل مائة لائمين ، فإن لم يكن

له حجة ، أو كانت ولم تكن مقيدة بالسجل ، أو مقيدة ولم يثبت ذلك التقييد ، فإنها تضبط لديوان الجمهور وتصير من حقوقهم . وهذا شيء متعذر ، وذلك أن الناس إنما وضعوا أيديهم على أملاكهم إما بالشراء ، أو بأيلوتها لهم من مورثهم أو نحو ذلك ، بحجة قريبة أو بعيدة العهد ، أو بحجج أسلافهم وهورثيهم ، فإذا طولبوا بآثبات مضمونها تعثر أو تعذر ، لحادث الموت أو الاسفار .^(١)

وكان هذا الأمر يحمل الكثير من التعنت ، خاصة وأنه كان يسرى على كل العقود القديمة ، أى على كل العقود العقارية الخاصة بمصر ، وعلى أن يتم ذلك في مدة شهر واحد . والمهم أن كل ذلك قد حدث قبل انعقاد الديوان العام . فلما اجتمع هذا الديوان ، أبدى أعضائه استيائهم من هذا النظام ، واعترضوا المشايخ على اكراء جميع الملاك على تقديم مستندات تملكهم القديمة لتسجيلها ، وقالوا أنه إذا كان الفرض هو فرض ضريبة على الأملاك ، فلتفرض على العقارات نفسها ، ولكن دون منافسة أصول الملكية وشرعيتها ، هذا علاوة على أن القاهرة وحدها كانت تضم ما يزيد على مائة ألف منزل ، يمتلكها ما يقرب من ستين ألف مالك . واقتنع الجنرال بونا بارت بوجهة نظر أعضاء الديوان ، واستعاضوا عن هذا المشروع بمشروع لفرض ضريبة على العقارات نفسها ، وقسموا المباني على أنواع ، وبعطوا على كل نوع منها ضريبة معينة ، تدفع سنويا على قسطين ، وعمموا هذه الضريبة على بقية مدن مصر . أما عقود المبيعات الجديدة ، وعقود نقل الملكية والتنازل والإيجارات ، وعقود الزواج ، والتوكيلات وجوازات السفر وشهادات الميلاد وإثبات الوفيات والتركات ، فإن الجنرال بونا بارت قد أمر بفرض هذه الضرائب الجديدة عليها ، دون أن ينتظر رأى الديوان فيها . وكتبوا بذلك مناشير على عادتهم ، وألصقوها بالمفارق والطارق ، وأرسلوا منها

(١) الجبرق : ج ٣ . ص ١٩ — ٢٠ .

لنمناً للأصيان ، .

ولا شك في أن فرض هذه الضرائب جاء شيئاً جديداً على أصحاب الأملاك وأصحاب الحوائث ، الذين لم يتعودوا دفع ضريبة عقارية في عهد المليك ، فعظم استيائهم ، واشتد سخطهم ، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية للنشوب ثورة القاهرة ، ولقد انفذ الديوان في يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ، ونشبت الثورة في القاهرة في اليوم التالي . حقيقة أن القوات الفرنسية كانت قد احتلت مصر ، ولكنها كانت تواجه قوى معادية خارجية مثل إنجلترا والدولة العثمانية ، وتواجه قوى معادية داخلية ، تتمثل في قوات مراد بك في الصعيد ، وقوات إبراهيم بك في الشرقية ؛ والآن أصبح عليها أن تواجه خطراً جديداً ، وهو خطر مواجهة مقاومة المصريين لها في مصر ، وثورة المصريين على حكمها في عاصمة البلاد .

الفصل السابع عشر

مقاومة الحملة

ورغم احتلال قوات الحملة الفرنسية للقاهرة، فإنها كانت تواجه قوى تقاومها . وكانت قوى المقاومة هذه داخلية ، وتمتد في طول البلاد وعرضها ، وخارجية ، وتمثل في كل من إنجلترا والدولة العثمانية .

وبعد هزيمة أبي قير البحرية ثبتت أمام الجنرال بوناپرت فاعلية مقاومة إنجلترا لعملية بقاء الحملة الفرنسية في مصر، وساعدت نتائج هذه الواقعة على انضمام الدولة العثمانية إلى أعداء فرنسا ، وإعلانها الحرب على الجمهورية الفرنسية . ورغم تعقب قوات الحملة الفرنسية للهابليك في الصعيد ، فإن هذه القوات لم تتمكن من الوصول إلى نتيجة حاسمة في هذا الميدان . وأخيراً فإن ظروفًا متعددة أجبرت الحملة الفرنسية على مواجهة جماهير الشعب المصري ، في العاصمة ، التي قامت بالثورة على حكم المستعمرين . ولاشك في أن الجنرال بوناپرت قد عمل على مواجهة كل قوة من قوى المقاومة هذه الموجودة في مصر ، وحاول أن يأخذ كل منها على أفراد . ولاشك كذلك في أنه كان على قدر المسؤولية ، فيما يتعلق على الأقل باتخاذ إجراءات الأمن اللازمة بالنسبة لبقاء الحملة في مصر ، وربما يكون هذا هو الذي دفعه إلى أن يكون قاسياً في اتخاذ بعض القرارات ، مادامت قوى المقاومة كانت تهدد وجود الحملة نفسه . وعلينا أخيراً أن نسأل : هل نجح فيما هدف ؟

١ — ثورة القاهرة الأولى :

كانت جهودات الجنرال بوناپرت الخاصة بالتقرب إلى المصريين عن طريق

اشراك زعمائهم في السلطة ، حتى وان كانت لاختصاصاتهم استشارية ، قد نشلت في الوصول الى نتيجة ايجابية . وذكرنا كيف أن الشيخ الشوقارى ، رئيس الديوان . قد ألقي الجوكار ، شعار الجمهورية الفرنسية ، على الأرض ، حين حاول الجنرال بوناپرت أن يعلقه على كتفه . وكان شعور الزعماء المصريين بأن سلطتهم استشارية ، وبأن بعض القرارات الهامة تتخذ دون الرجوع اليهم ، أو تنفذ بطريقة مخالفة لما أبدوه من مشورة ، يدفعهم الى النظر الى السلطات الفرنسية على أنها كانت تحتفظ لنفسها بالسلطة الفعلية ، الأمر الذى لم يساعد على ازدياد التفاهم بين الحاكم والمحكوم ، بين الأجنبي والوطنى .

ولقد تكاثفت عوامل كثيرة ، اقتصادية ، وإدارية ، ومعنوية من أجل زيادة شعور المصريين بالإفصال عن الفرنسيين ، وزيادة شعورهم بتضارب المصالح بينهم وبين المحتلين الأجانب ، ومن أجل شعورهم بأن الفرنسيين يستغلون الوطنيين الى أقصى درجة ممكنة .

أما من الناحية الاقتصادية والمالية ، فنجد أن الفرنسيين كانوا يمتنون أنفسهم قبل دخول القاهرة بالحصول على ثروات طائلة ، من أموال وأموال الممالك . ولكنهم لم يجدوا الشيء الكثير بعد دخولهم القاهرة ، خاصة وأن الممالك هربوا كل ما يمكنهم تهريبه معهم في عملية خروجهم أو فرارهم الى سوريا . وجاءت عملية تحطيم الاسطول الفرنسى فى أبى قير ، ومحاصرة السواحل المصرية بقطع الاسطول البريطانى سبباً يودى الى وقف التجارة ، مما أدى الى سوء الأوضاع الاقتصادية ، وأدى بالتالى الى شعور الفرنسيين بضرورة الحصول على موارد بطرق أخرى ، فعملوا على فرض الضرائب . وفرضوا على سكان القاهرة ضريبة فادحة ، فى شكل سلفة اجبارية ، ولم يتمكن الديوان ، من ان يمنحها ، رغم تدخله فى الأمر وتوسطه لدى السلطات وطلبه تخفيفها . ولاشك فى أن

فشل أعضاء الديوان في عملية التوسط هذه ، جعلتهم يحتمون على رجال السلطة الفرنسية ، وجعلت هيبته تسقط في نفس الوقت في نظر الأهالي ، الأمر الذي قد يدفعهم إلى التمسك برأيهم أمام الفرنسيين ، وإتخاذهم موقف المدافع عن مصالح الوطنيين أمام السلطة الأجنبية . فيضل بنا الأمر إلى زيادة تبسُّل الموقف بين القوتين : الأجنبية الحاكمة ، والوطنية المحكومة . وفي هذا المجال نجد أن سياسة الجنرال بوناپرت قد وصلت إلى عكس النتيجة التي كان يرغب في الوصول إليها . وتمادى الفرنسيون في فرض القروض الاجبارية على جميع أنحاء البلاد ، فغرضوا على تجار الاسكندرية ٣٠٠.٠٠٠ فرنك ، وعلى تجار رشيد ١٠٠.٠٠٠ فرنك ، وتجار دمياط ١٥٠.٠٠٠ ، وعلى تجار المنسوجات بالقاهرة ٦٠.٠٠٠ ريال نقداً ، و ٤٠.٠٠٠ رعباً ، وعلى تجار البن والبهار بالقاهرة ٢٠.٠٠٠ ريال ، وعلى الأقباط الذين يتولون تحصيل الضرائب في الأقاليم ١٠٠.٠٠٠ ريال . ثم فرضوا على تجار خان الخليل عشرة آلاف ريال ، ووكانل الصابون عشرة آلاف ريال ، ووكانل ألفا كبة ستة آلاف ريال ، والسقامين ١٥ ألف ريال ، وتجار السكر ١٠.٠٠٠ ريال وتجار الأقمشة الهندية بالغورية ١٥ ألف ريال (١) . وكانت هذه الغرامات فادحة ، وخاصة في الوقت الذي ركبت فيه التجارة ، وانقطع فيه الاستيراد والتصدير ، واختفت فيه العملة تقريباً من الأسواق .

ولقد تفنن الفرنسيون في إبتزاز الأموال ومصادرة الممتلكات بمختلف الوسائل . ومن ذلك أنهم أذنوا لنساء البسكوات المالك أن يفتسدين أنفسهن بالمال ليسكن في بيوتهن ، وإذا كان عندهن شيء من مناع أزواجهن ، فكان عليهن تقديمه ، وإلا فيصالحن على أنفسهن . وتشدد الفرنسيون في هذه العملية ، وبطريقة أقوى من تشددهم في دفع الغرامات الحربية . ويذكر لنا الجيوشي أن

(١) أنظر : عهد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية . ج ١ . ص ٢٦٧ .

السيدة نفيسة زوجة مراد بك قد ظهرت وصالحات عن نفسها واتباعها من نساء الأمراء والكشاف بمبلغ ١٢٠.٠٠٠ ريال فرنساوى ، وأخذت في تحصيل ذلك من نفسها وغيرها . وتذكر لنا المصادر الفرنسية أنها دفعت ٦٠.٠٠٠ فرنك فرنسى عن نفسها وعن نساء المماليك من أتباع مراد بك وحده .

وعمل الفرنسيون على الاستيلاء على الخيول والجمال والابقار والسلاح ، وكانوا يصالحون على ذلك ، أى يأخذون مقابلها نقداً . كما أنهم قطعوا رواب الاوقاف الخيرية عن مستحقيها من الفقراء وزادت شراهية الفرنسيين في عملية جمع الأموال بشكل واضح بعد تحطيم الاسطول الفرنسى في موقعة أبى قير البحرية ، فأخذوا يتفننون في إستنزاف الاموال ، وتذرعوا إلى ذلك بوضع النظام الذى ابتدعوه لإثبات الملكية وتسجيل العقود والوثائق . وكانت هذه المغارم الكبيرة تنافس مذكره الجنرال بوناپرت في منشوراته ووثائقه الاولى ، حين نزل بالبلاد ، كما كانت كافية لصرف المصريين عن الوثوق به ، وكافية لى ينظروا إليه على أنه أشد ظالماً عليهم من المماليك .

وإلى جانب هذه العوامل الاقتصادية والمالية ، يمكننا أن نذكر تشدد الفرنسيين مع المصريين ، وخاصة في عملية مصادرة بعض الاملاك ، وهدم بعض المباني . وأسف المصريون على هدم الفرنسيين لبعض أجزاء من القلعة ، على تغيير معالمها ، وإبدالهم محاسنها ، ومحو ما كان بها من معالم للسلطين وآثار الحكماء والعظماء ، وهدمهم قصر يوسف صلاح الدين ، ومحاسن الملوك والسلاطين ، ذوات الاركان الشاهقة ، والاعمدة الباسقة ، كما يروى لنا الجبرقى ، حين يتحدث عن الاصلاحات التى رغبوا في إستحداثها فى القلعة ، من بين أحداث شهر ربيع الثانى سنة ١٢١٣ هجرية .

وكان قيام الفرنسيين بهدم أبواب الحارات والدروب مثيراً لقلق الاهالى ،

إذ أنهم كانوا قد ألفوا الاحتفاء بها من هجمات اللصوص والجنود ، وكان هدمها سبباً في انتشار الشائعات عن أن الفرنسيين مسيئون الناس وهم في صلاة الجمعة ، أو يهاجون بيوتهم في أى وقت يرغبون . والواقع أن قرار الفرنسيين هدم هذه الابواب التي كانت تفصل الحارات كان يهدف بسهولة انتقال الجنود في حالة انتشار الفتنة أو الثورة ؛ أى أنها كانت اجراء أمن بالنسبة للفرنسيين ، وشعر المصريون بأن عملية الهدم كانت تضر بأمنهم .

وزاد ظهور تشدد الفرنسيين وضوحاً في موقفهم من السيد محمد كريم ، الحاكم الوطنى لمدينة الاسكندرية ، الذى ثبتوه في سلطته ، ثم حكموا عليه بالاعدام . وكان هذا العمل كفيلاً بإثارة نفوس المصريين ، وبتقليل همة من يتعاون معهم من المصريين . وكانت الانباء ترد باستمرار عن عمليات اخضاع الفرنسيين للمدن والقرى المصرية ، وكان الاسرى يصلون في جماعات ، لىكى يسجنوا في القلعة ، وهم يحملون معهم معاني كثيرة عن شدة الفرنسيين في فرض سلطتهم على البلاد . وكانت عملية المقاومة تجبر الفرنسيين على التشدد في الاجراءات العسكرية ، والتشدد في عملية التفتيش على السلاح وجمعه ؛ مما أظهر الحملة الفرنسية في شكل المحتل الاجنبى الغاصب .

وكانت هناك أسباب أخرى اجتماعية تدفع المصريين إلى عدم التجاوب مع الفرنسيين ؛ فرغم تظاهر الفرنسيين باحترام الدين الإسلامى ، وعادات الاهالى وتقاليدهم ، كانوا في حقيقة الامر لا يأبهون بها كثيراً . وكان من الطبيعى أن تظهر دور الشراب ، وأن يزداد التبذل ، نتيجة لإختلاف عادات الفرنسيين عن عادات المصريين ، ونتيجة لتحررهم في سلوكهم . هذا علاوة على أن وجود جيش إحتلال أجنبى في إحدى العواصم ، كان يستتبع التصادف بعض النساء السافطات حول الجنود ، وبشكل يخدش من كرامة الوطنى الحر . ولهذا فإن

المصريين قد نظروا الى الفرنسيين على أنهم فجرة. أطلقوا العنان لشواتهم ، واكثروا من التبذل والفجور . وكان هذا سبباً كافياً بالنسبة للمصريين للحكم بكل قسوة على وجود الفرنسيين في بلاد الإسلام .

وأخيراً فلا يمكننا أن ننسى وجود قوى معادية لبقاء الفرنسيين في مصر ، بذلت جهوداً لتخريض الاهالى ، ولتشجيع الثورة ضد الفرنسيين . ويمكننا أن نشير في هذا النطاق الى جهودات ابراهيم بك والى جهودات السيد عمر مكرم ، وغيرهم من المصريين الذين كانوا قد انسحبوا من مصر الى الشام . وكانوا يواصلون إيغاد الرسل ، وتوزيع المنشورات سرراً ، وتشجيع وتشجيع الاهالى بالقول والوعد ، بأن الباب العالي كان يعد حملة كبيرة بالاتفاق مع الانجليز ، لطرد الفرنسيين من مصر ، وما على المصريين إلا أن يقوموا بالثورة في الداخل تسميلاً لمهمة الجيش المهاجم من الخارج . وكان انسحاب الوالى من القاهرة الى الشام بعد دخول الفرنسيين مصر ، وبقائه هناك ، يدل على أن الدولة العثمانية لن تترك الفرنسيين يقيمون في مصر لفترة طويلة . وجاءت موقعة أبي قير البحرية ، وعمل الفرنسيين على منع نشر أخبارها ، دليلاً كافياً على أن هناك قوات خارجية يمكن للفئات الوطنية أن تتعاون معها للتخلص من حكم الفرنسيين ، وكانت كل هذه العوامل مشجعة على للثورة ، وجاءت الاسباب الاقتصادية والمالية ، وفداحة الضرائب ، كأسباب مباشرة لنشوب للثورة في القاهرة .

كان رأى العام اذاً مهيباً للثورة ، وكانت هناك عناصر تشجع عليه ، وجاءت مسألة الضرائب المقررة على الاملاك والعقارات اسكى تدفع الاهالى الى التحرك . ولما أشيع ذلك فى الناس كثر اغظهم ، واستمظموا ذلك . . . ووافقهم على ذلك بعض المتعممين (١) . وهكذا بدأت روح المقاومة ، والاستعداد للوقوف

(١) الجبرتي ج ٣ . ص ٢٥ .

في وجه الظلم . ويرى لنا الجبرتي أن الحركة بدأت تلقائية ، وبدون تنظيم :
 وفتح جمع الكثير من الفوضى من غير رئيس يسوسهم ، ولا قائد يقودهم ،
 وأصبحوا يوم الأحد متحزبين ، وعلى الجهاد عازمين ، وأبرزوا ما كانوا أخفوه
 من السلاح ، وآلات الحرب والكفاح . وحضر السيد بدر ، وصحبته حشرات
 البنية رزنا المرات الثانية ، وراهم صياح عظيم ، ودول جسيم ، ويقولون
 بصياح في السلام ، نصر الله دين الإسلام ، (١) لقد بدأ التجمع ، وعبست
 النفوس ، وظهرت الأسلحة ، وتجمع الرجال بطريقة تلقائية ، وأخذت الهاتفات
 تشق عنان السماء . وبدأت هذه المظاهرات في التحرك ، ويبدو أنها كانت ترغب
 في إلغاء ما تقرر من رسوم وحزائب على المقارات والأهالك ، إذ أنها لم تجتمعت
 إلى بيت القاضي عمكر . ولكن هذا القاضي يخاف من عاقبة الموقف ، فأغلق
 أبوابه ، وأوقف حجابيه ؛ فرجوه بالحجارة والطوب ، وطلب الحرب ، فلم يمكنه
 الحرب . (٢) وكان هذا التخاذل يدل على خوف القاضي من نتيجة هذه المظاهرة ،
 ويدل على معرفته بعدم فاعلية أي قرار يتخذ ، ولا أي وساطة في سبيل إلغاء
 ما قرره الفرنسيون . وتطور الحال إلى تجمع الأهالي بالأزهر ، الذي سيصبح
 مركز قيادة الثورة ، نتيجة لما اتفق به المأمراء من دكاتة برقية . بصفتهم القياد
 الوطنية الموجودة في البلاد .

وحدث أول إحتكاك حين حضر الجنرال ديبوي ، حاكم القاهرة ، ولم يكن
 قد قدر للموقف ما يستحقه من استعداد . وعزم ديبوي على مواجهة الموقف
 بنفسه ، ومضى معه كوكبة من الفرسان ، ومرر بشارع الغورية ، ثم على الصناديق ،
 لكي يتفاهم من الأهالي المتجمعين عند بيت القاضي . ولكن الشوارع كانت ممتلئة

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ٢٥ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ . ص ٢٥ .

بالجواهر ، التي اتخذت موقفاً عدائياً له ، فحسول الخروج من بين القصرين .
 وبث الاستغاث بالجنرال من حومة ، فبادروا اليه وضربوه ، وأخذوا
 جراحاته ، وقتل الكثير من فرسانه ، وأبطاله وشجعانه . وكان هذا الاشتباك
 سبباً في تزايد إطلاق النيران ، وفي تحول الموقف إلى التحام سالت فيه الدماء .
 وكان لإنتشار خبر مقتل الجنرال دييوى تأثيراً كبيراً على الحالة المعنوية في القاهرة ،
 وساعدت الدماء التي سالت في المعركة على زيادة الحماس الثورى ، وعلى الشعور
 بضرورة الاستمرار في المعركة ، والنضال على الفرنسيين . وبطريقة تلقائية إتجه الثوار
 إلى تأمين مواقعهم ومراكزهم ، وأخذ المسلمون حذرهم ، وخرجوا يهرعون ،
 ومن كل حذب ينسلون ، ومسكوا الاطراف الدائرة ، بمعظم أخطاط القاهرة ،
 كباب الفتوح وباب النصر والبرية ، إلى باب زويلة وباب الشعيرية ، ووجهة
 البندقيين وما حاذها ، ولم يتعدوا جهة سواها ، وهدموا مصاطب الخوانيت ،
 وجدارها ، وأحرقوا المتاريس العسكرية ، وشن هجوم العدو في وقت المعركة .
 ووقف دون كل عتاس ، جمع عظيم من الناس ، (١) ومعنى هذا أن الثورة قد
 سيطرت على قلب العاصمة ، وأنشأت الاستحكامات للدفاع عن نفسها أمام
 اعتداء أو انتقام الفرنسيين . وملاحظ أن الجهات البرانية لم تتحرك مع الثورة ،
 سواء أكان ذلك يتعلق بمصر القديمة ، أو بمنطقة بولاق ، ويبرر الجبرتي ذلك
 بقرهم من ثسكات القوات الفرنسية .

ولقد ظل الثوار مترسعين في الحسارات والأزقة ، إلى أن هاجمت إحدى
 الكتائب الفرنسية بعض المتاريس التي كانت موجودة في ناحية المناخلية ؛
 وتمكنت هذه القوة من زحزحة الثوار من أماكنهم . وعندما زاد الخوف
 والهلج ، وخرجت العامة عن حدودها ، وربما تكون قد فقدت سيطرتها على

(١) الجبرتي : ج ٣ ، ص ٢٥ .

موقفها ، أو على مشاعرها . ونجد أن التأثيرين في هذه المنطقة يتحولون فجأة ، وتمتد أيديهم إلى الذهب والسلب ، لبيوت النصارى والشوام والأورام ، وحتى بيوت المسلمين المجاورين لهم ؛ وكان من بين ما نهبوا خان الملايات الذى كان موجوداً في هذه المنطقة . وكانت قلة التنظيم سبباً في هذا التمهق الذى حدث في هذه المنطقة .

وانقضت هذه الليلة والوطنيين «سهرانيين» وعلى هذا الحال مستمرين ، وأما الإفرنج فلأنهم أصبحوا مستعدين ، وعلى تلال البرقية والقلعة واقفين ، وأحضروا جميع الآلات من المدافع والقنابر والبشبات ، ووقفوا مستحضرين ، ولاسر كبيرهم منظرين .^(١) إنه الاستعداد للمعركة بدون أدنى شك ، وبين قوات مختلفة عن بعضها ، من حيث التنظيم ، والتسليح ، والروح المعنوية . وكان الجنرال بونابرت قد أرسل يطلب المشايخ ، ولسكنهم لم يردوا عليه . واستمر ينادى الناس الذين في أثناء ذلك الوقت ، وسعى تسمر ، من عندئذ أنشد الفرنسيون في توجيه ضربات المدفعية على منطقة الجامع الأزهر ، وعلى المنطقة المجاورة له ، كسوق الغورية والفحامين ، التي كانت مركز نشاط الثوار . فلما سقط عليهم ذلك ورأوه ، ولم يكونوا في عمرهم عابثوه ، نادوا بإسلام ، من هذه الآلام ، ياخفى الإلطاف ، نجنا مما نخاف ؛ وهربوا من كل سوق ، ودخلوا في الشقوق ؛ وتتابع الرمي من القلعة والسكبان ، حتى تزعزعت الأركان ، وهدمت في مرورها حيطان الدور ، وسقطت في بعض القصور ، ومزلت في البيوت والوكائل ، وأصمت الأذان بصوتها الهائل ،^(٢) لقد كانت مفاجأة للمصريين أن يخضعوا في أحيائهم الوطنية لضرب منظم من المدفعية الحديثة عليهم وكان هذا

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ٢٦ .

(٢) الجبرتي : ج ٤ . ص ٢٢ .

كافيا لتغيير الروح المعنوية ، وشعور المصريين بقوة فتك أسلحة المحتلين الأجانب ، الذين لا يتورعون عن استخدامها حتى في ضرب حى الأزهر . لقد زاد الخطب ، وعظم الكرب ، فركب المشايخ يقصدون الجنرال بونابرت « ليرفع عنهم هذا النازل ، ويمنع عسكره من الرعى المتراسل ، ويكفهم ، كما تكف المسلمون عن القتال » . (١) وعاتبهم الجنرال بونابرت عن هذا التأخير ، ولكنه أمر بوقف الضرب ، وعاد العلماء والمشايخ يبشرون الأهالى ويطمئنونهم . ولكن بعض الأعمال في منطقة الحسينية ظلوا متحصنين ، واستمروا في الترشق بالنيران مع الفرنسيين لمدة ثلاث ساعات بعد الغروب . وعندئذ انتهت المقاومة ، وبدأ الفرنسيون في الدخول في شوارع القاهرة ، وأخذوا في هدم المتاريس ، وسيطروا على الموقف . ولكنهم ارتكبوا خطأ كبيراً ، في عملية سيطرتهم على القاهرة ، وعملية سيطرتهم على مركز قيادة الثورة . ذلك أنهم « دخلوا الى الجامع الأزهر وهم راكبون الخيول ، وبينهم المشاة كالوعول ، وتفرقوا بصحنه ومقصورة وربطوا خيولهم بقبلة ، وعاثوا بالاثورة والحارات ، وكسروا القناديل والسهارات ، وحشموا خزائن الطيبة ، والمجاورين والكتبة ، ونهبوا ما وجدوه من المتاع ، والاوراق والفصاع ، والودائع والخبثات ، بالدواليب والخزانات ، ودشتوا السكتب والمصاحف ، وعلى الارض طرحوها ، وبأرجلهم ونعالهم داسوها ، وأحدثوا فيه تنوطوا ، وبالوا وتمخطوا ، وشربوا الشراب ، وكسروا أوانيها ، وألقوها بصحنه ونواحيه ، وكل من صادفوه به عروه ، ومن ثيابه أخرجه » . (٢)

ولقد استمرت هذه العملية الانتقامية في اليوم التالى ، فاصطفت جماعة من قوات الفرنسيين بسباب الجامع الأزهر ، وكان كل من يحضر للصلاة يراهم فيرتد

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ٢٦ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ . ص ٢٦ .

على أعقابهم. وأحاطت القوات الفرنسية بهذه المنطقة إحاطة تامة. « ونهبوا بعض الديار ، بحجة التفتيش على النهب ، وآلة السلاح والضرب ؛ وخرجت سكان تلك الجهة يهرعون ، وللنجاة بأنفسهم طالبون . وانتهكت حرمة تلك البقعة ، بعد أن كانت أشرف البقاع ، ويرغب الناس في سكناها ، وبودعون عند أهلها ما يخافون عليه الضياع ، والفرنساوية لا يبرون بها إلا في النادر ، ويحترمونها عن غيرها في الباطن والظاهر ، فانقلب بهذه الحركة منها الموضوع ، وانخفض دلي غير القياس المرفوع . (١) وأخذت قوات الفرنسيين تقف في الأسواق ، وتفتش المارة ، وتأخذ ما تجده في الجيوب ؛ كما قامت وححدات أخرى بتنظيف أماكن المتاريس ، ورفع الأحجار والأتربة الموجودة فيها ، حتى يعود المرور إلى ما كان عليه من قبل .

ويلاحظ الجبرتي أن النصارى الشوام وجماعة الأروام كانوا منفصلين عن إخوانهم المصريين في هذه العملية، وأنهم ذهبوا وشكوا إلى الجنرال بونايرت أمر نهب ممتلكاتهم رغم أن هذه العملية كانت قد امتدت إلى الكثير من ممتلكات المسلمين المجاورين كذلك : « وبلغتموا الفرصة في المسلمين ، وأظهروا ما هو بقلوبهم كمين ... وكأنهم شاركوا الأفرنج في الذوايب ، .

وانتشرت قوات الفرنسيين تبحث عن السلاح ، وكانوا يقبضون على بعض الأهلالي ، وقتلوا بعضهم وكثير من الناس ذبحوهم ، وفي بحر النيل قذفوهم ، ومات في هذين اليومين وما بعدهما أمم كثيرة لا يحصى عددها إلا الله ، (٢) . وفي اليوم التالي اضطهر الأهلالي إلى الذهاب من جديد إلى الجنرال بونايرت ، لكي يطلبوا منه العفو ، ويلتسموا منه الأمان ، حتى تطمئن قلوب الرعية ، ولكن

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٧ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٧ .

الجنرال بونايرت رغم ملاطفته لهم ، أخذ في التسويف ، وطالبهم بذكر أسماء المشايخ أو المتعممين ، الذين شاركوا في إثارة الجماهير . وحرضهم على الخلاف والقيام ، فغالبوه عن تلك المقاصد ، فقال على لسان الترجمان : نحن نعرفهم بالواحد . فترجوا عنده في إخراج العسكر ، من الجامع الأزهر ، فأجابهم لذلك السؤال ، وأمر بإخراجهم في الحال . وأبقوا منهم السبعين ، أسكنوهم في الخطة كالأباطين ، ليكونوا للامور كالراصدين ، وبالأحكام متقدمين . (١)

ولقد عمل الفرنسيون على القبض على بعض العلماء ، مثل الشيخ سليمان الجوسقي ، والشيخ أحمد الشرفاوي ، والشيخ عبد الوهاب الشبراوي ، والشيخ يوسف المصيلحي ، والشيخ إسماعيل البراوي ، وحبسوهم في بيت الشيخ البكري . كما أنهم انهموا غيرهم بتوزيع الأسلحة على الأهالي ، وألقوا القبض عليهم ، ولم يستجيبوا لطلب المشايخ وتشفعهم ، وعلى رأسهم الشيخ السادات ، في أمر إطلاق سراحهم ، وطلبوا لا يهتم ألا يتعجلوا الأمر . ثم أمر الجنرال بونايرت بإبصار اجتماع الديوان ، وإهتم بإنشاء التحصينات حول القاهرة ، حتى يضمن استمرار سيطرته عليها .

ومع عمليات التفتيش ، عرف الفرنسيون الكثير عن إنصال بعض المصريين بأحمد باشا الجزار ، وببكر باشا في الشام ، وتخريض الآخرين للمصريين على الجهاد ، والثورة في وجه الفرنسيين . وكانت هذه المراسلات سبباً في إلقاء الفرنسيين "قبض من جديد على بعض المشايخ الذين كانوا محجوزين في بيت الشيخ البكري ، وفي سجنهم في القلعة ، ثم قتلهم لهم بالرصاص في اليوم التالي ، وللقائهم لجثثهم من خلف السور .

ونشر الفرنسيون منشوراً بالعفو ، وحذروا من العودة إلى الفتنة كما أنهم أخذوا من

(١) الجهادي : ج ٣ ص ٢٧ .

يجديده في إحصاء الأملاك تمهيداً لفرض الضرائب عليهما ، فلم يعارض في ذلك معارض ، ولم يتفوه بكلمة ، . (١) كما أنهم استمروا في نزع أبواب الدروب والحارات الصغيرة . وأخذوا في الكتابة على أسان المشايخ إلى أعيان البلاد والقرى ، ينصحون بالهدوء ، وينهون عن الفتنة ، كما ينهون عن سماع الإشاعات ونشرها ، وينهون عن الاتصال بكل من كان يرغب في خراب البلاد . وشككوا الأهل في صحة المراسلات التي تأتي عن طريق الشام ، وعلى أساس أن الفرنسيين كانوا أنفسهم أصدقاء للسلطان . والمهم هو عدم التحرك بالفتن ، والمساعدة على نشر الشر ، ومعارضة قوات الفرنسيين (٢) .

وإذا كان الفرنسيون قد تمكنوا من مواجهة ثورة القاهرة والقضاء عليها ، وبصفة لها إحدى القوى التي تاورمت وجود الحملة الفرنسية في مصر ، فإن نفس هذه العملية قد أدت إلى شعورهم بخطورة الموقف في سوريا ، واشتماله على قوة معارضة قوية معارضة ، لا يمكن التغلب عليها ، لا سيما بوجود الحملة الفرنسية في مصر . ولذلك فإن الجنرال بوناپرت سيأخذ الأمر على محمل الجد ، ويستعد للقضاء على هذا الخطر بعيداً عن مصر ، وقبل أن يصل إليها ، مما قد يسمح له بالإستناد إلى حلفاء له من بين المصريين ، خاصة وأن المقاومة كانت لا تزال مستمرة ضد الفرنسيين ، فجميع أنحاء البلاد ، وفي معظم الأقاليم ، سواء في الوجه البحري أو في الوجه القبلي .

٢ — المقاومة في الأقاليم :-

استمرت عملية مقاومة المصريين للحملة الفرنسية منذ نزول قواتها بمصر ، ولمتدت هذه العملية إلى كل أقاليم البلاد ، التي لم ترضخ للإحتلال إلا بعد مقاومة مجيدة . وظهر ذلك بوضوح في كل من الوجهين القبلي والبحري ، وفي الشغور

(١) الجبرتي : ج ٣ ، ص ٢٩ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ، ص ٣١ .

-- ٣٩٦ --

وفي العواصم ، وفي المدن وفي البادية . وزادت حدة هذه المقاومة في أوقات
مهمينة ، نتيجة لطروف داخلية أو خارجية .

وكان طائف الثورة يطوف في مختلف البلاد ؛ وكلما أخذت في جهة إنبعثت
في جهة أخرى . وكان الجنود الفرنسيون يعملون على إخماد هذه الثورة باطلاق
الرصاص على المتمردين ، ونزوح الغرامات على البلاد . رآكن الثورة كانت ،
كما قال ريبو ، كحمية ذات مائة رأس ، كلما أخذها السيف والنار في ناحية ، ظهرت
في ناحية أخرى أقوى وأشد بما كانت ، فكأنها كانت تعظم ويتسع مداها كلما
إرتحلت من بلد إلى بلد آخر . وكانت مصر قد فوجئت بالحملة الفرنسية ، فأخذت
تصارع للتخلص من قبضة الفاتح الحديدية . ورغم إحتلال الحملة للبلاد ،
والجهود التي بذلتها تسكى تظهر بمظهر المحرر في أعين الوطنيين ، فإن سلطنة
الفرنسيين ظلت قائمة على القوة ، لا على الإقتناع . وكان لإختلاف الدين واللغة
والطبائع والعادات يصعب كثيراً من عملية للتقارب بين الغالب والمغلوب . وكانت
سياسة الفرنسيين قائمة على إكراه الشعب على الإذعان ، بالحزم مرة ، وبالفرة
مرة أخرى ، ووقع كل ثورة ومكافأة من يخدم السلطة الفرنسية . ولكي يصل إلى
هذه الغاية ، فإن الجنرال بوناپرت قد وزع جيشه على مختلف أنحاء البلاد
لإخضاعها ، ولتشديد الرقابة عليها ؛ وكان قواد الفرق يتولون ، فضلاً عن
إختصاصاتهم الحربية ، الإشراف على الأعمال الإدارية والمسالية في مديرياتهم ،
ويراقبون جباية الأموال والغرامات ، ويشرفون على مجالس الدواوين في
الأقاليم حتى لا تنهدى إختصاصاتهم . وكانت عملية صعبة ، وتتطلب مجهوداً
متواصلاً من جانب الفرنسيين ، وفي جميع أنحاء البلاد .

وكانت الحملة قد شهدت مقاومة في الاسكندرية منذ نزولها بها ، وإستمرت
هذه المقاومة في إخماد تلبية أمام تقدم القوات الفرنسية بحروب متتالية . وكان

لجتيار القوات الفرنسية للمنطقة صحراوية يدفع الجنود إلى نهب القرى التي يصادفونها في الطريق ، وكان من الصعب على القيادة أن تسيطر على الجنود في مثل هذه الاحوال ، ولكن هذه العمليات كانت سدياً كافياً لدفع الاهالى إلى مقاومة الفرنسيين .

وفي الوقت الذى تقدمت فيه الحملة صوب الرحمانية ، سارت قوة أخرى إلى رشيد ، التي كانت ميناءاً نهرياً له أهميته ، وكان في وسع سفن الحملة الصغيرة أن تتخذها قاعدة لها في عملية صعودها فرع رشيد ، تحمل المأون والذخائر ، وتسير بها صوب القاهرة . ولم تكن عملية إحتلال رشيد بالمهمة الصعبة ، ولكن المنطقة المحيطة برشيد ، قرب إدقينا وطلوس ، شهدت قيام الاهالى بمقاومة القوات العسكرية ، وشهدت كذلك مهاجمتهم للسفن الفرنسية التي تسير في النيل . وسيزيد قوة هذه المقاومة بعد القضاء على أسطول الحملة الفرنسية في أبى قير . وقتل الاهالى بعض الجنود الفرنسيين عند السالمية ، بمركز قوة ، وإنهضت القيادة الفرنسية منهم بقتل عدد من الاهالى ، وبإشعال النار في القرية ، وحاول الجنرال مينو قائد رشيد أن يستند إلى هذا العتف لكي يهرب الاهالى في المنطقة ، ولكن مرعان ما واجه مقاومة عنيفة في يوم ١٦ سبتمبر ، قرب شباس عمير ، أخذت شكل المعركة بين الاهالى المسلحين بالبنادق ، وبين القوات الفرنسية التي كانت بقيادة الجنرال مينو نفسه . وقتل فرس الجنرال في هذه المعركة ، ولم يتمكن من إخضاع القرية ، وإن كان قد تمكن من إشعال النار فيها . وقرب الليل تجمع الاهالى من المنطقة المحيطة حول القوة الفرنسية ، وبلغت أعدادهم ما يقرب من ثلاثة آلاف رجل ، فاضطر إلى الانسحاب والعودة إلى رشيد .

وتالت الهجمات على ترعة الاسكندرية التي كانت تزودها بالماء العذب في موسم الفيضان ، وعمد الاهالى إلى ردم هذه التربة ، فاضطر الفرنسيين إلى إرسال

كتيية إلى بركة غطاس ، وأحرقت القرية . ووجه الجنرال يونابرت قواده إلى إستخدام العنف مع أهل دمنهور ، وتجريد الأهالي من السلاح ، وإعدام بعض أعيان المدينة ، والمشايخ الموجودين بها ، وأى فرد يجدوا أنه من المحرضين على العدوان . ولولا هذا العنف والأشدة لما تمكن الفرنسيون من تأمين مواصلاتهم فى إقليم البحيرة ، وتأمين وصول الماء إلى مدينة الاسكندرية . ولا شك فى أن قرب إقليم البحيرة من البحر ، أى قربه من مندوبى الأتراك ومندوبى الإنجليز ، كان يسهل عملية انتشار المقاومة فى أرجائه ، ولكن الفرنسيين إستخدموا كل وسائل العنف تجاه الأهالي ، واحتلوا دمنهور فى شهر نوفمبر سنة ١٧٩٨ ، وأعدموا بعض الرعماء الوطنيين رميا بالرصاص ، وفرضوا على المدينة إتاحة كبيرة من الغلال والمواشى ورغم ذلك فإن عناصر المقاومة تمكنت من الانسحاب من المدينة ، وإتجهت عرباً صوب وادى البطرون والصحراء ، ولم تتمكن القوات الفرنسية من القضاء عليها ، بل أنها ستكون شوكة فى جانب الاحتلال الفرنسى لهذه المنطقة ، وستعتمد إلى زيادة أعدادها ، وزيادة تسليحها ، وتعود لمنازلة الفرنسيين من جديد .

أما وسط الدلتا فإنه شهد كذلك مقاومة عنيفة للإحتلال الفرنسى ، سواء فى منطقة الغربية ، أو منطقة المنوفية . وظهرت المقاومة فى هذه المنطقة بشكل واضح فى أثناء شهر أغسطس سنة ١٧٩٨ ، أى بعد هزيمة الفرنسيين فى موقعة أبى قير البحرية ، وعمل الفرنسيون على تجريد الأهالي من السلاح ، ومصادرة خيولهم ، وإعتقال أعيانهم كرهائن . وإصطدمت القوات الفرنسية بالأهالي على مسيرة ساعة من منوف ، عند قرية غمرين . ودافع الأهالي عن قراهم دفاعا مستميتا ، واستمرت المعركة فى طرفات القرية الضيقة ، التى امتلأت بالدماء وبحيث القتلى . وذكر القائد المسئول أنهم قتلوا ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ من الأهالي ، ومن بينهم عدد كبير

من النساء ، كانوا يهاجمون الفرنسيين بكل بسالة وإقدام . وبعد أن استقر الفرنسيون في المحلة الكبرى ، ظهرت أعراس الثورة في طنطا في شهر أكتوبر ، وامتنع الأهالي عن دفع الضرائب ، وعن دفع الغرامات . وكان الوقت هو مولد السيد أحد البدوى ، ورفض الأعيان التعهد بالمحافظة على الهدوء والسكينة . وأخذ القائد أربعة أفراد كرهائن ، ولكن ما أن حاول إنزالهم في السفن ، حتى هجمت الجماهير المسلحة بالبنادق ، وكانت تحمل الرايات ، ومعها ما يقرب من ١٥٠ فارس ، على الكتيبة الفرنسية . وكانت معركة ، دافعت فيها الكتيبة عن نفسها . ورغم انسحاب الجماهير أكثر من مرة إلى داخل المدينة ، إلا أنها عاودت الهجوم ، رغم الخسائر الجسيمة التي أنزلتها قوات الفرنسيين بها . ودامت المعركة أربع ساعات ، وقتل فيها الكثير من الأهالي . وحدثت معركة أخرى في قرية عشما ، التي تولى المقاومة فيها « أبو شعير » ، والذي كان من كبار المزارعين ، وكان يسير دائما على رأس قوة تزيد ١٢٠ رجل مسلحين .

أما القليوبية والشرقية فكانت هي المنطقة التي شهدت انسحاب إبراهيم بك مع مائتيه بعد موقعة الأهرام ، وتحصنه في بلبيس . وكانت هذه المنطقة خطيرة بالنسبة لأمن القاهرة ، خاصة وأنها كانت قريبة من طريق عودة أمير الحج من الحجاز ؛ ولذلك فإن الجنرال بوتانرت عمل على السيطرة عليها ، حتى يضمن الأمن اللازم لقواته في العاصمة . وفي يوم ٤ أغسطس ، وقف أهالي قرية أبي زعبل المسلحين بالبنادق والعصى في وجه إحدى الكتائب التي كانت تتقدم صوب بلبيس ، واضطروها إلى العودة إلى معسكرها في الخانكة . وعمدوا في اليوم التالي إلى مهاجمة المخافر الامامية لمعسكر الخانكة ، وأطلقوا النار على الفرنسيين من كل جانب . وإذا كانت مدفعية الفرنسيين قد أجبرت الأهالي على عدم إفتحام المعسكر ، إلا أن قائد الكتيبة اضطر إلى الانسحاب من مواقعه صوب القاهرة ، ولم يعد

إليها ثانياً إلا بعد حصوله على المدد .

وكانت هذه السكتيبة هي طليعة القوات الفرنسية التي خرج الجنرال بوناپرت بنفسه على رأسها لمهاجمة قوات إبراهيم بك في منطقة الشرقية . وبعد وصول التجريدة ، التي بلغ عدد قواتها ثلاث فرق ، تمكن الفرنسيون من احتلال بلبيس ، في يوم ٩ أغسطس ، التي كان إبراهيم بك قد أخلاها . وفي يوم ١١ أغسطس وقعت بين قوات الفرنسيين ، وقوات إبراهيم بك معركة الصالحية ، التي أبدى المماليك وفرسان العرب فيها ضروباً واضحة من الشجاعة ، وكادوا أن يهزموا فيها القوات الفرنسية . وبعد عودة الجنرال بوناپرت إلى القاهرة ، ظلت منطقة الشرقية منطقة حساسة بالنسبة للفرنسيين . وحين نشبت ثورة القاهرة الأولى ، في شهر أكتوبر ، هاجم فرسان العرب قوات الفرنسيين الموجودة في بلبيس . ولم تتمكن هذه القوات من تعقب فرسان العرب إلا بعد وصول المدد إليها . ورغم ذلك فإن الحركات الحربية لم تهدأ حول بلبيس ، ولم يكف الجنرال رينيه عن طاب المدد من الجنرال بوناپرت في القاهرة ، حتى بعد أن أخذ الفرنسيون عدداً من الرهائن ، ومن شيوخ العبادنة ، وأبناء أسرة أباطة ، وأعداد كبيرة من المواشي ، ليجبروا الأهالي على الهدوء .

وأسهمت منطقة المنصورة ودمياط ، بدور فعال ، في مقاومة احتلال الفرنسيين للبلاد . وشهدت المنصورة ، يوم ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٨ ، واقعة مهولة ؛ وكان هذا اليوم هو يوم السوق ، والمدينة مزدحمة بأبناء البلاد المجاورة . وانتشرت روح الثورة العامة في المدينة ، وأخذ النساء يحرضن الرجال على القتال بالفرنسيين . وحاول الجنود البقاء في معسكرهم ، ولكن الآه إلى أشعلوا فيه النيران . وحاول الجنود الفرار من المعسكر ، ولكن الجوع تكاثرت عليهم ، وقتلتهم عن آخرهم .

واشتعلت الثورة في كل المنطقة المحيطة ، وجادت القوات الفرنسية من القاهرة ، بقيادة الجنرال دوجا ، بعد أسبوع ، وتوقع الأهالي أن ينتقم منهم الفرنسيون . وأمرع أعيان المدينة بالتبرؤ من الحادثة ، ونسبوها إلى أبناء القرى المجاورة ، واستجاروا بأعضاء الديوان ، واسكن الجنرال بونايرت أمر باستخدام كل شدة ممكنة مع أهالي هذه المدينة ، وبقتل عدد من أعيانها وفرض الفرنسيون غرامة على المنصورة بلغت ستة آلاف ريال ، واثبتهم لقوا مقاومة جديدة حين عمدوا إلى جمع هذه الغرامة ، وأحرق الفرنسيون قرية سنباط ، كما عاقبوا ميت غمر ، وعملوا على تجريد أهلها من السلاح . ورغم استخدام الشدة ، فإن العناصر المسئولة عن المقاومة كانت تفلت بسرعة من أيدي الفرنسيين ، وكان العقاب لا يقع في الغالب إلا على الأهالي المسلمين .

وكانت منطقة المنزلة تتمتع بأهمية خاصة نتيجة لموقعها الاستراتيجي بين دمياط والمنصورة وبلميس ومدخل مصر الشرقي من ناحية فلسطين . وكانت القيادة الوطنية الموجودة هناك تتمثل في حسن طوبار الذي كان يتزعم الصيادين والأهالي المقيمين في جزر البحيرة ، وكان هو الذي يحشد الصياد نظير جعل يقدمه للحكومة ، وله ثروة وعصبية ، وسيطرة تامة على المنطقة . وحاولت القوات الفرنسية أن تتوغل في منطقتيه ابتداء من يوم ١٦ سبتمبر ، وكان الفرنسيون يخشون بأسه ، خاصة وأنه كان يمتلك عدداً ضخماً من القوارب ، وقرروا أن يأسروه ، ويحطموا أسطولهم . ووجد الفرنسيون بعض القرى خالية من أهاليها ، ولكن سرعان ما أحبطت بهم الأهالي ، ووقعت معركة استمر القتال فيها مدة أربعة ساعات ، في الجمالية ، اضطرت الفرنسيون بعدها إلى الانسحاب ، بعد أن تركوا الكثير من قتلاهم ، وأعداداً أكثر من قتلى المصريين . وكان الجنرال بونايرت يخشى من الدور الذي يمكن لحسن طوبار أن يقوم به بالإنفاق مع

العثمانيين في سوريا ، إذ يمكنهم الدخول بمساعدته إلى بحيرة المنزلة ، عن طريق فم المدينة ؛ ولذلك فإن الجنرال بونايرت قد أرسل إليه بعض الهدايا . وحاول أن تستقدمه القوات الفرنسية لتسليمها ، مما يسهل أمر القبض عليه . ولكن حسن طوبار لم يقع في هذا الفخ ، وكان يستعد لمهاجمة دمياط .

واشتعلت الثورة في دمياط منذ أوائل شهر سبتمبر سنة ١٧٩٨ ، واتضاعت الأحوال فيها بهجوم سفن حسن طوبار عليها في يوم ١٦ . ولم يتمكن الفرنسيون من المحافظة على موافعهم إلا بصعوبة كبيرة ، خاصة وأن كل المنطقة كانت في ثورة معلنة ضد الفرنسيين . ولكن فشل هجوم حسن طوبار على دمياط ، والخوف من انتقام الفرنسيين ، دفع بكثير من الأهالي إلى ركوب السفن والتوجه إلى سوريا .

وبعد مجيء المدد للقائد الفرنسي في دمياط ، هجم على إحدى القرى الثائرة ، وهي قرية الشعراء ، والتي كان يدافع عنها ما يقرب من ١٥٠٠ من الثوار ، تحميم البحيرة من جانب ، والنيل من الجانب الآخر . وكان مع الأهالي بعض قطع المدفعية . ولكن الفرنسيين استولوا على القرية عنوة ، ونهبوها وأضرموا فيها النيران . ومع تعدد عمليات الاعتداء على السفن الفرنسية ، زاد الفرنسيون من عمليات الانتقام والتنكيل ، ولم يفرقوا في ذلك بين القرى الثائرة والقرى الهادئة ، مما ترك للفرنسيين أسوأ ذكرى في هذه المنطقة ، التي شهدت الهدم والنهب والسلب والسبي وإشعال النيران . واقتد ظل موقف الفرنسيين في هذه المنطقة من عزاء ، إلى أن قرر الجنرال بونايرت إرسال حملة ثانية إليها ، وتزويد دمياط ببعض القطع البحرية ، حتى تتمكن القوات الفرنسية هناك من القيام بعمليات مشتركة ، برية وبحرية ، ضد المقاومة . ونجحت الحملة البرية في الاستيلاء على المنزلة ، ولكن حسن طوبار قام بعملية إلتفاف بمراكبه التي اقترب عددها من

المائة ، وحاولت مهاجمة السفن الفرنسية ، التي بلغ عددها ١٦ سفينة ، منها ثلاث سفن حربية ؛ كما حاولت الهجوم على دمياط . ولكن الفرنسيين تمكنوا من الإحتفاظ بدمياط ، رغم استبسال المصريين في الهجوم عليهم . وبعد إحتلال الفرنسيين البنزلة والمطرية ، اضطرحسن طوبار إلى الانسحاب إلى غزة . وأظهر قادة الفرنسيين دهشتهم من أن تقوم جماعة من الصيادين بمثل هذا الهجوم الذي كان شديداً في جراته ، محكما في تدبيره .

هذا بالنسبة للمقاومة التي لقيتها الحملة الفرنسية في الوجه البحري . وكانت المقاومة التي لقيتها في الصعيد لا تقل عنها شدة ولا ضراوة ، وإن كان المماليك قد إشتركوا في عمليات الصعيد ، أكثر من إشتركهم في عمليات الدلتا . ولا شك كذلك في أن طبيعة الأرض في الصعيد ، ووجود العصبية في هذه المنطقة ، ونظرة الأهالي إلى معنى الحياة وقيمتها ، كانت عوامل تساعد على زيادة ضراوة عمليات المقاومة في الصعيد .

وكان مراد بك قد لإتجه ببقية قواته بعد معركة امبابة إلى الصعيد ، فأمر الجنرال بونايرت قبـل دخوله القاهرة الجنرال ديزيه بإحتلال المنطقة الواقعة جنوب الجزيرة والاستحكام بها لمنع المماليك من العودة ومهاجمة القاهرة . وإستقر بماليك مراد بك في الصعيد وإقليم الفيوم ، ولم يفكروا في مهاجمة الفرنسيين ، إلا بعد احتكاكهم بالأهالي وبدء الاشتباكات بين الفرنسيين وأبناء الصعيد أنفسهم . ولكن وجود المماليك في البهنسا والفيوم كان خطراً يهدد الفرنسيين في القاهرة . ويمنع عليهم وصول القمح ومواد التوطين من الصعيد ، خاصة وأنهم عطلوا الملاحة في النيل في الأشهر الأولى من إحتلال الفرنسيين للقاهرة . فقرر الجنرال بونايرت ضرورة إحتلال الصعيد ، على أن يترك للمماليك مديرية جرجا والمنطقة الواقعة إلى الجنوب منها ، نظير إنفاق ونظير تعهد مراد بك بتأدية

الخراج الخاص بهذه الجهات له . وتفاهم الجنرال بوناپرت مع دوستي ، قنصل النمسا ، ليقوم بالوساطة بينه وبين مراد بك ، من أجل الصلح على هذا الأساس . وكان الجنرال بوناپرت يوافق على الاحتفاظ مراد بك بقوة تبلغ من خمسمائة إلى ستمائة فارس من فرسان المالك معه في هذه المنطقة ، على أن ينتقل إليها في ظرف خمسة أيام ، ولا يتخطاها بعد ذلك شمالاً إلا بإذن من القائد العام ، وعلى أن يفهم مراد بك جيداً أنه سيكون تابعاً لفرنسا ، وسيدفع لها الخراج الخاص بهذا الإقليم . ومعنى ذلك أن الجنرال بوناپرت كان يحاول الاتفاق مع بقايا المالك ، بعد أن كان قد أعلن للبصريين أنه جاء لمصر للقضاء على دواتهم ، وإستئصال شأفتهم . ولكن مراد بك إعتر بقوته ، واعتقد أن الفرنسيين لن يتمكنوا من إخضاع الصعيد . ولا شك أنه كان في موقفه يستند إلى قوة معارضة الأهالي في هذا الإقليم لإمتداد حكم الفرنسيين إلى بلادهم . ففشل مشروع التفاهم إذن ، وعمول الفرنسيون على إستخدام القوة . وبدأت العمليات الحربية الفرنسية في الصعيد قرب نهاية شهر أغسطس ، أي بعد وقوع موقعة أبي قير البحرية ، وتحطيم الأسطول الفرنسي ، وستكون الحملة الموجهة لغزو مصر العليا حملة برية وبحرية ، يبلغ عدد جنودها ما يقرب من خمسة آلاف جندي ، وستلقى مقاومة عنيفة ومستمرة ، من الأهالي ومن المالك ، على طول خط تقدمها ، وطوال فترة بقائها هناك .

وبعد أن وصلت حملة الجنرال ديرويه إلى بني سويف ، وإحتلتها ، إنتظرت وصول الذخائر والمؤن من القاهرة ، وعلمت بوجود قوات مراد بك في ناحية البهنسا ، بين بحر يوسف والجبل ، وعلمت أنه جمع أسطوله في هذا البحر ، وشحنه بالزاد والذخيرة . وكان من اللازم لسكّي يصل الفرنسيون إلى مواقع قوات مراد بك أن يصلوا مع النيل حتى ديروط ، ثم يسيروا مع بحريوسف تجاه قوات المالك . ولكن مراد بك شعر باقتراب الفرنسيين ، فأخذ إلى البهنسا ،

وانسحب بأسطوله إلى أسيوط ، حتى لا يتسع في أيدي الفرنسيين . وأصبحت
 طلائع المماليك موجودة عند اللاهون ، في الوقت الذي وصل فيه أسطولهم إلى
 أسيوط . وأخذ الجنرال ديزيه في السير جنوبا لكي يستولى على ديروط ، ويقفل
 بذلك الطريق أمام سفن المماليك قبل خروجها من بحر يوسف إلى النيل ، ولكنه
 وصل إليها متأخراً ، وكانت سفن المماليك قد سارت في النيل جنوباً ، في الوقت
 الذي إتجهت فيه قوات المماليك صوب جرجا . وخشى الجنرال ديزيه من الابتعاد
 عن القاهرة أكثر من ذلك ، ثم جاءته الأخبار بأن جزءاً كبيراً من قوات
 المماليك لا يزال موجوداً في الفيوم ، فاضطر إلى الرجوع ، والاتجاه صوبها .
 وكان الجنرال ديزيه قد أصنع بعض الوقت في هذا السير صوب الجنوب ، وكانت
 مياه الفيضان قد غمرت الأراضي الزراعية ، وأصبح من الصعب على الفرنسيين
 التقدم فيها . ورغم ذلك فإن طلائع الفرنسيين بدأت في الاشتباك مع طلائع
 قوات المماليك في أوائل شهر أكتوبر . ومع أصوات طلقات الرصاص ، أخذ
 الأهالي يتجمعون من كل صوب ، ويهاجمون الفرنسيين ، ويهاجمون سفنهم ،
 وبشكل اضطر الفرنسيين إلى التراجع من جديد ، حتى يستكملوا استعدادهم
 ويقوموا بمركة لها قيمتها تجاه المماليك . وبعد أيام قليلة شاهد الفرنسيون قوات
 المماليك على المرتفعات المشرفة على بحر يوسف ، وحاولوا تعقبها ، ولكنها
 واصلت انسحابها شمالاً ، وبشكل أرهق الفرنسيين من سيرهم في رمال الصحراء .
 ومع تقدم الفرنسيين ، زادت مناوشة الأهالي لهم حتى كان يوم ٧ أكتوبر ،
 الذي لالتقى فيه الفريقان عند بلدة صغيرة تقع إلى غرب بحر يوسف ، اسمها
 سدمنت ، ودارت هناك معركة شديدة ، كادت قوات الجنرال ديزيه أن يقضى
 عليها فيها ، لولا وجود المدفعية .

وتحصن مراد بك في هذه المرتفعات ، مع مماليكه ، ومن انضم إليه من الأهالي .

وكان عدد قوات المماليك والمصريين يزيد على ضعف عدد قوات الفرنسيين ، هذا علاوة على إحلالهم المرتفعات وتحصنهم فيها . ولكن الفرنسيين استندوا الى حسن النظام ، وكفاءة القيادة ، وقوة نيران المدفعية . وهجم ما يقرب من أربعة أو خمسة آلاف فارس ، على صوت قرع الطبول ، وبشجاعة فائقة ، وأحاطوا بقوات الجنرال ديزيه من كل جانب ، وأنزلوا بها خسائر كبيرة . ولكنهم اضطروا إلى الارتداد بسرعة ، نتيجة لقوة نيران المدفعية ، وإن كان ذلك لم يمنعهم من معاودة الهجوم السريع مرة ثانية وثالثة ، وبكل حماس واضح . وكان مراد بك قد نصب ثمانية مدافع على إحدى المرتفعات ، وأخذ في إطلاق النار منها على مربعات الفرنسيين . فعمد الجنرال ديزيه الى مهاجمة موقع مدفعية المماليك ، التي أنزلت بقواته خسائر جسيمة ، وأنزل بالمدافعين عنها خسائر واضحة . ولكن هجوم فرسان المماليك وفرسان المصريين استمر موجها ضد الفرنسيين في أثناء هجومهم على مواقع المدفعية . وبعد قتال مرير ، انسحب المماليك والمصريون من مواقعهم ، بعد أن نزلت بهم خسائر فادحة ، واستولى الفرنسيون على بعض قطع مدفعيةهم ، وإن كانوا قد خسروا ما يقرب من أربع مائة قتيل و ١٥٠ جريح . وتعتبر هذه الموقعة من أهم المعارك التي خاضها الفرنسيون في صعيد مصر ، إذ أنها كانت المعركة البرية الثمانية ، في أهميتها ، بعد معركة إمبابة ، وأنزلت بقوات المماليك خسائر فادحة ، وأعطت الفرنسيين حكم منطقة بني سويف والفيوم ، وهي منطقة غنية بمنتجاتها الزراعية ، التي كانت لازمة للقوين القاهرة .

ورغم ذلك فإن الحرب لم تنتهى في مصر العليا ، بل تحولت في شكلها من حرب منظمة إلى عمليات مناوشة مستمرة ، أخذت شكل حرب العصابات ، وإن كانت حرب عصابات يقوم بها الفرسان . وكان هذا النوع من المعارك شديداً في

خطره على القوات الفرنسية ، اذ أنه كان يعرضهم للخطر المستمر ، في مواقع مختلفة ، وفي أوقات مختلفة ، ودون أن يتمكنوا من اتخاذ الاستعدادات اللازمة لمواجهته . ولا شك في أن طبيعة الأرض في الصعيد ، ووجود المزارع العالية فيه ، وكذلك وجود كل من الجبل الغربى والجبل الشرقى ، سيسمح لقوات المماليك وقوات أبناء الصعيد ، بالقيام بحركات النفاذ سريعة ، وبمهاجمة كتائب وفصائل الفرنسيين ، التى ستصبح مبعثرة فى الوادى ، وتحاول تأمين المواقع المختلفة . وهذا النوع من المعارك سيفقد الفرنسيين معنى الراحة والطمأنينة ، وسيجبرهم على مداومة السير والانتقال ، وبشكل يرهق قواتهم ، دون أن يتمكنوا من الإشتباك مع خصم واضح ، وفى معركة لها أهميتها ، قد يتمكنوا فيها من التغلب عليه .

وبعد معركة سدمنت ، احتل الفرنسيون هذه القرية ، وانسحبت قوات المماليك والفرنسيين فى الصحراء فى الاتجاه الجنوبي الغربى . ولم يفكر الجنرال ديزيه فى تعقب المماليك ، نظراً لإرهاق قواته ، وخوفه من وقوع مفاجآت جديدة ، وقرر أن يبقى فى اللاهون لإراحة جنوده ، وأرسل الجرحى الى القاهرة . ودخل الجنرال ديزيه بعد ذلك إلى الفيوم ، وأقام بها لبضعة أيام ، ولكنه اضطر الى الانسحاب منها من جديد ، حين علم بعودة المماليك الى سدمنت ، وتهديدهم خطوط اتصاله مع وادى النيل ، فاضطر الى العودة إلى اللاهون من جديد ، وانتظر وصول مدد له من القاهرة . وشرح ديزيه لبونا بارت الصعوبات التى لقيها ، وفتك الرمد بأعين ما يقرب من ٧٠٠ جندي .

ولم تستقر الاحوال للفرنسيين رغم احتلالهم لثلاث مديريات ، هى بنى سويف والمنيا والفيوم . وجدوا صعوبات كبيرة فى الحصول على ما يلزمهم من الغلال والخيول ، وفقدوا فى حالات كثيرة ، ما كانوا قد جمعوها منها ، نتيجة لهجوم الأتاهالى على الشون ، وهجومهم على تجمعات هذه الخيول . واستمرت الإشتباكات

مع الاهالى ، خاصة وأن بعض الفرنسيين كانوا يحاولون إغتصاب بعض وسائل التكوين من الاهالى ، الامر الذى كان يدفع أبناء القرى الى مهاجمتهم ، بالعصى ، وبالاسلحة النارية .

ورغم رغبة الجنرال بونايرت الشديدة فى القضاء على قوة المالك فى الصعيد قبل نهاية موسم الفيضان ، فإن نشوب ثورة القاهرة الاولى فى ٢١ أكتوبر ، صرف الفرنسيين جزئيا عن عمليات الصعيد ، وجعلهم يحافظون على ما استولوا عليه ، ويحاولون التمسك فى توسيع هذه المنطقة صوب الجنوب وانتقل الجنرال دينيه ، قرب نهاية شهر أكتوبر ، الى مدينة الفيوم ، وانتظر مجيء مدد من القاهرة . وأخذ يستعد لإستئناف الهجوم ، وذلك باستيلائه على الخيول التى كانت تنقص حملته ، وتنقص الحملة الفرنسية كلها . وواجه هناك نوعا من العصيان المدنى ، إذ أن اهالى القرى رفضوا تسليم ما يطلبه منهم ، ونسب الجنرال دينيه هذه الحالة الى تحريض مراد بك لهم . والحقيقة أن رسل مراد بك لم تنقطع عن المرور فى القرى ، وعن اثاره الاهالى فى وجه الفرنسيين ، وأن نفوس الاهالى كانت مستعدة للمقاومة ، واعدت دفع أو تسليم أى شئ للفرنسيين ؛ والدليل على ذلك هو تضخم وتزايد أعداد المصريين الذين كانوا ينضمون للمالك ، أو يقومون بمناوشاتهم للفرنسيين بمفردهم . وكانت حماسة أبناء الصعيد ، وعقليتهم ، وروح فروسيتهم ، عوامل تنجمع لسكى تخلق منهم قوات هجوم ممتازين ، ورجال عصابات ومقاومة لهم خطرهم على أى جيش يتوغل فى بلادهم .

وبعد انحسار مياه الفيضان ، حاول الجنرال دينيه إخضاع بعض القرى فى منطقة الفيوم ، ولكنه وجد مقاومة عنيفة ، من جانب الاهالى ، الامر الذى تطور فى بعض القرى الى معارك مسلحة ، إنتصر فيها الفرنسيون فى نهاية الامر ، وإن كانت قد تركت دماء على أرض الصعيد ، ظلت تنادى بالتأر . وتحسول

الموقف من مجرد عمليات حربية ، إلى حق ودفع غيرة ورغبة في الانتقام . وتزايدت هذه الاشتباكات في خطورتها على الفرنسيين ؛ الأمر الذي أجبر الجنرال ديزيه إلى العودة إلى النيوم ، والذي سيتطور سريعاً إلى هجوم للأهالي ، من الفلاحين والعرب ، على مدينة النيوم نفسها في صبيحة يوم ٨ نوفمبر . وهاجم أبناء الصعيد معسكر الفرنسيين في مدينة النيوم ، وكان على رأسهم بعض الفرسان ، وبعض المماليك . ودافع الفرنسيون عن المدينة دفاعاً مستميتاً ، وأخذوا يطلقون النار من المساكين والبيوت على أبناء الصعيد الذين انتشروا في شوارع المدينة . وكانت إيران الفرنسيين شديدة ومركزة ، فانسحب المصريون . ولكنهم عادوا ثانية للهجوم بعد الظهر ، ولم يتركوا المدينة إلا بعد أن نزلت بهم وباقترب من خسائر جسيمة ، واعتلت الطرقات بجثث القتلى . وكان هذا الهجوم دليلاً على إستراتيجية المصريين في الصعيد بقوة الفرنسيين ، ومقاومتهم لها ، وعملهم على إخراجهم من البلاد . وكان هجوم الوطنيين على النيوم سلباً كافياً لإجبار الجنرال بونايرت على الإسراع بإرسال الجنرال بليار إلى الصعيد ، وتعيينه حاكماً عسكرياً للجيزة ، وتكليفه بمعاونة ديزيه في العمليات الحربية بشكل مشترك . وطلب ديزيه إلى بونايرت أن يسرع كذلك بإرسال سفن ، وإرسال خيول إليه في الصعيد ، إذ أن الأهالي والمماليك كانوا يقتلون الكثيرين من رجال الجيش الفرنسي ، الذين أزهقوا دون أن يتمكنوا من تعقبهم . وتحول مركز قيادة الفرنسيين في الصعيد من النيوم إلى بني سويف ، التي أصبحت قاعدة لهم ، سواء بالنسبة لإخضاع الصعيد ، أو بالنسبة لجمع الغلال ومواد التموين من القرى . ورغم أن الجنرال بونايرت كان قد بدأ في ذلك الوقت في التفكير في الإعداد للحملة على سوريا ، إلا أنه أمد الجنرال ديزيه بما يقرب من ١٢٠٠ من الفرسان ، وببضعة مئات من المشاة ، وبأسطول نهري يتألف من مائة سفن مسلحة بالمدمعية . وعند منتصف شهر ديسمبر ،

أصبح في وسع الجنرال ديزيه أن يهجم على الصعيد ،
وبدأ زحف الفرنسيين بمسير الجنود على الشاطئ الايسر للنيل ، وبمسير
السفن في حذائهم في النيل ، وهي تحمل القوات والذخائر والمهمات ، وكانت
العملية صعبة ، ومحفوفة بالمخاطر ، إذ أنهم كانوا يتوغلون بعيداً عن القاهرة ،
وفي بلاد تزايد درجة عدائهما بالنسبة للأجانب ، وبخاصة بالنسبة للمعتدين ،
وببلاد يحمل أهلها السلاح . وكان الأهالي يهاجمون الخلة طوال سيرها ؛ وحتى
الاطفال كانوا يحاولون سرقة الأسلحة من الجنود . وحين وصل الفرنسيون إلى
المنيا ، كان المماليك قد تركوها قبل قدومهم بساعات بسيطة . واستمرت الخلة
في تقدمها بعد المنيا ، فاستولت على ملوى التي هُزئت فيها على ثمانية مدافع كان
المصريون يستخدمونها في ضرب سفن الفرنسيين . ثم وصلت الخلة إلى أسيوط
في ٢٥ ديسمبر ، التي كان المماليك قد انسحبوا منها مسرعين ، بعد أن أغرقوا
إحدى سفنهم ، واستولى الفرنسيون هناك على ست سفن أخرى . ثم انقسمت
القوات الفرنسية إلى قسمين ، الأول سار مع سفح الجبل ، وكان يتسكون من
الفرسان ، والثاني مع الوادي ، وكان يتسكون من المشاة ، والتقىا من جديد عند
الغنائيم ، التي احتلوا ونهبوها . وأخيراً وصلوا في زحفهم إلى جرجا ، التي أخلوها
المماليك قبيل قدومهم كذلك . وهكذا قطع الفرنسيون المسافة من بني سويف
إلى جرجا في ثلاثة عشر يوماً ، وهم يطاردون المماليك ، دون أن يتمكنوا من
أن ينالوا منهم . وفي جرجا ، اضطرو الفرنسيون إلى الانتظار للراحة ، قبل أن
يواصلوا زحفهم من جديد . ولما كن هذه الراحة كانت فرصة لكي يقوم الأهالي
بالثورة ، ويهاجموا الفرنسيين في كل المواقع الممتدة من أسيوط إلى جرجا .
ولقد نشبت هذه الثورة فجأة فيما يقرب من أربعين قرية ، وتجمعت فيها
ما يقرب من مائة آلاف رجل ، في عمليات عدائية ضد الفرنسيين . وكانت

فرصة فريدة أمام مراد بك يتمكن فيها من إعادة تنظيم قواته ، وبشكل يسمح له بمهاجمة الفرنسيين من جديد . ولا شك في أن مراد بك كان قد قام بنشاط تجاه الأهالي ، إذ أنه قد اتصل بأشراف مكة ، وعرب الحجاز ، واتصل بمشايخ العرب في إقليم النوبة . واستنفرهم جميعاً لحرب الفرنسيين . واتصل كذلك بحسن بك الجداوى ، الذى كان مقيماً في إسنا ، وصالحه ، رغم العداء القديم المستحكم بينهما ، ليتحداه سوياً لمحاربة الفرنسيين . ولقد لبى حسن بك الجداوى هذه الدعوة ، وانضم إلى خصمه القديم لكي يحارب العدو الأجنبي الجديد .

وأمام هذه الثورة المشتعلة ، واشتعال روح المقاومة ، اضطرو الفرنسيون إلى تغيير مواقعهم ، نتيجة لخوفهم على أمنهم ؛ واضطروا كذلك إلى تغيير تكتيكهم ، فعملوا على تجميع القوات المتفرقة ، حتى يقللوا من الاشتباكات مع الأهالي في خطوط طويلة ، واستعدوا للنزول إلى معارك ، تعتمد على تنظيم ، وتعتمد على قوة تسليح ، وكذلك على قوة تيران ، وبطريقة منهجية .

ورقت أولى المعارك عند سوهاج يوم ٣ يناير سنة ١٧٩٩ ؛ وكان عدد المصريين يقرب من أربعة آلاف مسلحين بالبنادق والحراب ، ومعهم ما يقرب من سبعمائة من الفرسان . وكانت المعركة حامية ، وذكر الفرنسيون أنهم قتلوا فيها ما يقرب من ثمانمائة من المصريين ، قبل أن يعودوا ثانية إلى جرجا . ولا شك في أن مثل هذا الانتصار رفع الروح المعنوية عند الفرنسيين ، وخفض من الروح المعنوية عند المصريين ، وحولها من الحاس إلى الرغبة في الانتقام والثأر ، وسمح للفرنسيين بإرهاق بعض البلاد ، ونهبها .

ولكن سرعان ما ظهرت تجمعات المصريين من جديد قرب أسيوط ، ومعهم الفرسان كذلك ، وقدموا إلى هناك من المنيا وبني سويف والفيوم . وكانت أسيوط في غاية الأهمية بالنسبة للفرنسيين ، إذ أن أسطولهم النهري كان راسياً

أمامها ، ويحمل المؤن ، ويحمل كذلك كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر . وخرجت قوات الفرنسيين من جديد للدفاع عن أسيوط ، وعند زحفها شمالا ، قابلت طلائع المصريين تجاه طمطا . وعند هذه البلدة وقعت موقعة أخرى ، انضم فيها الأهالي من القرى إلى بقية قوات المصريين والمماليك . ومرة جديدة سقط في ميدان المعركة ما يقرب من ١٥٠ فارس ومن ٨٠٠ مقاتل من أبناء الصعيد . وبعد المعركة انتقم الفرنسيون أفضع انتقام من القرى المحيطة ، وذكروا أنفسهم أنهم قتلوا فيها ما يزيد على ٥٠٠ رجل ، وأحرقوا عدداً من القرى . وأمن الفرنسيون على سفنهم ، وعملوا على الاشتباك مع المصريين والمماليك في معركة فاصلة .

وكانت قوات مراد بك قد زاد عددها ، بإحضار رجال حسن بك الجداوى ، وعثمان بك حسن لإيها ؛ وكذلك بمجيء قوات من الحجاز ، ومن عرب جدة وينبع لمساعدته المصريين في حربهم ضد الفرنسيين . وقدر الفرنسيون عدد قوات مراد بك في ذلك الوقت بـ ١٥٠٠ مملوك ، ٧٠٠٠ فارس مصري ، و ٣٠٠٠ من المشاة ، علاوة على ألفين من عرب الحجاز ، أي أنها بلغت ما يقرب من ١٢٠٠٠ مقاتل . وعسكرت هذه القوه قرب سمهود ، التي قرر الجنرال ديزيه أن يصل لإيها ، وانتقل الى هناك على رأس قوة بلغت ٥٠٠٠ مقاتل ، مزودين بالمدفعية والأسلحة الحديثة . وهناك وقعت موقعة حامية يوم ٢٢ يناير ، قسم فيها الجنرال ديزيه قواته الى ثلاث مربعات ، وقسم بينها المدفعية . وأثبتت هذه الموقعة أهمية التنظيم ، وأهمية المدفعية ، وأهمية كفاءه القيادة ، بالنسبة لخسة آلاف مقاتل في مواجهة ١٢٠٠٠ مقاتل . وانتهت المعركة بهزيمة مراد بك وانسحابه جنوبا ، وبفتح الطريق أمام الجيش الفرنسي لمواصلة زحفه دون أن تعترضه عقبات لها قيمتها .

ويمكننا أن نضيف معركة سمهود إلى معركة سدمنت ومعركة إمبابة ،
بصفة بها الممارك الفاصلة ، والتي تستحق هذا الاسم ، في تاريخ مصر الحربى ، في
عهد الحملة الفرنسية .

ووصلت القوات الفرنسية حتى دندرة يوم ٢٤ يناير سنة ١٧٩٩ ، وظلت
تتعقب فلول المماليك حتى وصلت الى إسنا في يوم ٢٧ يناير ، ثم الى إدفو بعد
يومين ، ووصلت تجاه أسوان يوم أول فبراير . واجتاز الفرنسيون النيل ،
واحتلوا أسوان ، واستولوا على سفن المماليك ، وبذلك إستولوا على كل الصعيد ؛
وانسحبت قوات المماليك الباقية الى ما وراء الشلال ، الأمر الذى كان يزيد قلق
الفرنسيين رغم إحتلالهم للصعيد .

وفي هذا الهجوم السريع ، كان المماليك ينسحبون من أمام الفرنسيين ،
وبشكل يحرم قوات الإحتلال من الاشتباك معهم ، ويسمح للمماليك ومن معهم
من المصريين بمعاودة الهجوم ، فى شكل مناوشات سريعة ومتعددة على طول
خطوط قوات الإحتلال . وكان الفرنسيون يرون ، من وقت لآخر ، إتفاف قوات
المماليك ، من وراء الجبل ، وعودتهم تجاه الوادى ، داخل خطوط الفرنسيين
أنفسهم ، كما حدث مع قوات حسن بك الجداوى ، وقوات عثمان بك حسن ،
التي ظهرت على البر الشرقى فيما بين إسنا وأسوان . وكانت هذه القوات تبتهد عند
جىء الفرنسيين ، ثم تظهر من جديد ، وتستمر فى مناشطتها لهم . وإذا كان
الفرنسيون قد إحتفظوا بقوات مراد بك فيما وراء الشلال ، إلا أنهم قد لقوا
مناوشات مستمرة فى هذا القطاع ، الأمر الذى إضطرمهم الى إحتلال جزيرة فيلة ،
والى إحراق عدد كبير من القرى إلى جنوب أسوان ، وقلع مزرعائها ، ونهب
بهايمها ، حتى يؤمنوا على وجودهم فى أسوان .
وتجدد القتال ثانية بين الفرنسيين من جانب ، والمماليك والوطنيين من

جانب آخر ، خلال الايام الاولى من شهر فبراير ، فيما بين جرجا وأسوان ، ووقعت موقعة الرديسة بين قوات حسن بك الجداوى وعثمان بك حسن ، وبين قوات الفرنسيين يوم ١١ فبراير . وكانت معركة بين الفرسان . واستمرت لمدة ثلاث ساعات كاملة ، وكانت تشبه إلى حد بعيد معركة الصالحية ، التي وقعت بين قوات الجنرال بونابرت وبين قوات ابراهيم بك ، التي كانت قد انسحبت إلى الشرقية . واستمرت المعركة بالسلح الابيض ، وخسر الفرنسيون فيها كثيراً من القتلى ومن الجرحى . وكانت خسارة المماليك لا تقل عن خسارة الفرنسيين ، وكان عثمان بك حسن من بين الجرحى . وانتهت المعركة بالانسحاب قوات المماليك إلى الصحراء ، على طريق القصير ، وتمسك حسن بك الجداوى من أن ينقذ رجاله ومؤناته من أن تقع في أيدي الفرنسيين . ولم يتمكن أحد الفريقين كذلك من الانتصار على الفريق الآخر ، وظلت قوة المماليك والاهالى سليمة ، وتترقب فرصة جديدة لمعاودة الهجوم .

ووقعت موقعة أخرى في يوم ١٢ فبراير بين الفريقين قرب قنا ، في وادى القصير ، والذي كان طريقاً هاماً للواصلات بين الصعيد والحجاز ، أى طريقاً هاماً بالنسبة للمقاومة . وهجم الوطنيون على مدينة قنا ، واسكنهم اضطروا إلى الانسحاب منها ، والعودة إلى وادى القصير ، كما حدثت معركة ثانية قرب أبو مناع يوم ١٧ فبراير ، ومعركة ثالثة قرب إسنا يوم ٢٥ فبراير ، مع قوات بدو الحجاز ، ومع قوات مراد بك .

وستستمر هذه العمليات الحربية ، طوال فترة وجود الحملة الفرنسية في مصر . ولكن ، مادمنّا قد وصلنا إلى شهر فبراير سنة ١٧٩٩ ، فعليّنا أن نترك سرد وقائع المقاومة ، مؤقتاً ، إذ أن الجنرال بونابرت قد خرج من القاهرة في يوم ١٠ فبراير على رأس الحملة التي وجهها على سوريا ؛ وستأخذ المقاومة شكلاً آخر في مصر ، وقت

وجوه الجنرال بونابرت في سوريا ، وبعد عودته من هذا الإقليم إلى مصر من جديد فلنترك الصعيد مؤقتا ، وننجه إلى القاهرة ، وإلى أهلها وشيوخها ، وقوات الاحتلال الموجوده فيها ، والقائد العام ، الصاري عسكر .

٣ - الحملة على سوريا :

كانت عملية الحملة على سوريا تهدف في واقع الأمر محاولة من جانب الفرنسيين للقضاء على خطر آخر من أخطار المقاومة التي واجهت وجودهم في مصر ، وهو خطر قوات المماليك التي كانت قد انسحبت بعد معركة الصالحية إلى سوريا الجنوبية ، وخطر التجمعات العثمانية التي أخذت الدولة في القيام بها ، بعد إعلانها الحرب على فرنسا ، للقيام بعملية غزو لمصر ، تستهدف إستخلاصها من أيدي الفرنسيين . وزاد من خطورة الموقف أن الدولة العثمانية جاهرت بالعداء تجاه الجمهورية الفرنسية ، وأخذت في إعداد قوات أخرى لها في جزيرة قبرص ، لكي تتعاون بها مع القوات البريطانية في البحر المتوسط ، في عملية للمهجوم على سواحل مصر الشمالية وكانت السلطات العثمانية في سوريا ، مع من انسحب إلى هذا الإقليم من المصريين ومن المماليك قد أخذت في الاتصال بشيوخ مصر ، وعلمائها وأعيانها ، لكي تدفع المصريين إلى الثورة في وجه الفرنسيين في الوقت الذي تقوم فيه القوات العثمانية بالهجوم على مصر . ووجد الجنرال بونابرت أنه من الأصوب أن يلتقي بهذا الخطر الذي يتجمع في سوريا ، كقوة للمقاومة ، قبل أن يتم إستعداده ، ويصل لمصر ، وقد يسكون ذلك في وقت تأتي فيه حملة أخرى ، عثمانية لإنجليزية ، إلى سواحل مصر الشمالية . فكان عليه إذا أن يأخذ بالمبادأة . ولكن جزءا كبيرا من قوات الحملة كان مشغولا في الصعيد ، وكان خروج حملة جديدة إلى سوريا يستتبع من الجنرال بونابرت أن يقوم من جديد بمحاولة لإستئالة المصريين ، وإظهار رغبته في إشراكهم في حكم البلاد ، حتى يؤمن ، في عاصمة البلاد ،

أمن قوائمه الموجودة في الصعيد ، وأمن قوائمه التي سيسير على رأسها زاحفاً إلى سوريا .

وقرر الجنرال بونايرت إعادة الديوان ، الذي كان قد أفساه بعد ثورة القاهرة . وكانت الأحوال الاقتصادية سيئة ، واضطر الفرنسيون إلى جمع الضرائب عن طريق رجال السلطة العسكرية ، وظهرت هذه الضرائب في شكل "ترايات أو الإتاوات العسكرية" ، مادام المصريون أصبحوا لا يشتركون في حكم بلادهم . وكان إعادة العمل بالديوان يعيد الاتصال المباشر بين السلطات الفرنسية ، وبين قادة المصريين ، ويسهل إعادة السكينة إلى النفوس ، والحسالة الطبيعية إلى البلاد . وكان أسر الجنرال بونايرت بإعادة العمل بالديوان يعطيه معنى القوة ، إذ أنه هو الذي رسم أو منح ، هذه المنحة للمصريين . وكان الجنرال بونايرت محتاجاً لرضاء المصريين عنه . حتى يتمكن من تنفيذ سياسته تجاه إنجليزاً ، أو يتمكن على الأقل من القضاء على قوى المقاومة التي أخذت تواجهه . ولقد صدر الأمر بإعادة الديوان في يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ، أي في الوقت الذي أخذ فيه في الاستعداد لحلة سوريا ، وبعد أن كان قد تعطل لمدة شهرين .

ولقد وضع الجنرال بونايرت للديوان الجديد نظاماً جديداً ، فجعله مؤلفاً من اثنين : الديوان الأعلى ، وهو الذي يسميه بونايرت بالديوان الكبير ، والديوان الخصوصي .

أما الديوان العمومي فإنه قد أصبح يتكون من ٦٠ عضواً ، عينهم الفرنسيون تعييناً من بين أعيان المصريين ، ويمثل طبقاتهم ؛ وكان يجتمع بناء على دعوة الحاكم القاهرة ، ولمدة ثلاثة أيام ، ثم ينفض ، ولا يجتمع ثانياً إلى بدعوة من نفس الحاكم . وقد إشتمل هذا الديوان على ١٤ من العلماء والمشايخ و ٢٦ من التجار والصناع و ١١ من الرجال العسكريين ، و ٢ من مشايخ الاخطاط و ٤ من

الاقباط و ٣ من الأجانب وكان الجنرال بونابرت يرغب في جعل هذا الديوان هيئة تمثل سكان القاهرة ، وتمثل قطاعات الرأى العام الموجودة فيها .

أما بالنسبة للديوان الخصوصى ، فقد نص أمر التأسيس على أن يقوم أعضاء الديوان العمومى بانتخاب ٤ أعضاء من بينهم ، لى يكونوا الديوان الخصوصى ؛ ولكن تشكيل هذا الديوان لا يتم إلا بتصديق القائد العام . وكان هذا الديوان الخصوصى أن يجتمع يومياً ، للنظر فى مصالح الناس ، وتوفير أسباب المساعدة والرفاهية لهم ومراعاة مصالح الجمهورية الفرنسية . (١) ولقد إنتخب هذا الديوان الخصوصى شيخ الشرقاوى رئيساً والشيخ مهدى سكرتيراً ، وتميزت روائع شهرية لأعضائه ، ولاشك فى أن السلطات الفرنسية قد تدخلت فى إنتخاب هذا الديوان الخصوصى ، أو على الأقل فى إنتخاب أوتعيين الأعضاء الأوربيين فيه . ولقد أصدر هذا الديوان بياناً للشعب ، فى ٢٨ يناير سنة ١٧٩٩ ، يحث فيه على التزام الهدوء والسكينة ، ويعلمه فيه أن بونابرت قد عفا عفواً كاملاً عن كل ما قام به الثوار ، وأنه سيعمل على رفع المظالم ، وإجراء المشاريع التى تزيد من رفاهية البلاد . وذكر هذا البيان أن الجنرال بونابرت سيقوم بفتح الخليج الموصل من النيل إلى بحر السويس ، إشارة إلى المشروع الخاص بوصول البحر المتوسط بالبحر الأحمر . وكان الجنرال بونابرت قد عاد فى ذلك الوقت من السويس ، التى تعتبر رحلته إليها نقطة ثانية أساسية ، بعد إعادة العمل بالديوان ، للإستعداد للحملة على سوريا .

ولاشك فى أن رحلة الجنرال بونابرت إلى السويس كانت تعنى تفكيره فى ضرورة تأمين هذه المنطقة ، وبصفتها قاعدة للسيطرة على البحر الأحمر ، وربما للسيطرة كذلك على الموانئ الحجازية ، التى كانت تزود المقاومة فى الصعيد بالرجال والأسلحة . كما كانت السويس هى مفتاح الهند ، وبداية الطريق البحرى الموصل إلى

(١) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية ، ج ٢ - ص ١٨ . ٢٧٢

الإمبراطورية البريطانية في الشرق ، والتي كان قد جاء إلى مصر من أجل محاربتها
وضربها . وتم إحتلال القوات للفرنسية للسويس في بداية شهر ديسمبر سنة
١٧٩٨ ؛ ولقد هاجر منها الكثير من أهلها . وذهبوا إلى الطور ، أو إلتجأوا
إلى العربان ، عند سماعهم بقرب قدوم القوات الفرنسية . ونهب الفرنسيون
ما وجدوه في هذه المدينة من البن والسلع والامتعة ، وخربوا للكثير من البيوت
في المدينة ، حتى تدخل الجنرال بوناپرت بنفسه ، وأمر بوقف هذه العمليات .
ووصل الجنرال بوناپرت بنفسه إلى السويس في يوم ٢٦ ديسمبر ، وإصطحب
عدد من القواد ، وكذلك عدداً من العلماء أعضاء المجمع العلمي ، وأيضاً كبير
تجار القاهرة ، السيد أحمد المحروقي ، وكاتب جبرك البهار ، إبراهيم أفندي . وتجوب
الجنرال بوناپرت حول السويس ، وحاول إستطلاع آثار ترعة الفراعنة القديمة ،
وخليلج أمير المؤمنين ، وعهد إلى المهندس لير ، كبير مهندسي الطرق والكباري ،
بدراسة مشروع حفر ترعة تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر . وكتابة تقرير
عن ذلك . ثم عاد إلى القاهرة في يوم ٦ يناير سنة ١٧٩٩ .

وبعد إعادة العمل بالديوان ، وزيارة السويس ، إستعد الجنرال بوناپرت
للخروج على رأس حملته إلى سوريا .

وكان الجنرال بوناپرت قد علم ، وهو بالسويس . باحتلال جنود أحمد باشا
الجزار والى عكا قلعة العريش يوم ٢ يناير . وكان هذا الاحتلال دلالة على
تقدم طلائع الجيش العثماني صوب مصر ، إذ أن هذه المدينة كانت أولى المدن
المصرية . وبعد إتفاق الدولة العثمانية مع روسيا في ٢٣ ديسمبر سنة ١٧٩٨ ،
تحالفت مع إنجلترا في ٥ يناير سنة ١٧٩٩ . وعلم الجنرال بوناپرت بذلك ،
فصمم على ضرورة مهاجمة أعدائه قبل أن يهاجموه ، خاصة وأن إحتياز العثمانيين
إبرزخ السويس كان يهدد بأن يخرج مركزه في وادي النيل ، إذ أنه سيوجد في

نفوس المصريين الأمل في هزيمة الجيش الفرنسي ، وقد يدفعهم إلى الثورة من جديد . وهكذا كان قرار الجنرال بوناپرت بالقيام بمحكمة على سوريا يدخل في نطاق تثبيت أقدام الفرنسيين في مصر نفسها ، وإرغام الدولة العثمانية على الاتفاق معه ، وإتخاذ سوريا كمواقع للدفاع عن مصر ، ومنع الأسطول البريطاني من أن يتمكن منها . ولا شك في أن سيطرة الجنرال بوناپرت على سوريا ، كانت متوقفة إلى إنشاء كتلة قوية من الأقاليم العربية ، قد تمتد إلى جبال طوروس ، تحت سيطرة الفرنسيين ، الأمر الذي يظهر الجنرال بوناپرت صاحب مشروع كبير لإنشاء دولة عربية .

ونسب المؤرخون إلى الجنرال بوناپرت، في هذه المرحلة من حياته ، العمل على تحقيق مشروعات ضخمة ، للوصول إلى الهند ، برية ، والتعاون مع تبو صاحب سلطان ميسور ، لإخراج البريطانيين منها ، ومواصلة الرحف شمالا في سوريا ، ثم في آسيا الصغرى والبلقان ، حتى يستولى على قينا . ويعود إلى فرنسا من الشرق بعد أن يسيطر على أوروبا . ولم تكن مثل هذه المشروعات خيالية ، وكان الإكندر قد وصل إلى الهند منذ ثمانية عشر قرناً . ولكن المهم هو أن هذه المشروعات كانت مجرد مشروعات ، ولم تستند إلى دلائل تاريخية لإثباتها ، أو للعمل على تحقيقها . ولذلك فإننا نعتبر أن الحملة على سوريا تدخل في نطاق الحملة الفرنسية على مصر نفسها .

وكان الجنرال بوناپرت يخشى من قيام الثورة في القاهرة بعد خروجه منها ، فأمر بتقوية قلاع العاصمة ، وإمدادها بالمدافع والذخائر والمهمات . وزاد الجنرال بوناپرت من تودده إلى الأهل ، وقرر أن يصطحب معه أربعة من أعضاء الديوان ، هم الشيخ القيومي ، والشيخ الصاوي ، والشيخ العريشي ، والشيخ الدواخلي ، ومعهم فاضل القضاة التركي إبراهيم أدهم أفندي ، وأمير الحج

مصيطني بك ، نائب الوالى التركى السابق . وربما كان ذلك لىكى يظهر أمام المصريين أن أعضاء الديوان يوافقون على حملته على سوريا ، أو ربما كان بغرض إستخدامهم رسلا للنظام مع أهالى سوريا ، أو مع السلطات العثمانية ؛ وإن كان بعضهم قد انفصل عن الحملة أثناء سيرها ، وقبل الخروج من حدود مصر . وإجتمع الجنرال بونابرت بأعضاء الديوان ، وأفهمهم أن هدف حملة سوريا هو محاربة الماليك ، وفتح طريق التجارة مع الشام ، وذكر لهم أنه إن يغيب إلا شهر واحد ثم يعود ، وطلب إليهم أن يعملوا على ضبط الأهالى حتى لاتقع الفتن مع العسكر السابقين بمصر . كما ظهر تودد الجنرال بونابرت من المصريين من الاحتفالات التى أقامها بمناسبة رؤية هلال شهر رمضان ، الذى جاء يوم ٦ فبراير سنة ١٧٩٩ ، والى إستمرت لمدة أربعة أيام . وفى اليوم التالى لهذه الاحتفالات ، خرج الجنرال بونابرت من القاهرة للحاق بقواته التى كانت قد بدأت فى الزحف صوب الشرق .

وبدأت العمليات العسكرية بالمركة التى وقعت فى العريش بين الفرنسيين والجيش العثمانى . وكانت معركة عنيفة ، إنتهت فى يوم ١٥ فبراير بهزيمة العثمانيين ، وإن كانت قلعة العريش نفسها قد إستمرت فى المقاومة ، ولم تستسلم إلا فى يوم ٢٠ . ثم واصل الفرنسيون زحفهم شمالا ، فاستولوا على خان يونس ، ثم على غزة ، دون مقاومة تذكر ؛ واستولوا فى يوم ٢٨ فبراير على اللد والرملة ، ثم وصلوا أمام يافا يوم ٣ مارس وقاوم الجيش العثمانى الموجود فى هذه المدينة مقاومة عنيفة ، فقدوا فيها ما يقرب من ألفى قتيل ، وإنتهت يوم ٧ مارس بدخول الفرنسيين المدينة ، وبإعمالهم السيف والنار فى كل من وجدوه بها . ونهب الجنود الفرنسيون مدينة يافا ، وإرتكبوا فيها الفظائع ، وإستمر القتل والنهب فيها لمدة يومين ، حتى اضطرت القيادة إلى الأمر بقتل بعض الجنود الفرنسيين

لإعادة النظام . وينسب المؤرخون إلى الدماء التي سفكت في يافا ، والجثث التي تركت في الشوارع لمدة أيام ، مسألة إنتشار الوباء بين الجنود ، وهو الذي سيضطر الحملة ، مع غيره من الأسباب ، إلى العودة من سوريا . والواقع أن هذا الوباء كان قد بدأ في الظهور في دمياط بين جنود الفرقة التي شاركت في حملة سوريا . وأدى إنتشار الوباء إلى زيادة إنتشار الفزع بين الجنود . وبذل الجنرال بونابرت مجهودات ضخمة لإعادة رفع الروح المعنوية . وبعد إنتشار الوباء وقعت مأساة أخرى . ذلك أن ثلاثة آلاف من الجنود العثمانيين كانوا قد سلموا للفرنسيين كأسرى حرب ؛ واسكن الجنرال بونابرت فكر طويلا في أمرهم ، ثم أمر بإعدامهم جميعاً رمياً بالرصاص ، مدعياً عجزه عن إطعامهم ، وعن حراستهم ، في بلاد بعيدة عن قواعده ، ولم يستتب له الأمر فيها بعد . فساقوا هؤلاء الأسرى إلى شاطئ البحر ، وأعدموهم جميعاً رمياً بالرصاص . وأثارت هذه الطريقة الوحشية روح السخط والانتقام في نفوس الجنود العثمانيين الباقين في سوريا ، وبخاصة تلك الفرق التي كانت موجودة في عكا . وأدركوا أن مصيرهم سيكون الإعدام في حالة إستسلامهم ، فاستسلموا في الدفاع عن مدينتهم ، واستماتوا بالحفاظ على أسوار عكا .

ولقد وجد الجنرال بونابرت في مدينة يافا بعض المصريين ، نحو أربعائة ، فاستثناهم من القتل . وكان من بينهم السيد عمر مكرم ، نقيب الأشراف ، الذي كان قد هاجر من مصر بعد موقعة الأهرام . فأكرمه الجنرال بونابرت ، وأعادته إلى القاهرة : عن طريق دمياط ، ثم مع النيل إلى بولاق . ولقد قابله المصريون أحسن مقابلة في القاهرة . أما بقية المصريين الذين وجدهم الجنرال بونابرت في يافا ، فإنه حاول تخنيدهم في القوات الفرنسية ، ولكنهم رفضوا ، فأمر بإعدامهم إلى مصر .

ولقد غنم الفرنسيون مغنم كثيرة في مدينة يافا ، وبخاصة من المدفعية والذخائر ، واستخدموا ذلك في عملية حصارهم لعكا . وأبلغ الجنرال بوناپارت نبأ انتصاره في يافا إلى الديوان في القاهرة ، وأثر ذلك على معنوية المصريين الذين لم يتوقعوا انتصار الفرنسيين بهذه السرعة . وأبلغ الجنرال بوناپارت الديوان أنه قتل في يافا أربعة آلاف من جنود الجزائر باشا ، ولكنه لم يذكر لهم أمر قتله للأمرى . وبعد يافا ، إستولى الفرنسيون على حيفا دون مقاومة . ثم وصلوا أمام عكا ، وبدأت عملية الحصار يوم ١٩ مارس ؛ ثم استمر الفرنسيون في ضربها بالمدفعية ، دون أن يتمكنوا من الاستيلاء عليها . ولانسحب الجنرال بوناپارت عن أسوارها ، وكان ذلك أول عملية انسحاب يقوم بها . ولكنه سرعان ماخشى من أن يؤثر الانسحاب على معنوية جنوده ، فعاد إلى حصارها من جديد ، وحاول افتتاحها في أول أبريل . وتمكنت المدفعية من فتح ثغرة في الأسوار . ولكن المدافعين إستماتوا في منع الفرنسيين من المرور منها ، الأمر الذى أدى إلى فشل الهجوم الثانى . ولقد استمات أحمد باشا الجزائر فى الدفاع عن مدينته ، وساعده على المقاومة وجود الاسطول الانجليزى بقيادة السير سيدنى سميث أمام الميناء ، وقيام هذا الاسطول بمنع وصول مدافع الحصار إلى الفرنسيين بطريق البحر . بل أن الاسطول البريطانى كما قد أسر السفن الفرنسية التى حملت المدفعية والذخائر ولاتجهت بها صوب سواحل سوريا ، وسلها إلى أحمد باشا الجزائر الذى دافع بها عن عكا أمام الفرنسيين .

وفى أثناء حصار الجنرال بوناپارت لمدينة عكا سارت بعض القرى الفرنسية ولاحتلت صمد وصور وطبرية . ولانتصرت على الجيش التركى فى موقعة تل طابور فى شهر أبريل . ولكن هذه الموقعة الاخيرة لم تغير من الموقف العسكرى ، مادامت بقية الجيش كانت تحيط بمدينة عكا ، ولانتصرت من الاستيلاء عليها .

واقعد لإستمرار الحصار لمدة تزيد على شهرين ، وعجز الفرنسيون عن إقتحام عكا . وتداول الجنرال بوناپرت مع قواده ، في أمر الوباء ، والخسائر التي لحقت بالحملة في الضباط والقواد ، وإستحالة بحىء مدد من مصر ، في الوقت الذي وصلت فيه الامدادات إلى أحمد باشا الجزائر ، وتزايد نقص الذخائر والأسلحة والمؤونة لدى الفرنسيين ؛ هذا علاوة على معرفة الجنرال بوناپرت بأن الباب العالى كان يعد حملة أخرى قوية ينزل بها إلى الاسكندرية ، ويحارب بها بقية القوات الفرنسية الموجودة في مصر ، في الوقت الذي يشغل فيه أحمد الجزائر الجزء الأكبر من قوات الجنرال بوناپرت أمام أسوار عكا ؛ وعلم الجنرال بوناپرت كذلك بقيام الدولة العثمانية بحشود كبيرة في رودس ، وعلى سواحل الأناضول ، للإستعداد لغزو مصر ؛ كما علم بتجدد الاضطرابات في مصر ، وتجدد المعارك في الصعيد ، وخروج أمير الحج ، ونشوب ثورة الممسىدى في البحيرة ، وظهور البوارج الانجليزية في البحر الاحمر وإقتربها من السويس ؛ هذا علاوة على سماعه بسوء الاوضاع في أوروبا نفسها ، وضد مصلحة فرنسا . وكانت كل هذه الأسباب تدفع الجنرال بوناپرت إلى ضرورة إتخاذ قرار بالإسحاب من أمام أسوار عكا . وإذا كانت سفن الحملة الفرنسية قد غرقت في مياه أبي قير ، إلا أن ذلك لم يحدث في وجود الجنرال بوناپرت . أما عملية ارتداده عن عكا فكانت تمثل هزيمة له أمام قوات شرقية ، أو قوات وطنية ، وكان هذا العامل يقلل من هيبة الجنرال بوناپرت في أعين الوطنيين .

واقعد بلغ عدد خسائر الفرنسيين في حملة سوريا ما يزيد على ألفى-قنيل ، علاوة على ألف ماتوا بالأمراض ، و ٢٥٠٠ جريح ومريض ؛ وهى خسارة جسيمة بالنسبة لعدد جنود الحملة . ولكن الجنرال بوناپرت حاول أن يشد من عزيمته جنوده ، في الوقت الذي إستعد فيه للإسحاب والعودة الى مصر ، وذكر للجنود

أنهم قاموا بأعمال مجيدة ، لصد هجوم يأتي من الشرق ، وعليهم أن يقوموا بأعمال أخرى ، ويسكتسوا المجد والفخر . لصد هجمات تأتي من الغرب . ووزع الجنرال بونايرت منشوراً بذلك على الجنود ، في يوم ٢١ مايو ، بعد أن أخذ كل استعداداته للإنسحاب . وسأول الجنرال بونايرت في نفس الوقت أن يستر فشله أمام عسكاه عن المصريين ، ويظهر أمامهم بمظهر المنتصر الذي أدرك أنه دافه من حملته على سوريا .

ولانسحبت القوات الفرنسية من عكا إلى يافا ، ثم واصلت الانسحاب ، وسار معظم القواد على الأقدام ، وتركوا خيولهم لنقل الجرحى والمرضى . وخرب الفرنسيون مدفعيتهم ، نظراً لصعوبة جرها ، وأغرقوا بعض قطع منها في البحر . كما أتلفوا كميات كبيرة من القنابل والذخائر ، ولستخدموا عربات المدافع في نقل المرضى والجرحى . ولسف الفرنسيون حصون يافا ، ثم حصون غزة ، حتى لايفيد منها العثمانيون في زحفهم على مصر . وبعد وصول الفرنسيين إلى العريش رموا القلعة الموجودة هناك ، باعتبارها مفتاح مصر ، أو المقلق الأماي لها من الجهة الشرقية ، وترك بونايرت فيها بعض القوات الفرنسية ، وبعض قطع المدفعية والذخائر . ثم واصل انسحابه صوب القاهرة ، عن طريق الساحلية وبليبس . وعاد الجنرال بونايرت إلى القاهرة ، بعد أن غاب عنها ١٢٥ يوما ، وعاد إليها لكي يواجه قوات أخرى للمقاومة من جانب المصريين في كل من الصعيد والدلتا ، وكانت تهدد أمن القوات الفرنسية في مصر نفسها .

٤ - استمرار المقاومة :

كانت القاهرة قد عاشت أياما هادئة بعد خروج القوات الفرنسية صوب الشام . ولسكن هذا الهدوء كان مؤقتا ؛ ورغم مجيء الانباء بانتصار الفرنسيين وإستيلائهم على يافا ، فإن بوادر الروح المعنوية قد ظهرت من جديد تجسدها

الفرنسيين . وتطور الأمر إلى اشتداد حركة المقاومة من جديد في ثلاث مناطق من البلاد : هي منطقة الشرقية ، ومنطقة البحيرة ، وفي الصعيد .

أما في منطقة اشرقية ، فإن العلاقات أخذت تتأزم بين الفرنسيين والأمازيغ . ابتداء من أوائل شهر مارس سنة ١٧٩٩ ، وخاصة وأن الفرنسيين كانوا قد فرضوا بعض الاتاوات على بعض القرى ، وأرسلوا جنودهم لمصادرة الجبال والخير والماشية ؛ الأمر الذي أدى إلى وقوع بعض الاشتباكات ، وخاصة قرب بردين . ولقد تجمع الأهالي في هذه المنطقة لمقاومة عمليات المصادرة ، وأجبروا إحدى الكتائب الفرنسية على الرجوع ، ولكن للكتيبة عادت بعد يومين معززة بكتيبة أخرى ؛ وحين إقتربت القوات من القرية قابلها الأهالي بطلقات الرصاص فبدأت المعركة المسلحة . وأسرع الفلاحون من القرى المجاورة لمساعدة جيرانهم ، وخشى الفرنسيون من أن يقعوا بين نارين ، فاضطروا إلى التقهقر ، الذي كان يشبه الفرار ، وتعقبهم الأهالي ، وأنزلوا بهم الكثير من الخسائر . ورفعت هذه المعركة من الروح المعنوية لدى الفلاحين ، وزادت من إشعال روح المقاومة ، حتى أن الأهالي عزموا على مهاجمة بلبليس نفسها .

ولكن القيادة الفرنسية خشيت من إستفحال الأمر ، فأرسلت القوات الكبيرة ، المعززة بالمدفعية ، إلى هذه المنطقة في يوم ١٦ مارس . ودارت معركة ثائية ، انتهت بإحتلال القرية ، ونهبها ، وسفك دماء أبنائها ، وإضرار النار فيها . وأنزل الفرنسيون نفس هذا الانتقام بالقرى المحيطة ببردين ، وبخاصة قرية الزنكلون .

ومع ذلك فإن حركة المقاومة قد إستمرت في منطقة الشرقية . وكان مصطفى بك ، أمير الحج ، ونائب الوالى التركى السابق ، قد تخلف في هذه المنطقة عن اللحاق بقوات الجنرال بوناپرت عند خروجهما في حملتها على الشام ، وتعلل بفقد

بجمله ، وبقلة الأمن على الطرق وسرعان ما أعلن تمردہ على السلطات الفرنسية ، وأخذ يعمل على نشر الدعوة إلى الثورة ، ومعه القاضي التركي والشيخ الفيومي . وامتدت الثورة وروح المقاومة من الشرفية إلى الدقهلية ، وانضمت إلى مصطفى بك جموع كبيرة من الأهالي ، بلغت الآلاف ، انتقل على رأسها من قرية إلى أخرى ، حتى وصل تجاه ميت غمر في يوم ٢٥ مارس سنة ١٧٩٩ . ومرت في النيل في ذلك الوقت بعض السفن الفرنسية ، التي كانت تحمل المون والذخائر . وتحرسها سفينة مسلحة ، في طريقها إلى دمياط ثم إلى الشام ؛ فهاجم الأهالي هذه السفن ، واستولوا عليها ، وقتلوا من كان بها من الفرنسيين . وعادت السفينة المسلحة إلى القاهرة ، وعليها كثير من الجرحى . وكانت غنيمة الأهالي كبيرة ومهمة وخطيرة ، وتهدد بأشغال نار الثورة ، وباشتداد ساعد المقاومة بدرجة أعظم .

وكانت هذه الثورة تهدد بالانتشار في منطقة وسط الدلتا ، وفي وقت غاب فيه الجنرال بوناپرت في الشام ، وانشغلت فيه قوات الجنرال ديزيه في الصعيد . فعملت السلطات الفرنسية في القاهرة كل ما في وسعها لتضييق الخناق على هذه الحركة ، فاستعانت بالديوان لعزل مصطفى بك من إمارة الحج ، على أساس أن القوات الموجودة معه معينة لحراسة المحمل والحجاج ، وأنه أساء استخدامها ؛ ثم قبضت على وكيله في القاهرة وصادرت ممتلكاته . ولم تشهد هذه السنة خروج الحجاج من مصر ، ولا إرسال السكسوة والعمره ؛ وهذا لم يقع نظيره في هذه القرون ، ولا في دولة بني عثمان ، والأمر لله وحده . وأعدت سلطات القاهرة القوات العسكرية للخروج لإخضاع مصطفى بك ، واسكن هذه القوة ظلت تتمتع به من مكان لآخر ، دون أن تلحق به ، ويبدو أنه قد ترك مصر إلى الشام . وتجددت عملية المقاومة في منطقة القليوبية ، والمنطقة المحيطة بميت غمر ،

عند أواخر شهر مايو ، وهاجم الأهالي سفينة حربية فرنسية ، وامتولوا عليها ، وغنموا منها بعض المدافع ، وقتلوا بحسارتها . وأسرعت القوات الفرنسية الموجودة في المنوفية الى مكان الحادث . وأخذت في تعقب الأهالي . واشتبكت معهم في معركة حامية ، بالقرب من كفورنجم ، في ٥ يونيو سنة ١٧٩٩ . وقتل في هذه المعركة الكثير من الأهالي . وحين عاد الجنرال بونابرت من سوريا ، أمر بإقامة حصنين في كل من ميث غمر والمنصورة ، حتى يثبت دعائم الحكم الفرنسي هناك ، ويتمكن من القضاء على المقاومة بقوة الحديد والنار .

أما في منطقة غرب الدلتا ، فإن المقاومة قد اشتد ساعدها بعد خروج الحملة الفرنسية على الشام بشكل واضح . وكانت سفن الأسطول البريطاني قد قامت بضرب الاسكندرية ورشيد ، واستمرت في محاصرة المنطقة الساحلية الموجودة بين هاتين المدينتين طوال شهر فبراير . وأدى ذلك الى اشتداد ساعد المقاومة ، وانتشار الاشاعات عن قرب مجيء الأتراك . وأخذ الأهالي في المنطقة المجاورة لرشيد في مهاجمة السفن الفرنسية . وفرض الفرنسيون غرامة حربية على المنطقة ، ولسكن الأهالي لم يدفعوها كاملة ؛ فخرجت الحملات العسكرية لجمع هذه الغرامة بالقوة . ووقعت في أثناء ذلك الوقت معارك كثيرة بين الفرنسيين والأهالي ، وعند كثير من القرى .

واشتد ساعد المقاومة في منطقة البحيرة عند نهاية شهر أبريل ، وأخذت روح الثورة تنتشر في كل الإقليم ، وبشكل أظهر إقليم البحيرة على أنه أشد خطرا على الحملة الفرنسية من منطقة الشرقية . وظهر في البحيرة في ذلك الوقت أحد رجال الغرب ويدكرون أنه جاء من درنه ، ويلقبونه بالمهدى ، وحث الناس على قتال الفرنسيين . وانضم اليه كثير من الأهالي ، علاوة على عربان أولاد علي وعجم على مدينة دمنهور في ليلة ٢٤ — ٢٥ أبريل ، وفاحاً الحامية الفرنسية الموجودة

فيها ، وقتل كل رجالها . وكان لهذا الانتصار تأثيراً كبيراً على روح المقاومة وزيادة لانضمام الاهالى اليها ، واتساع منطقة عملها حتى سيطرت على الإقليم المجاور لرشيد ، وهددت بامتداد المقاومة لمنطقة وسط الدلتا . وحين وصلت القوات الفرنسية الى دمنهور ، خشيت من أن تتقرب قوات المهدي ، فتحصنت داخل القلاع التي كان الفرنسيون قد بنوها في الرحمانية ، انتظارا لمجيء المدد من الاسكندرية . واشتبك هذا المدد مع قوات المهدي قرب دمنهور ، في معركة استمرت خمس ساعات ، واضطر بعدها الفرنسيون إلى العودة إلى الاسكندرية ، دون أن يتمكنوا من نجدة القوة الموجودة في الرحمانية . وظلت هذه القوة في مكانها ، إلى أن وصلتها إمدادات أخرى ؛ فسارت والتقت بقوات المهدي عند سنهور يوم ٣ مايو ، حيث وقعت معركة حامية .

وقدر الفرنسيون قوات المهدي في هذه المعركة بخمسة عشر ألف مقاتل من المشاة ، وأربعة آلاف من الفرسان . واستمر القتال فيها مدة سبع ساعات ، وأخذ شكل الالتحام ، أو المجزرة . وكانت من أفزع الممارك التي غاضتها القوات الفرنسية في مصر ، وأبدى فيها المغاربة والعرب والفلاحين شجاعة يعجز القلم عن وصفها ، ولمستخفا بالموت أذهل الفرنسيين أنفسهم . ولكن المعركة دارت بين قوتين غير متكافئتين ، من حيث التنظيم ، وقوة التسليح ، وقوة النيران . واستمرت المعركة حتى سقط الليل ، وكانت مربعات الجنود الفرنسية قد غارت قواها من طول المعركة ، رغم إعتادها على مدفعية قوية . أما الوطنيون فإنهم ركبوا المدفع الوحيد الموجود معهم ، والذي كان قد غنموه من دمنهور ، على إحدى العربات التي كانت تجرها الثيران ، وأحسنوا إستخدامه إلى أقصى درجة ممكنة . وحاول الفرنسيون أن يذهبوا صوب الرحمانية ، ولكن حشود الوطنيين كانت تسد أمامهم الطريق ؛ فاضطروا لإقتحامها بمرعاتهم ، وقد ركبوا المدافع على رؤوس

المربع لإفحام هذه الجموع، وتمت عملية الانسحاب بخسائر فادحة . ولقد خسر الوطنيون في هذه المعركة ما يقرب من ألفي قتيل، وكان ثمننا باهظا لإنتصار مؤقت، يجبر الفرنسيين على الانسحاب إلى الرحمانية، ولكنه كان إنتصارا على أى حال، ومنعوا الفرنسيين من الوصول إلى دمنهور. وحاول المهدي أن يهاجم بعد ذلك الرحمانية، ولكنه لم يتمكن من الاستيلاء عليها، نتيجة لقوة الاستحكامات التي كان الفرنسيون قد أنشأوها هناك .

وأسرعت سلطات القاهرة بإرسال قوات من منطقة شرق الدلتا، ووسطها، إلى إقليم البحيرة، وتركزت هذه القوات في الرحمانية، ثم أخذت في الزحف على دمنهور، التي انسحب منها الثوار، واحتلتها القوات الفرنسية، وأعمت فيها السيف والنار، وقتلت فيها كثيرا من الأهالي، ودمرت كثيرا من البيوت . وأراد الفرنسيون أن يطبعوا هذه المدينة بطابع الغضب والانتقام، فأحرقوا مساكنها بالنار، وقتلوا كل من وجدوه من الشيوخ والنساء والأطفال، بحمد السيف، وفي اليوم التالي كانت دمنهور ركاما من الأحجار السوداء، إختلطت بها أشلاء الجثث ودماء القتلى .^(١) وبعد هذا الانتقام سلمت المدينة لفظائع النهب، التي اعترف بها كل من كتب مذكرات، من ضباط وقواد الحملة .

وحاولت القوات الفرنسية تعقب المهدي حتى حدود البحيرة، وذكر بعض المؤرخين أنه قد قتل، وإن كان البعض الآخر قد ذكر أنه ظهر في القاهرة. وتم ثورتها الثانية، وأنه كان يحرض الناس على القتال، وذكروا أن اسمه هو هولاى محمد، أو المولى محمد .

وإذا كان الفرنسيون قد تمكنوا بذلك من إنزال ضربة قوية بالمقاومة في

(١) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ص ٥٩ .

عن : التاريخ العلمى والحربى للحملة الفرنسية - الجزء الخامس .

منطقة غرب الدلتا ، إلا أن أبناء الانتصارات الأولى لقوات المهدي ، أو المولى محمد ، كانت تشد من عزيمة المقاومة ضد الفرنسيين في إقليم الصعيد ، وبدرجة أن بعض البكوات المماليك كانوا قد عزموا ، بعد إسئلته على دمنهر ، إلى ترك الواحات الخارجة ، التي كان يقيمون بها ، وعلى المجيء للعمل معه في دمنهر .

أما في الصعيد فإن قوات الفرنسيين كانت موزعة على خطوط طويلة ، وكانت تركز على المدن التي تعسكر بها الحاميات . وكان من الصعب على الفرنسيين القضاء على المقاومة في هذه المنطقة التي تمتد لما يقرب من ألف كيلو متر . وكانت نفوس أبناء الصعيد متمردة . وتميل بطبعها إلى المقاومة ، هذا علاوة على أن المعارك السابقة تركت أحياء كثيرة ، ورغبة في الانتقام والثأر . وكان هناك عرب الصحراء الشرقية ، والعرب القادموون من الحجاز من جانب ، وبقايا قوات المماليك من جانب آخر ، تساعد على استمرار روح النزال في هذا الإقليم .

وكان الجنرال ديزيه قد أبلغ الجنرال بوناپرت قبل خروجه إلى سوريا ، بسوء أحوال القوات الفرنسية في الصعيد ، وبانتشار روح النرد في كل مكان ؛ وطالب بإرسال الذخائر ، وبتجميع قوات كبيرة في أسبوط ، وبتجميع قوات أخرى في المنيا ، حتى يتمكن من تأمين الملاحة على النيل . ولما كان الجنرال بوناپرت يستعد للخروج إلى الشام في ذلك الوقت ، فإنه لم يتمكن من تزويد الجنرال ديزيه بمدد كبير .

وظهرت المقاومة قرب طهطا من جديد ، في أوائل شهر مارس سنة ١٧٩٩ ، فسارت إليها إحدى الفرق الفرنسية ، التي التقت عند الصوامع بما يقرب من ثلاثة آلاف من الفلاحين وكانت موقعة ، انتصرت فيها القوات الفرنسية ، بعد أن دفعت الأهل إلى صوب النيل ، وقتلت منهم ما يقرب من الألف ، بين قتيل وغريق . ولكن أسطولا فرنسيا ، من إثنى عشر قطعة ، سار في النيل يحمل المؤن والذخائر لهذه الحملة ، اشتبك معه الأهل ، وأطلقوا عليه الرصاص ، ولكن العرب والمصريين

تجمعوا ، ونزلوا في النيل سباحة . هجموا على السفن ، واستولوا عليها عنوة ، وأفرغوا شحنتها من الذخائر على شاطئ النيل . وكانت إحدى السفن الحربية الفرنسية ، وهي سفينة الجنرال بونايرت الخاصة ، تسير مع هذا الأسطول الصغير ، ووجهت مدافعها صوب الأهالي ، فحاولوا أسرها بنفس الطريقة ، الأمر الذي أجبر قائدها على انسحابها ، حتى لا تقع في أيدي الثور . وخسر الفرنسيون في هذه الموقعة ما يقرب من خمسمائة قتيل من الجنود والبحارة ، وكانت أكبر خسارة نزلت بالفرنسيين في المهارك التي خاضوها في مصر .

وعند قفط ، وقعت موقعة أخرى بين الفرنسيين والمصريين ، في يوم ٨ مارس سنة ١٧٩٩ ، وكانت معركة شديدة ؛ وإن كان الأهالي قد اضطروا إلى الانسحاب بعدها إلى أبنود . متحصنين في كل قرية من القرى التي تصادفهم ، مستخدمين في ذلك قطع المدفعية التي كانوا قد استولوا عليها من سفن الفرنسيين . وشعر الفرنسيون لأول مرة بشدة ليران مدفعيتهم عليهم ، وهي في أيدي الخصوم . فعمد الفرنسيون إلى الاستيلاء على هذه المدفعية ، حتى يتمكنوا من السيطرة على الموقف . واستمرت موقعة أبنود أيام ٨ و ٩ و ١٠ مارس ، ودار جزء منها في طرقات القرية وبيوتها ؛ ولم يتمكن الفرنسيون من السيطرة على الموقف إلا بعد أن أشعلوا النيران في القرية ، التي تحولت إلى أكوام من الخرائب . ومع ذلك فقد استمرت المقاومة ، وتحصن المصريون في إحدى البيوت التي كانت لأحد المالكين ، وفي أحد المساجد المجاورة ، واستمرت المعركة حتى الليل . وفي صبيحة اليوم التالي استخدم الفرنسيون النار وسيلة فعالة لإجبار المصريين على الخروج من المواقع التي كانوا قد تحصنوا فيها وحين إقبحوا القصر ، ووجهوا فيه ما يقرب من الثلاثين ، أمتختهم الجراح ، وإن كانوا قد استمروا في المقاومة . واسترد الفرنسيون مدفعيتهم ، واستولوا هناك على ستة أعلام . كانت بعضها لرجال

الحجاز . ولم يقل عدد القتلى من المصريين في هذه المعارك عن ٥٠٠ أو ٦٠٠ قتيل . ودامت هذه المعارك أطول وقت لمعركة خاضها جيش الشرق في مصر ، إذ أنها استمرت لمدة ٧٢ ساعة متواصلة .

ولا شك في أن مثل هذه المعارك لم تكن تسهل على الفرنسيين أمر التغلغلم مع المصريين . وكان على الفرنسيين أن يأخذوا حذرهم في كل لحظة من لحظات وجودهم في مصر العليا . واستمر الأهالي مع من انضم إليهم من العرب والماليك يجمعون قوتهم ، هنا وهناك ، لنزال المصريين ، والاخذ بثأرهم منهم . ولم تكن إحدى المواقع تنتمى ، إلا لكي تبدأ موقعة أخرى . وكان من الصعب على الفرنسيين سحق هذه المقاومة ، إلا بإزالة ضربات عنيفة بالمصريين ، ولم تكن قوتهم العددية ، ولا المادية ، تسمح لهم بفرض مثل هذه السياسة ، على أهالي تمتد قراهم على خط يبلغ طوله ألف كيلومتر .

وكانت الوديان التي تصل وادى النيل بسواحل البحر الأحمر مراكز لتجمع عرب الحجاز ، وتجمع بعض الماليك معهم ، وخصوصاً رجال حسن بك الجداوى . ووقعت إحدى المعارك عند بئر عنبر ، قرب قضا ، في يوم ٢ أبريل ، وكانت شديدة كذلك ، وانتهت بانسحاب حسن بك الجداوى في طريق القصير . واستمرت المعارك قرب جرجا ، في يوم ٧ أبريل ، التي حاول الأهالي أن يستولوا عليها ، وتكبدوا في ذلك خسائر جسيمة . ولكن الثوار تمكنوا من الاستيلاء على طهطا ، فحضرته إليهم إحدى الكتائب الفرنسية ، واشتبكت معهم ، في يوم ١٠ أبريل ، في واقعة جبهينة ، التي قاوم فيها الأهالي عدة ساعات ، وخسروا فيها ما يقرب من ثلاثمائة قتيل ، واستخدم فيها الفرنسيون المدفعية ، وأشعلوا النار في القرية .

ثم انسحبت قوات الأهالي بعد ذلك شمالاً صوب أسيوط ، وعسكرت عند

= ٤٣٣ =

بنى عدى ، التى تقع غرب منفوط ، على الطريق المؤدى إلى الواحات ، والى كان مراد بك مقيا بها . وتجمع هناك ما يقرب من أربعة آلاف بين مصرى وعربى ومملوك ، ووصلت إليهما القوات الفرنسية فى يوم ١٨ أبريل . ودارت هناك معركة حامية ، قتل فيها القائد الفرنسى ، واشتد ضغط الوطنيين على الفرنسيين ، واستمرت المعركة داخل المدينة وبيوها ، ولقى فيها الفرنسيون مقاومة عنيفة . واستمرت المعركة إلى الليل ، واستخدمت فيها المدفعية ، ولم يتمكن الفرنسيون مرة جديدة من الاستيلاء على القرية ، إلا بعد أن أشعلوا فيها النيران . وإختلف تقرير الفرنسيين لعدد القتلى فى بنى عدى ، فذكر البعض أن عددهم كان ألف ، وذكر الجنرال ديزيه أن عدد القتلى بلغ ثلاثة آلاف . وغنم الفرنسيون من هذه القرية الكثير .

وكانت مقاومة المصريين للفرنسيين تظهر فى كل وقت ، وفى كل بلدة وقرية من قرى الصعيد ، وبشكل يصعب على المؤرخ حصرها أو إعطاء هيكل عام عن تحركاتها . فلقى الفرنسيون مقاومة فى المنيا وفى بنى سويف وفى إطفح ، وأظهر الفرنسيون فى كل ذلك تشدداً وقسوة ، ورغبة فى الانتقام ، وبشكل جعل أعداد القتلى من الأهالى تتجاوز الألف فى كل منها .

وكانت المنيا مركزاً لثورة عارمة ، امتدت لمدة ثلاثة أيام ، منذ ٢٣ أبريل ، واشترك فيها الأهالى مع العرب ، ومع بعض المماليك ، وهاجوا فيها معسكر الفرنسيين فى المدينة بكل شجاعة وإقدام ، وأجبروا الفرنسيين على اتخاذ موقف الدفاع ، والتحصن داخل البلد .

واقدمت هذه المقاومة تستمد قوتها الأساسية من أبناء الصعيد ، ومن روحهم المعنوية المرتفعة ، ومن تصميمهم على المقاومة ، وإن كانت قد اعتمدت كذلك على عرب الحجاز وعرب الصحراء الشرقية ، الذين كانوا يندون إلى

وادی النيل ، عن طريق الوديان الصغيرة المنتشرة في الصحراء الشرقية ؛ ويعتمدون أيضا على بقايا قوات المماليك التي كانت منتشرة في الصعيد ، والتي كانت تتركز بشكل أساسي في منطقة الواحات ، بقيادة مراد بك .

وفي الوقت الذي عمد فيه الفرنسيون على إخضاع الصعيد بالحديد والنار ، والذي ارتفعت فيه ألسنة الحرائق والنيران في قرى مصر العليا ، شجرت القيادة الفرنسية بخاطر سواحل البحر الأحمر عليها ، إذ أنها كانت تشتمل على ثغور تزود الصعيد بما يلزم المقاومة من رجال وأسلحة كانت تأتيها من الحجاز ، وكان وسع البحرية البريطانية كذلك أن تصل إلى هذه الثغور وتحصر القوات الفرنسية بين نارين ، من البحر المتوسط ، ومن البحر الأحمر . ولذلك فإن القيادة الفرنسية قررت إرسال حملة إلى القصير ، لإحتلال هذا الميناء وتحصينه ، ومنع ورود المدد منه إلى وادی النيل . وقد تم للفرنسيين لإحتلال القصير في يوم ٢٩ مايو سنة ١٧٩٩ . وإعتبر الفرنسيون أن هذه العملية كانت نهاية المقاومة في الصعيد ؛ وإن كانوا قد نسوا أو تناسوا خطر المماليك في الواحات عليهم ، وكذلك خطر عرب الصحراء الغربية ، والعرب المغاربة ، على القوات الفرنسية في مصر . وكان من الصعب على الحملة الفرنسية ، وهي تسيطر بالسكك على الصعيد ، أن تسيطر كذلك على واحات الصحراء الغربية . وظل هذا الخطر مسلطاً على الفرنسيين في مصر ، وإن كانت فاعليته ضعيفة ، ويمكن التخاطرة أن تنضج كقوة مساعدة ، في حالة وقوع أزمات أخرى للحملة الفرنسية ، أو خضوعها لضغوط عسكرية . وسرعان ما يحدث هذا الضغط ، ويواجهه الفرنسيون هذا الخطر ، مع نزول قوات حملة عثمانية في منطقة أبي قسير في شهر يوليو سنة ١٧٩٩ .

٥ - معركة أبي قير البرية :

وكانت الدولة العثمانية تواصل استعدادها لإرسال حملة عسكرية الى مصر ، تهدف اخراج الفرنسيين منها . وحاولت أن ترسل هذه الحملة بحريا الى المنطقة الساحلية الممتدة بين الاسكندرية ورشيد ، والتي كانت تعتبر مدخل مصر الشبلى ، فى الوقت الذى استمرت فيه استعداداتها فى الشام ، لإرسال حملة برية أخرى على مصر من مدخلها الشرقى . وكان من حسن حظ الفرنسيين أن كان العثمانيون يقتفرون الى التنظيم الذى كان يحتم عليهم ارسال الحملتين فى نفس الوقت ، حتى يأخذوا الفرنسيين بين نارين . وجاءت الحملة العثمانية الى أبي قير ، قبل أن تتم الحملة الثانية استعداداتها فى سوريا .

ووصلت الحملة العثمانية تجاه أبي قير فى يوم ١١ يوليو سنة ١٧٩٩ ، وكانت بقيادة كوسه لى مصطفى باشا ، سر عسكر الرومىلى ، ونزلت إلى الساحل فى يوم ١٤ يوليو ، وكان عدد قواتها يصل إلى عشرة آلاف ، وبدأت فى حاصرة قلعة أبي قير ، وتم لها أمر احتلالها فى يوم ١٧ .

ووصلت أنباء استيلاء العثمانيين على أبي قير إلى القاهرة ، ولم يكن الجنرال بونابرت يعتقد فى إمكانية حدوثها بمثل هذه السرعة . وكان فى وسع الاتراك أن يتقدموا بسهولة لإحتلال الاسكندرية ، ولإحتلال رشيد ، ويتخذوا من هذه المنطقة قاعدة لهم يتمصنون فيها ، ويضايقون منها الفرنسيين . ولذلك فإن الجنرال بونابرت قرر الاسراع بمواجهة العثمانيين ، قبل أن تستقر أقدامهم فى المنطقة ، وبشكل يجعله يفيد من القوات الفرنسية الموجودة فى كل من الاسكندرية ورشيد ، فى عملية تطويق للقوات العثمانية التى نزلت فى أبي قير . واتصل الجنرال بونابرت بسرعة بقواده فى المنصورة والقربية والمنوفية والشرقية ، لى يتقابلوا معه عند الرحمانية ، على رأس قواتهم ، بعد أن تركوا فى مناطقهم العدد

الضرورى من الجنود اللازمين للحفاظ على الهدوء . وكانت خطته هى التقدم من الرحانية بعد ذلك صوب مواقع العثمانيين فى أبى قير ، وتطويقها ، وتوجيه الضربة إليها . وأتم الجنرال بونايرت هذه العملية بمنتهى السرعة ، بالنسبة لذلك الوقت ؛ إذ أن حركة التجمعات الجديدة تمت فى مدة خمسة أيام .

أما من ناحية العثمانيين ، فيبدو أن قيادتهم لم تكن قد وضعت أية خطة حربية بعد ، وكانت قواتهم تنزل إلى الساحل على فترات متتالية . ورغم نزول ١٥٠٠ جندى عثمانى إلى الساحل ، فإن مصطفى باشا لم يسر فى التقدم للاستيلاء على الاسكندرية أو حتى للاستيلاء على رشيد . وأفاد الجنرال بونايرت من هذا التردد أو التملل ، لى يقوم بتوجيه ضربته إلى العثمانيين فى أبى قير ، قبل أن يتم استعدادهم .

وزحفت القوات الفرنسية من الرحانية صوب بركة غطاس التى أصبحت نقطة التجمع الجديدة السابقة للمعركة ؛ وكان هذا الموقع يسيطر على الطرق المؤدية إلى رشيد ، بين بحيرة إداكو والنيل ؛ وإلى أبى قير ، وكذلك إلى الاسكندرية . وتم هذا التجمع فى يوم ٢٣ يوليو ، ونقل الجنرال بونايرت قيادته العامة إلى الاسكندرية . وصدرت الأوامر بالزحف على الجسر الموجود بين بحيرتى إداكو أو المعدي من ناحية ومربوط من ناحية أخرى ، وهو الجسر الذى كانت تمر فيه ترعة مياه الاسكندرية . ثم توجهت القوات الفرنسية بعد ذلك صوب أبى قير ، فى الوقت الذى قدمت فيه قوات أخرى من رشيد صوب المنطقة التى إحتلها العثمانيون .

ونشبت الموقعة فى يوم ٢٥ يوليو ، بهجوم عام من الفرنسيين ، ومن ثلاثة جهات ، على مواقع العثمانيين فى أبى قير . وكانت المعركة حامية ، وإستبسل فيها كل من الفرنسيين والعثمانيين ، وكرر الفرنسيون هجماتهم على الخطوط التى كان

العثمانيون قد أنشأوها ، ثم تمكنوا من إفتحاحها ، الأمر الذي أجبر مصطفى باشا على الإلتجاء إلى قرية أبي قير . لسكى يستند إلى القلعة . واسكن قوات الفرسان الفرنسية تمكن من أن تتوغل بين القرية والقلعة ، فحصر مصطفى باشا وجنوده في القرية ، في الوقت الذي أطبقت فيه القوات الفرنسية الحتاق على العثمانيين الموجودين في القلعة . وتمسكت القوات الفرنسية من إفتحاح قرية أبي قير ، فكانت الهزيمة على العثمانيين .

وفقد العثمانيون في هذه الموقعة ما يقرب من ثمانية آلاف ، بين قتيل وجريح وغريق ، وإستولى الفرنسيون على ثلاثة آلاف أسير ، كان من بينهم مصطفى باشا ، وغالبية ضباط أركان حربه ، كما إستولوا على مدفعية الجيش العثماني وذخائره . وعلى قدر هزيمة العثمانيين كان إنتصار الفرنسيين . ومع ذلك ، فقد ظلت القلعة تقاوم ، وكان بداخلها ثلاثة آلاف جندي ، فحاصرها الفرنسيون حتى إستسلمت في يوم ٣ أغسطس . وأسر الفرنسيون كل من بقى في القلعة ، وكان من بينهم ابن مصطفى باشا ، ووكيله ، ومحمد رشيد أفندي ، أحد موظفي الديوان السلطاني ، وعثمان خوجه أفندي .

وكان هذا الانتصار الجديد للقوات الفرنسية سببا في زيادة سطوتهم في البلاد . وإحتفل الفرنسيون به ، وأقاموا الزينات لمدة ثلاثة ليالي في القاهرة .

ولا شك في أن خروج الجنرال يونابوت إلى سوريا ، ثم توجهه بعد ذلك صوب أبي قير ، كان يشعر المصريين بأن هناك قوى خارجية كانت تسمى لإخراج الفرنسيين من البلاد ، الأمر الذي يستتبع توقع المصريين لمثل هذا الحدث ، وتمنى بعضهم وقوعه ، وتمنيهم هزيمة الفرنسيين .

وكانت القاهرة هادئة في وقت معركة أبي قير البرية ، وكان الفرنسيون قد أخفوا عن المصريين بناء مجيء العثمانيين ، واسكن سرعان ما انتشرت الاشاعات عن مجيء

— ٤٣٨ —

العثمانيين ، وأضاف إليه الرواة والمحرمون أن العثمانيين قد دخلوا الاسكندرية نفسها . ورغم ذلك فإن الجنرال بونابرت لم يرغب في ذكر تفاصيل لأعضاء الديوان عن جنسية المراكب والجنود القادمين ، بل ذكر أن فيها خلقا كثيرا من الموسكو والإفرنج ، وكان هذا تمويهها على المصريين .

ولقد إبتهج كثير من المصريين حين علموا بإستيلاء قوات مصطفى باشا على أبي قير ، نتيجة لوجود شعور بالترابط ، والتضامن ، مع العثمانيين . واسكن مرعان ما وصلت الأنباء بإنصار الفرنسيين ، فأطلقت المدافع من القلعة ، وعقدت الزينات .

ولقد لاحظ الفرنسيون أنفسهم تخيرا واضحا في نفسية المصريين ، وفي موقفهم تجاههم ، وأخذت تبدو على أعضاء الديوان روح جديدة مشربة بالعداء للفرنسيين . ولا شك في أن هذا الشعور هو الذي دفع الفرنسيين إلى توقع حدوث اضطرابات في القاهرة ، وقت معركة أبي قير ، ولإتجاههم إلى إعتقال مشايخ الحارات والاضطاط .

وعاد الجنرال بونابرت إلى القاهرة ، وشعر بالروح العدائية التي كانت موجودة لدى بعض أعضاء الديوان ، وبخاصة لدى الشيخ المهدى والشيخ الصاوى ، فقدم لهما اليوم على موقفهما ويذكر لنا الجبرتي هذه المقابلة قائلا : « ولما إستقر سارى عسكر بونابرتة في منزله ، ذهب للسلام عليه المشايخ والأعيان ، وسلموا عليه ، فلما إستقر بهم المجلس قال لهم على لسان الترجمان إن سارى عسكر يقول لكم أنه لما سافر إلى الشام كانت حالتكم طيبة في غيابه ، وأما في هذه المرة فليس كذلك ، لأنكم كنتم تظنون أن الفرنسيين لا يرجعون ، بل يموتون عن آخرهم ، فسكنتم فرحين مستبشرين ، وكنتم تعارضون الاغا في أحكامه ، وأن المهدى والصاوى هماه بونو ، أى ليسوا بطيدين ، ونحو ذلك . . . فلا طوفوه حتى إنجلى خاطره ،

واخذ يحدتهم على ماوقع له من القادمين إلى أبي قير ، والنهر عليهم ،^(١) ثم توارد وصول الاسرى العثمانيين إلى القاهرة ، وعرضهم في الازبكية ، وساروا بهم في الشوارع ، لكي يؤثروا على معنوية المصريين . ولكن الجنرال بونايرت كان يرغب في الافادة من هذا الانتصار لكي يعطى إستقراراً معيناً للموقف العام للحملة الفرنسية في مصر ، ولو كان ذلك على أساس التفاهم مع الدولة العثمانية من جديد . وكان وجود مصطفى باشا أسيراً لديه يشجعه على إستخدامه وسيطاً للوصول إلى مثل هذا الهدف .

وكان الجنرال بونايرت يعلم أنه ، رغم انتصاره في معركة أبي قير ، قد كان عملية أن يواجه خطراً جديداً يتمثل في قدوم جيش آخر من سوريا ، كان المصدر الأعظم يوسف ضيا باشا قد أتم إعداده . فلم تكن موقعة أبي قير البرية إذن سوى مقدمة لمعركة ثانية . وكان على الجنرال بونايرت أن يستعد لهذا الخطر الجديد ، ويحيي الأمل في نفوس جنوده ، بقرب وصول المدد لهم من فرنسا نفسها . ولكن الجنرال بونايرت كان يرغب في نفس الوقت في سرعة الافادة من نتائج انتصاراته في موقعة أبي قير البرية لكي يجبر انجلترا على عقد صلح مع الجمهورية الفرنسية ، وكان بذلك يضع نفسه وقواته الموجودة في مصر كعامل له قيمته في ميزان القوى الأوروبية نفسها .

ولكن سرعان ما بلقته أنباء ، عن طريق السيد سيدي سميت ، والصحف التي حصل عليها منه ، عن إضطراب الأحوال في فرنسا نفسها ، وهزيمة الجيوش الفرنسية في كل من النمسا وإيطاليا ، وبشكل جعله يوقن باستحالة وصول مدد له من فرنسا في مثل هذه الظروف ، ويفكر كذلك في عدم جدوى بقائه في مصر ، مادامت فرنسا نفسها قد أصبحت مهددة . ولكن عملية إنسحاب الحملة الفرنسية

(١) الجبوتي : ج ٣ ص ٧٧ - ٧٨ .

— ٤٤٠ —

من مصر كانت ستحرم فرنسا من عامل إيجابي يمكنها أن تضغط به على أعدائها، أو يمكنها في حالة بقائها في مصر من أن تحول هذا الإقليم إلى مستعمرة تعوض عليها بعض ما خسرتة فيما وراء البحار . ولذلك فإن الجنرال بوناپرت قد فكر في إلتهاز الفرصة السانحة ، بعد الانتصار ، لكي يعود إلى فرنسا ، ويقوم بدور فعال في إنقاذها ، في نفس الوقت الذي يبقى فيه على الحملة الفرنسية في مصر ، ويقيد فيه من هذا البقاء إلى أكبر درجة ممكنة بالنسبة لفرنسا ، وبالنسبة لسلامة الحملة وأمنها .

وبدأت فكرة الرحيل إلى فرنسا تستقر في ذهن الجنرال بوناپرت منذ وجوده في الاسكندرية ، ولكنه أخفاها عن الجميع . وأخذ يستعد من أجل الاطمئنان على تحصين سواحل مصر ، ومدخلها الشرقية ، وإعادة توزيع القوات الفرنسية في البلاد ، سواء في الوجه البحري أو في الوجه القبلي ، واهتم كذلك بطريق قنا — القصير ، خاصة وأنه كان قد علم بإمكان توجيه البريطانيين إحدى ضرباتهم بواسطة هذا الطريق . وشارك الجنرال بوناپرت أثناء وجوده في القاهرة في احتفالات المولد النبوي ، وحضرها وبصحبة مصطفى باشا وكبار الضباط العثمانيين الذين كانوا قد أمروا في أبي قبر . وسافر الجنرال بوناپرت من القاهرة ، دون أن يعلم أحد أنه سيترك البلاد . وأوعى أنه ذاهب إلى منفى ، وطلب إلى السلطات أن ترسله هناك . ولكنه استمر في سفره ، وطلب إلى الجنرال كليبر ، الذي كان قد عاد إلى مقر قيادته في دهمياط ، أن يقابله في رشيد ، لكي يتباحث معه في شؤون هامة . ولكن الجنرال بوناپرت لم يتمكن من التوقف في رشيد ، خاصة وأنه علم بابتعاد السفن العثمانية والانجليزية عن السواحل المصرية ، ورغب في إلتهاز الفرصة ، والسفر إلى فرنسا في أسرع وقت . ولذلك فإن الجنرال بوناپرت ترك تعليماته مع الجنرال مينو ، وأقلع من الاسكندرية في يوم ٢٢

أغسطس سنة ١٧٩٩ ، ومعه عدد من كبار الضباط ، وعدد من العلماء الذين كانوا قد إصطحبوا الحملة إلى مصر .

وكان الجنرال بوناپرت قد قرر ، وهو لا يزال في القاهرة ، أن يفتح الباب العالي في أمر إهاء الحرب ، وعقد الصلح بينه وبين فرنسا ، وكلف مصطفى باشا أن يتصل بالصدر الأعظم في هذا الشأن ، وترك له رسالة أعرب فيها عن حسن مشاعر فرنسا تجاه الدولة العثمانية ، والصداقة القديمة التي كانت تربط بين البلدين ، وعدائهما التقليدي لكل من روسيا والنمسا . وشرح فيها أن احتلال فرنسا لمصر لم يكن مبنياً على روح عدائية للدولة العثمانية ، بل كان يهدف محاربة الماليك ؛ وأنه لم يكن يهدف فصل مصر عن الدولة العثمانية ، بل يهدف محاربة إنجلترا في الهند . وذكر أن الحملة الفرنسية قد احترمت حقوق السلطان ورعاياه وسفغته وأعلامه ، وأبدى أسفه لتعجل الدولة العثمانية الأمر ، وإعلانها الحرب على فرنسا ؛ وأعرب عن أمله في قيام المفاوضات سريعاً بين الطرفين ، إما عن طريق سفير عثماني يصل إلى باريس ، أو عن طريق مندوب يصل إلى مصر .

وهكذا وضع الجنرال بوناپرت ، قبل ذهابه من مصر ، أسس سياسة جديدة ، يمكنها أن تغير الموقف في صالح فرنسا بشكل عام ، وفي صالح الحملة الفرنسية في مصر بنوع خاص .

وكذلك ترك الجنرال بوناپرت رسالة خاصة إلى أعضاء الديوان ، ذكر لهم فيها أنه ذهب إلى فرنسا من أجل « راحة أهل مصر ، وتسليك البحر ، فيغيث نحو ثلاثة أشهر ، ويقدم مع عساكره » . والواقع أن عملية سفره من مصر بهذه الطريقة قد أثارت دهشة المصريين ، خاصة وأنهم كانوا يملكون بمحاصرة سفن الأسطول البريطاني للسواحل المصرية .

وترك الجنرال بوناپرت رسالة ثانية للجنرال كليبر ، عن الأحوال العامة في

مصر ، وأعطاه فيها التوصيات اللازمة ، وهي رسالة هامة ، شرح له فيها المضطرا رة الاسراع بالسفر قبل أن تعود السفن الانجليزية أمام السواحل ، وترك له بياناً بالمشفرة لكي يتراسل به مع الحكومة ، وبياناً ثانياً لمراسلته هو ؛ وطلب إليه أن يوفد الأفندي الذي كان قد أسير في موقعة أبي قير ، وهو رشيد أفندي الكاتب بالديوان الهياوي ، برسالته التي كتبها إلى الصدر الأعظم يعرض عليه فيها أمر الصلح .

وكان الجنرال بونا برت يعرف دقة موقف الجنرال كايبر في مصر ، فصرح له بأن يتفاوض مع الدولة العثمانية في أمر عقد الصلح :

« فإذا حالت ظروف قهرية دون امسدادكم ، وحصل شهر مايو المقبل (سنة ١٨٠٠) دون أن تتلقوا المدد من فرنسا ، أو يصلكم نبأ عنها ، واستمر الطاعون هذا العام يفتك بالجنود رغم الاحتياطات الصحية ، وزادت ضحاياه على ١٥٠٠ جندي ، فعليك في هذه الحالة ألا تنغمر بالجيش في الحرب والقتال ، ولك أن تعقد الصلح مع تركيا ، ولو كان شرطه الاسامي الجلاء عن مصر . ولكن يجب بقدر المستطاع في هذه الحالة تأجيل تنفيذ هذا الشرط إلى أن يعقد الصلح العام . لأنك تقدر مثلي أهمية امتلاك فرنسا للديار المصرية ، وتعلم أن السلطنة العثمانية التي يتهددها الفناء من كل جانب قد أخذت تنهار دعائمها ، وتفكك أوصالها ؛ فجلأنا عن مصر سيكون نكبة ، وسندرك عظم هذه النكبة عندما نرى هذه البلاد الجيلة تحملها دولة أوربية أخرى . ولابد من أن يدخل في حسابك أثناء مفاوضات الصلح أبناء انتصارات الجمهورية في ميادين القتال أو هزائمها . فإذا لى الباب العالي دعوة الصلح التي وجهتها اليه ، ودخلتم في مفاوضات الصلح قبل أن تأتيكم أنباء فرنسا ، فعليكم أن تصرحوا بأن لديكم السلطة التي كانت لى فى إجراء المفاوضات ، وأن تؤيدوا وجهة النظر التي

أبديتها في دعوة الصلح ، وأن فرنسا لم تكن تقصد في أى وقت انتزاع مصر من السلطنة العثمانية . وعليكم أن تطلبوا من تركيا أن تخرج من التحالف الانجليزى ، وأن تجعل لنا حرية الملاحة والتجارة فى البحر الأسود ، وتطلقى مراح الفرنسيين المسجونين فى بلادها ؛ وأن تعقد هدنة لمدة ستة أشهر ، يوقف فيها القتال ، ويجرى فيها تبادل التصديق على معاهدة الصلح . وإذا رأيتم أن الظروف تقضى بإبرام تلك المعاهدة مع الباب العالى ، فعليكم أن تبرهنوا أنه ليس فى مقدوركم تنفيذ المعاهدة قبل التصديق عليها ، وأنه يجب عقد هدنة بعد إمضاء المعاهدة ريثما يتم التصديق عليها » . (١)

ونصح الجنرال بوناپرت الجنرال كليبر بأن يعمل على كسب ثقة العلماء والمشايخ فى القاهرة ، حتى يحصل على ثقة الأهالى . وأشار عليه بالاستمرار فى عمل الاستحكامات اللازمة للاسكندرية والعريش ، وإقامة خطوط تحصينات واستحكامات عند الصالحية ، إذ أنها كانت مفاصل الجبل . ونصحه بالتريث فى إدخال الإصلاحات على نظام الضرائب ، والتريث فى عملية تحصيلها . كما أوصاه باعتقال خمسمائة أو ستائة من المالكين ، أو من رهائن العرب ، ومشايخ البلاد ، أو العمدة وإرسالهم إلى فرنسا ، فى حالة استئناف المواصلات البحرية ، ليقبوا بها سنة أو سنتين ، لئلا يروا عظمة الأمة الفرنسية ، ويقبضوا عادتنا وأخلاقنا ، وأفكارنا ولغتنا ، ويعودوا إلى مصر ، فينشروا هذه المقتبسات بين مواطنهم . وهكذا لم ينسى الجنرال بوناپرت ، وقت سفره من مصر ، إعطاء كل

(١) أنظر : عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية ، ج ٢ ، ص ٩٣ .

عن : مراسلات نابليون : وثيقة رقم ٤٣٧٤ .

التوجيهات اللازمة ، وكل السلطات المطلوبة للجندال كبير ، حتى يفيد منها ،
إلى أقصى درجة ممكنة ، من أجل فرنسا أولاً ، ومن أجل الحملة الفرنسية
الموجودة في مصر ثانياً .

وبعد سفره ، دخلت الحملة في مرحلة جديدة من تاريخها . وكانت مرحلة
جديدة كذلك في تاريخ مصر الحديث .

الفصل الثامن عشر

مصر وقيادة الجنرال كليبر

تولى الجنرال كليبر القيادة العامة لقوات الحملة الفرنسية في فترة دقيقة من تاريخ وجودها في مصر ؛ فرغم أن الجنرال بوناپرت كان قد انتصر على الحملة العثمانية في أبي قير ، فإن الفرنسيين كانوا يشعرون بأن وجودهم في مصر مهدد بقوى داخلية وخارجية ، تتعارض مصالحها الفعلية مع مصالح الفرنسيين ، وترغب في الوصول إلى اخراجها من مصر . وفي نفس الوقت بدأت فكرة الجلاء وعن مصر ، أو إعلان الموافقة على مثل هذه الفكرة ، تختمر في أذهان قادة الحملة . ولذلك فقد كان على الجنرال كليبر أن يواصل السير بين هذه العقبات بحذر وبشجاعة في نفس الوقت ، حتى لا يقع في مأزق تضيق به هيئة الحملة ، أو يتعرض به أعضاؤها للخطر . ولاشك في أن شخصية الجنرال كليبر وشجاعته كانت أكبر مساعد له على ممارسة هذه القيادة ، بعد اختيار الجنرال بوناپرت له ، حتى وإن كانت شخصيته قد اصطدمت في بعض الأوقات بالجنرال بوناپرت . وستكون التجربة التي يقوم بها الجنرال كليبر في هذا الميدان هي تجربة الاتفاق من أجل الجلاء عن البلاد ؛ فهل تسمح له الظروف والمعطيات العامة بالنجاح ؟

١ - اتفاقية العربية :-

كانت شخصية الجنرال كليبر مختلفة عن شخصية الجنرال بوناپرت ؛ ففي الوقت الذي كان فيه الجنرال بوناپرت بسيطاً في تصرفاته ، ضئيلاً في حجمه ، كان الجنرال كليبر فارع القامة ، له مظهر الجندى الصاب ، قليل الضحك والبشاشة ، وبشكل يجعل منه حاكماً عاماً ، ويضع جاهراً بينه وبين المحكومين ولقد ظهر

هذا التأثير منذ أول اجتماع للجنرال كبير مسع أعضاء الديوان ، فلم يروا منه بشاشة ولاطلاقة وجه مثل بونا بارتته . وكان عظيما في نفسه ، وعظيما في مظهره ، وعظيما في مواكبة التي كان يخرج فيها ماراً في شوارع القاهرة . وكان هذا الاختلاف في شخصيته عن شخصية الجنرال بونا بارت يضع حاجزاً بينه وبين الأهلالي . وتتميزت الفترة الأولى من قيادة الجنرال كبير بإنتشار الهدوء والسكينة في القاهرة والأقاليم ، خاصة وأن إنتصار الفرنسيين على العثمانيين كان لا يزال هائلا أمام المصريين . وإنتهز الجنرال كبير هذا الهدوء الإشراف على تحصينات القاهرة والأقاليم ، وزيارة المصانع والمستشفيات الخاصة بالقوات الفرنسية . وكان الانجليز قد حاولوا ، في منتصف شهر أغسطس ، أن يقوموا بهجوم على ميناء القصير في البحر الأحمر ، ولكن القوات الفرنسية المعسكرة هناك قاومتهم ، وأجبرتهم على الرجوع إلى سفنهم ، وإستولت على بعض أسلحتهم كما أن مراد بك حاول القيام ببعض المناوشات في الصعيد ، قرب أسيوط ، ولكن قوات الجنرال ديزبه أجبرته على الإخلاء إلى السكون . وكان من المعروف أن القوات العثمانية التي كانت الدولة تجهزها في سوريا ، كانت في حاجة إلى كثير من التدريب والتنظيم والتسلح كما أن لإقتراب فصل الشتاء كان ينبئ بصعوبة قيام محاولات من جانب العثمانيين أو الانجليز للهجوم على مصر من ناحية البحر . ولكن ، هل كان ذلك يعني أن الحملة الفرنسية قد استقرت بهدوء واطمئنان في مصر ؟ وهل معنى ذلك أن هذا الهدوء والاطمئنان الذي ساد الموقف سيستمر ؟ كان من الواضح أن الحملة الفرنسية قد أصبحت محصورة في مصر ، وأن خطوط مواصلاتها قد قطعت مع فرنسا ، ومع كل البلاد . وكان من الواضح كذلك أن الحملة الفرنسية كانت ترابط وسط أمة معادية لها . وكانت المهمة الملقاة على عاتق الفرنسيين شاقة وصعبة ، فكأنت قواتهم موزعة على مثلث كبير ، يمتد

ضلعها الشمالى من العريش شرقاً إلى الاسكندرية غرباً ، ثم يمتد بعد ذلك بعمق ، ويشتمل على الدلتا والصعيد ، حتى أسوان . وكان على هذه القوات الفرنسية أن توطئ الأمن فى هذه المنطقة ، وتجمع الضرائب ، وتحكم البلاد ، فى نفس الوقت الذى تواجه فيه دولتين معاديتين لها ، هما إنجلترا والدولة العثمانية ، بينما تنفقر إلى تأييد الأهالى لها ، وتمجيز عسكـر ضـمان بقائهم ساكنين . وكانت المعارك والأمراض قد أنهكت قوى الحملة الفرنسية ، وأنقصت من عدد رجالها ، الذى انخفض من ٣٦.٠٠٠ عند مجيئها إلى مصر ، وإلى ٢٣.٠٠٠ عندما تولى الجنرال كليبر قيادتها العامة . وكانت قد خسرت عدداً كبيراً من قادتها الأكفاء ، إما فى المعارك والثورات ، وإما باصطحاب الجنرال بوناپرت لهم عند عودته إلى فرنسا . وكان المال قد دب فى نفوس الكثير من الفرنسيين ، وشعر البعض باليأس ، نتيجة لشعورهم باستحالة وصول المدد والأسلحة والذخائر من فرنسا . وكانت المصانع التى انشئت فى مصر ، لإصلاح المدفعية أو لإنتاج الذخائر ، سواء فى ترسانة مراد بك فى الجيزة ، أو فى مصنع الروضة ، لا تكفى لسد حاجة الجيش ، ولا تكفى لإصلاح ما يفسد من السلاح . وبليغته ملابس الجنود ، وصعب على القيادة الحصول على ملابس غيرها . وكان الجيش موزعاً على كل المناطق العسكرية ، وبشكل يضعف من قواته ؛ وكانت العريش ، مفتاح مصر من الناحية الشرقية ، ضعيفة ، ويعصب تموينها ، ولا يمكنها أن تصدهجوما يأتى من الشام ، أما الاسكندرية فانها كانت ضعيفة فى تسليحها ، خاصة وأن الجنرال بوناپرت كان قد نزع بعض قطع المدفعية من طوابقها لتسليح السفن الأربع التى أتت إلى فرنسا . هذا من الناحية العسكرية .

أما من الناحية المالية والاقتصادية ، فانها قد إزدادت سوءاً فى كل يوم عن اليوم السابق . وكان إستمرار فرض الضرائب والغرامات ، والسير على سياسة

لمصادر ، والنهب والسلب ، والاحراق والتدمير — كان كل ذلك قد أتلف الزراعة ، وأوقف التجارة والصناعة ، وأفقر البلاد ، وزاد من أحوالها سوءاً على سوء ، وبؤساً على فقر . وجاء النيل منخفضاً في سنة ١٧٩٩ ، فبارت مساحات واسعة من الأراضي ، وعجز الفلاحون عن دفع الأموال . وكان احصار البحرى الذى فرضته بريطانيا على السواحل قد عطّل المواصلات ، وشل الحركة التجارية ، وأدى إلى كساد الأحوال . ورغم أن الجنرال كليبر كان قد عارض الجنرال بوناپرت من قبل في عملية فرض الضرائب والمصادر ، فإنه قد لجأ إلى نفس هذه الوسائل حين تولى القيادة العامة . وفرض على الصيارفة الاقباط ١٥٠٠٠ ريال فرنسى نظير بواقى أموال العام السالف ، ونظير أقساط لم تكن قد استحققت بعد . وفرض الجنرال كليبر غرامات فادحة على الأقاليم ، واتبعت في عهده طريقة السندات على الخزانة لنأدية ما على الحكومة من ديون . وكانت هذه الطريقة نذيراً بالإفلاس . وكان الجنرال كليبر على علم بسوء الأحوال المالية والاقتصادية في البلاد ؛ كما كان يعلم أن زيادة إرهاب الأهالى بالضرائب والغرامات الجديدة ، سيؤدى حتماً إلى قلقلة سلطنة الفرنسيين ، وإلى تحدد الثورات والإضطرابات في طول البلاد وعرضها . ولكن ، هل كان هناك بديل ؟ كانت الحملة تحتاج إلى أموال مادامت باقية في مصر ، أى أنها كانت ستواجه حتماً حدوث الإضطرابات من جانب الأهالى . والبديل الوحيد كان هو إيجاد مورد آخر للاتفاق على قوات الحملة ، وإن يكون هذا المورد سوى حكومة الجمهورية نفسها ، بعد عودة الحملة إلى فرنسا .

أما من الناحية المعنوية ، فإن الحملة أصبحت تشعرباتهم تعيش بين شعب لا يرحب بها ، وينتظر بصبر فرصة خروجها من البلاد . وكان إشتداد شعور الأهالى بالضيق ، وبسوء أحوال البلاد الاقتصادية ، يزيد من سخطهم على

الحكم الفرنسي ، وبشكل قد يعجز القوة المسلحة عن الاستمرار في فرض سيطرتها على الموقف ، وإذا كان الشعب المصري قد عرف بالداعة والصبر ، أو وصف بالخنوع ، فإنه قد مارس المقاومة ، وأعلن الثورة ، وإن أشد ثورة هي ثورة الحليم وكان استمرار بقاء الحملة لا يساعد على إذابة الفوارق ، ولا على التقريب بين الطرفين ؛ بل على العكس من ذلك نجد أن تضارب المصالح الفعلية لكل منهما قد ازداد وضوحا ، وتعارض ، مع مصلحة الطرف الآخر ؛ وبلغ الأمر مرحلة الوعى بهذا التعارض والتناقض ، الأمر الذى كان يؤدي حتما إلى وقوع الاصطدام من جديد . وكانت هذه الناحية المعنوية ، أو النفسية ، أكبر عقبة تحول دون توطيد سلطة القوات الفرنسية في مصر ، إذ أنها نشأت كبنيان فوقى على أسس إجتماعية واقتصادية واضحة المعالم ، ولقد تمنع الجنرال كليبر في أسس هذا الموقف ، ووجد أن الاحتلال الفرنسي لمصر مهدداً بالفشل ، مهما طال عليه الزمن . وكان تفكيره في الأوضاع العامة في أوروبا يساعدته كذلك على الوصول إلى استنتاج يحتم ضرورة العمل على إنهاء الاحتلال الفرنسي لمصر ، ولم يكن هناك خوف من الدخول في مفاوضات مع الدولة العثمانية بشأن الجلاء عن مصر . مادام الجنرال بوناپرت نفسه كان قد فاتح الصدر الأعظم في الموضوع ، بالرسالة التى كان قد بعثها إليه قبل سفره من مصر ، ومادام قد رسم الخطوط العامة لهذه العملية للجنرال كليبر نفسه ، في تعليماته التى كان قد تركها له . ولقد كتب الجنرال كليبر إلى حكومة الإدارة ، وشرح لها أنه مضطر إلى التفاوض مع العثمانيين ، لكي يخلص الحملة ، ويفتح لها طريقا شريفا ، بعد أن عجزت عن تحقيق أهدافها ؛ وبخاصة نتيجة لعجز القوة البحرية . وكتب في نفس الوقت رسالة مطولة إلى الصدر الأعظم ، ذكره فيها برسالة الجنرال بوناپرت له قبل سفره ، وجدد طلب إنهاء حالة الحرب بين الدولتين ، وأعرب عن نيات فرنسا

الودية نحو تركيا ، وذكر أن فرنسا لا ترغب إلا في محاربة إنجلترا ، وأنها لم تقاوم إلا المالك . وأنها قد تركت الإدارة المدنية في البلاد ليهيئة من العلماء والاعيان ، وأنها لاحترمت رعايا السلطان وأملاكهم ، وأبقت على الولاية ومندوبي السلطان ؛ وأنها لا تجادل في حقوق الباب العالي في مصر . وختم رسالته بان طلب اليه أن يوفد مندوبا يتفاوض معه في قواعد الصلح بين الطرفين . ويدو أن رسالة الجنرال بونايرت للصدر الأعظم ورسالة الجنرال كليبر من بعدها اليه ، قد أشعرت الدولة العثمانية بحرج مركز الحملة الفرنسية في مصر ؛ فتلصكت الدولة العثمانية في الرد ، واستمرت في استعداداتها الحربية من أجل الهجوم العسكرى .

ومرة جديدة نجد أن الدولة العثمانية كانت لا تزال تفتقر إلى التنظيم ، وإلى السكامة ؛ ذلك أنها كانت قد أتمت استعداد أسطولها ، قبل أن تتم استعداد قواتها البرية في سوريا ؛ وبدلا من الانتظار حتى يتم الاستعداد ، قامت القوات البحرية العثمانية بالهجوم على سواحل مصر الشمالية ، قبل أن تتمكن القوات البرية من البدء في السير صوب العريش . وهكذا كررت الدولة العثمانية نفس الخطأ الذى كانت قد ارتكبته في شهر أغسطس بإنزائها قواتها في أبي قير قبل أن يزحف الجيش البرى من الشام . وفي أواخر شهر أكتوبر سنة ١٧٩٩ ، ظهر الأسطول العثمانى أمام سواحل دمياط ؛ وكان مؤلفا من ٥٣ سفينة ، ويحمل ٧٠٠٠ جندى ، وتزلت هذه القوات على الساحل بالقرب من البوغاز ، واحتلت البرج الموجود هناك . وكانت إحدى السكتائب الفرنسية تعسكر بالقرب من عزبة البرج . فزحفت على مواقع العثمانيين يوم أول نوفمبر وهم في موقع صعب ، على شاطئ البحر ، بين البوغاز وبحيرة المنزلة ، والبحر من ورائهم . ودارت معركة عنيفة خسر فيها العثمانيون ٣٠٠ قتيل و ٨٠٠ أسير . لقد قضى على هذه الحملة . ولا شك في أن هذا الانتصار قد وقع روح الفرنسيين المعنوية ؛ ولكنه لم يصرفهم عن فكرة الصلح مع تركيا ، وعن الجلاء عن مصر .

وكان الفرنسيون يعلمون بأن قرارات الصدر الأعظم، يوسف ضيا باشا، كانت تركز في غزة، تمهيدا للزحف على مصر، وأن سفن الاسطول البريطاني كانت تراقب السواحل المصرية. ولذلك فإن الجنرال كليبر قرر اتخاذ مصطفي باشا، قائد الحملة التركية في هوقعة أبي قير البرية، وسيطا لفتح باب المفاوضات. وبدأت المفاوضات بين الطرفين، على الشروط التي ستضمنها المعاهدة؛ ولأنفق الطرفان على جعل مسألة جلاء القوات الفرنسية عن مصر أساساً للصلح، على أن تترك شروط الجلاء للمفاوضات الرسمية. وفي أثناء ذلك الوقت، عاد رشيد أفندي، الموظف بالديوان الهمايوني، يحمل رد الصدر الأعظم على الرسالة التي كان الجنرال بونايرت قد أرسلها إليه. وكان هذا الرد مليئاً بالتهديد والوعيد، وذكر فيه الصدر الأعظم أنه قد أعد جيشاً جراراً لطرد الفرنسيين من مصر، ولكنه مستعد، نتيجة لمفاتيح الجنرال بونايرت له، بأن يقوم باعداد السفن اللازمة لترحيل الفرنسيين إلى فرنسا؛ وأنه يضمن أن لا يتعرض لهم الروس ولا الانجليز في الطريق، وأنه يقبل المفاوضة، بعد إتمام لجلاء الفرنسيين، من أجل إعادة الصلح بين الدولة العثمانية والحكومة الفرنسية. ولقد انتهر الجنرال كليبر هذه الفرصة وكتب من جديد إلى الصدر الأعظم، يطلب إليه التفاوض من أجل الصلح. أما من ناحية الانجليز، فإن السير سيدني سميث، كان يوافق، ولو ظاهرياً، على عقد صلح يقوم على هذا الأساس؛ ويفضل ذلك على إجبار الفرنسيين بقوة السلاح على تسليم أنفسهم كأسرى حرب، إذ أنه كان يعرف مدى كفاءة الجيش الفرنسي، ولا يضمن انتصار القوات العثمانية عليه، هذا علاوة على أن الجنرال كليبر كان سيرفض مبدأ التسليم بلا قيد ولا شرط، وسيفضل على ذلك الاستمرار في الحرب. ولذلك فإن السير سيدني سميث لعب دوراً في إقناع يوسف ضيا باشا بفكرة التفاوض كوسيلة لجلاء الفرنسيين عن مصر؛ وتبادل الرسائل مع الجنرال

كليبر من أجل الدخول في مفاوضات ، يتفقون فيها على عقد هدنة عسكرية ،
تمهد لانسحاب الفرنسيين من مصر . وكان عقد هذه الهدنة يسمح للجيش العثماني
بإتمام استعداداته للزحف على مصر .

وبدأت مفاوضات الصلح بين مندوبى تركيا ، وإنجلترا ، وروسيا ، من جانب
وبين الجنرال ديزيه ، والمسيو بوسليج ، بصفتهم يمثلون الحملة الفرنسية ، من
جانب آخر ، على ظهر السفينة الحربية البريطانية « تايجر » أمام سواحل دمياط ،
في يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٧٩٩ . وكان السير سيدنى سميث يتحدث باسم بريطانيا
وحلفائها ، بينما كان يوسف ضيا باشا مشغولاً في عملية الاستعداد للزحف على
مصر . وعرض الفرنسيون شروطهم للجلاء ، وكانت تتلخص في أن تعاد لفرنسا
أملاكها في البحر المتوسط ، وتلغى الدولة العثمانية تحالفها مع روسيا وبريطانيا ،
وتعقد صلحاً نهائياً مع فرنسا ، وتعيد العلاقات معها إلى ما كانت عليه قبل
الحرب ؛ وأن تعهد بريطانيا من جديد بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية ؛ وأن
يجلو الجيش الفرنسي عن مصر ، بأسلحته وأمتعته ، ويكون له مطلق الحرية في
اختيار الثغر الذي ينزل إليه في أوروبا . ولم يكن السير سيدنى سميث يتوقع
مثل هذه الشروط ، وأجاب بأنه سيعرضها على حلفائه في يافا . وهنا حدثت
حادثة أثرت على سير المفاوضات ، وهي إحلال القوات العثمانية لقلعة العريش ،
في ٣٠ ديسمبر سنة ١٧٩٩ .

وكان الجيش العثماني قد أتم استعداداته ، في أثناء المفاوضات ، وزحف من
غزة إلى العريش في يوم ٢٢ ديسمبر ، وطلب إلى حاميتها التسليم . وكان عدد
رجال الحامية بسيطاً ، ولا يكفي لصد هجوم جيش زاحف لفترة طويلة . وكانت
الروح المعنوية منخفضة بين رجال هذه الحامية ، فطلب البعض إلى قائدهم
التسليم ، ثم امتنعوا عن المفاومة ، حين قامت القوات العثمانية بالهجوم على

القلعة في يوم ٢٩ ديسمبر . وإحتل العثمانيون القلعة في اليوم التالي ، وأسروا نصف حاميتها ، وقتلوا النصف الآخر . وما أن علم الجنرال كليبر بذلك ، حتى إنتقل إلى معسكر الصالحية ، ليكون مستعداً لما تأتي به الأيام ؛ أما الجنرال دينيه والمسieur بوسليج فانهما قد إفتقلا من يافا على نفس السفينة « تايجر » إلى معسكر العثمانيين العام في العريش ، أعرض شروط الصلح على يوسف ضيا باشا ؛ وكانت ممأ لإستيلائه على العريش يخفض من الروح المعنوية للمفاوضين الفرنسيين . ووصلوا إلى هناك في يوم ١٣ يناير ، وإستمرت المفاوضات عدة أيام . وفي أثناء ذلك الوقت ، جمع الجنرال كليبر مجلساً عسكرياً في الصالحية ، وعرض على الجنرالات الموقف ؛ وإتفق رأيهم على وجوب قبول الصلح والجلأ ، بدلا من المعاصرة في قتال لن ينتهي إلى نتيجة مرضية ، حتى في حالة انتصار الجيش الفرنسي ؛ خاصة وأن مثل هذا الإلتزام ان يترتب عليه تحسين حالة الفرنسيين ؛ وإنصح القواد بضرورة التعجيل بعقد الصلح ، حتى لا يجبر الجيش ، بعد وقت قصير ، على قبول شروط أقل ملاءمة مع شرفه العسكري ؛ وطلبوا إلى المفاوضين أن يحرصوا على أن يكون موعد الجلأ عن القاهرة في أبعاد وقت ممكن ، وطلبوا إليهم أخذ ضمانات بشأن تنفيذ المأاهدة ، وبشأن سلامة القوات العسكرية ولم يكن في وسع الفرنسيين ، الذين لم يكن عددهم يزيد إلا قليلا على ثمانية آلاف مقاتل ، الدفاع عن المدخل الشرقي لمصر ، ومواجهة جيشاً يبلغ عدده ٢٥.٠٠٠ مقاتل ؛ وكان تسليم قلعة العريش يدل على إلتقشار الملل في نفوس الفرنسيين ؛ وكان من الممكن نشوب ثورات داخلية في مصر ؛ هذا علاوة على أن الجنرال بوناپرت كان قد ترك مصر هنذ ما يقرب من خمسة أشهر ، ولم تكن أية مراسلة قد وصلت للفرنسيين من حكومتهم هنذ ذلك الوقت . ولذلك فقد نص القرار على ضرورة قبول الصلح والجلأ . ولقد أبلغ الجنرال كليبر هنذه القرارات إلى المفاوضين الفرنسيين في

محدثات العريش ، وكثفهم بالتعجيل باتمام الصلح ؛ وافت نظرهم إلى تفصيلات الجلاء ، وبخاصة مواعيد التنفيذ ، وضرورة تدبير وسائل النقل ، والإتفاق على خطط سير الجيش ، وتسليمه المواقع الحصينة عند الجلاء .

ولقد تمت المفاوضات بالتوقيع ، في ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ ، على إتفاقية العريش ؛ ووقعها مندوبون عن الدولة العثمانية ، وعن القائد العام للقوات الفرنسية في مصر ، ولم يوقع عليها أحد من جانب بريطانيا . وتضمنت هذه الإتفاقية بيان للغرض منها ، ونصت على أنه هو جلاء الفرنسيين عن مصر ؛ وذكرت أنه نظراً لرغبة الجيش الفرنسي في وضع حد لسفك الدماء ، ولإنهاء النزاع القائم بين الجمهورية الفرنسية والباب العالي ، فإنه قد قبل أن يجاوع مصر ، على النحو الوارد في الإتفاقية ، مؤملاً أن يكون هذا النزول منه تمهيداً للصلح العام . ولذلك فإن إتفاقية العريش لم تكن معاهدة صلح بالمعنى السيامي المعروف بين فرنسا ، وبين الدولة العثمانية ؛ بل كانت مجرد إتفاقية أو بروتوكول للجلاء عن مصر ؛ وتنفذ بنفسها ؛ وما لم يصل الطرفان المتعاقدان إلى عقد الصلح بينهما ، فإن حالة الحرب تظل قائمة ، في كل العلاقات بينهما ، إلا فيما يتعلق بتنفيذ هذه الإتفاقية .

أما عن الشروط ، فإن هذه الإتفاقية قد نصت على انسحاب الجيش الفرنسي بأسلحته وأمتعته ومنقولاته ، وإقلاعه بحراً عن ثغور الاسكندرية ورشيد وأبي نير ، على السفن الفرنسية ، والسفن التي يقدمها الباب العالي لهذا الغرض ؛ ويرسل الباب العالي إلى الاسكندرية ، بعد شهرين عن التصديق على هذه الإتفاقية ، مندوباً يصحبه خمسون شخصاً لتعجيل نهية السفن اللازمة لنقل الجنود .

وتعقد هدنة لمدة ثلاثة أشهر في مصر ، ابتداء من يوم التوقيع على الإتفاقية ؛ وإذا مرت هذه المدة قبل أن يعد الباب العالي للسفن اللازمة ، فإن الهدنة تمتد إلى أن يتم نقل الجنود بحراً ، مع إتخاذ اللازم لهدم الإخسلاط بطمأنينة الجيش والأهالي خلال مدة الهدنة .

ويُتبع في نقل الجيش الفرنسي نظاماً يضعه مندوبين عن الباب العالي ، وعن الجنرال كليبر ؛ وفي حالة حدوث خلاف بين المندوبين أثناء انتقال الجنود إلى السفن ، يختار السير سيدني سميت مندوباً عنه ليفصل في الخلاف طبقاً للوائح البحرية البريطانية .

ووضعت الاتفاقية جدولاً زمنياً لجلاء الجنود الفرنسيين عن قطية والصلحية ، وعن المنصورة ودمياط ، وعن بلبيس والسويس ، وكذلك عن القاهرة ، ثم عن المدن الواقعة بالبر الشرقي للنيل ، وعن بلاد الدلتا ، وعن المدن الواقعة بالبر الغربي للنيل . ونصت الاتفاقية على ضرورة تسليم المواقع التي يحلو عنها الفرنسيون إلى الجيش العثماني ، بنفس الحسالة التي هي عليها وقت التوقيع على الاتفاقية ، مع المحافظة على سلامة الجنود الفرنسيين . وتسحب هذه القوات بأسلحتها ، وبأمتعتها ، نحو معسكر الجيش العام ؛ ولا تضار أو تؤذى في أشخاصها ولا في أموالها . وكرامتها ، سواء من أهالي مصر ، أو من جنود السلطان العثماني ، وتتخذ الوسائل اللازمة لجعل مواقع الجنود العثمانيين بعيدة عن مواقع الجنود الفرنسيين أثناء عملية الجلاء ، حتى لا يقع تصادم بينهما .

ونصت هذه الاتفاقية على ضرورة إطلاق سراح الأتراك والرعايا العثمانيين المحبوزين أو المأسورين في فرنسا ، أو الذين إعتقلتهم السلطات الفرنسية في مصر ؛ وكذلك على إطلاق سراح الفرنسيين المحتجزين في مدن الدولة العثمانية ، والأشخاص التابعين للقنصليات والوكالات الفرنسية . ونصت على أن يسترد الأشخاص الذين صودرت أموالهم وأملأهم ، من الجانبين ، هذه الأموال والأملأ ، وأن يعوضوا عن قيمتها ؛ ويبدأ هذا العفو العام بعد الجلاء عن مصر مباشرة ، وتتم تسويته في لجان خاصة ، تعقد في إستانبول . ونصت على ألا يضار أحد من سكان مصر ، من أي دين كان ، ولا يؤذى في مملكه ولا في شخصه ، بسبب اتصاله أو ارتباطه بالفرنسيين مدة إحتلالهم لمصر .

ونصت هذه الاتفاقية على إعطاء جوازات سفر ، مع تركيا وحلفائها ، أى من إنجلترا وروسيا ، للجيش الفرنسى ، تنص على وعد بعدم التعرض لأفرادهم ؛ وكذلك على أن تقدم له السفن اللازمة لعودته إلى فرنسا .

ونصت كذلك على تعهد الباب العالى وحلفائه بعدم التعرض للجيش الفرنسى حتى يصل إلى فرنسا ، على تعهد من الجنرال كليبر والجيش الفرنسى بعدم القيام فى أثناء هذه المدة بأى عمل عدائى ضد أساطيل الدولة العثمانية أو حلفائها ؛ وعلى ألا ترسو السفن المقلدة للجيش فى أى جهة سوى السواحل الفرنسية .

كما نصت على أنه لا يحق للجيش الفرنسى ، ابتداء من يوم التصديق على الاتفاقية ، أن يجرى أى ضريبة من مصر ، وأن يترك للباب العالى قيمة الضرائب العادية التى يحمل مواعيد تحصيلها حتى يوم رحيله ؛ وكذلك الجبال والدواب والمدافع والذخائر وغيرها من المهمات ، التى يملكها ، ولا يرى أن يأخذها معه ، على أن تقدر قيمتها فى حدود مبلغ ثلاثة آلاف كيس ، وهو المبلغ المتفق على أدائه للجيش الفرنسى ، كدفعة لازمة لتعجيل الجلاء والرحيل . وصرح لتركيا بأن ترسل مندوبين إلى القاهرة وبقيسة المدن ، بمجرد التوقيع على الاتفاقية ، لدفع نفقات ترحيل الجنود ، وتوفير المؤونة اللازم لهم . وتعهد الفرنسيون بعدم جباية أموال بعد التصديق على الاتفاقية .

ولقد إضمت هذه الاتفاقية على ٢٣ مادة ، وتم التوقيع عليها فى العريش فى يوم ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ ؛ وصدق عليها الجنرال كليبر فى يوم ٢٨ يناير .

وفى القاهرة ، جمع قائممقام الجنرال كليبر أعضاء الديوان ، وقرأ عليهم شروط هذا الصلح الذى ذكره الفرنسيون أنهم قد عقدوه مع الباب العالى ويقول الجبرتنى : « وورد الخبر بذلك إلى مصر ، وفرح الناس بذلك فرحاً شديداً » . (١)

والواقع أن إتفاقية العريش كانت تنص على جلاء القوات الفرنسية عن مصر ، بدون شروط مبادلة ؛ أى أنها تعتبر عملية انسحاب قائمة بذاتها ، وتدخل بالتالى فى نطاق إتفاقيات الهدنة ، والاتفاقيات العسكرية ، دون أن يكون لها أثر سياسى ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ولا شك فى أن هذه الاتفاقية قد وضعت حداً للأمال التى كانت تدور فى ذهن الجنرال بوناپرت وبعض الفرنسيين الآخرين ، بشأن إنشاء مستعمرة فرنسية فى وادى النيل . وكان فى وسع هذه الاتفاقية أن توقف العمليات الحربية ، وينتج عنها مباشرة خروج الفرنسيين من مصر ولقد عاد إلى القاهرة كل من الجنرال ديزيه ، والمسيو روسليج ، مع الجنرال كليبر ، بعد أن إلتقيا به فى الصالحية . وكان ذلك فى يوم ١٨ فبراير ، وأخذوا يستعدون للجلاء عن مصر . وألف الجنرال كليبر لجنة للإشراف على تنفيذ عملية الجلاء ، وتنفيذ الإتفاقية ؛ وكان لا يعتقد فى أنه سيواجه بمفاجآت . وأحضر الجنرال كليبر معه عند عودته إلى القاهرة أحد رؤساء العثمانيين ، المسمى محمد أغا ، وكان من حاشية يوسف ضيا باشا ، لىكى يتولى إدارة الحكومة ؛ واکرمه ، واحتفل به . ولما كان بعد العشاء ، دخل ذلك الاغا إلى مصر فى هوكب ، فحصلت بين الناس ضجة عظيمة ، ولزدهوا على مشاهدتهم له ، والفرجة عليه ، وإرتفعت أصواتهم وعلا ضجيجهم ، وركبوا على مصاطب الدكاكين والسقائف ، وإطلقت النساء بالزغاريت من الطيقان ، (١) .

وسيتخيب ظن المهرين فى عهد المنسودب العثمانى منذ اليوم التالى لحضوره وسيظهر بوضوح أن العلاقة بين المصريين والعثمانيين قد تغيرت ، وأن النفوس قد تطورت . وسيتدهور الموقف بشكل يصل إلى تغيير العلاقة بين العثمانيين والفرنسيين كذلك ؛ وإلى إلغاء إتفاقية العريش ، وإستئناف المعارك الحربية بين الطرفين .

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٨٧ .

٢ — موقفه عين شمس :-

كان أول اتصال بين محمد أغا والمصريين قد أظهر أن هذا المندوب سيتولى أمور الجمارك ، وجمع هذا المندوب العلماء والاعيان ، ثم تلا عليهم أمرًا بذلك من الصدر الأعظم ، وينص في نفس الوقت على احتكار الدولة لجميع الواردات ، وخصوصا مواد النمرين ؛ فيشتريها مدير الجمارك بالسعر الذى يعينه المحتسب ، ويودعها المخازن . وأظهر لهم مرسومًا آخر من الصدر الأعظم كذلك ، يبلغهم فيه تعيين مصطفى باشا ، الذى كان قد أسر فى معركة أبى قير البرية ، وكيلًا عن الصدر الأعظم ، وقائم مقام له فى مصر إلى أن يحضر . ونص على تكليف السيد أحمد المحروق بتحصيل مبلغ الثلاثة آلاف كيس اللازمة لترحيل القوات الفرنسية ، وأخذ السيد أحمد المحروق فى تحصيل ذلك المبلغ الذى فرضوه على التجار وأبناء الحرف . ويقول الجبرتي فى ذلك : « وشرعوا فى تحكير الآفوات ، فغلت أسعارها ، وحضفت مؤن الناس ، ودعى الناس من أول أحكامهم بهاتين الداهيتين ، وكان أول قادم منهم أمير المسكوسات ، ومحكر الآفوات ، وأول مطلوبهم مصادرة الناس وأخذ المال منهم وتغريمهم » . (١)

ولقد عمل مندوب العثمانيين على جمع الأموال بكل حمة ونشاط ، حتى جمع هذا المبلغ فى أيام قليلة . ويبدو أن الأهالى قد رحبوا بدفع هذه الأموال ، حتى يتخلصوا من الإحتلال الفرنسى ، « فكان كل من توجه عليه مقدار من ذلك اجتهد فى تحصيله ، وأخرجه عن طيب قلب ، وإنشراح خاطر ، وبادر بالدفع من غير تأخير ، لعله أن ذلك لترحيل الفرنسيات ، ويقول سنة مباركة ويوم سعيد بذهاب الكلاب الكفرة ، كل ذلك بشهادة الفرنسيين ومسمعهم » . (٢)

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٨٨

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٨٨

وإستخدمت نفس هذه المهمة في جمع الأموال والغلال من الأقاليم ، وأرسل
عثمانيون إلى كل بندر أميراً ووكيلاً لجمع الغلال والمطلوبات من الذخيرة
رجعها بالحواصل .

ويبدو أن الأهالي قد نظروا إلى الفرنسيين على أن خروجهم من البلاد كان
سريعا ومحققا ، وأظهروا شجاعتهم فيهم ، دون تمنع في العواقب . ويقول الجبرتي :
« أما الرعايا وهمج الناس من أهل مصر فإنهم استولى عليهم سلطان الغفلة ،
ونظروا للفرنسيين بعين الاحتقار ، وأنزلوهم عن درجة الاعتبار ، وكشفوا نقاب
الحياء معهم بالكلية ، وتناولوا عليهم بالسب واللعن والسخرية . ولم يفكروا في
عواقب الأمور ، ولم يتركوا معهم للصالح مكانا ، حتى أن فقهاء المكاتب كانوا
يجمعون الأطفال ويمشون بهم فرقا ... وهم يجهرون ويقولون كلاما مقفى بأعلى
أصواتهم ، بلعن النصارى وأعوانهم ، وأفراد رؤسائهم ، كقولهم الله ينصر
لسلطان ، ويهلك فرط الرمان . » (١)

وأخذ العثمانيون يدخلون تدريجيا إلى القاهرة ، وأخذوا يشاركون الناس في
سناعاتهم وحرفهم ، الأمر الذى إضطرب الأهالي إلى الشكوى لمصطفى باشا ، إلا
أنه لم يلتفت إليهم ، نظراً لأن هذه المشاركة كانت من تقاليد جنود العثمانيين ...
في أثناء ذلك الوقت وصل الوزير إلى بلبيس ، وكان في صحبته عدد من أمراء
المالكة ، الذين طلبوا إلى مراد بك الحضور إليهم من الصعيد . وأخذت القوات
فرنسية في إخلاء قلعة الجبل ، وباقي القلاع ، ولكن دون أن يحتلها العثمانيون .
حضر كذلك أغلب المصريين الذين كانوا قد تركوا البلاد وقت نزول الحملة
فرنسية إليها . واستأذن العلماء والتجار والأعيان مصطفى باشا والجنرال كليبر
مخرج وتحية العثمانيين ، فأذن لهم ، وذهبوا إلى نصح باشا وإلى مصر ، الذى

رحب بهم ، وخلع عليهم الخلع . وفي نفس الوقت حضر كذلك درويش باشا ،
الذى عينته الدولة واليا على الصعيد ، وتوجه إلى مقر عمله في مصر
الديليا . ووصلت بمجموعات العثمانيين إلى السويس ، وإلى دمياط والمنصورة ،
وإستعدرا لإستلام البلاد . ولكن توتر النفوس كاد أن يوقد إلى إشتباكات بين
بعض عناصر العثمانيين الذين تمكنوا من دخول القاهرة وبين بعض القوات الفرنسية .
واشترط الفرنسيون على الاتراك بعد ذلك الدخول إلى القاهرة بدون سلاح .

وفي الوقت الذى وصلت فيه طلائع الجيش العثماني إلى المطرية . إستمر
الفرنسيون في بيع أمتعتهم والانسحاب من المواقع والوصول إلى الاسكندرية .
وحاول بعض الفرنسيين أن يسافروا إلى بلادهم ، إلا أن الانجليز تعرضوا لهم .
وهنا ظهر واضحا أن السلطات البريطانية لانوافق على إتفاقيه العريش ، الأمر
الذى أثر على الموقف العام : وأثر على تسلسل الأحداث .

ولقد كان السفير سميث هو الذى توسط في الاتفاق بين الفرنسيين
والعثمانيين ، وكان أخوه سبنسر سميث هو الوزير المفوض البريطاني في إستانبول ،
ووافق على موقف الاتفاق بين الانجليز والعثمانيين ، وعلى أساس إعطاء جوازات
مرور للقوات الفرنسية للعودة إلى بلادها دون التعرض لها . ولكن سرعان
ما وصل اللورد إليجن ، إلى إستانبول سفيرا ببلادها (١) ، واقنع الوزارة
البريطانية بخطأ هذه السياسة ، مادام في وسع الانجليز أن يحصلوا على القوات
الفرنسية كأسرى حرب ، وبدون قيد أو شرط ، بدلا من أن تستخدمهم
فرنسا من جديد في معاركها على القارة الأوروبية ضد بريطانيا وحلفائها .

وإستند السفير البريطاني في ذلك الى سوء أحوال الحملة الفرنسية في مصر
من ناحية ، كما إستند الى طبيعة العلاقة البريطانية العثمانية الموجودة في ذلك

(١) أنظر : محمد فؤاد شكرى . الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر . ص ١٨٨ .

الوقت ، وهى علاقة التحالف ، التى لاتسمح للدولة العثمانية بعقد اتفاق منفرد ، أو بالتوقيع على صلح منفرد مع الجمهورية الفرنسية ، إذ أن ذلك يتعارض مع وضعية التحالف .

وهكذا وقع الجنرال كليبر بين خطرين : هما وضوح موقف البريطانيين من جانب ، واستمرار زحف العثمانيين حتى وصلوا الى المطرية من جانب آخر . فاضطر الجنرال كليبر إلى إصدار الأمر من جديد بإعادة تحصين القلاع المحيطة بالقاهرة ، وأرجع الذخائر والمهمات إلى الممسكر العام ، واستدعى كتائب الجيش التى كانت لاتزال موجودة فى الرحمانية ورشيد والوجه القبلى ، وجمع قواته عند القبة ، واستعد لملاقاة الجيش العثمانى الزاحف . وأبلغ الجنرال كليبر يوسف ضيا باشا بنقض البريطانيين لاتفاقهم ، فكتب الصدر الأعظم الى السير سيدنى سميث ، وطلب اليه ضرورة احترام شروط الاتفاقية ؛ ولكنه واصل الزحف ببقية جيشه الى الخانكة ، وتقدمت طلائع قواته بقيادة ناصف باشا ، حتى صارت وجها لوجه أمام القوات الفرنسية المرابطة فى القبة . وفى نفس الوقت ، وصل الى الجنرال كليبر خطاباً من الأميرال اللورد كيث ، كان يشبه الانذار ، ذكر له فيه أنه ان يقبل أى اتفاق مع الجيش الفرنسى الا فى حالة قبوله القاء السلاح ، وتسليم ما لديه من الاسلحة والذخائر والامتعة والسفن ، وتسليم الجنود أنفسهم كأسرى حرب ؛ وأنه ان يسمح بوصول الجنود الى فرنسا الا حسب القواعد المعروفة لتبادل الأسرى . وأعلنه أنه سيضبط فى البحر كل سفينة تقل جنودا فرنسيين ، حتى ولو كانت تحمل جواز مرور من أحد الحلفاء ، وأنه سيعتبرها غنيمة حربية ، ويعتبر الجنود الموجودين عليها أسرى حرب .

وكان معنى هذا الخطاب هو عدم موافقة انجلترا على لاتفاقية العريش ، الأمر الذى يؤثر على النتائج المترتبة على هذه الاتفاقية . حقيقة أن انجلترا كانت تحاول

الحصول على أقصى ما كان في وسعها أن تحصل عليه من الفرنسيين ، وأنها كانت ترغب في إذلال الحملة الفرنسية إلى أقصى درجة ممكنة . ولكن ، هل كانت السلطات البريطانية تعتقد في أن الحملة الفرنسية ستوافق وتسلم نفسها كأمرى حرب ؟ كان في وسع القوات البريطانية البحرية أن تعترض الحملة الفرنسية في عرض البحر ، ولكن وسيلة عملها البرية في مصر كانت تتمثل في الجيش العثماني ، بقيادة يوسف ضيا باشا ، وكانت السلطات البريطانية تعلم أنه ليس في وسع هذا الجيش أن ينتصر على الوحدات الفرنسية إلا بعد إعادة تدريب وإعادة تسليح ، الأمر الذي كان يتطلب بعض الوقت . وربما كانت الدلائل البريطانية ترغب في مجرد التأييد بعالية مجسات لمعرفة دراية الجيش "تراج" الفرنسية للجلاء عن مصر ، ولكنهما قامت بالعملية بطريقة قاطعة ، ودون أن ترتب لها مع القوات العثمانية ، وبشكل أعطى للجنرال كليبر الحرية في وضعهم أمام مسئولياتهم ، وعلى أساس أنهم قد نقضوا لاتفاقية العريش .

واعتبر الجنرال كليبر أن خطاب اللورد كيث كان إعلانا للحرب ، وطلب إلى المصدر الأعظم أن ينسحب بجنوده من الأراضي المصرية إلى بلبيس ، ثم الصالحية ، ثم إلى سوريا ، وإلا فإنه سيكرهه بقوة السلاح على الانسحاب . وعندئذ ظهر أمام الانجليز فشل تكتيكهم ، إذ أن القوات العثمانية ستضطر إلى الانسحاب ، أو إلى تحمل الصدمة ، التي سيوقعها الفرنسيون بها .

وعمل الجنرال كليبر بكل سرعة ، وانتقل إلى القبة في مساء يوم ٢٠ مارس ، وأتم استعداداته ليللا ، والعثمانيون لا يدرون عن هذه الاستعدادات شيئا . ونظم الجنرال كليبر قواته في شكل مربعات ، ووضع فيها المدفعية ، وجعل الفرمان في القلب . وتمسك الجنرال كليبر من أن يجمع لهذه العملية عشرة آلاف جندي في الوقت الذي ترك فيه ألفين آخرين للدفاع عن القاهرة . وأمام هذه

المربعات كانت طليعة القوات العثمانية تبلغ ما يقرب من ستة آلاف جندي من الانكشارية تمتد مواقعها من المطرية إلى النيل ، بقيادة ناصف باشا ، بينما كانت بقية القوات ترابط إلى خلف هذه المواقع ، فيما بين الخانكة وأبي زعبل . وبدأ الجنرال كليبر بإصدار الأوامر بالتحرك في الثالثة من صباح يوم ٢٠ مارس ، وبالهجوم على مواقع ناصف باشا في المطرية ، بينما قامت ميمنة الفرنسيين بالالتفاف حول مواقع طلائع العثمانيين ، وبشكل يفصل بينهم ، وبين بقية الجيش العثماني . وهكذا فوجيء العثمانيون بهذا الهجوم ، وعجزوا عن إمداد طليعتهم . وتخرج موقف الجيش العثماني ، وإن كانت فرقة من الفرسان الأتراك قد انفصلت عن الجيش ، ولتحص صوب القاهرة بقيادة نصوح باشا ، وعجز الفرنسيون عن تعقبها ، كما عجزوا عن منعها من دخول القاهرة ، إذ أن المعركة الأساسية كانت قد بدأت بين الطرفين .

وتسكن الفرنسيون من الانتصار على جيش ناصف باشا ، واحتلوا المطرية ، وأدى ذلك إلى مواجهتهم للقوة العثمانية الرئيسية المعسكرة خلفه بقيادة الصدر الأعظم وبدأ يوسف ضيا باشا في التقدم بقواته الرئيسية ، وبدأ في ترتيبها وتوزيعها على المواقع بين المرج وسرياقوس ، ولكن الجنرال كليبر لم يترك له الفرصة لترتيب قواته ، وأمر بالهجوم العام على العثمانيين ، فانتقل ميدان المعركة من المطرية إلى ما بين المرج وسرياقوس . ولقد عملت المدفعية الفرنسية عملها ، وكانت رمايتها محكمة . ونزلت قنابلها وسط العثمانيين ، وأوقعت بهم خسائر جسيمة . فاضطر يوسف ضيا باشا إلى الانسحاب ، وارتد إلى الخانكة ، وبذلك انتصر الفرنسيون .

وعمل الجنرال كليبر على تعقب العثمانيين في الخانكة ، ولكن الصدر الأعظم استمر في انسحابه حتى بليس ، ثم انسحب منها إلى الصالحية . وتفرق جزء كبير من الجنود العثمانيين ، وانتشروا في البلاد والقرى . أما بقية الجيش العثماني فإنه

قد انسحب بعد ذلك إلى حدود فلسطين . ولكن انتصار الفرنسيين لم يكن كاملاً ،
إذ أن القاهرة ستغلي في ذلك الوقت في ثورة عارمة

٣ - ثورة القاهرة الثانية :

بدأت ثورة القاهرة الثانية في صبيحة يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٠٠ ، أى في نفس الوقت الذى دارت فيه معركة عين شمس وما أن سمع المصريون صوت طلقات المدافع حتى كثر نقاشهم ، فهاجوا ورمحوا إلى أطراف البلد ، وقتلوا أشخاصاً من الفرسان وصادفهم غارجين من البلد لينهبوا إلى أصحابهم ، (١) وقام بعض العامة بالتسلح بكل ما وجدوه من أخشاب وعصى ومعادن . وخرج السيد عمر أفندى نقيب الأشراف ، والسيد أحمد المحرقى ، وانضم إليها أنراك خان الخليلى والمغاربة الموجودين بمصر ، وتبعهم كثير من العامة ، وتجمعوا على التلال التى كانت تقع خارج باب النصر « وبأيدى الكثير منهم النبائيت والمعنى والقليل معه السلاح » ، وتجمع كذلك كثير من العامة « وأخذوا يطوفون بالازقة وأطراف البلد ، ولهم صياح وضجيج ، وتحارب بكلمات يقفونها من اختراعاتهم . وخرج الكثير من أهالى القاهرة على تلك الصورة إلى خارج المدينة ؛ وفي وقت الضحى ، قدم إلى القاهرة بعض الجنود المصريين ، وبعضهم من العرجى ، وكانوا لا يعرفون حقيقة ما حدث على وجه الدقة . وبعد الظهر ، وصل إلى القاهرة جمع عظيم من العامة الذين كانوا خارج المدينة ، وكانوا يهتفون ويصيحون ، ووصل بعدهم إبراهيم بك ، ثم حضرت جماعة ثانية ومعها سليم أغا ، وجماعة ثالثة ومعها عثمان كتحدا الدولة . ثم جاء نصح باشا ، ومعهم عدد وافر من الجنود ، ومعهم السيد عمر النقيب ، والسيد أحمد المحرقى ، وحسن بك الجداوى ، وعثمان بك المرادى ، وضجبتهم الكثير من البكوات والماليك ، ودخلوا من باب النصر

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ٩١ .

وباب الفتوح ، وأمر نصوح باشا العامة بقتل النصارى وجهادهم . وهكذا نرى أن انفصال إحدى الفرق العثمانية ومعها المماليك ، بقيادة نصوح باشا ، عن ميدان المعركة في عين شمس ، ووصولها إلى القاهرة ، كان عاملا في تغيير الموقف ، إذ أنها ستزيد من حماس الجماهير ، وتشجع روح الثورة في نفوس الشعب ، وذهبت طائفة من الأتالي إلى حارات النصارى وبيوتهم وقتلوا بعض من صادفوه من أهلها ، وإمتد الأمر إلى المسلمين المجاورين للنصارى وأهضى نصوح باشا ، وكنخدا الدولة ، وإبراهيم بك ، مع بعض الصناجق والكشاف والجنود الليل في الجالية . وفي الصباح أحضروا من المطرية ثلاثة مدافع . وقام ناصف باشا وشمر عن ساعديه ، وشد وسطه ، ومشى وصحبته الأمراء المصرية على أقدامهم ، وجروا أمامهم الثلاثة مدافع ، وسحبوها إلى الأزبكية ، وضربوا منها على بيت الآف ، وكان بها أشخاص مرابطون من عساكر الفرسان ، فضر بهم أيضا بالمبنادق والمدافع ، ولم يمتد الحرب بين الفريقين إلى آخر الشهر . (١) وصدرت أوامر نصوح باشا بضرورة السهر . وشرع أهل مصر مع العسكر في إقامة المتاريس حول المدينة وبأطرافها ، وكذلك في ناحية الأزبكية ، وأخذوا في بناء بعض الأجزاء من السور ، وحاولوا تحصين البلد على قدر طاقتهم . ولقد أمضى الأتالي هذه الليلة وراء المتاريس . إنها الثورة وروح الاستقلال والمقاومة .

ولكن القوات الفرنسية أخذت في إطلاق المدافع ليلا على القاهرة من اقتلاع المحيطة بها ، وركزت الضرب على منطقة الجالية ، التي كانت تعتبر مركزاً كبيراً تجمع للشوار . فلما عاين ذلك الجميع ، أجمع رأى الكبراء والرؤساء على الخروج من البلد في تلك الليلة ، لعجزهم عن المقاومة وعدم [توفر] آلات الحرب ، وعزلة

الافوات ، والقلاع بيد الفرنساوية ، ومصر لا يمكن محاصرتها لإتساعها وكثرة أهلها ، وربما طال الحال فلا يجدون الافوات ، لأن غالب قوت أهلها يجلب من قراها في كل يوم ، وربما لمتنع وصول ذلك إذا تجسست الفتنة » . (١) فاتفق رأى الكبراء والرؤساء إذن على الخروج من القاهرة ليلا ، وانتشر الخبر بسرعة بين الناس ، ولزدهمت بعض النواحي بالدواب المحملة بالاثقال ، واتى أخذت في الاستعداد للخروج . ووقع للناس في هذه الليلة من الكرب والمشقة ، والازعاج والخوف ما لا يوصف » . وسرعان ما انتشر الخبر ، فأخذ الأهالي يشنعون على من يريد الخروج ، ووقفت جماعة من الانكشارية تعضد الأهالي و عمدوا إلى خيول الأمراء ، فحبسوها ببيت القاضي والوكائل ، وأغلقوا باب النصر . (٢) ولقد أمضى معظم الأهالي هذه الليلة على مصاطب الحوائيت ، وفي الأزقة والحارات لقد منعوا القادة والكبراء من الانفصال عن القاعدة لأنه التضامن الطبيعي في مواجهة العدو ، وفي حالة الشعور بالانصهار الوطني في المعركة .

وفي صبيحة اليوم التالي تمياً كبار العسكر والجنود وعدد كبير من المصريين وذهبوا إلى الأزبكية ، وسكنوا في البيوت الخالية ، وأقام الباقون خلف المتاريس . وأحضروا عدة مدافع علاوة على الثلاثة السابقة ، وجدها مدفونة في بيوت الأمراء ، وأحضروا من حوائيت العطارين من المشققات التي يزنون بها البضائع من حديد وأحجار ، واستعملوها عوضاً عن الجمل للمدافع ، وصاروا يضربون بها بيت ساري عسكر بالأزبكية . (٣)

واستمر الأهالي في إقامة المتاريس ، وتحصنوا وراء الأبواب المحيطة بالمدينة ،

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ٩٢ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ . ص ٩٢ .

(٣) الجبرتي : ج ٣ . ص ٩٣ .

وبالجمله كل من كان في حارة من أطراف البلد انضم إلى العسكر الذى بجبهته بحيث صار جميع أهل مصر والعساكر كلها واقفة بأطراف البلد عند الأبواب والمتاريس والأسوار . وبعض عساكر من العثمانية ، وما انضم اليهم من أهل مصر المتسلحين ، مكثت بالجمالية ، إذا جاء صارخ من جهة من الجهات ، أمدوه بطائفة من هؤلاء . وصار جميع أهل مصر إما بالأزقة ليلاً ونهاراً ، وهو من لا يمكنه القتال ، وإما بالأطراف وراء المتاريس ، وهو من عنده لإقدام ، وتمكن من الحرب . ولم ينم أحد بنيتة سوى الضعيف والجبان والخائف » . (١)

وقام عثمان كتنخدا بإنشاء معمل للبارود ، في بيت قائد أغا ، وأحضر الحسادين والسباكين لصنع المدافع والقنابل ، وأصلح المدافع التى وجودها فى بعض البيوت ، وصناعة العجلات والعربات . وأرسلوا الإحضار بعض المدافع التى كانت موجودة فى المطرية « فكانوا كلما أدخلوا مدفعاً أدخلوه بجمع عظيم من الأوباش والحرافيش والاطمالم ، ولهم صياح ونباح » . إن جماعيد القاهرة تنعش بالثورة ، وتفرح بوصول الأسلحة ، وإن كان الجبرتي ينظر اليهم نظرة طبقية ، ويستهزئ بهم . ولقد ظهرت من محمد بك الأنفى ومما ليكه همة كبيرة وشجاعة فائقة ، وكذلك أظهر غيره من الأمراء والقادة . وكذلك حضر أيضاً رجل مغربي يقال أنه الذى كان يحارب الفرنسيين بجهة البحيرة سابقاً ، والتف عليه طائفة من المغاربة البلدية ، وجماعة من الحجازية . (٢) وقتل الأتالي كثير من الفرنسيين ، ونهبوا دورهم ، واستولوا على ما وجدوه فيها . كما إتهموا الشيخ خليل البكرى بأنه يحتفظ بصلوات ود مع الفرنسيين ، فهاجموا داره ونهبوها وسحبوه مع أولاده وحريمه ، وأحضروه إلى الجمالية وهو ماثى على أقدامه ، ورأسه مكشوفة ، وحصلت له إهانة بالغة ، وسمع من العامة كلاماً مؤلماً وشتماً . (٣) واسكن

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ٩٣ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ . ص ٩٤ .

(٣) الجبرتي : ج ٣ . ص ٩٤ .

سرفاضه وارد له عثمان كنهجدا لاعتباريه .

ولقد قام السيد أحمد المحروقي ، مع بقية التجار والاشعيان ، بمباشرة الكلف والنفقات ، والمآكل والمشارب ، وشارك في ذلك جميع أهل مصر ، كل انسان سمح بنفسه ، وبجميع ما يملكه ، وأعان بعضهم بعضا ، وفعلوا ما في وسعهم وطاقتهم من المعونة .

وفي ذلك الوقت كان الفرنسيون قد تحصنوا في القلاع المحيطة بالقاهرة ، ثم وردت الأنباء بهزيمة الثعالبين ، فعمد الباشا والامراء الذين كانوا في القاهرة إلى إخفاء هذه الأنباء ، وإشاعة أنباء مخالفة لها ، حتى لا تهبط وتفتقر عزائم الناس على القتال . وكان مراد بك بناحية الجبل ، فانسحب بقواته عن الفريقين ، واستمر في إظهار صلحه مع الفرنسيين . واستمر الباشا المركي في لشرا الدعاية ، وفي إبلاغ الناس أن « حضرة الصدر الأعظم مجتهد في محاربة الفرنسيين ، وفي غد أو بعد غد يقوم بالعساكر والجنود بعد قطع العدو . وعند حضوره ووصوله يحصل تمام للفتح ، وتهدم العساكر القلاع ، وتقلبها على من يبق من الفرنسيين... فاجتهدوا فيما أنتم فيه ، وتابعوا المناذاة ، والعسكر ، باللسان العربي والتركي ، بالتحريض والإجتهاد ، والحرص على الصبر والقتال وملاقاة العدو » .^(١)

أما في بولاق ، فلن الأمل فيها قد قامت على ساق واحد ، وقام الحاج مصطفى البشتيلي بتيسيج العامة ، وباعداد الأسلحة والرماح ؛ ثم قاموا بالهجوم على معسكر الفرنسيين الذي كان على ساحل النيل ، فقتلوا الحرس الموجود هناك ، ونهبوا كل ما فيه من خيام ومناج .

وبعد أسبوع من معركة عين شمس . وبدء الثورة في القاهرة ، عاد الجنرال كليبر هجوب العاصمة . ووصل إلى داره في الأزبكية ، وبدأ في معالجة الثورة .

(١) الجبزي : ج ٣ ص ٩٥ .

وأحاطت العساكر الفرنسية بالمدينة وبولاق حتى خارج، ومنعوا الدخول من الدخول، والخارج من الخروج... وقطعوا الجلب عن البلدين، وأحاطوا بها إحاطة السوار بالمعصم... وإشتد الحرب، وعظم الكرب، وأكثروا من الرمي المتتابع، بالمكاحل والمدافع، وأكثروا وأوصلوا وقع القنابر والبذبات، من أعلى التلّ والقلعات، خصوصاً البذبات الشكبار على الدوام والإستمرار، آناء الليل وأطراف النهار، في الغدو والبكور والاسحار، (١) ولاشك في أن مثل هذا الحصار قد أثر على الروح المعنوية للمصريين، وأثر كذلك على حالة تموين القاهرة، وعدمت الأقوات، وغلت أسعار المبيعات، وعزت المأكولات، وفقدت الحبوب والغلات، وارتفع وجود الخبز من الأسواق، وامتنع الطوافون به على الأطباق، وسارت العساكر الذين مع الناس بالبلد يخطفون ما يجدونه بأيدي الناس من الماء والشارب، وغلا سعر الماء المنسوب من الآبار والأسبلة، حتى بلغ سعر القربة ثيفاً وستين نصفاً، وأما البحر فلا يكاد يصل إليه أحد، (٢) ولقد قام التجار والاعيان بالتسكف بمسا يلزم الجنود المقيمين على المناريس من نفقات، وشارك في ذلك الشيخ السادات، كما شارك أيضاً أثرياء التبة، مثل برجيس الجوعري، وفلمبوس، وملطى، الذين قالوا قد حوصروا في بيوتهم، ثم طلبوا الأمان، وقابلوا الباشا والكتخدا والأمراء، وشاركوا بالاعانة بالأموال أما يعقوب، فإنه تحصن في داره، واستعد بالسلاح، بقلعته التي كان قد شيدها هناك بعد الواقعة الأولى. وكان ليعقوب وضعه الخاص مع الفرنسيين.

لأنها سياسة فرض الحصار من جانب القوات الفرنسية على العاصمة،

(١) الجبرتي: ج ٣ ص ٩٦.

(٢) الجبرتي: ج ٣ ص ٩٦.

ونصميم ألا هالى على الإستمرار فى مقاومتهم ، رغم الضغط عليهم . ومعنى ذلك أن الجنرال كليبر كان لا يرغب فى إفتحام القاهرة ، قبل أن يفعل الجوع والإرهاق فعله فى المقاومين . فما هى الأسباب التى دعتة لإتخاذ مثل هذا الموقف ؟ كانت قوات الفرنسيين قد قُلت فى عددها عما كانت عليه من قبل . كما أن ثورة القاهرة الثانية تميزت عن الثورة الأولى بانضمام بعض قوات العثمانيين وفرسانهم إليها ، مما يجعلها أكثر قوة وأشد بأساً . وكانت المتسايس التى قام الثوار بأشائها عند مدخل العاصمة تصعب على الفرنسيين عملية الإفتحام . هذا فى الوقت الذى إحتاج فيه الجنرال كليبر لكل قواته ، خاصة وأن الاضطرابات كانت قد إنتشرت فى الأقاليم ، وإحتاج فيه إلى إرسال قوات إلى دمياط وإلى الإسكندرية . ولذلك ، فإن الموقف كان يلى على الجنرال كليبر ضرورة التحمل ، حتى يفعل الحصار فعله فى المقاومين .

أما من ناحية الموقف العام ، فإن الجنرال كليبر قد وجد أن عناصر المقاومة تتمثل فى ثلاث قوى : هى العثمانيين ، والمصريين ، وأسراء المماليك . وكان الزمن كفيلاً بأن يفعل فعله ويؤثر فى روح التضامن التى سادت بينهم عند إعلان الثورة ؛ وكان أ ، إشتقاق يحدث بين هذه المجموعات ، سيساعد على إعادة سيطرة الفرنسيين على الموقف من جديد . ولذلك فإن الجنرال كليبر سيعتبر فرصة هذا الحصار لىكى يحاول أن يقوم بنفسه بتفتيت هذا الاتحاد الموجود بين المقاومين .

وسيعمد الجنرال كليبر إلى أن يخرج العثمانيين من المعركة ، كما سيعمد إلى شراء المماليك إلى ناحية ، بحيث يمكنه بعد ذلك مواجهة جماهير القاهرة بمفردهم . ويمارس الضغط اللازم عليهم ، حتى يستسلموا . ويمكنه فى أثناء ذلك الوقت كذلك أن يدعم هيئته على الأقاليم التى كان نفوذ الفرنسيين قد تقلف فيها .

ولقد عمد الجنرال كليبر إلى البدء بالعثمانيين ، وتفاوض مع زعمائهم على وقف

القتال ، ولمستخدم في هذه المفاوضات مصطفى باشا ، الذي كان أسيراً عنده ، وكان الفرنسيون يحسنون معاملته . وتدخل مصطفى باشا لإقناع ناصف باشا بضرورة السكف عن القتال ، وأطاعوه على تفاصيل هزيمة الصدر الأعظم ، وإسحاب قواته إلى حدود سوريا . ولا شك في أن التفاوض مع العثمانيين سيعطى نتيجة ، على الأقل من الناحية النفسية ، وسيجعل العثمانيين أقل همة من غيرهم في المقاومة :

وعند الجنرال كليبر في نفس الوقت إلى محاولة الإنفاق مع مراد بك ، الذي كان قد انسحب بقواته إلى الصعيد ؛ وتمت المقابلة بجزيرة الذهب جنوب القاهرة ؛ حيث قابل مراد بك الفرنسيين بكل ود وترحيب ، وأقام لهم وليمة فخمة . وتبل مراد بك أن يتحالف مع الفرنسيين ، ويتخذ موقف عداء تجاه كل من السلطات العثمانية الموجودة في مصر ، وتجاه المصريين الثائرين . وكان درويش باشا قد ذهب في ذلك الوقت إلى الصعيد ، بصفته ممثلاً للدولة العثمانية ، وأخذ في جمع المدد والتموين اللازم لإمداد حملة الصدر الأعظم ، فقام مراد بك بتعقبه وطرده من الصعيد ، واستولى على كل ما كان هذا الباشا قد جمعه ، وسلمه للفرنسيين . ولا شك في أن مراد بك قد شعر في ذلك الوقت بتضارب مصالحه مع مصالح سلطات العثمانيين بعد عودتهم إلى مصر ؛ ووجد أن من مصلحة الإنفاق مع الفرنسيين ، حتى يستمر في الاحتفاظ بهيبته وأمواله ، وبمنطقة إستغلاله في البلاد . ولقد ذهب مراد بك في ذلك إلى حد بعيد ، هو حد الصلح والتحالف مع العثمانيين . وتم عقد وثيقة بين الطرفين بذلك ، في يوم ٥ أبريل سنة ١٨٠٠ . ولأشتملت مقدمة هذه الوثيقة على أنه : نظراً لما أبداه الأمير سامي المقام ، الحائز لكمال الشرف والاعتبار ، مراد بك محمد ، من الرغبة في أن يعيش في سلام ووفاء مع الجيش الفرنسي في مصر ، ولما يرغب القائد العام كليبر من الإعراب عما له في نفوس الفرنسيين من الاحترام الذي إستوجبته شجاعته وإقتضاه مسلكه حيالهم ، تم الإنفاق

على ما يأتي . (١)

وتتألف هذه الاتفاقية من عشر مواد ، تنص على إعراف القائد العام للجيش الفرنسي ، وبصفته ممثلاً للحكومة الفرنسية ، بمراد بك أميراً وحاكماً للوجه القبلي . مع الاعتراف له بهذه السلطة على البلاد الممتدة من مديرية جرجا إلى أسوان ، في نظير تأديته للجمهورية الفرنسية الخراج الواجب دفعه لصاحب الولاية على مصر ، وتحدد قيمته بمقدار ٢٥ كيس ، علاوة على ١٠٠٠ رة (أردب من القمح و ٢٠٠٠ رة) أردب من الشعير والحبوب ، ويخصص لمراد بك لإيراد محرك القصير وإسنا ، ويحتل الجيش الفرنسي ثغر القصير ، ويدفع مراد بك نفقات هذه القوة . ويكون له الحق في وضع فسيطة من المالك هناك . وتعهد كل من الطرفين بتسليم الطرف الآخر الجنود الذين يفرون إلى منطقته ، ويلتجئون إليها ، وكذلك الفلاحين الذين يتمتعون عن دفع الضرائب . وأصبح لمراد بك أن يرسل أحد أتباعه من البكوات مندوباً عنه يقيم بالقاهرة ، وضمن الجنرال كليبر لمراد بك تمتعه بإيراد المنطقة التي يحكمها ، وتعهد له بحمايته في حالة الهجوم عليه وكذلك تعهد مراد بك بإرسال قوة ، لا تقل عن نصف قوته ، لمعاونة الفرنسيين في حالة وقوع هجوم عليهم . وتعهد القائد العام بأن لا يقبل أي إنفاق فيه مساس بالمزايا التي يتمتع بها مراد بك ، ويبلغ هذه الاتفاقية إلى الحكومة الفرنسية ، حتى تراعى شروطها وقت دخولها في أي إتفاقية خاصة بمصر . وبالإجمال فإن مراد بك قد أصبح يحكم الصعيد « تحت الحماية الفرنسية » .

ولا شك في أن موقف الجنرال كليبر تجاه العثمانيين ، ثم تجاه المالك ، وبخاصة تجاه مراد بك ، كان يسمح له بعزل هذه القوى عن رجال الثورة والمقاومة الموجودين في القاهرة ، وبشكل يؤدي إلى إضعافهم .

ولم ينس الجنرال كليبر أن يلتزم فرصة حصار القاهرة لتثبيت دعائم حكمه في

(١) عبد الرحمن الزاوي : تاريخ الحركة القومية - ج ٢ - ص ١٥٦ .

الأقاليم ، وبخاصة في منطقة دمياط ، التي كانت بعض للقوات العثمانية قد انسحبت إليها ؛ وكذلك في مناطق المحلة الكبرى ، وطنطا ومنوف وسمنود ؛ وأخذ الثورة المنتشرة هناك ، واستخدم في ذلك القسوة وسفك الدماء ، ومصادرة الأموال ، وإعتقال الأعيان ، وفرض الغرامات الباهظة . ونهبوا كل ما وجدوه في هذه المناطق ، حتى عساكر مقام (تيجان) السيد أحمد البدوي ، وكانت من الذهب الخالص ، وكانت زنتها تقرب من ٥٠٠ رة مثقال .

وبعد ذلك ، أصبح في وسع الجنرال كبير أن يضيق الخناق على ثورة القاهرة ، ويقوم باقتحام المدينة بالقوة المسلحة .

وكانت أحوال القاهرة قد ازدادت صعوبة منع استمرار الحصار . وكان الأهالي يقضون الليالي في الأرقعة والأسواق ، وهلك البهائم من الجوع ، بعد إغتناء العليق والتبن والدريس . وتهدمت أجزاء كثيرة من القاهرة ، وتحوت إلى تلال وخرائب . وإتصل العثمانيون والمصريون بمراد بك ، ولكنه رفض المجيء إلى القاهرة ، وأرسل ينصحهم بعقد الصلح مع الفرنسيين .

وإستمر الحال على ما هو عليه من اشتعال نيران الحرب ، وشدة البلاء والكرب ، ووقوع البنات على الدور والمساكن من القتل ، والهدم والحرق وصراخ النساء من البيوت والصغار من الخوف والجوع والهلح ، من القحط وفقد المأكل والمشرب ، وغلق الحوانيت والطواوين والمخابز ، ووقوف حال الناس من البيع والشراء ، وتفليس الناس وعدم وجدان ما ينفعونه ، إن وجدوا شيئاً . وإستمر ضرب المدافع والقنابل والبنادق والنيران ليلاً ونهاراً ، حتى كان الناس لا يبنوا لهم نوم ولا راحة ولا جلوس لحظة لطيفة من الزمن ، ومقامهم دائماً أبداً بالأرقة والأسواق ، وكأنما على رؤوس الجميع الطير . وأما النساء والصبيان ، فقامهم بأسفل الحواصل والمعقودات تحت الأبنية . (١)

وكان الجنود الفرنسيون يهجمون في كل وقت من الأوقات على جهة من الجهات ، ويحاربون من بها ، وينتزعون منهم بعض المتاريس فـسكان المقاومون يصيحون على بعضهم بضرورة نجاتهم للموقع المهاجم ، ويسرعون إلى تلك الجهة ، ويعدون الفرنسيين عنها ، ثم ينتقلون إلى غيرها . ولقد وقع العبء الأكبر من عملية الدفاع هذه على كاهل حسين بك الجداوى ؛ فسكان يبادر ومن معه بنجدة المواقع التى يهاجمها الفرنسيون و رأى الناس من إقدامه وشجاعته وصبره ، على محاربة العدو ليلا ونهارا ، ما ينهى عن فضيلة نفس ، وقوة قلب وسموهمة ، وقل أن وقع حرب في جهة من الجهات إلا وهو مدير رحلها ، ورئيس كتابها . (١) وفى أثناء ذلك الوقت كان الأغا والوالى ، والمشايخ والفقهاء ، والسيد احمد المحرقى ، والسيد عمر النقيب يملكون على المقاتلين ، ويحرضونهم على الجهاد . ويبدو أن هذا الوضع كان لا يعجب الجبرتى إذ أنه يقول : « وجرى على الناس مالا يسطر فى كتاب ، ولم يكن لاحد فى حصاب ، ولا يمكن الوقوف على كلياته . فضلا عن جرئياته ؛ منها عدم النوم ليلا ونهارا ، وعدم العلمانية ، وغلو الأقوات ، وفقد الكثير منها ، خصوصا الأدهان ، وتوقع الهلاك كل لحظة ، والتكليف بما لا يطاق ، ومغالبة الجهلاء على العقلاء ، وتطاول السفهاء على الرؤساء ، وتهور العامة ، وانط الحرافيش ، وغير ذلك مما لا يمكن حصره . ولم يزل الحال على هذا المنوال إلى نحو عشرين أيام . » (٢) واستمر التراسل مع أتباع مراد بك فى شأن الصلح وخروج الجنود العثمانيين من مصر والتهديد بحرق القاهرة إذا لم ينسحبوا منها . ومع ذلك فقد استمر العناد . ولسكن الفرنسيين أبطالوا الضرب ، وأرسلوا رسولا إلى الباشا والسكندرية والأمراء ، وطلبوا المشايخ للتحدث معهم فى الأمر ، وذهب

(١) الجبرتى : ج ٣ . ص ٩٨ .

(٢) الجبرتى : ج ٣ . ص ٩٨ . ٩٩ .

الشيخ الشرفاوى ، والمهدى ، والسرسى ، والفيومى ، وغيرهم ، وقابلهم القائد العام ، وذكر لهم أنه يعطى الأمان الكامل لأهل القاهرة ، على أساس خروج القوات العثمانية الموجودة فى المدينة ولحقاقهم بحياتهم ، وستكمل السلطات الفرنسية بتقديم ما يحتاجون إليه ، حتى يصلوا الى معسكرهم . وأما الجنود المصرية المشتركة معهم ، فلها أن تبقى فى مصر ، أو تخرج منها . أما الجرحى العثمانيين ، فيجردون من سلاحهم ، ويمكنهم أن يخرجوا مع الكتيبة ، أو يبقوا البداوة فى القاهرة حتى الشفاء . واقصد وبع الجنرال كليبر العلماء على القيام بالثورة بعد أن لنهزم الوزير ، وأصبح من الصعب عليه أن يعود قبل ستة أشهر أخرى . ونسب العلماء ما حدث إلى ناصف باشا ، وكتبت الدولة ، وإبراهيم بك ومن معهم ، فهم « الذين أناروا الفتنة » ، وهيجوا الرعايا ، ومنوا الناس بالأمانى الكاذبة ، والعامه لاعتقول لهم » (١) فأمرهم الجنرال كليبر بأن يطلبوا إليهم ترك القتال والخروج من القاهرة ، فمسيرهم لأنهم لا يتقدمون على حرب النعمانيين ، وسيكونوا سببا فى علاك الرعية .

وتوسط العلماء بين الفرنسيين والعثمانيين فى عقد الصلح ، فى حالة قبول العثمانيين ، وإجتماعهم بهم وبالفرنسيين لإتمام عقد الصلح ، ولتقديم ما يلزم للعثمانيين للخروج من القاهرة .

ولكن مرعان ما عاد العلماء إلى القاهرة ، وواجهوا الأهالى وجنود الإنكشارية بهذا الكلام ، فثار ثائرة الجماهير ، وقاموا عليهم ، وسبواهم وشتمواهم ، وضربوا الشرفاوى والسرسى ، ورموا عمامتهم ، وأسمعواهم قبيح الكلام ، وصاروا يقولون هؤلاء المشايخ إرتدوا وعملوا فرنسيس ، ومرادهم خذلان المسلمين ، وأنهم أخذوا دراهم من الفرنسيين . وتكلم السفلة والغوغاء من أمثال هذا الفضول

(١) الجبرنى : ج ٣ ، ص ٩٩ .

وتحدد في ذلك الرجل المغربي الملتف عليه أخلاط العالم ، ونادى من عند نفسه الصلح منقوض ، وعليكم بالجهاد ، ومن تأخر عنه ضرب عنقه . (١) وساد انقسام في الرأي ، وخرج الشيخ للسادات ، وأظهر إصراراً على ضرورة الاستمرار في المقاومة ، وأخذ ينادى على الناس بضرورة البقاء خلف المتاريس . ومع هذا الإصرار على المقاومة ، انتشرت الاشاعة بأن سبب طامب الفرنسيين للصلح وعجزهم عن الاستيلاء على القاهرة ، وأنه قد انتهى مآلهم من ذخيرة . وأجاب الباشا والمكتنخدا الجنرال كليبر بإصرار الجنود على الاستمرار في الحرب حتى يظفروا بهم ، أو يموتون عن آخرهم . وحاول الفرنسيون الاتصال بمجموعة المقاومة التي كانت موجودة في منطقة بولاق ، ولكنهم رفضت الصلح مرات عديدة . « فأرسلوا في خامس مرة فرنساويًا يقول أمان أمان ، سوا سوا ، ويده ورقة من سارى عسكر ، فأنزلوه من على فرسه وقتلوه . وظن كامل أهل مصر أنهم إنما يذهبون صلحهم عن عجز وضعف . وأشعلوا نيران القتال ، وجندوا في الحرب من غير انفصال . والفرنساوية لم يقصروا كذلك ، وأرسلوا رعى المدافع والقناير ، والبنديق المتكاثرة . » (٢)

وكان الجميع يعتقدون بأن هناك قرارة نجاة ستأتى للقاهرة ، فتمسكوا في أن يرفعوا على المآذن أعلاماً بالنهار ، وقناديل بالليل ، حتى تتمكن قوات النجدة القادمة من أن تهدى بها ، وتمأكد من أن المدينة لا تزال في أيدي المسلمين . وساد نفس الاعتقاد منطقة بولاق التي إسمت فيها الشائرون في الدفاع .

ولقد إنهمرت الأمطار سيولا بعد ذلك على القاهرة ، وامتلاث للطرق بالوخل ، وتلطخت ملابس الأمراء والعسكر ، وأخذ الأهالى يعملون على

(١) الجبرنى : ج ٣ ص ٩٩ .

(٢) الجبرنى ج ٣ ص ١٠١ .

تجفيف المياه والأحوال . ولانتهر الفرنسيون هذه الفرصة ، وهجموا على القاهرة وبولاق من كل ناحية . وأخذوا في ضرب القاهرة بالمدافع من جامع الظاهر ، ومن قنطرة الليمون . وأخذوا في إشعال النار في الحوانيت وشبابيك البيوت ، وهم يتقدمون شيئاً فشيئاً . وقاوم الأهالي بكل مالدتهم من همه . وهجم الفرنسيون كذلك على بولاق ، التي استقبل أهلها في الدفاع عنها ، حتى غلبهم الفرنسيون ، بعد أن حصروهم من كل الجهات « وقتلوا منهم بالحرق والقتل ، وبلوا بالسلب والنهب . وملكوا بولاق ، وفعلوا بأهلها ما يشيب من هول النواصي . وصارت القنطرة مطروحة بالطرقات والأزقة ، وإحترقت الابنية والدور والقصور ، وخصوصاً البيوت والرباع المطلة على البحر ؛ ثم أحاطوا بالبلد ، ومنعوا من يخرج منها ، واستولوا على الوكائل والبضائع وغازن العلال ؛ « والذي وجدوه منكمفاً في داره ، أو طبقة ولم يقايل ، ولم يجدوا عنده سلاحاً ، نهبوا متاعه ، وعروه من ثيابه ، ومضوا وتركوه حياً ، وأصبح من بقى من ضعفاء أهل بولاق وأهل أراعيانها الذين لم يقاتلوا فقراء لا يملكون ما يستر عوراتهم » .^(١)

لقد تم للفرنسيين للسيطرة على منطقة بولاق . واستمرت هذه الأساة من يوم ١٤ أبريل حتى يوم ١٧ . ورغم استيصال الأهالي في الدفاع ، وتمحصنهم في البيوت ، فإن قوة الأسلحة الحديثة هي التي انتصرت . وأحرق الفرنسيون منطقة بولاق ، وأسلبوها للنهب ؛ ولا انتقام الجنود . ولم يكتف الفرنسيون بهذا الخراب والتدمير ، بل فرضوا على أهالي بولاق غرامة جسيمة بلغت قيمتها مائتي ألف ريال ، علاوة ثلاثمائة ألف ريال على المتاجر ؛ وفرضوا على الأهالي أن يسلبوا مالدتهم من مدافع وذخائر ، وغلال وحبوب ، علاوة على أربعمائة بندقية ، ومائتي طنبجة .

واستولى الفرع على سكان القاهرة ، ولانتهم الجنرال كليبر هذه الفرصة ، وأمر
بالمهجوم على القاهرة . وشدد الفرنسيون هجومهم ، وأخذوا في نسف المساكن
وفي إحراقها ، وبشكل جعل السنة النيران ترتفع في سماء القاهرة ، وتحاصرهما
من كل جانب ، وبطريقة تثير الرعب والهلج في نفوس الأهالي . وأثرت هذه
الطريقة النفسية أو الوحشية ، على قوة المقاومة ، وخاصة بعد أن احترقت أحياء
بأكملها ، ودفن الأهالي فيها تحت الانقاض ، وبخاصة في المنطقة الممتدة من
الازبكية إلى باب الشعربية .

وبدأ الهجوم العام على القاهرة في يوم ١٨ أبريل ، وصحبه إطلاق المدافع على
المدينة من كل جانب . ومالت نفوس العقلاء صوب المناوضة لكف هذه النوازل ،
وظهرت هذه الفكرة لدى العلماء ، وانضم عثمان بك البرديسي ، وكيل مراد بك ،
إلى العلماء ، في ضرورة السعي للوصول إلى الصلح ؛ فوافق الثوار على ذلك .
وإستمرت المفاوضات في شروط التسليم حتى يوم ٢١ أبريل ، وشارك فيها
مخدوبين عن ناصف باشا ، خاصة وأن الأمر كان يتعلق بإسحاب القوات العثمانية
التي كانت قد دخلت القاهرة وقت موقعة عين شمس من هذه المدينة . وتضمنت
هذه الشروط تهديد الجنود العثمانيين وقوات المماليك بالانسحاب من القاهرة ، على
أن يتم ذلك في مدة ثلاثة أيام ، ويخرجوا من العاصمة حاملين أسلحتهم وأمتعتهم ،
فيما عدا المدافع ، التي يتركونها في مواقعها للفرنسيين ؛ وأن يتم الجلاء يوم ٢٥
ظهراً ، ويستمرروا في انسحابهم حتى حدود الشام . أما من ناحية الجنرال كليبر
فانه قد تعهد بالعفو العام عن كل سكان القاهرة ، وعن كل المصريين الذين كانوا
قد اشتركوا في الثورة ؛ وإن كان قد إشتط على المصريين ألا يغادر أحد منهم
العاصمة ويلحق بالجيش العثماني . وكانت هذه الاتفاقية أساساً لحيل الأتراك
والمماليك عن القاهرة إلى بلبيس ؛ وخرج معهم بعض زعماء الثورة من

المصريين ، مثل السيد عمر مكرم ، فقيب الاشراف ، والسيد أحمد المحروقي كبير التجار ؛ كما خرج من القاهرة بضعة آلاف من الاهالى مهاجرين خوفاً من انتقام الفرنسيين .

ولاستعداد الجزال كليبر لدخول القاهرة دخول الغزاة المنتصرين ، وأقام عرضاً كبيراً للقوات الفرنسية في سهل القبة ، ودعى أكابر القاهرة وأعيانها لمشاهدته ، ثم دخلت القوات الفرنسية العاصمة ، في استعراض كبير ، في الوقت الذي كانت المدفعية تدوى فيه بطلقاتها . إن الجزال كليبر سيحكم القاهرة على أساس أنه قد فتحها من جديد ، ولا شك في أن هذا التماذى في سياسة القوة ، وفرض الغرامات وإذلال أعيان البلد ، سيكون عاملاً فعالاً في القضاء عليه وإغتياله .

٤ — مقتل الجنرال كليبر :

كانت ثورة القاهرة الثانية قد استمرت لمدة ثلاث وثلاثين يوماً ، وتسكيد فيها أهالى القاهرة الكثير . وكان أول عمل للجنرال كليبر بعد دخوله المدينة هو نقض العهد الذى كان قد أعطاه بالعفو العام عن كل من شارك في الثورة ، وأمر بالافتصاص من سكان القاهرة جميعاً ، بفرص غرامة باهظة على الاهالى ؛ وكانت شديدة في وطأتها على سكان العاصمة ، وخاصة بعد ما كان قد حل بها من خراب . وبعد دخول الجنرال كليبر إلى القاهرة ، دعا الأعيان والمشايخ للحضور لديه ، بدعوى أنه كان يرغب في أن يدبر الامر معهم ، ويرتب الديوان من أجل تنظيم البلد ، وإصلاح حال الرعية . وبكر الأعيان والمشايخ بالذهاب إليه ، ولبس كل منهم أفخر ثيابه ، وكان كل منهم يطمع في أن يقلده القائد العام أكبر المناصب ؛ وربما يحدث تغيير في أعضاء الديوان ، أو يختاره الفرنسيون عضواً في الديوان الخصوصى . ويذكر لنا الجبرتي كيف تمت هذه المقابلة ، وكيف أنهم تركوهم جلوساً ، وأملوهم وقتاً طويلاً دون أن يخاطبهم أحد ؛ ثم فتحت الابواب وطلب

إليهم الدخول ، وانتظروا من جديد ، حتى وصل القائد العام ، ومعه جماعة من القادة . وتحدث الجنرال كايبر طويلًا مع الترجمان ، ثم قام الترجمان بتلخيص ما قاله الاعيان والمشايخ باللغة العربية ، وذكر أنه يطلب منهم عشرة آلاف ألف ، أى عشرة ملايين . وكان حديثه يعنى التوبيخ لهم ، إذ أن الترجمان ذكر لهم أن الفرنسيين اعتقدوا أن أهل العلم كانوا أعقل الناس ، وأن الأهالي كانوا يمتدنون بهم ، وأنهم قد اختاروهم لتدبير الامور ، وميزوهم عن غيرهم ورتبوا لهم الديوان ، وغمروهم بالإحسان ، وجعلوهم مسموعى القول ، مقبولى الشفاعة . ولكنهم فرحوا بعد ذلك بقدوم العثمانيين ، وانضموا إليهم ، بما يدل على نفاقهم تجاه الفرنسيين . وحاول العلماء والأتيسان أن يدافعوا عن أنفسهم ، وذكروا أن الفرنسيين أنفسهم كانوا قد عرفوهم . منذ اليوم الثانى لرمضان ، بأنهم قد عادوا إلى حكم العثمانيين ، وأن البلاد والأموال صارت لهم ، خاصة وأن سلطان العثمانيين كان صاحب البلاد سابقاً ، وخليفة المسلمين . ولم يعرفوا ما تم بعد ذلك إلا وقد وقع هذا الاشتباك بين الفرنسيين والعثمانيين ؛ ثم استمر النقاش مع الترجمان حول مسئوليتهم فى عدم توجيه الأهالي صوب الاخلاص إلى السكون ، والابتعاد عن الثورة . وإشتد عليهم القائد العام وذكر لهم أنه كان فى وسعه أن يفعل معهم ما فعله مع أهل بولاق ، من قتلهم عن آخرهم ، وحرق بلدهم ، وسبى حريمهم وأولادهم . « ولكن حيث أننا أعطيناكم الامان ، فلا نقض أماننا ، ولا نقتلكم ، وإنما نأخذ منكم الاموال ، فالمطلوب منكم عشر آلاف ألف فرنك » . (١) وقاموا بتوزيع هذا المبلغ على المشايخ والاعيان ، وتوزيع الباقي على أهل البلد . وطلب اليهم فى نفس الوقت أن يتركوا عندهم خمسة عشر شخص من بينهم كرهينة . « أنظروا من يكون فيكم رهينة عندنا حتى تغلقوا ذلك المبلغ » .

(١) الجرنال : ج ٣ ، ص ١٠٧ .

وقام بعد ذلك من فوره الجنرال كليبر ، ومعه أصحابه إلى داخل الدار ، وأغلق
بذنه وبينهم الباب ، ووقف الحراس على الباب ، الآخر ينعون من يخرج من
الجالسين ، وكانت مفاجأة . فبهتت الجماعة ، وإنقعت وجوههم ، ونظروا
إلى بعضهم البعض ، وتحيّرت أفكارهم ... ولم تزل الجماعة في حيرتهم وسكرتهم ،
وتنفي كل منهم لأنه لم يكن شائناً مذكوراً ، ولم تزالوا على ذلك الحال إلى قريب
العصر ، حتى بال أكثرهم على ثيابه . وبعضهم شرشر ببوله من شبك المسكن ،
وصاروا يدخلون على نصارى القبط ، ويقعون في عرضهم ، فالذى لمحشر فيهم
ولم يكن معداداً من الرقساء أخرجوه بحجة أو سبب ، وبعضهم ترك مداسه ،
وخرج سافياً ، وما صدق بخلاص نفسه . (١)

وعملوا على توزيع هذه الغرامة على الملتزمين لكي يجمعوها من الأهالي
وأصحاب الحرف وحتى على الحواة والقرذية ... والصاغة والنحاسين ، والدالين
والقباية ... وكذلك بياعون التبناك والدخان والصابون ، والخردجية والطارون
والزياتون ... والجزارون والمزينون .

وتشددوا في جمع هذه الغرامة ، وخصوصاً من الشيخ السادات ، الذي
استخدموا معه النسوة ووسائل الإهانة ، حتى يدفع المبلغ الذي فرضوه عليه ،
فاستدعوه ليلاً إلى القلعة ، وحبسوه هناك ، وهددوه بالقتل إن لم يدفع المبلغ .
ثم نقلوه بعد ذلك إلى دار وكيل الحاكم ، ثم صعدوا به ثانية إلى القلعة وحبسوه
في حائل ، ينام على التراب ، ويتوسد بحجر ، وضربوه تلك الليلة . ومع هذه
المعاملة القاسية ، طلب الشيخ السادات أن يرجع إلى داره ، لكي يدفع متاعه ،
ويوفى بالغرامة . وجمع بعض المبلغ ، كما جمع ما وجده من مصاغ وفضيات
وملابس ، فثمنوها بثمان بخس ، ثم حفروا الأرض في داره ، بحثاً عما يكون

قد خبأه ورغم ذلك ، فإنهم قد احتجزوه ، ونقلوه ماشيا في الشوارع ، وصاروا يضربونه خمسة عشر عصا في الصباح ، ومثلها في الليل ، (١)

نزلت هذه النازلة بأهالى القاهرة ، في الوقت الذى تعرض فيه من هاجر من العاصمة لإعتداءات قطاع الطرق والصوص ، وظلت الاسواق كاسدة ، والحواليت مقفولة ، والأرزاق عاطلة ، والمطالب عظيمة . ولا شك في أن هذا التشدد وهذه الإهانات التى نزلت بأعيان البلاد وشيوخها ، كانت من بين الاسباب الرئيسية التى حركت النفوس ، وبشكل أدى إلى مقتل الجنرال كليبر . ونسى الفرنسيون في إنقائهم أن بعض هؤلاء الأعيان والمشايخ كان يتمتع بمقام رفيع في بلده ، نتيجة لنسبه أو اعصبيته ، وأتباعه ومريديه . ويذكر أكثر من مؤرخ أن إهانة الشيخ السادات كانت سبباً مباشراً في قتل الجنرال كليبر ، رغم أنهم كانوا قد إحتفظوا به سجيناً في القلعة ، ولم يفرجوا عنه إلا في ١٩ يوليو سنة ١٨٠٠ ، أى بعد مقتل كليبر ، وتولى الجنرال مينور القيادة .

ولا شك في أن موقف الجنرال كليبر من أهالى القاهرة ، مع ما يشتهل عليه من بطش وشدة ، راجعاً إلى شعوره بأنه قد فتح القاهرة من جديد . ورفض بعد ذلك الدخول في مفاوضات مع البريطانيين ، ومع العثمانيين ، في شأن الجلاء عن مصر ، حتى بعد أن قامت محاولات من جانب بريطانيا ، لإبلاغه بأنها توافقت على إعطاء جوازات مرور للقوات الفرنسية التى تنسحب من مصر . وإعز الجنرال كليبر بقواته ، ورفض الاستماع إلى الانجليز الذين ظهروا على أنهم لا يمكن الوثوق في كلمتهم ؛ كما أمر بعدم السماح لأى مندوب عثمانى بالنزول إلى الثغور بدعوى التمهيد للمفاوضات من جديد ، وعلى أساس أنهم قد يكونوا من الجواسيس ، الذين يحاولون معرفة توزيع القوات الفرنسية في مصر . واستند الجنرال كليبر إلى

(٤) الجبرتي : ج ٣ . ص ١٠٨ .

سيطرته على الوجه البحرى والقاهرة ، وإلى هديره الأحوال فى الصعيد ، نتيجة لسيطرة مراد بك على هذه المنطقة ، وعمله لحساب الفرنسيين . وربما يكون الجنرال كليبر قد فكر فى الاتصال بالباب العالى رأساً ، لكنى يظهر له عدم جدوى مخالفته مع البريطانيين ، الذين كانوا طامعين فى تملكاته ، وطامعين فى إحتلال مصر ، حتى يدفع الباب العالى بذلك صوب الخروج من التحالف مع بريطانيا ، والإلتزام على الأقل بمبدأ الحياد تجاه فرنسا والفرنسيين . وأفضى الجنرال كليبر بهذه السياسة لبعض المقربين إليه . ولكن الزمن لم يمهله لإتخاذ أية خطوة فى سبيل تنفيذ هذه السياسة ؛ إذ أنه قتل فى يوم ١٤ يوليو سنة ١٨٠٠ .

وكان الجنرال كليبر قد ذهب فى صبيحة ذلك اليوم إلى جزيرة الروضة ، لكنى يستعرض كتيبة الأروام التى جندتها الفرنسيين ، وألقوا بها بقواهم ؛ ثم عاد بعد ذلك إلى الأزبكية ، لتفقد أعمال الترميم التى كانت تتم فى دار القبة العامة ، وفى مسكن القائد العام ، بعد الإضرار التى كانت قد لحقت بها من ضرب المدافع فى أثناء فترة الثورة . وبعد الظاهر خرج الجنرال كليبر يتمشى فى حديقة القصر ، وبجانبه المهندس بروتان ؛ وفجأة اغترب منهم أحد الشبان ، وكأنه يتوسل إليه أو يستجديه ، ومد له يده اليسرى ، كأنه يريد تقبيل يده ، فدله الجنرال يده ، التى قبض عليها وأخرج يده اليمنى وفيها خنجر ، وطعن به الجنرال أربع طعنات فى الصدر ، دون أن يتمكن الجنرال من الابتعاد عنه . وسقط كليبر على الأرض مضرجاً بدمائه ، وحاول بروتان مساعدته ، فضربه الرجل وفر هارباً ، وأسلم الجنرال كليبر الروح دون أن ينطق بكلمة .

وكانت مفاجأة للجميع ، سواء المصريين أو الفرنسيين . وظهرت الرغبة فى الانتقام على جنود القوات الفرنسية الموجودين فى القاهرة ، وضرب النفير العام لتجميع الجنود . وخاف الأهالى ، وأنفروا الحوانيت ؛ وفى لحظات قليلة خلعت

الشوارع من المارة ، واعتقد الفرنسيون أن المشايخ هم الذين حرضوا على هذه العملية . وأخذوا في البحث عنهم .

وأخذ الفرنسيون في البحث عن القتلى ، الذي لم يكن قد إبتعد كثيراً عن مكان الجريمة ؛ ووجدوه مخفياً في الحديقة المجاورة لدار القيادة ، وتمسكوا من القبض عليه ، وكانت ملابسه تحمل آثار دماء ؛ كما عثروا على الخنجر مدفوناً في المكان نفسه ، وعليه آثار دماء كذلك . وتعرف عليه بروتان ، وذكر بعض الشهود أنه كان يتبع الجنرال كليبر ، ويستقصي خطواته منذ بضعة أيام . وكان القتال يسمى سليمان الحلبي ، وكان طالباً ، ويبلغ من العمر ٢٤ سنة ؛ وذكر أنه جاء إلى القاهرة منذ واحد وثلاثين يوماً لقتل الجنرال كليبر ، أى أنه إعترف بالجريمة وذكر أنه قضى الفترة السابقة للاغتيال في الجامع الأزهر ، وأنه أفضى بنيته على القتل إلى أربعة من زملائه . كما إعترف بأنه قد استقصى حركات الجنرال ، حتى تمكن من التسلل إلى حديقة دار القيادة العامة ، التي كانت هي بيت الآف بك في الأزبكية ، وإرتكب جريمته هناك . فاحتفظت السلطات بالقتال ، وأمرت بإلقاء القبض على الطلبة الأربعة الآخرين .

واستتبعت محاكمة الجناة صدور أمر من قائد عام جديد بتشكيل مجلس عسكري يقوم بهذه المهمة . وكان القانون العسكري الفرنسي ينص على تولي أقدم قائد منصب القيادة ، بصفة مؤقتة ، إلى أن تقوم الحكومة بتعيين قائد عام جديد . وكان أقدم قائد هو الجنرال مينو ، الذي كان قد تولى قيادة منطقة رشيد في عهد الجنرال بوناپرت ، ثم تولى قيادة منطقة القاهرة بعد نشوب الثورة للمرة الثانية فيها . وأصدر الجنرال مينو أمراً في اليوم التالي ينهى فيه إلى الجيش مقتل الجنرال كليبر ، وينوه فيه بخدماته العسكرية ، ويذكر فيه أنه سيسير على نفس سياسته ، ويهدى من السياسة التي كان الجنرال بوناپرت قد وضع

أسمها في مصر . كما أصدر أمراً بتشكيل المحكمة العسكرية الخاصة بمحاكمة قتلة الجنرال كليبر ، من تسعة أعضاء ، كانوا من كبار ضباط قوات الاحتلال . وتم التحقيق مع المتهمين بسرعة ، وكذلك مع الشهود ؛ ثم استتمعت المحكمة في يوم ١٦ إلى مراعاة المدعى العمومي ، وإلى دفاع المتهمين . وصدر الحكم باعتبار سليمان الحلبي وشركائه الأربعة مذنبين ، وحكمت المحكمة بإحراق يد سليمان الحلبي اليمنى ، ثم لإعدامه على الخازوق ، وترك جثته تأكلها الطيور ؛ وإعدام شركائه الأربعة بقطع رؤوسهم وإحراق جثثهم بعد الإعدام ، مع مصادرة أموال المتهم الرابع ، الذي لم يتمكنوا من إلقاء القبض عليه ، ولم يكن له مال . وكان هذا الحكم نزيهاً وعادلاً ، وبخاصة بالنسبة لأهمية شخصية المجنى عليه ، ولأهمية الظروفة ، التي وقع فيها حادث الاغتيال . وكان يدل على أن الفرنسيين كانوا لا يرغبون في إظهار روح الانتقام من المصريين ، رغم أنه كان في وسعهم القيام بذلك .

وإستعدوا بعد ذلك لتشجيع جنازة الجنرال كليبر ، وكان قد قتل منذ ثلاثة أيام . ويصف لنا الجبرتي هذه الجنازة وصفاً دقيقاً : « فلما أصبحوا ، لاجتمع عساكرهم وأكابرهم وطوائف عينها القبط والشوام ، وخرجوا بلكوب مشهده ركباناً ومشاة ، وقد وضعوه في صندوق من رصاص ، مسنم الخطاء ، ووضعوا ذلك الصندوق على راية برية قديمة وسيفه وألحافه الذي قتل به ، وهو مغروس بدمه . وعملوا على العربدة أربعة بيارق صفراء ، في أركانها معمولة بشعر أسود ، ويضربون يطبولهم بغير الطريقة المعتادة ، وعلى الطبول خرق سود ، والعسكر ما لديهم البنادق ، وهي منكسة إلى أسفل ، وكل شخص منهم معصب ذراعه بخرقه حرير سوداء . ولبسوا ذلك الصندوق بالقطيفة السوداء ، وعليها قصب مخيش . وضربوا عند خروج الجنازة مدافع وبنادق كثيرة . وخرجوا من بيت الأربسية على باب الخرق إلى درب الجاميز إلى جهة الناصرية . فلما

وصلوا إلى تل العقارب ، حيث القلعة التي بنوها هناك ، ضربوا عدة مدافع .
وكاوا أحضروا سليمان الحلبى والثلاثة المذكورين . فأمنضوا فيهم ما قدر عليهم .
ثم ساروا بالجنازة إلى أن وصلوا باب قنيسر العيسى ، فرفعوا ذلك الصندوق ،
وضمموه على علوة من التراب ، بواسطة تخشيفية صنعها وأعدوها لذلك ، وعملوا
حولها درابزين وفوقه كساء أبيض . وزرعوا حوله أعواد سرو ، ووقف عند
بابها شخصان من العسكر ببناشقهما ملازمان ليلا ونهاراً ، يتناوبان الملازمة على
الدوام . (١)

وفي أثناء هذه الأيام الثلاث ، كانت القاهرة في حالة رعب وفزع ، وحالة
خوف دائم . ونخشى على الأتربة من الانتقام السلطات الفرنسية منهم ، أو من
قيام طالب آخر بحادث مماثل أو مشابه . فطلبوا الإذن من السلطات العسكرية
الفرنسية بإقفال الجامع ، فأذن لهم كبير الفرنسيين ، الجنرال مينو ، بذلك . وفي
صبيحة اليوم التالى ، أفتلوه ، وسمروا أبوابه . وظلمت أبواب الأزهر مغلقة طوال
الفترة الباقية للحملة الفرنسية على مصر ، ولم يفتح من جديد إلا فى نهاية شهر
محرم سنة ١٢١٦ هـ ، أى فى ٢ يونيو سنة ١٨٠١ .

الفصل التاسع عشر

قيادة الجنرال مينو وخروج الحملة

كان الجنرال مينو قد تولى القيادة العامة وقد بلغ عمره ٥٠ عاماً ، فكان أقل مهمة على المعارك والالتحام من غيره من القواد الذين كانوا يصغرونه في السن ؛ وكان أقرب إلى الرغبة في الاستقرار ، خاصة وأنه كان قد تزوج من إحدى المصربات ، وأشهر إسلامه ، وسمى نفسه عبد الله باشا مينو . ورغم رغبته في الاستقرار في مصر ، أى في إبقاء الاحتلال الفرنسي في البلاد ، ومجموداته المتعددة التي بذلها من أجل تحقيق هذه السياسة ، فقد كتبت عليه هذه الظروف أن يواجه قوى ضئيلة كبيرة ، من جانب كل من الدولة العثمانية ومن بريطانيا ، وأجبرته هذه القوى على أن يخرج بالحملة الفرنسية من مصر . فيعتبر حكمه في الفترة الأخيرة ، والمرحلة النهائية ، من مراحل تاريخ مصر تحت الاحتلال الفرنسي ؛ وفتح جلاء الفرنسيين عن مصر عهداً جديداً من تاريخ البلاد . فمن هو الجنرال مينو ؟ وما هي سياسته ؟ وما هي القوى التي واجهته ؟ وكيف تطورت الأحداث إلى خروج الفرنسيين من البلاد ؟

١ - الجنرال مينو وسياسته :

كان الجنرال مينو قد تخرج من المدرسة الحربية قبل نشوب الثورة الفرنسية ، وكان من طبقة النبلاء ، ويحمل لقب بارون ؛ ولكنه تنازل عن هذا اللقب ، وانظم إلى جانب الشعب بعد إعلان الثورة ، وأصبح عضواً في الجمعية العمومية . ثم عاد إلى الجندية واشترك في بعض المعارك ، وإن كان لم ينجح في إظهار كفاءة حربية لها قيمتها . وسجن بجنينة إلى مصر ، أصيب بإحدى الجراح في عملية الهجوم على

الاسكندرية ، الأمر الذى جعل الجنرال برنابرت يعينه قائداً لمنطقة رشيد ؛ ولم يتمكن من الاشتراك فى عمليات لها قيمتها ، سواء فى إحتلال مصر ، أو حتى فى الحملة الفرنسية على سوريا . وعينه الجنرال كايير قائداً لمنطقة القاهرة بعد إخضاع ثورة القاهرة الثانية . وتولى القيادة « بصفة مؤقتة » نتيجة لكونه أقدم جنرال فى الحملة ، وإنظاراً لحجى الأوامر بتعيينه أو بتعيين غيره فى هذا المنصب .

ولم يكن الجنرال مينو يتمتع بمظهر يمثل العظمة ، مثل كليبر ، بل إنه كان ضئلاً مع بعض الترهل ؛ ولم تكن طريقته فى معاملة الضباط والجنود هى طريقة القائد الشجاع ، بل كانت أقرب أكثر من ذلك إلى طريقة رجل الإدارة ، حتى أن البعض أسماه بالسلطان مينو . وكانت بقية القواد ينظرون إليه على أنه لا يمثل شجاعة الجندى الفرنسى ، ويعتقدون أنه لا يصلح لتولى القيادة العامة . هذا علاوة على أن الجنرال مينو كان من أنصار بقاء الحملة فى مصر ، وكانت غالبية الضباط والجنود قد بدأت تشعر وكأنها منفية عن فرنسا ، مقطوعة الصلة بالوطن الأم ، وبدأت تفسكر فى ضرورة العودة إلى أوروبا . ورغم ذلك فقد وقع عبء هذه القيادة على الجنرال مينو ، وكان هذا العبء يزيد عن ذلك الذى تحمله الجنرال كليبر ، فيما يتعلق بمعارضة بعض الجنرالات له وسياسته . ولقد سار الجنرال مينو فى سياسته على أساس بقاء الإحتلال الفرنسى فى مصر . وما دامت قوات الحملة عاجزة عن الاتصال بفرنسا ، فعليها أن تعيش فى البلاد ، وبموارد البلاد ، ومع أهل البلاد ؛ أى النظر إلى مصر على أنها مستعمرة فرنسية . وتدل جميع الخطوات التى اتخذها الجنرال مينو بالنسبة للإدارة والضرائب ، وبالنسبة للصناعة والتجارة والزراعة ، وكذلك بالنسبة لعلاقات الفرنسيين بالوطنيين ، على أنه كان يعتبر مصر مستعمرة فرنسية ، أو يحاول الوصول بها إلى هذا الوضع .

أما فيما يتعلق بنظم الإدارة، فقد اعتبر الجنرال مينو نفسه نائباً عن حكومة القنصلية في حكم البلاد؛ وما دامت الصلات صعبة مع أوربا فإنه قد أعطى نفسه صفة رئيس الدولة في معالجة كل شئون البلاد. وأصبح الجنرال مينو بالذات هو الذى يصدر الأوامر، وكأنها القوانين، حتى فيما يتعلق بشئون الأهالى، علاوة على سلطاته العسكرية بصفته قائداً عاماً للحملة. وعمل الجنرال مينو على أن يشرف بنفسه على الإدارات وعلى حساباتها، وعلى كل ما يتعلق بالتكوين. وأشرف على عمالية جمع الأموال من الأقاليم، بعد أن كان بعض التلاعب قد ظهر فيها، رغم إشراف قواد المناطق العسكرية عليها. وكان الجنرال مينو يهدف من وراء ذلك إلى أن تتوفر لدى القيادة العامة الأموال اللازمة للاتفاق على جيش الشرق، حتى تتحسن أحوال الجند، وسائر رجال الحملة. (١) وكان يرغب كذلك في التمكن من دفع مرتبات الجنود بصورة منتظمة، ودفع نفقات الإدارة العامة. وكان الجنرال مينو يعلم بأن البسكوات المالىك كانوا يجمعون من الأهالى ما يقرب من ٦٠ مليون فرنك، ولا يقدمون الإدارة الفرنسية سوى ثمانية عشر مليوناً. وكانت الثورة التى انتشرت فى طول البلاد وعرضها، واستمرت مشتعلة فى العاصمة منذ وقت مجىء حملة يوسف ضياباشا قد أعطت السلطات الفرنسية فرصة، مع اختراع هذه الثورة وإخضاع الأقاليم، لمرض الكثير من الضرائب والغرامات على الأهالى؛ كما أنها أسلمت للفرنسيين كميات كبيرة من السلع والحبوب التى قاموا بمصادرتها. فعمد الجنرال مينو إلى بيع هذه السلع والبضائع، حتى تتوفر فى يديه الأموال.

ولقد استمر الجنرال مينو فى فرصة الضرائب على الأهالى، ولم يكن الناس قد أتموا بعد دفع الغرامات الأولى، رغم ما فاسوه فى دفعها، ورغم بقاء بعضهم

(١) د. محمد فؤاد شكرى: الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، ص ٢٤١.

في الحبس ، وفرار البعض الآخر من البلاد وأمر الجنرال مينو بأن تصادر أملاك الفسارين الذين لا يعودون بعد اثنين وثلاثين يوماً . وكان الفرنسيون يحضرون لجمع المال ، ومعهم الجنود والفعلة ، وبأيديهم القزم ، ويأمرون بهم الدار إن لم يدفع صاحبها في الحال . كما أغلقوا كثيرًا من الوكائل والخوانيت « على غفلة في يوم واحد » ، ثم صاروا يفتحونها بعد ذلك ، ويسمعون ما فيها بأبخس الأثمان . وكانت الغرامة جماعية ، فإن كفى ثمن السلع كان بها ، وإن زاد احتفظوا بالباقي لإكمال قيمة غرامة الجار ، وكانت السلع ، في غالب الأحيان ، لا تسكنى لسداد الغرامة ، طبقاً لتسميرهم لها .

وإلى جانب هذه العملية فكر الجنرال مينو في مشروع لإصلاح نظام الضرائب التي كان يدفعها المصريون . وعلى أساس توسيدها ، ووصولها كاملة إلى خزان الحكومة . وكان هذا المشروع يقر مبدأ المساواة بين المصريين فيما يؤدونه من ضرائب ، ويقضى بحرمان الملتزمين من استغلال عملية جمع الضرائب ، وكذلك حرمان الصرافين الأقباط مما كان يصل إلى جيوبهم من هذه العملية . وكان العلاج يدفع ضرائب متعددة ، كالميرى والبراني والفائض ، علاوة على الغرامات والضرائب التي كانت في صالح الملتزمين . ووضع الجنرال مينو مشروعاً الذي نص على الاستعاضة بكل ذلك بضريبة موحدة ، تحدد حسب عدد الأفدنة ، وتحدد في كل عام في تناسب مع فيضان النيل ، وطبقاً لجودة الأرض . ورسم هذا المشروع بتقسيم الأموال المنتحلة إلى أربعة وعشرين جزءاً ، منها اثني عشر جزءاً كتهيب للجمهورية الفرنسية ، وسبعة أجزاء يأخذها الملتزمون نظير ما فقدوه من الأموال التي اعتادوا تحصيلها من القرى التي كانوا قد ائتمروا بها ، ثم ثلاثة أجزاء تعطى لمشايخ البلد ، تعويضاً لهم عن الإتاوة التي كانوا يحصلونها من القرى ؛ أما ما تبقى بعد هذا التوزيع ، فقد خصص الإنفاق عن أعمال الري

والقنوات والجسور ، ولدفع أجور العمال ، حتى يعنى الفلاح من السنخرة . (١)
وكان معنى إعطاء دخل معين للمزارعين ، ولشايخ البلد أو العمدة ، هو منح
مارسهم السلطة أو الاستغلال تجاه الأهالى ، وجعل لإتصالهم بخزانة الدولة ،
الامر الذى يستتبع ظهور هذا الدخل يظهر المعاش . أما الخزانة العامة ، فإن
إيراداتها ستزيد نتيجة لحصولها على قسمة ما يدفعه الفلاح بالفعل . وأما الفلاح
فإن علاقته ستصبح مباشرة مع خزانة الدولة ، الامر الذى سيحول من
بجرد منتج فى الأرض ، إلى صاحب حيازة من الدولة ، وهى أولى خطوات
الملكية العقارية .

وكان هذا المشروع يشتمل على ثمان وعشرين مادة ، وعزم الجنرال مينو على
تطبيقه ابتداء من سنة ١٢١٥ هـ . ولقد تطلب هذا المشروع القيام بعملية مسح
الأراضي المهرية ، وأمر الجنرال مينو بالبداية فيها منذ ٢ مارس سنة ١٨٠٩ ،
وشكل اللجنة الخاصة بذلك من عدد من المهندسين الفرنسيين ، لتحديد قيمة
ضريبة الأرض السنوية ، أو الميرى ، وتحصيلها بالعدل والقسطاس . ولما
الوقت لم يعمل الجنرال مينو لإتمام هذه العملية ، إذ أن بداية شهر مارس سنة
١٨٠٩ قد شهدت بدء العمليات العسكرية من جديد .

أما من ناحية الزراعة والصناعة والتجارة ، فنجد أن حاجة الجنرال مينو
المستمرة والشديدة إلى الأموال ، قد دفعته إلى الاهتمام بهذه الميادين واستتبع
مشروعه الخاص بتعديل النظام الضرائب لإعادة النظر فى الأراضي الزراعية فى
مصر ، ومسحها والاهتمام بها . وحين جاء فيضان النيل منخفضا فى سنة ١٨٠٠ ،
أمر الجنرال مينو بتوزيع التقاوى والبذور على الفلاحين . ولا شك فى أن
أن الجنرال مينو كان يخطط لإنتاج بعض المحاصيل المدارية فى مصر ، وقام

(١) دكتور محمد زواد شكرى : الحملة لفرنسية ٠ م ٢١٧ .

بمحاولات في هذا السبيل بإثبات حقيقة إحصاءة للنباتات في القاهرة ، وطلب إلى فرنسا إرسال عدد من عمال الفلاحة ، والآلات الزراعية ، وأمر بإجراء تجارب لزراعة البن وقصب السكر ، وأمر بمنع قطع الأشجار ، ووجه الفلاحين إلى ضرورة الاكثار من زراعة أشجار الاخشاب ، حتى ينتموا بأخشابها ، وكانت مشروعات الجنرال مينو فيما يتعلق بالصناعة تسير على نفس الطريق ، وكان يهدف الوصول إلى إنشاء صناعة في مصر ، وخاصة فيما يتعلق بالنسيج ، وإن كانت اللجنة الفنية التي شكلها لذلك قد عارضت في استخدام المصريين في الصناعة ، حتى لا تقرب أصرار الصناعة إليهم . ومع ذلك فقد أقامت الحملة مصنعا للنسيج والأقمشة ، وقام بعض الفرنسيين والأجانب المودين في البلاد بالبناء ، بعض مصانع الحديد والصلب ، والمشروبات وغيرها .

وكانت حالة الركود التي أصابت مصر نتيجة لمحصنة الاساطيل الانجليزية والعثمانية لسواحلها مع الغرامات التي فرضها الفرنسيون على التجار ، تهدد بوقف إيرادات الخلة ، وتهدد بوقف أحوال كل المصريين . ولذلك فإن الجنرال مينو قد حاول أن يهتم بتشجيع التجارة ، وسمح لإدارة الجمارك بأن تعطى للسفن الحق في مغادرة الموانئ ، وفي التصريح لها بالتصدير . وسمح الجنرال مينو بالتجارة الانجليزية مع مصر ، على أن يكون ذلك على سنن يونانية ، وعلى أساس أن اليونانيين محايدين ، رغم أنهم كانوا من رعايا السلطان ، وإن كان الجنرال مينو قد نظر إليهم على أساس أنهم من سكان اليونانية ، والى كانت هناك منازعات بشأن السيادة عليها . ورغم كل هذه الجهود ، فقد كان من الصعب احياء النشاط التجاري في مصر ، ما دامت الاساطيل الممادية مهيمنة على البحار . ولكن سواحل البحر الاحمر كانت لا تخضع للحصار البحري بنفس القوة التي كانت تخضع بها سواحل البحر المتوسط . ولذلك فإن الجنرال مينو قد اهتم بتشجيع التجارة من السويس ، ومن

الفصير ، وإن كانت هذه للتجارة محدودة بعمليات بسيطة مع جدة ومع اليمن . وحاول الجنرال مينو كذلك أن يشجع التجارة مع سنار ودارفور ، ومع أقاليم السودان المختلفة ، ومع الحبشة ، ولكن وسائل النقل البري كانت ضعيفة ، والطرق غير آمنة ، والسلطة ضعيفة ، وقيمة العمليات محدودة . ولكن المهم هو أن الجنرال مينو قد قام بمحاولات في هذا السبيل ، وأن هذه المحاولات كانت تدل على أنه ينظر إلى مصر على أنها قد أصبحت قاعدة فرنسية في الشرق ، أو أنها مستعمرة فرنسية ، يرتبط مصيرها بمصير فرنسا .

أما فيما يتعلق بالعلاقات مع القوى الوطنية ، فإن الجنرال مينو كان يعلم بأهمية إستمرار الود مع الأهالي ، وقيام التعاون مع المصريين ، حتى يتمكن من إبعاد الاخطار الخارجية . وعمل الجنرال مينو على إعادة النظر في إختصاصات السلطات المحلية ، خاصة وأن حادثة اغتيال الجنرال كايبر كانت تدل على وجود انفصال واضح بين المصريين والفرنسيين ، وأن في وسع القيادات الوطنية ، وفي وسع العلماء والمشايخ ، أن يتحولوا إلى المعارضة ، إن لم يتحولوا إلى المفاخرة . وكانت أوامر الجنرال مينو إلى السلطات الفرنسية تشتمل دائماً على توصيات بضرورة الابتعاد عن كل ما يمس الفضيلة ، أو يتعارض مع الأخلاق ، وعلى توصيات للجنود بملاحظة سلوكهم ، وظهورهم بمظهر لائق أمام الأهالي . وأمر بمكافحة بعض العادات الذميمة التي كانت قد إنتشرت في القاهرة نفسها في ذلك الوقت ، مثل إستهتار المغنيات والرافصات ، الأمر الذي حظى بتأييد وإستحسان العلماء وسكان القاهرة .

وأخذ الجنرال مينو في تنظيم الحكومة المركزية في القاهرة ، وحكومات الاقاليم ، وأعطى لقادة المذابح العسكرية سلطات كبيرة فيما يتعلق بالشؤون

العسكرية ، وشئون الامن والدفاع عن البلاد . ولكنه احتفظ لنفسه ، وبصفته القائد "امام" للحملة ، بحق تعيين مشايخ البلد في القرى . وكان الجنرال مينو يهدف من وراء ذلك ممارسة سلطة فعلية على المشايخ والعمد ، وجعلهم يتبارون في خدمة الحكومة ، إذ أنهم سيعينون لمدة عام واحد ؛ وكان يهدف كذلك الحصول على إيراد للدولة ، إذ أن هناك رسم لتولى هذه الشياخة ، ويدفع كل عام . ولكن هذا الاتجاه لم ينجح ، بل أثار السخط ، ويروى لنا الجبرتي أن مشايخ البلاد ضجعت ، « لأن منهم من لا يملك عشاء » .

وكان ديوان القاهرة قد تعطل العمل به منذ ثورة القاهرة الثانية ، وكذلك دواوين الأقاليم ؛ فاتجه الجنرال مينو إلى إعادة تأليف ديوان القاهرة من جديد ، والاستغناء عن دواوين الأقاليم . وجعل من حق هذا الديوان تفسير القوانين الإسلامية ، وكذلك الإشراف على تعيين القضاة في المحاكم . وأصدر أمره بذلك في ٢ أكتوبر سنة ١٨٠٠ ، وجعله بالإنتخاب من بين علماء مصر المسلمين دون غيرهم . وافتصر عدد الأعضاء على تسعة فقط ، ورسم بأن تصرف لهم مرتبات ، ثم أضاف إليهم أعضاء شرف ، وعددهم أربعة عشر ، ولهم رأى استشاري . وأصبح هذا الديوان يشكل هيئة قضائية عليا ، يقترح عزل القضاة وموظفي المحاكم ، وله الحق في إلغاء الأحكام وتعديلها ؛ الأمر الذي حوله إلى محكمة استئناف . وإشترك الشيخ عبد الرحمن الجبرتي ، المؤرخ ، في هذا الديوان ، كما اشترك فيه السيد علي الرشيدى ، صدر القائد العام . وكان هذا الديوان أداة طيبة وطائفة في أيدي الجنرال مينو .

وكانت هذه السياسة التي حاول الجنرال مينو أن يسير عليها تلتقي معارضة من جانب عدد من القواد والجزالات الفرنسيين ، الذين وجدوا فيها دليلا على رغبته في البقاء في مصر بشكل مستمر ؛ وجاء هذا العامل ، علاوة على قلة تقديرهم للجنرال

مينو ، سبباً في زيادة معارضتهم له ولسياسته . وشعر الجنرال مينو بأن هناك حركة بين القواد تدل على عدم الرضاء ، تحاول توجيهها لوجهات أخرى ، حتى لا يصطدم بهذه المعارضة ، ويعرض وحدة الفرنسيين للخطر .

وبالإجمال ، يمكننا أن نقول بأن سياسة الجنرال مينو كانت تتلخص أولاً وقبل كل شيء في البقاء في مصر ، على أناسا مستعمرة فرنسية ، وأما قد بذل مجهوداً من أجل تطبيق هذه السياسة بشكل عملي . ولكنه واجه قوى وظروف عملت على معارضته ، وكانت سبباً في عدم تمكنه من القيام ببنجزات لها قيمتها في هذا السبيل .

فن الناحية الأولى ، كان من الصعب على المصريين أن يميلوا إلى قبول الحكم الفرنسي طالما بدا لهم أن هم الفرنسيين الأول كان يتمثل في فرض المغارم عليهم ، وإبزاز الأموال منهم ، وكان الأهالي قد جاءوا يشكون عن كل جانب لأعضاء الديوان ، ويطلبون إلبهم رفع هذه المظالم ، واسكنهم لم يصاوا في ذلك إلى نتيجة . كما ضج مشايخ البلد والمتمزمون وغيرهم من كل تلك الأنظمة التي وضعها مينو لضبط أعمالهم ، ولحسن سير ذولاب العمل بكل دقة ؛ فنتج عنها إرهابهم ، وترتب على تطبيقها إغفال تقاليد أهل البلاد وعاداتهم ، وكانت يبرز في نفوس الأهالي ، في القاهرة بنوع خاص ، رؤية الفرنسيين يهدمون بيوتهم وكانهم وسوايتهم ، لكي يستخدوا أحجارها في أعمال التحصينات التي أقاموها حول العاصمة ، أو لكي يرسعوا الطرقات ، حتى تتمكن القوات الفرنسية من التحرك بسهولة في قلب المدينة .

ومن ناحية ثانية ، ظل مينو يواجه معارضة قوية وفعالة ، من جانب عدد كبير من قواد الحملة وضباطها ، ومعارضة صامتة ، أو سلبية ، وإن كانت لا تقل في أثرها عن المعارضة الأولى ، من جانب طائفة كبيرة من علماء الحملة الذين أصبحوا

يشاركون جيش الشرق رغبته في العودة سريعاً إلى فرنسا .
ومن ناحيته ثالثة ، لم يجد الجنرال مينو متسعاً من الوقت لتنفيذ مشروعاته
وإصلاحاته ، إذ سرعان ما يجيء العثمانيون والانجليز إلى مصر لمحاربة الحملة
الفرنسية وإخراجها من البلاد بقوة السلاح ، بعد أن فشلت جهودهم في إقناع
الجنرال مينو بضرورة تنفيذ إتفاقية العريش ، والجللاء عن مصر ، بإتفاق سياسي
وبدون حاجة إلى الإشبك في معارك جديدة . (١)

وكل هذه الأسباب وقفت عقبات كأداء أمام الجنرال مينو ، وحرمته من
أن يتمكن من تنفيذ سياسته ، ويبقى في مصر ، ويحتفظ بها دستعمرة فرنسية .

٣ — الحملة الانجليزية العثمانية ومركز طابوب :

كانت إنجلترا قد واصلت عداتها لفرنسا بشكل عام ، وعدائها لوجود
القوات الفرنسية في مصر بشكل خاص . وكان نزول الحملة الفرنسية إلى مصر قد
أظهر أهمية موقع مصر الجغرافي ، وبصفته مفرق هام للطرق والمواصلات بين الشرق
والغرب ، وبصفته مركزاً يمكن الدولة المسيطرة عليه من أن تقول كلمة لها وزنها
في حوض البحر المتوسط . ولم تكن أهمية مصر بالنسبة لبريطانيا تقتصر على
بمجرد الرغبة في إخراج الحملة الفرنسية منها ، بل كانت تمتد كذلك إلى إمكانية
وضوح بريطانيا أفدامها في مصر ، كنقطة إرتكاز يمكنها أن تفيدها منها في عملياتها
الاستراتيجية ، اللازمة لإحتفاظها بمناطق إستغلالها في الشرق الأقصى . ولذلك
فإن بريطانيا قد إختارت أن تعمل في مصر ، إلى جانب الدولة العثمانية ، حتى
تحصل بالود على تلك المزايا التي كانت الحملة الفرنسية قد فشلت في الحصول
عليها بالقوة .

ولكن مصلحة فرنسا كذلك كانت تملئ عليها أن تحاول الإحتفاظ بقواتها

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى : الحجة الفرنسية . ص ٢٧٩ — ٢٨٠ .

في مصر ، وخاصة وأن الجنرال بوناپرت كان قد وصل ، بعد عودته إلى فرنسا ، إلى منصب القنصل الأول ، وشعر باهتمام الانجليز بالبحر المتوسط ، وبإعدادهم القوات في الجزر الأيولية وجبل طارق للقيام بعمليات مشتركة مع العثمانيين ضد القوات الفرنسية الموجودة في مصر . وكان مشروع جيش الشرق عزيزاً على قلبه ، وعلى فكره وعلى مشاعره ؛ فحاول أن يرسل بعض المدد إلى الحملة الفرنسية في مصر ، حتى يتمكن من الاحتفاظ بها كعامل هام على خريطة العمليات الحربية ، وخريطة القوى السياسية . ولكن الأمر لم يكن سهلاً بالنسبة للجنرال بوناپرت ، وبخاصة أمام تفوق بريطانيا البحرية في البحر المتوسط ، وتمكنها ، بعد حصار دام فترة عامين ، من الاستيلاء على مالطة . وكان معنى إحتلال الإنجليز لمالطة من الفرنسيين أنه سيصبح في وسع بريطانيا مهاجمة الحملة الفرنسية في مصر بسهولة أكبر ، وأن العبيد سيؤيد على كاهل الفرنسيين عما كان عليه في الماضي ، وستزداد عملية إمداد فرنسا لحملتها الموجودة في مصر صعوبة ، كما سيزداد أمر دفاع الحملة عن مواقعها في مصر صعوبة كذلك .

واقدر حاول القنصل الأول أن يتصل بقوات فرنسا الموجودة في مصر ، بكل الوسائل الممكنة ، ورغم تفوق الأسطول البريطاني في البحر المتوسط ؛ وذلك للحد من تقوية الروح المعنوية للجنود ، وإحياء الأمل في نفوسهم بأنهم لن يساهم ، وبأنه سيمدهم بالجند والعتاد . ووصلت سفينتان حربيان فرنسيتان إلى الاسكندرية في يوم ٣ فبراير سنة ١٨٠١ ، وكان على ظهر كل منهما ثلاثمائة جندي ، وكثير من الذخائر والمدافع . وسادت القرحة الفرنسيين ، وضرربوا مدافع كثيرة... ويستدل بذلك على أن ملكة مصر صارت في حكم الفرنسيين ، لا يشاركون غيرهم فيها . هكذا قالوا . ولا شك في أن نشر هذه الدعاية كان يهدف رفع الروح المعنوية للفرنسيين ، ومحاولة تثبيت أقدامهم في مصر . وتكرر يحيى السفن

الفرنسية إلى الإسكندرية في يوم ٦ مارس سنة ١٨٠١ ، وكان له نفس التأثير . وحاول الجنرال بوناپرت أن ينقل الاسطول الفرنسي من ميناء برست على المحيط الأطلسي إلى ميناء طولون ، حتى يتمكن من زيادة قوته في البحر المتوسط . وساول أن يوجه جزءاً من سفن هذا الاسطول إلى الإسكندرية ، وعليها ما يقرب من خمسة آلاف جندي ، مع كثير من المهمات والذخائر ، لتدعيم قوة الفرنسيين في مصر . ولكن قائد هذا الاسطول خشي من مواجهة الاسطول البريطاني ودخل إلى ميناء طولون ، ولم تصل إلى الاسكندرية إلا سفينة واحدة من سفن أسطوله . ورغم قيام هذا الأميرال بمحاولات عديدة للخروج من طولون ، فانه فشل ، وظل في هذه القاعدة البحرية في جنوب فرنسا ، دون أن يتمكن من إمداد الحملة الفرنسية في مصر . ومعنى هذا أن فرنسا رغم وجود الجنرال بوناپرت على رأس حكومتها ، قد فشلت في إمداد القوات الفرنسية في مصر بما يلزمها من رجال وعتاد وأسلحة وذخائر . وفي نفس هذا الوقت الذي انقطعت فيه المواصلات بين فرنسا والموانئ المصرية ، كانت بريطانيا قد أتمت استعدادها للحملة التي ستوجهها على مصر .

وكان الجنرال مينو غارقاً في مشروعاته وتأملاته ، ولم يصدق الأنباء التي جاءت به بقراب مجيء حملة عثمانية وحملة بريطانية للهجوم على مصر . وكان مراد بك قد علم ، وهو في الصعيد ، وعن طريق الرسل الذين كانوا يتصلون به من جانب إبراهيم بك ، الموجود في سوريا مع العثمانيين ، بوجود استعدادات ضخمة للهجوم على مصر . وكان مراد بك هواليا للفرنسيين ، وقرر أن يوصل هذه الأنباء إلى الجنرال مينو ، وأوفد إليه عثمان بك البرديسي بمناسبة سداد خراج الصعيد ، وأطلعه على رسائل إبراهيم بك ، وأبلغه نبأ اقتراب الحملة العثمانية البريطانية من البلاد ، وطلب إليه أن يحافظ ، في حالة الدخول في مفاوضات مع

الدولة العثمانية ، على المزايا التي نالها مراد بك في إتفاقيته مع الجنرال كليبر ؛ وأكد له أنه سيضع قوامه تحت تصرف القيادة الفرنسية ، وطبقاً للإتفاق ، في حالة إخفاق المفاوضات . ولكن الجنرال مينولم يلتفت لهذه التحذيرات ، ولم يعطها الأهمية الجديرة بها .

وكانت إستعدادات بريطانيا من أجل الحملة على مصر قد تمت ، وأقلمت قوات الجيش البريطاني من جبل طارق، منذ أوائل شهر نوفمبر سنة ١٨٠٠ ، ونزلت إلى بعض موانئ آسيا الصغرى في أواخر شهر ديسمبر وأوائل شهر يناير ، وأخذت هذه القوات في التمرن على عمليات النزول من السفن على السواحل ، إلى أن تم الدولة العثمانية إستعداداتها ، واتفق القيادات على وضع الخطة المشتركة . أما الدولة العثمانية فإنها كانت قد أعدت جيشين ، الأول بقيادة يوسف ضيا باشا ، الصدر الأعظم ، وكان عليه أن يزحف بالطريق البري من سوريا إلى مصر ، والثاني بقيادة أمير البحار حسين باشا ، قبطان باشا البحرية العثمانية ، ويتجه إلى سواحل مصر الشمالية .

واقعت أحداث سفن أسطول حسين باشا في السفر ، فأقلمت سفن الأسطول البريطاني في ٢٢ يناير سنة ١٨٠١ ، وبقيادة الأميرال اللورد كيث ، قائد القوات البحرية البريطانية في البحر المتوسط ، وصحبتها بعض سفن المدفعية العثمانية ، وكتيبة من الجنود العثمانيين ، فوصلت تجاه الاسكندرية مساء أول مارس . وألقى هذا الأسطول مراسيه في مياه خليج أبي قير ، وكان يحمل على ظهره حملة بريطانية بقيادة الجنرال السير رالف أبركرومبي Ralph Abercromby ، يبلغ عدد جنودها ١٧٥٠٠ جندي . وظلت هذه السفن عدة أيام في البحر ، بما أعطى فرصة لثلاثمائة موقع أبي قير الفرنسي للإستعداد لمواجهتها .

وكان من المفروض أن تحضر لسواحل مصر فى نفس هذه للفترة القوة البحرية العثمانية ، وعدد رجالها يقرب من ستة آلاف جندى ، وتسير فى فرع رشيد صوب القاهرة بقيادة حسين باشا ، وأن يصل كذلك جيش الصدر الأعظم ، الذى كان عدد قواته يبلغ ٢٥٠٠٠ جندى ، لمهاجمة القاهرة من منطقة الشرقية ؛ وتصل قوة رابعة تبلغ ستة آلاف جندى ، ترسلها حكومة الهند إلى القصير والسويس ، حتى يطبقوا على الفرنسيين من كل جانب . ولكن هذه القوات تأخر وصولها مما أدى إلى التأثير على فاعلية الخطة الموضوعية ، والتأثير بالتالى على إمكانية مقاومة الحملة الفرنسية لفترة أطول .

وكانت القوات الفرنسية الموجودة فى الاسكندرية فى ذلك الوقت يتراوح عددها بين ١٥٠٠ ، و ٣٠٠٠ جندى ، وحاولت جردها أن تمنع القوات البريطانية من النزول إلى سواحل أبي قير . واستخدم الفرنسيون مدفعيةهم ، وخسر الإنجليز كثير من القتلى فى سفنهم ، أثناء نزول قواتهم إلى الساحل . ثم استمر القتال على البر ، وكانت القوات البريطانية أكثر عدداً ، فهزمت الفرنسيين ، وحاصرت قلعة أبي قير ، واضطرت الفرنسيين إلى التقهقر غرباً صوب الاسكندرية ، وعملوا بسرعة خطوطاً جديدة قرب المنيرة . وفى أثناء ذلك الوقت تمكنت بقية قوات البريطانيين من النزول إلى الساحل ، واستعدت للضغط على القوات الفرنسية المرابطة إلى غربها .

وكانت عملية إزال الجنود البريطانيين قد بدأت فى أبي قير فى يوم ٨ مارس ، وبدأ ضغط البريطانيين على الفرنسيين يوم ١٢ مارس . واضطر الفرنسيون إلى التقهقر غرباً صوب التلال التى كان يقع عليها معسكر القياصرة ، والتى تسمى الآن بمعسكرات مصطفى باشا ، وتحصنوا فى هذه التلال . ولكن البريطانيين واصلوا زحفهم ، ودارت معركة حامية بين الجانبين فى يوم ١٣ ، هجم فيها البريطانيون

على مواقع الفرنسيين ، وإستاتت المدفعية الفرنسية في إنزال الخسائر الفادحة بالقوات المهاجمة . ثم حاولت القوات الفرنسية القيام بهجوم مضاد على البريطانيين ، وإسكنها لإنهزمت ، فتراجعت إلى أسوار مدينة الاسكندرية ، عند باب رشيد ، أو باب شرق ، وتحصن البريطانيون في مرتفعات معسكر القياصرة ، أو مصطفى باشا . والواقع أن المعركة لم تكن متعادلة ، إذ أنها حدثت بين ١٤٠٠٠ جندي بريطاني ، وبين ما لا يزيد على ٢٠٠٠ جندي فرنسي . وإنهت بسيطرة البريطانيين على كل المنطقة الواقعة شرق مدينة الاسكندرية ، دون أن يتمكنوا من الدخول إلى الاسكندرية ، التي دافع عنها الفرنسيون دفاعا مستميتاً ، وأزيلت مدفعيتهم المنصوبة على كوم الدكة وعلى كوم الناصورة خسائر فادحة بالبريطانيين .

ووصلت أنباء مجيء الاسطول البريطاني إلى أبي قير إلى الجنرال مينو في القاهرة ، فظهر إرتباكاً ، وظهر عدم إستعداده . وبدلاً من أن يسير على الخطة التي كان الجنرال بونابرت ، ومن بعده الجنرال كليبر قد سار عليها ، لمواجهة الهجمات الخارجية عن طريق تجميع القوات العسكرية الموجودة في البلاد ، والتقدم بها بقوة مضاربة ، بدلاً من ذلك ، أخذ الجنرال مينو في إصدار بعض الأوامر المتضاربة ، وأخذ يوزع جنوده شرقاً وغرباً ، بين القاهرة والاسكندرية ، وأبي قير ورشيد ودمياط والسويس ، والمنصورة والصحلية ، والجيزة والوجه القبلي ، ثم عمل على تجميع بعض قواته ، والسير بها صوب الاسكندرية .

وزاد ظهور قلق الفرنسيين وخوفهم من منهم نشر أى أخبار عن عملية نزول البريطانيين في أبي قير ، على الأعمالي ، ومن تحذيرهم لهم بعدم تصديق الاشاعات ، وإنذارهم كل من ينقل هذه الاشاعات ويروجها بالحكم عليه بالاعدام . ولم يكن من السهل ، بأى شكل من الأشكال ، إخفاء الأنباء عن شعب يناقل الروايات ، من فم لآخر ، وبطريقته الخاصة . عندئذ شعر الجنرال مينو بضرورة

مكافحة أعضاء الديوان في الأمر ، وجمع أعضاء الديوان ، وقرا عليهم منشورا
 ادعى فيه أن القوات البريطانية التي جاءت إلى أبي قير قد عادت أذراجها ، وطلب
 فيه إلى المصريين السكون والهدوء ، وتوعد كل من يحرك الفتنة بالنقل ، وأشار إلى
 ما كان قد وقع الحسرين من القتل والمذابح في ثورة القاهرة الأخيرة . ثم هارت
 مناقشة هذه تلك بين أعضاء الديوان والمفتين الفرنسيين فبدأوا بحسب عدله ،
 وكان أعضاء الديوان لا يرون كنهه بكثرة بلهم مسئولية في هذا الفلأق ،
 ولكن الفرنسيين سرعوا لهم بأحد من ما يجب التقليل نصيحة المسلمين . وأمر
 أعضاء الديوان على أن كل نفس بما كتبته رهيبة ، وعلى أن لا تبرز نفس
 وزير أخرى . وإنهجه جهاسة الديوان دون الوسول إلى نتيجة ، وحشى الجنرال
 سينو من موقف العلماء ، وكتب منشورا آخر أبلغه لأعضاء الديوان في بيوتهم ،
 ويشتمل على إنذار يلقي عليهم فيه تبعه كل ثورة تحدث من الأهالي . وكان يرضى
 في إدارتهم ، فذا لم يبارهم على الاستخدام نفوذهم لمنع قيام أى حركة في البلاد . وكانت
 مسئولية جسيمة على العلماء ، ولم يكن في وسعهم ضمان مشاعر وتحركات الجماعيد .
 فاجتمعوا في دار الشيخ الشرفاوى ، ورئيس الديوان ، وأحضروا مشايخ الحارات ،
 وكبراء الأقطاط ، ونصحوهم وأنبذوهم ، وأمرهم بضبط من هو دولتهم ،
 وألا يفتاروا أمر بلادهم ، وذرعوهم وعرفوهم العاقبة ، وما يترتب على قيام
 المسلمين ، وبهال الجماهير ، وأنهم هم المأخذون بذلك ، كما أن من فوقهم مأخذ
 عنهم ، فالعاقلة يشتمل بما بعينه .^(١) ولم تسكن ظروف سكان القاهرة ، بعد
 ما لقوا من ضغط وإرهاب ووقوف حال ، تسمح لهم بالقيام بثورة جديدة . ولكن
 الفرنسيين كانوا يخشون من هذه الإمكانيات .

وأخذ الفرنسيون في اعتقال بعض الشخصيات ، مثل الشيخ محمد السادات ،

(١) الجبوتى : ج ٣ . ص ١٤٩ .

... (1948)

المرحلة ، في الوقت الذي استمتع بقبة القريات المهيمنة بهذه السيولة ، ودون أن تأتي قوات مضخمة تواجبها . واستقر رأي الجنرال مينو على أن يبدأ بالتحسيم ، بين أن يتم البريطانليون استعدادهم وفي الجنرال مينو أن قوات الحملة البريطانية تالزم صفوفه غزاه عازلاً . وأنها كانت قد أثبتت استعدادها ، وأنها لم تسكن نائم مناجسته منه . الفيادة الفرنسية من اختلاف في الرأي ، واختلاف في الاتجاهات .

وجرح الجنرال مينو على رأس قواته من باب رشيد ، أو باب شرقي ، واتجه صوب القوات البريطانية المرافقة أمامه ، وذلك في يوم ٢١ مارس سنة ١٩٠١ . وودعت الحركة على طول الخط الممتد من النزعة ، على ترعة الاسكندرية ، شمالاً إلى ساحل البحر ، وسميت باسم كانوب ، نسبة إلى باب رشيد . وكانت هذه الحركة من أهم المعارك التي أثرت في مستقبل الحملة الفرنسية في مصر . وكانت القوات الفرنسية فيها بقيادة الجنرال مينو ، والقوات البريطانية بقيادة سيد رالف أبركرومبي . وكان عدد القوات البريطانية يقرب من ضعف عدد القوات الفرنسية المشتركة في المعركة ، وكانت بعض قطع البحرية البريطانية تساند جناحه . وكانت المعركة حامية ، قتل فيها عدد من الجنرالات ، وظهرت فيها كفاءة الهندسية من الخافين ، وبذل فيها الفرسان تضحيات كبيرة . وبدأت المعركة في الصباح ، ولمدة مرتين ، إلى قرب الظهر ، وكانت الخسارة متتاربة من الجانبين ، وبلغت ما يقرب من ١٥٠٠ قتيل ، وخسر الفرنسيون بعض الجنرالات ، وخسر البريطانيون قائدهم السير رالف ؛ وجرح فيها السير سيد في سميت . وبهذا المعركة تولى السير هتشينسون Hutchinson قيادة البريطانيين ، واضطر الفرنسيون إلى التراجع إلى أسوار الاسكندرية ، والتحصن وراءها . وهكذا وصرت نصف قوة الحملة الفرنسية الموجودة في مصر في الاسكندرية ، بينما أصبح الطريق مفتوحاً أمام البريطانيين

للإستمرار في زحفهم إلى داخل البلاد ،

وترىث البريطانيون قليلاً قبل بندهم بالزحف ، وكانوا قد أرووا في
الإستمرار العثماني ، الذي كان في حالة آلا في شدة ، وكانوا قد
و قد سل هذا الإستمرار إلى أبي قير في يوم ٢٢ مارس ١٨٠١ ، وكان
له فائدة في العمليات المتصلة ، و قد تم أربع آلاف من الجنود العثمانيين
خلال شهر أبريل ، مع ألف من البريطانيين ، بالزحف من أبي قير إلى
بغداد الساحل ، و قد تم من خلال هذه العملية و قد تم بها بعض الفوائد .

وهكذا أصبح الطريق مفتوحاً أمام العثمانيين والبريطانيين القديس ، و
القاهرة ، برآ في إقليم البحيرة ، و ببحراً في فرع رشيد ، في الوقت الذي
فيه الجنرال مينو و جزء كبير من قواته محصورين في الإسكندرية ، و قد تم
حصار الفرنسيين في الإسكندرية فقام الانجليز بقطع الماء الذي كان
أبي قير عن بحيرة مريوط ، والذي كانت تسير عليه ترسة الإسكندرية ، و قد تم
ذلك إلى إنقطاع مياه الشرب عن الإسكندرية ، وإلى ما عدا مياه بحيرة أبي قير
التي كانت مفتوحة على البحر عند المدية ، على بحيرة مريوط ، و (غير أن مياه
المياه المالحة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في شمال بلاد
و وإن الانجليز ... أطلقوا الحبر من المياه السائلة من البحر الذي منه إلى
الجسر المقطوع ، حتى سالت المياه . و تمت الأراضي المحيطة بالإسكندرية ،
و أغرقت أطلالنا كثيرة ، و بلاداً و مزارع ، و أنهم قد عدوا في الأماكن التي يمكن
الفرنسيين المفوز فيها ، بحيث أنهم قطعوا عليهم الطرق من كل ناحية ،

٢٣ - الزحف و تسليم القاهرة :

بدأت القوات العثمانية و البريطانية في الزحف جنوباً من رشيد ، و كانت

[illegible]

كانت موجودة في الاسكندرية ، من الخروج من هذه المدينة ، في الوقت الذي
أصبح الطريق مفتوحاً أمامهم للوصول إلى القاهرة ، ولما هم في نصف الطريق
التي الفرنسية الثاني المتحصن في هذه المدينة . وفي الوقت الذي أحضر من التوقيع
فيه أن يصل بين يدي يوسف علياً بالنا من يده من دوراً إلى ما يسمى "البحر"
وكانت القوت الثانية الزاحفة من دوراً ، ويهرب مندهم ، والذين
تبعوا في المعرك من العريش في أنسلسل من أبريل ، وبابعد من ذلك
مقاهية ، خاصة وأن الفرنسيين اضطروا أن يذهبوا إلى إسماعيل هلال في
وبلبليس ، وذهبوا ما ج ا من طوافي وتذلل ، "إندوا إلى القاهرة ،
وعمل جيش يوسف باشا إلى بلبلبس . علم الجنرال بليار على الخروج من
القاهرة ومواجهته ، قبل أن تصل القوات البريطانية الثانية التي كانت ترصد
صوب القاهرة مع فرع رشيد . واعتقد أن في وصيه أن ينزل بهم عزيمته ،
تلك التي كان الجنرال كليبر قد أنزلها بهم في موقعة عين شمس . وكان الجنرال بليار
القاهرة ، بعد أن ترك بعض الدعامات فيها ، وفي المنطقة المحيطة بها ، وتقدم
بعد ذلك من عشرة آلاف جندي الذين كانوا تحت قيادته للملافة الجيش الثاني ،
ووصل في يوم ١٦ مايو إلى منتصف المسافة بين الخناكة وبلبلبس ، عند الزواجر
التي بدأ فيها الاشتباك بين طلائع الثوئين ، وإذا كانت بداية المعركة بقية
تفوق الفرنسيين نسبياً ، إلا أنه سرعان ما ظهر تحول النتيجة بوضوح إلى صالح
العثمانيين . ولهمزم الفرنسيون ، واضطروا إلى التراجع صوب القاهرة
من جديد .

وزاد ظهور حرج موقف القوات الفرنسية في القاهرة ، في الوقت الذي
إزداد فيه الضغط عليها . وكان الجنرال بليار قد إتصل بمراد بك في الصعيد ،
وطالب إليه القدوم للوقوف مع الفرنسيين . طبقاً لشروط الاتفاق الموقود بينهما ،

وبدأ مراد بك في إعداد قواته والزعزعة بها من هنا شمالاً ، ولما كان
بالطاعون في مونتاج ، ودفن ضحايا . وهرم الفرنسيون من المدد الذي كان في
جميع هذا الأمير المملوكي بتدبيره لهم . وكانت ضربة قاسية للقوات الفرنسية ، في
الوقت الذي احتاجت فيه إلى مثل هذه المعونة . وناول الفرنسيون أن يعترفوا
بتأثيره ، عثمان بك الطنبورجي ، أميراً على الصعيد الأعلى ، بنفس الشر والذين يترجمها
مع مراد بك . وأعرب هذا الأمير المملوكي عن ولائه وولاء عماليكه للفرنسيين ،
ولم يكن أبداً في حركته ، ربهين ربهت كفة البريطانيين والعثمانيين على إمكانية
الفرنسيين ، رفض عثمان بك تنفيذ إقاماته تجاه حلفائه ، ولم تصل إبراهيم بك ،
الذي كان قد جاء إلى مصر من جديد مع جيش يوسف ضيا باشا ، أي أنه انضم
إلى المعسكر العثماني ، بدلاً من بقائه مع المعسكر الفرنسي .

وكما قام الفرنسيون من نفس الحلفاء ، وعدم وقوفهم إلى جانبهم ، قاموا
كذلك من انتشار وباء الطاعون في ذلك الوقت بين صفوفهم . وكان هذا الوباء
قد انتشر بالاعمال في قسماً سريعاً ، وبخاصة في إقليم الصعيد ، ولم يكن وسيل ذلك
إلا التجارة ، وأخذت يفتك رجال القوات الفرنسية ، الذين كانوا ينفذون ما بين
تونس وأربعين يوماً يوهياً بهذا الوباء . وكان أشد وباء للطاعون يحتاج مصر
منذ سنة ١٧٩١ . وأدى انتشار هذا الوباء إلى زيادة وقوف الحال . وإلى إشاعة
جو يخفف من الروح المعنوية ، ولا يساعد على الاستمرار في المقاومة .

وأمام هذا الموقف الصعب ، حاول الجنرال بليدار ، أن يثبت سموداً ،
وبخاصة أمام المصريين . الذين كان يخشى من قيامهم بالثورة ضد حكمه في
القاهرة . وجع الديوان ، وأصر على أن الأعداء قد اقربوا من القاهرة ، وعلم
إليهم أن يحافظوا على العهد الذي كانوا قد أعطوه للفرنسيين . وكان الفرنسيون
أبناء البلد والرعية بأن يستمر في مسكونهم وبناتهم ، وكانوا يترددون بأن

العتق والشغب ، وهدد في نفس الوقت باستخدام القوة ضدكم ، وإن سمعتم
منهم خلاف ذلك نزلت عليهم بالغار ، وأحرقت دورهم ، ونهبت أموالهم وسلبوا
وبعثت أولادهم وصبيبت نساءهم ، وألزموا بالأموال والهدايا التي لا تحصى من بلادكم
فقد رأيتم ما حصل في الوقائع السابقة ، فاعلموا من ذلك ، فإنهم لا بد من
المقاومة ولا تكلعكم المساعدة لنا ، ولا المساومة لحرب عدونا ، وإنما انصبروا
المسكوف والحدود لا غير ، وأجابوا بالنصير والطاعة ، وقد رأيت أن
الأنهار لم يتم قد يسمعون أصوات المدافع من ناحية الجزيرة ويستمعون أصوات المدافع
من ذلك إذ أنه «شك وعيد لبعض أكابرهم» وكان الجنرال الذي كان يرافق
الاعلى بحقيقة الموقف ، ويخشي أكثر من ذلك قباهم بالهدايا عند انقضاء
وفي أثناء ذلك الوقت بلغت طلائع قوات يوسف حيايا باشا إلى قرية شبراخيت
وكان مع السند الأعظم وزير حارصة الدولة العثمانية ، وعدت من كذا من
الدولة ، وكذلك إبراهيم بك ، من أمراء المهابلة المصرية ، أما القوادى الذين
قاموا بقدوم بقيادة الجنرال غوتنسون إلى إسكندرية ، وبعثت المهابلة إلى
سحق الجزيرة ، وكان هذا الجنرال الإنجليزي قد سار بطريقه حتى وصل إلى دساريس القاهرة
وفي نفس الوقت الذي وصل إليه بعثت برسالة حيايا باشا من الشام
كذلك يمر : الحملة البريطانية التي كانت قد أرسلت في الهند ، والتي كان
القائد فيها : ونسب في وادي النيل شمالا جنوب القاهرة ، وبعثت إلى
أولى كتائب هذه الحملة ، التي كانت قد أرسلت في السويس ، وأمر
بأن يذهب إلى القاهرة ، وهكذا التقي في البر الغربي النيل حيايا باشا
قواته من الاسكندرية ورشيد والسويس ، فمضى إلى السويس
منها يابا في البر الشرق ، وبلغ مجموع هذه القوات ما يقرب من ١٠٠٠٠

[illegible][illegible]

واقعة استمرت هذه المفاوضات ثمانية أشهر أيام ، وانتهت بالاتفاق على جلاء
القوات الفرنسية عن مصر . ومنحت هذه الاتفاقية على انضمامها القواعد التي
البرية والبحرية الموجودة تحت قيادة الجنرال بابار من القاهرة ، والمناطق المتاخمة
لها ، وبطلانها من كل موقع محتل على مصر ، وأن يكون هذا الاتصال بأستقامتهم
وأهملتهم ، وعند انقضاءهم وذاخائهم ، بطريق فرج رشيد ، ثم بمصر من رئيسه
وأبي فخر ، وفي مدة لا تتجاوز خمسين يوما من تاريخ التصديق على الاتفاقية ،
إلى فرنسا ، وعلى اربعة الحلفاء . وتهدد قوات الجيش العثماني والجيش الانجليزي
بمنعهم السفن اللازمة لنقل الجنود ، وأهملتهم برصاصهم ، وبأن توأفهم من مبادئ
الانضمامهم بعض كتاب الجيش العثماني والجيش البريطاني ، لتقديم المأوى اللازم
للجنود . وكان هذا الاتفاق يسرى كذلك على الموظفين المسلمين الموجودين مع
السلطة ، وكذلك على أعضاء لجنة العدل والقوانين ، وبشكل يجعلهم يتمتعون بالازالة التي منحت
للمصريين ، ويعتبرهم الحق في أن يحملوا اعمهم أوراقهم الخاصة والمستندات والوثائق الخاصة
بهم . ونصت إحدى المقررات على أنه يجوز لأي مصري أن يرافق الجيش الفرنسي

منذ جلائه عن مصر ، دون أن يؤدي ذلك إلى مصادرة أملاكه أو اضطهاد أسرته وذويه ، كما لا يجوز إيداع أى مصرى يكون قد أظهر ولائه للقوات الفرنسية وقت احتلالها لمصر . وكان من اللازم إبلاغ هذه الاتفاقية إلى الجنرال مينو فى الاسكندرية حتى يقبلها فيما يتعلق بالجنود الموجودين معه فى هذه المدينة . وتم التوقيع على هذه الاتفاقية فى يوم ٢٧ يونيو سنة ١٨٠١ ، وصدق عليها القائد العام لعمالي ، القائد العام البريطانى ، فى اليوم التالى . ولا شك فى أن هذه الاتفاقية كانت خطوة حاسمة فى تاريخ الفرنسيين فى مصر ، وفى تاريخ مصر الحديثة نفسها ، إذ أنها كانت أساس عملية جلاء الفرنسيين عن مصر ، وتغير المعطيات الموجودة بشكل واضح . ولقد قابل المصريون أنباء الصلح بإتجاه كبير . وقام الفرنسيون بالإفراج عن الأسرى العثمانيين الذين كانوا لديهم ، ثم أفرجوا عن المشايخ والأعيان الذين كانوا معتقلين فى القلعة ، وبقية المعتقلين من الفلاحين والعرب . واستمدت القوات الفرنسية للبرلاء عن القاهرة ، وأخذت فى نقل مهماتها من القلعة وبقية الموانع الحصينة المحيطة بالعاصمة . وجمع الفرنسيون أعضاء الديوان فى يوم ٢٠ يونيو ، وأبلغوهم بنبأ الصلح ، وبعودة السلم . وقاموا بطبوع منشورات عن المواد الحاسمة بعدم إيداع المصريين الذين كانوا قد أظهر وأولاهم للقوات الفرنسية ، وألصقوها فى الشوارع والخانات . وفى يوم ٦ يوليو سنة ١٨٠١ ، جمع الفرنسيون الديوان من جديد ، وقرأوا عليه شروط الصلح ، وكانت هذه هى آخر جلسة للديوان . وأظهر الفرنسيون كثيراً من الود تجاه الأعضاء . وذكروا لهم أنهم قاموا بالكثير من أجل مصر ، وأنهم يخرجون عن البلاد من أجل توقيع الصلح العام ، وسيادة السلام . ورغم أن الجنرال مينو لم يكن قد علم بشروط إتفاقية العريش بعد ، فإن السلطات الفرنسية فى القاهرة قد أدعت أنه أرسل رسالة لأعضاء الديوان ، وأوصاهم فيها بـ ... المصرية ، وبإبائه منها ؛ وأنه قد عزى السيد نفيسة فى زواجهما مراد بك .

وأعرب عن تمنياته لمصر والمصريين . ولقد أعرب الفرنسيون من أممهم في أن يكون
قواتهم لمصر مؤقتاً ، وفي أن تعلم الدولة العثمانية بأن بريطانيا كانت تهدف السيطرة
على العالم ، وأن الفرنسيين لم يأتوا لمصر إلا لمحاربتهم وكانت جدسة الوداد .
واقبله شعراء المصريون بذلك . وبعد أن فرغ الفرنسيون من غرامه كفاً ،
رد عليهم بعض أعضاء الديوان بأن الأمر لله وحده ، والملك له ، وهو الذي يذكر
صفه من يشاء . وإنفذ الديوان ، وركب المشايخ ، وخرجوا للسلام على الوزير
يوسف باشا ، الذي يقال له الصدر الأعظم ، والسلام على القاديين معه أينما من
أعيان دولتهم ، والأمراء المصرية . وكانوا عزموا على الذهاب في الصباح ،
فحرقوا لبعده الديوان . وأما الشيخ السادات ، فإنه خرج للسلام من أول النار ...
فلما وصلوا إلى العرض ، سلموا على إبراهيم بك ، وتوجه معهم إلى الوزير .
فلما وصلوا إلى الصيوان ، أمرهم برفع الطيلسان التي على أكتافهم ، وتقدموا للسلام
عليه ، فلم يقيم اندومهم ، فجلسوا ساعة لطيفة . وخرجوا من عنده ، وسلموا
أينما على محمد باشا المعروف بأبي مرق ، وعلى المحروقي والمسيد عمر ، وسكرم ،
وباتوا تلك الليلة بالعرض ، ثم عادوا إلى بيوتهم (وفي ثاني يوم) عدوا إلى البر
الغربي ، وسلموا على قبطان باشا ، ورجعوا إلى منازلهم .^(١) اتد تغير المواقف .
وتغيرت السلطة ، وجاء بحكام جدد .

أما الإقباط ، فإن إبراهيم بك قد أرسل أماناً لسكبرائهم ، فخرجوا كذلك ،
وسلموا ، ورجعوا إلى دورهم . وأما يعقوب فإنه خرج بمناعه وعازقه ،
وعدى إلى الروضة ، وكذلك جمع إليه عسكر القبط ، وهرب الكثير منهم وإساق .
وإجتمع نساؤهم وأهلهم ، وذهبوا إلى قائم مقام ، وبكوا وولولوا ، وترجوه
في إبقائهم عند عيالهم وأولادهم ، فأنهم فقراء وأصحاب صنائع ، ما بين نجار

وبناء وسماخ ، وغير ذلك . فوجدهم أنه يرسل إلى يوتوب أنه لا يقهر منهم من
لا يريد الذهاب والسفر معه . (١)

وحق القوت الفرنسية في القاهرة ، فانها قد اعتبرت بالموقف الجديد ، وخرج
الجنرال بلانر بنفسه ، ومعه ثلاثة من كبار الفرنسيين ، وتوجهوا إلى مكان
الجنش الثاني ، وقابلوا الوزير ، فوضع عليهم ، وكساحم فراوى محمود
وربهموا . (٢)

وبدا الفرنسيون في الجلاء عن القاهرة ، وانتقلوا إلى الروضة والجيزة بأهنتهم .
وسمعتهم جماعة كبيرة من الأقباط وتجار الافرنج ، وحتى بعض المسلمين الذين
كانوا قد تدخلوا معهم ، وخشوا من التخليف ، بعد أن باعوا أمتعتهم بأبخس
الاثمان . وقام العلماء بفتح الجامع الازهر ، وأمروا بسكسه وتنظيفه ، بعد أن
طال إغلاقه . واندسب الفرنسيون ليلا من القاهرة ، وأصبح الأعلى ولم
يبدونهم في الشوارع .

وبدأت القوات العثمانية في دخول القاهرة « ففرح الناس كما دت بهم بالقادعين .
وظنوا بهم الخير ، وصاروا يلقونهم ويسلمون عليهم ويباركون بقدومهم ،
والنساء يلقن بالسنن من الطقمان وفي الأسواق ، وقام الناس بجلية وسياح ،
وتجمع الصغار والاطفال كما دت بهم ، ورفعوا أسواتهم بقولهم نصر الله
السلطان » . (٣) وكانت قوات العثمانيين قد دخلت من أحد الأجزاء المظلمة من
السور ، وكان باب الفتوح في ذلك الوقت مسدوداً بالبناء . فلما تضحى النهار ،
حضر قبي قول ، وفتح باب النصر والعدوى ، وأجلس بها جماعة من المتكبرية ،

(١) الجبرتي : ج ٣ - ص ١٨٦ — ١٨٧ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ - ص ١٨٧ .

(٣) الجبرتي : ج ٣ ، ص ١٨٧ .

ودخل الكثير من المراكب مائة وركبانا، أجناساً مختلفة، ورجالاً بارزين،
أينكجيرية، وطافوا بالأسواق، ووجدوا أنشأتهم وزيارتهم على أتم السوء،
والحوادث، والحامات، فاعتصم أهل الأسواق من ذلك، ركضوا إلى الجبل والحدود
والسفن والشيوخ بالأسواق، وتواججت البضائع، وإنجست الأعداد، وكثر
الفاكمة... وتناطح يوم غالبها الزناك والارثود، فكانوا يتلقون من ركبها من
الغلاطين بالمس والبر، ويشترونها منهم بالامتنار الرخيصة، ويبيعونها على أهل المدينة
وبولاق وبأغلي الأثمان، (١) لقد عادت القاهرة سيرتها الأولى، برناد إلى
الانكشارية، دون أن يتغيروا، رغم تغير الأوضاع.

وقبيل الظاهر، وكان يوم الجمعة، ظهرت في شوارع القاهرة بعض وحدات من
الجنود والافوات، سارت لفتح الطريق الممتدة يوسف باشا، الصديق الأعظم، الذي
شرق من وسط المدينة، وتوجه إلى المسجد الحسيني، فصلى فيه الجمعة، وزار
المسجد الحسيني، وبعده زيارته للشيخ السادات، وزار الجامع الأزهر، ثم أتى
على خدامه وتخدام المسجد الحسيني. وكانت أصوات المدافع تدوي من كل مكان،
من معسكر البعثيين، ومن القلعة فوق الجبل. لقد عادت القاهرة إلى يدى خواصم
الدولة العثمانية، ودخل ير، فب باشا إلى القاهرة رسمياً بعد ذلك بأربعة أيام،
وفي استعراض حافل، تجسست الأشغال من كل الطوائف للفرجة عليه، وأخذوا في
استمطار الدور المطلة على الشوارع الذي سير منه بأغلي الأثمان. وجلس الأهل
على السقائف والحوادث، واستمر الحوكب في سيره من الصباح إلى قرب الظاهر.
وكان استعراضاً كبيراً سارت فيه الفرق العثمانية المختلفة، من الارثود والانكشارية
والمراكب الشامية، وأمراء مصر، وقوات المغاربة، وقوات البحرية أو
القلبونية، وشارك فيه طاهر باشا قائد الارثود، وإبراهيم باشا والى حلب،

(١) الجبل، ٢٠٣، ١٨٧.

وتمهد بانما إلى مصر ، وكذلك نائب الدولة ، وكبار الأغنياء ، وكانت
تصحبهم الطبول والنقازات ، كما اشترك فيه العلماء والمشايع والبراديش .
وعمدانية يوسف باشا وعمو يرتدى كرك بحروف منبسطة في مطرز ، وعلى رأسه
شلتنج بنسوح من اللباس ، وإلى جواره من ينثر دراهم الفضة التي ضربت في
إمطاريل على المتعرجين (١) وسارت بعده في الموكب فرقة الموسيقي العسكرية
التركية . وبعدها المدافع ، وسربات الذخائر . وكان يومها مشهوداً ، وعيداً
كبيراً . ضربت فيه المدافع ، ونظمت المنارات موقدة بمئة ليالى متواليات .
وبنق الجير في على ذلك العيد بحمداته على هذه النعمة ، وبرجاء توفيقه
أولى الأمر لما فيه الخير والعدل ، وهدىهم إلى الصراط المستقيم .

٤ - خروج الحملة من مصر :

كان عدد القوات الفرنسية التي خرجت من القاهرة يقرب من ١٣.٠٠٠
رجل ، كان منهم صالحيين للقتال ، أما الباقون فكانوا من المرضى
والمرضى المدببين . وكانوا يمثلون نصف القوات الفرنسية الموجودة في مصر
تقريباً ، أما النصف الآخر فكان موجوداً في الاسكندرية ، مع الجنرال دي نو ،
وبمحصور في هذا الميناء ، عن طريق البر وطريق البحر .

وكانت القوات البريغانية والرشانية المصرية التي بقيت في القاهرة
لوصول المدد ، وبخاصة بعد تسليم القاهرة . ولكن الجنرال دي نو اتخذ موقف
العناد . بعد أن علم بتسليم الجنرال بليار في القاهرة ، وثار غضبه ، ونشر بلاعاً
على الجنود حمل فيه على الجنرال بليار حملة شعواء ، واعتبر فيه أن عقد الاتفاقية في
٢٧ يونيو مع العثمانيين والبريطانيين تفريقاً في الشرف للمعسكرى ، وأرسل
تقريراً إلى بونايرت في فرنسا ، يلقي فيه تبعة الجلاء عن القاهرة على هذا الجنرال

(١) الجير في : ج ٣ ص ١٨٩ .

والذين هم من الإنجليز ، بعد خمسين يوماً من تسليم أقاليمه ، إلى المسلمين في الإسكندرية ، وبشرط كانت أمراً من تلك التي تأن الجنرال بليار قد وافق عليها .

شدد البريطانيون والسبانجون الحصار على الإسكندرية ، وإلتفتوا سراً من ناحية الغرب . ولم يتأخروا طابعية الجيش في ٢٢ أغسطس ، ثم دخلت بعض المدافع البريطانية إلى المدينة الغربية ، اتهم الحصار على المدينة . وتعددت القوات البريطانية عن الجيش شرقاً صوب الإسكندرية ، وإحتلت طابعية الغربية بعدة مراكب صغيرة : فتح إحتلت مزارع السرايين التي كانت موجودة إلى شرق المدينة في مناطق المراس ، والوردان ، أي منطقة المرس . وأصبح الفرنسيون يسمون من تحتل المدينة وأبراجها . وساءت أحوال الجيش الفرنسي في الإسكندرية ، وعطبت ، بتفريده الأضرار ، وقتل لديهم القوات ، من إضطروا إلى أكل اللحم (البول البرية ، ولم يهد يسلح للقناصين بين رينال صندو الجيش أكثر من ٧٠ جندي . ونهيت بين فواد الجيش معركة لإتخاذ قرار بشأن مسؤولية الإلاء عن الإسكندرية . وكانت زورينة الجنرال مينو المتصربة قد وصلت مع ابنها إلى زوجهما في الإسكندرية ، الأمر الذي ساعد الجنرال مينو على أن ينظر إلى خلافه بخصوصه نظرة أكثر إنسانية .

وفي يوم ٢٢ أغسطس . أرسل الجنرال مينو لإثنين من يارائه إلى الجنرال المشفقون بطلب وقف القتال لمدة ثلاثة أيام ، حتى يهد طلب التسليم . ووافق الجنرال الإنجليزي على ذلك . وجمع الجنرال مينو مجلساً حربياً لإتخاذ قراره ، وذلك يوم ٢٨ أغسطس . وتداول هذا المجلس في الأمر ، ثم إستقر رأيه على أن الشاجة لا تسمح باستمرار الدفاع عن الإسكندرية ، وعلى تكليف الجنرال مينو بالمفاوضة مع قوات الجيوش البريطانية و"عثمانية من أجل جلاء الجيش الفرنسي

عن الاسكندرية ، وعلى أن تكون شروط الاتفاق مشرفة لرجال الجيش ومن يتبعه .
وأخذ القواد في وضع شروط الجلاء ، ولكنهم لم يتعلموا فيما بينهم . ولما انتهى
ديسمبر الثلاثة أيام المتفق عليها لتقديم طلب الجلاء ، ومدت المهلة إلى سبعة أيام
٣٠ أغسطس ، وأرسل الجنرال مينو شروطه ، ولكن الجنرال هتشينسون أرسل
إليه شروطا أخرى . وتم الاتفاق على الجلاء عن الاسكندرية في يوم ١٣ أغسطس
١٨٠١ . ووقع عليها كل من اللورد كيث القائد العام للأسطول البريطاني
في البحر المتوسط ، والجنرال هتشينسون القائد العام للحملة البريطانية على
مصر ، وعيسى باشا ، وقبطان باشا البحرية العثمانية ، والجنرال مينو . ونصت
عنه الاتفاقية على جلاء القوات الفرنسية عن الاسكندرية في مدة عشرة أيام ،
وعلى أن يسلم الفرنسيون سفنهم الموجودة في الميناء ، وينقلون على سفن الحلفاء ،
وسفنهم أسلحتهم وأمتعتهم ، وعشرة مدافع من مدافعهم ، ويسلموا باقي مدافعهم
وغيرهم ، ثم تقلهم السفن إلى إحدى الموانئ الفرنسية ؛ وأن يسلم أعضاء الجمع
العلمي ، ولجنة العلوم والفنون ، جميع الآثار والخرايط والرسوم والمخطوطات
التي جمعوها من مصر إلى قواد البريطانيين والعثمانيين . ووصلت أنباء عقد هذه
الاتفاقية إلى القاهرة ، واحتفلت بها العاصمة احتفالا كبيرا ، وأطلقت المدافع .

وأخذ الفرنسيون ابتداء من يوم ٢ سبتمبر سنة ١٨٠١ في تسليم قللاع المدينة
واسكنة مكائمتها ، وكذلك مدافعهم ، وسفنهم التي كانت في الميناء . ثم جاء دور تسليم
حقنات أعضاء الجمع العلمي ، واسكن العلماء واحتجوا على حرمانهم ثمره أبحاثهم
واكتشافاتهم . ولما رفض القائد العام البريطاني طلبهم الاحتفاظ بها ، أجمعوا رأيهم على
ضرورة الاستئذان عن تسليمها ، وأذروه باحراقها ، وألقوا عليه مهمة حرمان
العلم من هذه الثغرات ، وفي حالة اضطراره على طلبه . فأمام هذا التمهيد ، اضطر
القائد البريطاني إلى التنازل عن تمهيدته بهذا الشرط ، وترك لهم حقناتهم ، وإن

كان قد منعهم من أخذ قطع الآثار التي كانوا يرغبون في تبنيها ، وأمرهم بتركها أساساً كما كانت ملكاً لمصر . وتركوا هذه الآثار ، ونام البرابرة في بلادهم .

وأخذت المسمنين تنقل الجنود المصريين من الاسكندرية إلى مصر ، وسفينة حتى نهاية ذلك الشهر ، وفتحت بهم سرب من البحارة ، وبنوا من يريف على مبعده آلاف من الجنود ، منهم ، وروا من البحارة ، وبنوا من المرضى ، خلاوة على الماديين ، وبنوا من العلماء ، وبنوا من المسمنين ، ترك الاسكندرية ، إذ أنه قد أعيد بناء من المسمنين ، وبنوا من الاسكندرية حتى يوم ١٨ أكتوبر .

وبخرج الحملة الفرنسية من مصر بسلامت صفحة من تأويل ، وبنوا من وفتحت صفحة جديدة ، إختارلت فيها نفوس المسمنين ، وبنوا من التي كانت في مصر وقت وجود الحملة الفرنسية في البلاد ، وبنوا من تلك التي كانت مصر ، إلا أن فترة بنائها القوية في البلاد ، وبنوا من السرية التي وبنوها هنا وهناك ، والمؤثرات العامة التي أنزلتها ببنائها في بلادهم تركت في مصر تأثيراً عميقاً . وساعدت على حدوث ثورة كبيرة في البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي يؤدي إلى بلاد إلى حدوث ثورة في البلاد في البنين الفوق ، ، أي في الانجازات السياسية ، وفي البنين السياسية ، سيظهر في البلاد بعد عشرين منها .

الفصل العشرون

نتائج الحملة على مصر

تُكَّان بحىء الحملة الفرنسية لمصر صدمة عفيفة لسلطة النظام العثمانى المملوكى ، ووهو فى مرحلة الضعف ، وللمجتمع المصرى عموما ، فى قيئه ونظمه ، اللى كان قد حافظ عليها ، وتمسك بها ، حتى نهاية القرن الثامن عشر ، ومطلع القرن التاسع عشر . وكانت هذه الحملة عاملا خارجيا له خصائصه ويمزانه وفاعليته ، وبشكل جعل من استطاعه بالنظم السائدة ، وبالعادات والتقاليد المتعارف عليها ، عملية إيقاظ لاذهان المصريين ، نتيجة لثريتهم أنتماع بعديدة من طرق الحكم ، والحرب ، والإنتاج ، والبحث العلمى ، والعامل السياسى بين الحاكم والمحكوم . وإذا كانت الحملة قد جاءت إلى مصر تحمل مشروعات معينة ، فيما يخص بأهدافها السياسية ، والاقتصادية والعسكرية ، فإن مايمسنا بالدرجة الأولى هو نتائج بحىء الحملة على مصر ، وتأثيرها فى هذه القطاعات ، أكثر من اهتمامنا بنتائج الحملة على السياسة الفرنسية فى أوروبا وفى العالم . فماهى نتائج الحملة ، على مصر ، فى هذه القطاعات العسكرية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والعلمية ؟ وإذا كانت الحملة قد فشلت فى تحقيق الأهداف اللى كانت حكومة الجمهورية قد وضعتها لها ، فإنها أثرت إلى حد ما على البديان الاجتماعى الاقتصادى لمصر فى هذه الفترة . وبتركيزنا البحث فى هذا القطاع ، مادمننا نتحدث عن تاريخ مصر ، يمكننا أن ننظر إلى هذه العملية العسكرية فى ضوء جديد .

١ - النتائج العسكرية :

يردده كثير من المؤرخين شمماراً جديداً ، يتلخص فى أن الحملة الفرنسية على

منصر قد فشلت في تحقيق أهدافها العسكرية . وهذا الشعار يعتبر حجة بالضعف السياسية حكومة الإدارة التي كانت قد أرسلت الحملة إلى مصر ، للاستيلاء عليها ، والبقاء فيها ، وإتخاذها قاعدة ترتكز إليها في عملية ضرب بريطانيا في مستعمراتها في الشرق . ونصرف أن الحملة فقدت سرية حركتها ، وبخاطمة بعد معركة أبي قير البحرية ، ولم تتمكن من السيطرة على سوريا ، واضطرت في نهاية الأمر إلى الجلاء عن مصر ؛ أي أنها أخفقت في تحقيق الهدف الذي وضعتته حكومة الجمهورية . أما بالنسبة لمن يكتب تاريخ مصر الحديث ، فإن الموضوع يطرح نفسه من زاوية أخرى : هل أثرت الحملة الفرنسية على مصر من الناحية العسكرية ؟

كانت القوات العسكرية الموجودة في مصر قبل مجيء الحملة الفرنسية إليها تتمثل في أوجاقات القوات العثمانية ، وفي قوات المماليك . أما الأوجاقات فإنها كانت ضعيفة ، وقلت درجة انضباطها ، وكاد تنظيمها يتحول إلى ما يشبه العشوائية . وكانت هذه الأوجاقات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من قوات الدولة العثمانية ، وإن كانت بعضها قد تحولت إلى فرق إقليمية ، كجند قواتها من الشوام والمانارية ، أم من بين العربان المحليين . وأما قوات المماليك فإنها كانت في غالبيتها تتكون من الفرسان ، وكان القسم الأكبر من بين رجالها مستورداً من الخوارج ، ويضع تابسكوات المماليك قبل خضوعه للدولة . وكانت هذه القوات كذلك قد أساءها الضعف ، نتيجة لقلة ورود عناصر المماليك إليها ، ومحاولة الدولة العثمانية التحكم في هذا المورد المماليك ، وبخاطمة بعد حركة علي بك الكبير ، منسأ ابسكوات مصر من الشعور بالقوة ؛ الأمر الذي قد يدفع بهم إلى محاولة الاستقلال بمصر من جديد . وكانت قلة الحروب تدفع بحال الأوجاقات ، وكذلك قوات المماليك ، إلى الانشغال بأمور الإدارة ، وتدفع البعض منهم حتى إلى الاشتغال

بالشجاعة والوراعة . أى بمعنى آخر أن القوات العسكرية الموجودة في مصر وقتها
 بجهد الحيلة الفهمية إليها كانت تقتصر إلى التنظيم ، ونفقتهم إلى حسن التدريب .
 أما من ناحية الذلج ، فإن المدفعية كانت قد أسماها الضعف ، وتحولات من
 سلاح يساعد على الهجوم ، ويستخدم في عمليات الحصار ، إلى سلاح دفاعي ؛
 يوزن بين وحدات المدفعية في مصر على المراتى والشهور ، وتركزت بشكل شاسع
 في القوايق والقلاع ، وأصبحت تولى قوايقها إلى داخل البلاد ، بدلا من أن
 تستخدم لحماية الأعداء الخارجيين ، رغم يمكن في وسع الدولة العثمانية أن تجعل
 سلاحها في هذا السلاح ، نتيجة لما يتطلبه ذلك من نفقات باعظمة ، وأهمهم نوعه
 الآلى إلى في حين أن الدولة . فتصور هذه المدفعية العثمانية ، التي كانت من أقوى
 الأساطنة في العالم في القرن السادس عشر ، إلى سلاح ضعيف إلى حد بعيد بالنسبة
 إلى غيرها . ولاشك في أن اهتمام الدولة العثمانية بالمدفعية كان موجها إلى المناطيق
 العسكرية القريبة من عاصمة الدولة ، سواء في البلقان ، أو في منطقة أرمينيا ،
 وعلى حدود إيران ، وبشكل جعل المدفعية الموجودة في مصر تفقد قيمتها ، سواء
 من حيث قوة الفيران ، أو من حيث المدفع . وكانت هذه القطع الموجودة في
 القلاع تدرج للاحتفالات وتأدية التسمية ، والمدفع الإفرار في شهر رمضان المنظم ،
 أكثر مما تصلح لاستخدامها في معارك . هذا من ناحية المدفعية أما من ناحية
 المشاة ، فإن الأوجافات كانت تحتاج إلى تدريب ، وإلى تنظيم ، وإلى إعادة تسليح .
 وكانت البنادق والقرايينات التي يستخدمها المشاة ، أو البنادق ، متخلفة عن غيرها
 في الجيوش الأوروبية بكثير . وأما الفرسان ، فإنهم كانوا يمتازون بالشجاعة
 والقدام ، وكان تدريبهم يتميز عن تدريب غيرهم ، وبشكل جعلهم في السلاح
 الوحيد الذي كانت له فاعلية ومهولة - مركبة بالنسبة للدفاع عن البلاد . وفي هذا
 المنطق تفكر في المالبات على العثمانيين ، وكانوا يفتخرون بأنهم إلى البنية الحاصلة كـ :

وكانت أقوى من فرق فرسان الدولة .

ولاول مرة منذ عدة قرون ، اضطرت هذه القوات المسلحة الى مواجهة عدو يهاجمها ، واضطرت الى أن تعمل في توافق مع بعضها لمواجهة هذا الخطر . وكانت هذه هي الصدمة العنيفة التي هزت هذه القوات ، وأثرت فيها ، وأزالتها الى الهزيمة ، وأظهرت قلة فاعليتها .

أما من ناحية القيادة ، فلما كانت هزيمة ، ان لم تكن جوارحة ، وهزيمة . وبمجرد وصول أنباء نزول القوات الفرنسية الى غرب الاسكندرية ، أظهر المسئولون عن مصر غروراً وتعالياً ، وثقة عمياء في قوتهم وقدرتهم ، وبدون أى أساس ؛ إذ أنهم لم يصلوا الى هذا الاعتداد بالقوة نتيجة لمعرتهم بقوة العدو ، بل كانت نعمة ، وعنجهية لا أكثر ولا أقل .

وبعد هذا العامل النفساني ، وهذا الغرور ، بدأ سير الأحداث بشكل ينطبق سلسلة طويلة من الأخطاء والجهل ، في ميدان تفهمهم ، أى في ميدان الحرب . ولم يكن هناك نظام للتعبئة ، ورغم صدور الأوامر بالاستعداد ، فإن القيادة قد اضطرت الى أن تلتجئ ، وفي آخر وقت ، لقوات العربان والآهالي ، وبدون أى تنظيم ولا تدريب ، لكي تسمعهم ، وتقف بهم في وجه العدو .

ولم يكن هناك نظام للإشارة ، ونعرف أن أنباء نزول الفرنسيين بالإسكندرية قد وصلت الى القاهرة بعد بضعة أيام ، وبعد أن كان الفرنسيون قد احتلوا هذا الثغر الهام .

ولم يكن هناك تفكير حربي سليم ، حتى بطريقة فطرية ، أو على السليقة ؛ ونظام مراد بك بتجميع قواته وتصنيفها في سبط طويل يمتد من إمبابة حتى الأهرام ، وكأنه يحاول أن يمنع الفرنسيين من الوصول الى البحيرة ، أو يحاول عندهم من الوصول الى شاطئ النيل ؛ وكان من الجدي به أن يترك لهم مهمة عبور النيل ،

وتم تركيز مهمة سرية ، ويحاول إغراق سفنهم في أثناء عملية العبور نفسها ، ويحتفظ لنفسه على الأقل بالوحدات المدفعية سليمة ، أى وحدات الفرسان والمدفعية ، ويشكل يسمح له باستخدامها في معارك تالية ، سواء عند باريس ، أو عند الصالقية ، وإنتهت هذه المعركة بضياع جزء كبير من قوة الفرسان ، وضياع كل المدفعية .

ربما هناك إضمار في القيادة ، لا على أساس التنسيق ، ولكن على أساس التشاؤم : فمناك مراد بك ، وهناك إبراهيم بك ، ولا شك في أن هؤلاء الأشخاص كانوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم أهم من القوات العسكرية وأنهم من مسألة الدفاع عن البلاد ، وإلا لما قسموا القوات العسكرية بهذه الطريقة أو تتركوا بنفس الطريقة التي كانوا بها ، إلى الصعيد وإلى الشرقية . بعد المعركة ، وتركوا العاصمة تواجه خطر الهجوم الأجنبي عليها .

وأنهت المعارك مع القوات الفرنسية هذا الغرور والضعف والانقسام والاضطراب ، وسيطر على قيادة القوات الموجودة في مصر . كما أدت المعارك إلى إضعاف هذه القوات ، وتمرق المقاتلة . وفقدان المدفعية ، وإضعاف الفرسان إلى حد بعيد . أدت هذه المعارك كذلك إلى إظهار الفسارق الكبير . بين تنظيم القوات العثمانية والملوكية وتنظيم القوات الفرنسية الحديثة . كما أدت إلى ضياع أهمية هذه القوات العسكرية العثمانية والملوكية في نظر المصريين ، بعد أن هزموا ، وعجزوا عن الوقوف في وجه المحتل ، وانتقدتهم العلماء ، حتى في عملية التنظيم والتسليح ، الذي استخدموه في معاركهم . وكانت هذه هي النتيجة الأولى التي ترتبت عسكرياً على مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر . أنه لانزال ضريرة شديدة بالقوات العثمانية والملوكية الموجودة في مصر .

حقيقة أنه كان في وسع الدولة العثمانية أن تبيد إرسال قوات جديدة لمصر ،

وخاصة عن الحريق الشام ، وأن تتعاون مع بريطانيا في أمر إرسال السفلات مشتركة بطريق البحر إلى سواحل البحر المتوسط . ولكن هذه العملية ستظهر الحرب الموجودة في مصر في ذلك الوقت في شكل جديد ، هو شكل حرب شراعية ، تشبه فيها قوات تأتي من سوريا أو من البحر ، لكي تواجه القوات العثمانية . الأمر الذي يؤدي بالمصريين إلى الشعور بأن هناك تنافساً ، من الخارج ، ليس بيننا على إقلاصهم ، ويساعد على إظهار القوات العثمانية نفسها على أنها متفانية ، رغم كونها قوات السلطان ، خليفة المسلمين .

وكان في وسع الدولة العثمانية أن تعرض ما فقدته قواتها الجوية المبرزة في مصر بأوجاقات جديدة ، وبفرق مدفعية جديدة ؛ ولكنها عملت في نفس الوقت على عدم تزويد البسكوات المماليك بالعناصر المسلحة لتكوين فرق عصابات . وهذا التنافس العثماني المملوكي ، أو هذا التناقض ، أدى إلى زيادة صعب مركز كل من العثمانيين والمماليك في مصر ؛ إذ أنه كشف عن وجود منافسة متصاربة في السلطة ، ومحاولة كل من الطرفين زيادة سلطته على مصر ، حتى في الوقت الذي كان يفرض عليهم التحالف لمواجهة وجود الفرنسيين في مصر .

فإذا كانت الحملة الفرنسية قد فشلت في تحقيق أهدافها العسكرية ، فإن الدولة العثمانية ، إلا أنها قد أسطت نتائج سلبية بالنسبة لتكوين القوات العسكرية المبرزة في مصر ، سواء أكانت هذه القوات تتمثل في الأوجاقات العسكرية ، أو في قوات البسكوات المماليك . وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لمصر والمصريين ، الذين شاهدوا هذه الممارك ، وقيموا من إشراك فيها ، بطريقة مبسطة يتكون الحزائم التي نزلت بالقوات العثمانية في مصر من بين الأسباب الرئيسية التي ستدفع الدولة العثمانية إلى محاولة تجديد قواتها العسكرية بشكل عام ، والعمل على القضاء على فريق الانكشارية ، حتى يتمكن من إضاح قواتها المسلحة ، الأمر الذي ستم

مرا. إذ في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر . وأما بالنسبة لـ مصر ، فإن
هذه النتائج العسكرية متعاكسة في شكل نتائج سياسية ، فيما بين العثمانيين والمصريين ،
وعلى موقعتهم المصريين تجاه المماليك .

١ - النتائج الاقتصادية :

وكان تأثير الحملة الفرنسية على مصر كبيراً من وجهة النظر الاقتصادية .
فإن من أهم النتائج الاقتصادية إلى مصر أدى إلى قيام الاستقلال البريطاني بفرض
الحصار على السويس ، الأمر الذي أدى إلى منع الاستيراد والتصدير بطريقة
بمالة من ناحية البصر ، رغم استمرار العلاقات التجارية مع الأقاليم المجاورة
بمصر . وإن كانت هذه المبادلات البرية قد انخفضت في قيمتها كذلك بدرجة
معمولة نتيجة التغيير إلى عبء المعاملة في البلاد ، ولإستمرار العمليات العسكرية .
ولذلك في أن هذا المأزق قد أثر على التجارة ، وبشكل جعلها تعيش في أزمة
حادة ، وجملياً انشغل المصريون إلى هذه الفترة على أنها فترة بلاء .

يكن الفرنسيون قد حضروا إلى مصر ، ولم يملكون بثروتها ، وبالمعنى
الكثيرة التي سيحصلون عليها من البلاد . وجاء لفصل الحملة عن فرنسا ، بعد
موت نابليون ، مما أدى إلى ضرورة الاتصال على سائر مهم
من أموال من المصريين أنفسهم . وأخذ ذلك شكل الغرامات والضرائب
والالتاوات ، حتى تتمكن الحملة من الإنفاق على نفسها . ومع استمرار الحملة في
مصر ، زادت احتياجاتها للأموال . وزاد استيائها إلى انتهاز كل فرصة امرض
الاتاوات . وكانت الثورات ذريعة لكي يضاعف الفرنسيون الضرائب ، بفرضهم
غرامات سريرية جديدة على الأهالي . وقد أدى ذلك ، سياسياً ، إلى تدهور الانجرار
والملك من الفرنسيين ؛ ولكنه أدى ، من وجهة النظر الاقتصادية ، إلى تقابل
ميوثة رأس المال المورود في أيدي التجار ، وعزلة الأهالي من إظهار عائلاتهم

من أموال ، الأمر الذي انتهى إلى ركود الأحوال ، أي إلى ضائقة مالية بقاى
منها كل المصريين .

وكانت الحياة الفرنسية تمثل ، من وجهة النظر الاقتصادية ، قوة تنبذت في
بلادها من توجيهه ضربة قوية إلى النظام الاقتصادي الإقطاعي ، رغم أن المزارعين
أمام سيطرة الطبقة الوسطى ، أي الطبقة الرأسمالية ، وكان يعيشوا في حالة
المعنى ، ويرسم لها القوى التي كان من الواجب عليها أن تعادياها . والنتيجة التي
كان عليها أن تتماشى معها ، حتى تتمكن من أن تتكامل معها ، أو أن تحرم من
استغلالها . وفي هذا المقاطع ، نجد أن الحياة الفرنسية قد نظرت إلى النظام الإقطاعي
عداء ، وهو عداء حقيقي ، من وجهة النظر الاقتصادية ؛ إذ أن النظام الإقطاعي
سلحهم مصر واستغلالها كان يقرب من النظام الإقطاعي ، على أن النظام نظاماً
إقطاعياً لئلا يها ، عن قربه إلى النظام الحر ، النظام الرأسمالي ، الذي تسود
فيه الطبقة الوسطى .

وعملت الحملة الفرنسية على أن تحول نفسها في مصر عن طريق الضرائب .
وإن كانت قد فرضتها بطريق مباشر ، وفي شكل غرامات أو إتاوات ؛ وكان هذا
النظام يقرب في أسسه من نظام القوي الرأسمالي ؛ وإن كانت قد لم تتخلى بعض
الأسس السابقة ، واستعانت كذلك ببعض العناصر المملوكية . وفي هذا المقاطع ،
نجد أن الجنرال مينوق قد فكر في ضرورة وضع نظام ضرائبي جديد للبلاد ،
ترتبط فيه الضرائب بالأرض ، وتدفع مباشرة إلى خزينة الدولة . دون
وساطة الدولة أو صاحب الإقليم . ولو نفذ هذا المشروع لكانت ضربة قوية
تصيب النظام القديم في أهم أساس من أسسه ، وهو الأساس الاقتصادي .
وتؤدي بالتالي إلى إضعاف نفوذ السادة في مناطق الإنتاج الزراعي ، وإلى
التضاء على مملوكتهم .

ولكن علينا أن نذكر أن مجيء ٣٦٠.٠٠٠ مقاتل إلى مصر ، قد خلق ضرراً جديداً . لإشباع ما يحتاجه هؤلاء الرجال من سلع وخدمات ؛ ودفع بعض المصريين ، حتى وإن كان أكثرهم من النصارى والشوام والأقباط ، إلى النزول إلى هذا المجال ، وإلى فتح المطاعم ودور السهر واللمو ، وتقديم ما يلزم من خدمات ؛ وكان هذا تطورا لبعض قطاعات الاقتصاد الموجودة في مصر في ذلك الوقت . وحتى إذا كانت الحملة الفرنسية قد امتصت جزءاً من رأس المال المصريين السائل بالضرائب والإتاوات ، فإنها عادت إلى إنفاق جزء منه على ما يلزمها في نفس البلد . وأدى ذلك إلى تقلقل إقتصادي ، وإلى حركة إلى أعلى وإلى أسفل بين أصحاب رؤوس الأموال ، وارتفاع البعض ، وهم من يتعاملون مع الفرنسيين ويقدمون لهم الخدمات ، وإلى انخفاض البعض الآخر ، وهم من كانوا يصرون على التعامل في نفس نطاق نشاطهم . وهي حركة ستبدأ من هذا العصر ، وتؤثر على توزيع رؤوس الأموال في السوق خلال فترات الاحتلال التي ستشهدها مصر في تاريخها الحديث . وشهدت القاهرة حركة نشاط واضح في ذلك الوقت في كل ما يتعلق بتسليمة جنود الاحتلال ، وانتشرت فيها ظاهرة ركوب الخيل والبغال والخيول ، التي أعجب بها الفرنسيون ، أو استعملوها وسيلة للتسلية بدلا من المال في شوارع القاهرة .

ولقد شعر المصريون بشراهية الفرنسيين في جميع الأموال منهم ، الأمر الذي أدى إلى تحول التجار إلى مجموعات معادية للحكم الأجنبي . ورغم خوف التجار من الفوضى ومن الاضطرابات ، فإنهم قد شاركوا العناصر الوطنية في الثورة على الحكم الأجنبي ، وأسهموا في تمويل هذه الثورة ، والإنفاق على الثائرين . وهذا الضغط الفرنسي من أجل المال سيدفع بالتجار إلى الضجيج والشكوى ، وإلى شعورهم بأنهم أصحاب مصلحة ، عليهم أن يدافعوا عنها ، حتى لا يكفروا

[illegible][illegible]

وبالإجمال ، فإن الحملة الفرنسية على مصر ، قد عملت على زيادة نشاط
الاقتصاد الموجود في البلاد . وساعدت على قيامه ، دون أن تتأخر عن
أمرس البيان الاقتصادي الجديد . وساعد ذلك على زيادة النمو والانتظام فيه .
وتسهل عمل من يأتي من بعدها .

١٣ - النتائج المتوقعة :

أثرت الحملة الفرنسية على مصر كذلك من الناحية الاجتماعية . وكان الإنزال يومئذ قد أظهر منه دخوله القاهرة تقربه إلى العلماء ، وإحترامه لعادات

الاستقلال ، وقال لهم ، ونام بسلام ، وأصبح به نص الماورخين بسياسة الاسلام في الوطنية .
في هذا المجال هو ثابت إهتماما بالاستقلال بالاعتماد الوطنية ، أو الاعياد
الاستقلال . من الاستقلال بالمولد النوري ، وبشهر رمضان ، وبغضار النيل ،
والصوم أو أواخره مشددة باحترام جنود الحسنة لعادات الاعمال وفعالهم . وكان
في ذلك المجال هو ثابت للشياخ والعلماء في الديوان أنزاع كبيراً في هذا المجال .
في ذلك المجال هو ثابت في أن الفريسيين لم يحاولوا تغيير نظم وعادات
الاستقلال ، بل حاولوا أن يظهروا الوطنيون أهم يستأجرونهم في عاداتهم
والنظم . ومن ثم جاء حاكم الجزائر بونابرت بها أن يدعمه في هذه البلاد .
والأكبر الذي الفريسيه كانت تمثل مجتمعاً يختلف إلى حد كبير عن المجتمع
الذي أتاه بعد ذلك الوقت ، من حيث العادات والتقاليد ، ومن حيث
القيم ، مما ساعد على كونها حملة عسكريه ، لها وظيفتها الخاصة . كما جتمع
في ذلك المجال ، الكثير الذي يؤدي بالتالي إلى ظهور السلطات الاستقلالية
في هذا المجال ، منهم من هو المجتمع الذي أخذوا أنهم يحدون . ومنه ، في جهات
الاستقلال العسكرية ، في جهات الإثارة والمالية والخدمية ، لكي تكون الحياة
في هذا المجال في هذا المجال في العادات والتقاليد ، مما ساعد على ظهور
في هذا المجال ، في هذا المجال في هذا المجال في هذا المجال .

الجنرال بوناپورت بهتم أرباب الحرس بارتداء الألبسة ، واثباته ، حيث كان يسمع
أفراد الحرس في المركبة ، آلة الحفر ، كما أمر بالسرورية تنظيف الشوارع ، ووشها ،
وإحداثها ليلا ، ووضع نظاما لفتح الموق في أماكن مخصوصة لهم بعيدة عن
المدن . ويظهر كل ذلك أمام المصيرين في أول الأمر على أنه
التيحكم . وإن كانت هذه القرايب مستعجرا أساساً بضرورة المنظومات الاجتماعية

وشهدت القاهرة أنواعاً عديدة من النشاط، مثل خروج الرجال مع السيدات،
التنزه، وكذلك إنشاء المطاعم، ودور الشراب، وكانت هذه الإنعاشات من النشاط
الاجتماعي غير معروفة لدى المصريين، ونظروا إليها أنها طائفة، ونظروا إليها
على أنها تحمل من سوء أكثر مما تحمل من الخير، وإن كانت تمثل تطوراً، حق وإن
كان ذليلاً، على مجتمع القاهرة.

أما عن علاقة الرجال بالسيدات، فإنها كانت جانبياً شاملاً، مثل علاقة
بالنسبة لمجتمع شرق إسلامي. وبعد أن كانت قوات الحماية الفرنسية تهزم
مشاعر المصريين، جاءت الاحتفالات العامة، وظهر فيها تحرر الفرنسيين،
وساعد التطور الذي أصاب العلاقة الموجودة بين الرجل والمرأة، وبخاصة بعد
ثورة القاهرة، على ظهور الفرنسيين على حقيقة مهمهم، كتهربين في هذا السياق،
وكثيرات احتلال لا تأبه كثيراً بشاعر أو فاضل لها، وأخذ الفرنسيون يتنزهون
في القوارب في النيل، وفيهم السيدات، ويخفون ويخفون، ونظروا إلى
إلى ذلك على أنه مجور وعشوائي، وأخذوا الاحتلال، إلا أنني أفسر ذلك، في الواقع،
بأن النساء الماقيات وبغيات المصريين، الذي توشح مع هذه الاحتفالات، وبخاصة
لم تشهد القاهرة من قبل، الحرية العامة هذه، فبدأ الاحتلال، بالنسبة للسيدات،
القاهرة في ذلك الوقت، وبدأت من وراء هذه الموضة أن الفرنسيين يفسرون
بعض مشاكل القاهرة بعد احتلالهم فيها، ولمحتظوا ببعض النساء اللاتي
كهرلية انتقام من الثورة، وكانت هذه الظاهرة الاجتماعية، التي تعدت أيديها
احتلال، ولأية مدينة، تمثل عسكرة، وبمرحاضتها في نفوس المصريين،
وكانت تساعد على زيادة تمسك المصريين بمبادئهم ونفوسهم، وزيادة
إصرارهم على رد الامانة، وعلى الانتقام من الفرنسيين ولانزعاجهم من البلاد،
وعلى أساس أنهم قد اعتدوا على الشرف، وإنهكوا الحرمات، وأفسدوا القيم.

ولذلك فإن الصدمة التي أصيبتها الحملة الفرنسية للجمعية المصرية ، كجمعية
نشر الإسلام ، قد أدت بالتالي إلى زيادة تمسك المصريين بهادتهم وتعاليمهم ،
وتمسكهم بشريعة كسلاخ من الأدلة التي يصادفون بها على شمسهم ومعنى
مؤسستهم . هذا من حيث الأدلة والتعاليم الاجتماعية .

أما من ناحية البليان الاجتماعي ، فلا شك في أن مجيء الحملة الفرنسية إلى
مصر قد أزل حصرية قوة بالبطانات الحاكمة . وبشكل يقلل من الضغط الموجود
على الطبقات الحاكمة . وإذ تفتت أهمية الطبقة الثمانية الحاكمة بمجرد دخول
القوات الفرنسية إلى القاهرة . وحتى الناضى التركي ، فإنه لاستبدل في أول فرصة
بقاضى فصافة عن المصريين . أما بالنسبة للماليك ، فإن مكانتهم الاجتماعية قد
ضعفت بشكل واضح ، نتيجة لخروجهم بعيدا عن مناطق إستغلالهم ، وبمجيئ
لضياح جزء كبير من ممتلكاتهم . وإذا كان الماليك قد واعسوا الكفاح من أجل
بقائهم ، إلا أن قوتهم العسكرية قد ضعفت نتيجة للمعارك ، ونتيجة لعدم تمكنهم
من الاستمرار في تجديدها . وانقسم الماليك إلى مجموعتين ، اضطرت إحداها إلى
الخروج من مصر إلى سوريا ، بقيادة إبراهيم بك ، وإلى العمل مع العثمانيين ،
باضطرت الأخرى إلى الذهاب إلى الصعيد ، والنزقل من مكان إلى آخر أمام
ضغط الفرنسيين ، وينتهي الأمر بكبيرها ، مراد بك ، إلى الاتفاق والتحالف مع
الفرنسيين . وكان هذا تغييرا واضحا بالنسبة للمستوى الاجتماعي الذي عاشه
الماليك ، وتغييرا واضحا كذلك بالنسبة للخط الذي ساروا عليه في النصف الثاني
من القرن الثامن عشر ، أي قبيل مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر ، وهو الخط
الذي كانت يشمل في ازدياد سلطة الماليك ونفوذهم بشكل مستمر ، وبطريق
يؤدي إلى إستئثارهم بالسلطة في مصر دون العثمانيين . انقسم أصبحوا الآن إما
ملاحقين بالعثمانيين ، أو ملاحقين بالفرنسيين . وحين تجلج الحملة الفرنسية عن

محمود ، سيقوم اتجاه ثالث بين الممالك ، يتشمل في ضرورة استعادة السلطة التوسعية التي كانت لهم في البلاد ، ويحاول الانفراد إلى إحتلالها للوصول إلى هذا الهدف .
 أي أن الممالك قد انقسموا إلى أتباعهم إلى ثلاثة اتجاهات ، وأصحابها من قبائل
 (الفرس) النازية . حيث أن كانهم اندامهم واحدة في نفس ، وعلى الماء مرين .

أما بالنسبة للطبقة الوسطى ، والتي كانت تشتغل على السبائك والمعادن ،
 ومن الملاحظ أن كانت عناصر في أهم العتبات الماركسية : غلبها ستمارك في الديوان ،
 وسنذكر بأن الفرنسيين يستشيرونها فيما يتعلق بإعادة البنية . كما أن أسلوبه
 التجار ، مترفع في وجه الظلم وضد الترامات والاتاوات ، وسيدافعهم للاء التجار
 في قيادة الثورة وفي الاتفاق عليها مع المسايخ والعلماء . حقيقة أن المقومات المادية
 لهذه الطبقة الوسطى لم تتمكن من النمو في وقت الاحتلال الفرنسي لمصر ، ولكن
 المقومات المعنوية لهذه الطبقة تزايدت ، وفي تضامن مع الطبقة الشعبية ، وعلى
 حساب الطبقة العليا التي قلت عيبتها وضعفت سلطتها في البلاد .

أما بالنسبة للطبقة الشعبية ، من صناع وصغار حرفيين ، وفلاحين ، فإنها
 هي التي عذمت ، أكثر من غيرها ، وهي التي دفعت ثمن العساكر الحربية ،
 ودفعت القيمة الفعلية الفرامات والاتاوات ، وهي التي كانت وقودا لثورات
 الثورة ، ومادة أساسية للصراع في الأقاليم . ودفعت ذلك ثمنها لتكونها جزءا
 لا يتجزأ من البلاد ، والجزء الأساسي الموجود فيها ، ودفعت ذلك عن طيب
 خاطر ، وسارت وراء كل قيادة ، سواء أكانت من الطبقة الوسطى في القاهرة ،
 أو من الممالك وبعض العثمانيين في الأقاليم ، وبذلك ، دون أن ترجو من ذلك
 نتيجة سرى ، عزت المحتلين الأجانب ، والمحافظة على البلاد للأجيال القادمة . ولم
 تتوانى هذه الطبقة الاجتماعية أية تعاطات ، أو أية أهداف الوصول إلى السلطة ،
 بل كانت تفتخر بها هذه الأجيال الجديدة . ولم تكن اتجاهات مدافعها تتجه

نلتزم إلى ما هو أبعد من هذه المهركة . وكان أبناء الطبقات الممينة لا يرضون
بوسيلة ... إلى السلطة . وسمحتناج هذه الطبقة إلى وقت طويل لكي تصل إلى
المنظمة . وإلى الشعور بالمصالح ؛ وإن كانت قد أصيبت بصدمة عنيفة جملتها
تحوّل ، ولو على أسس منقوبة ، وبعد عتير طويلة من الغوم والنعاس .
ولا ريب أن في هذا التأثير الذي أصاب البيان الاجتماعي في الفترة القصيرة أثر
أشبه هذه المسألة في البسلامد ، سيكون له نتائج واضحة في الفترة التالية لخروج
الذين هم من مصر ، ويمكننا أن نقول . بدون كبير خطأ ، أن الحلة الفرنسية
قد شرت المنهج المصري من أساسه ، ومهدت الطريق أمام حدوث تغيرات
اجتماعية عميقة في الفترة التالية .

٤ - النتائج السياسية :

كانت المسألة الفرنسية نتائج سياسية ، أشد ظهوراً عن النتائج الاقتصادية
والاجتماعية . ويمكننا تقسيم النتائج من هذا المجال إلى قسمين : أحدهما يتعلق بالمجال
الرياضي القادسي ، والثاني يتعلق بالمجال السياسي الداخلي .
أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، فإن الحلة الفرنسية قد شهدت تطوراً كبيراً
في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، إلى أن أصبحت مصر من
الجيالات الأنثروبيولوجية والاقتصادية والبراسية والمندوبة غلظت مصر على أهم مراكز
عالم ، وبذلك إنشأ ، أو مفرق طرق ، يوصل بين البحر المتوسط والبحر الأحمر ،
ويمكنه أن يوصل أوروبا بالشرق الأقصى . كما ظهرت على أنها سوق توزيع له
قيمتها بالنسبة لتسريف المنتجات الأوروبية ، ومنطقة إنتاج مواد خام تحتاج
إليها الصناعات الأوروبية . وظهرت سهولة الاستيلاء على مصر . ثم إن المنطقة
المصرية ، وإنقسام القوى التي كانت تسيطر عليها وكل هذه التغيرات
سورياً ، وبشكل حوله أنظار الدول الاستعمارية إليها . وسرعان ما أصبحت

[illegible]

مقدمه

در اینجا به بررسی (مقدمه) می‌پردازیم. در این بخش، به بررسی اهمیت و ضرورت این مطالعه می‌پردازیم. در ادامه، به بررسی اهداف و فرضیه‌های این مطالعه می‌پردازیم. در ادامه، به بررسی روش‌شناسی و ابزارهای مورد استفاده می‌پردازیم. در ادامه، به بررسی نتایج و بحث می‌پردازیم. در ادامه، به بررسی نتیجه‌گیری و پیشنهادها می‌پردازیم.

در این مطالعه، به بررسی اهمیت و ضرورت این مطالعه می‌پردازیم. در ادامه، به بررسی اهداف و فرضیه‌های این مطالعه می‌پردازیم. در ادامه، به بررسی روش‌شناسی و ابزارهای مورد استفاده می‌پردازیم. در ادامه، به بررسی نتایج و بحث می‌پردازیم. در ادامه، به بررسی نتیجه‌گیری و پیشنهادها می‌پردازیم.

در این مطالعه، به بررسی اهمیت و ضرورت این مطالعه می‌پردازیم. در ادامه، به بررسی اهداف و فرضیه‌های این مطالعه می‌پردازیم. در ادامه، به بررسی روش‌شناسی و ابزارهای مورد استفاده می‌پردازیم. در ادامه، به بررسی نتایج و بحث می‌پردازیم. در ادامه، به بررسی نتیجه‌گیری و پیشنهادها می‌پردازیم.

در این مطالعه، به بررسی اهمیت و ضرورت این مطالعه می‌پردازیم. در ادامه، به بررسی اهداف و فرضیه‌های این مطالعه می‌پردازیم. در ادامه، به بررسی روش‌شناسی و ابزارهای مورد استفاده می‌پردازیم. در ادامه، به بررسی نتایج و بحث می‌پردازیم. در ادامه، به بررسی نتیجه‌گیری و پیشنهادها می‌پردازیم.

در این مطالعه، به بررسی اهمیت و ضرورت این مطالعه می‌پردازیم. در ادامه، به بررسی اهداف و فرضیه‌های این مطالعه می‌پردازیم. در ادامه، به بررسی روش‌شناسی و ابزارهای مورد استفاده می‌پردازیم. در ادامه، به بررسی نتایج و بحث می‌پردازیم. در ادامه، به بررسی نتیجه‌گیری و پیشنهادها می‌پردازیم.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible][illegible][illegible]

وذلكما يظهر أنه رغم نشأة الحركة العربية ، مبدئياً ، في أزمينها ما رسمته
لنفسها في دمشق ، فإن هذه الحركة كانت قوة نهائية ، وقعت تغيير ، أثرت على القوى
العربية ، وإلى هذه الحقيقة .

12/12/1961

تركزت ابحاثه الرئيسية في مجالات الفيزياء، الكيمياء، العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية.

١٧٩

على مصر ، وعلى الدراسات المتعلقة بها . و يرجع ذلك الى أنما قد إصطنعت مصر
في جعلها لمصر مجموعة من العلماء كانوا هم أعضاء لجنة العلوم والفنون ، وقامت
بإشياء المجمع العلمي في القاهرة ، وقامت بأعمال جليلة ، رغم قدس الرقعة التي
أمنته الخلة في مصر ، ورغم الصعوبات التي إعترضت طريقها . وكانت انشغال
العلمية للعملة الفرنسية هي أهم نتائج ذلك الاحتكاك الحضاري بين
وفرنسا .

وكانت لجنة العلوم والفنون قد تشكلت في فرنسا . بأمر من سنة ١٨٠٠
الادارة ، في وقت الاستعداد لإرسال الخلة إلى مصر . واشتملت هذه اللجنة
على مهندسين وعلماء وفنانين ، وأعضاء بعض الهيئات المهمة بالدراسات العلمية
بما وراء البحار . فضمنت عددا من علماء الفلك ، ومن علماء الرياضيات ، وعلماء
الكيمياء والطبيعة ، وعلماء الميكانيكا ، وعددا من المماريين ، ومن مهندسي
الطرق والكباري ، ومن مهندسي الصناعة ، ومهندسي السفن والخدمة البحرية ،
منها عشرة على عدد من المتخصصين في علوم الأحياء ، من سويرون ، وبنديكت ،
المادون ، وعدد من الأدباء ، وعلماء الآثار ، والاقتصاد ، وكذلك من
الفنانين ، والرسميين ، والموسيقيين ، وبعض المسؤولين عن المطابع
المستشرقين .

ولكن هذه اللجنة لم تصل بكامل عضويتها إلى مصر ، فذات نصف النصف من
وتختلف غيرهم في مالطة ، وعضو الى مدرس ١٧٠ عالما منهم .

وقسمت لجنة العلوم والفنون الى ثلاث أقسام : الأول هو الفنون ، والثاني
في الاسكندرية ، والثالث في رشيد . وبعد شغول الفرنسيين الى الادارة ،
علماءهم نحو العاصمة ، ولم يبق إلا بعضهم بمبشرين في بعض المناطق ،
بعض الدراسات أو المهمات . وأخيرا في القاهرة على معامل البارود ،

الورش ، وعلى دارت العمل ، وأولاً انما الأحياء - الحياة للحيوانات ، وأندرا
أما كن فيها الميرور ، ويقام به لجنة العلوم والفنون بإنشاء مكتبة للعلوم الطبيعية ،
وأخرى التاريخ الفيلسوف ، ويريدون للكمياء كما استنبأوا الأرض قائم الحياة بالبناء
والمعدن فلسفي ، وأشرافوا على سائرهم صناعة الجلود ، وصناعة السروج ، والنسج ،
بنوا ، وأعمال لفنطيم السكندر ، وأنشأوا زرعاً للزراعة . ويقام عملهم من سائر
هذه اللجنة بالتمديد إلى الصبيحة ، دراسة هذا الاقليم ، ودراسة الآثار التي هي
فيه . وتمكنوا من الوصول إلى وادي الملوك والكرنك ، وحققوا هوامع بعض
المسكن القديمة ، وعملوا حتى أسوان وجزيرة نيل .

وبعد عودة الجنرال بونابرت إلى فرنسا ، إهتم الجنرال كبير بأعضاء هذه
اللجنة اهتماماً كبيراً ، وأظهر رغبته في أن يقوم العلماء بدراسة عادات الأقاليم
وأساليب معيشتهم ، وصحة غذائهم وتقاليدهم والعقائد التي يسودون عليها ، كما رغب
في أن يدرسوا شؤون التعليم والتجارة ، وأن يقوموا بعمل الخرائط ، ويجمعوا
الوثائق الهامة المتعلقة بكل هذه الموضوعات ، ثم يقوموا بكتابة تاريخ البلاد
من وقت مجيء عائلة القبطان - ضمن - إلى مصر في سنة ١٧٨٦ حتى وقت مجيء
الحلة الفرنسية إلى البلاد ، وأن يهتموا كذلك بدراسة صلوات مصر بشتية الأقاليم
الإفريقية . (١) لذلك غادر الجنرال كبير قد أضاف إلى مجمرات العلماء السابقة
لجنة جديدة ، كلفها بدراسة هذه الموضوعات الجديدة . واجتمعت هذه اللجنة عدة
إجتماعات ، وبذلك جهزوا كثيراً في ميدان عملها .

ومن بين لجنة العلوم والفنون كان الجنرال بونابرت قد جمع عدد من العلماء
التي يصحبها نواة المجتمع العلمي ، الذي عملوا الأمر بتكوينه في ٢٢ أغسطس
سنة ١٧٩٨ ، والذي أطلقته به «لجنة الجيوش» . والمجلس الكيميائي ، ومكتب

(١) د. محمد فؤاد بكري : اللجنة الفرنسية للدراسات في مصر ، ص ٢٩ .

العلوم التطبيقية ، والمرصد ، علاوة على صالة الاجتماعات والمحاضرات . وهكذا أصبح المجمع العلمي المصري هيئة جديدة منفصلة عن لجنة العلوم والفنون ، ولما تنظيماً الخاص بها . وكانت أعراض المجمع الذي تخصص في ضرورة العمل على إشاعة نور العلم والبرهان في مصر ، والقيام بدراسة المسائل والأبحاث العلمية والمصنعية والتاريخية الخاصة بمصر ، ونشر هذه الدراسات . وكذلك (إبراهيم) الرأي فيما قد تعرضه الحكومة على المجمع من مسائل . وقسم المجمع إلى أربعة أقسام : الرياضيات ، والطبيعية ، والاقتصاد ، والآداب والفنون ؛ على أن يتألف كل منها من اثني عشر عضواً .

وأصبح العالم مونتج هو رئيس المجمع العلمي ، في الوقت الذي قبل فيه الجنرال بوناپرت منصب نائب الرئيس . ولقد طلب مونتج إلى الأعضاء ضرورة دراسة الآثار القديمة ، وكشف النقوش والمكتابات الموجودة على الجرانيت ، وكذلك دراسة أحوال البلاد وأهلها ، وأوصى بوضع خريطة دقيقة ، ودراسة طرق الزراعة . ووسائل تحسين الري . أما الجنرال بوناپرت فإنه عرض بعض الموضوعات : مثل توفير مرادد القرد للجيش ، وترشيح مياه النيل ، ودراسة طواحين الماء وطواحين الهواء . كما عرضت للبحث موضوعات كثيرة تتعلق بهلع البارود وغيرها مما يلزم الدولة .

ولا شك في أن نشاط العلماء في مصر قد واجهته صعوبات كثيرة ، وأنهم قاموا بمجهودات لا يمكن لأحد أن ينكرها عليهم . وقد سجل لنا الجبرتي بعض مآزاه عند تردده على سرائر المجمع العلمي ، ولجنة العلوم والفنون . ورأى هناك بعض المكتب في المكتبة ... وصور البلدان ، والسواحل والبحار ، والأهرام وبرايا النسيم . والصور والأشكال والأفلام المرسومة بها ، وما يخص بكل ذلك من أبنية الحيطان والظهور والنبات والأعشاب وعلوم الطب والعشيرة

والهندسيات وسبح الأتقال وكثير من السكتب الاملاية مترجم بلغتهم . ورأى
عندهم كتاب الشفاء للقاضى عياض ، ويعبرون عنه بقولهم شفاء شربس ، والبرج
البوصيرى ، ويحفظون جملة من أبياتنا ، وترجموها بلغتهم . ورأيت بعضهم يحفظون
سوراً من القرآن ، ولهم تطالع زائد للعلوم . (١)

وإشتملت هذه المكتبة على عدد كبير من السكتب ، ونصحتهم لما المباشرين
لأغنياءها ، ولتقديمها لهم . وفتتجمع الطلبة منهم كل يوم قبل الظهر بساعات
ويجلسون في فسيحة المكان المقابل لخزان السكتب على كراسى مغطاة بجلود
الزرافة موزعة على طاولات ، فبالطلب من يريد المراجعة ما يشاء منها ، فيعترف له
الخازن ، فيتصفحون ويراجعون ويكتبون حتى أسألهم من السساكر . وإذا
عذر إليهم بعض المسلمين من يريد الفرجة لا يمنونه من الدخول إلى آفة
أماكنهم ، ويأثمون بالباشا والفضلك وإظهار السرور بمجيئهم إليهم ، ويخصوهم
بالأمر في قاعاتهم أو من فناءهم تطلعا للنظر في المعارف بدلوا له مودتهم ومحببتهم
فيهم . ثم رأيت أن السكتب المأجور بها أنواع السساوير وكرات البلاد والأثاث
والأبواب الخشب ، والطين والذهب والفضة ، وتوارىخ القلعة ، والاسم ، (٢)

والسكتب الخشبي القوي الخشبي بالسما والفلك ، وسما به من آلات السكت
تربط في مركبها ، مقامة في منسجها ، وكذلك آلات الإرتفاعات التي يبنى بها
التي تبنى بها القلعة المصنوعة من الخشب المصود ، وهي تركيب يبنى
منسجها ويبنى بها آلاتها عدة فطبع تركيبها مع بعضها البعض . وإذا
يبدأهم لطيفة ، بحيث إذا ركبت صارت آلة كبيرة ، أخذت قدراً من القلعة
وبها نظارات وثقوب ينفذ النظر منها إلى المرقى ، وإذا انحلت تركيبها ونصحت

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٤٠

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٣٤٠

خرف صغير ؛ وكذلك نظارات للنظر في الدكواكمب - نادما . وهم
مقاديرها وأجرامها وإرتفاعاتها واتصالاتها ومناظراتها وأنواع المستعبدات
والساعات التي تسير بثواني الدقائق ، الفريضة الممكك ، النامية الثمن . وهم
ذلك . (١)

وبنوا في بيت حسن تشف بهركس مكانا خاصا لخدمة الكفة وراة
و بنوا فيه تماثيل منهدمة . وآلات تقاطير عينية الوديع ، والنار
الأرواح وتقاطير المياه وسلاصات المفردات ، وأملاج الأرملة الممتدة
من الاعشاب والنباتات ، واستخراج المياه بالبلالة والحلالة . وهو
قوارير وأوان من الزجاج البصري المختلف الأشكال والهيئات ، على الترتيب
والسدلات ، وبداخلها أنواع المستخرجات .

ولاشك في أن كل هذا كان غريبا بالنسبة لمن يراه من المصريين ، خاصة
ماشاهد بنفسه بعض التجارب العلمية تجري أمامه . وبروي لنا بيريوس أن
عن يعملون هناك « أخذ زجاجة من الزجاجات الموزعة فيها
المستعبدات ، فصب منها شيئا في كأس ، ثم صب عليها شيئا من
الماء الساخن وبعده هبته فتفان من عني إننا قطعنا بها كذا كذا
أنه . فقلبه على البرجاء في كذا كذا أنما ناد باليلاد ونظره
فيها أنما كذا كذا في كذا كذا أنما كذا كذا في كذا كذا
منه شيئا قليلا بعداً من كذا كذا في كذا كذا في كذا كذا
بالناس . فخرج له صوت غائل كذا كذا في كذا كذا في كذا كذا
في كذا كذا في كذا كذا في كذا كذا في كذا كذا في كذا كذا
فخرج له صوت غائل كذا كذا في كذا كذا في كذا كذا في كذا كذا
في كذا كذا في كذا كذا في كذا كذا في كذا كذا في كذا كذا

منها أخرى على ظهر يديها ، وأثرت في الماء ، أحدهما بمرحلة إثنيسيا
البراهم (١) ، وأثرت أخرى بمرحلة من تلة وأثرت ذلك فم الزجاجة من الماء ،
وتحت الأثر الآخر هناك الخرافات الخاطئة ، فتمتري على ما من الماء المتبقي ، وترفع
اليد ، فالحال أن لا يغير هناك أي شيء ، فتمتري على ما من الماء المتبقي ، وتقول من لا يتأثر
بالماء ، ولا يتأثر بالهواء (٢)

وبعد أن تم إكمال التجربة ، وأثرت في الماء ، أحدهما بمرحلة إثنيسيا ،
والآخر بمرحلة من تلة ، وأثرت ذلك فم الزجاجة من الماء ،
وتحت الأثر الآخر هناك الخرافات الخاطئة ، فتمتري على ما من الماء المتبقي ، وترفع
اليد ، فالحال أن لا يغير هناك أي شيء ، فتمتري على ما من الماء المتبقي ، وتقول من لا يتأثر
بالماء ، ولا يتأثر بالهواء (٢)

وبعد أن تم إكمال التجربة ، وأثرت في الماء ، أحدهما بمرحلة إثنيسيا ،
والآخر بمرحلة من تلة ، وأثرت ذلك فم الزجاجة من الماء ،
وتحت الأثر الآخر هناك الخرافات الخاطئة ، فتمتري على ما من الماء المتبقي ، وترفع
اليد ، فالحال أن لا يغير هناك أي شيء ، فتمتري على ما من الماء المتبقي ، وتقول من لا يتأثر
بالماء ، ولا يتأثر بالهواء (٢)

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٣٩٠

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٣٩١

إن كانت تربط القبل بالبر الأيسر ، عن طريق وادي طيبانيات ، ثم إلى مدينتي
الدراسة فيها بعد ، وإن كانت قد وصلت إلى نقطة تربط ارتفاع ميساه البحر
الأيسر عن مياه البحر المتوسط بقسعه أعمار ، فالجزم هو أن هذه الدراسة قد تمت
بذلك ، وفي المنطقة التي تحتوي فيها قناة السويس فيها بعد ، وإن هذه الدراسة
كانت ، إلا أنها لا زالت لأسئلة محتملة على نفسه ويصح أنها الجسار .

أما الميدان الثاني الذي نخدمه في هذا العمل العلمي ، فكان هو الدور على بعض الدراسات
مع بقايا بعض الأبنية المصرية القديمة ، التي كان سكانها من مصر القديمة يقيمون
بجانب راسه ، في أثر عليه بوشمسستر في شهر إبريل سنة ١٧٢٩ . وهو الدور
البراني الأسود ، يقرب إلى تقاسمه من البحر ، ويقرب عرضه من ثلثه أربع
البحر ، ويبلغ مساحته ٢٥ سم . وعلى هذا البحر نقوشا على وجهه وأجزاء منه ، في
الزوايا المجموعات منتمية عن بعضها ، كانت المجموعة الأولى باليونانية القديمة ،
والجموعة الثانية باللغة لم يعرفوها ، وظهر فيما بعد أنها اللغة المصرية القديمة ،
وكانت المجموعة الثالثة مكتوبة باليونانية القديمة . وأما المجموعة الرابعة
المتأخرة ، وأول العلماء فك رموزه . وساد الاعتقاد بأن المجموعة الرسولية
كانت من حروف مصرية قديمة ، وإن كانت قد كتبت على شغل ، ومن تربطه
الجموعة الثالثة المكتوبة باليونانية القديمة ظهر أن هذا النقش قد تم في عهد
البطالمة ، وقد استمرت المجموعات مع هذا البحر ، ومع موازنة الأسماء الموحدة
في المجموعات الثلاث ، حتى تمكن العالم شامبايون في سنة ١٨٢٣ من فك رموزه
كاملة . وكان هذا العمل هو مفتاح اللغة المصرية القديمة ، والأساس اللازم لمعرفة
تاريخ مصر القديمة .

أما الميدان الثالث فكان هو دراسة بقية الآثار الفريونية الموجودة
في مصر ، وكان من أهمها في السبعين بنوع خاص . ويصف العلماء تلك

الأثار التي زاروها بشكل دقيق ، ودرعوا بعضها منها ، وكانت أعمالهم ثروة منبهة بالنسبة للمناخ .

كانت العلماء بجميع المعلومات الجغرافية والطبوغرافية التي تساعد على وضع خريطة مفصلة لمس ، وجميع ذلك من الجبال كايير ، ثم الجبال سينو ، على الاستمرار في هذا العمل ، خاصة وأن الجبال هيوكان يرشيد في عمل مسح تام للأراضي الزراعية في مصر ، ويكون هذا المسح أساسا لتنظيم الضرائب المتأخرة .

يرجع إلى هذه العملية : لبعدها رجعا إلى مصر ، ويستكون هذه الطبعة فائحة لخدمة المصريين الباحثون الطباعة ، وخدمة المطبوعات .

وأخيرا ، وليس آخرا ، فهاك كتاب وصف مصر ، الذي اشترك في وضعه هذا كتيبا من العلماء . كل في نطاق تخصصه ، وبمؤثره التي تتعلق بتاريخ مصر القديمة . ويذكر فيها ، وأسوارها ، وفادانهم ، وثروتها الطبيعية . ونشر هذا الكتاب بمساعدة العلماء ، مع الحملة ، إلى فرنسا ، ونكملت الحكومة الفرنسية بالانحياز في علمه . وظهر أول أجزاءه في سنة ١٨٠٩ ، مع إهداء إلى الإمبراطور نابليون ، وإن كان ظاهرا بقية الأجزاء قد تم في سنة ١٨٢٢ . وفي تلك الفترة من تدمة جلدات تشمل على إبحاث العلماء ، ثم أحد عشر جلدا أخرى تضم الرسوم . ثم ظهرت بعد ذلك الدفعة الثانية في سنة ١٨١٩ ، في ٢٠ جلدا للأبحاث ورسومها .

وبعتبر هذا الكتاب ثروة ضخمة بالنسبة لكل من يرغب في التعرف على مصر وقت مجيء الحملة الفرنسية إليها ، حتى بالنسبة للفترة التي تمتد منذ الفرو العثماني للبلاد . وهو ثروة بالنسبة للأجانب ، وثروة بالنسبة للمصريين الذين يرغبون في التعشق في دراسة هذه الفترة .

وهكذا كانت الحملة الفرنسية نتاج كبيرة على مصر ، في الميادين العسكرية

٥٢٧

والاقتصادية والاجتماعية والعلمية . وأسست الخلية سبعة قرية للمصريين ، في
 مشاعرم ، وعزت الترميم التي كانت . وجسدت اليوم . وكانت هذه النتيجة كإيجابية
 لإحداث تغيير ، حتى وإن كان التغيير التاريخي يحتاج إلى وقت .
 وعرجت الخلية الرئيسية من مصر إلى ذلك أيضا المراتب التنفيذية ، والقرارات
 الرسمية ، وفئات الملاك ، وهذا علاوة على عمالها الصالحين . سكان البلاد
 المصريون . ثم إذا استكون عليه الآن بين هذه القوى ؟

البجانب الخامسة

عصر الفوضى

والنزاع على السلطة

العمل الواحد والشيء

التي هي في البلاد

كانت في تلك الفترة الفرنسية من سنة ١٩١٨ ، وتركتمنا في أيدي القوي الفرنسية ،
والقوات البريطانية ، وقوات المالك ، وبقوتها عنها تركتها في أيديهم ،
اقتصادية بسيطة ، بعد عمليات عربية اندلعت في الحول البلاد وحربها مدة تزيد
على ثلاث سنوات ، وبعد أن قاسى الناس من المعاناة والتدمير ، وبنى من
الإراوات والغرامات . ولا شك في أن ضعف البلاد الاقتصادية والإدارة
في مصر ، علاوة على وجود قوى عديدة في البلاد ، كان يخلق وضعاً يتسم بالعمى ،
والمحاول فيه كل قوة أن تسطر لنفسها على الإقليم ، إلى أنه خلق وضعاً يمكننا أن
نسميه بأنه نزاع على السلطة . فما هي القوى الموجودة في مصر بعد خروج الحملة
الفرنسية منها ؟ وما هي إمكانيات عمل كل من هذه القوى ؟

١ - الفرنسيون :

ترك الفرنسيون مصر بعد احتلال دام أكثر من ثلاث سنوات ، ووجدوا
عندها ، بقيت لهم فقط عسكري . ولكن هل كان ذلك يعني أن فرنسا لم يمسها
تأثير في مصر ؟

كانت الحملة الفرنسية قد عملت على قتلعة الأومناح الموجودة في مصر ،
وأثرت على وضعه للثمانين ، وقوة المالك ، وكذلك على الإمكانيات الموجودة
أمام المصريين . وكانت الحملات الفرنسية قد أزالت ضربات جديدة بقوات المالك ،
وأضعفتها إلى حد بعيد ، وأظهرتها أمام المصريين على أنها قوات دخيلة ، تعمل
على استغلال المصريين والسيطرة عليهم دون وجه حق . وانحسرت فرنسا كما فعل
، وقررت في هذا الاتجاه إلى أن قام الجنرال كليبر بالإتفاق مع مراد بك ، وبعده

حكم الصعيد تحت السيطرة الفرنسية . وظلت فرنسا معادية لبقية الممالك ، والذين كانوا يمثلون في قوات إبراهيم بك ، الذي كان قد خرج من مصر إلى الشام . وهذه الثنائية في السياسة الفرنسية كانت تؤدي في النهاية إلى نشوء تعادل في النتيجة النهائية تجاه الممالك ، بين كل من مراد بك وإبراهيم بك . وكان هذا التعادل في صالح فرنسا ، مادامت قواتها موجودة في مصر ، ومادامت قد كسبت قوات مراد بك ، لتعادل بها قوات إبراهيم بك الذي كان قد انضم للعثمانيين .

ولكن هذه الوضعية تغيرت قبيل جلاء الفرنسيين عن مصر ، نتيجة لموت مراد بك ، وانشقاق ممالكه على أنفسهم ، وبشكل فتت هذه القوة المملوكية التي كان في وضع فرنسا أن تستند إليها .

أما بالنسبة للمصريين ، فإن الحملة الفرنسية كانت قد فتحت مجالات واسعة أمام قادتهم ، حين اشركتهم في الديوان ، وعاملتهم بصفتهم أهالي البلاد وأصحابها . وسيظل بعض المصريين متعلقين بذكرى الفرنسيين بعد خروج الحملة الفرنسية من مصر ، ولكنه تعلق مجرد الذكرى ، ونتيجة لشعور المصريين عامة بانفصالهم عن الفرنسيين ، وتبلور شخصيتهم بشكل واضح ومستقل . ولكن عودة الفوضى والاضطراب إلى البلاد ، بعد أن كان المصريون قد آملوا في عودة السلام والرخاء ، جعلت بعض المصريين يأسفون على « إقصاء دولة الفرنسيين » .

ويرجع عام سنجد أن فرنسا ، بسحب قواتها العسكرية من مصر ، ستحتفظ ببعض التأثير المعنوي في البلاد ، دون أن يتركز هذا النقوذ على قوة مادية لها قيمتها ؛ الأمر الذي سيدفع البعض إلى القول بأن سياسة فرنسا أصبحت سلبية ، في مصر بعد جلاء حملتها عن البلاد . وستقف فرنسا موقف المتفرج على ذلك النزاع الذي سينشب في مصر بين القوى المتعددة للوصول إلى السلطة . وإن تدخل مصر كعامل له قيمته في السياسة الفرنسية إلا فيما يتعلق بمصلحة فرنسا

نفسها ، وكعوامل من عوامل المساومة الدبلوماسية ، تلوصول إلى تسويات سياسية .

٢ - الانجليز :

كانت أهمية مصر قد ازدادت في نظر الانجليز منذ مجيء الحملة الفرنسية إليها . وشمرت إنجلترا منذ ذلك الوقت بخطورة عودة النفوذ الفرنسي إلى هذه المنطقة الحساسة بالنسبة لعلاقاتها ومواصلاتها مع الشرق الأقصى .

وقامت إنجلترا بدور فعال في إخراج الحملة الفرنسية عن مصر ، وشاركت بمجهودات حربية لها قيمتها في هذا السبيل . وخرجت الحملة الفرنسية من مصر في الوقت الذي سيطرت فيه القوات البريطانية على أجزاء كثيرة من السواحل المصرية المطلقة على كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر .

وخرجت الحملة الفرنسية من مصر في الوقت الذي بلغ فيه عدد القوات البريطانية ما يقرب من ستة عشر ألف جندي ، بقيادة الجنرال هاتشينسون ، يحتلون الاسكندرية ورشيد ودمهور ، علاوة على قوات تلك الحملة ، التي كانت قد وصلت إلى السويس قادمة من الهند ، ووصلت طلائعها إلى الجيزة بقيادة الجنرال بيرد ، وكانت قواتها تبلغ ستة آلاف جندي . ولاشك في أن وجود هذا العدد من القوات البريطانية في مصر كان يمثل قوة فعالة ، ووسيلة عمل لها قيمتها بالنسبة لبريطانيا ، يسكنها أن تسحبها إلى الكثير .

حقيقة أن بريطانيا كانت قد أرسلت قواتها لمصر استناداً إلى معاهدة التحالف التي كانت قد عقدتها مع الدولة العثمانية في ٥ يناير سنة ١٧٩٩ ، وهي المعاهدة التي نصت على ضمان بريطانيا لاستقلال الدولة العثمانية وسلامة أراضيها . ولكن وجود القوات البريطانية في مصر ، وقيامها بدور فعال في إخراج الفرنسيين من البلاد ، دفع الحكومة البريطانية إلى محاولة الافادة من هذه

القوات في عملية الحصول على مميزات في هذا الأفليم ، الأمر الذي يستلزم بقاء هذه الحملة البريطانية إلى أدلرل وقت ممكن ، يستلزم كذلك محاولة إيجاد مكان تستند إليه الحكومة البريطانية ضد مثل مصر نفسها . وبعد جلاء الفرنسيين ، وبطانية العثمانيين الانجليز بالجلاء عن مصر ، لم يكن أمام بريطانيا سوى قطاع اسماليك ، أو بعض القطاعات الداخلية منه ، لكي تستند إليها ، وتمتدحها وتكافئ لها . ويتضح لما ذاك هو وقف مما يليك مراد بك ، بعد موت سيدهم بالطاعون في سوحاج ، وهو يتحرك شمالا لتجدة القوات الفرنسية ، وإتصال ممالكها بالانجليز ، نتيجة معرفتهم بانتهاء حكم الفرنسيين لمصر ومحاربتهم الاستناد إلى قوة خارجية جند يندف يستندون إليها ، ماداموا قد شعروا بعداء كل من العثمانيين والمصريين لهم . وبالإنجالي ، فان الانجليز سيحاولون الإفادة من وجود قواتهم العسكرية في مصر إلى أبعد وقت ممكن ، وسيحاولون كذلك الاستناد إلى قطاع من الممالك كركيزة لهم ، وخاصة بعد جلائهم عن البلاد .

٣ - الموترات .

كان العثمانيون هم أصحاب الحق الشرعي في مصر ، وأصحاب السيادة على هذا الأفليم ؛ وكان من حقهم ، قانونا ، أن يعيدوا سلطانهم على مصر ، بعد جلاء الحملة عن البلاد .

وكانت الدولة العثمانية قد شهدت بضرورة تثبيت حكمها في مصر ، بشكل فعال ، منذ الفترة السابقة لحجى الحملة الفرنسية إلى البلاد . وحاولت أن تخضع الممالك وتجعلهم يعودون إلى وضعيتهم السابقة ، وقت دخول القوات العثمانية مصر في عهد السلطان سليم ، وبصفتهم إحدى القوى التي تشترك في حكم البلاد ، وفي خصوص سلطة الدولة العثمانية ، المتمثلة في شخص الوالي وجاء نجاحها في المشاركة في إخراج الحملة الفرنسية من مصر مشجعها لها على التطلع إلى بسط سلطانها

المطلقة على الانليم ، وعلى أساس أنها قد أعادت فتح مصر بمحمد السيف . ويدل هذا على أن الدولة العثمانية رغبت في انتها فرععة ضعف الممالك ، وانقسامهم على بعضهم ، لكي تستأثر بالسلطة المطلقة في البلاد ، وتسيطر لنفسها على موارد استغلالها .

ذكرت الدولة العثمانية في أن تعيد مصر ولاية عثمانية ، أو مجموعة من الولايات ، تخضع لوالي ، أو لبعض الولاة ، الذين يستأثرون بالسلطة ، من سكانين في ذلك إلى قوات الاحتلال العثمانية ، دون الممالك . وكانت الوضعية الخارجية التي جددت على مصر ، من وجود قوات عسكرية تخضع لقيادات مختلفة في مناطق متعددة . مثل وجود الانجليز في الاسكندرية ، ووجود قوات البحرية العثمانية في أبي غرير ورشيد وإقليم البحيرة ، ووجود قوات برية بقيادة يوسف ضيا باشا المصدر الأعظم في منطقة شرق الدلتا والقاهرة ، هذا علاوة على عدم خضوع الصعيد للعثمانيين خضوعا تاما في ذلك الوقت ، نتيجة لوجود الممالك فيه . كانت هذه الوضعية هي التي أوجبت لسلطات الدولة العثمانية بإمكانية تقسيم مصر إلى عدة ولايات . واسكن الدولة العثمانية كانت ترغب في الاحتفاظ بسيطرتها المطلقة على البلاد ، دون الممالك ، ودون الانجليز ، سواء أكانت ستحتفظ بمصر ولاية واحدة ، أو تقسمها إلى عدة ولايات .

ولقد أصدرت الدولة العثمانية تعليماتها لقادة قواتها في مصر بضرورة التخلص من بقية الممالك ، حتى لا تقوم لهم قائمة في البلاد بعد ذلك . وكان وسع الدولة العثمانية أن تتخلص منهم بطريقة الغدر والقتل نتيجة لمؤامرة ، أسهل من تمكنها من القضاء عليهم في ميدان المعركة . وفي حالة فشل مثل هذه السياسة ، كان في وسع الدولة العثمانية أن تعرض عليهم أمر خروجهم من مصر ، واستقرارهم في إقليم آخر من أقاليم الدولة العثمانية .

ولكن هذه السياسة ، في الوقت الذي كانت تمهد فيه لسيطرة العثمانيين
سيطرة تامة على البلاد ، كانت تهدد بوقوع خلاف جديد ، بين العثمانيين
والانجليز ، علاوة على الخلاف الناشئ عن ماطلة الانجليز في الجلاء عن مصر ،
نتيجة لإستناد إنجلترا ، أو محاولتها الإستناد ، إلى المالك ، كركيزة لهم في مصر .
وهكذا وقع العثمانيون في نزاع وصراع مع كل من المالك والانجليز ؛ وإن
كانوا يستندون إلى حقهم الشرعى في حكم مصر ، وإلى وجود قوات عسكرية
كبيرة لهم في البلاد .

وكانت قوات العثمانيين الموجودة في مصر ، بعد خروج الحملة الفرنسية من
البلاد ، تتألف من جيشين : الأول كان بقيادة الصدر الأعظم
يوسف ضيا باشا ، وكانت قواته تتألف من الانكشارية ، وبقية الرجال الذين
كانوا قد جندوا في سوريا قبل الزحف على مصر . وكانت قوات هذا الجيش
تبلغ ما يقرب من خمسة وعشرين ألف جندي ، وكانت تحتل القاهرة ، ومنطقة
شرق الدلتا ، وبعض مناطق من الصعيد . وكان الثانى بقيادة أمير البحار حسن
باشا ، قبودان باشا البحرية العثمانية . وكانت قواته تتألف في غالبيتها من الأرؤود
مع بعض الانكشارية ، وكان عددها يقرب من مئة آلاف جندي . وكان
الأسطول العثماني راسيا في مياه أبي قير ، وكانت القوات الخاضعة لقيادته
تحتل أبي قير ورشيد ، وحضر جزء منها إلى منطقة الجيزة .

وكان معنى ثنائية القيادة ، إمكانية وقوع تنافس بين قيادات البحرية
والجهادية ، حتى في أصغر الأمور ، مثل ترشيح احدى الشخصيات لولاية مصر .
ونعرف أن حسن باشا قائد الأسطول ، كان قد تربى مع السلطان سليم الثالث ،
وله تأثير عليه ؛ هذا في الوقت الذي كانت القوات البرية فيه تخضع مباشرة
للصدر الأعظم ، أى لرئيس الوزراء . وكان معه في معسكره الرئيس أفندى ،

أى وزير خارجية الدولة العثمانية . وبين انعكاس التنافس بين السلطان والمصريين
الاعظم على الحالة الموجودة في مصر عند ترشيح محمد خير و باشا واليا على
القاهرة . هذا من ناحية النفوذ . أما من ناحية التأثير المستمر ذو الناعية . فوجدت
أن مصر الاسطول العثماني كان هو الجلاء عن مصر ، إن آجلا أو عاجلا ، نظرا
لإحتياج الدولة إليه في مناطق أخرى ، الأمر الذي كان يؤدي إلى بقاء القوة
البرية في مصر وحدها . وكانت هذه القوات البرية تستعمل على فريقين : فبعضها
مع بعضها ، ولها نوع من العصبية ، ويظهر ذلك بوضوح لدى الإنكشارية ،
ولدى قوات الأتاتورك . أى أن هناك تنافس وتناحر داخل بين القوات العثمانية
وبعضها ، البرية والبحرية ، وتنافس وتناحر آخر داخل قطاع القوات البرية
نفسها . ولاشك أن هذا التنافس سيؤثر على فاعلية هذه القوات العثمانية
وبخاصة حين تمتدح هوقعا معينيا في تحالف أو تناحر مع قوات المماليك . وكان
هذا التشتت الداخلي يزيد من إمكانيات التحرك ، ويزيد من شكل العوضى التي
عمت مصر بعد جلاء القوات الفرنسية عنها ، وبشكل يؤثر على المسكر الوطن ،
وعلى إمكانيات المصريين للوصول إلى ما كانوا يرغبون .

٤ - المماليك :

كانت قوات المماليك قد أصيبت بضربة شديدة نتيجة لحيء الحملة الفرنسية
إلى مصر . وكانت قوات المماليك هي التي حاولت جماعة أن تزيد من سيطرتها
على البلاد ، وعلى حساب سلطة العثمانيين ، منذ النصف الثاني من القرن الثامن
عشر ، ودخلت بذلك في صراع طويل مع الدولة صاحبة السيادة . وفقد المماليك
الكثير من رجالهم في أثناء عملية مقاومتهم للفرنسيين ، بعد أن فقدوا بضعة
آلاف منهم في المعارك التي تمكن بها الفرنسيون من السيطرة على البلاد . وتم
ذلك في وقت حاررت فيه الاساطيل البريطانية سواحل مصر ، واستمرت فيه

مسيطره الفرنسيين على البلاد ، وبشكل يحرم المماليك من استيراد عناصر جديدة يزيدون بها أعداد قواتهم . وهذا علاوة على أن الدولة العثمانية نفسها كانت قد منعت تصدير عناصر الجركس إلى مصر . حتى لا تزيد من قوة المماليك ، وحتى تفيد الدولة نفسها من هذه العناصر في قوات الفريسان الخاصة بها . وكان الضعف النسبي إذن هو أولى المانع التي ظهرت على قوات المماليك .

أما الظاهرة الثانية فكانت هي إنقسام المماليك على بعضهم . وفي الوقت الذي انسحب فيه سراد بك إلى الصعيد ، ومنه إلى الواحات ، للاستمرار في مقارعة الفرنسيين من داخل مصر مصر ، خرج فيه إبراهيم بك من مصر إلى الشام ، وانضم إلى قوات الدولة العثمانية . وهكذا يمكننا أن نقول بأن المماليك قد انقسموا إلى قسمين : الأول يحاول استعادة سيطرته على البلاد ، واقتزاعها من أيدي الفرنسيين ، والثاني يحاول الاستعانة بالعثمانيين على إخراج الفرنسيين من مصر ، ويقوم في ذلك بدور التابع للدولة العثمانية .

وكان انقسام سراد بك : أمير البكرات المصرية في الصعيد ، مع الجنرال كلير ، يعني قبول هذا القطاع مؤقتاً عن العمل على استقلال مصر إلى وضعية التابع لسلطات الفرنسية في مصر . وهذا تحول المالك ، نتيجة لضعفهم والضرورات العسكرية التي نزلت بقواتهم ، إلى وضعية تابع لكل من العثمانيين والفرنسيين . ويمكن خروج الحملة الفرنسية من مصر كان يعني تغييراً للحالة العامة للبلاد ، وعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل مجيء هذه الحملة . وشعر المماليك بأنهم كانوا يحكم مصر السابقين ، وبأنهم كانوا قد أداروا سلطاتها منذ أزمان بعيدة ، فحاولوا إعادة سلطاتهم إلى البلاد . وأغرام الموقف ، ووجود الانجليز إلى جانب العثمانيين ، على محاولة الحصول على كل السلطنة لأنفسهم في البلاد . وشعر المماليك بأن العثمانيين يرغبون في تقليل نفوذهم في البلاد ، وحتى في

التخلص منهم بشكل نهائي ، ودفعتهم هذا الشعور ، أو دفع بعضهم ، إلى محاولة الاستناد إلى القوات الانجليزية لتثبيت أقدامهم في مصر ، ورغم وجود القوات العثمانية فيها .

واقف شمر الانجليز بحقيقة هذا الموقف منذ نزول قواتهم في شمال الدلتا ، وحاولوا الاعادة منه . فدعى الجنرال هتشنسون إلى محاولة إجتماع بماليك مراد بك إليه قبل أن يزحف إلى القاهرة ، وبعد أن كانوا عوالين للفرنسيين ، نتيجة لإتفاق أميرهم مع الجنرال كايير . ووعدهم الجنرال هتشنسون بأن يعيد إليهم سلطتهم السابقة في البلاد ، في حالة إنضاجهم إلى جيوش الانجليز والعثمانيين . ورأى بماليك مراد بك أن الموقف قد تحول ضد الفرنسيين ، وفي صالح الانجليز ، فمتصوا إنفاقية مراد بك مع الفرنسيين ، وانضموا إلى الانجليز . ومن هذا الزمان الجديد ، سيعمل قطاع من الممالك المرادية مع انجلترا لاستعادة سلطتهم في البلاد ، وستستند إنجلترا إلى هذا القطاع في محاولة تثبيت أقدامها في مصر . وكان هذا القطاع بقيادة محمد بك الآلاني ، الذي سيعبر مع الانجليز عدة سنوات . ولكن هناك قطاع آخر من الممالك المرادية ، كان بقيادة عثمان بك البرديسي ، وكان يرى ضرورة الاستناد إلى فرنسا ، والإستنجاد بها ، لتثبيت الأوتار في صالح الممالك ، واستنادا إلى نعوص إنفاقية مراد بك مع الجنرال كايير . وكان هناك قطاع ثالث من بين الممالك المرادية يرى ضرورة إتخاذ موقف الحياد ، والاستناد إلى الدولة العثمانية وقواتها ، حتى يفوزوا بالإعتراف بسابق نفوذهم في مصر . هذا فيما يتعلق بالممالك المرادية .

أما فيما يتعلق بماليك إبراهيم بك ، نجد أن زعيمهم ، الذي كان قد انضم إلى العثمانيين في الشام ، قد تقدم به السن ، وفقد الكثير من نفوذه ، وأصبح

رجالهم مجرد تابعين للدولة العثمانية ، ودون أن يكون لهم وزن كبير . وبعد خروج الحملة الفرنسية من مصر ، أصبح عدد المالك لا يزيد على أربعة آلاف . وكان من الصعب على المالك استيراد عناصر جديدة لهم ، رغم نجاحهم في شراء بعض المالك السود الذين كانوا يأتون مع القوافل من سنار إلى أسوان أو أسيوط ، ونجاحهم كذلك في ضم عدد من العربان والمغاربة ، والاستناد إلى بضعة مئات من الفرنسيين الذين آثروا البقاء في مصر بعد خروج الحملة منها ، وكانوا يقربون من ثلاثمائة رجل . ولا شك في أن هذه القوة ، حتى في حالة اتحادها ، كان من الصعب عليها أن تقف في وجه القوات العثمانية ، خاصة وأن القوات البريطانية كانت ستذهب ، إن أجلاً أو عاجلاً ، من البلاد . فما بالك وهذه القوات المملوكية منقسمة على بعضها في القيادة ، وموزعة إقليمياً ، إذ أن بعضها كان قد وصل إلى أبي قير ، قرب الانجليز ، وكان البعض الآخر في الصعيد ، أو قرب القاهرة ؟

ولا شك في أن المالك كانوا إحدى القوى الموجودة في الميدان ، والتي ستؤثر في سير الأحداث ، وبخاصة مع التطورات التي ستجسد في الموقف بين العثمانيين والإنجليز . وسيطيل ذلك من أمد الصراع أو النزاع على السلطة بين هذه القوات وبعضها . ولكن ما هو موقف الممسكر الوطنى من هذا الصراع ؟ وما هى إمكانيات المصريين الوصول كذلك ، إن أمكن ، إلى السلطة فى إقليميهم ؟

٥ — القوى الوطنية :

كانت القوى الوطنية قوة حقيقية لها وزنها فى الميدان ، إن لم يكن عسكرياً ، فعلى الأقل معنوياً ، خاصة وأنها كانت قد بدأت فى اليقظة ، وأصبح فى وسعها أن تؤثر ، ولو إلى حد ما ، حتى على القوات العسكرية . وسنجد أن تدخلها فى

أوقات معينة سيؤثر على مسألة النزاع على السلطة ، حتى وإن كانت بين قوات تستند إلى إمكانيات مادية وعسكرية .

ويسمى بعض المؤرخين هذه القوى الوطنية بشكل عام باسم قوة العامل القومي ، وإن كانت هذه التسمية تشتمل على كثير من التجاوز ، نتيجة لعدم شعور المصريين بتميز شخصيتهم . ماديا ومعنويا ، عن شخصية الأقاليم المحيطة بهم ، والتي كانت تدخل كذلك في نطاق الدولة العثمانية في ذلك الوقت ؛ ونتيجة لشعور المصريين بنوع من التضامن الاقليمي والمعنوي ، إلى حد كبير . مسح بقية القوات الاقليمية ، والتي كانت خاضعة للدولة العثمانية وهذا ما يدفعنا إلى اعتبارها قوى وطنية ، أكثر من اعتبارها عاملا قوميًا .

وكانت الفترة التي قضتها الحملة الفرنسية في مصر قد ساعدت على إضعاف المماليك ، حريسا ، وبشكل خفف من ثقل وعبد هذه الطبقة ، ونقل وحب . عمليات تحكمها واستغلالها للمصريين . وكان هذا العامل مشجعا على سرعة نمو القيادات الوطنية ، وبشكل يسمح لها بالمشاركة في إدارة شئون البلاد . واقصد ساعدت السياسة الوطنية الاسلامية التي سارت عليها الحملة الفرنسية في مصر ، مع عملية إشراك المصريين في الديوان ، على مشاركة المصريين في حكم بلادهم بأنفسهم ، حتى وإن كان ذلك بدون سلطة فعلية . كما أن تطور الأحداث السريع جعلهم يرفعون عما يفتح أعينهم ويتوجهون فيهم روح التطلع إلى تحسين أحوال البلاد ، وكان الجنرال بوناپارت نفسه قد عمل على خطبة وشرح وأشاد بنظامه بالبلاد ، انتهى بان يتركها لغيره ، فيستبدلها بالتي هي أحسن ، فقاموا في رده إلى الفرنسيين ، فخرجوا من مصر ، وأعادوا إلى مشاركتهم في نظراتهم وعملهم في القوة المساعدة ، وألقت خوفا شديدا على القاطنين والمشاركين ، فخرجوا إلى بني نابوت ، فقاموا بالبلاد ، ووزلوا إلى مصر ، فبدأت خلاصة نظام فرنسا ، في البلاد ، وهو ما كان من شأنه أن يترك

عنهم وفلسفتهم وحضارتهم وتجاريهم . رأت علوماً وأفكاراً جديدة ، ومفكرات
جديدة ، ورأت دنيواناً ، عرفنا من صفوة أبنائها بعد أن كان الديوان
تقسيم مقصوراً على المالك . وأيقظت الحوادث فيها روح المقاومة الشعبية ،
ذلك الروح التي تنهض بالأخلاق ... وتغرس الفضائل في النفوس . وأخذ
ترادف الحوادث في خلال تلك السنوات الثلاث يمزق أمتار الصمت والجمود
التي كانت تحجب عنها نور الحياة والنشاط . فلا غرو إن ظهرت الأمة المصرية
ثائرة في الحضارة والمدنية ، بشخصية جديدة ولدتها الحوادث ، وأن تقتحم
سيدان الفضائل السياسية بروح معنوية جديدة ، تختلف كثيراً عن حالتها القديمة ...
والأمة المصرية التي طلت السنين الطوال رازحة تحت نير الاستبداد ، لم تفقد
مواهبها القديمة التي ورثتها عن المدنيات المتعاقبة ، بل كانت هذه المواهب كامنة
تحت الرماد ، يعلوها الصدأ . فما أن صدمتها الحملة الفرنسية حتى أخذت تبدو
معباناً لها تصقل المعادن ، وتحلى جواهرها في لهب النار . ونهضت الأمة في وجه
الاحتلال الأجنبي ، تحمل بين جنفيها قوة حيوية كبيرة ... وهذا العامل الوليد
الذي تمحضت عنه المقاومة المستمرة في عهد الحملة الفرنسية . أخذ ينمو ويتوسع
ويشتد ساعده ، وأبى أن يعود إلى نظام الحكم القديم . أو يسكون مطية لاهواء
الدول الطامعة في وادي النيل . وجعل يتطلع إلى نظام الحكم أرقى من النظم التي
رذمت تحتها البلاد السنين الطوال . (١)

وانقد أخذ المصريون ينظرون بعين البغض إلى عودة حكم المماليك ، وينظرون
بعين البغض كذلك إلى عودة حكم الأتراك . ولم يكن المصريون قد نسوا مظالم
المماليك . وماجره حكمهم على البلاد من خراب . أما الحكم التركي فقد ظهرت
مساوئه ومظالمه بعد جلاء الحملة الفرنسية عن مصر ، وعودة السلطة إلى العثمانيين .

(١) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ، ج ٢ . ص ٢٥٨ .

وتمثل حكم العثمانيين في تلك المجموعات من الفرق العسكرية التي أرسلتها الدولة العثمانية إلى مصر ، وكان رجالها يفتقرون إلى الضبط والربط ، ويفتقرون إلى النظام ، ويخضعون لقادة يتميزون بالجهل ، ويتميزون بالعنصرية والرغبة في التحكم . وعمدت هذه القوات على نهب البلاد ، وارهاق الشعب ، والاستهانة بأرواح الناس . وساعدت على هذه المساوئ على قيام شعور مضاد للعثمانيين ، شعور مضاد لحركة التضامن الاقليمي ، وإن كان هذا الشعور سيحتاج إلى وقت ، وإلى تجارب . حتى يتمكن من النضوج ، ومن القيام بدور فعال ، كاحدى القوى الموجودة في الميدان .

وستظهر في مصر في الفترة التالية لخروج الحملة الفرنسية من البلاد بعض شخصيات القادة من الوطنيين ، وسيزداد نفوذهم بعد جلاء الحملة الفرنسية ، ونتيجة لإشتداد التنافس بين الأتراك والمماليك وسيصبح هؤلاء القادة كلفة في سير الأمور في البلاد ، وحتى في اختيار الولاة الذين يتولون حكم مصر . ونذكر منهم السيد عمر مكرم ، والسيد محمد السادات ، والشيخ عبد الله الشراقوى ، والشيخ محمد الامير ، والشيخ سليمان الفيومى ، والشيخ مصطفى الصاوى . والشيخ محمد المهدي ، والسيد أحمد المحرقى .

* * *

وستقوم هذه القوى الموجودة في مصر بالتنافس فيما بينها ، وبالصراع من أجل الوصول إلى السلطة . وسيستمر هذا الصراع بينهما منذ خروج الحملة الفرنسية من مصر في سنة ١٨٠١ حتى وقت تولية محمد علي شئون مصر في سنة ١٨٠٥ . وإن كان هذا الصراع سيتم على مراحل ، تتميز كل منها بخصائص معينة ، نتيجة لقوة أو ضعف كل من هذه القوى ، مرحليا ، ونتيجة لتغير الموقف الدولى ، وتأثير القوى الداخلية به .

التمهيد الثاني والعشرون

الصراع بين القوى

بدأ الصراع بين القوى على السلطة في مصر بمجرد جلاء قوات الحملة الفرنسية عن البلاد . وكان من الطبيعي أن يبدأ هذا الصراع نتيجة لاختلاف مصالح القوى ، ونتيجة لاختلاف أهدافها . وبعد شهرين من مراقبة كل قوة القوى الأخرى ، بدأ الاتراك العثمانيون في محاولة تطبيق سياستهم الخاصة بإعادة مصر إلى سيطرتهم المباشرة ، الأمر الذي كان يستتبع التخليص من المماليك . وكانت إنجلترا ، من ناحيتها ، ترغب في إطالة أمد بقضاء قواتها في مصر ، الأمر الذي كان يتعارض مع مصالح الدولة العثمانية ؛ وكانت ترغب كذلك في إتخاذ المماليك ، أو أسماء قطاعات المماليك ، ركيزة تستند إليها في الاحتفاظ بنفوذها في مصر . فكانت محاولة العثمانيين إذن للتخلص من المماليك تستتبع وقوع صدام حتمي مع هؤلاء المماليك ، وتستتبع وقوع صراع أو نزاع مع إنجلترا . كل هذا وقوات الدولة العثمانية تثير غضب الاعالى وسخطهم نتيجة لزيادة مظالمها ، وفرضها الإتاوات والضرائب على المصريين . فما هي نتيجة هذا الصراع في كل مرحلة من مراحله ؟ وما هي النتيجة النهائية له ؟

١ - محاولة التخلص من المماليك :

لمضطهدت رغبة الدولة العثمانية في إرجاع مصر كمجرد ولاية من الولايات الخاضعة للدولة برغبة المماليك في استمرار نفوذهم وسلطتهم السابقة في مصر حتى قبيل خروج الحملة الفرنسية من البلاد وظهور أطماع المماليك ، رغم إشتراكهم في الحرب التي دارت ضد الفرنسيين أن السلطات العثمانية ترغب في القضاء على

نفوذهم ، وترغب كذلك في إبعادهم عن البلاد ، ومنذ شهر يوليو سنة ١٨٠١ أخذ القائد العام للقوات البريطانية في مصر ، الجنرال هتشينسون ، في الشكوى إلى الرئيس أفندي ، وزير الخارجية العثمانية ، من موقف الصدر الأعظم يوسف عنيا باشا من الممالك ، ومن أنه كان قد منعه هؤلاء الممالك من الإقامة بمنزلهم في القاهرة ، وطردهم منها كما طرد السيدة نفيسة المرادية ، أرملة مراد بك . وكان الجنرال هتشينسون على علاقة مستمرة مع الممالك ، وجهلهم يشعرون بأن إنجلترا تهتم بأمرهم ، وإن كانت لا تقدر على الاعتراف بهم إلا بصفتهم رعايا للسلطان ، ووعدهم ببذل جهده لدى الباب العالي لتخفيف غضبه عنهم ، على أن أن يقوموا من جانبهم بزيادة الخراج الذي يرسلونه سنوياً إلى عاصمة الدولة . وكانت إنجلترا قد شعرت بأهمية إستالة الممالك إلى جانبها ، تمهيداً لاستنادها إليهم في خلق نفوذ لها في مصر . وكان هذا العامل يمثل قوة دفع تخفي وراء طلبات إنجلترا العديدة إلى الباب العالي لبحث وضع الحكومة التي ستنشأ في مصر . ولاتخذ الباب العالي إزاء ذلك موقفاً حاسماً . يتمثل في (إسراءه على ضرورة القضاء على نفوذ البسكوات الممالك في مصر ، وعلى إبعادهم من مصر إلى إقليم آخر من أقاليم الدولة العثمانية . وإعتبر وزير الخارجية العثمانية أن الممالك كانوا أجناب عن مصر ، وأنهم قد اغتصبوا السلطة فيها ، وكانوا يقومون بحركات مستمرة معادية لكل حكومة نظامية يحاول الباب العالي إنشاءها في مصر . ورغم إصدار العفو العام بعد دخول الجيش العثماني إلى مصر ، فإن الموقف كان يتطلب أخذ ضمانات بالنسبة للمستقبل . واقترح الباب العالي أن يسمح للممالك بالدخول في خدمة السلطان ، وفي الوظائف العامة ، وبمنفس الرتب التي تتمتع لضباطه ، ولكن بشرط عدم إقامتهم في القاهرة ، حتى لا يكونوا مصدر قلق مستمر للدولة . وكان من اللازم كذلك فصلهم عن رئاستهم ،

وإدخال جنودهم في خدمة الباب العالي ، وكانت الحكومة العثمانية ترى صعوبة الموافقة على إعادة الممالك إلى وضعيتهم السابقة دون أن يؤدي ذلك إلى تهديد لسلطة الدولة ، ولا توافق على طلبات إنجلترا الخاصة بضرورة بقاء الممالك في مصر ، وإعادة ممتلكاتهم إليهم .

وفي الوقت الذي حددت الدولة العثمانية فيه موقفها من الممالك ، وأظهرت ذلك لسفير إنجلترا في إستانبول ، عملت على التخليص من الممالك بتوجيه ضربة قاضية لهم ، وبمحاولة لقتلهم في أبي قير وفي القاهرة ، ويقوم بتنفيذها كل من القبطان باشا والصدر الأعظم .

وإسلم كل من يوسف ضيا باشا ، وحسين باشا قائد البحرية العثمانية ، تعليمات محددة من الباب العالي بتغيير نظام الحكم القديم في مصر ، وإنشاء أربع باشاويات تحمل محل سلطة البكوات الممالك ، حتى يتم إخضاع مصر لسلطة الدولة ، وكذلك لإلقاء القبض على أكبر عدد ممكن من البكوات الممالك ، وإرسالهم إلى عاصمة الدولة العثمانية ، لكي يعطيهم الباب العالي هناك من الأملاك ما يعادل إيراده لإيراد ممتلكاتهم التي كانوا يعيشون منها في مصر . ولم يكن الباب العالي يفكر في أن القوات البريطانية ستتدخل في الموقف ، خاصة وأن معاهدة التحالف المعقودة بين الدولتين ، العثمانية والبريطانية ، في ٥ يناير سنة ١٧٩٩ ، كانت تنص على وقوف إنجلترا إلى جانب الدولة العثمانية ، لا على وقفها مؤيدة لبعض رعاياها ضد سلطة الدولة نفسها .

وكان تردد الصدر الأعظم ، والقبطان حسين باشا ، وشعورهما بعدم قدرتهما على السيطرة على الممالك قد دفع هذين القائمين في أول الأمر إلى محاولة لإستمالة الممالك ، ومحاولة التفريق بين قواتهم ، وذلك تمهيدا لإتحاف خطوة ثانية تتمثل في تدبير مؤامرة للقضاء عليهم . وعن طريق الصدر الأعظم باعطاء

إمارة الصعيد ، وإقطاعات الوجه القبلي . لمحمد بك الألفي بعد أن كانت هذه المنطقة منطقة نفوذ مشاعة بين ممالك كل من مراد بك والألفي بك . وأدى ذلك إلى زيادة التنافس بين الممالك المرادية والمماليك الألفية ، وفي صالح الدولة العثمانية . ثم انتهز الصدر الأعظم والقبطان باشا فرصة هذا الانقسام ، الذي أضعف الممالك ، لكي يضربا ضربتهما الأخيرة . فدبر الصدر الأعظم مؤامراته ضدهم في يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٠١ ، وذلك بدعوته بسكوات المماليك الموجودين في القاهرة إلى منزله ، ثم إلقائه القبض على إبراهيم بك ، شيخ البلد ، وهرزوق بك ، وتسعة من السكوات الآخرين . وأرسل في نفس الوقت قوات الأرنؤود بقيادة طاهر باشا إلى الصعيد للقبض على محمد بك الألفي . وكان على القبطان باشا أن ينفذ في الاسكندرية ، وفي نفس الوقت ، نفس المؤامرة مع الممالك الموجودين بالقرب منه ، والذين كانوا على صلات مع القوات الانجليزية في الاسكندرية . ودعا القبطان باشا جماعة الممالك الموجودة هناك لمقابلته ، في يوم ٢٢ أكتوبر ، لكي يبلغهم الأوامر التي كانت قد وصلت من الباب العالي بشأنهم ، وبشأن إلحاقهم بخدمة السلطان ، وترحيل من لا يرضى منهم بهذه العروض إلى أي جهة يشاءون . وفي أثناء نقل السكوات إلى إحدى سفن الأسطول ، تم القضاء على عدد منهم ، فأنهال الرصاص عليهم من رجال البحرية العثمانية من كل جانب ، وشعروا أنهم قد وقعوا في الفخ . وقتل في هذه الواقعة عثمان بك الطنبورجي ، وعثمان بك الأشقر ، ومراد بك الصغير ، وإبراهيم بك كتنعدا الستاري ، وصالح أغا وسعد بك ، كما جرح الكثيرون من بينهم . وقادوا الجرحى إلى مستشفى القبطان باشا ، وأرغوا هناك على القسم بالألا يذهبوا إلى الأجانب ، والقسم بالولاء للسلطان العثماني . وكان عثمان البرديعي من بين هؤلاء السكوات . ثم استعد القبطان باشا لإرسالهم إلى إستانبول .

وما أن انتشرت أخبار هاتين المؤامرتين حتى أسرع القواد الانجليز ، وهما الجنرال هتشينسون في القاهرة ، والجنرال ستوارت في الاسكندرية ، بالتدخل لدى الصدر الأعظم والقبطان باشا لإطلاق سراح البكوات الأسرى ، وإحتجوا على هذه المعاملة لإحتياجها شديدا ، فأطلق سراح البكوات ، وقرر الباب العالي لهم معاشات سنوية ، مع إسناد بعض الوظائف إليهم ، وإبعاد من لا يرغب في ذلك عن البلاد . وذهب للمماليك ، بعد إطلاق سراحهم ، إلى الجيزة ، ومعهم رجالهم واتباعهم ، ولالتقوا هناك بمن فر من إخوانهم وبمن نجا من مؤامرة أبي قير . وأصبح من غير الممكن بعد ذلك وقوع إتفاق بين المماليك والعثمانيين ، بل أصبح من المرجح أن يعتمد المماليك إلى محاولة الانتقام من العثمانيين . وهكذا ضعفت سلطة العثمانيين في مصر ، نتيجة لفشلها في تنفيذ هذه المؤامرة ، بدلا من أن تقوى ، نتيجة لتخليصها من المماليك . ونتج عن ذلك أيضا تخرج مركز القبطان حسين باشا أمام حلفائه الانجليز ، الأمر الذي تسبب في إسرعه بالسفر من أبي قير في أواخر شهر نوفمبر سنة ١٨٠١ . أما الانجليز ، فإنهم قد كسبوا الكثير بتدخلهم إلى جانب المماليك ، فأصبحوا حماةم ، وأصبح هؤلاء المماليك صنائع وركائز لهم لفترة قادمة .

ولقد جمع المماليك شملهم ، وبقوا في الجيزة ، يستعدون لقتال العثمانيين ، ويأملون في الحصول على عون ومساعدة من الانجليز . ولكن إنجلترا اضطرت بعد ذلك إلى إظهار الحياد ، إنتظاراً لتغير الموقف من جديد ، خاصة وأن فرنسا كانت قد أخذت في التقرب من الباب العالي ، وإعادة صلاتها السابقة معه ، ووقعت على معاهدة باريس في يوم ٩ أكتوبر سنة ١٨٠١ . وحاولت إنجلترا أن تمنع الباب العالي من التصديق على هذه المعاهدة التي كانت تعيد لفرنسا نفوذها السابق في منطقة شرق البحر المتوسط ، ولكن علاقتها بالمماليك حرمتها

من كل فاعلية للعمل ضد فرنسا في الدولة العثمانية ، التي أخذت تنظر الى إنجلترا على أنها تؤيد العناصر المساعدة من بين رعاياها ، وتساعد على خلق المشكلات الداخلية لها في امبراطوريتها . ولذلك فإن إنجلترا قد اضطرت الى التبرؤ من موقف الجنرال هتشنسون في القاهرة . وموقف الجنرال سينوارت في الاسكندرية ، ومن موقف اللورد إلجين في استانبول . وسافر الجنرال هتشنسون عن مصر ، وبعث الى مصر بعد ذلك المستر ستراوتون ، سكرتير السفارة البريطانية في الاسكندرية ، يحمل الى اللورد كافان ، الذي حل محل الجنرال هتشنسون في قيادة القوات البريطانية ، وإلى زعماء المماليك ، الخطوط العامة لسياسة بريطانيا تجاه مصر ، والتي كانت تتلخص في تخلي بريطانيا عن حمايتها للمماليك ، ولو مؤقتاً ، نصيحتهما « لاصداقها المماليك » بقبول شروط الصدر الأعظم .

وأمام هذا التخلي عنهم من جانب إنجلترا ، إنتظر المماليك أن ين لهم الفرصة من جديد للحصول على مساعدة من إنجلترا ، وانتقلوا في أواخر يناير سنة ١٨٠٢ الى الصعيد ، لينظموا هناك قواتهم ، استعداداً ليوم جديد مع الأتراك . أما السلطة في القاهرة وفي الوجه البحري فإنها قد ظلت في أيدي العثمانيين . واعتزم الصدر الأعظم العودة الى عاصمة الدولة ، فاستدعى محمد خسرو باشا لسكى يسلمة زعماء الحكم قبل رحيله . فحضر خسرو باشا الى القاهرة في يوم ٢١ يناير سنة ١٨٠٢ ، واستقر في الحكم . ورحل الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا الى سوريا ، وأصطحب معه جزءاً من الجيش العثماني ، وأصبح محمد خسرو باشا هو صاحب الحل والعقد في القاهرة ، وأصبح هو يمثل السلطة الشرعية في مصر .

٢ - وديعة خسرو باشا :

كان محمد خسرو باشا هو أول والي عثماني يتعين الحكم مصر بعد جلاء القوات

الفرنسية عنها . وكان قد نشأ كملوك من المالك القبطان باشا ، ثم أصبح وكيلا له ، أو كتنخدا ، وأصبح من خاصة أصدقائه . وكان المصدر الأعظم يرغب في إمداد ولاية مصر إلى محمد باشا أبي مرق ، أحد قواد الجيش العثماني ، الذي صحبه في القدوم إلى مصر . ورشح حسين قبطان باشا ، محمد خسرو باشا لمنصب ولاية مصر ضد محمد باشا أبي مرق ، وتغلب نفوذ القبطان باشا على رغبة المصدر الأعظم ، خاصة وأن القبطان باشا كان مقربا إلى السلطان سليم الثالث ، وكان قد قرب من معه ، وكانت له مكافأة ممتازة في الدولة ، نتيجة لتجديده الأسطول العثماني ، فاستطاع بنفوذه لدى السلطان أن يستصدر فرمانا بتولية خسرو باشا ولاية مصر . وهذا فيما يتعلق بخسرو باشا في حيد ذاته . ولكن ما يهمنا هو كيف يمكن لهذا الباشا أن يتصرف في الموقف ، وفي حالة الصراع الموجود بين القوى ، وخاصة بين العثمانيين والماليك ، علما بأن الإنجليز لم تكن قواتهم قد جلت بعد عن البلاد؟

وكان الماليك ، بعد معرفتهم بتغير وقف إنجلترا منهم ، نتيجة للتقرب العثماني الفرنسي ، قد تحولوا بأنظارهم صوب فرنسا ، يطلبون من القنصل الأول بونايرت تأييدهم ضد العثمانيين . وأرسل كل من إبراهيم بك وعثمان بك البرديسي رسالة إلى القنصل الأول يشروحون فيها إنهيار سلطة الماليك في مصر نتيجة لجميئة الخلة الفرنسية ، والتجاء الماليك إلى عطف القنصل الأول لكي يعينه لإيهم سابق . ولطفتهم ، وخاصة بعد وقوع الانقسام في صفوفهم ، نتيجة لوفاة مراد بك ، ولاتجاههم إلى الحماية الإنجليزية وشرحوا في هذه الرسالة موقف السلطة العثمانية المعادي للماليك ، ومحاولتها التخلص منهم بالفسد . وذكروا أن قواتهم كانت لا تزال تسمح لهم بالمقاومة ، ولكنهم يلتجئون إلى القنصل الأول لكي يعينهم ، ويتوسط لهم لدى الباب العالي ، وأنهم كانوا مستعدين لقبول ما يفرضه عليهم

من شروط ، ومستعدين كذلك لكي يقدموا أحسن الميزات لتجارة الفرنسيين .
ولكن بونابرت كان معاديا للماليك ، وكان كذلك قد بدأ سياسة التقرب من
الدولة العثمانية ، ولم يكن يرغب في التسبب في فشلها بسبب تعصيده للماليك
الذين كان لا يتفق فيهم نتيجة لتغيير مواجهمهم باستمرار ، بحشا عن مصالحهم .
فكانت هذه المحاولة بدون نتيجة ، وأظهرت ضعف الماليك ، وقوة سيطرة
العثمانيين على البلاد .

وزاد من توطيد مركز محمد خسرو باشا إتخاذ إنجلترا قرارا بسحب القوات
الهندية الموجودة في الجزيرة . والتي بدأت في الانسحاب من معسكرها في أثناء
شهر مايو سنة ١٨٠٢ . وسلمت هذه القوات معسكرها إلى مندوب خسرو باشا ،
« وأخذ الباشا في الاهتمام بتشهيل الانجليز المسافرين إلى السويس والقنصلين ،
وما يحتاجون إليه من الجبال والأدوات ، وجميع ما يلزم ... فلما كان يوم الجمعة
ثالث عشر ، ركب الباشا وصحبته طاهر باشا في نحو الخمسين ، وعدى إلى الجزيرة
بعد الظهر ، ووقفت عساكر الانجليز صفوفا ، رجالا وركبانا ، وبأيديهم
البنادق والسيوف ، وأظهروا زينةهم وأبهتهم ، وذلك عندهم من التعظيم للقادم ،
فزل الباشا ودخل القصر ، فوجدهم كذلك صفوفا بدهليز القصر وحل الجلوس ،
فجلس عندهم ساعة زمانية ، وأهدوا له هدايا وتقادم ، وعند قيامه ورجوعه ،
ضربوا له عدة مدافع على قدر ما ضرب لهم هو عند حضورهم إليه » . (١) وكان
عددها سبعة عشر طلقة مدفع . وبعد ذلك بأسبوعين « عدى حسين بك وكيل
القبطان إلى الجزيرة . وتسلمها من الانجليز ، وأقام بها ، وسكن بالقصر » . (٢)
وانسحبت هذه القوة إلى السويس ، حيث استقلت السفن في أوائل شهر يونيو إلى

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٢١

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٢١

الهفد . ولم يبق من قوات الانجليز في مصر سوى تلك التى كانت مرابطة في الاسكندرية .

وساعد خروج القوات البريطانية من الجزيرة على تدعيم موقف خسرو باشا ، وغفل بالتالى من المعونة أو التأييد التى كان فى وسع المماليك أن يحصلوا عليها من بقاء القوات البريطانية قرب القاهرة . واعتمد خسرو باشا على القوات العثمانية ، والتى كانت تقرب فى عددها من سبعة عشر ألف جندي ، فى تثبيت سلطته على البلاد ؛ وكانت غالبية هذه القوات تتألف من الارمنود ، الذين كانوا بقيادة طاهر باشا ، ويساعده فى هذه القيادة كل من حسن باشا ومحمد على بك واستند خسرو باشا إلى هذه القوات فى محاولة التخلص من المماليك ، الذين كانوا قد انضموا إلى الصعيد ، وانتشروا فى منطقة الفيوم وبني سويف والمنيا ؛ فأرسل إليهم بعض قوات الارمنود بقيادة حسن باشا . وحاول المماليك أن يتصلوا بخسرو باشا ، ويطلبوا إليه وقف القتال أو الهدنة ، لمدة خمسة أشهر ، حتى يتمكنوا من عرض الامر على الباب العالي ؛ وأكدوا فى نفس الوقت ولاءهم وإخلاصهم للدولة العثمانية . وأظهر هذا الطلب ضعف المماليك ، وبشكل دفع خسرو باشا إلى أن يطلب إليهم المجيء إلى القاهرة ، وإعلان خضوعهم ، قبل أن يتحدث معهم فى أى موضوع آخر . ولكن المماليك رفضوا هذا الامر ، ووجدوا صفوفهم ، واستعدوا لنزال القوات العثمانية الزاحفة ضدهم . وتمكنوا عن إنزال الهزيمة بإحدى الكتائب العثمانية ، واستولوا على مدافعها ، وقتلوا قائدها . وينسب الجبرتي هزيمة العثمانيين فى الصعيد الى زيادة مظالمهم على الاهالى ، وبشكل دفع الكثير منهم الى الاتحاد مع المماليك ضد العثمانيين . وكانت هذه ضربة مفاجئة أصابت نفوذ محمد خسرو باشا .

أما فى الوجه البحرى ، فلاحظ أن وجود القوات البريطانية فى الاسكندرية

كان يمثل هناك عاملاً مساعداً بالنسبة للمماليك ، وبخاصة بعد أن ساء برطانيا
 حدوث تحارب بين فرنسا والدولة العثمانية ، فأخذ الجنرال ميتوارت في
 مساعدة المماليك ضد سلطات الدولة العثمانية . وأمر محمد خسرو باشا بتجريد
 حملة على إقليم البحيرة ، الذي كان قد شهد مجيء كثير من قوات المماليك اليه ،
 ودخلوهم في صلوات مع القيادة البريطانية في الاسكندرية . وكانت هذه
 التجربة تشمل على فرقتين : الأولى بقيادة يوسف بك ، كئخدا باشا ، والثانية
 بقيادة محمد علي . وكان المماليك يعسكرون قرب دمنهور بقيادة محمد بك الألفي ،
 وبقيادة عثمان بك البرديسي . وفي يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٠٢ عجمت فرقة
 يوسف بك على المماليك ، ولكن قوات البرديسي انتصرت عليها انتصاراً كبيراً ،
 رغم قلة عددها بالنسبة لعدد القوات العثمانية . وفقدت القوة العثمانية في هذه
 المعركة ما يقرب من خمسة آلاف رجل ، بين قنيل وأسير ، واستولى المماليك
 على مدفعية الجيش العثماني وعلى ذخيرهته . « وقتل من العساكر العثمانية مقتلة
 عظيمة . وكانت العلية للصريين . وانتصروا على العثمانيين . وصورة ذلك أنه
 لما تراءى الجمعان ، واصطفت عساكر العثمانيين الرجالة ببنادقهم ، واصطف
 الخيالة بخيولهم ، وكان الالفي بضائفة من الاجناد ، نحو الثمثمائة ، قريبا منهم ،
 وصحبهم جماعة من الانجليز : فلما رأوهم مجتمعين لحربهم قال لهم الانجليز ماذا
 تصنعون ؟ قالوا نصددهم ونحاربهم . قل الانجليز : أنظروا ما قولون ، ان عساكرهم
 الموجهين اليكم أربعة عشر ألفاً وأتمم قليلون ، وتالوا النصر بيد الله ، فقالوا
 دونكم ، فساقوا اليهم خيولهم ، واقترحموا الى الخيالة . فقتل منهم من قتل ،
 فانهزم الباقون ، وتركوا الرجالة خلفهم . ثم كروا على الرجالة ، فلم يتحركوا
 بشيء وطلبوا الامان ، فساقوا منهم نحو السبعمائة مثل الاعنام ، وأخذوا
 الجيخانة والمدافع وغالب الحملة ، والانجليز وقوف على علوة ينظرون الى الفرقة

بالنظارات ، (١) وكانت هذه صدمة جديدة نصيب نفوذ محمد خسرو باشا .
وزاد من حدة هذه الصدمة أن فرقة محمد علي كانت قريبة من مكان المعركة ،
ولكنها لم تشارك فيها ، ولم يحرك محمد علي قواته لانجسده قوات يوسف بك .
ولاشك في أن هذا الموقف من جانب محمد علي كان يدل على إدخار قواته للوقت
المناسب ، وتركه قوات خسرو باشا تنهك قواها في صراع ضد المالك .
وسيكون لهذا الموقف من جانب محمد علي تأثيراً واضحاً على علاقته بمحمد خسرو
باشا ، وحصول الوحشة بينهم ، ومحاولة خسرو باشا لإصطياد محمد علي ، وإن كان
قد فشل في ذلك نتيجة لشدة إحتراسه ، كما يقول الجبرتي .

وفي أثناء هذه الفترة كانت فرنسا قد اعتمدت على صلح إسمان ، وطالبت
بضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر . وأرسلت فرنسا الكولونيل سباستياني
إلى مصر لدراسة الموقف ، والاسراع بالمطالبة بجلاء البريطانيين ، وقابل
الكولونيل سباستياني في مصر الكثير من العلماء والكبراء ، وقابلوه بالحفاوة
والتكريم ، وكان منهم السيد عمر مكرم ، والسيد محمد السادات ، والشيخ الشرفاوي ،
والشيخ الفيومي ، والشيخ المسيري ، والسيد أحمد المحروقي . وأكرمه كذلك
خمسرو باشا ، خاصة وأن الانجليز كانوا يتكثرون في الجلاء عن مصر . وأحدثت
زيارة الكولونيل سباستياني تأثيراً قوياً في مصر ، وأخذ الأهالي يتحدثون عنها ،
وضربت له المدافع ، واستقبلته السلطات العثمانية إستقبالا رسمياً . وبعد عودته
إلى فرنسا إشتغل تقريره إلى القنصل الأول على ضرورة جلاء القوات البريطانية
عن مصر ، وإتخذته حكومة القنصلية أساساً لمطالبة بريطانيا بضرورة إجلاء
قواتها عن هذا الإقليم .

وحين علم المالك بقرب خروج الانجليز من مصر ، فوجئوا ، رغم أن

(١) الجبرتي : ج ٣ ، ص ٢٣١-٢٣٢ .

الجنرال ستيوارت كان قد نصحهم بضرورة الانسحاب إلى الصعيد ، إنتظاراً لما تبذلّه الحكومة البريطانية من المصاعى لصالحهم ، وكان يرغب في لاحتهاخذ بالمليك كرتية لإنجلترا في مصر ، تمهيداً لها أمر السيطرة على البلاد من جديد . ولما لم يفلح ذلك ، فأتى على فكرة خروج محمد بك الألفى مع القوات البريطانية إلى إنجلترا ، حتى يطلب بنفسه إلى حكومته أمر مساعدة المماليك على حكم مصر من جديد . وربما كان هذا الأمر يهدف كذلك إعطاء دليل للحكومة البريطانية على سهولة إسنيالها على مصر . ونظر محمد بك الألفى إلى العملية على أنها تهدف تحقيق أطماعه في السلطة ، لا على أساس أن بريطانيا ستتخذ رهينة لضمان بقاء المماليك مواليين لها ، وبوسيلة مسخرة في أيديها لمحاربة الأتراك ، أو لمحاربة بقية قطاعات المماليك . وأتم الجنرال ستيوارت إستعداداته للجهاد ، وسلم قلاع الإسكندرية إلى خورشيد محافظ المدينة في يوم ١٤ مارس سنة ١٨٠٢ . وأقلعت السفن بالجنود البريطانيين بعد يومين . وخرج معهم محمد بك الألفى ، يحمل أهوالاً طائلة . كان قد نهبا من البلاد وقت إمارته في الصعيد . وأدت هذه العملية إلى سيطرة العثمانيين على الإسكندرية . بما أدت بالتالى إلى خوف المماليك الموجودين في إقليم البحيرة من فتك القوات العثمانية بهم ، الأمر الذى أدى إلى انسحابهم إلى الصعيد .

وأخذ المماليك بقيادة عثمان بك البديسى في مهاجمة المنيا ، التى كانت تحت حكم سليم كاشف ، والذى كان كذلك من المماليك ثم انضم إلى السلطات العثمانية . وبعد قتال عنيف ، تمكن المماليك من إحلال المنيا . وأعمالوا فيها النار ، وأحدثوا فيها مجزرة ، راح ضحيتها الكثير من الأعمالي والجنود . وأثر إحلال المماليك للمنيا على الملاحة في النيل . وجعل المماليك يتحكمون في وصول القوارب إلى القاهرة ، كما جعل القوات العثمانية الموجودة في أسبوط وجرجا في موقف صعب ، نتيجة لانفصالها عن عاصمة البلاد . وإضطرت القوات العثمانية الموجودة

في الصعيد إلى الالتجاء إلى الاهالي ، وفرضوا عليهم الاتاوات والغرامات . كما قام المماليك بنفس الشيء ، في منازلتهم ، الامر الذي أدى إلى عدم رضا الاهالي ، وعلى كل من الاتراك والمماليك .

وكانت سيطرة المماليك على المنيا ، ومحاولة خسرو باشا معالجتها بالقوات العسكرية ، في الوقت الذي زادت فيه المغارم ، والذي كانت الدولة قد تأخرت فيه عن دفع رواتب الجنود ، سبباً في ثورة الجنود على الوالي ، وفي عزل خسرو باشا ، وتعيين طاهر باشا قائد الارنؤود ، قائممقام للولاية .

٣ - قائممقامية طاهر باشا :

وكان محمد خسرو باشا قد تضايق من إستيلاء المماليك على المنيا ، فقرر أن يرسل حملة عسكرية لإخضاعهم بالقوة ، وللاستخلاص المنيا من أيديهم ، حتى يتمكن من الحصول على تموين العاصمة ، الذي كان يأتي من الصعيد ، سميعة . وكانت القوات الصالحة لمثل هذه العمليات هي قوات الارنؤود ، فاستدعاهم إلى القاهرة . ووصلت إلى هناك بقيادة طاهر باشا ، ومحمد علي . وبينما دخل طاهر باشا على رأس الجزء الأعظم من قواته إلى القاهرة ، ظلت بقيه القوات ، بقيادة محمد علي ، خارج القاهرة . ولاشك في أن محمد علي كان قد درس الموقف ، وشعر بضرورة عدم تضحيته برجاله من أجل تدعيم سلطة خسرو باشا . وكان قد اتخذ مثل هذا الموقف من قبل ، وقت موقعة دمنهور . ولاشك كذلك في أن محمد علي قد رتب ، الأمر مع خسرو باشا للافادة من الموقف ، ليرجع خسرو باشا أمام مرئيه لانه . وكان في المسألة منهي إلى طاهر باشا ، فان اراد ان يرشده في غير ذلك ، فلهذا المسألة . فلهذا على الأقل أن يقول من تقدم القول ، ان المتأخر قد تشبه به ، في حاله . فلهذا هو الذي قد صعب عليه أمر تدبير الجهاد ، في نفس الامر ، كما هو حاله . باشا . محمد علي ، وجعلهم يشهدوا المطالب .

برواتهم المتأخرة . ولم تصل هذه النصيحة إلى آذان صدام ، وبخاصة إذا ما جاءت من القواد . فتمرد الرجال ، وارتفعت أصواتهم ، ولوحوا بأسلحتهم وبخاصة عندما علموا بأمر الرغبة في إرسالهم في تجريدة إلى الصعيد . واختل النظام وساد الاضطراب القاهرة ؛ وفي يوم ٢٣ أبريل سنة ١٨٠٣ ، ذهب طائفة من جنباط الأرنؤود إلى خسرو باشا ، وطالبوه بدفع الرواتب المتأخرة ؛ وبمنجية واضحة أحاطهم خسرو باشا على الدفتردار ، أى مدير الشؤون المالية ؛ وحين ذهبوا إليه أحاطهم إلى محمد على ، ولكن هذا الأخير شرح لهم أنه لم يستلم أية نقود ؛ ولم يخش من ثورتهم ، إذ أنه كان هو المحرض الرئيسى عليها ، وكان يعرف أن الخزانة خاوية ، ويتخذ ذلك ذريعة لعدم تنفيذ الأوامر ، وعدم التضحية برجاله والاحتفاظ بهم كقوة ترصده إلى السلطة . وسرعان ما انتشر خبر هذه الفتنة في المدينة ، وخشى التجار على حوائيتهم ، فأقفلوها ، وساد السكون العاصمة لمدة أيام ، ولكنه كان سكون يسبق العاصفة ، إذ أن الباشا كان قد وعد الجنود بدفع الرواتب المتأخرة في ظرف ستة أيام .

وفي يوم ٢٩ أبريل ، وهو الميعاد المحدد ، تجمع الجنود أمام منزل الدفتردار في الأزبكية ، وطالبوا بها وعدوا به . وطلب الدفتردار من الوالى أن يوافيه بالأموال لإكمال ما عنده ، ولكن خسرو باشا أصدر أمره بتوجيه المدافع من القلعة على الجنود المتمردين ، الأمر الذى أدى إلى ثورة الجنود ، الذين أخذوا في نهب منزل الدفتردار ، وإلى انتشار الفتنة ، وأعمال السلب والنهب في كل العاصمة . واعتقد خسرو باشا أن في وسعه السيطرة على الموقف ، بقوة المدفعية ، خاصة وأن طاهر باشا صعد إليه فى القلعة ، وتظاهر بأنه يرغب فى التوسط بينه وبين الجنود المتمردين . ولكن خسرو باشا أصر على موقفه ، ورفض مقابلة طاهر باشا . واستمرت الفتنة فى القاهرة طوال اليوم التالى . ثم توجه الجنود

المتبردون صوب القلعة ، وأخذوا في مهاجمة قصر خسرو باشا ، بعد أن سيطروا على القاهرة ، وهنا وضع الموقف : فالهدف منه هو محاصرة خسرو باشا . أى الاستيلاء على السلطة منه ، ولم تكن مسألة الرواتب المتأخرة إلا ذريعة للوصول إلى هذا الهدف .

وضاق الخناق على خسرو باشا ، وبخاصة بعد أضرمو النيران في قصره وحاصروه . فاضطر خسرو باشا إلى الفرار مع أسرته وحاشيته وعدد بسيط من جنوده ، وخرج من القاهرة إلى قليوب . ثم استمر في انسحابه بعد ذلك إلى المنصورة ثم دمياط ، التي استقر فيها ، وحاول منها أن يستعيد سلطته على الولاية وعمل خسرو باشا على جمع الأموال والضرائب من المناطق التي مر بها أثناء فراره من القاهرة إلى دمياط ، وأظهر بذلك شراهية في جمع الأموال ، واستهتاراً بمصلحة المحكومين .

وكانت ولاية خسرو باشا قد امتدت لفترة عام وثلاثة أشهر وثلاث أسابيع ، ويصفه لنا الجبرتي بأنه كان سيء التدبير ، لا يحسن التصرف ، ويميل إلى مسك الندماء ، ولا يضع شيئاً في محله .

ومهما كان الأمر ، فإن ما يهمنا هو أمر السلطة ، وأمر من سيتولاها . وكان خسرو باشا والياً عينته الدولة العثمانية على مصر ، وقامت قوات نفس الدولة باجباره على الفرار من العاصمة . فن يتولى السلطة في البلاد ؟ كان الأمر الواقع يستتبع استمرار طاهر باشا في السيطرة على السلطة بعد أن كانت قواته قد سيطرت على العاصمة ، واحتلت القلعة . وحاول طاهر باشا أن يحصل من العلماء والمشايخ على تمويض ، أو ترشيح ، أو مبايعة لمنصب الوالى ، الذى ذكر لهم أنه قد حلا بخروج خسرو باشا من العاصمة . واجتمع هؤلاء العلماء والمشايخ يوم الجمعة ٦ مايو في بيت القاضي ، واختاروا طاهر باشا قائداً ، إلى أن يقوم الباب العالي

بتعيين والى جديد وظهر من ذلك أن المشايخ والعلماء كانوا سلطة ، وأنه كان في وسعهم القيام باختيار والى مصر ، وإن كانوا قد تركوا هذا الأمر للسلطان ، صاحب السيادة على البلاد . ولكنهم اتهموا نفس الفرصة . ونفس الجلسة ، لكي يوصوا طاهر باشا بضرورة رفع المظالم التي كان الأهالي يشكون منها . كما إنهم عرضوا في نفس الوقت أمر الصلح مع أمراء المماليك الموجودين في الصعيد ، وكانوا قد كانوا في ذلك . فوافق طاهر باشا على هذا الإتيان ، وربما كان يرغب في الاستناد إلى قوة المماليك ، في نفس الوقت الذي كان يحاول فيه الاستناد إلى نفوذ المشايخ والعلماء . ووافق على مجيء المماليك واقترابهم من العاصمة .

وأظهرت هذه الحادثة المشايخ والعلماء على أنهم سلطة ، حتى وإن كانت إسمية . يمكنها أن تحتار واليا لمصر ، رغم وصول طاهر باشا بقوة سيفه إلى السلطة . كما أن الأيام التالية سظهر أهمية العلماء والمشايخ في القاهرة . كقوة معارضة للسلطة المتحكمة ، أو كقوة مؤيدة ومعبرة عن مطالب الأعلى .

وامتنان طاهر باشا بالظلم والتمسك . وبدأ عمده بإصدار الأمر بإلقاء القبض على عدد من الأعيان ومن كبار الموظفين ، بدعوى أنهم كانوا من رجال خسرو باشا . وكان من بينهم قائد الانكشارية ، والسيد أحمد المحروقي كبير التجار ، وكان خزانة خسرو باشا ، ومصطفى الوكيل . وسجنهم في القلعة . وتدخل العلماء والمشايخ ، وتمكنوا من إطلاق سراح السيد المحروقي ، كما تدخل الشيخ السادات لإطلاق سراح مصطفى الوكيل . وبعد يومين ، طلب جنود طاهر باشا مصطفى الوكيل من جديد . فذهب معه الشيخ السادات . واعترض على تصرفات طاهر باشا ، وأشاجر معه . وانتهى الأمر بإطلاق سراحه . وتركه في رعاية الشيخ السادات . ولم يقتصر الأمر على ذلك . بل إن طاهر باشا ذهب لإسترضاء الشيخ السادات في داره .

وأمر طاهر باشا كذلك بقتل المعلم ملطى ، من كبار الكتبة الأقباط ، وكذلك المعلم حنا من كبار التجار السوريين ، وكان يرغب في الإستيلاء على أموالهم ؛ كما أمر بقتل اثنين من كبار ضباط القوات العثمانية ، هما أحمد كمتخدا على باشا اختيار أوجاق الانكشارية ، ومصطفى كمتخدا الرزاز ، كمتخدا أوجاق العزب . وتسببت هذه المظالم في حنق الأهالى عليه ، كما حنق عليه رجال الانكشارية ، خاصة وإنه كان يقدم عليهم الأرؤود ، ويهمل في دفع رواتبهم . وزاد من الأمر أن الانكشارية اعتبروا طرده لخسرو باشا على أنه اهانة لأوجاقهم ، الأمر الذى أدى إلى إستخدام الانكشارية مع طاهر باشا نفس السلاح ، أو الذريعة ، التى كان قد استخدمها مع خسرو باشا .

وفى يوم ٢٦ مايو ، ذهبت فصيلة من الجنود الانكشارية ، ومعها بعض الضباط ، إلى طاهر باشا ، وشكوا له من تأخر صرف الرواتب . واحتد النقاش بينهم وبين طاهر باشا ، وجرد أحد الضباط سيفه ، وقطع به رأس طاهر باشا ، وألقى بها من الشباك . ثم قام الانكشارية بنهب داره وإشعال النار فيها . ولوطال حكم طاهر باشا أكثر من ذلك لأنه هلك الحرث والنسل بمظالمه .

ولكن ، من الذى يتولى السلطة الآن ؟ لقد حاول الانكشارية تعيين أحد كبار ضباطهم واليا على مصر . وكان أحمد باشا . والى المدينة المنورة ، فى القاهرة فى ذلك الوقت ، وكان من ضباط الانكشارية ؛ فصمموا على تعيينه واليا ، إبعاداً للأرؤود عن السلطة . وحاول احمد باشا أن يستميل إليه محمد على ، الذى أصبح قائد الأرؤود بعد قتل طاهر باشا ، حتى يستند إليه فى حكم مصر ، خاصة وأن محمد على كان يستند إلى ما يقرب من أربعة آلاف جندى ، وكانت قواته تحتل القاهرة ، وتحتل القلعة . فمل يوافق محمد على على أن تغلب السلطة من يده ، بعد أن كان نفوذه مسيطراً ، وقام بدور فعال فى عزل خسرو باشا ؟

حقيقة أن موقف طاهر باشا كان يتمثل في إشهار سينه في وجه الوالى الذى كانت الدولة العثمانية قد عينته على مصر ، ولكن موقف أحمد باشا لم يكن يمتاز عن موقف طاهر باشا فى شيء . وكان أحمد باشا ، بحكم الأوامر الصادرة إليه ، والى للمدينة ، ولم يكن له أن يتدخل فى شئون مصر . ولكن ، هل كان فى وسع محمد على وقوات الارنؤرد الخاضعة له أن يقف فى وجه أحمد باشا ، وبخاصة بعد إعلان الانكشارية له واليا على مصر ؟ لقد كان الموقف يهدد بوقوع حرب أهلية ، أو بوقوع معركة بين فرق القوات العثمانية المختلفة . ولذلك فإن محمد على قرر الاستناد إلى المماليك حتى يدعم بهم من سلطته . ويقضى بهم على سلطة أحمد باشا والانكشارية . وانتظاراً لتطور الموقف من جديد .

وخرج محمد على من موقف الحياد الذى كان قد تظاهر به . وأراد أحمد باشا أن يستند إلى سلطة العلماء والمشايخ ، وطلب إليهم الذهاب إلى محمد على لإقناعه بقبول ولايته . ولكن محمد على ذكر للعلماء أن أحمد باشا لم يكن والياً على مصر ، وأن عليه أن يتوجه إلى المدينة . وذكر لهم أكثر من ذلك أنه هو الذى قدولى طاهر باشا محافظاً للديار المصرية ، وأصر على ضرورة خروج أحمد باشا ورجال الانكشارية من مصر . وحين طلب أحمد باشا إلى العلماء أن يثيروا الأهالى ضد الارنؤرد ، ويقوموا بقتلهم ، رفضوا طلبه ، وذكروا له أن مثل هذا القرار لا يتخذ إلا فى الجامع الأزهر . ومعنى ذلك أن العلماء والمشايخ قد انضموا إلى وجهة نظر محمد على ، ورفضوا الاستجابة لمطالب أحمد باشا . لقد أصبح العلماء والمشايخ قوة معنوية لها أهميتها ، وأصبح الولاة يحسبون لها كل حساب .

وأعلن محمد على تحالفه مع المماليك . واجتمع إبراهيم بك فى الجيزة ، وأوعز إليه بأنه يؤيده ، وبأنه أصلح شخص لولاية شئون مصر . ثم دخل محمد على ، مع إبراهيم بك ، وعثمان بك البرنيسى . وباقى أمراء المماليك ، إلى القاهرة

متحالفين . وطردوا أحمد باشا ، الذي لم تستمر ولايته إلا يوم وليلة .
ونادى المتنادون في الشوارع « بالأمان حسب ما رسم إبراهيم بك حاكم
الولاية وأفندينا محمد علي » . ومعنى ذلك أنهما قد اقتسما السلطة
فيما بينهما ، وأنهما قد تحالفا سويا ، أو اشتركا اتلافيا ، في حكم
مصر .

الفصل الثالث العشر

إئتلاف المماليك والأرمنود

دلت الأحداث الأخيرة ، وتوسيط أحمد باشا العلماء والمشايخ بينه وبين محمد علي ، على قوة هذا الأخير ونفوذه في البلاد ، كما دلت على أهمية الفرقة العسكرية التي كان يتولى قيادتها ، وأصبح مسئولاً عنها بعد مقتل طاهر باشا ، وبخاصة إذا ما استند إلى نفوذ العلماء والمشايخ . وجاء تحالفه مع المماليك يدل على إزدياد قوته ، ويحجر غيره من باشوات الدولة على إفساح الطريق أمامه ، وعدم الوقوف في سبيله . ولكن هذا الائتلاف بين قائد الأرمنود وبين المماليك كان يواجهه صعوبات تقف في سبيله ، تتمثل في وجود خسرو باشا في البلاد ؛ وكذلك في إمكان تعيين الدولة لوالى جديد ؛ هذا علاوة على أن قطاعات أخرى من المماليك كانت لا تزال تنطلمع إلى السلطة ؛ كما أن الحكومة بشكل عام كانت ضعيفة ، وكانت تنقصها الموارد اللازمة لتسيير أمور البلاد . فكيف كان يمكن لمثل هذا الائتلاف أن يواجه هذه العقبات ؟ وإلى أى مدى كان في وسعه أن يعيش ، خاصة وأن المماليك قد أصبحوا هم المسؤولين عن الإدارة ؟ .

١ - مطاردة خسرو باشا :

كان خسرو قد استقر ، بعد خروجه من القاهرة ، في المنصورة . وجمع لنفسه قوة بلغت ما يقرب من ثلاثة آلاف فارس ، حاول بها أن يحتفظ بمنطقة المنصورة . ويتخذها قاعدة يمد منها سلطته على كل الوجه البحرى . ولكنه كان يخشى من أن يتمكن الأتراك المماليك من أن يحصلوا من الباب العالي على وعد بإعادة حقوقهم السابقة إليهم ، الأمر الذى سينتج عنه تحالف بين المماليك

وسلطت الدولة العثمانية ، وبشكل يفوت عليه مجوداته .

وسرعان ما فر خسرو باشا ضرورة التفاهم مع المماليك ، لكي يساعدوه على استعادة ولايته . قبل أن ينجحوا في التفاهم مع الباب العالي ، ولكنه لم يحصل على الوقت اللازم لتنفيذ هذه السياسة ، إذ أن أحد فرق الأرنؤود خرجت لمطاردته بقيادة حسن بك ، أخى طاهر باشا ، فاضطر خسرو إلى ترك المنصورة والانتقال إلى دمياط . وفي هذه الحركة ، انفصل عنه عدد من قواته ، وانضموا إلى قوات حسن بك . وفي دمياط إستلم خسرو رسائل من أحمد باشا وغيره تنبهه بمقتل طاهر باشا ، وتطلب إليه الحضور بسرعة إلى القاهرة . فاعتقد خسرو أن الفرصة قد أصبحت سانحة ، وأخذ في التقدم من دمياط صوب القاهرة . وعند فارسكور ، وجد خسرو أن قوات حسن بك كانت معسكرة ، فهاجها وانتصر عليها . ودخل فارسكور ، وأسلمها للنهب . وفي هذه المدينة علم خسرو بطرد أحد باشا من القاهرة ، وباستيلاء المماليك على السلطة في العاصمة ، فعزم على العودة إلى دمياط . ولكن قوات حسن بك أخذت تلاحقه ، وتناوش مؤخرة قواته ، وإن كان قد تمكن من دخول دمياط من جديد ، وتمكن من التحصن بها . وفي أوائل شهر يوليو وصلت تعزيزات إلى قوة حسن بك ، الذى أخذ في محاصرة دمياط ، وكانت هذه التعزيزات بقيادة كل من عثمان البرديسى ومحمد على . وسقطت دمياط فى أيدي الأرنؤود والمماليك ، وتحصن خسرو فى عزبة البرج ، ولكنه إنهمز ، وأرسلوه أسيراً إلى القاهرة ، الذى كان يتولى السلطة فيها إبراهيم بك .

وكانت الخطوة التالية بعد ذلك أمام محمد على والمماليك هى السيطرة على الوجه البحرى ، وخاصة رشيد والاسكندرية ، التى كانت بها حاضيات عثمانية . وحسب الاتفاق على أن تقابل قوات محمد على وقوات البرديسى عند الرحمانية ،

تهدأ للقيام بهذه العمليات وأسرع البرديسى إلى الرخمانية على رأس فرسانه ،
وتبعه محمد على وهو يقود المشاة والمدفعية . ولكن الوقت لم يعمل المماليك
والأرنؤود لتنفيذ هذه السياسة ، وفى نفس اليوم الذى أرسلوا فيه خسرو باشا
إلى القاهرة ، نزل إلى الاسكندرية على باشا الجزائرلى ، وكانت الدولة قد عينته
واليا على مصر . وأصبح على حكومة الائتلاف أن تواجه هذا الخطر الجديد .

٢ — ولادة على باشا الجزائرلى :

وكان الباب العالى قد أصدر أمره ، بمجرد معرفته بنبأ طرد خسرو باشا من
القاهرة وتعيين طاهر باشا قائمقاما للولاية ، بتعيين خسرو باشا واليا على
سالونيك ، وبإبقاء طاهر باشا مستمرا على المحافظة ، وتنصيب أحمد باشا قائمقام
إلى أن يأتى يتولى الولاية . وكان طاهر باشا لا يحمل إلا طوخين ، فى الوقت
الذى كان منصب ولاية مصر يعهد به دائما إلى أحد الباشوات الذى يحمل ثلاثة
أطواخ ؛ وهذا يفسر لنا إحجام الباب العالى عن تثبيت طاهر باشا فى ولاية
مصر . ولكن هذا القرار كان يحمل فى نفس الوقت معنى إعراف الباب العالى
بالثورة أو التمرد الذى قامت به الجنود ضد الوالى ، وكان هذا دليلا على ضعف
الباب العالى ، وعلى عدم تمكنه من السيطرة على قواته . ووصل هذا فرمان إلى
القاهرة فى يوم ١٩ يونيو ، أى بعد قتل طاهر باشا وطرد أحمد باشا ، فلم تعد
له أية قيمة ، وبخاصة المماليك الذين سيطروا على العاصمة ، وعلى جزء كبير من
البلاذ . ولم يعد للباب العالى فى مصر سوى رشيد والاسكندرية ، منطقتين تسيطر
جنوده عليهما بطريقة مباشرة . وكانت محاربة كل من البرديسى ومحمد على لخسرو
باشا تدل على عدم اعترافهما بأوامر الباب العالى . ولكن إبراهيم بك كان
يواصل اظهار خضوعه للباب العالى ، رغم توليه شئون الإدارة فى القاهرة .
ومعنى ذلك أن أحد قطاعات المماليك كان يستخدم القوة لفرض نفسه على الدولة

العثمانية ، بينما كان القططاع الثمانى يظهر خضوعه لنفس الدولة ، الامر الذى سيقضى ، بطريق أو بآخر ، إلى استمرار سيطرة المماليك على مصر ، سواء برضاء الباب العالى أو رغما عنه .

وحين علم الباب العالى بمقتل طاهر باشا ، وجدها فرصة مناسبة لتعيين والى جديد ، يمكنه أن يسيطر على الموقف ، ويمكنه أن يصل مع المماليك ، بالعلم أو بالحرب ، إلى التسوية التى كان الباب العالى يرغب فى الوصول إليها ، وهى التى كانت تتلخص فى اخراج المماليك من البلاد . وحاول القبطان باشا أن يستبق صنيعته خسرو باشا فى ولاية مصر ، ولكن الصدر الاعظم تغلب عليه ، ورشح لهذا المنصب على باشا الجزائرلى ، أو على باشا برغل ، ووافق السلطان على هذا الترشيح .

وكان على باشا مشهوراً بالخدايع ، بينما كان الموقف فى مصر يتطلب رجلاً قوياً لمواجهة الاحداث ، وللوقوف فى وجه الارنؤود والمماليك وكان هذا الوالى الجديد من أصل جزائرى ، ثم ذهب إلى استانبول ، وعمل فى طرابلس الغرب إلى أن طرد منها بعد سنتين . وابتغى بعد ذلك إلى الاسكندرية ، ونزل فى حماية مراد بك ، ثم خرج من مصر إلى الشام بحىء الحملة الفرنسية ، وانضم بعد ذلك إلى قوات يوسف ضيا باشا ، الصدر الاعظم .

ولقد وصل على باشا إلى الاسكندرية فى ٨ يوليو ، وأسرع بالسكناة إلى المماليك ، ووجههم على دخول القاهرة مع الارنؤود ، وعلى قتلهم رجال الدولة ، والانكشارية ، وذكرهم أنه لم يكن من الجائز دخول القاهرة إلا بعد الحصول على إذن من الدولة . وطلب إليهم فى نفس الوقت تنفيذ أوامر الباب العالى ، وحذرهم من عصيان أوامره . وكان المماليك يعرفون على باشا منذ فترة ، ويعرفون طبيعته وخداعه ، الامر الذى كان يستبعد قيامهم بأى تنازلات . وتجدد

على العكس من ذلك أن المماليك أسرع باستدعاء قواتها الموجودة في الدلتا وتجميعها في القاهرة . وردوا على الخداع بالخداع ، وأعلنوا أن الوهابيين كانوا يهددون مصر ، وذكروا أن العلماء والمشايخ قد استغاثوا بهم بعد مقتل طاهر باشا ، وبعد أن أصبحت الرعية بدون والي يسوس أمورها . وفي نفس الوقت رفض المماليك التأثير بتهديدات على باشا ، وذكروا له أنهم قد اتصلوا بالبواب العالي طالبين العفو منه .

لقد قرر المماليك إذن عدم الرضوخ لعل باشا ، والاستمرار في سياستهم . وكان هذا الأمر يتطلب مد سيطرتهم على رشيد والاسكندرية حتى يتمكنوا من ضمان السيطرة على الملاحة في النيل ، وضمان ورود السلع من الاسكندرية . وتمكنت بعض قوات البرديسي من دخول رشيد ، ولكن قوات على باشا الجزائر لم تتمكن من الاستيلاء على هذه المدينة منها ، وأدى ذلك إلى إصرار كل من البرديسي ومحمد على على ضرورة السيطرة على رشيد ، وزحفت قواتها عليها ، وفشل على باشا الجزائر في إمداد قواته الموجودة فيها . وأخافت هذه العملية على باشا على مصير الإسكندرية نفسها ، وخشى من هجوم الأرنؤود والمماليك عليهما ، فأمر بقطع السد الموجود بين بحيرتي مربوط والمعدية ، حتى يمنع قوات المماليك من الوصول إلى مشارف الإسكندرية . وفي أثناء ذلك الوقت حاول على باشا أن يوسط الإنجليز ، وبخاصة نائب قنصلهم في الاسكندرية ، بينه وبين المماليك ، ولكن المماليك رفضوا التفاهم إلا في القاهرة ، وعلى الشرط والقانون القديم .

وكان الإتجاه السائد بين المماليك يتلخص في ضرورة الاحتفاظ بالميزات السابقة لهم ، وضرورة مدها على المناطق التي كانت لا تزال خاضعة خضوعاً مباشراً للدولة العثمانية ؛ أي مد سيطرتهم على منطقة شمال الدلتا ورشيد

والإسكندرية . وكان هذا هو الموقف الأقل تطرفا ، إذ أن قطاعا من الممالك كان يحاول الحصول على السيطرة التامة على مصر ، مع الاعتراف بالسيادة الاسمية للسلطان . واعتقد البرديسى أن سيطرته على الإسكندرية سيجلب عليها طرد العثمانيين من البلاد ، وسيطرة الممالك عليها سيطرة كاملة . فقرر تجميع قوائمه عند دمنهور استعدادا للحرب ، بالإشتراك مع قوات محمد علي ، على الإسكندرية . ولم يكن من المتوقع أن يتمكن علي باشا الجزائري من الدفاع عن الإسكندرية أمام هذه القوات المهاجمة ، خاصة وأن أحوال المدينة قد ساءت نتيجة نقلة ورد المياه إليها ، وشدة حاجتها إلى التموين . ولكن ، هل كان محمد علي يوافق على مثل هذه السياسة ؟ كان معنى دخول قوات الممالك الإسكندرية هو فضائهم على سلطة الدولة العثمانية ، وسيطرتهم التامة على مصر ، وبشكل يحرم نود على من أية إمكانية للحركة في المستقبل ، وقد يوقعه في مأزق ، في حالة تفكير الدولة في إرسال حملة جديدة إلى مصر لاستعادة سيطرتها على البلاد ، إذ أن موقفه سيكون مجرد فائدة القوات العسكرية التي سمحت للممالك بالوقوف في وجه السلطان . كما أن مد سيطرة الممالك إلى الإسكندرية كان يهدد بدخول بعض قطاعات الممالك في علاقات مع القناصل الأجانب . وبخاصة قناصل إنجلترا وفرنسا ، الأمر الذي كان يهدد بالتالي بتغيير الموقف السياسي في مصر ، في صالح الممالك والأجانب . وبغيدا عن مصلحة محمد علي . والأردن والعثمانيين . إذن لقد كانت مصلحة محمد علي تملئ عليه ضرورة العمل على منع الممالك من الإستيلاء على الإسكندرية من علي باشا الجزائري . ولكن ، كيف كان في وسعه أن يفهم ذلك ؟ كان الممالك يحتاجون إلى محمد علي وقواته لدخول الإسكندرية ، فما هي الذريعة التي كان في وسع محمد علي أن يتذرع بها لعدم مساهمتهم في هذا الإحتياج ؟ كانت المسألة بسيطة ، فكان عليه أن يوعز إلى الجند بالمطالبة برواتبهم ،

وكان يعرف أنه لم يكن لدى المماليك ما يدفعون به رواتب الجنود وعندئذ يتحول الموقف من الخارج صوب الداخل ، وبشكل يسمح بإبقاء القوة الموجودة كما هي في الميدان ، ولكن بشكل يحول المماليك من مواجهة قوات علي باشا الجزائرلى فى الإسكندرية ، إلى مواجهة الأهالى المصريين ، الذين سيقع عليهم عبء دفع الضرائب ، اللازمة لدفع رواتب الجنود . وبمثل هذا الموقف يتحاشى محمد على أن يظهر بمظهر المعادى لولاة الدولة العثمانية ، كما يواصل إحفاظه بثقة جنوده ، وإحفاظه بهم كقوة لازمة له ، يستند إليها لكي تساعد على وصوله إلى الحكم . وكانت هذه الخطة تهدف كذلك إضعاف المماليك فى صراع ينشب بينهم وبين الأهالى ، بشأن جمع الضرائب ، وفى الوقت الذى يظل فيه علي باشا الجزائرلى ، فيضعف الجانبان ، فى الوقت الذى يحتفظ فيه محمد على بقوته .

وفى الوقت الذى أخذه فيه عثمان بك البرديسى فى الاستعداد لمهاجمة الإسكندرية ، أعلنت قوات الأرتوقود الموجودة فى معسكره بدمهور ، والتي كانت تكون الجزء الأعظم من قواته ، تمرداها ؛ وطالبت بدفع رواتبها المتأخرة ، منذ أربعة شهور ونصف شهر ، والتي كانت قيمتها قد بلغت عشرة آلاف كيس . ونشبت معركة بين المماليك والأرتوقود ، وإن كان محمد على قد تدخل فى الأمر ، وسحب جنوده ، وأعلن فى نفس الوقت صداقته للمماليك . ووصل محمد على بذلك إلى هدفه ، والذى يتلخص فى عدم مهاجمة الإسكندرية ، وفى شغل المماليك فى مسألة جمع الضرائب من الأهالى .

وانسحبت قوات الأرتوقود من دمنهور صوب القاهرة ، وشهدت العاصمة بعد ذلك عملية فرض الغرامات والإتاوات على المسيحيين ، وعلى الأغنياء الموجودين فى القاهرة . وظهرت حكومة المماليك على أنها ضعيفة ؛ وتدهورت الأحوال الاقتصادية فى القاهرة التى أصبحت مهددة بقلّة التكوين والمجاعة ، والتي

ساد فيها ظهور مظالم المماليك .

وشعر محمد على بعد ذلك بأن هيبة المماليك قد قلت ، وأن سلطتهم قد ضعفت ، وخشى من أن يحولوا مجودهم بعد ذلك ضد الأرنؤود ، الانفراد بالسلطة ؛ فوافق على العودة إلى معالجة أمر الاسكندرية ، وأمر على باشا الجزائرلى الموجود فيها ، ومادام محمد على قد عارض أمر دخول المماليك إلى الإسكندرية ، فإنه لم ير مانعاً من إخراج على باشا الجزائرلى من الاسكندرية ، وإحضاره إلى العاصمة . وكان هذا الاقتراح يسمح لإئتلاف المماليك والأرنؤود بالسيطرة على الوالى الجديد ، وفرض شروطهم عليه ، بعيداً عن المدينة التى كان قد تحصن فيها . وأوعز محمد على إلى العلماء والمشايخ بالكتابة لعلى باشا الجزائرلى ، ولدى يطلبوا منه الحضور إلى منصبه فى القاهرة ، حتى تنتهى الحروب . ويسود الإطمئنان ، وبأخذوا فى تسهيل أمور الحج . وساعد على هذه السياسة وصول فرمان من إستانبول فى ذلك الوقت إلى القاهرة بالعفو عن الامراء المماليك ، والسماح لهم بالإقامة فى مصر ، والسماح لكل منهم بمبلغ معين يتسلمه ، حتى وإن كان هذا المبلغ يقل كثيراً عما كان يحصل عليه فى الماضى . كما وصل فرمان آخر يحمل الكثير من معافى التوبيخ لمحمد على وغيره من قادة الأرنؤود على ما قاموا به فى مصر . وساعد كل ذلك على كتابة العلماء والمشايخ ، وكذلك المماليك ، إلى على باشا الجزائرلى يطلبون منه الحضور إلى القاهرة . ولكن المماليك وضعوا شروطاً معينة لدخوله العاصمة ، ورسوموا له خط سير محدد . وقرروا له قوة عسكرية لحراسته ، لاتزيد عن مائة جندى . ووعد على باشا بالحضور إلى القاهرة ، وشعر بأن المماليك يسكندون له ، وكان هو الآخر يسكيد لهم ؛ فخرج إلى القاهرة ولم يتبع خط السير الذى حددوه له ، واصطحب معه ما يقرب من ثلاثة آلاف جندى ، وذلك فى أواخر شهر ديسمبر سنة ١٨٠٣ . وشعر المماليك بأنه يسكيد لهم ،

فنعوه من دخول القاهرة ، وطلبوا إليه إما أن يسير إلى الشام ، وإما أن يسير إلى الحجاز ، إذ لا يمكنه دخول القاهرة مع ما يزيد على مائة جندي . وحاول على باشا أن يعود إلى الاسكندرية ، ولكنهم منعه ، ورفضت جنوده الاشتباك مع المماليك أو الارنؤود ، فقرر الإستسلام لإرادة البرديسي ، وانتقل إلى معسكره . وفي ذلك الوقت أعلن للمماليك أنهم قد تشبثوا ، برسائل تثبت غدره ، من إتصاله ببعض الأمراء في الصعيد ، وبعض الأشخاص في القاهرة ، لتأليبهم على الحكومة . وقرروا إخراجه مع إتباعه إلى غزة ، لكي يصل منها إلى إستانبول . وبين بليس والصلحية ، حدثت معركة بين على باشا وبين القوات المملوكية التي كانت تحرسه إلى الحدود ، في الليل ، وقتل فيها . ورغم تضارب الروايات ، فإن ما همنا هو تحلص إئتلاف المماليك والارنؤود من هذا الباشا الذي كانت الدولة العثمانية قد عينته واليا على مصر ، وبصفته عقبة من العقبات التي واجهت هذا الإئتلاف .

وظلت بعد ذلك مسألة الاسكندرية ، وامتداد سلطة المماليك إليها . مطروحة أمام قوات المماليك في القاهرة . وبعد قضائهم على سلطة على باشا الجزائري ، حاول المماليك أن يستولوا على الاسكندرية بطريق السلم لا بطريق الحرب ؛ ووجدوا أن خير وسيلة يصلون بها إلى ذلك هو دعوة حاكمها أحمد خورشيد باشا لتولي باشوية القاهرة . وكانت هذه المناورة أمراً ضرورياً بالنسبة إليهم ، وخاصة بعد قتل على باشا الجزائري ، وظهورهم أمام السلطان بمظهر من نقص الإلتحاق ؛ كما أن وجود أحمد خورشيد باشا في القاهرة كان يمد لعهده صاحب جديد بين المماليك والباب العالي . وشعر المماليك كذلك بأنهم لا يقدرّون على توحيد الارنؤود لإحتلال الاسكندرية ، وكانت روايتهم دائماً هناخرة ؛ كما أن إستقدام أحمد خورشيد باشا للقاهرة ، وعن طريق المماليك ، كان يساعد على كبت الارنؤود ،

وعلى التقليل من سطوتهم ، وأخيرا فان قدوم أحمد خورشيد باشا إلى القاهرة كان يسمح للماليك بالسيطرة على الإسكندرية ، وبتعيين أحمد رجالهم عليها .
ودخل الماليك في مفاوضات مع أحمد خورشيد باشا على هذا الاساس ، أى بالحضور إلى القاهرة وتولى منصب والى مصر . كما قام الماليك بتمهيد الطريق إلى ذلك مع الباب العالى ، وعملوا على توسيط الانجليز فى الأمر .

وكان أحمد خورشيد باشا ، من ناحيته ، يطمع فى منصب والى القاهرة بعد قتل على باشا الجزائرى ، وقام بتوسيط الانجليز كذلك لدى إبراهيم بك وعثمان بك البرديسى لإختياره لهذا المنصب . ولكن سرعان ما شعر خورشيد باشا بخطورة تسليم الاسكندرية لسلطة البسكوات الماليك ، خاصة وأنه لم يكن قد تأكد بعد من موقف الباب العالى تجاه الماليك بعد قتل على باشا الجزائرى ، وأعلن أنه لايقدر على القيام بأى شئ دون أن يصله فرمان من الباب العالى يمنحه ولاية مصر ، ثم أعلن أنه سيقوم كل محاولة لدخول الاسكندرية عنوة ، وسيدافع عن المدينة بقوة السلاح ، وبالقوة البحرية الموجودة فى الميناء .

وهكذا فشلت محاولة الماليك مد سيطرتهم على الاسكندرية ، بعد تخلصهم من على باشا الجزائرى . ولكن هذه المدينة شهدت فى الايام التالية قدوم محمد بك الألفى إليها ، على إحدى السفن البريطانية ، ثم نزوله على الساحل عند إدكو ، الأمر الذى دفع خورشيد باشا إلى التصريح بأنه مهتم على الدفاع عن لاسكندرية ضد الماليك وضد الانجليز ، وضد الفرنسيين ، مادام بدون أوامر تنص على تسليم المدينة .

وفتحت أمام الماليك مسألة جديدة ، هى مسألة وصول محمد بك الألفى إلى أرض مصر ، وأصبح على الماليك أن يواجهوا هذه العقبة كذلك .

٣- مطاردة محمد بك الألفى :

واصل محمد بك الألفى سيره ، بعد نزوله إلى الساحل ، متجها إلى رشيد ، التي خرج حاكمها وقائد المرفقة العسكرية الصغيرة فيهما لمقابلته والحفاوة به ، وأطلقوا له المدافع ، وأبلغوا البكوات في القاهرة بنبأ وصوله ، واستعد محمد بك الألفى للسفر في النيل على إحدى السفن ، التي رفع عليها العلم البريطاني ، صوب القاهرة . وسرعان ما وصلت إلى العاصمة أنباء وصوله ، فأسرع الألفى الصغير بإطلاق المدافع في الجزيرة تحية لقدمه . وبدأ أعوانه يتجمعون ويستعدون لمقابلته .

وكان وصول محمد الألفى إلى مصر إحدى المفاجئات غير السعيدة بالنسبة لإبراهيم بك ، وبالنسبة لعثمان بك البرديسى ، وكانا قد بذلا جهدهما لدى الانجليز للاستمرار في احتجازه لديهم . وكان محمد بك الألفى يعتبر منافسا خطيرا لهما . حقيقة أنه كان من بيت مراد بك ، أى من نفس بيت عثمان بك البرديسى ؛ ولكن استناده إلى الانجليز كان ينذر باستثارة بالسلطة ، وبفرض نفوذه على بقية قطاعات الماليك . وكان إئتلاف الماليك مع الارنؤود قد قام على أساس مشاركة جماعة محمد بك الألفى في السلطة ، مع جماعات إبراهيم بك وعثمان بك البرديسى ، وعن طريق الألفى الصغير . ولكن الأمور تطورت ، ووجد الألفى الصغير نفسه شيئا فشيئا مبعداً عن السلطة ، ووجد السلطة كلها تمر إلى أبدي عثمان بك البرديسى . وكان البرديسى محقا في هذا الإبعاد للألفى الصغير ، خاصة وأنه كان متعجرفا ، ويشنط كثيرا في معاملة الأهلى ، واسكن الألفى الصغير فسر هذا الموقف على أنه يهدف لإبعاد كل بيت الألفى عن السلطة ، الأمر الذى أدى إلى وقوع النفور بينه وبين البرديسى ، وتقوقعه مع قواته من السودانيين واليونانيين . في الجزيرة إنذارا لجميـه سيده .

وفي الوقت الذي أظهر فيه الالفي الصغير ابتهاجه بمجيء سيده . ظن حووف البرديسى من الموقف ، خاصة وأن استناد محمد بك الالفي الى الانجليز كان يحبر البرديسى على محاربته ، وقد لا ينتصر في مثل هذه الحرب . ولذلك فان البرديسى قد التجأ الى محمد على ، وكان يثق فيه الى حد كبير ، خاصة وأنه كان قد أظهر ابتعاداً عن التدخل في مشكلات الممالك مع بعضهم ، كما كان في نفس الوقت يقود القوى العسكرية الرئيسية الموجودة في البلاد ، والتي كان على الجميع أن يخطبوا ودها .

وبدلاً من أن ينصح محمد على البرديسى بمصالحته على محمد بك الالفي ، افتقر الفرصة للاستمرار في سياسة التي كان قد سار عليها منذ مجيء على باشا الجرائري الى مصر ، والتي كانت تلتخص في العمل على اضعاف الممالك وكسر شوكتهم ، وتأليبهم على بعض . وكثرت الجلسات والمؤتمرات بين محمد على والبرديسى ، وانتهت بالتصميم على الغدر بمحمد بك الالفي : والمتمك برجاله . وصدرت الاوامر بذلك الى حاكم رشيد ، كما تحركت ثلاث حملات في وقت واحد . الاولى بقية اداة ضد أحد أعوان الالفي في منطقة امبابه ، والثانية والثالثة بقيادة محمد على . وضد الالفي الصغير ومماليكه في الجزيرة . وقتل تابع الالفي الموجود في امبابه ، وقامت القوتان الثانيتان بالإستيلاء على خيول الالفي بك ، وبدخول الجزيرة والعمل على نهبا ، بعد فرار الالفي الصغير منها .

وكانت التعليمات التي أرسلت الى حاكم رشيد وقد وصلت متأخرة ، بعد خروج محمد بك الالفي منها فاصدا القاهرة ؛ فاستعد البرديسى ومحمد على للملاقاة ومنعه من دخول العاصمة . وفوجيء الالفي بالارنؤود الذين هاجموا سفينته ، واستولوا على ما فيها ؛ واسكنه تمسكن من الفرار ، ومر من القليوبية الى الشرقية ، ومنها الى الصحراء عند بعض العربان . وفشل الارنؤود في القاء القبض عليه .

وباعوا مانهبوه من سفنه فى أسواق القاهرة . وإخفى بذلك محمد بك الألفى ، مؤقتاً ، من مسرح الأحداث ؛ ونجح محمد على فى ضرب المماليك بعضهم ببعض ، وفى إضعافهم ، تمهيداً للتخلص منهم .

٤ - نهاية الوصوف :

أقده ظهر من هذا التطور عجز البكوات المماليك ، منذ توليهم السلطة فى إحتلاف مع الأرؤود بعد مقتل طاهر باشا ، عن إقامة حكومة قوية تتمكن على الأقل من إعادة السكون والهدوء إلى العاصمة . وكان ذلك يرجع إلى أسباب عديدة ، منها تقدم السن بآراهيم بك ، وعدم قدرته على كبح جماح المماليك الذين اشتطوا فى معاملة الأهالى ؛ ومنها كذلك إشتغال عثمان بك البرديسى بالعمليات العسكرية من مطاردة خسرو باشا ، إلى محاربة على باشا الجزارلى ، ثم إلى مطاردة محمد بك الألفى من جديد . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك ، وكان هذا سبباً رئيسياً ، خلو الخزانة من الأموال ؛ كما أن انتشار الاضطراب كان يهدد التجارة ، ويعرقل عملية وصول إيرادات الدولة . وزاد من الاوضاع سوءاً إلتخاف فىضان النيل ، وتهديد القاهرة بالجماعة ؛ وعمل بعض المماليك على المتاجرة فى الحبوب لكي يحققوا من ذلك أكبر ربح ممكن . ولقد عمل كل هذا على إنتشار الفوضى فى القاهرة ؛ وزاد من هذه الفوضى إعتداء الجنود على الأهالى ، وعجز السلطة عن كبح جماح الجنود ، بل وعجزها حتى عن دفع رواتبهم المتأخرة .

وكان سوء الإدارة هذا سبباً أساسياً فى نفور الأهالى من المماليك ، وتحركهم ضد البكوات ، الأمر الذى أعطى الفرصة لمحمد على لإستغلال الموقف لإنزال ضربة شديدة بالمماليك ، وإخراجهم من العاصمة . وإنهاء التحالف الموجود بينهم وبين الأرؤود على تولى السلطة فى مصر .

وكما قاست العاصمة من حكم الماليك ، قاست الأقاليم كذلك من الغرامات والأتاوات التي كانوا يفرضونها على كل المناطق . وذكر الجبرتي أن إقليم البحيرة قد تعرب عن آخره . وحاول المشايخ والعلماء أن يوسطوا إبراهيم بنك في الأمر ، ولكنهم رد عليهم بأنه لا يحكم إلا على نفسه ، وحين ذكروا له أنهم سيهجون من البلاد ، قال لهم « وأنا معكم » . لقد فشل المشايخ ، وظهر ضعف شيخ البلد ، أمير الماليك . وزادت ضجة الأهالي . وتشفقوا ، ووسطوا النصاري . ولكنهم فشلوا في كل مجهوداتهم .

ولاستمر الحال كذلك طوال أشهر الصيف ، وحتى فترة الحريف ، وزادت شكايات الأجانب وقناصلهم كذلك من الموقف ، ومن الفوضى . وانعدام الاستقرار ، والأتاوات والمغارم . وأظهر كل ذلك ضعف حكومة الماليك ، وفشل هذه الحكومة في السيطرة على الموقف . وبعد عام واحد من حكم الماليك للقاهرة ، امتلأ بالمظالم والمصادرات ، واعتداءات الجند على الأهالي ، وتدمير الأهالي والمشايخ من لك الحكومة المستبدة الضعيفة ، حتم الموقف ضرورة لإجراء تغيير .

وكان البسكوات الماليك يخشون سلطة الباب العالي ، وخاصة بعد قتل على باشا الجزائرلى ، إذ أنهم قد وقفوا بذلك موقف العصاة المتمردين على السيادة الشرعية على البلاد ، وحرموا أنفسهم من ذلك السند الشرعى الذى كان لازما ، في نظر الأهالي ، لاستقرارهم في الحكم . وظهر ذلك بوضوح من رفض العلماء والمشايخ كتابة العرائض لهم حتى يبرروا للسلطان ما قاموا به من أفعال . وأدى هذا الموقف إلى زيادة اعتماد الماليك على الارتزاق ، وعلى قائدهم محمد على ، الأمر الذى أدى الى سيطرته عليهم وعلى الموقف ، خاصة وأنه كان فى وسعه توجيه جنوده ضدهم ، إن لم يمكن عسكريا ، فعلى الأقل ماليا ، ويعملهم يطالبون

بالمرتبات ، وعجز المماليك بالتالى عن كبح جماح الارؤود ، رغم ما كانوا يقيمون به فى البلاد ، فظهر عجز المماليك أمام الاهالى . كما ظهر عجزهم أمام الارؤود وقائدهم .

ونجد من ناحية أخرى أن محمد على كان يخشى من أن يأمره السلطان بالخروج بقواته من العاصمة ، الامر الذى سيبعده عن السلطة . كما كان يخشى من أن يحاسبه السلطان فى يوم من الايام عما تم فى مصر ، وعن طرد بعض الولاة ، وقتل غيرهم ، ولذلك فانه عمل محاولة لإسترضاء السلطان ، وكان كل ذلك يدفع محمد على إلى ضرورة القيام بعمل ، أو تغيير مواجهة ، أو انقلاب ، ينفى به عن نفسه صفة العصيان والتفرد ، ويقيم به الدليل على أنه كان يرغب فى إعادة مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية ، ويقضى على خصومها . فيتمكن بذلك من إسترداد رضا الباب العالى عنه ، ويتمكن من البقاء فى مصر . ولكن ، ماهى طبيعة العمل الذى كان فى وسع محمد على أن يقيم به للوصول إلى هذا الهدف ؟ كان من الضروري أن ينهى الائتلاف القائم بينه وبين المماليك ، ويقف فى مواجهة هؤلاء المماليك وبدأ محمد على فى إظهار هذا الموقف فى الايام الاولى من شهر مارس سنة ١٨٠٤ حين صرح بأنه لايمكنه التعاون مع المماليك الذين غدروا بصديقيهم ورفيقهم محمد بك الالافى ، واعتمد محمد على على جنوده الارؤود كقوة أساسية ومادية تسهل لهم تحقيق هذا العمل ؛ كما إعتد على العلماء والمشايخ ، وتذمرهم من البسكوات المماليك كقوة معنوية . أو سياسية ، تغطى له عملياته ، وتساعد على الحصول على رضا الاهالى عنه . أما السبب المباشر لذان من السهل العثور عليه ، وكان من الممكن أن يتلخص فى مطالبة الجنود برواتبهم المتأخرة ، وتحول الممالك إلى الاهالى لارض العرامات ، فيضج الجنود ، ويضج الاهالى ، ويتخذ محمد على الموقف الذى كان قد قرر إتخاذ .

شهدت القاهرة هذه الحركة في الفترة الممتدة من يوم ٨ إلى يوم ١٣ مارس سنة ١٩٠٤ . وتجسدت الارتداد أمام بيوت رؤسائهم ، وأعلنوا عزيمتهم على ذبحهم ، إذا لم يدفعوا رواتبهم ؛ كما حاصروا الخي الذي كان يسكنه عثمان بك البرديسي ، وهددوا بنهب القاهرة . وقرر البرديسي ، عمل فردة على أهل البلد ، فسكّرت الاحتجاجات ، ورفض الفقراء الدفع ، واشتبك الأهالي مع جامعي الإتاوة في مناشات حادة . وتجسدت الجماهير في المساجد ، وخرج الفقراء والعامّة والنساء « طوائف يصرخون ، وبأيديهم دفوف يضربون عليها . والنساء يندبن وينغمين ويقفن كلاماً على مثل قولهن (إيش تأخذ من فليسي يا برديسي) ، وصبغن أيديهن بالثيلة » . وذهبت هذه الجماهير إلى الأزهر ، وطالبوا بتدخل المشايخ ، وإضطر البسكوات إلى إبطال هذه الإتاوة .

وبهت المالك من هذه المقاومة الشعبية ؛ كما خشي محمد علي من أن تتحول هذه المقاومة كذلك ضد الارتداد ، وبشكل يؤثر على مكانته . فقرر ضرورة العمل في الحال ، وضرورة التخلص من البسكوات المالك ، بالإستناد إلى الارتداد وإلى جماهير الشعب . وخشى الارتداد بالفعل من حركة الجماهير ، وأخذوا يذكرون للأهالي في الشوارع أنهم معهم وسواسوا ، فهم لاء رعية وأوائك عسكر ، وهم لم يرضوا بهذه المردة ، كما أن علوفتهم على الميري ، وليست على الأهالي الفقراء . ونزل محمد علي وسط هؤلاء الجماهير ، وأخذ يجتمع بالمشايخ ويسير معهم في الشوارع ، مبرولا بملابسه المضفاضة ، ويختلط بالجماهير الصاخبة الهاجئة ، ويوافق على ضرورة وقف المظالم وإبطال الفردة . وأرسل وكيله إلى الجامع الأزهر ، لكي يذكر للأهالي المجتمعين هناك نفس الشيء . فأنس الأهالي إلى محمد علي ، وظهر أن حركتهم تنجح ضد البسكوات المالك وحدهم .

وظهر اتجاه بين قادة المالك لضرورة التخلص من محمد علي وجنوده الأرنؤود ، ولكن البرديسى كان يثق ثقة عمياء فى محمد علي ، فشملت هذه المؤامرة . وفى يوم ١٢ مارس ، علم البرديسى بأن الأرنؤود سيهاجمونه فى بيته ، عند منتصف الليل ؛ وفى نفس الوقت كان على قوات أخرى من الأرنؤود أن تحاصر بيت إبراهيم بك . وسمع أهالى القاهرة طلقات الرصاص فى منتصف الليل ، واستمرت هذه الطلقات إلى اليوم التالى . وفشلت مقبلة البرديسى ، فاضطر إلى الخروج من بيته ، تحيط به كوكبة من فرسانه ، وشق طريقه بالسيف إلى أن خرج من القاهرة . وكذلك فعل إبراهيم بك . وفى أثناء ذلك الوقت كانت قطع المدفعية الموجودة بالقلعة توجه ضرباتها إلى تجمعات الأرنؤود ؛ وكانت هذه المدفعية فى أبهى إحدى فرق المغاربة الموالية للمالك . ولكن سرعان ما علموا بخروج البسكوات من القاهرة ، وفرارهم منها ، فثاروا على قائد القلعة ، شاهين بك ، وهو أحد المالك كذلك ، وأرغموه على الفرار برجاله من باب الجبل .

وكانت هذه الحركة التى بدأت فى ٨ مارس سنة ١٨٠٤ قد سمحت لمحمد علي بكسب الشعب والمشايخ إلى جانبه . ويصف لنا الجبرتي هذه الخطوة التى وضعها محمد علي بأنها كانت « من جملة الدسائس الشيطانية » ، والتى تدخل كحلقة من حلقات تلك السلسلة التى بدأت بدفع الجنود إلى التحرش بخسرو باشا ، ثم تحريك طاهر باشا ، وإستمرار التسلسل حتى تمكن من إخراج المالك من القاهرة .

ورغم ذلك ، فإن محمد علي أن يتولى السلطة فى مثل هذا الموقف ، بل سيحاول أن يعمد بها إلى غيره ، حتى يزيد من ظهوره . يظهر من يعمل من أجل الصالح العام ، لا من يعمل من أجل نفسه . وكان فى حقيقة الأمر

يعمل على إستنزاف كل القوى وكل الشخصيات التي كان في وسعها أن
تقف أمامه ، أو تنافسه على السلطة . وكان احمد خورشيد باشا موجودا
في الاسكندرية ، فليحضر إذن إلى القاهرة ، لكي يحكمها ، ولكي يحرق
سياسياً فيها . ولن يبقى بعد ذلك في الميدان سوى محمد علي ، قائد
الارتزود .

الفصل الرابع والعشرون

ولاية خورشيد باشا

ووصول محمد علي إلى السلطة

كان عمل محمد علي على إنهاء الائتلاف مع المماليك ، وهو الأمر الذي إستند فيه إلى مساوىء حكمهم تجاه الشعب ، يهدف إضعاف المماليك ، ويهدف علاوة على ذلك الحصول على رضا الباب العالي عليه وعلى رجاله الأرتوود . وكان هذا الإتجاه يستتبع ضمنا عدم ظهور محمد علي بمظهر الطامع في الولاية لنفسه ، ولذلك فإنه قد عمل على شغل هذا المنصب ، الذي كان قد ظل شاغرا منذ مقتل على باشا الجزائري ، بأقدم وأرقى ضابط عثماني موجود في مصر ، وكان هو أحمد خورشيد باشا ، حاكم الاسكندرية . واسكن ، هل كان ذلك يعني أن محمد علي قد تخلى عن أطماعه في الوصول إلى حكم مصر ؟ علينا أن نتتبع حكومة خورشيد باشا ، ونتتبع علاقته بمحمد علي ، لكي نصل من ذلك إلى الإجابة الثابتة الواضحة .

١ — حكومة خورشيد باشا :

إختار محمد علي خورشيد باشا ملئ منصب الوالي بسرعة ، حتى لا يترك للباب معالي فرصة التدخل ، وتعيين أحد الولاة الآخرين لشغل هذا المنصب ، وربما تزويده بالقوة الكافية لتدعيم سلطته . وكان هذا الإختيار يعني كذلك سيطرة محمد علي على السلطة ، وظهوره أمام الشعب بمظهر ذلك الرجل الذي لا يهدف إلا للصالح العام .

وبدأ محمد على العملية بصعوده إلى القلعة ، يوم ١٣ مارس ، ثم نزوله منها ،
ومعه محمد خسرو باشا ، إعلانا بعودته إلى الولاية بعد أن استمر في حبسه مدة
ثمانية أشهر كاملة . ولكن سرعان ما استند محمد على إلى عدم رضا أخوة طاهر
باشا عن عودة خسرو باشا إلى السلطة ، وإلى تعيين خسرو باشا ، مهندساً ١٨٠٣ ،
واليا على سالونيك ، وقرر إرساله إلى الاسكندرية ، للإبحار منها إلى عاصمة
الدولة العثمانية . وتم هذا الأمر في يوم ١٥ مارس ، أى بعد يومين من إطلاق
سراحه ، وكان يدل على أن محمد على لم تكن له رغبة في إستبقائه في السلطة ، بل
كانت رغبته الحقيقية ، هدفه الاساسى يتمثلان في ضرورة إبعاده عن البلاد . فكانت
ولاية إذن ، إنجاز هذا التعبير . وفي هذه المرة ، لمدة يوم ونصف يوم . ثم وقع
الإختيار على أحمد خورشيد باشا ملئ هذا المنصب . ويبدو أنه كان هناك إتفاقا
سابقا بين محمد على وخورشيد على هذه العملية .

ولاشك في أن خورشيد باشا كان يتطلع إلى ولاية مصر ، وبصفته أحد
كبار الضباط ، وأحد كبار المسؤولين في الولاية ، وكان قد حاول عند نهاية
ولاية خسرو باشا ، وقبيل تولي طاهر باشا السلطة ، الوصول إلى القاهرة .
ووصل بالفعل إلى الجيزة ، وإن كان قد رجع إلى الاسكندرية سريعا بعد تولي
طاهر باشا السلطة بالنيابة . وحاول خورشيد باشا كذلك أن يصل الولاية بعد
مقتل على باشا الجزائرلى ، ووسط الانحياز للتفاوض مع المماليك في هذه
العملية أى أنه ، كان يطمح ، أو يأمل : في شغل منصب الولاية . ويظهر أن محمد
على كان يعرف هذا الموقف ، الأمر الذى دعاه ، وقت محاصرته لإبراهيم بك
والبرديسى بك ، إلى إرسال جماعة من العسكر ، ومعهم فرمان . بتولية أحمد
خورشيد باشا حاكم الإسكندرية واليا على مصر . وكان هذا الإختيار يدل على أن
الارتودو خاضعين للباب العالي ، غير طامعين في تولي الولاية . وكان محمد على

قد حرق بطاقات خسر و باشا نهائيا حين فك أمره . وأظهر أن الارنؤود كانوا غير راضين عنه . ومهد بذلك الطريق لتولى أحمد خورشيد باشا . وكان من كبار الإسكشارية ، منتسب الولاية ، دون أن تعارضه في ذلك القوات المسلحة الرئيسية الموجودة في مصر . وفي الوقت الذي تقرب فيه محمد علي إلى الإهالي ، وإلى الباب العالي ، بهذه العملية ، أخفى في نفس الوقت وبهذه العملية تلك الخيانة التي كان قد ارتكبها في حق المماليك . واتعد شاعت في أثناء ذلك الوقت أنباء عن إختيار الباب العالي لأحمد باشا الجزائر ، وإلى عكا ، لولاية مصر ؛ وإن كانت هذه الأخبار تهدد ، في حالة ثبوتها ، بامتداد سلطة الباشا القوي من سوريا الجنوبية إلى مصر ، وبشكل يهدد الدولة العثمانية نفسها . وربما كان إنتشار هذه الإشاعة من بين الأسباب التي دفعت محمد علي إلى الإصرار بإختيار خورشيد باشا لتولى شؤون القاهرة ، أو لتقديم ولاية مصر له .

ولقد رضى الباب العالي عن هذا التعيين ، ووافق عليه عليه ، إذ أنه كان إعترافا بالأمر الواقع ، الذي كان يعتبر في نفس الوقت ، تدعيا لسلطته على مصر ؛ وأرسل إلى خورشيد باشا فرمانا بالولاية . ومع هذا فرمان ، أرسل الباب العالي إلى خورشيد باشا الطوخ الثالث ، وأرسل طوخان لمحمد علي . إنهما ترقية لها قيمتها ؛ إذ أن محمد علي قد أصبح ، بحكم رتبته العسكرية ، أقدم ضابط بعد خورشيد باشا في الولاية . ولكن ، ألم يكن هذا الإعتراف من جانب الباب العالي بتوليد خورشيد باشا السلطة يعني كذلك رغبته في تنفيذ سياسته الخاصة بالقضاء على سلطة المماليك من مصر ؟ كان تنفيذ هذه السياسة يتطلب تسامخ خورشيد باشا التام مع محمد علي ، إذ أنه كان قائد القوة الوحيدة التي كان عليها أن تنفذ هذا التخطيط . ومعنى ذلك أن خورشيد باشا سيصبح ، ومنذ اليوم الأول ، في حاجة إلى محمد علي ، وإلى قوة محمد علي . وهذا يدل على أن محمد علي كان

لا يزال هو الرجل القوي في مصر ، رغم وصول خورشيد باشا إلى السلطة رسمياً .

وترك خورشيد باشا الإسكندرية في يوم ١٧ مارس سنة ١٨٠٤ ، ووصل إلى بولاق يوم ٢٦ ، ودخل إلى القاهرة في نفس اليوم .

والمهم هو أن خورشيد باشا قد دخل القاهرة ، وهو خالي الوفاض ، وكان من الممكن أن يقوم الجنود بالمطالبة برواتبهم المتأخرة في أى وقت ، وكانت خزانة الولاية خاوية ، وبشكل يهدد خورشيد باشا كما هدد غيره ، بالبقاء تحت رحمة الجنود . هذا من ناحية . ونجد من ناحية أخرى أن خورشيد باشا ، وبصفته أحد قواد الإنكشارية ، كان لا يحظى بتأييد الأتقود تأييداً كاملاً . وربما دفعه هذان الاتجاهان إلى محاولة التخلص من الأتقود ، إذا ما رغب في الإفراد بالسلطة . ولكن ، هل كان في وسعه أن يبدأ مثل هذه الحركة في الوقت الذي كانت فيه قوات المالك تسيطر على المنطقة المحيطة بمدينة القاهرة نفسها ؟ لقد كان في وسع خورشيد باشا أن يتخلص من الأتقود بإخراجهم من العاصمة ، وتوجيههم إلى محاربة المالك . وكان محمد علي مضطراً إلى تنفيذ هذا الأمر ، حتى لا يظهر أمام الأهل وأمام الباب العالي أنه كان مرابطاً في القاهرة ، ويستعد للوصول إلى السلطة . ولكن محمد علي سينفذ هذه الأوامر ، ويحاول أن يحتفظ في نفس الوقت بقواه سليمة ، ويقتظر أول خطأ يرتكبه خورشيد باشا ، لكي يتخذه ذريعة للعودة إلى القاهرة . وكان كل شيء محسباً بدقة على خورشيد باشا .

وتدخل محمد علي منذ قدوم خورشيد باشا إلى القاهرة ، حتى في تعيين حاشية الوالى ، وأخذ محمد علي لنفسه كل سلطة ممكنة ، دون أن يتحمل نظير ذلك أية مسؤولية . وكان هذا احراجاً لمركز خورشيد باشا ودفعاً به إلى الاصطدام

بمحمد على .

وكانت سيطرة المماليك على المنطقة المحيطة بالقاهرة تهدد وصول التتوئين إلى العاصمة ، وتظهر الحكومة بظهر الضعف والهرزال ، وبخاصة بعد أن انضم بعض العربان إلى المماليك ، وأخذوا يهاجمون الفلاحين ، في قراهم وحقوقهم ، وانتشرت الفوضى في أنحاء البلاد . ومع اضطراب جبل الامن ، واضطراب التتووين ، إحتاج خورشيد باشا إلى المال لدفع مرتبات الجنود ؛ وتدهور الحال إلى فرض بعض الجنود المغارم والإتاوات على الأهالي والتجار والأجانب في القاهرة ، الأمر الذي أنظر خورشيد باشا بظهر الضعف ، وبأنه كان يحتل مركزاً حرجياً .

وحين قرر خورشيد باشا ضرورة خروج الجنود ، وكانت غالبيتهم من الأتراك ، لمحاربة المماليك ، طالب هؤلاء الجنود بدفع رواتبهم المتأخرة ؛ واضطر خورشيد باشا إلى فرض المغارم على الأهالي . فقرر منذ ٢ أبريل ، أى بعد وصوله للسلطة بأسبوع واحد ، جمع المال الميرى عن السنة المقبلة ، وضرورة تحصيل ذلك من جميع المديریات . وأثار هذا القرار الملتزمين والفلاحين ، وأدى إلى تدخل المشايخ ؛ فتقدم خورشيد باشا إلى منتصف الطريق وقرر جمع نصف مال السنة القادمة فقط . واستمرت الحاجة إلى الأموال ، في أوائل شهر مايو ، حين فرض خورشيد باشا بعض الأموال على التجار ، ثم فرض « سلفة » لشدة إحتياجه للأموال . وكانت هذه الحاجة المستمرة للأموال تثير غضب الأهالي ، وتساعد في نفس الوقت على إنتشار خبر تعيين الدولة لأحمد باشا الجزائر واليا على مصر ؛ وكان إنتشار هذه الإشاعة يدل على عدم رضى الأهالي عن الوالى الجديد ، وعلى تمنيهم زوال حكمه ، حتى وإن كانت الولاية ستنتقل بعد ذلك إلى طاغية من الطغاة . وليحدث ما يحدث بعد ذلك . وفرضت الغرامات على زوجات المماليك ، وأساء خورشيد باشا معاملة السيدة نفيسة المرادية ، وعلى

أساس أنها كانت تسمى لجذب الارنؤود لكي يؤيدوا الممالك ؛ فأدى ذلك إلى تسكدر المشايخ والعلماء ، وخاصة بعد أن تحددت إقامتها ، الامر الذى أدى إلى تدخل المشايخ وإضطرار خورشيد باشا إلى الموافقة على إقامتها في بيت الشيخ السادات ؛ وحضرت عديلة هانم ، ابنة إبراهيم بك ، للإقامة معها هناك . إن الباشا يتراجع أمام المشايخ ، والمهم أنه كان لا يزال في حاجة إلى الجنود ، ولا يزال في حاجة إلى الجنود لمحاربة الممالك . إنها حلقة مفرغة .

ولاستمرت المطالبة بالأموال ، واستمر فرض الإتاوات على أبواب الحرف والصنائع ، حتى ضج الأهالي ، وأغلقت الحوانيت ، وتوجهوا ، في يوم ٢٩ مايو ، إلى الأزهر . واجتمع الكثير من غوغاء العامة والاطفال بالجامع الأزهر ، ومعهم طبول ، وصعدوا إلى المنارات يهرخون ويطلبون ، وتحلقوا بتمصورة الجسامع ، يدعون ويتضرعون ، ويقولون يا لطيف ، وأغلقت الاسواق والدكاكين . وحاول خورشيد باشا أن يوسط السيد عمر مكرم في إعادة الهدوء نظير رفع المغارم عن الفقراء ، فرفض السيد عمر مكرم ، على أساس أن كل أبواب الحرف والصنائع من الفقراء ، وأنهم يشكون من الكساد ، وأنه ليست لهم علاقة بدفع رواتب الجنود . وأصر التجار والصناع على موقفهم ، فأضطر الباشا إلى التراجع ، وأمر برفع الغرامة . إنه الضعف الواضح .

والواقع أن مسألة الاموال اللازمة لخورشيد باشا كانت أساسية لإخراج الارنؤود من القاهرة لمحاربة الممالك . وكان العجز عن دفع رواتب الجنود يهدد بانضمام بعضهم إلى الممالك أنفسهم ، الامر الذى كان يجبره على ضرورة مراعاة الجنود ، وكانت هذه مراعاة على حساب الاهالي . وبعد مجهود شاق ، تمكن خورشيد باشا من أن يدفع للجنود جزءاً من مرتباتهم . وأن يقنعهم بالخروج من القاهرة ، وفك حصارها ، وفتح المواصلات ، وتخفيف وطأة المجاعة .

وبدأت المناوشات بين المماليك والارنؤود قرب الجيزة ، ولكنهم لم تسكن حاسية . فاضطر خورشيد باشا إلى استدعاء قوات أخرى من الارنؤود كانت معسكرة في رشيد وفي دمياط . الامر الذي جعل عدد هذه القوات الموجودة في القاهرة يصل إلى ما يقرب من ثمانية آلاف جندي . ومع زيادة عدد الجنود ، زاد احتياج الوالى للأموال .

وحاول خورشيد باشا أن يضمن بقاء الاهالى إلى جانبه ، رغم إشتداده في طلب الاموال منهم باستمرار ؛ وعرض على المشايخ والعلماء أن يخرجوا معه جميعاً لمحاربة المماليك ، ولكنهم أجابوه بأن عليه هو أن يخرج مع العسكر ؛ فإذا إنهم هؤلاء العسكر ، يمكنه أن يعود مع غيرهم لحرب المماليك ؛ أما إذا إنهم هؤاء أمام المماليك ، فمن الذى سيخرج معه في المرة القادمة ؟ هذا علاوة على أنهم لم يكونوا من أهل السيف ، وكانوا في حقيقة الامر يفضلون المماليك على الانراك . وكان المماليك يتصلون ، من وقت لآخر ، بالمشايخ والعلماء ، كما حدث في يوم ٢٧ يونيو ، حين وصل مكتوب من طرف الالافى بك يحتج فيه على مصادرة الحرمين والتعرض لهم . ورغم إصرار خورشيد باشا على أن المماليك كانوا قد تركوا ، في الماضى ، نساءهم للفرنسيين . حين خرجوا من القاهرة ، فإن هذه الإجابة لم تسكن ترضى العلماء .

وزاد إطباق المماليك على القاهرة من كل جانب ، واستخدم خورشيد باشا جنوداً من الدلاة ، وهم من الفرسان ، من الشام ؛ وكانوا من رجال الأكراد . ويشتهرون بالتمور والبطش ؛ وآما خورشيد باشا من مجيئهم أن يتمكن بهم من كسر شوكة المماليك ومن استخدامهم بالنالى ضد الارنؤود . ولكن سرعان ما انهمزوا أمام المماليك . في الوقت الذى حصل فيه محمد على على بعض الانتصارات ، حتى وإن كانت بسيطة ، ضد المماليك ، وبعدت قوات المماليك

فليلا عن القاهرة ، وابتعد عنها بالتالى خطر المماليك ؛ ولكن وجود قوات الدلاة ، وعودة قوات الأرنؤود إلى العاصمة ، جعلت الأهالى يعيشون فى إرهاب مستمر ، ويخشون دائماً من أعمال السلب والنهب . وظهر ضعف سلطنة خورشيد باشا ، رغم زيادة عدد القوات الموجودة فى ولايته .

وجاءت فرصة فريدة لخورشيد باشا ، فى النصف الثانى من شهر يوليو ، حين وصل فرمان من الباب العالى ، يأمر بخروج الأرنؤود وذهابهم إلى ينبع ، للحفاظ عليها ضد الوهابيين . وجمع خورشيد باشا الجنود الأرنؤود وضباطهم ، وقرأ عليهم فرمان ، ولكنهم امتنعوا عن الخروج ، وأصرروا على أنهم لن يخرجوا من مصر ، ولن يقوموا بأية مهمة خارج حدودها . وحاول قطاع من الأرنؤود أن ينفذ الأوامر ، ولكن بقية القوات منعتهم من ذلك ؛ وكانت ينبع قد سقطت فى ذلك الوقت بالفعل فى أيدي الوهابيين ، فهل سيذهبون هناك للحرب ، والقاهرة مفتوحة أمامهم . وتحت أقدابهم ، للسلب والنهب والسبي ؟

لقد تحصن خورشيد باشا فى القلعة ، أعلى الجبل ، وضمن بذلك أمنه الشخصى ؛ ولكن هذا الوضع ترك القاهرة ميداناً مفتوحاً للنشاط محمد على ، ينشر فيها نفوذه ، ويقيم الصلات ، ويرتب للغد . وحرص محمد على على أن يظهر للأهالى مواساته من إجراءات خورشيد باشا التعسفية لجمع الأموال بدعوى ضرورة دفع نفقات الجنود ، وكان يطمئنهم بأن العمليات الحربية قد انتهت ، وبأن المماليك قد انسحبوا إلى الصعيد . واسكن شراعية خورشيد باشا للأموال كانت تفوق كل وصف . وأصبح لمحمد على نفوذاً واضحاً بين الأهالى .

وتمكن من أن يقضى ، فى ٦ أغسطس سنة ١٨٠٤ ، على الإضطراب الضخم الذى نتج فى العاصمة بعد إصطدام بين بعض الجنود وبعض الأوربيين .

وحاول محمد على بعد ذلك أن يختبر تعلق أهالى القاهرة به ، فشرح لخورشيد

باشا أن فوضى الجنود تمرقل قيام الحكومة بوظائفها ، في الوقت الذي يتعذر فيه على هذه الحكومة جمع الأموال لدفع رواتبهم ، ولذلك فإنه قرر العودة إلى بلاده . ووافق خورشيد باشا على ذلك ، وبدأ محمد على في بيع بعض أثاث منزله ، في يوم ١١ سبتمبر سنة ١٨٠٤ . وانتشر الخبر في القاهرة ، وكثر لغط الناس ، وعم الإضطراب ، وأغلقت المدينة أبوابها ، وخرجت الجواهر صاخبة في الشوارع والأسواق ، واعتبرت أن هذا الإنسحاب كارثة . ومع هذه الحركة قل الضبط والربط في المدينة ، وارتسكب بعض الجنود الكثير من المخالفات ، والتجأ الأهالي إلى المشايخ والعلماء يطلبون بقاء محمد على ، في الوقت الذي ظهر فيه عجز خورشيد باشا عن للسيطرة حتى على جنوده . وفي اليوم التالي ، عمل محمد على على تهدئة المدينة ، وطمأنة الأهالي ؛ فخرج ماشياً في الشوارع على أقدامه ، يحيط به عدد من ضباط الأرنؤود ومن الجنود ، وذكر للأهالي أنه لن يترك القاهرة ، ولن يتركهم ، وأمر هنا وهناك بحبس هذا الجندي ، وبقتل ذاك ، نتيجة لما ارتكبوه في اليوم السابق . وعاد الهدوء للقاهرة ، وظهر محمد على أنه يضحي بمصلحته الشخصية من أجل المصريين ، ومن أجل الصالح العام . وبعد هذا اليوم لم يذكر محمد على أبداً رغبته في العودة إلى بلاده ؛ لقد وجد خيراً منها ، وبمراحل ، ووجد ميداناً يسلم له نفسه على طول الخط ، وباستجداء .

وقرر خورشيد باشا بعد ذلك ضرورة خروج الأرنؤود لمحاربة المماليك في الصعيد . ونجح في جمع الأموال اللازمة لدفع رواتبهم المتأخرة ؛ وكان يهدف أن يتمكن ، في وقت إبتعادهم عن القاهرة ، من أن يستقدم إليها قوات جديدة يدعم بها حكمه . وإضطار الأرنؤود إلى الموافقة ، وقاد محمد على إحدى هذه الفرق الثلاث التي كان عليها أن تسير على الضفة اليسرى للنيل ؛ زاحفة جنوباً ، لمحاربة المماليك . وأحرز محمد على أحد الانتصارات ، وتمكن من إنجاد القوة الأخرى

التي كانت بقيادة السلحدار ، بعد أن كانت قد إهزمت أمام المماليك عند الدشن وقامت القوات العثمانية . وفوات الأرنؤود ، بمحاصرة المنيا . وأنطى ذلك فرصة المماليك ، لخارج هذه المدينة . للإنتشار في الصعيد . ونزول العاصمة ، والإنتشار حتى في الوجه البحري . وإستمرت هذه العملية من منتصف شهر ديسمبر سنة ١٨٠٤ إلى منتصف شهر مارس سنة ١٨٠٥ . حين أحلى المماليك مدينة المنيا ، ودخلها محمد علي في يوم ١٥ مارس . وفي نفس هذا اليوم وصلت إلى محمد علي أنباء من القاهرة بوصول ما يقرب من ثلاثة آلاف من الجنود الدلاة إلى العاصمة ، وأنه سوف تتبع هذه المجموعة بمجموعة أخرى ، وربما تأتي إلى مصر قوات جديدة من المشاة والمدفعية . وظهر أن هذا سيؤدي إلى زيادة سلطة خورشيد باشا ، وبشكل يضعف من سلطة الأرنؤود في مصر . وبعد أن كان محمد علي هو المسيطر على الموقف ، سيصبح مجرد قائد لإحدى الفرق المكلفة بحاربة المماليك ، في الوقت الذي تسيطر فيه على العاصمة قوات جديدة . فقرر محمد علي ألا يترك خورشيد باشا الوقت اللازم لتنظيم هؤلاء الجنود . وترك المنيا بسرعة ، في يوم ١٠ أبريل ، على رأس ٣٥٠٠ جندي ، ووصل في ١٤ أبريل إلى طرة . لقد جاء إلى العاصمة لكي ينازع خورشيد باشا السلطة .

٢ - المزاع بين خورشيد باشا ومحمد علي :

كان خورشيد باشا قد انتهر فرصة وجود الأرنؤود ، بقيادة محمد علي ، خارج القاهرة ، لكي يعمل على تدبير أمر استقدام الجنود الدلاة إلى البلاد . وكانت الدولة العثمانية تعرف أن من مصلحةها عدم ترك الحبل على الغارب للجنود الأرنؤود ، وتفضل على ذلك أمر إقامة توازن ، بينهم وبين غيرهم من القوات ، بشكل يسمح لها بأن تكون كليتها هي العليا دائما في مصر . وكان رفض الأرنؤود الخروج من مصر يثير خوف الدولة العثمانية . وساعد كل ذلك على موافقة الدولة

على رغبة خورشيد باشا ، وتجنب هذه القوات الجديدة وارسالها لمصر .
ونقد دخلت هذه القوات القاهرة في يوم ٢٩ فبراير سنة ١٨٠٥ ، وأدى
ذلك إلى خوف محمد علي من الموقف ، واسرعه بالهجرة إلى القاهرة ، تاركاً المشيا
في أواخر شهر أبريل من نفس السنة .

وفوجئ خورشيد باشا بانسحاب محمد علي صوب القاهرة ؛ ولم يكن
خورشيد باشا قد تمكن بعد من تنظيم هذه القوات ، ومن ضمان خضوعها له .
فعمل خورشيد باشا على إستقامة العلماء والمشايخ له ، حتى يتمكن من تحكيمهم بينه
وبين محمد علي ، الذي أصبح عاصياً لأوامره ، وزحف على القاهرة ، بدلاً من
أن يواصل عملياته ضد المماليك . وجمع خورشيد باشا المشايخ والعلماء في يوم
١٠ أبريل ، وشرح لهم الموقف ، وكذلك عصيان محمد علي ، الذي كان قد رفض
من قبل أمر الخروج من مصر . لمحاربة الوهابيين في الحجاز . وشرح خورشيد أن
عودة محمد علي إلى القاهرة تعنى الشر ، وأن عليه إما أن يعود مع رجاله إلى
الصعيد لقتال المماليك ، وإما أن يخرج من مصر ، ويتولى منصباً في جهة أخرى .
وذكر خورشيد أن معه أمر بإمن السلطان « وكيل مفوض . و دستور مكرم » ؛
وأنه يمكنه أن يعزل من يشاء ، ويولى من يشاء ، ويعطى من يشاء ، ويتمتع من
يشاء .

وطلب خورشيد باشا إلى العلماء والمشايخ أن يساءدوه ، في نفس الوقت
الذي أخذ يستعد فيه للدفاع عن القاهرة ضد محيى الارنؤود . ولكن هذه
الترتيبات لم تثبت لفترة طويلة : ذلك أن محمد علي تمكن من إستقامة قادة الدلاة
عند طره ، وأقنعهم بأنه لم يكن ثائراً ، وإنه لم يعد إلا لإستلام الرواتب
المتأخرة للجنود . ونتج عن ذلك انضمام الدلاة لحمود محمد علي . ودخولهم
سرياً إلى طره . ثم زحفهم جميعاً إلى القاهرة ، التي دخلها في يوم ١٩ أبريل .

وبدخول محمد علي إلى القاهرة بدأ الخلع النقيض بينه وبين خورشيد باشا ، بالسيطرة على السلطة .

وكان النافذة برنكبيون الكثير من الأتباع الذين يرجعون إليه في كل شأنهم ، ويؤمنون به ، ويحبون وبسملون . ويخطفون الأطفال والنساء ، ويرسلون ذلك إلى غضب سكان القاهرة . وإلجائهم إلى العلماء والمشايخ . وإرسال هؤلاء العلماء والمشايخ بالنال إلى خورشيد باشا على أنه " يصلح لحكم البلاد " . ونظروا إلى محمد علي على أنه الرجل القوي ، الذي يمكنه أن يعيد الأمور إلى نصابها . وكان محمد علي يراسي الأهلالي ، ويتشاور مع المشايخ ، ويتباحث مع الزعماء في شأن إنهاء هذه الفوضى . التي لا يوافق عليها . فكتب محمد علي ، في الوقت الذي خسر فيه خورشيد باشا ، وكان يحى قوات الدلاة إلى مصر عاملا ضد خورشيد باشا بعد أن كان قد اعتقد أنهم جاءوا لتدعيم سلطته .

ومع ازدياد المظالم ، ازدادت أهمية وقوة الأهلالي . وأهمية وقوة زعمائهم من المشايخ والعلماء ، وعرف محمد علي كيف يفيد من هذه القوة . لكي يصع خورشيد باشا أمام الأمر الواقع وينتصر عليه ، ويضع كذلك الباب العالي أمام الأمر الواقع ويظهر بولاية مصر . التي لم يعد هناك شك في أنها قد أصبحت هي موضوع النزاع بين خورشيد ومحمد علي ، منذ عودته هذا الأخير إلى القاهرة . ومنذ ١٩ أبريل ، أي منذ دخول محمد علي إلى القاهرة ، ذكر المبرتي أنه كان يدبر أمر خلع أحمد خورشيد باشا .

وبدأ محمد علي بإثارة العملية المطالبة بالرواتب المتأخرة للجند . ولم يمهل خورشيد باشا إلا وقتا قصيرا لدفعها . وأسقط في يد خورشيد باشا . خاصة وأن الجنود الدلاة أنفسهم كانوا يحتاجون كذلك لرواتبهم المتأخرة ، الأمر الذي كان يحرم الوالي من إمكانية الاستناد إليهم ضد الأعداء . وحين ذكر الوالي أن الخزانة

كانت حاوية . طالب الجنود بتقديم مسابقات الخزانة ، وكان محمد على نفسه وراء هذا الاقتراح ، وكان يعنى الظاهر خورشيد باشا بنظم المنعريف ، فى الوقت الذى يطالب فيه الجنود بالرواتب المتأخرية . وأدى الامر الى نقاش هريز بين خورشيد ومحمد على ، حاول فى اثباته هذا الاخير كسب أهالى القاهرة الى جانبه ، وعمل فى نفس الوقت على منع خورشيد من فرض أى ضرائب جديدة على الاهالى ، حتى يمنعهم من الخروج من المأزق . وحاول خورشيد أن يوسط العلماء والمشايخ بينه وبين محمد على . وعلى أساس دفع الرواتب بعد بضعة أسابيع ، ولكن أحدا لم يتوقع امكانية قيام تعاون بين الوالى والقائد بعد ذلك ، وخاصة بعد هذا النقاش .

ولقد تشعب النقاش ، واقترح محمد على أن يبقى هو فى القاهرة ، ويخرج خورشيد باشا على رأس الرجال لمحاربة المماليك فى الصعيد ؛ ولكن ، هل كان فى وسع خورشيد أن يقود الجنود بعد ما حدث ؟ وبعد أن كان محمد على هو الذى طلب اليه قيادتهم ؟ وكان كل يوم يمر يقلل من هيبة خورشيد ، ويزيد من هيبة محمد على ومن قوة ضخته ؛ ويزيد كذلك من قوة فاعلية القيادة الوطنية المتمثلة فى العلماء والمشايخ ، وبخاصة مع ازدياد مساوئ ومفاسد جنود الدلاة الذين كان خورشيد قد استقدمهم الى القاهرة . وقبل أن يتحرك خورشيد باشا ، أو يتحرك محمد على أتى رد الفعل من جانب المصريين ، أصحاب المصلحة الفعلية والحقيقية فى البلاد .

وأصاب جنود الدلاة لومة فجائية . فنزلوا فى أول مايو وانتشروا فى أحياء مصر القديمة يهاجمون البيوت ، وينهبون ويسلبون ويختطفون الاطفال والنساء من الشوارع ؛ ويذكر لنا المبرتى أنه لم ينسج منهم إلا من تسلق ونط على الحيطان ، وما أن وصلت هذه الأنباء الى المشايخ ، حتى أمروا بإغلاق

الخوانيت والجوامع وتجمعهم الاهالى فى الشوارع ، وارتفعت صيحاتهم بضرورة السير صوب مصر القديمة ، وإخراج الدلاء منها ثم أتى البعض من مصر القديمة ، يشكون إلى المشايخ ما نزل بهم ، وبأهلهم وأسرتهم واتصل المشايخ بخورشيد باشا ، وطلبوا إليه إخراج الدلاء من العاصمة . وأصدر الباشا هذا الامر ، ولكن الجنود رفضوا التنفيذ . وفى اليوم التالى ، اجتمع المشايخ والعلماء فى الجامع الأزهر . واحتشدت الجماهير فى مظاهرات عنيفة ، واضطر خورشيد باشا إلى تهدئة العلماء ، وتعهد لهم بإخراج الدلاء من القاهرة إذا ما كف الاهالى عن الهياج . ووافق العلماء على هدنة لمدة ثمانية أيام ، تنتهى يوم ١٠ مايو ، وبشرط أن يقوم خورشيد باشا ، فى خلال ثلاثة أيام ، بتطهير المدينة وضواحيها من الدلاء تماما . وكان خورشيد باشا قد فقد كل هيبة له . وقام الاهالى بإلقاء الطوب والحجارة على مندوبه الذى تفاوض بإسمه مع العلماء ، عند عودته إلى سيده .

ولم يكن فى وسع خورشيد باشا أن ينفى بما وعد ، وكان العلماء يعرفون ذلك ، خاصة وأن جنود الدلاء كانت تطالب بمرتبات ثلاثة أشهر ، وكانت الخزانة خاوية . وفى نفس الوقت استمر محمد على يقابل المشايخ والعلماء والوعماء . وبضم صوته لصوتهم ، ويعرض عليهم خدماته ووساطه ؛ وكان قد نجح ، فى نفس الوقت ، فى منع قوات الارنؤود من القيام بعمل مشكلات مع الاهالى . ولاشك فى أن محمد على كان يتمتع ببعض الثروة التى تسمح له بشراء الرجال ، واستكاث صوتهم ؛ وذكر بعض القناصل أنه كان قد أرسل أمره إلى وكيله فى استانبول بتقديم الهدايا لسكبار الشخصيات بإسمه فى عاصمة الدولة . وأصبح محمد على قائد قوات الارنؤود فى شبه تحالف مع الاهالى والمشايخ ، فى نفس الوقت الذى انطلق فيه خورشيد باشا إلى بذل مجهود لإخراج جزء من قوات الدلاء من القاهرة ؛ فزاد

الوالى ضعفا على ضعف ، فى الوقت الذى زادت فيه قوة محمد على .

أما فيما يتعلق برواتب الارنؤود المتأخرة ، والى كانت قد بلغت سبعة أشهر ، فإن محمد على قد رافق على أن يتسلم نصفها ، ويؤجل النصف الآخر ؛ ووافق كذلك على أن تخرج بعض قوات الارنؤود من جديد لمحاربة المماليك فى الصعيد ، ولكن على أساس بقاء بقية هذه القوات فى القاهرة ، وبقاء معها فى العاصمة .

وكان خورشيد باشا يعلم أنه لن يتمكن من حكم مصر مادام محمد على موجودا فيها ، فسمى لدى الباب العالى لإستصدار فرمان بتولية محمد على ولاية أخرى بعيدا عن مصر ؛ ونجح فى ذلك ، وصدر فرمان بتولية محمد على ولاية جدة .

وفى اليوم الثانى للهدنة المعلنة فى القاهرة ، أبلغ خورشيد باشا محمد على بنبا وصول هذا فرمان ، وطلب إليه أن يصعد إلى القلعة لتتم هناك مراسم التقليد والتعيين . ولكن محمد على خشى من وجود مؤامرة . ورفض الصعود إلى القلعة ، وظهر استعدادده لمقابلة خورشيد باشا فى أى مكان آخر . ثم توسط العلماء ، واختاروا منزل سعيد أغا ، وكيل دار السعادة ، وكان من أصدقاء محمد على ، مكانا للمقابلة . وفى يوم ١٠ مايو نزل خورشيد باشا من القلعة إلى هذا المنزل ، وكان محمد على قد سبقه إلى هناك ، ومعه جمهور كبير من المشايخ والعلماء ، ومن الالهالى وقرىء فرمان . ولبس محمد على الفروة والقاووق ، شارة الولاية ، وأصبح واليا ، مثل خورشيد باشا ، وأصبح له نفس المقام . وعند عودة محمد على إلى داره فى الازبكية ، أخذ ينثر الذهب فى طريقه على الالهالى ، وكانت لذلك دلالة كبيرة فى وقت استحكمت فيه الضائقة المالية فى البلاد . وحين طلب إليه الجنود دفع رواتبهم المتأخرة ، أحالهم إلى خورشيد باشا المسئول عنهم ؛ إذ أنه لم يعد مسئولا عما يحدث فى مصر . وزاد خوف الجنود من صياع رواتبهم ، فزاد هذيجهم ، وطالبوا برأس خورشيد باشا ؛ وعمل محمد على على ملاطفتهم .

وانتشرت أشاعة في القاهرة بأنهم قد حبسوا خورشيد باشا ، وإن كانت بدون
أساس . ولكنها أدت إلى فرح الأهالي . وهرج الجنود بها ؛ وذلك سبب
أنهم أصبحوا لا يرغبون في بقاء هذا الوالي .

وكان حسن باشا ، القائد الثاني لقوات الانزود . قد اصطحب معه خورشيد
باشا إلى منزله ، محافظة على حيائه ؛ ثم أصدده في اليوم التالي إلى القلعة ، في آخر
الليل ، تجنباً لإزاحة الدماء ، وبعد أن قطع عهداً على نفسه بدفع الرواتب المتأخرة .
والمهم هو أن ذلك العمل قد انقص من هيبة خورشيد باشا التي كانت قد بقيت له
في نظر الأهالي . ومنذ اليوم التالي ، قام خورشيد باشا بإعلان نيته على فرض
إتارة على أهل البلد ، وأهالي العاصمة ، لدفع رواتب الجنود . فثارت ثائرة
أهالي القاهرة ، وانتشر الهياج ، وأعلن الأهالي أنهم لن يدفعوا أى ضريبة جديدة .
فأسقط في يد خورشيد باشا ، ووقع بين نارين : نار الأهالي ونار الجنود .
وظلت حوايت القاهرة مقلقة ، وظلت الأهالي ثائرة ، خاصة وأن الانباء قد
انتشرت بأن خورشيد باشا قد عجز عن إخراج بقية جنود الدلاة من البلاد ،
وأنهم قد قاموا بخطف بعض النساء والأولاد وصاروا يبيعونهم فيما بينهم .
ولم يسكن في وسع الأهالي عامة ، ولا في وسع المشايخ والعلماء خاصة ، أن يسكنوا
أكثر من ذلك عما يحدث .

٣ - وصول محمد علي إلى السلطنة :

لقد تطلب الموقف تدخل العلماء والمشايخ لحسم الأمر ، ولإنهاء هذا النزاع ،
والقضاء على هذه الفوضى التي سادت البلاد . وكانت أسهم محمد علي قد ارتفعت
بإستمرار ، في الوقت الذي ضاعت فيه كل قيمة لأسهم خورشيد باشا .

وفي صبيحة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٠٥ . ركب المشايخ والعلماء إلى بيت القاضي ،
الذي كان في نفس الوقت هو دار المحكمة ، ويجلس الشرع . وساروا في مظاهرة

كعبرة ، تشارك فيها المتهمون ، والعامة والأطفال ، وتجمعوا في فناء المحكمة ، وأخذوا يهتفون : « شرع الله بيننا وبين هذا الباشا الظالم » . وكان البعض يهتفون : « يارب يا متجلى أهلك المشملى » . وطلب المشايخ والعلماء من القاضي أن يحضر كبار رجال الحكومة ، حتى يستمعوا إلى مطالب الشعب ، ويعتبرا حتى يحقق العدالة . وبعد مجيئهم ، أعلن لهم المشايخ أن أحسب أن يدفع الصريبة التي كان خورشيد باشا قد قررها في اليوم السابق ، وأنهم لن يعترفوا بسلطته إلا إذا خضع للشروط التي رأوها كفيلة بإعادة الأمن إلى القاهرة . وإهاء مفاسد الجنود ، ووضع حد لمظالم الباشا . وانتهى الأمر بكتابة عرض حال بالمطالب . وضمنوه مساوئهم ، حكم خورشيد باشا ، وضمنوه كذلك مطالبهم ، والتي كانت تتلخص في ضرورة عدم إقامة القوات في القاهرة ، وانتقالها إلى الجيزة ، وعدم السماح للجنود بدخول القاهرة بسلاحهم ، إلا إذا كانوا مكلفين بحفظ الأمن ، ومنع فرض أية ضريبة على المدينة ، وإعادة المواصلات مع الصعيد ، وإعداد الحراسة اللازمة لقوافل الحجاج .

وكان خورشيد باشا في القلعة ، واعتقد أن في وسعه أن يتخلص من رؤساء هذه الحركة ، ودعاهم إلى الحضور لديه ، ولكنهم لم يجيبوه إلى ذلك ، ونشوا من وجود مؤامرة بعد أن فرضوا عليه شروطهم . ثم اجتمعوا في بيت القاضي ، في يوم ١٣ مايو ، وفي هذا اليوم أهر للسيد عمر مكرم على ضرورة خلع خورشيد باشا ، وعزله عن الولاية . وكانت الجماهير تملأ الشوارع المحيطة ، وكانت تأمل في وقوع أى تغيير يبشر بإنهاء هذه الأوضاع الفاسدة . فارتفعت الصيحات بضرورة عزل خورشيد باشا . ثم استقر رأى العلماء والمشايخ وزعماء الأهالي على ضرورة تعيين محمد علي ولياً على مصر . وذكروا محمد علي أنهم لا يريدون خورشيد باشا ، وذكروا له أنهم لا يريدون غيره هو : « وتكون والياً علينا

بشروطنا ، لما نتوسمه فيك من العدالة والخير ، وتمنع محمد علي في أول الأمر ، ثم رضى ، وأحضروا له كركا ، وأبسوه له ، ونادوا بذلك في الشوارع . ووافق محمد علي على تولي الولاية ، بنفس الشروط التي لم يوافق عليها خورشيد باشا ، نتيجة لعدم وجود الأموال لديه ، لدفع رواتب الجنود ، وإخراجهم بالتالي من القاهرة . وأبلغ المشايخ هذا الخبر لخورشيد باشا ، ولكنه رفض الامتثال ، وذكر أنه مولى من طرف السلطان ، فلا يعزل بأمر الفلاحين . واستقر عزمه على المقاومة ، خاصة وأنه كان في القلعة ، وربما كان يأمل في الاستناد إلى المماليك ، أو في وقوف الباب العالي إلى جانبه . ولكن خورشيد باشا وجد نفسه محاصرا في القلعة ، رغم وجود ١٥٠٠ جندي معه . وكتب خورشيد باشا إلى جنود الدلاة ، الذين كانوا لا يزالون في قليوب ، وطلب إليهم العودة إلى القاهرة ، لمعاونته في المحافظة على سلطة الدولة ، والقضاء على خطر الفلاحين . ولم يكن الأمر سهلا أمام محمد علي : فهناك المماليك الذين قد ينضمون لخورشيد باشا ، وهناك جنود الولاية ، وهناك الباب العالي ؛ هذا علاوة على إصرار خورشيد باشا على المقاومة . وكان في وسع محمد علي أن يعتمد على تسليح الأهالي ، ولكنه لم يهده يوماً بتوجيه نفس السلاح ضده . ولذلك فإنه عمل على حسم الموقف بكل سرعة ، وعلى أساس التفاهم مع خورشيد باشا لإنهاء هذا الوضع ، حتى يقول للباب العالي كلمته في الموقف . وعهد محمد علي إلى المشايخ باقتناع خورشيد باشا بترك العناد وكتبوا وثيقة بما استقر الرأي عليه ، حتى يعطوا للموقف صيغة قانونية وشرعية ، وذلك في يوم ١٦ مايو . كما كتب المشايخ إلى استانبول ، في يوم ١٩ مايو ، يبررون موقفهم في أمر عزل خورشيد باشا وأولية محمد علي . ومنذ ذلك اليوم قرر محمد علي أن يستخدم القوة لمساندة قرار العلماء والمشايخ ، حتى لا تنفلت منه الفرصة . وقام محمد علي بمحاصرة القلعة ، وقام السيد عمر مسكرم واجتهد في

تجريض الناس على الاجتماع والاستعداد ، واشترك في حصار القلعة عدد كبير من أبناء القاهرة المسلمين ، ومن قوات الأرنؤود ، وأخذوا يطلقون النيران من على الأسطح ، ومن منارات المساجد. لإزعاج حامية القلعة وسررت روح الثورة في الأهالي ، الشيوخ والأطفال والأغنياء والفقراء ، والكل بالأسلحة وللصبي والنبات ، ولازموا السمر بالليل في الشوارع والحارات ، وممع استمرار الحصار ، واستمرار عناد خورشيد باشا ، أمر محمد علي بالصعود بالمدافع إلى المقطم ، لضرب القلعة من أعلى الجبل . وذلك في الوقت الذي تولى فيه السيد عمر مكرم قيادة الجماهير .

وأثبت السيد عمر مكرم أنه قيادة لها قيمتها ؛ وحافظ الأهالي على الأمن ، وأثبتوا أنهم عناصر صالحة لحكم أنفسهم بأنفسهم ؛ وأقاموا المتاريس في الشوارع ، ومنعوا جنود خورشيد باشا من الخروج من القلعة . وشارك في هذه العمليات ما يقرب من أربعين ألفاً من الأهالي ، كانوا جميعاً يأتمرون بأمر السيد النقيب ، السيد عمر مكرم .

وكان محمد علي يرغب في إنهاء الموقف بطريقة سلمية حتى لا يظهر من جديد بمظهر العاصي حيال من يمثل سلطة الدولة في مصر ؛ وكان لا يثق في نفس الوقت في إمكان استمرار الاتحاد بين قوات الأرنؤود ، كما كان يخشى من موقف المالك ومن موقف الدلاء ؛ ولذلك فإنه كان دائماً من أنصار التفاهم مع خورشيد باشا . وبدأت المفاوضات بين كبار الضباط الموجودين في القلعة ، وبين قادة الحركة الثورية في القاهرة ؛ واشتملت هذه المفاوضات على ظهور مبدأ جديد بالنسبة للسلطة في مصر ، وكا في غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل البلاد ، ومستقبل أهلها ؛ إذ أنه كان قد بلور فكرة اختيار الأهالي للحاكم الذي يتولى أمورهم ، وبلور كذلك فكرة عزل الأهالي لمن لا يرضون عنه من الحكام ؛ إنها الجمهورية ، والسلطة

فيها لشعب ، والذين خاب بطريق مباشر ، بطريق الاستعداد .

وتواجهت هاتان الدولتان : حتى حكومة الباب العالي ، وندم الالتفات إلى موقف الملاحين من ناحية ، وحتى أبناء أسلاف في عزل الولاية وتعيين غيرهم ، من ناحية أخرى . لقد سارت القاهرة بخطوات سريعة . وأجبرتها الظروف على أن تقطع في أيام نفس المسافة التي قطعنها بلاد أخرى في أجيال وقرون .

ولم يأت هذا المبدأ من الخارج ؛ بل لقد نادى به العلماء والمشايخ ، وبمسئولهم عن الشرع . وإذا كان البعض قد ذكر ضرورة إطاعة الله والرسول وأولى الأمر ، فإن السيد عمر مكرم قد أجاب بأن المقصود بأولى الأمر في الآية العسكرية هم العلماء ، وحمل الشريعة ، والسلطان العادل ، الذي يسهر على تنفيذ أحكام الشريعة ؛ ومادام خورشيد قد أصبح طاغياً مستبداً فمن حق الشعب أن يعزله .

واستمرت مقاومة خورشيد باشا في القلعة ، وزاد اصرار الأتالي على ضرورة التخلي عنه . وحتى الفقراء ، فإنهم باعوا ملابسهم ، واستدانوا ، واشتروا الأسلحة . واستمر إطلاق المدافع بين رجال خورشيد باشا في القلعة وبين مدافع محمد علي المنصوبة على جبل المقطم . وكاد هذا السلاح أن يكف عن الضرب ، حين طائب رجاله بدفع روابيهم : واسكن محمد علي استدان مبلغاً من المال . لكي يواجه به هذه المشكلة . وحاول خورشيد باشا أن يحبك بعض المؤامرات مع بعض الضباط الأرثوذكس ، ولكن محمد علي أظهر يقظة لمواجهةها .

واستمر حصار القلعة إلى أن وصلت من الاسكندرية في يوم ٢٨ يونيو أنباء بوصول مندوب من الباب العالي إلى هذا الشهر في يوم ٢٤ ، لإنهاء الإنقسامات الداخلية الموجودة في مصر . ففرح الأتالي كثيراً بهذه الأنباء ، واحتفلوا بها .

وفي نفس الوقت حاول خورشيد باشا أن يكسب الموقف ، وازارت بعض قواته من القلعة إلى القاهرة ، للدخول إليها ، والسيطرة عليها . ولكن الثوار وادهموا المرفق . واشتبكوا معهم في معركة من موات فيها جنود خورشيد باشا . واضطر المندوب الباب العالي إلى التوقف قليلا في رشيد ، إذ أن البلاد كانت في حالة فوضى تامة ؛ وأسرع محمد علي والمشايخ والأعيان بإرسال وفد لاستقباله ، وحراسه على الطريق . ووصل هذا المندوب إلى القاهرة في يوم ٩ يوليو ، وقرأ في بيت محمد علي مرسوما موجه ل محمد علي باشا ، وإلى جدة سابقا ، وإلى مصر حاليا إبتداء من عشرين ربيع الاول ١٢٢٠ (١٨ مايو ١٨٠٥) حيث رضى بذلك العلماء والرعية . وذكر أن أحمد باشا معزول عن مصر ، وعليه أن يتوجه إلى الاسكندرية حتى يأتيه الامر بالتوجه إلى ولاية جديدة . وشرح البعض أن المندوب العثماني كان يحمل فرمانين ، أحدهما لخورشيد باشا ، والثاني ل محمد علي ، وكل منهما لتولية الواحد ولاية مصر ، وعزل الآخر عنها . حسبا تلمي الظروف . وكان مجيء هذا المندوب إلى القاهرة يعنى شعوره بسلطة محمد علي ، أو بسلطة الجواهر والقيادة الشعبية التي كانت تصر على توليه الولاية . واضطر خورشيد باشا إلى تقليل ضرب المدافعية من القلعة إلى القاهرة ؛ ولكنه رفض النزول من القلعة ، وعلى أساس أنه يتولى الولاية بخط شريف ، ولا يعزل عنها إلا بأمر السلطان . فاستمر الوضع على ما كان عليه ، إلى أن وصل القبطان باشا إلى مياه أبي قير في يوم ١٩ يوليو . ومعه ثلاث بوارج ، وفرقاطة وأبريق ؛ وكان السلطان قد منحه سلطات واسعة لإنهاء الوضع الشاذ الموجود في مصر . رأى ثمن . وكان السلطان قد شهد في ذلك الوقت خروح البحار من حكمه ، واستيلاء الوهابيين عليه ؛ وكان يخشى من تدخل الانجليز في مصر ، ويخشى كذلك من عودة سلطه المماليك إلى ما كانت عليه ؛ فأعطى قائد الاسطول هذه السلطات .

وقرر العلماء والمشايخ ارسال عرض حال إلى القبطان باشا يشرون فيه ما حدث ، ولسكن سرعان ما جاء وكيل القبطان باشا إلى القاهرة يحمل أمراً إلى خورشيد باشا بالنزول من القلعة ، والتوجه حالاً إلى الاسكندرية . وأمراً آخر إلى محمد علي بالبقاء في القانم مقامية ، حيث ارتضاء العلماء ، على أن يرسل جنوداً إلى الحجاز . وتذرع خورشيد باشا بحاجته إلى الاموال ، لدفع رواتب الجنود الموجودين معه في القلعة قبل أن ينزل منها ، وفي يوم ٥ أغسطس أحضر محمد علي له الخيمائة كيس التي كان قد طلبها . وفي اليوم التالي نزل خورشيد باشا من القلعة ، وتوجه إلى بولاق ، التي أبحر منها في يوم ١١ صوب الاسكندرية . وكتب القبطان باشا إلى استانبول ، لتثبيت محمد علي في ولاية مصر ، وبذل وكلاء محمد علي جهودهم في العاصمة لافتح الباب العالي بنفس الشيء ، مستندين في ذلك إلى رغبة العلماء والمشايخ في توليته ، وإلى تمكنه من السيطرة على الموقف في مصر ، وتمكنه من إرسال النجيدات لقتال الوهابيين ، واستخلاص الحرمين الشريفين من حكمهم . ونجحت هذه المجهودات . وصدر فرمان بتعيين خورشيد باشا والياً على سالونيك ، وتثبيت محمد علي في حكم مصر . وأبحر خورشيد باشا من الاسكندرية ، مع القبطان باشا في ١٢ أكتوبر ، وترك مصر لرجل أثبتت الايام لمقبلة قوة شخصيته ، وقوة عناده ، وإصراره على الهدف الذي يرغب في الوصول إليه . وفرح الاهالي بهذا الانتصار ، إذ أنه كان تدعيماً لرغبتهم ، وإقراراً لسلطتهم . وإذا كان محمد علي سيواجه صعوبات كبيرة في السنوات الأولى لحكمه لمصر ، فإن المصريين سيكونون سنداً رئيسي في التغلب على هذه الصعوبات . ودخلت مصر مرحلة جديدة من مراحل تاريخها الحديث ، مرحلة تميزت بوصول قيادة في السلطة انتخبها الشعب . ولم يكن الموقف كان لا يزال يشتمل على كثير من التناقضات ، والتي ستؤثر حركتها وتطورها ، وفي علاقتها مع بعضها ، على المرحلة القادمة من تاريخ مصر الحديث .

المراجع

- لمين إياس : محمد بن أحمد ... الخنفي ؛
بدائع الزهور في وقائع الدهور ، الطبعة الثانية .
القاهرة ، ١٩٦٠ - ١٩٦١ .
الجزئين الرابع والخامس .
- أحمد بن زنبيل ؛
تاريخ السلطان سليم خان ...
القاهرة ، سنة ١٢٧٨ هـ
- إسماعيل سرهنك ؛
حقائق الأخبار في دول البحار
بولاق مصر ، سنة ١٣١٢ هـ - ٣ أجزاء .
- د حسين خلاف ؛
التجديد في الاقتصاد المصرى الحديث .
القاهرة ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٦٣ .
- صبحى وحيد ؛
في أصول المسألة المصرية .
القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٠ .
- عبد الرحمن بن حسن بن إبراهيم الجبرتي ؛
عجائب الآثار في التراجم والأخبار .
القاهرة ، سنة ١٣٣٣ هـ - ٤ أجزاء .
- عبد الرحمن الرافعي ؛
تاريخ الحركة القومية . وتطور نظام الحكم في مصر .
القاهرة ، النهضة المصرية . ١٩٥٥ .
جزءان .

على مبارك ؛

الخطط التوفيقية .

القاهرة ، بولاق ، سنة ١٣٠٦ .

(عشرون جزءاً في خمسة مجلدات) .

د. محمد أنيس ؛

النشاط الأوربي بمصر وجيرانها ؛ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي ؛
مصادره ووثائقه .

(المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ؛ ص ١١٣ - ١٣٤) .

د محمد أنيس ؛

الخطوط الرئيسية لسياحة إنجلترا تجاه الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر .
(المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثامن ؛ ص ١٨٩ - ٢٠٠) .

د محمد أنيس ؛

حقائق عن عبد الرحمن الجبرتي ، مستمدة من وثائق المحكمة الشرعية .
(المجلة التاريخية المصرية ، المجلدان التاسع والعاشر ؛ ص ٦٩ - ١١٥) .

محمد بن أبي سرور البكري الصديقي ؛

الروضة المأموسة في أخبار مصر المحروسة .

د. محمد رفعت رمضان ؛

على بك الكبير .

القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٥٠ .

محمد شفيق غربال ؛

الجزال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع إستقلال مصر في سنة ١٨٠١

القاهرة ، ١٩٣٢ .

محمد شفيق غربال ؛

مصر عند مفترق الطرق ، ١٧٩٨ - ١٨٠١ (المقالة الأولى) ترتيب

- الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندي أحد أفندي
الوزانامة في عهد الحملة الفرنسية . القاهرة ، ١٩٣٦ .
(مجلة كاتبة الآداب - المجلد الرابع - الجزء الأول) .

د. محمد فهمى لهيطة ؛

- تاريخ مصر الاقتصادية في العصور الحديثة .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٤ .

د. محمد فؤاد شكرى ؛

- الحملة الفرنسية وظهور محمد علي .
القاهرة ، ١٩٤٣ .

د. محمد فؤاد شكرى ؛

- الحملة الفرنسية ، وخروج الفرنسيين من مصر .
القاهرة . دار المسكر العربى .

د. محمد فؤاد شكرى ؛

- مصر في مطلع القرن التاسع عشر ، ١٨٠١ - ١٨١١ .
القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٥٨ .

٣ أجزاء

د. محمد مصطفى زيادة ؛

- نهاية السلاطين المماليك في مصر .
(المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الرابع ، العدد الأول ؛ ص ١٩٧-٢٢٨)

نقولا الترك (المعلم) ؛

- ذكر تلك جمهور الفرنسية الإفطار المصرية والبلاد الشامية .
طبع في مدينة باريز المحمية ، ١٨٣٩ .

نقولا ترك ؛

- مذكرات ... نشرها وترجمها وعلق عليها جاستون فييت .
القاهرة ، مطبعة المعهد الفرنسى للآثار الشرقية ، ١٩٥٠ .

Abbate, M. W. ,

Bonaparte et l'Institut d'Egypte.

Le Caire, 1800.

Aubigier, d' ;

Vie de Kleber.

Paris, 1801.

Bahgat, A. ;

Acte de mariage du général Abdallah Menou.

Le Caire, 1809.

(Bull. de l'Inst. Eg. 3e Série. No 9.).

Bahgat, A. ;

La famille musulmane du général Abdallah Menou.

Le Caire, 1901.

(Bull. de l'Inst. Eg. 4e Série. No 1. Année 1900.).

Bairville, J. ;

L'Expédition française en Egypte; 1798 - 1801.

Le Caire, 1935.

(Précis de l'Histoire d'Egypte. Vol. III.).

Baldwin, G. ;

Narrative of facts of the plunder of the English
merchants by the Arabs.

London. (1781. ?).

Baldwin, G. ;

Political recollections relative to Egypt. London, 1801.

Belliard, le Comte;

Mémoires écrits par lui-même.

Paris, 1842. (3 Vols.)

Berthier, (Maréchal) ;

Mémoires du ... Campagne d'Egypte. Paris, 1827.

Bouchard, Cap. ;

Journal historique; La chute d'El-Arich ;(Déc. 1799.).

Le Caire, 1947.

Bédier, L. ;

L'Egypte de 1798 à 1900.
Paris, 1900.

Brown, W. G. ;

Travels in Africa, Egypt and Syria.
London, 1799.

Bruce, J. ;

Travels to discover the Source of the Nile,
Edinburgh, 1799.

Carré, J. - M. ;

Voyageurs et écrivains français en Egypte.
Le Caire, 1932. (2 Vols.)

Cattani, Joseph-Edmond ;

Histoire des rapports de l'Egypte avec la Sublime Porte
du XVIII^e siècle à 1841.
Paris, 1919.

Champolion-Figeac ;

Fourier et Napoléon. - L'Egypte et les cent jours.
Paris, 1844.

Charles-Roux, F. ;

L'Isthme et le canal de Suez.
Paris, 1901.

Charles-Roux, F. ;

La politique française en Egypte à la fin du XVIII^e e
Siècle.
(Rev. Hist., 1906. Tome 91. P. 567).

Charles-Roux, F. ;

Les Echelles de Syrie et de Palestine au XVIII^e e Siècle.
Paris, 1907.

Charles-Roux, F. ;

Les origines de l'Expédition d'Egypte.
Paris, 1910.

Charles-Roux, F. ;

Autour d'une route; L'Angleterre, L'Isthme de Suez et
l'Egypte au XVIII^e siècle.

Paris, 1922.

Charles-Roux, F. ;

Le Projet français de commerce avec l'Inde Par Suez
sous La règne de Louis XVI.

Paris, 1925.

Charles-Roux, F. ;

L'Angleterre et l'Expédition française en Egypte.

Le Caire, 1925. (2 Vols.)

Charles-Roux, F. ;

Bonaparte Gouverneur d'Egypte.

Paris, 1936.

Combe, Et. ;

L'Egypte Ottomane.

Le Caire, 1937.

(Précis de l'Histoire d'Egypte. Vol. III.)

Decherain Henri ;

L'Egypte Turque.

Paris, 1931.

(Histoire de la Nation Egyptienne. Tome V.).

Delacroix, D. ;

Bonaparte en Egypte (1798-1801).

Paris, 1899.

*Description de L'Egypte, ou recueil des observations et des
recherches qui ont été faites en Egypte pendant l'expédition
de l'armée française.*

Paris, 1809-1828. 9 Vols. de texte et 14 Vols. de Planches.

Douin, G. ;

La flotte de Bonaparte sur les côtes d'Egypte. Les
prodromes d'Aboukir.

Le Caire, 1922.

Douin, G. ;

L'Egypte de 1802 à 1804. Correspondance des consuls de
France en Egypte.
Le Caire, 1925.

Douin, G. ;

L'Egypte indépendante « projet du 1801. »
Le Caire, 1927.

Douin, G. ;

L'Angleterre et L'Egypte : la politique mameluke.
Le Caire, 1921. (2 Vols.)

Douin, G. ;

Le retour de Bonaparte d'Egypte en France.
Le Caire, 1941.

Ernouf, le baron ;

Le Général Kléber.
Paris, 1876.

Garçon, M. ;

Kléber (1753-1800) .
Paris, 1906.

Ghobal, Slafik ;

The beginnings of the Egyptian Question and the rise of
Mehemet Ali.
London, 1928.

Guity, Comt. ;

L'Armée de Bonaparte en Egypte 1798-1799.
Paris, 1897.

Hoskins, H. L. ;

British routes to India.
London, 1928.

Kammerer, A. ;

La Mer Rouge.
Le Caire, 1929-1949. (3 Tomes en 7 Vols.)

La Jonquière, de ;

L'Expedition d'Egypte (1798-1801).
Paris, 1899-1907. (5 Vols.).

La Meurthe, Le Cte Boulay de ,

Le Directoire et l'Expédition d'Egypte.
Paris, 1885.

Lucas-Dubreton, J. ;

Kléber (1753-1800) .
Paris, 1937.

Lusignan, S. ;

A history of the Revolt of Ali Bey against the Ottoman
Porte.
London, 1783.

Masson, P. ;

Histoire du commerce français dans Le Levant au XVIII e
siècle. Paris.

Menzies, J. ;

History of the late expedition to Egypt, under the
command of Lieut.General Sir Ralph Abercromby.
Glasgow, 1803.

Manier, H. ;

Tables de la Descripiton de L'Egypte.
Le Caire, 1943.

Rigault, G. ;

Le Général Abdallah Menou et la dernière phase de
l'expédition d'Egypte (1799-1801.)
Paris, 1911.

Rousscau, M. F. ;

Kléber et Menou en Egypte ... documents.
Paris, 1900.

Saint-Priest, Le Comte de,

Memoires sur L'Ambassade de France en Turquie.
Paris, 1877.

Savant, Jean ;

Les Mamelouks de Napoléon.
Paris, 1949.

Savary, C. ;

Lettres sur L'Égypte.
Paris, 1785. (5 Vols.).

Sonnini, Gh. ;

Voyage dans la haute et basse d'Égypte.
Paris, 1798.

Testu, Le baron de ;

Recueil des traités de la Porte Ottomane.
Paris, 1864-1898. (Vol. II.)

Tott, baron de ;

Mémoires sur les Turcs et les Tartares.
Amsterdam, 1784. (4. Vols.)

Treccourt, Jean-Baptiste:

Memoires sur L'Égypte; année 1791.
Le Caire, 1942.

Turc, Nicolas;

Chroniques d'Égypte, 1798-1804.
Le Caire, 1950.

Vagnier, R. et Ventura, J. ;

Eléber en Égypte.
Paris, 1899.

Volney, C. F. ;

Voyage en Syrie et en Égypte.
Paris, 1787. (2 vols.).

Wiet, Gaston. ;

Deux Mémoires inédits sur l'Expédition d'Egypte.
Le Caire, 1941.

Wilson, Sir R. T.;

History of the British Expedition to Egypt.
London, 1802. (2 vols)

Wood, J. ;

History of the Levant Company.
Oxford, 1655.

محتويات الكتاب

مقدمة :	٥
تقديم :	٩

الباب الاول

الفتح العثماني لمصر	٤١
الفصل الاول : نمو النظام الإقطاعي في مصر...	٤٣
١ - الإزدحام التجاري	٤٣
٢ - نمو الإقطاع...	٤٦
٣ - الصناعة والحرف...	٤٩
٤ - حكم الماليك...	٥٢
الفصل الثاني : عملية التوسع العثماني	٥٤
١ - تحول طرق التجارة	٥٤
٢ - التوسع العثماني	٥٩
٣ - حتمية الصدام مع سلطنة الماليك	٦٢
الفصل الثالث : استيلاء العثمانيين على سوريا	٦٨
١ - الاستعداد	٦٨
٢ - التقدم إلى سوريا...	٧٤
٣ - معركة مرج دابق	٧٩
٤ - نتائج المعركة...	٨٣
الفصل الرابع : استيلاء العثمانيين على مصر	٨٦
١ - مبايعة طومان باي	٨٦

— ٦٣٤ —

- ٢ — غزة ومعركة يبلسان ٩٠
- ٣ — الإستعداد ٩٦
- ٤ — موقعة الريدانية ١٠٠
- الفصل الخامس: تصفية سلطنة الماليك ١٠٤
- ١ — استمرار المقاومة ١٠٤
- ٢ — القبض على طومان باى وإعدامه ١١٠
- ٣ — الحجاز واليمن ١١٣
- ٤ — الأسس الجديدة للحكم ١١٩

الباب الثانى

- الحكم العثمانى لمصر ١٢٧
- الفصل السادس: الوالى ١٢٩
- ١ — الولاة العثمانيون ١٢٩
- ٢ — وصول الوالى واختصاصاته ١٢٤
- ٣ — المالية ١٣٨
- ٤ — الجوىة ١٤٣
- ٥ — عزل الولاة ١٤٦
- الفصل السابع: القوات البرية والبحرية ١٥٠
- ١ — الوجاقات ١٥٠
- ٢ — الإنكشارية ١٥٢
- ٣ — البحرية ١٥٤
- ٤ — مساعده الدولة العثمانية فى حروبها ١٥٧

الفصل الثامن : الممالك والكشاف والبكوات ... ١٦٠

١ - الممالك ... ١٦٠

٢ - الكشاف ... ١٦٤

٣ - البكوات ... ١٦٨

الفصل التاسع : خصائص الحكم العثماني ... ١٧٩

١ - الطبقة ... ١٧٩

٢ - الاستغلال ... ١٨٦

٣ - الجمود والرجعية ... ١٨٨

٤ - روح التضامن والمناخ الإسلامى ... ١٩١

الفصل العاشر : التخلف الإقتصادى ... ١٩٥

١ - الزراعة ... ١٩٥

٢ - الصناعة ... ١٩٩

٣ - التجارة ... ٢٠٣

٤ - الإدارة المالية ... ٢٠٨

الباب الثالث

القرن الثامن عشر ... ٢١٣

الفصل الحادى عشر : النصف الأول من القرن الثامن عشر ... ٢١٣

١ - الانكشافية والعزب ... ٢١٣

٢ - جركس بك ... ٢١٩

٣ - عثمان بك كنخيا وأعوانه ... ٢٢٤

٤ - إبراهيم بك كنخيا ... ٢٢٧

الفصل الثاني عشر: تولى بك الكبير ٢٣٤

١ - شيوخ الدين ٢٣٤

٢ - الانقراض بالحكم ٢٤٢

٣ - ضم ايجاز ٢٤٦

٤ - ضم الشام ٢٥١

الفصل الثالث عشر: محمد بك أبو الذهب ٢٥٨

١ - العودة من الشام ٢٥٨

٢ - أبو الذهب في القاهرة ٢٦٣

٣ - معركة الصالحية ٢٦٨

٤ - حكم محمد بك أبو الذهب ٢٧٠

الفصل الرابع عشر: إبراهيم بك ومراد بك ٢٧٦

١ - اقتسام السلطنة ٢٧٧

٢ - حملة حسن باشا على مصر ٢٨١

٣ - سيطرة اسماعيل بك الكبير ٢٩٤

٤ - عودة إبراهيم بك ومراد بك إلى القاهرة ٣٠٢

الفصل الخامس عشر: بداية التطور الاجتماعى والسياسى ٣١١

١ - ضعف السلطنة ٣١١

٢ - سوء الأحوال الاقتصادية ٣١٨

٣ - بداية تحرك القيادات الوطنية ٣٢٢

٤ - الاطماع الأجنبية وازدياد أهمية طريق الهند ٣٢٧

الباب الرابع

الحملة الفرنسية على مصر ٣٣٣

الفصل السادس عشر : الحملة واحتلالها لمصر ٣٣٥

١ - مشروع الحملة والاستعداد ٣٣٥

٢ - إحتلال الاسكندرية والقاهرة ٣٤٣

٣ - نظم الحكم الجديدة ٣٦١

٤ - موقعة أبي قير البحرية ونتائجها ٣٦٨

٥ - الديوان العام ٣٧٣

الفصل السابع عشر : مقاومة الحملة ٣٨٣

١ - ثورة القاهرة الاولى ٣٨٣

٢ - المقاومة في الاقاليم ٣٩٥

٣ - الحملة على سوريا ٤١٥

٤ - استمرار المقاومة ٤٢٤

٥ - معركة أبي قير البرية ٤٣٥

الفصل الثامن عشر : مصر وقيادة الجنرال كليبر ٤٤٥

١ - إنفاقية العرش ٤٤٥

٢ - موقعة عين شمس ٤٥٨

٣ - ثورة القاهرة الثانية ٤٦٤

٤ - قتل الجنرال كليبر ٤٧٩

الفصل التاسع عشر : قيادة الجنرال مينو وخروج الحملة ٤٨٧

١ - الجنرال مينو وسياسته ٤٨٧

٢ - الحملة الانجليزية العثمانية ومعركة كانوب ٤٩٦

- ٦٣٨ -

- ٢ - الزحف وتسلم القاهرة ٥٠٥
- ٤ - خروج الحملة من مصر ٥١٦
- الفصل العشرون : نتائج الحملة على مصر ٥٢٠
- ١ - النتائج العسكرية ٥٢٠
- ٢ - النتائج الاقتصادية ٥٢٦
- ٣ - النتائج الاجتماعية ٥٢٩
- ٤ - النتائج السياسية ٥٣٤
- ٥ - النتائج العلمية ٥٣٨

الباب الخامس

عصر الفوضى

- ٥٤٩ والنزاع على السلطة
- ٥٥١ الفصل الواحد والعشرين : القوى في الميدان
- ٢ - الفرنسيون ٥٥١
- ٢ - الانجليز ٥٥٣
- ٣ - الاتراك ٥٥٤
- ٤ - الماليك ٥٥٧
- ٥ - القوى الوطنية ٥٦٠
- ٥٦٤ الفصل الثاني والعشرين : الصراع بين القوى
- ١ - محاولة التخلص من الماليك ٥٦٤
- ٢ - ولاية خسرو باشا ٥٦٩
- ٣ - قائممقامية طاهر باشا ٥٧٦

الفصل الثالث والعشرين : إمتلاك الممالك والأرناؤود ٥٨٣

١ — مطاردة خسرو باشا ٥٨٣

٢ — ولاية علي باشا الجزائرلى ٥٨٥

٣ — مطاردة محمد بك الآفى ٥٩٣

٤ — نهاية الإمتلاك ٥٩٥

الفصل الرابع والعشرين : ولاية خورشيد باشا ووصول محمد على إلى السلطة ٦٠١

١ — حكومة خورشيد باشا ٦٠١

٢ — النزاع بين خورشيد ومحمد على ٦١٥

٣ — وصول محمد على إلى السلطة ٦١٦

مراجع الكتاب ٦٢٣

محتويات الكتاب ٦٢٣

